تسوية الصراعات

في إفريقيا

(نموذج الإيكواس)



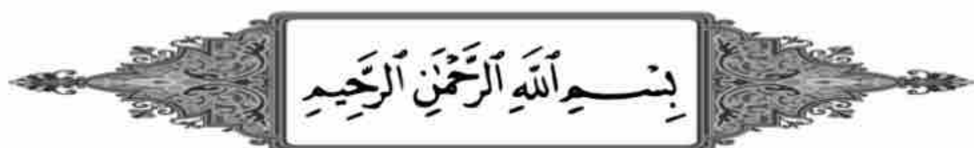
الدكتور

بدر حسن الشافعي



تسوية الصراعات في إفريقيا

«نموذج الإيكواس»


بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تسوية الصراعات

في إفريقيا

«نموذج الإيكواس»

تصوير

أحمد ياسين

الدكتور

بدر حسن شافعي

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

شافعي، بدر حسن
تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإيكواس)/ بدر حسن شافعي - ط1 - القاهرة دار النشر للجامعات، 2009.
400ص، 24سم.
تدمك 3 292 316 977
1- المنظمات الدولية 2- المنازعات الدولية
أ- العنوان 341.2

تاريخ الإصدار: **1430هـ - 2009م**

حقوق الطبع: **محفوظة**

رقم الإيداع: **1672/ 2009م**

الترقيم الدولي: 3 - 292- 316 - 977

الكود: **285/ 2**



دار النشر للجامعات

ص.ب (130 محمد فريد) القاهرة 11518
ت: 26347976 - 26321753 ف: 26440094
E-mail: darannshr@link.net


@Ahmedyassin90

المقدمة

أصبحت ظاهرة التدخل الإقليمي – من قبل المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا لتسوية وحل الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي – أمرا ملحوظا بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب ضعف جهود التسوية القارية في هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية بسبب مبدأ السيادة الوطنية؛ وأيضا بسبب تراجع الاهتمام الدولي ـ ممثلا في الأمم المتحدة ـ بها.

لكن عملية تدخل هذه المنظمات الفرعية لتسوية وحل هذه الصراعات ـ خاصة الداخلية ـ تواجَه بمجموعة من التحديات، لعل أبرزها ذلك التعقيد الشديد الناجم عن تداخل أبعادها الداخلية مع أبعادها الإقليمية في كثير من الأحيان من ناحية، وحداثة تجربة التسوية في إطار فرعي من ناحية ثانية، والإشكاليات التي تواجه هذا التدخل من ناحية ثالثة، سواء أكانت إشكاليات قانونية (مشروعية التدخل) أو سياسية (توافق الإرادة السياسية للتدخل لدى الدول الأعضاء) أو مالية (توفير التمويل اللازم للتدخل)، أو حتى إشكاليات تتعلق بقبول الرأي العام في الدولة المتدخلة بها.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في عملية تسوية وحل هذه الصراعات، باعتبارها المنظمة الفرعية الأولى في إفريقيا التي صاغت بروتوكولات أمنية لعملية التسوية من ناحية، كما أنها تدخلت في أربعة صراعات من خلال الوسائل المختلفة للتسوية ـ بما فيها الوسائل العسكرية ـ من ناحية ثانية، الأمر الذي جعلها ذات خبرة في عملية التسوية، كما دفع المنظمات الفرعية الأخرى في الأقاليم المختلفة لكي تحذو حذوها في هذا الشأن.

وينطوي موضوع حل الصراعات في إطار الجماعة على أهمية خاصة على المستويين النظري والعملي.

الأهمية النظرية:

تعود إلى أهمية موضوع التدخل والتسوية بشكل عام، والتدخل العسكري أو التسوية العسكرية بشكل خاص، في ظل ما يثيره هذا الموضوع من جدل كبير في إطار

دراسات العلاقات الدولية والتنظيم الدولي، خاصة أنه صار يمثل ظاهرة عالمية لا تقتصر على أقاليم معينة أو دول محددة، كما أنه صار مرتبطا إلى حد كبير بهيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ومن ثم فهو مرتبط بظاهرة انتشار الصراعات في إفريقيا بعد هذه الحرب، مما يكسبه أهمية متزايدة في إطار موضوعات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة والتنظيم الدولي.

وتزداد الأهمية النظرية للموضوع في ظل عدم وجود نظرية مستقلة لتسوية وحل الصراعات؛ إذ إن هناك فقط نظرية عامة للصراع تضم عناصر متنوعة من بينها عنصر حل الصراعات.

أما الأهمية العملية: فترجع إلى أهمية تدخل هذه المنظمات الفرعية في عملية التسوية، خاصة في ظل النظام العالمي الجديد، وإلى بروز فكرة الإقليمية الجديدة التي تعني ضرورة وأهمية عملية التسوية في إطار إقليمي ـ خاصة في إفريقيا في ظل الانشغال العالمي بقضايا أخرى، فضلا عن ضعف دور المنظمة القارية آنذاك (منظمة الوحدة الإفريقية) في عملية التسوية، كما أن الكتاب يساهم إلى حد بعيد في تحديد العلاقة بين الأمن الإقليمي القاري، والأمن الإقليمي الفرعي، خاصة في ظل الانعكاسات السلبية لمفهوم العولمة على إفريقيا وتضاؤل دور الأمن الإقليمي القاري لصالح الأمن الإقليمي الفرعي.

أما اختيار الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في عملية التسوية، فيرجع إلى عدة اعتبارات:

1- أن الجماعة هي المنظمة الفرعية الأولى على مستوى القارة الإفريقية التي اضطلعت بدور ملحوظ فيما يتعلق بتسوية الصراعات الناشبة داخل الدول الأعضاء، بل وتمكنت من تحقيق بعض النجاحات في عملية التسوية، كما حدث في ليبيريا في الصراع الأول (1990-1997).

2- أن الجماعة هي الأولى التي اعتمدت على وسائل التسوية المختلفة، بما في ذلك التسوية العسكرية وإرسال قوات لحفظ السلام وفرض السلام معا، وهو أمر لم يكن موجودا في المنظمات الفرعية الإفريقية، ولعل ذلك هو ما شجع منظمات فرعية أخرى - مثل الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الإفريقي (سادك) - على أن تحذو حذوها في أزمة ليسوتو 1998، وإن كان التدخل في هذه الأزمة من خلال قوات جنوب إفريقيا

بالأساس، وتحت مظلة السادك.

3- أن دراسة دور الجماعة في عملية التسوية وحل الصراعات يمكن أن يقدم تجربة مفيدة لصانعي القرار في المنظمات الفرعية الأخرى في القارة، من أجل صياغة بروتوكولات أمنية وهياكل دفاعية للقيام بعملية التدخل في الصراعات الناشبة داخل الدول الأعضاء أو بينها، ولعل آخر المنظمات الفرعية التي استفادت من ذلك هي السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا).

ويحاول هذا الكتاب الإجابة على عدد من التساؤلات، أبرزها:

1- ما هي أسباب اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ؟

2- ما هي أهم الإشكاليات السياسية والقانونية المرتبطة بمفهوم تدخل هذه المنظمات في عملية التسوية ؟

3- ما هي أساليب وأشكال التسوية لهذه الصراعات ؟

4- ما هي جهود الجماعة السياسية والعسكرية في تسوية هذه الصراعات ؟

5- ما مدى نجاح النظام الدفاعي للجماعة في تسوية هذه الصراعات، أو بمعنى آخر ما هي نتائج تدخل هذه المنظمات في عملية التسوية ؟

والله أسأل أن ينفع القارئ بهذا الكتاب... فهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل

بدر حسن شافعي

القاهرة - 27 شوال 1429هـ

27 أكتوبر 2008م


@Ahmedyassin90

الفصل الأول
المنظمات الإقليمية الإفريقية وتسوية الصراعات

لعبت المنظمات الدولية الإفريقية – بشقيها الإقليمي القاري والإقليمي الفرعي– دورا ملحوظا في تسوية الصراعات الواقعة في القارة الإفريقية منذ ستينات القرن الماضي (بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية) ومنذ التسعينات (بالنسبة للمنظمات الإقليمية الفرعية). وقد شهد هذا الدور تطورا كبيرا سواء فيما يتعلق بالمواقف من عملية التدخل وتسوية الصراع من ناحية، وتوافر الهياكل المؤسسية اللازمة لعملية التسوية من ناحية ثانية. ولقد برز هذا التطور في إطار منظمة الوحدة الإفريقية من خلال تشكيل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، باعتبارها آلية لتسوية الصراعات، خاصة البينية، مرورا بتشكيل آلية خاصة ليس فقط من أجل تسوية الصراعات بعد نشوبها، ولكن من أجل الحيلولة دون نشوبها من الأساس، ووصل الأمر إلى حد تشكيل مجلس للسلم والأمن في إطار الاتحاد الإفريقي، يناط به القيام بمهام حفظ السلم والأمن على مستوى القارة. ويلاحظ أنه قد تزامن مع هذا التطور – على المستوى القاري – تطور آخر على المستوى الإقليمي الفرعي؛ إذ إن معظم التجمعات الإقليمية نشأت بالأساس لتحقيق أهداف اقتصادية، لكنها اضطرت إلى إدخال تعديلات على مبادئها وأهدافها من ناحية، وعلى هياكلها المؤسسية من ناحية ثانية، للتأكيد على أهمية توافر بيئة أمنية مواتية، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي، وبرزت على السطح مفاهيم مثل: الأمن الجماعي، وعدم الاعتداء– جنبا إلى جنب –مع مفاهيم التنمية والتكامل الاقتصادي، ونفس الأمر بالنسبة للهياكل المؤسسية لها، إذ تم تضمين آليات أمنية، ليس فقط لتسوية الصراعات، ولكن من أجل العمل على احتوائها قبل بروزها، ولقد كانت الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) (*) سبّاقة في هذا الشأن.

لكن يلاحظ أن مفهوم تسوية الصراعات – شأنه في ذلك شأن أي مفهوم نظري – يتداخل إلى حد كبير مع مفاهيم أخرى مثل: منع الصراع، وإدارة الصراع، وحل الصراع،

(*) سوف يتم استخدام اسم الإيكواس أو الجماعة بدلا من اسم المنظمة بالكامل من أجل التسهيل.

كما ارتبط بمفاهيم أخرى، مثل: الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وفرض السلام، وبناء السلام؛ لذا فإنه من المفيد بداية تحديد المفاهيم، ونفس الأمر ينسحب على الحديث عن المنظمة الإقليمية الفرعية وعلاقاتها بالمنظمات الأخرى في هذا الشأن، سواء المنظمة العالمية أم القارية، وهو ما يتطلب أيضا توضيح الفارق بين المنظمات العالمية والقارية والإقليمية الفرعية من ناحية، ومدى العلاقة بينها في تسوية الصراع من ناحية ثانية، مع إعطاء نبذة عن تطور دور المنظمة الإفريقية القارية، والمنظمات الإقليمية الفرعية في عملية تسوية الصراع؛ لمعرفة نقاط التمايز والاختلاف بينها وبين الجماعة في هذا الشأن. كما يتوجب كذلك تناول الهيكل المؤسسي العام للإيكواس للتعرف على طبيعتها من ناحية، ولمعرفة موقع الهيكل الأمني منها من ناحية ثانية،والثقل النسبي الذي يتمتع به داخلها من ناحية ثالثة، وهو ما قد يفيدنا في الإجابة عن التساؤل الخاص بأسباب تراجع الدور الاقتصادي للمنظمة لصالح الدور الأمني.

ومن هنا – وفي ضوء ما سبق – سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحديد المفاهيم.

المبحث الثاني : دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الصراعات.

المبحث الثالث: الهيكل المؤسسي العام للإيكواس.

المبحث الأول
تحديد المفاهيم

تتطلب دراسة دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات تحديد المفاهيم أولا، خاصة ما يتعلق بالمنظمة الدولية والإقليمية، ومعايير تحديد الإقليمية، ثم الحديث عن المنظمة الفرعية، والعلاقة بين هذه المستويات الثلاثة، مع التركيز على الدور الأمني والدفاعي،وهو ما يتطلب ما يلي:

أولا: تحديد العلاقة بين المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) والمنظمات الإقليمية في مجال تسوية الصراعات.

ثانيا: تحديد مفهوم الأمن الجماعي، ومدى التشابه والاختلاف بينه وبين مفهوم الدفاع الجماعي.

ثالثا: الانتقال بعد ذلك للحديث عن مفهوم تسوية الصراع وعلاقاته بالمفاهيم المرتبطة به، وأهمها منع وإدارة وحل الصراع.

رابعا: معرفة أشكال التسوية، بمعنى هل تتم التسوية عبر الآلية السلمية-سواء أكانت سياسية أم قانونية - أو عبر تسوية قسرية قمعية (عسكرية)؟ وهل هناك تداخل بين هذه الأشكال أم لا ؟ وأخيرا وليس آخرا معرفة الآليات الخاصة بكل شكل من هذه الأشكال الثلاثة.

ومن هنا فإنه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف المفاهيم المتعلقة بالمنظمات الدولية.

المطلب الثاني: تعريف المفاهيم المتعلقة بتسوية الصراع.

المطلب الأول
تعريف المفاهيم المتعلقة بالمنظمات الدولية

بالرغم من أن هناك شبه اتفاق بين فقهاء القانون الدولي على الأسس المتعلقة بالمنظمة العالمية، والتي تكون عضويتها مفتوحة للجميع،إلا أنهم لم يتفقوا على معايير واحدة بالنسبة للمنظمات الإقليمية، وهل معنى الإقليمية يرتبط بالتجاور الجغرافي، أم أن الإقليمية تعني وجود رابط ما بين الدول الأعضاء، مثل: الرابط السياسي، أو القومي، أو غير ذلك؟

ومن ثم ينبغي أولا تحديد تعريف المنظمة العالمية والقارية والعلاقة بينهما من ناحية، سواء أكان ذلك على المستوى النظري أم العملي، وتحديد دور هذه المنظمة في حفظ السلم والأمن من خلال مفهومي الأمن الجماعي والدفاع الجماعي.

أولا: المنظمة الدولية العالمية والإقليمية والعلاقة بينهما:

1- تحديد المفاهيم:

تعرف المنظمة الدولية بأنها هيئة تتفق مجموعة من الدول على إنشائها للقيام بمجموعة من الأعمال ذات الأهمية المشتركة، وتمنحها الدول الأعضاء اختصاصا ذاتيا مستقلا يتكفل ميثاقها ببيانه، وتحديد أغراضه ومبادئه الأساسية [1].

---

(1) د. عائشة راتب، **التنظيم الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994) ص 31.

ويلاحظ أن فقهاء القانون الدولي لم يتفقوا على طريقة موحدة لدراسة المنظمات الدولية، واختلفوا في تقسيماتهم لها بحسب اختلاف طبيعتها، والعضوية فيها، ونشاطها، واختصاصاتها المختلفة، ولعل من أبرز هذه التقسيمات التي اعتمدنا عليها في نطاق الدراسة - معياري العضوية والنطاق الجغرافي.

ووفقا لهذين المعيارين يمكن تقسيم المنظمات الدولية إلى ما يلي:

1-منظمات عالمية، أي إن العضوية فيها مفتوحة لجميع الدول التي تتكون منها الجماعة الدولية [1]، والمثال الواضح في هذا الشأن منظمة الأمم المتحدة، فهي تعتبر عالمية من هذه الزاوية [*].

2-منظمات إقليمية، هذه المنظمات لا يوجد معيار محدد لها إلا الذي يأخذ به منشئو المنظمة، ومن أبرز المعايير المعيار الجغرافي البحت [**]، وهو المعيار الذي أخذت به منظمة الوحدة الإفريقية التي اقتصرت عضويتها على دول القارة، ومن ثم فهي منظمة إقليمية وقارية في الوقت نفسه، ويمكن أن تضم بداخلها منظمات أخرى يصلح أن يطلق عليها اسم المنظمة الإقليمية نظرا لتوافر شروط المنظمة الإقليمية بها [***]، وإن كان هناك فريق من الباحثين يطلق عليها اسم منظمة إقليمية فرعية لتمييزها عن

---

(1) د.حسن نافعة، **"محاضرات في التنظيم الدولي"، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990**، ص 31.

(*) هناك اتجاه يرى أن مفهوم العالمية هو مفهوم نسبي، بمعنى أن المنظمة العالمية لا تضم عند إنشائها جميع الدول التي تتكون منها الجماعة الدولية، وإنما تقتصر على الأعضاء المؤسسين، فضلا عن أن الدول الأخرى الراغبة في العضوية لا يتم قبولها بصورة تلقائية، بل يتم وفقا لشروط معينة. حول هذا الرأي انظر د. عز الدين فودة، **مقدمة في القانون الدولي العام (القاهرة:مكتبة عين شمس، د.ت)**، ص 29.

(**) هناك بعض المنظمات التي يتداخل فيها المعيار الجغرافي بالمعيار الثقافي والحضاري، مثل جامعة الدول العربية؛ إذ بالرغم من أن إقليم الشرق الأوسط يضم دولا غير عربية، إلا أن الجامعة أخذت بفكرة القومية العربية جنبا إلى جنب مع المعيار الجغرافي، لمزيد من التفصيل انظر: **المرجع السابق، نفس الصفحة.**

(***) هي نفس شروط المنظمة الدولية مضافا إليها مجموعة من الشروط الخاصة غير الإلزامية، من أهمها: معالجتها لقضايا السلم والأمن الدوليين – التجاور بين الأعضاء – تماشي مبادئها مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، لمزيد من التفاصيل انظر عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، **الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية** (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1978) ص 27.

المنظمة القارية (*)، ومن أبرز هذه الأمثلة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) وغيرها.

ومن هنا يمكن تقسيم المنظمات الدولية وفق منظوري العضوية والتجاور الجغرافي من الأكبر إلى الأصغر كالتالي:

أ - المنظمة العالمية أو الكونية (الأمم المتحدة).

ب- المنظمة الإقليمية أو القارية (منظمة الوحدة الإفريقية).

ج- المنظمة الإقليمية الفرعية (كالإيكواس).

2- **العلاقة بين المستويات الثلاث للمنظمات في مجال تسوية الصراعات :**

أ- العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات القارية والإقليمية الفرعية الإفريقية في مجال تسوية الصراعات:

لقد أدرك واضعو ميثاق الأمم المتحدة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية في مجال تسوية الصراعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، على اعتبار أن دورها مكمل لدور الأمم المتحدة وليس متعارضا معه، خاصة أنها تظل صاحبة الاختصاص الأصيل - من خلال مجلس الأمن - في التدخل في عملية تسوية الصراعات التي قد تنشب في أي دولة من الدول الأعضاء؛ لذا فقد نظّم ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية بشقيها الإقليمي القاري والفرعي، حيث تم تخصيص الفصل الثامن للحديث عن التنظيمات الإقليمية، وإن كان - أي الميثاق - لم يحدد بصورة قاطعة مفهوم التنظيم الإقليمي، لكن مواده الثلاث أرقام (52 و53 و 54) وضعت الإطار العام لذلك، على النحو التالي [1]:

(*) من بين هؤلاء وليام زارتمان الذي قام بتقسيم النظام الإقليمي الإفريقي إلى عدة أقاليم فرعية، لمزيد من التفاصيل حول دراسة زارتمان انظر د. محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بصحيفة الأهرام، 2001) ص ص 22-23.

(1) محمد نصار شحاتة، **العلاقة بين منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة**، (رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1980) ص ص 36- 37.

1- ليس هناك في الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بمعالجة الأمور الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ما دام العمل الإقليمي صالحا ومناسبا لذلك، وما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية وأنشطتها متلائمة مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها (م52-1).

2- أن يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه المنظمات جهودهم من أجل تسوية النزاعات المحلية عن طريقها قبل عرضها على مجلس الأمن (م52-2).

3- أن يشجع مجلس الأمن على حل المنازعات بصورة سلمية في إطار هذه التنظيمات، إلا أن ذلك لا يحول دون تطبيق المادتين (34 و35) من الميثاق، والمتعلقتين بوظائف مجلس الأمن وإمكانية تدخله في أي نزاع قد يؤدي إلى احتكاك (نزاع) دولي (م52-4،3)، حتى وإن كان معروضا على المنظمة الإقليمية.

4- لمجلس الأمن استخدام هذه المنظمات في أعمال القمع – كلما كان ذلك ملائما – وذلك تحت إشرافه ومراقبته، ولا يجوز لهذه المنظمات أن تقوم بأي عمل من هذه الأعمال بغير إذن المجلس (م53، 1).

5- أنه لا بد من علم مجلس الأمن بما يجري من أعمال حفظ السلام والأمن الدوليين عن طريق هذه المنظمات، أو الأعمال المزمع إجراؤها (م54).

ويلاحظ من هذه البنود ما يلي:

أ- أن الميثاق يشجع هذه المنظمات والدول المنضوية في عضويتها على تسوية الصراعات بينها أو داخلها بوسائل التسوية السلمية قبل عرضها على المجلس.

ب- أن الميثاق لم يمنع قيام هذه المنظمات باستخدام أدوات التسوية العسكرية عبر استخدام القوة، ولكنه اشترط علمه المسبق بها، بل إنه في بعض الأحيان قد يعتمد عليها في عملية التسوية العسكرية.

ج- أن تفويض المنظمات الإقليمية باستخدام أدوات التسوية العسكرية تحديدا لا يعني إلغاء دور المجلس في هذا الشأن إذ يظل هو صاحب الاختصاص الأصيل.

ويلاحظ أن **الواقع العملي** في تسوية الصراعات الإفريقية – سواء البينية أم الداخلية – لم يشهد تناقضا أو تعارضا في الاختصاصات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة

الإفريقية، أو الاتحاد الإفريقي، خاصة فيما يتعلق بمهام حفظ السلام، أو حتى فرضه في بعض الأحيان. على اعتبار أن إرسال مثل هذه البعثات يتطلب قدرًا أكبر من القوات المدربة من ناحية، وتمويلاً ودعماً لوجيستيًّا كبيراً من ناحية ثانية،وهي أمور كان من الصعب توافرها لمنظمة الوحدة الإفريقية؛ لذا فإن دور منظمة الوحدة الإفريقية كان بمثابة دور مساند لدور الأمم المتحدة حتى في ظل الاتحاد الإفريقي، كما سنرى في المطلب الثاني من هذا المبحث، بل يلاحظ أن الوضع كان بالغ الصعوبة بالنسبة لمنظمة الوحدة فيما يتعلق بتسوية الصراعات الداخلية لعدم وجود نص صريح في ميثاقها بهذا الشأن،مما جعلها تعتمد على الأمم المتحدة في عملية تسويتها (تدخل الأمم المتحدة في أزمات الصومال 1992- 1995، التدخل في أزمة زائير (الكونجو الديمقراطية حاليا) عام 1964، والسعي لاحتواء محاولة انفصال إقليم " كاتنجا "، والتدخل في أنجولا عام 1989 من أجل التأكد من انسحاب القوات الكوبية، ونفس الأمر بالنسبة لناميبيا في نفس العام للتأكد من انسحاب قوات جنوب إفريقيا، والتدخل في موزمبيق من أجل مراقبة تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والمعارضة) [1].

لكن يلاحظ أن الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة رفضت في كثير من الأحيان الاستجابة لطلب منظمة الوحدة، أو حتى الدول الإفريقية بشأن التدخل، مثل رفض مجلس الأمن إرسال قوة لحفظ السلام إلى بوروندي عام 1993، كما انسحبت بعثة الأمم المتحدة من رواندا عام 1994، بسبب مقتل عدد من الجنود البلجيكيين العاملين بها [2]. هذا الرفض الدولي للتدخل يرجع إما لعدم رغبة الدول الكبرى في مجلس الأمن - خاصة الولايات المتحدة - في التدخل؛ خشية تعرضها لخسائر بشرية كتلك التي تعرضت لها في الصومال من ناحية، أو بسبب عدم أهمية الصراع لها من ناحية ثانية، أو بسبب الانشغال

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا، انظر تانديكما نكمواني، "حفظ السلام في إفريقيا: آفاق المستقبل "، د.محمد عاشور مهدي (مترجم)، **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية** (القاهرة:برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عدد 3، يناير 2003) ص ص 127-130.

(2) أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانة، **ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة:الكونجو الديمقراطية نموذجا** (رسالة ماجيستير، معهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003).

بالتدخل في صراعات أخرى أكثر أهمية من ناحية ثالثة، أو بسبب التكلفة العالية لعملية التدخل من ناحية رابعة (بلغت تكلفة تدخل الأمم المتحدة في الصومال في إطار عمليتي " يونيصوم " (1، 2) قرابة بليوني دولار، بالرغم من أن الهدف منها هو ضمان وصول مساعدات إنسانية للصوماليين تبلغ قيمتها 50 مليون دولار) [1].

لذا فإن الأمم المتحدة طالبت –في المقابل- بضرورة اضطلاع التنظيمات الإقليمية- بما فيها التنظيمات الإفريقية- بمهام حفظ السلام والأمن في الإطار الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية على اعتبار أنها أكثر تعقيدا، ومن ذلك قرار مجلس الأمن رقم (751) في 24 إبريل 1992 بشأن الصومال، والذي أكد على عدم إمكانية تجاهل الدور الإقليمي في تسوية هذا الصراع، كما أكد كذلك على أهمية دور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية الصراع الداخلي في رواندا بعد الانسحاب الدولي منها عام 1994، وإلى نفس الأمر ذهبت الجمعية العامة في قرارها رقم 50/ 158 (1995)، حيث أكدت على أهمية دعم وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في سبيل التسوية السلمية للصراعات وحفظ السلام في إفريقيا، كما أكدت على ضرورة تقديم المساعدات لمنظمة الوحدة لدعم قدراتها المؤسسية والتنفيذية في مجال منع الصراعات وإدارتها وتسويتها. وبالفعل أنشأت الأمم المتحدة مكتب اتصال تابع لها في مقر منظمة الوحدة بأديس أبابا، وقد عزز مجلس الأمن هذا الأمر ثانية عندما شجع في قراره رقم 1170 (28 مايو 1998) على إنشاء آليات إقليمية جديدة لتسوية الصراعات الإفريقية، خاصة الصراعات الداخلية [2].

ويلاحظ أن هذا التعاون والتنسيق بين المنظمتين (الدولية والإفريقية) لايزال مستمرا حتى الآونة الأخيرة، وقد برز بوضوح في أزمة دارفور،حيث وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي والمنوط بمهام حفظ السلام- في دورته رقم 45 بأديس أبابا (10مارس 2006)، من حيث المبدأ على إمكانية نقل مهام قوات حفظ السلام التابعة له في الإقليم إلى الأمم المتحدة بحلول نهاية سبتمبر؛ بسبب ضعف تمويل هذه

---

(1) تانديكا نكمواني، م.س.ذ، ص131.

(2) أيمن شبانة، م.س.ذ، ص ص 97-89.

القوات[1]، وهو ما حدث بعد ذلك بتشكيل قوات الهجين الدولية.

أما بالنسبة للعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الفرعية الإفريقية – خاصة الإيكواس، فقد كان هناك تنسيق كبير بين الجانبين في الواقع العملي، على نحو ما سنرى عند الحديث عن نماذج تدخل الجماعة لتسوية الصراعات في كل من (ليبيريا – سيراليون - غينيا بيساو – ساحل العاج).

2- **العلاقة بين المنظمة القارية الإفريقية والمنظمات الفرعية في مجال تسوية الصراعات :**

لم يتضمن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية عام (1963) أي إشارة إلى المنظمات الفرعية ودورها في حفظ السلام الإقليمي، وقد يكون ذلك راجعا بالأساس إلى عدم وجود هذه التنظيمات في حينها، أو أن ما وجد منها كان يصعب إطلاق وصف التنظيم عليه من وجهة النظر القانونية، كما أنها كانت تنظيمات اقتصادية بالأساس، مثل الاتحاد الجمركي لغرب إفريقيا الذي نشأ عام 1959، وضم ست دول فرانكفونية في الإقليم؛ بهدف تشجيع التجارة وإزالة الحواجز الجمركية بينها.

ولقد تم تدارك هذا الأمر مع نشأة آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وحل الصراعات عام (1993)، حيث نصت المادة (24) منها على قيام الآلية بالتنسيق الوثيق في أنشطتها مع المنظمات الإقليمية الفرعية[2].

وقد تم التأكيد على نفس الشئ في البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، والذي حل محل الآلية، حيث تم تخصيص المادة (16) للحديث عن هذا التنسيق بين المجلس والآليات التي تم استحداثها في هذه المنظمات؛ لتكون بمثابة الجهاز المنوط بحفظ السلم والأمن على المستوى الإقليمي؛ ومن أهم بنود هذه المادة ما يلي[3]:

1- إن هذه الآليات الإقليمية هي جزء من النظام الأمني الشامل للاتحاد، والتي تقع

---

(1) بدر حسن شافعي، "أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 164، إبريل 2006، ص ص180-181.

(2) OAU: **Declaration of the Assembly of Head of State and Government within the O.A.U of Mechanism for Conflict , Prevention , Management, Resolution , Egypt 2003** (Adis Ababa: O.A.U Printing Unit. 1993). P.12

(3) AU:**Protocol Relating to the Establishment of the Security Council of African: Union , Durban , 9 July2002.**P.23-24

على عاتقها بالأساس مسئولية تعزيز السلام والأمن في القارة (16/ 1).

2- قيام المجلس ورئيس مفوض الاتحاد بالتنسيق مع هذه الآليات في مجال السلم والأمن والاستقرار، مع التأكيد على تماشي أنشطة هذه الآليات مع أهداف ومبادئ الاتحاد (16 / 1 / أ).

3- يقوم المجلس –بالتشاور مع الآليات الإقليمية- بتعزيز المبادرات الرامية إلى توقع الصراعات ومنعها، وفي حالة حدوثها يقوم المجلس بمهام صنع وبناء السلام (16/ 2)(•).

4- يتم عقد اجتماعات – دورية مرتين على الأقل في السنة – بين مفوض الاتحاد ونظرائه في هذه الآليات من أجل ضمان التنسيق المستمر بينهم (16/ 4).

5- قيام رئيس المفوضية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان المشاركة الكاملة للآليات الإقليمية في إنشاء نظام الإنذار المبكر، والقوة الإفريقية الجاهزة للتدخل، وسير عملها بفاعلية (16/ 6).

6- قيام مفوضية الاتحاد بإنشاء مكاتب اتصال تابعة لهذه الآليات بها، ونفس الأمر بالنسبة لهذه الآليات (16/ 8).

ومعنى ذلك أن الاتحاد يعول كثيرا على دور هذه المنظمات فيما يتعلق بتسوية الصراعات الواقعة في إطارها الإقليمي، وإن كان عليها إخباره بأية خطوات قد يتم اتخاذها في هذا الشأن من أجل ضمان استمرار التنسيق بينهما، وهو أمر أكدته نصوص البروتوكولات المنشئة لهذه الآليات، فعلى سبيل المثال نصت المادة (52) من البروتوكول المنشئ لآلية الإيكواس لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن عام (1999) على أنه "ينبغي على الآلية –فيما يتعلق بتنفيذ مهامها لحفظ السلم والأمن –التعاون الكامل مع آلية منظمة الوحدة الإفريقية–في حينها– كما ينبغي عليها–وفقا لأحكام الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة–إعلام المنظمة الدولية بأي تدخل عسكري تقوم به" (1).

(•) سوف يتم تعريف هذه المفاهيم لاحقا في هذا المطلب.

(1) The Economic Community of West African States (Ecowas):Protocol Relating to The Mechanism for Conflict Preventation , Management , Resolution Peacekeeping and Security, Lome , 10 December , 1999.P.16.

ويلاحظ أن الخبرة العملية -بصفة عامة- لم تبرز أي تناقض أو تعارض في الأدوار بين المنظمة القارية والمنظمات الفرعية، ومن بينها الإيكواس،على نحو ما سنرى عند الحديث عن حالات تدخل الإيكواس. بل يمكن القول بأن المنظمة القارية كانت ترحب بدور المنظمات الفرعية على اعتبار أنها الأجدر بفهم ملابسات الصراع: (مثل دور الإيجاد في تسوية الصراع الصومالي قبل الأحداث الأخيرة التي تزامنت مع بروز المحاكم الشرعية عام 2006) من ناحية،وبسبب ضآلة الإمكانات المادية والعقبات السياسية من ناحية ثانية على نحو ما سنرى في المطلب الثاني من هذا المبحث.

ثانيا : مفهوم الأمن والدفاع الجماعي في إطار المنظمات الدولية:

يعرف مفهوم الأمن الجماعي Collective Security -بوجه عام- بأنه نظام للتعاون بين الدول أعضاء التنظيم الدولي من أجل حماية ومنع أي دولة من الاعتداء على دولة أخرى، إذ يعد هذا الاعتداء بمثابة اعتداء على الكل، والذي يمكن من التدخل لصد هذا العدوان، أو فرض عقوبات على الدولة المعتدية. والمثال الواضح عليه نظام الأمم المتحدة، والذي تم تطبيقه إبَّان حرب الخليج الثانية [1]، أي: إنه يركز على رد الاعتداء الذي يقع على أحد الأعضاء سواء أكان مصدره عضوا داخل التنظيم أم خارجه.

ويلاحظ هنا أن مفهوم الأمن الجماعي يختلف عن مفهوم الدفاع الجماعي Collective Defence الذي يشير إلى تحالف مجموعة من الدول في مواجهة دول أخرى مثل دول حلف الأطلنطي (الناتو) في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء بالحلف[2]، أي: إنه يركز بالأساس على مواجهة الاعتداء الذي يقع من دولة خارج الحلف على اعتبار أنه يصعب أن يقع من الدول الأعضاء، ومن هنا فإن نظام الأمن الجماعي يعني أن الكل في مواجهة دولة واحدة أو عدة دول، في حين أن مفهوم الدفاع الجماعي يركز على التجمعات الإقليمية أي وجود مجموعة معينة من الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي (نحن) في مواجهة الغير (هم) (دولة أو عدة دول من مجموعة أخرى).ومن هنا فإنه عند حديثنا عن الإيكواس سيتم الحديث عن نظام الأمن الجماعي وليس الدفاع الجماعي، على اعتبار أنها تركز في بروتوكولاتها الأمنية على مواجهة العدوان أيا كان مصدره (داخليًّا أو خارجيًّا).

---

(1) Heidi Burgess &Guy M.Burgess, **Encyclopedia of Conflict Resolution** , (Cambridge: Santa Barbara,1997) , P. 61.
(2) **Idem**

ولقد ورد ذكر مفهوم الأمن الجماعي بصورة غير مباشرة في ميثاق كل من عصبة الأمم، والأمم المتحدة.

فلقد نصت المادة (16) من ميثاق عصبة الأمم على أنه في حالة وقوع عدوان (خارجي) أو وقوع تهديد بإمكانية حدوث عدوان، يشير المجلس (مجلس العصبة) للوسائل التي يتم بها تنفيذ هذا الالتزام [1].

وإلى نفس الأمر ذهبت الأمم المتحدة،حيث تضمن الفصل السابع من ميثاقها تفويض مجلس الأمن بتقدير التهديدات التي يتعرض لها السلام، أو تقدير ماهية الأعمال العدوانية (المادة 39)، وكذلك التدابير الممكن استخدامها تجاه ردع العدوان وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما. وفي هذا الإطار تلتزم الدول الأعضاء في إطار اتفاقات أو اتفاقيات خاصة مبرمة بينها وبين مجلس الأمن- بإمداد لجنة هيئة الأركان العسكرية بالقوات العسكرية المتفق عليها أو التسهيلات اللازمة، بما في ذلك حق المرور (المواد من 43-47) [2].

ويتمثل الهدف من نظام الأمن الجماعي -بوجه عام- في مقاومة أية محاولة لتغيير الواقع الدولي أوالإخلال بعلاقاته وأوضاعه على نحو غير مشروع، كاستخدام العنف المسلح مثلا، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ أو تطبيق تدابير عقابية -بشكل تدريجي- من قِبل الجماعة الدولية ضد أي دولة أو طرف يلجأ للاستخدام غير المشروع للقوة في العلاقات الدولية.وترتبط فاعلية هذا النظام بعاملين أساسيين، هما: قدرة المنظمة على الردع بمجرد التهديد، واستخدام الإجراءات الجماعية. حيث إن مجرد التهديد باستخدام القوة يمكن أن يردع أي دولة تفكر في العدوان،أو يكبح جماح هذه الرغبة،أويجعلها في حدها الأدنى [3]. ولن تتحقق الفاعلية لهذا النظام إلا من خلال وجود نوع من الإلزام أو

---

(1) د. إبراهيم شلبي، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة** (القاهرة: مكتبة الدار الجامعية، 1986) ص 141.

(2) الأمم المتحدة، **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية** (مترجم)، (نيويورك: إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة، يوليو 1993) ص ص 38-42.

(3) د. عبد المنعم المشاط، "الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي"، **السياسة الدولية، عدد 84**، إبريل 1986، ص 90 .

الإذعان، وهذا يتطلب تنازل الدولة عن جزء من سيادتها لصالح النظام، وهو أمر قد يكون صعبا بالنسبة لبعض الدول؛ مما دفع منّظر مدرسة "الواقعيون الجدد" New Realism إلى القول بأن هذه النظم قد تكون غير فاعلة لأنها تواجه باعتبارات السيادة من ناحية، ودور الدولة المهيمنة على النظام من ناحية ثانية (1).

ولقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية الحق في إقامة نظام أمن جماعي خاص بها، واتخاذ التدابير المناسبة في ذلك سواء أكانت سياسية أم عسكرية، فلقد نصت المادة (53) في فقرتها الأولى على أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بأعمال القمع في نطاقها،لكن ذلك مقيد بأكثر من شرط؛ إذ لابد أن يتم ذلك تحت مراقبة مجلس الأمن وإشرافه، كما ينبغي عليها استئذان المجلس قبل اتخاذ أيٍّ من هذه التدابير، وإن كان شرط الاستئذان هذا قد تَرِد عليه بعض الاستثناءات، خاصة في ظل وقوع عدوان مسلح على دولة أو مجموعة دول يتطلب الدفاع عن النفس، إذ يمكن إبلاغ المجلس بعد اتخاذ التدابير اللازمة لرد العدوان بما فيها استخدام القوة المسلحة، حيث نصت المادة 51 من الميثاق على أنه "لا يوجد في الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول –فرادى أو جماعات– في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ المجلس التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين، على أن تقوم هذه الدول بإبلاغ المجلس فورا بهذه التدابير، ومن حقه إقرارها أو اتخاذ ما يراه مناسبا للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين". وقد كان هذا المبدأ من أحد الأسانيد التي استندت إليها الإيكواس في تدخلها في أزمة ليبيريا.

وفي هذا الإطار أخذت الإيكواس بهذا المفهوم منذ بداية الحديث عن التدابير الأمنية، حيث برز بوضوح مبدأ الأمن الجماعي في بروتوكول عدم الاعتداء الخاص بها عام 1978، ثم تبلورت الإجراءات العملية لتفعيله، والخاصة بصد العدوان في بروتوكول المساعدة الجماعية عام 1981، كما سيتضح عند الحديث عن هذين البروتوكولين في الفصل الثاني.

* * *

(1) Emanuel Kwesi Aning,"from Eco-pessimism to Eco- optimism: Ecomog and the West African Integration Process ",**The Journal of Political Science** (Harare:African Association of Political Science,Vol.4,No.1,1999) P.22

المطلب الثاني
تعريف المفاهيم المتعلقة بتسوية الصراعات

لقد برزت عملية تسوية الصراعات منذ نشأة المجتمعات الإنسانية التي شهدت حالات من الصراع والتعاون؛ مما أبرز أهمية تسوية الصراعات التي قد تنشب بينها بالطرق السلمية -تحديدا- تفاديا لحسمها من خلال استخدام القوة العسكرية (القسرية)، نظرا للأضرار الكبيرة التي قد تترتب على حسمها، إلا أنه يلاحظ أن مفاهيم التسوية اهتمت تاريخيا بالصراعات بين الدول، وتجاهلت الصراعات الداخلية بسبب مبدأ السيادة، حيث كان لا بد من موافقة الدولة أولا على تدخل المنظمة المعنية، إلا أن الوضع اختلف إلى حد كبير مع انتهاء الحرب الباردة وبروز مبدأ التدخل لاعتبارات إنسانية؛ والذي يجيز للمنظمة الدولية التدخل -حتى بدون طلب الدولة المعنية- في حالة وجود إبادة جماعية، أو جرائم حرب ضد الإنسانية، أو أزمة داخلية تهدد السلم والأمن الدوليين[1].

لذلك يجب علينا أولا- قبل الحديث عن تطور دور المنظمات الدولية الإفريقية في تسوية الصراعات- تحديد المقصود أولا بمفهوم تسوية الصراعات،خاصة أنه أصبح مفهوما غير محدد بدقة وسط مجموعة من المفاهيم التي ظهرت في حقل دراسة الصراع، أبرزها مفاهيم منع وإدارة وحل الصراع من ناحية، ومفاهيم الدبلوماسية الوقائية ومنع وحفظ وفرض وبناء السلام من ناحية ثانية، باعتبارها الآليات التي تتم من خلالها عملية التسوية.

وفي هذا الإطار سيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث نقاط أساسية هي:

1- مفهوم تسوية الصراع وأشكاله المختلفة.

2- علاقة تسوية الصراعات بمفاهيم منع وإدارة وحل الصراعات.

3- علاقة تسوية الصراعات بمفاهيم الدبلوماسية الوقائية ومنع وحفظ وفرض وبناء السلام.

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، **التسوية السلمية للصراعات الداخلية في إفريقيا: دراسة حالة للصومال منذ بداية التسعينات**، (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2004) ص ص 4-5.

أولا: تعريف مفهوم تسوية الصراع وأشكاله المختلفة.

يلاحظ أن بعض الباحثين يخلط بين مفهومي تسوية الصراع Conflict Settlement و حل الصراع Conflict Resolution بالرغم من أن منظّري الصراع يميزون بين الاثنين.

فتسوية الصراع تعني: التوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا المحددة-من خلال الوسائل السلمية السياسية مثل المفاوضات والوساطة، أو القانونية مثل التحكيم والقضاء بين أطراف الصراع، أو حتى الوسائل العسكرية القسرية دون معالجة الجذور العميقة للصراع، في حين أن **حل الصراع** يعني: حل كل القضايا العميقة (أصول الصراع) وإقامة علاقات متجانسة إلى حد كبير بين أطرافه [1]. ووفقا لجون بورتون John Burton - وهو أحد منظّري الصراعات - فإن التسوية ترتبط بالقضايا أو المصالح القابلة للتفاوض بشأنها Negotiable Interested، في حين أن حل الصراعات يرتبط بالحاجات الأساسية التي لا يمكن-غالبا- التنازل عنها أو التفاوض بشأنها أو لا بد من حلها معا (الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصراع بين الجماعات المختلفة داخل الدولة أو بين الدول بعضها البعض)، ومن هنا فإن التسوية تعني مخرجات الخلافات التي تم التفاوض أو حتى التحكيم بشأنها، في حين أن الحل هو نتاج التخلص من الصراع ذاته بكل أبعاده Outcome of a Conflict [2]، لذا فإن عملية التسوية غالبا ما تكون مؤقتة، في حين أن الحل غالبا ما يتسم بالديمومة، ومن ثم فإن التوصل إليه يستغرق وقتا أطول [*].

وهناك ثلاثة أشكال رئيسية لعملية التسوية [3]: فهناك التسوية السلمية، والتي تندرج تحتها التسوية السياسية من ناحية، والتسوية القانونية من ناحية ثانية، وهناك

---

(1) Douglas H. Yorn (ed.) , **Dictionary of Conflict Resolution** , (San Francisco:Jorrey-Bass Publisher ,1999) pp120-121.

(2) Heidi Burgess & Guy M. Burgess, **Op.cit** , PP.75-76.

(*) لذا سوف يستخدم الباحث كلمة التسوية بدلا عن الصراع عند الحديث عن الجانب التطبيقي في الدراسة على اعتبار أن مفهوم التسوية هو الأقرب لواقع المنظمات الإفريقية بل والدولية في التعامل مع الصراعات المختلفة.

(3) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، **التسوية السلمية للمنازعات الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**، (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1980) ص ص 16-25.

التسوية غير السلمية (العسكرية عن طريق استخدام القوة المسلحة، وحسم النزاع لصالح طرف من أطراف النزاع). ولقد حددت الفقرة الأولى من المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة الوسائل السلمية لتسوية الصراعات الدولية، وهي: المفاوضات أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء للوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم. ولقد درج الباحثون وخبراء القانون على تصنيف وسائل التسوية السلمية إلى:

1- وسائل سياسية، وتشمل المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة (دور الطرف الثالث)،عرض النزاع على المنظمات الدولية.

2-وسائل قانونية، وتتضمن التحكيم والقضاء الدوليين [1].

وهناك عدة معايير لتصنيف الصراع إلى قانوني أو سياسي، لكن المعيار الأهم هو ما يقرره أطراف الصراع أنفسهم، بمعنى هل هو قانوني أم سياسي؟ ومن ثم يترتب على ذلك اختيار الآلية المناسبة لتسويته [2].

ويلاحظ أن التسوية القانونية أو القضائية التي يمكن التوصل إليها من خلال اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدوليين- تكون بالنسبة للنزاع الذي يغلب عليه الطابع القانوني Legal Dispute، حيث لا يصلح معه في هذه الحالة إلا اللجوء إلى الأجهزة القانونية والقضائية المختصة، مثل: محكمة العدل الدولية في إطار الأمم المتحدة، أو الأجهزة القضائية التي تم استحداثها، سواء في المنظمات الإقليمية القارية أو الفرعية [3]، وإن كانت غالبية الدول لا تفضل

---

(1) حول هذا التقسيم انظر: غادة خضر حسين زايد، **التسوية السياسية للنزاع المصري – السوداني بشأن مثلث حلايب،** (رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000) ص 51.

(2) حول هذه المعايير انظر: د. أحمد الرشيدي، "التحكيم والقضاء الدولي: دراسة في آليات التسوية القانونية للنزاعات الدولية"، **سلسلة مذكرات لطلبة تمهيدي الماجيستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2000**، ص ص 5-11.

(3) حول صور التسوية السلمية للصراعات الدولية انظر: د. أحمد الرشيدي، " الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الإفريقي: حدود الدور المتوقع والمأمول"، **آفاق إفريقية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، عدد 12، شتاء 2002-2003) ص ص 33-34 .

اللجوء إلى التسوية القضائية في منازعاتها، وتفضل التسوية السياسية، لأن التسوية القضائية لا تعرف الحلول الوسط، فضلا عن إلزاميتها [1].

أما التسوية العسكرية (القسرية)، فتعني بالأساس استخدام القوة من قبل المنظمة الدولية أو الإقليمية بهدف فرض السلام، وهي من الإستراتيجيات الهامة في عملية إدارة الصراع خاصة بعد وقوعه،إذ يتم استخدام القوة بهدف قمع الطرف المعتدي من أجل التوصل لتسوية الصراع.لكن يلاحظ أن معظم التسويات العسكرية القسرية تكون مؤقتة، إذ يمكن النكوص عنها من قبل الطرف الذي تم قهره إذا سمحت له الظروف بذلك،مثل نكوص ألمانيا في عهد هتلر على معاهدة فرساي1919 [2]. ومن هنا فإن المنظمة المعنية قد لا تستخدم القوة – بمفردها - في عملية التسوية، وإنما قد يتم استخدامها مع أشكال التسوية الأخرى (السياسية أو القانونية) من أجل تسوية الصراع حسب مقتضيات الأمر الواقع.

ويلاحظ أنه منذ انتهاء الحرب الباردة قد بدأ الحديث عن استخدام القوة العسكرية، ليس من أجل أعمال القمع فحسب، وإنما لأغراض وقائية (منع اندلاع صراع أو انتقاله لدول الجوار، كحالة مقدونيا اليوغوسلافية ، ولأغراض حفظ السلام ، إلا أن تسليح هذه القوات في هاتين الحالتين يكون محدودا بالنظر إلى المهام المنوطة بها) [3].

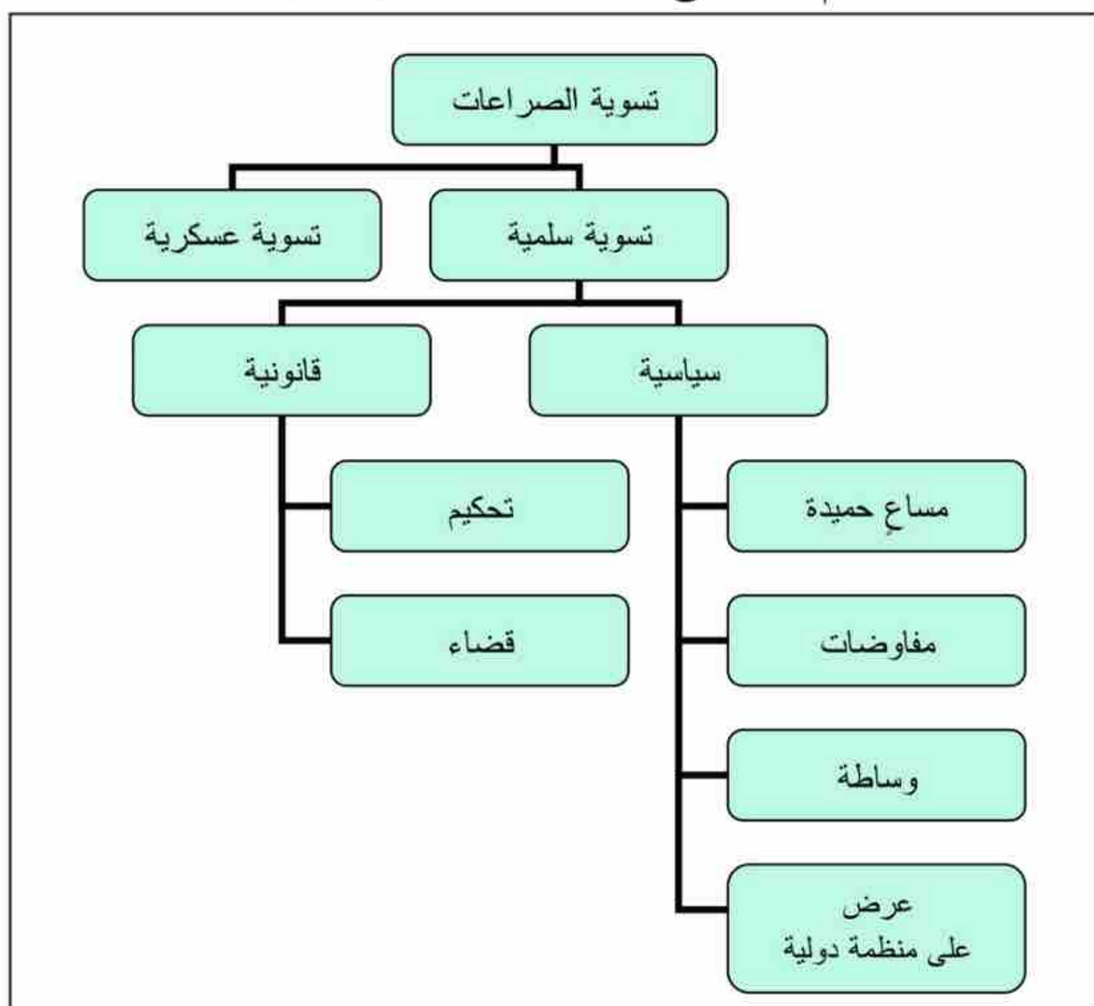
* * *

(1) د. نيفين مسعد (محرر) **معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، 1994) ص ص 270-271.

(2) حول التسوية العسكرية ومدى مساهمتها في تسوية الصراع انظر د. محمد أحمد عبد الغفار، **التدابير الوقائية مع دراسة لحالة رواندا** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004) ص ص 38-39.

(3) **المرجع السابق**، ص ص 315-327.

شكل رقم (1) يوضح الأشكال المختلفة لتسوية الصراعات (*)



ثانيا : علاقة مفهوم التسوية بمفاهيم منع وإدارة وحل الصراع:

يرتبط مفهوم تسوية الصراع بمفاهيم منع وإدارة وحل الصراع، حيث يعبر كل منهم عن مستوى معين من مستويات التعامل مع الصراع.

وقبل الحديث عن هذه العلاقة ينبغي أولا تحديد تعريف كل منهم:

1-مفهوم منع الصراع: **Conflict Prevention**

ويعد بمثابة مفهوم وقائي يقوم على الحيلولة دون اندلاع الصراع أساسا، أو الحيلولة دون تصاعده. وقد برز هذا المفهوم منذ بداية التسعينات، ويقوم في جوهره على مجموعة

(*) تم استخراج هذا الشكل في ضوء التعريفات السابق الإشارة إليها.

من الإجراءات الوقائية التي تتعامل مع مواقف صراعية محددة تتضمن احتمالا قويا بتصاعد أعمال العنف، ومن ثم فهو وثيق الصلة بمفهومي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ويشير بعض الدارسين إلى أن هناك عددا من الشروط اللازمة لنجاح جهود منع الصراع، أبرزها وجود شبكة إنذار مبكر، وتوافر دعم مالي كاف لخطوات حفظ السلام اللازمة لمنع الصراع، ووجود رغبة في التسامح بشأن الضحايا والخسائر البشرية التي تكبدها كل طرف من أطراف الصراع، فضلا عن توافر معلومات كافية عن الصراع ككل، وبدون هذه المعلومات فإنه من غير المتوقع لأي صانع قرار أن تكون له مساهمة كبيرة في مجال منع الصراع والدبلوماسية الوقائية، أو القيام بعملية حفظ سلام فاعلة، إذ سيكون الأمر محفوفا بالمخاطر [1].

2-مفهوم إدارة الصراع: Conflict Management

يعتبر هذا المفهوم مفهوما عمليا يتعامل مع صراع قائم من خلال سلسلة من الإجراءات السياسية والعسكرية، بما يؤدي إلى إبقائه عند مستويات أقل تصعيدا، الأمر الذي قد يؤدي إلى تسويته بصورة نهائية في مرحلة لاحقة، أي أن الهدف من عملية الإدارة كما أشار إليه رحيم Rahim هو الوصول بالصراع إلى حده الأدنى، وذلك من خلال تشجيع عوامل بناء الثقة بين أطرافه، وفي المقابل الحد من عوامل الهدم [2].

3-مفهوم حل الصراع: Conflict Resolution .

ويشير إلى الإنهاء الكامل للصراع من خلال معالجة الجذور العميقة له في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، ومن ثم فهو بمثابة حالة مثالية، إذ لا يكتفي بإنهاء العنف المسلح فقط، وإنما يسعى لمعالجة المسببات الهيكلية والجذرية له عبر فترة طويلة من الزمن، ويتطلب ذلك توافر أربعة شروط رئيسية، هي: إدراك أطراف الصراع بارتفاع تكلفته بصورة يصعب تحملها، ووضع موعد نهائي لمفاوضات التسوية، ووجود طرف ثالث فاعل، والتزام أطراف الصراع بمبدأ الحلول

---

(1) حول هذا التعريف والشروط، **انظر**:

Growth Shelton, "Preventive Diplomacy and Peacekeeping:Keys for Success", **African Security Review** (Pretoria & Cape Town:Institute for Security Studies, Vol.6,No,5,1997) PP.12-15

(2) Douglas H. Yorn (ed.) **, Op.cit** , PP.11-118.

الوسط المتبادلة، وفي المقابل فإن فرص حل الصراع تتضاءل تماما إذا كانت أطراف الصراع أو بعضها-على الأقل- تعتقد بأن تكلفة الصراع يمكن تحملها أو أنها غير مبررة[1].

ووفقا للتعريفات السابقة يمكن القول بأن ثمة ارتباطًا وثيقًا بين مفهوم تسوية الصراع بأشكاله المختلفة-خاصة التسوية السياسية والعسكرية- وبين مفاهيم منع وإدارة وحل الصراع، إذ يمكن أن تتم التسوية-التي تأخذ غالبا شكل التسوية السياسية-قبل اندلاع الصراع (مرحلة منع الصراع)، أو عند بدايته وتصاعده (مرحلة إدارة الصراع)، وذلك من خلال تدخل قوات لحفظ السلام، وهنا نكون بصدد تسوية سياسية، أو فرض السلام (تسوية عسكرية)، وتعد كل منهما مقدمة للتسوية السياسية الشاملة عند مرحلة حل الصراع.

وهناك رأي آخر يربط بين هذه المفاهيم من خلال وضع التسوية السياسية في مرحلة تالية لعملية منع وإدارة الصراع، وقبل مرحلة الحل الشامل، ومن ثم فإن التسوية –وفقا لهذا الرأي-تعني فقط إنهاء الصراع المسلح من خلال اتفاقات تفاوضية،غالبا ما تتم من خلال عملية إدارة الصراع أو نتيجة له، لكن هذا الإنهاء مؤقت، إلا إذا تمت معالجة كافة جذور الصراع بما يؤدي إلى حله وليس تسويته فقط، وهو ما ذهب إليه بورتون والذي أضاف مفهوما آخر في هذا الشأن، وهو مفهوم تحول الصراع Conflict Transformation بمعنى تغيير العلاقة بين الأطراف الصراعية وتحولها من العداء إلى التفاهم والتعاون[2].

ثالثا : مفاهيم الدبلوماسية الوقائية ،صنع وحفظ وفرض وبناء السلام وعلاقاتها بتسوية الصراع.

لقد كثر استخدام هذه المفاهيم في الآونة الأخيرة في عمليات تسوية الصراع، خاصة ما يتعلق ببناء السلام وفرض السلام، في حين كان التركيز من قبل على مفهوم حفظ السلام فقط، وحتى هذا المفهوم لم يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة عند وضعه، وكذلك

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، م.س.ذ. ص 9.

(2) حول هذا الرأي، انظر:

William Zartman &J Lewis Rasnussen (eds.)"**Peacekeeping in International Conflict:Methods &Techniques**" (Washington D.C:United State Institute of Peace Press,1997)P.64.

مواثيق المنظمات الإقليمية كآلية لتسوية الصراع، وإنما تم استحداثه بعد ذلك من قبل المنظمة الدولية بسبب عدم كفاءة التدابير الأمنية الموجودة في الميثاق [1]؛ فلاغرابة إذن في أن يضع الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي هذه المفاهيم في أجندته الخاصة بعملية السلام، والتي كلفه بها مجلس الأمن عام 1993،وقدم تقريره بشأنها عام 1993.

ويلاحظ أن كلا من هذه المفاهيم يشير إلى تسوية الصراع في مرحلة معينة من مراحله، ولعل البداية تبدأ بجهود الدبلوماسية الوقائية في محاولة لمنع الصراع، ثم بمرحلة صنع السلام التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالدبلوماسية الوقائية، وغالبا ما تكون متزامنة أو تالية لها،مرورا بمرحلة حفظ السلام وفرضه في حالة اندلاع الصراع وتصاعده، ووصولا وصولا إلى مرحلة بناء السلام والتي تُعنى بعملية حل الصراع وإزالة مسبباته، وليس الاقتصار على تسويته فقط [2].

وقبل الحديث عن العلاقة بين مفهوم تسوية الصراع وهذه المفاهيم، ينبغي أولا تعريفها،ثم محاولة معرفة العلاقة بينها وبين مفهوم التسوية، وكذلك المفاهيم الأخرى التي تم تناولها في النقطة السابقة.

1-مفهوم الدبلوماسية الوقائية: Preventive Diplomacy

يشير هذا المفهوم إلى الإجراءات والأعمال التي من شأنها أن تعمل على منع نشوب النزاعات بين الأطراف – أساسا – أو منع تصاعد النزاعات القائمة، أو وقف انتشارها وامتدادها عندما تقع. وتشمل الإجراءات من هذا النوع جميع الأساليب والوسائل التي نص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (الوساطة-التوفيق-المساعي الحميدة). ويلاحظ أنه منذ ثمانينات القرن الماضي لم تعد أنشطة الدبلوماسية الوقائية قاصرة على وسائل وآليات التسوية السلمية التقليدية، إذ امتد المفهوم ليشمل إمكانية استخدام الوسائل العسكرية، وهو ما عبر عنه الدكتور بطرس غالي في تقريره-السابق الإشارة إليه- حيث أشار إلى أن جهود الدبلوماسية الوقائية تبدأ من المكالمة المقتضبة، وقد تصل إلى حد

---

(1) George Klay Kieh, "International Organization and Peacekeeping " in, Karl Magyar &Earl Morgan (eds.)**Peacekeeping in Africa:Ecomog in Liberia** (London:Macmillan Press ,1998) P.15.
(2) **Idem** .

تحريك القوات المسلحة، وهو ما فعلته الأمم المتحدة عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم (795) لعام 1992 بشأن إرسال قوات دولية لجمهورية مقدونيا اليوجوسلافية السابقة على حدودها مع كل من ألبانيا وصربيا والجبل الأسود [1]. ويعتمد نجاح جهود الدبلوماسية الوقائية على ضرورة توافر مجموعة من الآليات التي تساعد على كشف بؤر الصراع قبل اندلاعه،أهمها وجود شبكة إنذار مبكر Early Warning Network تقوم بجمع البيانات عن بؤر الصراع، وتقديمها إلى المنظمة الدولية المعنية من أجل سرعة التحرك [*].

ويلاحظ أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يرتبط بصورة قوية بمفهوم منع الصراع، كما أنه يعد مقدمة لجهود صنع السلام، فضلا عن كونه يدخل في إطار التسوية السلمية للصراع.

2-مفهوم صنع السلام: **Peace-Making**

وفقا لتعريف أكاديمية السلام الدولية International Peace Academy، فإن مفهوم صنع السلام يعني الجهود المبذولة لتسوية الصراع عبر الوساطة أو المفاوضات، أو الأشكال الأخرى للتسوية السلمية، وهذه الأنشطة تكون محصورة-عمليا- في المستوى السياسي، وأحيانا تكون بمثابة مجال مساعد Field Adjustment لعمليات حفظ السلام [2].

---

(1) حول مفهوم الدبلوماسية الوقائية والإجراءات التطبيقية له، انظر: د. محمود أبو العينين، **الأمن الجماعي الإفريقي: المستويان القاري والإقليمي الفرعي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، نشرة خاصة محكمة، رقم 36، 1994) ص 5 ، وانظر أيضا: الأمم المتحدة:**تقرير دكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة سبتمبر 1993، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد 14، أكتوبر1993**، ص 6 وما بعدها.

(*) بالرغم من أهمية شبكة الإنذار المبكر في إطار الدبلوماسية الوقائية، إلا أن هناك رأيا يرى ضرورة أن تنصرف جهود هذه الدبلوماسية لمعالجة الأسباب العميقة للصراعات وليس مجرد رصدها من أجل تفاديها، حول هذا الرأي، انظر: السيد ياسين (محرر)، **التقرير الإستراتيجي العربي1992** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1993) ص 44.

(2) حول هذا التعريف **انظر**: =

وكما يتضح من التعريف فإنه غالبا ما تأتي عملية صنع السلام في مرحلة تالية أو متزامنة تقريبا مع جهود الدبلوماسية الوقائية، أو بمعنى آخر فإن جهود الدبلوماسية الوقائية تبدأ-غالبا- قبل اندلاع الصراع، أو في حالة وجود بوادر له، في حين أن عملية صنع السلام تبدأ-غالبا- مع اندلاعه، بهدف منع تصعيده أو انتشاره إلى المناطق المجاورة؛ ومن ثم فإن عملية صنع السلام-شأنها في ذلك شأن الدبلوماسية الوقائية- ترتبط أساسا بجهود منع الصراع.

3-مفهوم حفظ السلام **Peace-Keeping** .

بالرغم من شيوع كلمة حفظ السلام وورودها أكثر من مرة في ميثاق الأمم المتحدة(*)، إلا أن التوصل لتعريف محدد للمصطلح يعد غاية في الصعوبة بالنظر إلى التطور الكبير الذي حدث في حجم القوات ومناطق تركزها والتفويض والمهام المنوطة بها، ونظرا لاتساع نطاق التفويض الممنوح لها صارت هناك عدة طرق للتعريف، فوفقا لأكاديمية السلام الدولية **مفهوم حفظ السلام** يعني احتواء ، الوساطة، الفصل بين أطراف الصراع من خلال تدخل طرف دولي ثالث بصورة مباشرة ومنظمة، حيث يتم استخدام قوات متعددة الجنسيات لذلك الغرض تضم قوات عسكرية – قوات شرطة- مدنيين من أجل استعادة السلام [1].

ويكاد يتفق هذا التعريف مع تعريف الخبراء العسكريين الأمريكيين مثل Quinn، والذي يركز في تعريفه على الطبيعة الدفاعية (غير القسرية) لهذه القوات من ناحية، وإمكانية تغيير التفويض الممنوح لها من ناحية ثانية، فوفقا لكوين فإن **مفهوم حفظ السلام** يشير إلى العمليات غير القمعية بالأساس التي تتم من خلال قوات الأمم المتحدة أو

Ademola Adeleke,"The Politics and Diplomacy of Peacekeeping in West Africa:= the Ecowas Operation in Liberia ".**the Journal of Modern African Studies**, (Cambridge : Cambridge University Press,Vol.33.No.4,1995) P.569.

(*) يلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لم يتضمن أسلوب حفظ السلام كآلية لتسوية الصراع، وإنما هو أسلوب تم استحداثه من قبل الأمم المتحدة بسبب عدم كفاءة التدابير الأمنية الجماعية الموجودة بالميثاق من ناحية، ومن أجل تجنب تدخل القوى الكبرى في الصراعات إبان الحرب الباردة من ناحية ثانية. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

George Klay , **Op. cit.** P,15

(1) Denis C. Jett, **Why Peacekeeping Fails**, (New York:ST Martin Press,2000) PP.13-14.

غيرها من المنظمات المعنية، التي لا يحق لها استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس. وهدفها مراقبة وتسهيل التوصل إلى اتفاقيات بناء الثقة من أجل تسوية الصراعات، ويتم نشرها بناء على موافقة كل أطراف الصراع الرئيسية، ويمكن لهذه القوات في فترة لاحقة -ولأي سبب من الأسباب -أن تقوم بعمليات قتالية عندما يسمح لها بذلك من قِبل الأمم المتحدة أو المنظمة المعنية، ليس بهدف الدفاع عن النفس ولكن من أجل تحقيق المهام المنوطة بها [1].

وتهدف عمليات حفظ السلام – في الأغلب الأعم – إلى تحقيق عدة أمور [2] أهمها:

أ- السعي لوقف النزاع المسلح حتى يتم إيجاد مناخ مستقر يمكن أن يتم التفاوض في إطاره، لذا فهي تشكل إضافة للوسائل التقليدية السلمية في تسوية الصراع، أو مكملة لها.

ب- استخدامها كرادع ضد أي طرف يقوم بأي خروقات بعد توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، سواء تلك التي يتوصل إليها الطرفان قبل وصولها، أو التي تتم تحت إشرافها [3].

ج- مراقبة انتهاكات الحدود والعمل كقوة عازلة بين أطراف الصراع، كما يمكن لها –في حالة الصراعات الداخلية- المساهمة في الحفاظ على النظام الداخلي خلال الفترة الانتقالية.

ولقد شهدت مهام حفظ السلام تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث لم يعد دورها قاصرا على النواحي العسكرية فقط، وإنما صارت لها مهام ذات طبيعة إنسانية خاصة في بؤر الصراع كما حدث في رواندا، بوروندي، الصومال، ليبيريا [4].

ويتوقف نجاح عمل هذه القوات على ضرورة وجود تفويض واضح بشأن مهامها من ناحية، وتعاون الأطراف المختلفة معها من أجل تنفيذ المهام المنوطة بها من ناحية ثانية، وضرورة توفير الدعم اللوجيستي والمالي لها

(1) **Idem.**
(2) **Idem.**
(3) George Klay,**Op.cit,**P.15.
(4) د.محمود عبد الحميد سليمان، "عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين"، **السياسة الدولية**، عدد 134، أكتوبر 1998، ص 38.

من ناحية ثالثة [1].

إلا أنه من الملاحظ أنه منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، لم تعد عمليات حفظ السلام-خاصة التي تتم من خلال الأمم المتحدة-تتقيد بالشروط التقليدية السابق الإشارة إليها، لا سيما تلك المتعلقة باستخدام الحد الأدنى من القوات بسبب الطبيعة الدفاعية لها، وكذلك ضرورة موافقة الأطراف المتحاربة وتعاونها، إلا أن تجاهل هذين الشرطين-تحديدا- يجعلها دائمة عرضة للمخاطر المختلفة خاصة من أطراف الصراع المعارضة لوجودها [2].

ومن هنا يلاحظ أن مفهوم حفظ السلام يرتبط بعملية تسوية الصراع منذ بدايته أو عند تصاعده، ومن ثم فإن هدف هذه القوات هو إدارة الصراع من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، أما التسوية العسكرية (استخدام القوة العسكرية) فإنها تأتي عند تفاقم الصراع، حيث يكون دور هذه القوات في هذه الحالة فرض السلام، ثم يتم التوصل إلى تسوية سياسية بعد ذلك.

4-مفهوم فرض السلام: Peace Enforcement

يرتبط مفهوم فرض السلام بالأساس باستخدام القوة العسكرية في عملية التسوية، ويتم اللجوء إليه في حالة الصراعات التي تصبح فيها مهمة حفظ السلام غير عملية، خاصة إذا تعرضت القوات الدولية للهجوم من قبل طرف أو عدة أطراف من أطراف الصراع، كما حدث مع بعثة الأمم المتحدة في الكونجو (1960)، والصومال (1993)، وقوات الجماعة في ليبيريا (1990).

وهنا لا بد من الإشارة إلى نوع مَهمة القوات الدولية (حفظ سلام-فرض سلام) في القرار الصادر بشأنها من المنظمة المعنية. وبصفة عامة فإن الاختيار بين هاتين المهمتين يتوقف على نمط الصراع من ناحية، والتغيرات التي تطرأ عليه من ناحية ثانية [3].

---

(1) UN:**United Nation Peacekeeping** (New York: United Nation Department of Public Information ,August 1993) PP.6-7

(2) **انظر** تقرير د.بطرس غالي، م.س.ذ، ص ص 62-63.

(3) Ademola Adeleke,**Op.cit**,P.569

لذا يلاحظ ارتباط مفهوم فرض السلام بنمط التسوية السياسية والعسكرية من ناحية، ونمط إدارة الصراع من ناحية ثانية.

5-**مفهوم بناء السلام: Peace Building**

هناك شبه اتفاق بين الخبراء العسكريين على أن مفهوم بناء السلام يرتبط بعمليات إصلاح البنية التحتية، وبناء المؤسسات في الدولة أو الدول محل الصراع من أجل إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق السلام وضمان عدم العودة إلى الصراع مرة أخرى، مثل حالة كمبوديا والصومال (1).

ويلاحظ أن هدف عملية بناء السلام هو السعي لحل الصراع من كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعدم الاقتصار -فقط- على التسوية من الناحيتين السياسية والعسكرية، وهو يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا، وتكمن أهميته في أنه يستكمل الحلقة المفقودة فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية -خاصة الأمم المتحدة- في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين من ناحية،ودورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية ثانية، حيث كان التركيز في الأغلب الأعم على المجال الأول (2).

وهناك اتجاه يربط بين جهود الدبلوماسية الوقائية، وعملية بناء السلام على اعتبار أن الأولى تسعى للحيلولة دون اندلاع الصراع من الأساس، في حين أن الثانية تهدف إلى الحيلولة دون العودة إليه ثانية (3).

ومن هنا يلاحظ أن مفهوم بناء السلام يقابل مفهوم حل الصراع السابق الإشارة إليه،كما أنه يرتبط -كذلك- بالتسوية السياسية الشاملة وليست التسوية الجزئية التي تقتصر -غالبا- على التسوية السياسية أو العسكرية.

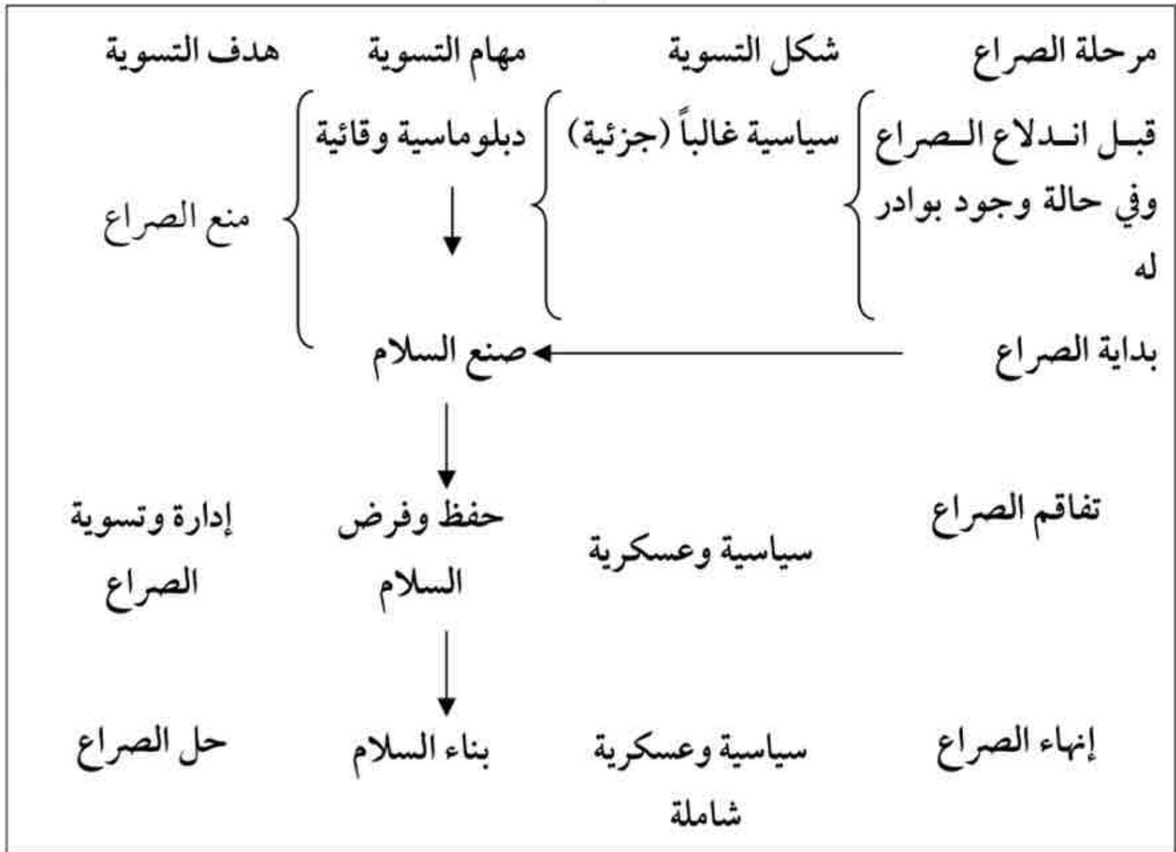
---

(1) Dennis C. Jett,**Op.cit**, P.15.

(2) د. حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، رقم 202، أكتوبر 1995) ص 413.

(3) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

شكل رقم (2) يوضح العلاقة بين مفهوم تسوية الصراع والمفاهيم المرتبطة به (*)



❊ ❊ ❊

(❊) قام الباحث باستخراج هذا الشكل وفقاً للتعريفات السابق الإشارة اليها.

المبحث الثاني
المنظمات الإقليمية الإفريقية وتسوية الصراعات

لقد كان واضحا منذ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية مدى حرص الزعماء الأفارقة على مبدأ تسوية الصراعات، التي قد تنشب بين الدول الأعضاء بعضها البعض، لما لذلك من آثار كبيرة على تحقيق الوحدة الإفريقية المنشودة؛ لذا فقد وردت الإشارة صراحة في ديباجة الميثاق إلى " أهمية توطيد التفاهم بين الشعوب، وتعاون دولها تحقيقا لآمالها في تدعيم روح الأخوة والتضامن "، وربطت المادة الثالثة من الميثاق تحقيق أهداف المنظمة بمبدأ التسوية السلمية للصراعات، ويلاحظ أن الاهتمام كان منصبًا بالأساس على مبدأ التسوية السلمية أو السياسية للصراعات، مع عدم تفضيل اللجوء إلى التسوية القضائية الدولية عامة والإفريقية خاصة، نظرا لاعتبارات السيادة، ونفس الأمر يتعلق بالتسوية العسكرية أو التدخل العسكري، إلا أن منظمة الوحدة الإفريقية - ومن بعدها الاتحاد الإفريقي- شهدت تطورا كبيرا فيما يتعلق بنمط التسوية من ناحية، وآلياتها من ناحية ثانية، وذلك على مدار العقود الأربعة الماضية ، وتزامن ذلك مع تطور آخر يتعلق بمفهوم التدخل ونطاقه، بحيث لم يعد تدخل المنظمة القارية قاصرا على الصراعات البينية فحسب، وإنما تعداه ليشمل الصراعات الداخلية أيضا، والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو الإقليميين، كما اتسع مفهوم التدخل في الحالة الأخيرة "الصراعات الداخلية" كذلك؛ ليصبح مرتبطا أيضا بقضايا (حقوق الإنسان- الإبادة الجماعية - الديمقراطية- نظام الحكم الصالح) (1).

ويلاحظ أن ثمة دوراً إقليميًّا مكملًا لدور المنظمة القارية بدأ يتعزز منذ تسعينات القرن الماضي، من خلال المنظمات الإقليمية الفرعية، مثل: (إيكواس – سادك – إيجاد)، وذلك بعد تدخلها العسكري لتسوية بعض الصراعات، مثل الإيكواس في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو، والسادك في ليسوتو، والإيجاد في السودان، مما طرح بدوره

---

(1) د. محمود أبو العينين، " الاتحاد الإفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية " في د.محمود أبو العينين (محرر) **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ط1، أكتوبر 2001) ص ص 208-209.

تساؤلات حول مدى انعكاس دور هذه المنظمات على المنظمة القارية الإفريقية، وكذلك مدى نجاح أو فشل هذه المنظمات في تسوية الصراعات التي تنشب داخل أو بين أعضائها.

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: المنظمة الإقليمية القارية الإفريقية وتسوية الصراعات.

المطلب الثاني: المنظمات الإقليمية الفرعية و تسوية الصراعات [*].

المطلب الأول
المنظمة الإقليمية القارية الإفريقية وتسوية الصراعات

يمثل هذا الاقتراب الخاص بالدور الإفريقي في تسوية الصراعات الإفريقية على المستوى القاري أو الإقليمي الفرعي امتدادا لما يسميه البعض بالسلام الإفريقي The Pax Africana الذي حل محل الدور الأوربي الاستعماري، وقد انعكس هذا التوجه بالفعل على ميثاق منظمة الوحدة، حيث أصبح مبدأ تسوية الصراعات في إطار إفريقي أحد أهم مبادئ المنظمة الأساسية [1].

ومن هنا يمكن القول بوجود مرحلتين أساسيتين في تسوية الصراعات في الإطار القاري:

الأولى: منذ نشأة المنظمة عام 1963وحتى عام 1993 (تاريخ نشأة آلية المنظمة لمنع ولإدارة وتسوية الصراعات).

الثانية: منذ عام 1993وحتى الآن.

وسوف نحاول إلقاء الضوء بصورة موجزة على هاتين المرحلتين:

أولا: تسوية الصراعات في إطار منظمة الوحدة الإفريقية 1963- 1993:

لقد ورد التأكيد على مبدأ التسوية السلمية للصراعات الإفريقية في أكثر من موضع

(*) لن يتم تناول دور الجماعة في عملية التسوية، على اعتبار أنه سيتم تناول هذا الدور بالتفصيل في الفصل الثالث إلى الفصل السادس من الرسالة.

(1) د.محمود أبو العينين، **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

في ميثاق المنظمة، سواء أكان ذلك صراحة أم ضمنا، كما ورد نفس التأكيد في العديد من قرارات المنظمة الصادرة عن أجهزتها المختلفة. ولقد جاء النص صريحا بالنسبة لهذا المبدأ في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق، والمتعلقة بالمبادئ، حيث جاءت على النحو التالي: " التسوية السلمية للصراعات عن طريق (التفاوض – الوساطة – التوفيق – التحكيم)" [1].

ولقد حدد الميثاق كذلك آلية خاصة للقيام بعملية التسوية، حيث نصت المادة (19) من الميثاق – بعد أن أعادت التأكيد على تعهد الدول الإفريقية الأعضاء بتسوية جميع الصراعات التي تنشأ بينها بالوسائل السلمية – "على تحقيق هذه الغاية من خلال إنشاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، ويتم تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط عملها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعتبر هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من الميثاق، كما تعتبر اللجنة من الأفرع الرئيسية في المنظمة" [2]. وبالفعل صدر البروتوكول المنشئ للجنة في قمة القاهرة الأولى (17–21 يوليو 1964)، لكنها لم تجتمع إلا بعد أكثر من عام (أكتوبر 1965)، ولم توضع لائحتها الداخلية إلا عام 1967 [3].

ويلاحظ من فحص الإطار النظري لمبدأ تسوية الصراعات في إطار المنظمة ما يلي:

1– أنه ليس هناك تحديد واضح لطبيعة الصراعات التي تتدخل فيها المنظمة وتلك التي لا تتدخل فيها. فالمبدأ جاء على نحو مطلق، حيث لم يفهم منه متى يتم التدخل في الصراع، بمعنى: هل تكون المنظمة مؤهلة للتدخل في المراحل المبكرة للصراع، أو عندما يشكل الصراع تهديدا للسلم والأمن في المنطقة؟ كما لم يتم تحديد مسألة تدخل المنظمة في

---

(1) منظمة الوحدة الإفريقية: " ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية " في د.بطرس بطرس غالي، **منظمة الوحدة الإفريقية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1964) ص 183.

(2) المادة 19 من الميثاق.

(3) لمزيد من التفاصيل انظر: د. محمود أبو العينين " منظمة الوحدة الإفريقية وتسوية الصراعات الإفريقية " في أكاديمية ناصر العسكرية العليا، **منظمة الوحدة الإفريقية: الحاضر وتحديات المستقبل** (القاهرة: مركز الدراسات الاستيراتيجية للقوات المسلحة بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ديسمبر 1997) ص ص 115-116.

الصراعات الداخلية، وإن كان مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء (م3/ ف 2) يعد ذا دلالة في هذا الشأن؛ إذ يلاحظ أن المنظمة تنظر للصراعات الداخلية باعتبارها شأنا داخليا لا ينبغي التدخل فيه، سواء من جانبها أم من جانب الدول الإفريقية والأجنبية الأخرى، وقد تأكد ذلك من خلال قرارات المنظمة ومواقفها المتعلقة بالكثير من الصراعات الداخلية، ومن ذلك القرار رقم (51/ 4) الصادر عن مؤتمر القمة الإفريقي الرابع الذي عقد في 14 سبتمبر 1967 في كينشاسا لمناقشة أزمة إقليم بيافرا النيجيري، والذي أكد أن الصراع في بيافرا يدخل ضمن نطاق الاختصاص الداخلي لنيجيريا، وبالتالي فإن تسويته تقع على عاتق الحكومة النيجيرية ذاتها، مع استنكار مبدأ الانفصال [1]. وحتى عندما تدخلت المنظمة في الصراع الداخلي بتشاد عام 1981 حرصت على التأكيد على أن القوة الإفريقية التي سوف يتم نشرها هي قوة محايدة، وليس من حقها التدخل في الشئون الداخلية لتشاد، أو الاشتراك في أي ممارسات سياسية [2].

2- عدم حديث الميثاق عن وسائل التسوية العسكرية، أو تدابير قمعية لرد العدوان في حالة وجود اعتداء من دولة على دولة أخرى، وفق ما يقتضيه نظام الأمن الجماعي والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد يكون ذلك راجعا بالأساس إلى ظروف النشأة التاريخية للمنظمة، حيث كان التركيز بالأساس على العدوان الخارجي المتمثل في الاستعمار؛ لذا يلاحظ أن الميثاق لم يشر صراحة إلى إمكانية عدوان دولة إفريقية على دولة إفريقية أخرى، إلا في حدود ما ورد في المادة الثالثة منه بصدد مبدأ عدم التدخل، وما ورد في الفقرة الخامسة من نفس المادة من الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال في جميع صوره، وكافة ألوان النشاط التخريبي أو الهدام التي تقوم بها الدول المجاورة أو أي دولة أخرى، كما أن مبدأ السيادة الوطنية لعب دورا مهما في هذا الشأن؛ إذ إن الدول الإفريقية – حديثة الاستقلال كانت ترفض منح المنظمة سلطة أكبر فيما يتعلق باتخاذ التدابير القمعية؛ لأن

---

(1) د. محمد الحسيني مصيلحي، **منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية: دراسة مقارنة** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976) ص 567.

(2) منظمة الوحدة الإفريقية: **القرار رقم (102) للدورة العادية لرؤساء الدول والحكومات** (نيروبي 14-17 يونيو 1981)، وانظر كذلك: جلال عبد المعز، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو** (القاهرة، بدون دار نشر، 2003) ص ص 177-188.

ذلك يتعارض مع سيادتها، ومن هنا جاء النص على أساليب التسوية السلمية كحل وسط، وقد أدت هذه الحساسية المفرطة في الحفاظ على الاستقلال والسيادة إلى إضعاف أية محاولة لبناء نظام للأمن الجماعي [1].

3-عدم حديث الميثاق عن وجود جهاز قضائي مستقل ضمن أجهزة المنظمة لتسوية الصراعات قانونيا، ومن ثم كان هناك تفضيل لأساليب التسوية السياسية الدبلوماسية على ما عداها، ويبدو أن ذلك كان مرتبطا أيضا باعتبارات السيادة الخاصة بالدول الإفريقية، وعدم رغبتها في مثل هذه التسوية [*]، على اعتبار أنه يخرج الصراع من دائرة التفاوض ويضعه في يد طرف ثالث (هيئة تحكيم خاصة أو دولية) يكون قرارها ملزما؛ لذا لم ينص الميثاق على إنشاء محكمة قانونية إفريقية تكون بمثابة أحد الأجهزة الرئيسة للمنظمة على غرار الأمم المتحدة، كما لم ينص على إحالة الصراع -عند تعقده- إلى محكمة العدل الدولية أو القضاء الدولي؛ بسبب عدم الاطمئنان إلى عدالته، ومن ثم تم الاكتفاء بالإبقاء على التحكيم الإفريقي عبر لجنة الوساطة من خلال لجان خاصة يتفق الأطراف على تشكيلها [2].

ولقد انعكست كل هذه الاعتبارات على دور المنظمة في عملية تسوية الصراعات، فقد أثبتت الممارسة منذ تاريخ نشأة المنظمة وحتى عام 1993- أن الأجهزة والآليات التي أنيطت بها مهام التسوية السلمية للصراعات عجزت عن العمل تماما، مما دفع الأجهزة العليا في المنظمة -كمؤتمر رؤساء الدول والحكومات- لكي تضطلع بها وتحل محلها، كما دفع ذلك بعض الدول لاقتراح

---

(1) د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعي الإفريقي، م.س.ذ، ص ص 18-20.

(*) لم يمنع ذلك الدول الإفريقية من تحويل بعض الصراعات إلى محكمة العدل الدولية كخيار أخير، مثل النزاع بين ليبيا وتونس بشأن الامتداد القاري والذي صدر الحكم بشأنه عام 1982، وكذلك النزاع بين ليبيا وتشاد حول السيادة على قطاع أوزو، لمزيد من التفاصيل انظر: د. أحمد الرشيدي، "حول ضرورة الجهاز القضائي في إطار جامعة الدول العربية"، **شئون عربية** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 59، سبتمبر 1989) ص ص 21-22.

(2) لمزيد من التفاصيل **انظر**: عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، التسوية السلمية للمنازعات، م.س.ذ.، ص 48-49.

تعديلات – بين الحين والآخر- تهدف لتطوير هذه الآليات وتنشيطها، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ. فقد شهدت المنظمة خلال فترة العشرين عاما الأولى لإنشائها قرابة 50 صراعا إفريقيًا يتطلب إما وساطة طرف ثالث أو قرارات لتسوية الصراع، ولقد قامت بتحويل معظمها للجان وساطة خاصة، في حين أن لجنة الوساطة التابعة لها لم يحوّل لها أي نزاع من هذه النزاعات، بل يلاحظ أن الأطراف المتصارعة لم تطلب تدخل اللجنة، ولكنها طلبت عرض صراعاتها على لجان خاصة مؤقتة، أو مساعٍ حميدة. ولعل ذلك يرجع بالأساس إلى فقدان الإرادة السياسية للدول الإفريقية في اللجوء إليها، وهو ما اتضح كذلك في عدم حصول اللجنة على الميزانية اللازمة لتشغيلها من ناحية، وعدم تزويدها بالخبراء المؤهلين من ناحية ثانية[1]، وقد أدى تزايد عدد الصراعات إلى ضرورة التفكير في آليات جديدة، ليس لتسوية الصراعات فحسب، وإنما للحيلولة دون اندلاعها أو منع تصعيدها وانتقالها إلى دول الجوار. ومن هنا ظهرت فكرة إنشاء آلية منع واحتواء وإدارة الصراعات في إطار المنظمة[2].

ثانيا: دور المنظمة في تسوية الصراعات منذ 1993:

لقد دفعت الانتقادات العديدة التي وجهت لمنظمة الوحدة في مجال تسوية الصراعات –خاصة الداخلية- طيلة فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى ضرورة بحث الأفارقة عن آلية جديدة فعالة في هذا الشأن، خاصة في ظل انتهاء الحرب الباردة وتراجع الاهتمام الدولي-إلى حد كبير- بالقارة، ونفس الأمر تكرر –ثانية – أوائل هذا القرن بشأن تحويل المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي، وضرورة إدخال بعض التعديلات فيما يتعلق بعملية تسوية الصراعات، بحيث لا تقتصر على مهام حفظ السلام فقط، بل تتعداها إلى مهام فرض السلام.

---

(1) د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعي الإفريقي، م.س. ذ، ص ص 20-22.

(2) د. محمد شوقي عبد العال، " دور الاتحاد الإفريقي في تسوية المنازعات الإفريقية وتعزيز إجراءات بناء الثقة وحفظ السلام.. ورقة أولية "، **بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقي: خمس سنوات بعد قمة سرت، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 19-20 مارس 2005**، ص 8.

ومن هنا سيتم الحديث عن نقطتين أساسيتين، هما:

1- تسوية الصراعات في إطار آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات (1993 – 2002) [*].

2- تسوية الصراعات في ضوء الاتحاد الإفريقي الجديد.

1-تسوية الصراعات في إطار آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات (1993- 2002):

لقد حدث تطور كبير في موقف منظمة الوحدة بشأن تسوية الصراعات الداخلية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي؛ إذ بدأ التفكير التدريجي في إطار المنظمة نحو إعادة تعريف وتوسيع مفهوم السيادة الوطنية والأمن القومي، وبرزت حالة من الاتفاق العام بين الدول الإفريقية على ضرورة اهتمام المنظمة بالصراعات الداخلية، وعدم قصر اهتمامها على الصراعات التي تندلع بين الدول الإفريقية فقط، وقد ظهر ذلك بوضوح في القمة العادية السادسة والعشرين (أديس أبابا –1990)، حيث أكد القادة الأفارقة على ضرورة اهتمام المنظمة بإيجاد حلول سلمية للصراعات الداخلية. وفي هذا الإطار صاغت المنظمة تصورا جديدا لمفهوم التدخل في الشئون الداخلية، حيث أشارت إلى إمكانية التدخل في حالتين، هما [1]:

1- إذا كانت الدولة محل الصراع تعاني انهيارا شاملا في النظام أو القانون (حالة ليبيريا)؛ إذ غالبا ما يترتب على ذلك قدر كبير من المعاناة الإنسانية، كما تزداد احتمالات امتداد آثاره إلى دول الجوار، ومن ثم يمكن تبرير التدخل-هنا-استنادا إلى الاعتبارات الإنسانية، والرغبة في استعادة النظام والقانون، فضلا عن الحفاظ عن السلم والأمن الإقليمي.

2- عندما تصل التوترات داخل الدولة محل الصراع إلى مستوى قد ينذر بتحوله إلى صراع واسع النطاق، ففي هذه الحالة أقرت المنظمة إمكانية التدخل الوقائي Preventive Involvement لمنع الصراع قبل اندلاعه.

(*) العام الذي أقرت فيه أول قمة للاتحاد الإفريقي الجديد البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقيين.

(1) أيمن شبانة، م.س.ذ، ص ص 101-102.

ولكي يتم تحقيق ذلك تم الاتفاق في القمة العادية رقم (29) بالقاهرة (يونيو 1993) على إنشاء آلية جديدة تكون مهمتها الأساسية ليس فقط التعامل مع الصراعات القائمة، وإنما الحيلولة دون اندلاعها ابتداء، وذلك من خلال القيام بجهود الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للصراعات، مع إمكانية التدخل في الصراعات الداخلية في حالات محددة، هذه الآلية أطلق عليها اسم "آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وحل الصراعات". ولقد نص الإعلان المنشئ لها على اضطلاعها بمهام حفظ السلام، إلا أن إعلان القاهرة حاول وضع بعض القيود على ذلك لاعتبارات عملية ترتبط بالنواحي المالية من ناحية، واعتبارات سياسية ترتبط برغبة الدول في عدم إطلاق العنان للآلية الجديدة للتدخل في شئونها الداخلية كما حدث في تجربة تشاد من قبل.

ومن هنا فقد أشار الإعلان إلى إمكانية أن تقوم الآلية بتشكيل وإرسال بعثات مراقبة وإشراف دولي -مدني وعسكري- محدودة المدى والأجل، الأمر الذي سيؤدي إلى تفادي الحاجة للاعتماد على عمليات حفظ السلام المعقدة التي تتطلب تمويلا وموارد ضخمة، ومن ثم تقييد عملية التدخل بأن تكون محدودة النطاق والمهام، أما في حالة عمليات التدخل الكبيرة، والتي تحتاج إلى تمويل كبير، فسوف يعهد بها إلى الأمم المتحدة، حيث نص الإعلان على "أنه في حالة تصاعد النزاعات إلى حد أنها تحتاج إلى تدخل دولي ومراقبة يجب السعي للحصول على مساعدة أو خدمات منظمة الأمم المتحدة الملائمة، وفي هذه الحالة يمكن للدول أن تشارك - من خلال الأمم المتحدة - في عمليات حفظ السلام"[1].

ويلاحظ في هذا الشأن -أيضا- أن الإعلان تجاهل فكرة تشكيل قوات إفريقية جاهزة للتدخل في حالة فشل الدبلوماسية الوقائية، وهي الفكرة التي طرحتها -آنذاك- عدة دول مثل زيمبابوي وغانا[2].

(1) انظر المادة 16 من الإعلان في:
Declaration of the Assembly of Heads of State and Government within the O.A.U of Mechanism , **Op.cit**, P.9.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية للعرض أمام قمة القاهرة (يونيو 1993) بشأن الصورة النهائية للآلية، منظمة الوحدة الإفريقية، الأمانة=

أما القيد الآخر فيرتبط بضرورة موافقة أطراف الصراع، وهذا يعني أن الجهاز المركزي للآلية لا يستطيع إرسال قوات حفظ سلام، أو حتى قوات مراقبة وإشراف محدودة دون موافقة الأطراف المباشرة للصراع وتعاونهم، وهذا أمر غير مضمون، لاسيما في الصراعات الداخلية؛ إذ من السهل الزعم – من قِبَل أحد الأطراف- أن المسألة الداخلية لا يحق للمنظمة أن تتدخل فيها في إطار الأمن الجماعي، ومن هنا لا تستطيع الآلية الجديدة أن تقوم بعمليات حفظ سلام، كتلك التي قامت بها في تشاد عام 1981 مثلا [1]، وإن كان لها أن تتدخل –كما سبق القول- في الصراعات الداخلية التي تشهد إبادة جماعية، أو التي تهدد الدول المجاورة، حيث يكون للجهاز المركزي للآلية حق التدخل بصفة جماعية أو غيرها بناءً على توصية من الرئيس الحالي للجهاز أو الأمين العام [2].

ولقد حققت الآلية مجموعة من الإنجازات المحدودة في مجال تسوية الصراعات واحتوائها على النحو التالي:

1- استخدام الدبلوماسية الوقائية لمنع تفاقم الصراع في العديد من الدول، مثل (نيجيريا- بوروندي – سيراليون بعد الانقلاب ضد كاباه مايو 1997).

2- إرسال مبعوث خاص للسكرتير العام لكل من (بوروندي-ليبيريا)، وكذلك مبعوث مشترك-بالتعاون مع الأمم المتحدة- إلى منطقةالبحيرات العظمى.

3- إرسال مراقبين عسكريين إلى بوروندي، ومراقبة الانتخابات في الكونجو، والجابون، وعدد من الدول الإفريقية الأخرى.

وبالرغم من هذه النجاحات، إلا أن هناك مجموعة من العقبات الرئيسة التي واجهت عمل الآلية في مجال تسوية الصراعات، أهمها غياب الإرادة السياسية بين الدول

= العامة، **تجربة منظمة الوحدة الإفريقية في مجال النزاعات: لمحة تاريخية** (أديس أبابا: الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، 1993) ص ص 63-66.

(1) د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعي الإفريقي، م.س.ذ، ص 137.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: منظمة الوحدة الإفريقية: **تقرير الأمين العام عن سير عمل آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، الدورة العادية التاسعة والخمسون لمجلس الوزراء CM/1805LIX** (أديس أبابا 31 يناير – 5 فبراير 1994) ص 16.

الأعضاء-خاصة الدول الأعضاء في الجهاز المركزي للآلية-مما قد يؤدي إلى عدم اتخاذ إجراء فعّال في مواجهة الصراعات [1]، فضلا عن مشكلة التمويل التي تعد من أهم العقبات التي تحول دون قيام الآلية بالمهام المنوطة بها.

ويلاحظ أنه حتى عام 1996 كان معظم تمويل الآلية يأتي من خارج القارة، حيث تسلم صندوق الآلية مبلغ 9.5 مليون دولار منها 2.6 مليون دولار من الميزانية العامة للمنظمة (أي قرابة 25٪)، في حين كانت المساهمات الأخرى من خارج القارة [2].

2- الاتحاد الإفريقي وتسوية الصراعات:

لقد ساهمت الانتقادات التي وجهت للآلية إلى سعي الأفارقة للبحث عن كيفية تفعيلها، أو تشكيل آلية جديدة تعمل على تلافي سلبياتها، وبالرغم من أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي حل محل المنظمة لم يذكر أو يشر صراحة إلى الآلية، مما أثار جدلا واسعا في حينها بين المراقبين بشأن إلغائها أو إنشاء جهاز جديد ينوب عنها، إلا أن الأمر لم يدم طويلا، حيث قررت قمة منظمة الوحدة في آخر اجتماعاتها التي عقدت في لوساكا (يوليو 2001) دمج الآلية في أجهزة الاتحاد طبقا للمادة (5) فقرة (2) من القانون التأسيسي له، مع مطالبتها الأمين العام (رئيس المفوضية) بمراقبة الهياكل والإجراءات، وطرق العمل بالنسبة لها، بما في ذلك إمكانية تغيير الاسم. ومرة ثانية لم يستمر الأمر سوى عام واحد، حتى جاءت أول قمة للاتحاد الجديد (ديربان 2002) لتقر البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقيين ليحل رسميا محل الآلية [3].

وفيما يتعلق بمبدأ تسوية الصراعات في إطار الاتحاد الجديد، يلاحظ أن الوضع لم يختلف كثيرا عما كان سائدا إبان منظمة الوحدة، فقد ورد في ديباجة الاتحاد أن المؤسسين يضعون في اعتبارهم مبادئ وأهداف منظمة الوحدة. ويعني ذلك الاهتمام بالتسوية السلمية للمنازعات التي وردت في الميثاق من قبل، ولقد تم تخصيص المادة الرابعة من

(1) Ameen Jan, " **Strengthen the O.A.U Conflict Resolution Mechanism**" in, www.ccrweb.utc.za,P.2.

(2) جلال الدين عبد المعز، "آلية فض المنازعات الإفريقية من قمة القاهرة 1993إلى قمة لومي 2000"، **آفاق إفريقية**، عدد 3، خريف 2000، ص 174.

(3) أحمد حجاج، " إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي"**آفاق إفريقية**، عدد 16، صيف 2001 ، ص ص 16-17.

ميثاق الاتحاد للتأكيد على هذا المبدأ، فجاء في الفقرة الخامسة منها النص على تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر، لكن تلاحظ عدة أمور بشأن هذا المبدأ [1]:

أ- أنه بالرغم من تعدد النصوص الواردة في مبادئ الاتحاد بشأن التسوية السلمية للصراعات، إلا أنها لم تذكر لفظ الصراعات صراحة عند الحديث عن التسوية السلمية – على عكس ميثاق منظمة الوحدة بل تم تفضيل كلمة الخلافات بين الدول، وقد يكون ذلك راجعا إلى محاولة واضعي الميثاق إبراز تراجع حدة الصراعات في القارة، وإن كان الواقع غير ذلك، مما دفع القادة إلى استدراج هذا الأمر عند صياغة بروتوكول مجلس السلم والأمن [2].

ب- أن الميثاق لم ينص على وسائل بعينها للتسوية السلمية على عكس ميثاق المنظمة- وقد يكون ذلك راجعا أيضا إلى عدم تقييد الدول الأعضاء بوسائل معينة للتسوية، خاصة في ظل فشل جهود لجنة الوساطة من قبل، كما أنه يفسح المجال لدبلوماسية القمة التي ثبت من الخبرة التاريخية أنها الركيزة الأولى للتسوية.

ج- أن الميثاق عند وضعه لم ينص على هيكل أو جهاز مختص بالتسوية السلمية، في حين كانت هناك لجنة الوساطة ثم آلية المنظمة بعدها، كما أنه لم يشر إلى وضع الآلية مما أثار انتقادات عدة في حينها، لكن تم تدارك الأمر بعد ذلك من خلال إنشاء مجلس السلم والأمن.

د- أن القانون التأسيسي أقر مبدأ حق التدخل في الصراعات الداخلية في ظل ظروف معينة حددتها المادة الرابعة، وهي تلك المتعلقة بوجود جرائم حرب - عمليات إبادة جماعية - جرائم ضد الإنسانية، كما نصت المادة ذاتها على حق الدول الأعضاء في مطالبة الاتحاد بالتدخل من أجل استعادة السلم والأمن. ولقد تم تعديل هذه المادة في القمة الاستثنائية التي عقدت في أديس أبابا (فبراير 2003) وقمة مابوتو العادية (يوليو

---

(1) د.عبد الرحمن الصالحي، "مجلس السلم والأمن الإفريقي" في د. السيد فليفل (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني 2002-2003** (القاهرة: معهد البحوث الإفريقية ومركز الدراسات الإفريقية، 2004) ص ص 17-19.

(2) **المرجع السابق**، ص 20.

2003)، حيث تمت إضافة حالة رابعة للتدخل، وهي وجود تهديد خطير للنظام الشرعي القائم، حيث يتم التدخل بناء على توصية من مجلس السلم والأمن. وتعتبر التدابير الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد بمثابة قواعد غير مسبوقة لتنظيم عملية التدخل في القارة [*].

هـ- أن القانون التأسيسي أعطى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الحق في تسوية الصراعات أو الخلافات، والذي قد يُخوّل المجلس التنفيذي القيام بهذا الدور، أو متابعة ما تم بشأن تسوية الصراعات (المادة 9-فقرة8)، وقد يرجع ذلك إلى رغبة القادة الأفارقة -عبر الخبرة التاريخية- في تقنين دور المؤتمر، والذي كان يلعب دورا كبيرا في عملية التسوية بعد تجميد لجنة الوساطة [1].

و- أن الميثاق اهتم بالتسوية القضائية (القانونية) باعتبارها أحد وسائل التسوية السلمية، فقد نصت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد على وجود جهاز قضائي - من بين الأجهزة الرئيسة التسعة - أُطلق عليه اسم محكمة العدل، وقد تم تخصيص المادة (18) للحديث عنها بشكل أكثر تفصيلا. وهو ما يعد تطورا مهمًا ومستحدثًا على صعيد دعم العمل الإفريقي المشترك؛ وذلك لأن ميثاق منظمة الوحدة لم ينشئ جهازا خاصا بالتحكيم، وإنما اكتفى بالإشارة إلى التحكيم من خلال لجنة الوساطة، ولعل وجود جهاز قضائي مستقل يأتي اتساقا مع الاتجاه العام في قانون المنظمات الدولية، والذي يجعل هذا الجهاز أمرا مهما لا غنى عنه، خاصة في مجال تسوية الصراعات سلميا، والتي تعجز

(*) يتماشى هذا الاتجاه مع الاتجاه العالمي الذي أخذت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منذ أوائل القرن الجديد، حيث كان المجتمع الدولي يعمل وفق الفقرة السابعة من المادة الثانية لميثاق المنظمة الدولية، والتي تنص على أنه ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، إلا أن الأمين العام للمنظمة في حينها كوفي أنان قدم مشروع قانون إلى الجمعية العامة في دورتها رقم 54 عام 1999 يعتبر أن السيادة لم تعد مسألة تخص الدولة الوطنية - التي هي الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية- بل تخص الأفراد أنفسهم، ومن هنا يصبح من حق المنظمة التدخل لحماية الوجود الإنساني لأي فرد في العالم، وتتصدى لمن ينتهكون حقوقه وينالون من كرامته.

(1) حول مزايا دبلوماسية القمة في عملية التسوية **انظر**: د. محمود أبو العينين، " الاتحاد الإفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية " م.س.ذ.، ص ص 219-220.

المنظمة المعنية عن تسويتها سياسيا [1].

أما بالنسبة لمجلس السلم والأمن، فقد تم إقرار البروتوكول المنشئ له في قمة ديربان (9 يوليو 2002)، ودخل حيز التنفيذ في 25 مايو 2004 بعد تصديق ثلثي الأعضاء عليه. ولقد تمت صياغته – على غرار مجلس الأمن الدولي- ليكون بمثابة أهم جهاز في الاتحاد الجديد المعنيّ بمهام حفظ السلم والأمن في القارة، وتسوية الصراعات بكافة أشكالها.

ويلاحظ على البروتوكول المنشئ للمجلس عدة أمور [2]:

1- بالنسبة لعملية التشكيل، لم يقم البروتوكول بإعطاء وزن أو ثقل نسبي للدول الإقليمية الكبرى، مثل مصر-الجزائر- نيجيريا-جنوب إفريقيا، مما قد يؤدي إلى إضعاف دوره بالنظر إلى الإمكانيات العسكرية والمادية الهائلة لهذه الدول الأربع، والتي قد تكون فاعلة في تسوية الصراعات في القارة.

2- أن البروتوكول تجاهل عند الحديث عن اللجان الفرعية إمكانية أن تكون من بينها منظمات المجتمع المدني والتي يفترض أن يكون لها دور رئيس في عملية إدارة وتسوية الصراعات.

3- أن البروتوكول تجاهل دور المجلس التنفيذي للاتحاد بالمخالفة لنص المادة 9- فقرة (ز) من القانون التأسيسي للاتحاد، وبالمقابل أعطى الدور الأكبر لرئيس المفوضية (الأمانة) فيما يتعلق باختيار أعضاء مجمع الحكماء، أو من حيث القيام بجميع المبادرات المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات.

4- أنه بالرغم من نص البروتوكول على تشكيل قوة للتدخل السريع تتكون من عناصر مدنية وعسكرية، وتكون متواجدة في دولها ومستعدة للتدخل السريع - إلا أنه لم يشر إلى تدريبات مشتركة لهذه القوات على المستويين القاري والإقليمي، مما يضفي

---

(1) د.أحمد الرشيدي، "الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الإفريقي "، م.س.ذ، ص ص 27-28.

(2) حول هذه الملاحظات انظر: د. إبراهيم نصر الدين، " نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي "، آفاق **إفريقية**، عدد 12، شتاء 2002-2003، ص ص 40-41.

تعقيدات على عملية استدعائها، والتأكد من مدى جاهزيتها من جهة، والقدرة على التنسيق مع قوات من دول متعددة من جهة أخرى.

وبالرغم من هذه الملاحظات، إلا أن هناك فريقا آخر من الباحثين يرى أن الاتحاد الإفريقي نجح - إلى حد كبير- من الناحية المؤسسية في تجاوز العديد من القيود التي كان ميثاق منظمة الوحدة يضعها فيما يتعلق بتسوية الصراعات الداخلية من ناحية، كما أن تشكيل مجلس السلم والأمن يعد بمثابة قفزة نوعية في الهياكل المؤسسية الإفريقية المعنية بالاستجابة للأزمات من ناحية ثانية، فضلا عن أن النص على تشكيل قوة تدخل سريع يعد إنجازا تاريخيا، لكونه المرة الأولى التي تضع فيها إفريقيا أسس نظام التدخل العسكري في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، وكذلك الصراعات الحدودية من ناحية ثالثة [1].

ولقد برز دور الاتحاد الإفريقي عامة، ومجلس السلم والأمن الإفريقي خاصة في بداية اندلاع أزمة دارفور، ومحاولة احتوائها في وقت مبكر، وقد ساعده على ذلك عدم الرغبة الدولية - والأمريكية والبريطانية تحديدا- في التدخل العسكري في الأزمة بسبب التورط في حرب العراق [2]؛ إذ بمجرد توقيع أطراف الصراع (الحكومة من ناحية وحركتي تحرير السودان، والعدالة والمساواة المتمردتين من ناحية ثانية) لاتفاق وقف إطلاق النار في أنجامينا (عاصمة تشاد) في إبريل 2004 - وافق الاتحاد على تشكيل لجنة مراقبة وقف إطلاق النار. وفي الرابع عشر من مايو طلب مجلس السلم والأمن من لجنة وقف إطلاق النار اتخاذ التدابير اللازمة لعملية المراقبة، ومن أبرز هذه التدابير نشر بعثة مراقبة تضم بالأساس أفرادا مدنيين، ويمكن أن تضم عسكريين لحماية اللجنة، ولقد تم الاتفاق علي أن تتشكل البعثة التي عرفت باسم A U Observer Mission من أعضاء لجنة وقف إطلاق النار 132مراقبا (60 منهم - أي قرابة النصف - من الاتحاد

(1) حول هذه الآراء انظر أحمد إبراهيم محمود، التسوية السلمية للصراعات الداخلية في إفريقيا، م.س.ذ، ص ص70- 71.

(2) هانئ رسلان، "الاتحاد الإفريقي، وأزمة دارفور"، بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقي: خمس سنوات بعد قمة سرت، م.س.ذ، ص 10.

الإفريقي)[1]، ومع اشتداد الأزمة في يوليو 2004 تحرك الاتحاد على مستويين:

الأول: سياسي، يتمثل في استضافته محادثات سلام بين الجانبين في مقره بأديس أبابا (15ـ 17/ 7/ 2004)، وكذلك استضافة نيجيريا بوصفها رئيس الاتحاد آنذاك لجولة المحادثات في 23/ 8/ 2004.

الثاني: عسكري، تمثل في قرار الاتحاد إرسال قوة قوامها 2400 (*) جندي لحماية بعثة المراقبين الموجودين في الإقليم، مع سعيه لتحويل هذه القوات إلى قوات حفظ سلام بمعنى أنها تقوم بحماية المدنيين من أبناء الإقليم الموجودين في نطاق تواجدها، وعدم اقتصار حمايتها على أفراد مراقبة وقف إطلاق النار فقط، وهو الأمر الذي تحفظت عليه الحكومة السودانية في البداية، ثم وافقت عليه بعد ذلك (**).

وبالرغم من هذه الجهود، إلا أن أبرز العقبات تمثلت في مشكلة التمويل، خاصة فيما يتعلق بنقل القوات، وهي عقبة أساسية تم التغلب عليها من خلال تعهد الدول الثماني الكبرى في قمتهم التي عقدت بالولايات المتحدة (يونيو 2004) بتمويلها. وإن كانت هذه المشكلة عادت للظهور أواخر 2005، حيث أكد تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في الإقليم ، والذي قدمه أمام الاجتماع ال 45 لمجلس السلم والأمن في أديس أبابا (12 يناير 2006) ـ أن قوات الاتحاد لن تستطيع الاستمرار في عملها في الإقليم سوى شهرين فقط (مارس 2006)، وذلك بسبب تأخر الدول المانحة في تقديم التمويل اللازم لهذه القوات، حيث بلغ حجم المبالغ المستلمة في حينها 64 مليون دولار من إجمالي 312 مليونا تعهدت الدول المانحة بتقديمها لقوات الاتحاد [2]، لكن عاد مجلس السلم في

(1)AU: **Report of the chairperson of the commission on the situation in Darfur (The Sudan) , To , the 12 the Meeting of Peace and Security Council ,** , Addis Ababa ,4 July 2004 PP.1-2.

(*) تمت زيادتها بعد ذلك إلى سبعة آلاف جندي.

(**) كان من بين هذه الاعتبارات في حينها أن الحكومة قادرة على توفير الحماية للإقليم، خاصة في ظل وجود 40 ألف جندي وطني به، فضلا عن مخاوفها من أن يؤدي ذلك إلى تدويل الأزمة، وإعطاء فرصة للدول الأخرى للتدخل وإعادة استعمار السودان من جديد.

(2) تقرير من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الأوضاع في دارفور، **وكالة أنباء الشرق الأوسط**، 12/ 1/ 2006.

اجتماعه في (مارس 2006) ليعلن الموافقة-من حيث المبدأ-على نقل مهام قوات الاتحاد إلى الأمم المتحدة بحلول مارس2006، وهو ما حدث بعد ذلك في إطار ما عرف باسم (قوات الهجين) التي تتكون من 26500 ألف جندي.

كما برز دور الاتحاد -أيضا- في أزمة توجو التي اندلعت في فبراير 2005 بعد رحيل الرئيس إياديما واعتلاء ابنه فاروبيه الحكم بصورة غير شرعية، حيث أيد الاتحاد جهود الإيكواس فيما يتعلق بوقف عضوية توجو بها، وفرض حظر اقتصادي عليها، ومنع سفر أعضاء الحكومة إلى الخارج، كما أصدر مجلس السلم والأمن بيانا دعا فيه إلى وقف عضوية توجو في الاتحاد وجميع المنظمات التابعة له؛ ونتيجة لتضافر الجهود الدولية والقارية والإقليمية تم احتواء الأزمة، ووافق فاروبيه على التنحي عن الحكم وإجراء انتخابات رئاسية في غضون ثلاثين يوما كما ينص الدستور.

في ضوء ما سبق يلاحظ أن الاتحاد الإفريقي استحدث آلية مؤسسية للقيام بمهام تسوية الصراعات، سواء بين الدول وبعضها البعض، أو الصراعات الداخلية أيضا. وقد بذل جهودا كبيرة في ضوء إمكانياته في أزمة دارفور، لكن ضعف إمكانياته المادية واللوجيستية من ناحية، ورغبة الولايات المتحدة في التدخل من ناحية ثانية، ساهم في إضعاف هذا الدور -إلى حد كبير- مما حدا بالاتحاد إلى اقتراح تدخل القوات الدولية لكي تقوم بمهام التسوية بدلا منه.

المطلب الثاني
المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية وتسوية الصراعات

لعبت المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية دورا مهما -إلى حد ما- في تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي، خاصة بعد تراجع دور الأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة من ناحية، وضعف آليات التسوية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية من ناحية ثانية؛ ونظرا لأن هذه المنظمات الفرعية كانت تفتقد -بصفة عامة- لآليات الأمن الجماعي اللازمة لعمليات التدخل في الصراعات الواقعة داخل الدول الأعضاء، أو فيما بينها، فقد دفعها ذلك للبحث عن آليات للأمن الجماعي من أجل القيام، ليس فقط بمهام صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، وإنما بمهام حفظ السلام، وما قد يستلزمه ذلك من إمكانية استخدام القوة لفرض السلام إذا لزم الأمر.

ولقد أثار دور هذه المنظمات في تسوية الصراعات جدلا كبيرا، خاصة فيما يتعلق بانعكاس دورها على المنظمة القارية من ناحية، ومدى فاعليتها وكفاءتها في ذلك من ناحية ثانية. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين:

الأول: يُعظّم من دور هذه المنظمات ويعتبرها الأجدر على تسوية الصراعات الداخلية أو الإقليمية من أي منظمة أخرى (دولية أو قارية) وذلك لعدة اعتبارات أبرزها[1]:

1-أن الدول الأعضاء بها تمتلك فهما أفضل للصراعات الجارية في الدول الأعضاء، وبالتالي يكون لديها خبرة سياسية وعسكرية أفضل في حالة التدخل من أي منظمة أخرى.

2-أن الدول المجاورة لمنطقة الصراع في المنظمة الإقليمية تكون أكثر التزاما بالعمل على الوصول إلي تسوية سريعة وفاعلة لهذا الصراع؛ لأنها تكون - في الأغلب الأعم - متضررة منه، وذلك إما بسبب تدفق لاجئي دول الصراع إلي حدودها، أو امتداد الصراع إليها.

3- أن تدخل المنظمة الفرعية أو دول الجوار لتسوية الصراع يكون -في الأغلب الأعم- أكثر قبولا لدى أطراف الصراع أو معظمهم، مقارنة بتدخل دول أخرى من خارج الإقليم؛ وذلك لأن أطراف الصراع أو معظمهم لهم علاقات مع المنظمة أو دول الجوار، بخلاف الوضع بالنسبة للقوى الدولية أو الدول الواقعة خارج نطاق الإقليم.

4-أن اعتبارات القرب الجغرافي للمنظمة الفرعية تساهم - إلى حد كبير - في تقليل النفقات المادية مقارنة بالتدخل العسكري غير الإقليمي.

أما الاتجاه الثاني، فهو يقلل من دور هذه المنظمات لحساب المنظمات الأخرى؛ وذلك لأنه يعتبر أن هذه المنظمات الفرعية الإفريقية هي منظمات اقتصادية بالأساس، فضلا عن إمكانية وجود مصالح للدول الأعضاء بها في عملية التدخل، مما يفقدها حيادها، وقد يؤدي إلى تفاقم الصراع حيث يمكن أن تصبح طرفا به[2]، كما حدث بالنسبة لتدخل الإيكواس في ليبيريا، والمصالح النيجيرية الكامنة وراء هذا التدخل؛ ومن ثم فإنه من الأفضل - وفقا لهذا الرأي - أن يتم تدخل المنظمة القارية في الصراع الإقليمي، حيث

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، التسوية السلمية، م.س.ذ، ص ص 72-73.

(2) حول هذا الرأي **انظر**:

Conflict Resolution in Africa in www.cia.gov/nic/pdf_gif_2020_support/20, P.P.3-4.

يمكن أن تقوم بإرسال قوات من إقليم آخر للتدخل في الصراع، مثل إرسال قوات من مالي (غرب إفريقيا) للتدخل في صراع يقع في شرق إفريقيا مثلا. ومع أن هذا الرأي يميل إلى تعظيم دور المنظمة القارية، إلا أنه لا يستبعد تدخل الفاعلين غير الإفريقيين (الدوليين) نظرا لفارق الخبرة والإمكانيات.

وبالرغم من الاعتبارات الموضوعية لهذا الرأي، إلا أنه لا ينبغي أن نقلل من دور المنظمات الإقليمية في عملية تسوية الصراعات التي تقع في نطاقها، خاصة الصراعات المحدودة، لعدة اعتبارات أبرزها:

1- رغبة الولايات المتحدة التي تقود الأمم المتحدة في عدم التورط - بصورة مباشرة - في الصراعات الإفريقية خاصة بعد تجربة الصومال.

2- أن المنظمات الإقليمية هي الإطار الأنسب لتسوية الصراعات الداخلية - تحديدا- خاصة فيما يتعلق بمهام الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، أو في المراحل الأولى للصراع لحين تدخل القوات الدولية التي قد يستغرق تشكيلها وانتقالها لموقع الصراع بعض الوقت.

3- المشكلات التي تواجهها المنظمة القارية، والمتعلقة أساسا بصعوبة توافق الإرادة السياسية من ناحية، وصعوبة عملية التمويل من ناحية ثانية.

لذا كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 49/ 57 لعام 1994 مؤيدا للرأي الثاني، حيث شدد على أهمية دور هذه المنظمات في حل وتسوية الصراعات الداخلية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، وطالب بتعزيز التعاون بين الجانبين (1).

ومن هنا فسوف نحاول خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على دور المنظمات الإقليمية الفرعية- بخلاف الإيكواس- في تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي.

أولا: آلية تسوية الصراعات داخل السادك (*):

لقد نص ميثاق السادك في المواد (4، 5، 21) على مبادئ تُكرّس التعاون بين الدول الأعضاء في دعم السلم والأمن في إقليم الجنوب الإفريقي، والعمل على الدفاع عن دول

(1) أيمن شبانة، م.س.ذ، ص ص 78-79.

(*) السادك هي جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي Southern Africa Development Community، وتعرف اختصارا باسم سادك SADC وأنشئت عام 1992 كامتداد لمؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي SADCC.

الجماعة، والالتزام بالتعاون في المجالات السياسية والأمنية. وفي إطار تحويل هذه النصوص إلى آليات عمل محددة اتفقت دول الجماعة في 28 يونيو 1996 على إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني، وقد تحددت أهداف الجهاز في بروتوكول السياسات والدفاع والتعاون الأمني الذي تم توقيعه في 14 أغسطس 2001، كما تم الاتفاق على آلية لتحقيق ذلك، ووفقا للمادة (2) من البروتوكول فإن أهداف الجهاز تتمثل في دعم السلم والأمن في الإقليم، وحماية البشر والعملية التنموية في الإقليم ضد أخطار عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام أثناء الصراعات الداخلة والصراعات الدولية والنزاع المسلح، ودعم التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن وإنشاء الآليات المناسبة لذلك، ومنع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية التي تتضمن الدبلوماسية الوقائية، التفاوض، الوساطة، المساعي الحميدة، التحكيم، القضاء، مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية وفقا لقواعد القانون الدولي، والمادة (53) من ميثاق الأمم المتحدة بعد الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي، وكذلك كخيار أخير في حالة فشل الوسائل السلمية، مع العمل على دعم القرارات الخاصة بحفظ السلام، والمشاركة في عمليات السلم الإقليمي والدولي [1].

ومن أجل توفير الأساس لتشغيل هذا الجهاز وقّعت دول السادك على معاهدة للدفاع المشترك (دار السلام بتنزانيا 2003) تنص على التعاون في مجالات تسوية الصراعات، والاستعداد العسكري، والتعاون في المجالات الأمنية والدفاعية والأمن الجماعي والتصدي لعناصر عدم الاستقرار في الإقليم [2].

وقد بدأت جهود السادك في عملية التسوية عام 1998 مع حدوث التمرد العسكري والعصيان المدني ضد الحكومة الديمقراطية في ليسوتو، حيث تدخلت جنوب إفريقيا عسكريا بمشاركة قوات من بتسوانا لإعادة النظام المنتخب، وذلك تحت مظلة الجماعة، وبناء على طلب الحكومة [3].

لكن أثار هذا التدخل مخاوف باقي الدول الأعضاء من هيمنة جنوب إفريقيا على

---

(1) SADC:**SADC Protocol on Politics ,Defence and Security Co-operation,Blantyre,Agust2001.**www.sadc.int/english/Protocol.PP. 1-7.

(2) Southern African Development Community (SADC), **SADC Mutual Defence Pact**, Dar Elsalam, Tanzania, August 2003, article2-8.

(3) محمد صابرين، " أزمة ليسوتو ومستقبل دور جنوب إفريقيا"، **ملف الأهرام الإستراتيجي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 47، نوفمبر 1998)، ص ص 109 – 110.

الجماعة، خاصة فيما يتعلق بالتدخل العسكري، لذا تم الاتفاق على توقيع بروتوكول إنشاء جهاز الجماعة للسياسات والدفاع الأمني، لكن يلاحظ أن هذا الجهاز لم يتم تفعيله بسبب الخلاف بين جنوب إفريقيا وزيمبابوي بشأنه [1]، ومن هنا يمكن فهم أسباب اقتصار جهود الجماعة في تلك الفترة على جهود التسوية السلمية، ومن أبرز جهودها في هذا الشأن إقناع طرفي الصراع في أنجولا (الحكومة – حركة يونيتا) بالتوصل لاتفاق سلام في إبريل 2002، وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن تقسيم السلطة بين الحكومة والمتمردين في الكونغو الديمقراطية (30 يونيو 2003) [2].

وبصفة عامة يمكن القول: إن جهود الجماعة في تسوية الصراعات واجهتها عدة صعوبات لعاملين أساسيين [3] هما:

1- عدم تفعيل هياكل الجهاز الأمني بسبب الخلافات السياسية بين زيمبابوي وجنوب إفريقيا.

2- ضعف جهود الجماعة في مجال الدبلوماسية الوقائية، وهي مشكلة تواجه معظم المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة بسبب عدم وجود جهاز الإنذار المبكر [*].

ثانيا: آلية تسوية الصراعات داخل الإيكاس: [**]

لقد بدأ اهتمام الإيكاس بالجوانب الأمنية بالرغم من أنها منظمة اقتصادية بالأساس بعد أحداث التمرد العسكري الذي شهدته إفريقيا الوسطى عام 1996 مما أدى إلى

---

(1) محمد عاشور مهدي، " الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية (سادك)"، **آفاق إفريقية**، عدد 7، خريف، 2001، ص ص 29 – 30.

(2) خالد حنفي على، " التجمعات الإقليمية في إفريقيا " في د. السيد فليفل (محرر) التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني، م.س.ذ.، ص ص 40 – 41.

(3) Jermmy Levit , " Conflict Prevention , Management and Resolution: Africa Regional Strategies for The Prevention of Displacement and Protection of Displaced Persons : The Case of OAU , Ecowas , SADC , IGAD “ **The Duke Journal of Comparative & International Law** (North Carolina: Duke University School of Law , Vol. 11 , No. 1 , Winter 2001)P.62

(*) تم تلافي هذه المشكلة بعد ذلك.

(**) الإيكاس هي اختصار للجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا
Economic Community of Central African States (ECCAS)
وقد أنشأت كتجمع اقتصادي عام 1983، ودخلت حيز التنفيذ عام 1985، وهي تضم في عضويتها إحدى عشرة دولة.

تدخل الجماعة والتوصل إلى اتفاق بانجي للسلام (1997)، والذي تضمن نشر قوات حفظ سلام إفريقية، ومنذ ذلك الحين ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد إطار مؤسسي يتولى تعزيز السلم والأمن في الإقليم، والذي وصفته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للأمن في وسط إفريقيا (ميساب) MISAB بأنه مصدر دائم للتوتر في القارة من أكثر من أربعين عاما [1]. وقد تم بالفعل إقامة ثلاث آليات لدعم التعاون الأمني في إقليم وسط إفريقيا، حيث وقعت تسع دول من الدول الأعضاء على ميثاق عدم الاعتداء في ياوندي عاصمة الكاميرون (يوليو1996) بهدف دعم التعاون بينها في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن.

وفي أكتوبر من نفس العام تم إنشاء آلية الإنذار المبكر EWM والتي يقع مقرها في ليبرفيل عاصمة الجابون، ومن بين مهامها: الإشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، وتحديد مصادر التوتر قبل تحولها إلى صراعات سياسية، وتوقع المصادر المحتملة للصراعات، والبحث عن السبل المناسبة لتسويتها قبل نشوبها [2]، وقد بدأ العمل بهذه الآلية في 8 مايو 1997.

ومن أجل تدعيم القدرات الدفاعية والأمنية للجماعة قررت قمة ياوندي (25 فبراير 1999) إنشاء المجلس الأعلى للسلام والأمن في وسط إفريقيا COBAX ليكون بمثابة آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات في الإقليم، بما في ذلك التشجيع والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في ذلك الإقليم الفرعي، وقد دخلت الآلية حيز التنفيذ في 17 يوليو 2002 [3].

ولقد نشأ خلاف بشأن العلاقة بين الإيكاس والكوباكس، وهل تعتبر الثانية تابعة للأولى؟ كما نشأ خلاف كذلك بين الكوباكس وشبكة الإنذار المبكر EWM، غير أنه تم تجاوز هذه الخلافات جميعا، وتحديد مهمة الكوباكس بأنها آلية للإيكاس، مع اعتبار شبكة الإنذار المبكر EWM آلية وسكرتارية فنية للكوباكس. ورغم كل ذلك فمازالت فاعلية

(1) أيمن شبانة، ظاهرة التدخل الإقليمي، م.س.ذ.، ص 109.

(2) المرجع السابق، ص 110.

(3) د. أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2005) ص ص 105-106.

تلك المؤسسات محل تساؤل [1].

وفي محاولة لتفعيل آلية الصراعات داخل الإيكاس، قرر وزراء دفاع الجماعة في اجتماعهم بالكونغو برزافيل (أكتوبر 2003) إنشاء قوة حفظ سلام إقليمية يتم تشكيلها وتكوينها من كل دول الجماعة، مع الاتفاق على إنشاء مركز تدريب لهذه القوات، وعمل مناورات مشتركة كل عامين بالتناوب بين الدول الأعضاء [2].

ولقد ساهمت دول الجماعة بقوة إقليمية لحفظ السلام في إفريقيا الوسطى (أكتوبر 1993) إثر اندلاع الصراع مجددا بها، كما تم التنسيق بين الإيكاس والسادك فيما يتعلق بتسوية الصراع في الكونغو الديمقراطية باعتبارها عضوًا في الجماعتين، ولقد شاركت ست دول من الجماعة في القمة التي عقدت في ليبرفيل (يونيو 2003) والتي كانت مخصصة لبحث مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد حفظ السلام.

ويلاحظ على عملية تسوية الصراع في الإيكاس عدة نقاط:

1- التأخر في الحديث عن المضامين الأمنية حتى منتصف التسعينات، حيث تم توقيع معاهدة عدم الاعتداء في يوليو 1996، وقد يكون ذلك راجعا إلى غلبة الطابع الاقتصادي على أنشطة الجماعة منذ إنشائها.

2- أن عملية إنشاء الآليات الأمنية تسارعت بصورة كبيرة منذ اندلاع الصراع في إفريقيا الوسطى مجددا عام 1996؛ إذ تم في العام التالي إقرار نظام شبكة الإنذار المبكر (1997)، وهي بذلك سبقت الإيكواس في هذا الشأن، كما أنها قامت بتدشين آلية كاملة ليس فقط لمنع الصراعات، وإنما لإدارتها وتسويتها في نفس العام الذي تم فيه إنشاء آلية الإيكواس، ثم تُوج الأمر في نهاية المطاف بإنشاء قوات حفظ سلام تكون جاهزة للتدخل في الصراعات التي قد تنشب بين الدول الأعضاء. ولعل هذا التسارع في إنشاء هذه الهياكل الأمنية يرجع إلى أن غالبية دول الجماعة تمر بأزمات أمنية مثل إفريقيا الوسطى – تشاد – أنجولا – الكونغو الديمقراطية، وهو ماجعل الجانب الأمني ـ في الآونة الأخيرة ـ

(1) د. محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001 – 2002**، (القاهرة: مركز الدراسات الإفريقية، 2003) ص 458.

(2) خالد حنفي علي، "التجمعات الإقليمية في إفريقيا" م.س.ذ، ص ص 39 – 40.

له الأهمية الكبرى مقارنة بالجانب الاقتصادي [1].

ثالثا: تسوية الصراعات داخل الكوميسا [*]:

يلاحظ أن الكوميسا ـ على عكس المنظمات الإقليمية الفرعية الأخرى ـ لم يكن لها دور مباشر في عملية تسوية الصراعات بين دولها، ولعل ذلك يرجع إلى اعتبارين أساسيين: الأول: غلبة الطابع الاقتصادي على نشاط الجماعة، والثاني: أن معظم الدول الأعضاء هي أعضاء في تجمعات اقتصادية فرعية أخرى ذات مضامين أمنية، ومن ثم فهي لا ترغب في الالتزام بتدابير أمنية مزدوجة [**].

وبالرغم من ذلك فقد أكدت الكوميسا في مواثيقها على أن السلام والاستقرار يعتبران هدفا ووسيلة للتنمية، ودعت إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتشجيع السلام والاستقرار من أجل زيادة التنمية الاقتصادية في المنطقة، ولقد أقرت المادة السادسة من الاتفاقية المنشئة لها على مجموعة من المبادئ في هذا الشأن، من أهمها: مبدأ عدم الاعتداء، والتسوية السلمية للمنازعات – صيانة السلام والأمن الإقليميين من خلال تشجيع وتقوية علاقات حسن الجوار [2].

ولعل ازدواجية العضوية داخل الكوميسا – خاصة مع السادك – دفعتها إلى التنسيق معها في المجال الاقتصادي بداية، وهو ما يفسر أسباب قيام الكوميسا بصياغة برنامج للتعاون بين السكرتارية التنفيذية لها وبين السادك بهدف الحد من المشكلات الناجمة عن تعدد العضوية في كل منهما [3].

---

(1) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

(*) الكوميسا: هي اختصار للسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي،
Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)
وقد نشأت عام 1994 كامتداد لما كان يعرف بمنطقة التجارة للشرق والجنوب الإفريقي، وتضم في عضويتها 19دولة.

(**) يلاحظ أن كل أعضاء الكوميسا باستثناء كل من جزر القمر وموريشيوس هم أعضاء في تجمعات إقليمية ذات مضامين أمنية.

(2) راجع هذه المبادئ في: وزارة التجارة والتموين المصرية، **السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا. كوميسا** (القاهرة: وزارة التجارة والتموين، 26 أكتوبر 1998).
وانظر أيضا: د. جمال السيد ضلع " الإطار القانوني والسياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا – كوميسا"، **آفاق إفريقية**، عدد 1، ربيع 2000، ص ص 27-32.

(3) د. فرج عبد الفتاح، " السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي – الكوميسا"، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001-2002، م.س.ذ، ص 79.

وتعد القمة الرابعة لهيئة رؤساء الدول والحكومات للكوميسا (نيروبي-مايو 1999) بمثابة قمة تاريخية؛ نظرا لاهتمامها الكبير بقضايا السلام والأمن، حيث وافقت على ضرورة الاهتمام بقضايا منع وإدارة وحل الصراعات بما يتماشى مع الاتفاقية المنشئة لها (المادة3 – فقرة د). وقد تلا ذلك تبني القمتين الخامسة (2000) والسادسة (2001) برنامجا لتعزيز السلام والأمن في منطقة الشرق والجنوب الإفريقي. وكان من أهم بنوده إنشاء هيكل مؤسسي أمني يتكون من ثلاثة مستويات (رؤساء الدول والحكومات-وزراء الخارجية-لجنة السلم والأمن) ويتم تفويضها بمهام منع الصراع من خلال الدبلوماسية الوقائية [1]. وهو ما يعني أن الكوميسا راغبة هي الأخرى في القيام بمهام أمنية بالتنسيق مع المنظمات الفرعية الأخرى خاصة السادك والإيجاد بسبب تداخل العضوية.

رابعا: تسوية الصراعات في إطار الإيجاد [*]:

لم تكن الإيجاد ـ شأنها شأن معظم المنظمات الإقليمية الفرعية ـ معنية بالقضايا الأمنية عند نشأتها، بل كانت ـ كما يبدو من اسمها ـ معنية بقضايا التنمية، بل ومكافحة الجفاف والتصحر تحديدا، إلا أنها اهتمت بعد ذلك بعملية تسوية الصراعات، وذلك نتيجة للصراعات داخل الدول الأعضاء مثل (السودان – الصومال) من ناحية، فضلا عن الصراعات البينية؛ مثل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا من ناحية ثانية.

ولم يكن للإيجاد آليات مؤسسية للقيام بهذا الدور، إلا أنها بدأت الاهتمام بذلك تدريجيا، حيث قامت في يناير 2002 بتشكيل آلية للإنذار المبكر والاستجابة للأزمات، وفي فبراير 2004 قررت تشكيل لواء عسكري يتولى المشاركة في مهام حفظ السلام، حسبما يتم تكليفها من قبل مجلس الأمن أو الاتحاد الإفريقي [2].

---

(1) سامي السيد، "منظمة الكوميسا"، في د.محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2004-2005** (القاهرة: معهد البحوث الإفريقية ومركز البحوث الإفريقية، 2006)ص ص100-105.

(*) الإيجاد هي اختصار للهيئة الحكومية للتنمية

The Inter – Governmental Authority of Development (IGAD).

وكانت تعرف عند نشأتها عام 1986 باسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر، وتضم في عضويتها سبع دول، هي: جيبوتي – إريتريا – إثيوبيا – كينيا – الصومال – السودان – أوغندا، فضلا عن كل من مصر وليبيا بصفة مراقب.

(2) أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة...، م.س.ذ.، ص ص 106.

ولقد لعبت الإيجاد دورا مهما في تسوية الصراع في كل من السودان والصومال من خلال إنشاء لجان خاصة للتعامل مع كل حالة على حدة، وبالفعل تمكنت المنظمة من تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الشأن، خاصة في الصراع السوداني، بدءا من اتفاق مشاكوس، ووصولا إلى توقيع اتفاق السلام النهائي بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان (يناير 2005) [1].

خامسا: تسوية الصراعات في تجمع الساحل والصحراء [*]:

يعد هذا التجمع من أحدث وأكبر التجمعات الإقليمية الفرعية حيث نشأ في 4 فبراير 1998، ويهدف بالأساس إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل بين الدول الأعضاء؛ لذا فإن ميثاقه لم يحدد نظاما للأمن الجماعي بين أعضائه، إلا أنه مع إدراك قادة الاتحاد أهمية توافر الأمن والاستقرار السياسي من أجل تحقيق التنمية، فإنها قامت بالتوقيع على ميثاق التعاون الأمني خلال القمة الثانية للتجمع في نجامينا (تشاد – فبراير 2000)، وبمقتضى هذا الميثاق تلتزم الدول الأعضاء بتعزيز الأمن والاستقرار، واحترام السلامة الإقليمية، ومنع استخدام أراضيها في أي نشاط يقوِّض سيادتها، وكذلك عدم التدخل في شئونها الداخلية، مع العمل على تسوية أية نزاعات قد تنشأ بالطرق السلمية، وضمان الأمن على الحدود (المواد من 1– 8) [2].

وفي محاولة لتنفيذ بنود الاتفاق، أخذ التجمع في البحث عن إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات بين دوله، تكون مماثلة لآليات الإيكواس والسادك والإيكاس،

---

(1) حول دور الإيجاد في تسوية الصراعات **انظر**: سامي السيد، "الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) رؤية عامة" د.محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران) **التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وآفاق** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ومشروع دعم التكامل الإفريقي بجامعة القاهرة، أبريل 2005) ص 390 - 395.

(*) يعرف هذا التجمع اختصارا باسم (س ص) ونشأ في فبراير 1998، ويضم 25 دولة.

(2) حول هذه النصوص، **انظر**: نص مشروع ميثاق الأمن لمنظمة دول الساحل والصحراء س، ص في: د.عبد الملك عودة، د. أحمد الرشيدي " تجمع الساحل والصحراء" **سلسلة دراسات مصرية إفريقية** (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عدد 1، أغسطس 2001) ص 33. **وانظر** أيضا سامية بيبرس، "تجمع الساحل والصحراء"، **آفاق إفريقية**، عدد 7، 2002، ص 90.

خاصة بعدما شهد الإقليم بعض الخلافات التي تعدت الحدود السياسية، مثل الصراع بين تشاد وإفريقيا الوسطى، وبالفعل قامت تونس بتقديم اقتراح في هذا الصدد للدورة السادسة للمجلس التنفيذي (2001)، الذي طلب منها إعداد مشروع تفصيلي بشأن الآلية، على أن تقوم الأمانة العامة بتوزيعه على الدول الأعضاء لمناقشته خلال الدورة السابعة للمجلس، كما اقترح الأمين العام للتجمع في نفس الدورة فكرة تشكيل قوة دائمة أو وحدات جاهزة للتدخل من أجل التصدي للأزمات الخطيرة التي تنشب داخل أو بين دول التجمع[1]، وإلى أن يتم إعداد مشروع الآلية الجديدة قررت الدورة الثالثة لمجلس رئاسة التجمع (الخرطوم 2001) تفويض العقيد معمر القذافي ببذل الجهود من أجل استتباب الأمن والاستقرار، وأن يقوم بمسئوليات منسق السلام بين دول التجمع، وهو الأمر الذي استندت إليه ليبيا في إرسال قوات عسكرية لحماية النظام في إفريقيا الوسطى[2]. وفي الدورة الرابعة للمجلس (سرت 6-7 مارس 2002) اتفق الأعضاء على وجوب إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات داخل التجمع، مع تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من ليبيا – السودان – بوركينا فاسو لوضع مشروع إنشاء الآلية وإجراءات عملها[3].

وبالفعل تم التوقيع على البروتوكول المنشئ للآلية في القمة الخامسة للتجمع، والتي عقدت يومي 14، 15 مارس 2003 في مدينة نيامي عاصمة النيجر، وبالرغم من الاتفاق على تشكيل هذه الآليات الأمنية، إلا أن عملية تنفيذها ما زالت محدودة، ولقد كان أول اختبار للآلية الجديدة ذلك الانقلاب الذي وقع في إفريقيا الوسطى- في نفس توقيت توقيع البروتوكول المنشئ لها- وأطاح بالرئيس باتاسيه، حيث اكتفى التجمع بإصدار بيان إدانة للانقلاب، إلا أن الأمين العام للتجمع ذهب إلى بانجي (عاصمة إفريقيا الوسطى) في الشهر التالي، والتقى بقادة الانقلاب في محاولة لمد أواصر التعاون بين التجمع والحكومة الجديدة[4]، كما يلاحظ أن تدخل التجمع من خلال آلياته في أزمة

---

(1) د. عادل سيد عبد الرازق، "تجمع الساحل والصحراء" في د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001-2002، م.س.ذ، ص 112.

(2) محمد عباس، الترتيبات الأمنية العالمية والإقليمية وعمليات حفظ السلام في القارة، في د. محمود أبو العينين (محرر)، **المرجع السابق**، ص 457.

(3) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

(4) خالد حنفي، **التجمعات الإقليمية**، م.س.ذ، ص ص 31-32.

توجو 2005 كان ضعيفا إلى حد كبير، واكتفى التجمع بتفويض الرئيس القذافي بمحاولة إقناع فاروبيه ـ ابن الرئيس أياديميا ـ بالتخلي عن منصب رئاسة البلاد خلفا لوالده، وإلغاء التعديل الدستوري الخاص بهذا الشأن، وهو ما استجاب إليه فاروبيه بسبب العلاقات الشخصية بين والده والقذافي، ولعل الهيمنة الليبية الواضحة على التجمع بسبب ارتباط الدول الكبرى به مثل نيجيريا بتجمعات أخرى تجعل المجال مفتوحا أمام ليبيا للعب دور مؤثر في عملية تسوية الصراعات، وهذا قد يؤثر على الهياكل المؤسسية به التي إما ستكون ضعيفة أو تخضع لهيمنة ليبيا.

سادسا: تقييم دور المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية في تسوية الصراعات:

يلاحظ أنه بالنسبة لتقييم أداء دور المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية في تسوية الصراعات، فإن بعضها حقق نجاحات ملحوظة بالنسبة لتسوية الصراعات، مثل الإيجاد ودورها في أزمة السودان، وإن كان ذلك يرجع بالأساس إلى الدعم الخارجي خاصة من قبل الولايات المتحدة، في حين أن بعضها الآخر لايزال في مرحلة إدخال الآليات الأمنية موضع التنفيذ، وإن كان هناك شبه اتفاق بين العديد من الباحثين على أنه لاتزال هناك عقبات أساسية تقف في وجه هذه المنظمات، لعل أبرزها مايلي [1]:

1- العقبات الاقتصادية، خاصة قضية التمويل، وهي قضية عامة لاتنسحب على هذه المنظمات فحسب، وإنما تنسحب على الاتحاد الإفريقي أيضا، ويكفي أن الصندوق الخاص به (صندوق التمويل) ينص على إمكانية قبول المساعدات من الدول الخارجية، وهو أمر يجعل تلك المنظمات خاضعة لشروط الدول المانحة، وفي حالة ضعف التمويل فإنها قد لاتتدخل في الصراعات الواقعة في نطاقها.

2- الخلافات السياسية وتنازع المصالح. خاصة بين الدول الكبرى في كل تجمع، مثل جنوب إفريقيا وزيمبابوي في السادك.

3- اختلاف مستوى التسليح والتدريب داخل الدول الأعضاء ـ فضلا عن ضآلة حجم التسلح لمعظم هذه الدول ـ التي غالبا ما تكون داخلة في اتفاقات عسكرية مع الدول الكبرى مثل

---

(1) حول تقييم جهود المنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات، **انظر**: أيمن شبانة، ظاهرة التدخل...، م.س.ذ.، ص ص110-114.

الولايات المتحدة، وفرنسا. وهو أمر من شأنه إضعاف قدرة هذه التجمعات على تسوية تلك الصراعات، خاصة تلك التي تستلزم إرسال قوات حفظ سلام إلى بؤر التوتر.

وبناء على ذلك، يمكن القول بأنه لايزال أمام هذه التجمعات أشواط كبيرة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بشأن تسوية الصراعات، وإلى أن يتم ذلك فقد يتم اللجوء إلى الاتحاد الإفريقي كما حدث في أزمة دارفور، أو اللجوء عند الضرورة إلى الأمم المتحدة في حالة الصراعات الكبرى التي قد يعجز الاتحاد عن التدخل لتسويتها كأزمة دارفور أيضا.

المبحث الثالث

الهيكل المؤسسي العام للإيكواس

برزت الجماعة كمنظمة إقليمية فرعية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم ككل، بحيث تضم الدول الأنجلوفونية جنباً إلى جنب مع الدول الفرانكفونية والليزوفونية؛ ومن ثم فهي أشبه بإطار جامع لكل الكيانات والتنظيمات الإقليمية السابقة عليها؛ لذا فإن عضويتها تكاد تكون قاصرة على دول الإقليم فحسب.

كما انعكست هذه النشأة الاقتصادية على أهداف الجماعة التي غلب عليها الطابع الاقتصادي، ومن ثم صيغت هياكلها المؤسسية لتحقيق هذه الأهداف.

ولقد قامت الجماعة أوائل تسعينات القرن الماضي بمراجعة أهدافها وهياكلها في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز نظام عالمي جديد على المستويين السياسي والاقتصادي، وقد أسفرت هذه المراجعة عن توقيع الدول الأعضاء على المعاهدة المنقحة عام 1993، والتي أدخلت بعض التعديلات على أهداف الجامعة وهياكلها غير الدفاعية، في حين أنه قد تم إدخال التعديلات على الهياكل الدفاعية عام 1999.

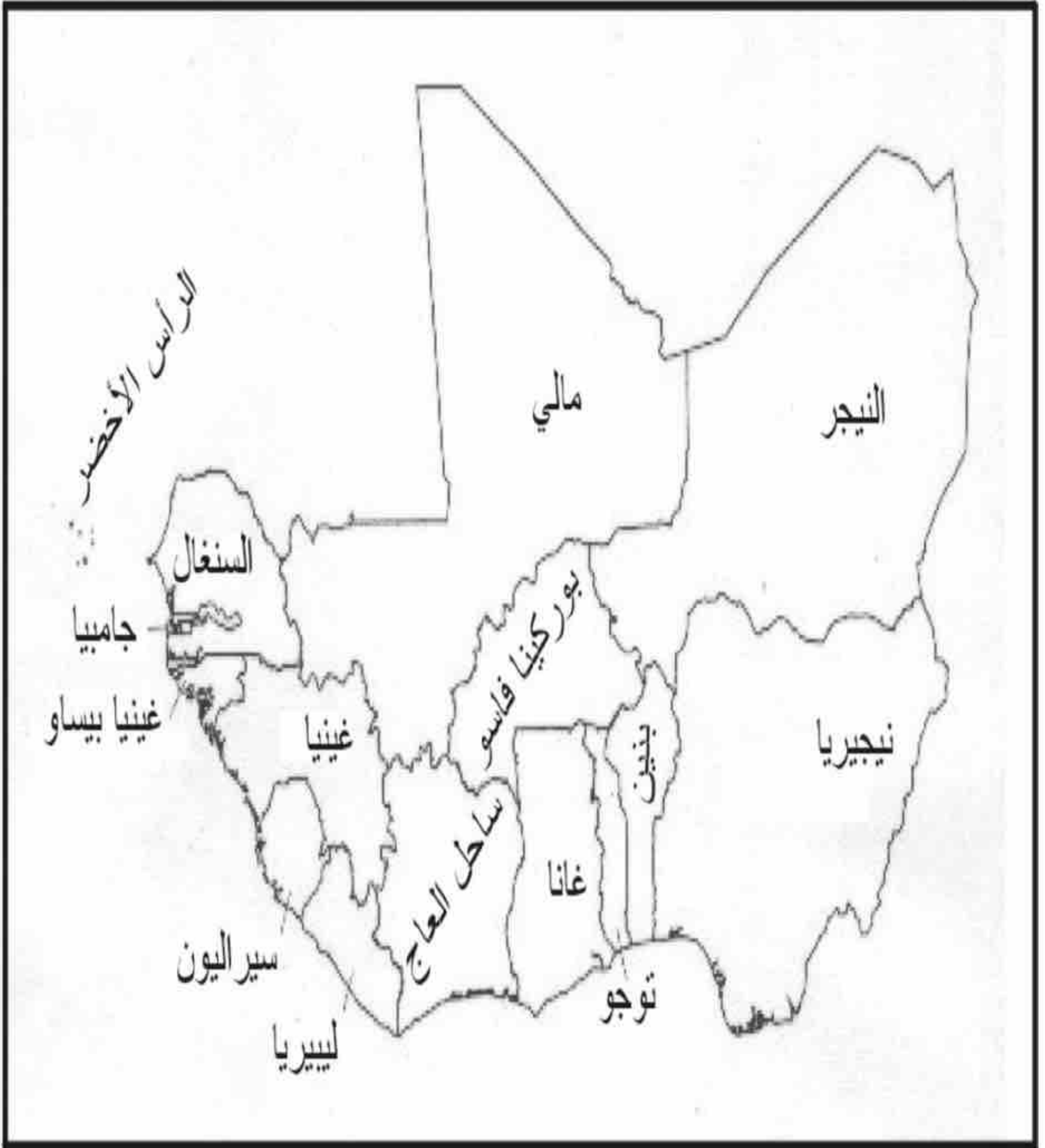
وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: النشأة.

المطلب الثاني: الأهداف والمبادئ.

المطلب الثالث: الهيكل المؤسسي والاختصاصات.

خريطة رقم (1) تبين الدول الأعضاء بالجماعة (*)



(*) **Source**: Eric G. Berman and Katie Sams, **Peacekeeping in Africa: capabilities and Culpabilities** (Geneva: UN Institute for Disarmament Research, 2000).

المطلب الأول
النشأة

نشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا[1] المعروفة اختصاراً باسم (إيكواس) The Economic Community of West Africa States (ECOWAS) بموجب اتفاقية " لاجوس " التي وقعتها خمس عشرة دولة في 28 مايو 1975؛ لتحقيق التكامل بين دول الإقليم خاصة في ظل فشل التجارب التكاملية السابقة، فضلا عن وجود بيئة عالمية مؤيدة لفكرة التكتلات الاقتصادية، وقد دخلت حيز التنفيذ في يوليو من نفس العام، وتم التصديق على البروتوكولات الخاصة بالاتفاقية في أول اجتماع لهيئة رؤساء الدول والحكومات في لومي (توجو) والذي انعقد خلال الفترة (4 ـ 5 نوفمبر) 1976، وتضم الجماعة في عضويتها وفقا لاتفاقية " لاجوس" خمس عشرة دولة إفريقية، تسع منها فرانكفونية هي (ساحل العاج ـ بنين ـ غينيا ـ بوركينا فاسو ـ مالي ـ موريتانيا ـ النيجر ـ السنغال ـ توجو)، وخمس دول أنجلوفونية هي (نيجيريا ـ ليبيريا ـ سيراليون ـ غانا ـ جامبيا)، ثم دولة ليزوفونية هي (غينيا بيساو)، ثم انضمت دولة ليزوفونية أخرى للجماعة عام 1977 هي (الرأس الأخضر)؛ ليصبح عدد الدول الأعضاء ست عشرة دولة، ثم تراجع العدد مرة أخرى إلى خمس عشرة بعد انسحاب موريتانيا منها في ديسمبر 1999، وتكاد تكون العضوية بها قاصرة على دول الإقليم.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين:

الأولى: أسباب النشأة.

الثانية: العضوية.

أولا: أسباب النشأة:

نشأت الجماعة ككيان اقتصادي يضم كل دول الإقليم؛ نتيجة مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية على النحو التالي:

---

(1) يضم إقليم غرب إفريقيا ست عشرة دولة، هي كل الدول الأعضاء في الجماعة، وهو يمتد من تشاد والكاميرون ـ دولتين فرانكوفونيتين ـ شرقا، وحتى المحيط الأطلنطي غربا، ومن الشمال ليبيا والجزائر والمغرب، ومن الجنوب خليج غينيا. لمزيد من التفاصيل حول جغرافية الإقليم **انظر**:
West Africa Annual (Nigeria: john West Publication,Vol,.12, 1998) ,P.1.

1 - الأسباب الاقتصادية للنشأة:

تنقسم هذه الأسباب بدورها إلى أسباب خاصة بفشل التجارب التكاملية الجزئية في الإقليم من ناحية، وأسباب تتعلق بالبيئة الدولية المؤيدة لفكرة التكتلات الإقليمية من ناحية ثانية.

أ-فشل التجارب التكاملية الجزئية في الإقليم:

لقد شهد إقليم غرب إفريقيا العديد من التجارب (التكاملية- الجزئية) التي بدأت منذ استقلال دوله أواخر الخمسينات وأوائل ستينات القرن الماضي، ولقد كان لسياسات الدول الاستعمارية السابقة، خاصة فرنسا وبريطانيا، دور مهم في هذا الشأن.

فبالنسبة لفرنسا، عملت على إيجاد روابط وطيدة بينها وبين الدول المستعمَرة السابقة، بحيث يدور اقتصاد هذه الدول في فلك الاقتصاد الفرنسي Economic Closed Circuit ؛ لذا قامت بتشجيع التجارب التكاملية بين الدول الفرانكوفونية بعضها البعض.

أما **بريطانيا،** فقد ساهم نمط الإدارة غير المباشر لمستعمراتها في جعل هذه الدول (الأنجلوفونية) أكثر تحررا من هذه القيود، بحيث دخلت في علاقات تكاملية مع بعضها البعض، أو مع الدول الفرانكوفونية، ولقد كانت غانا سبّاقة في ذلك، وتلتها نيجيريا التي أخذت على عاتقها فكرة إقامة تجمع اقتصادي يضم كل دول الإقليم (1).

ولقد تعددت أسباب فشل تلك التكتلات ما بين أسباب اقتصادية وأخرى سياسية، أو الاثنين معا ـ كما سيرد البيان ـ ومن أبرز هذه التجارب: الاتحاد الجمركي لغرب إفريقيا المعروف اختصارا باسم *(UDAO)*

Union Douaniere De L `Africe Occidental

---

(1) حول نمط الإدارة الاستعمارية وانعكاساته على عملية التكامل الاقتصادي في الإقليم **انظر**:

Adebajo Adedeji , " Prospects of Regional Economic Co – operation in West Africa " **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 8 , No. 2 , July 1970 , PP.225- 226.

والذي أنشئ عام 1959 بين ست دول فرانكوفونية هي (ساحل العاج- السنغال - موريتانيا - بنين - مالي - بوركينا فاسو)، وكان الهدف الأساسي من إنشائه الحفاظ على الروابط القائمة بين هذه الدول.

وقد واجهت العملية التكاملية في إطار الاتحاد العديد من الصعوبات، أبرزها التباين في مستويات النمو والتنمية بين الدول الأعضاء، والمشكلات السياسية والأيدولوجية بين دول الاتحاد، وأيضا السياسات العملية في تنسيق سياسات الاستثمار وإعادة توزيع المكاسب الناتجة عنه.

ولقد حاولت دول الاتحاد التغلب على هذه العقبات، خاصة بعد شكوى الدول الحبيسة به (مالي - بوركينا فاسو) من استغلال الدول الساحلية لها، مما دفع الدول الأعضاء لضرورة البحث عن أسس جديدة لعملها المشترك، وأسفر ذلك عن إعلانها في مايو 1967 إقامة الاتحاد الجمركي لدول غرب إفريقيا Union Douanier De L` Etat D` Africa Occidentiol والذي عرف اختصارا باسم (UDEAO)، والذي ضم إضافة لدول (UDAO) كلا من توجو والنيجر، إلا أن النجاحات التي حققها الاتحاد كانت محدودة بسبب تطبيق كل دولة لسياسة جمركية مستقلة عن الأخرى، وعندما تمت مراجعته عام 1970 لوحظ أن الدول الصناعية به كالسنغال وساحل العاج هي التي تستفيد من تخفيض التعريفة الجمركية؛ لذا عارضت دول الاتحاد في اجتماعها بباماكو عاصمة مالي (مايو 1970) أي توسيع في صلاحياته. الأمر الذي بدا كمؤشر على فشل الاتحاد، وكان ذلك دافعا للبحث في إقامة اتحاد جديد يتلافى عيوب الاتحاد السابق.

وبالفعل أعلن سكرتير عام الاتحاد في 11 مارس 1972 انتهاء عمل الاتحاد، واستبداله بمنظمة جديدة هي الجماعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية Communique Economique De L `Afrique De L `Ouest والتي عرفت اختصارا باسم CEAO. وتم توقيع الاتفاق المبدئي لها في باماكو (مالي) في 3 يونيو 1973 وظهرت في شكلها النهائي بعد توقيع معاهدة أبيد جان (ساحل العاج) في يناير 1974. وتضم الدول الفرانكوفونية التسع في الإقليم، حيث إن سَبعا منها تتمتع بالعضوية الكاملة وهي (السنغال - ساحل العاج - مالي - موريتانيا - النيجر - بنين - بوركينا فاسو) بالإضافة

إلى كل من غينيا وتوجو كمراقبين [1].

ويمكن القول: إن معظم هذه التجارب التي تمت خلال عقد الستينات فشلت لعدة أسباب، منها [2]:

1- أن عملية التكامل الإقليمي تحتاج أولا إلى استقلال الدول الداخلة فيها، وهذا لم يتحقق بصورة كبيرة بسبب ارتباط اقتصاديات دول الإقليم - خاصة الدول الفرانكوفونية - بالدول المستعمِرة.

2- أن ارتباط الدول الفرانكفونية بفرنسا، ومن ثم بالجماعة الاقتصادية الأوربية، لم يساهم فقط في استمرار هيمنة فرنسا عليها، وإنما ساهم كذلك في عدم وجود رغبة لدى هذه الدول في الاندماج مع الدول الإفريقية الأخرى خاصة الأنجلوفونية.

3- غياب الإرادة السياسية، الأمر الذي يجعل من الصعب تحقيق التكامل الاقتصادي، فضلا عن غياب الاحترام المتبادل وثقافة التسامح السياسي بين دول الإقليم بعضها البعض.

4- عدم الاستقرار السياسي، وهو شرط مهم لتحقيق التكامل الاقتصادي؛ إذ إن معظم دول الإقليم خاصة في الفترة من 1966- 1969 شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي، تمثلت في تعرضها للعديد من الانقلابات؛ مما كان له أثر سيئ على عملية التكامل مثل توجو (انقلاب 1963، يناير 1967)، وبنين (أكتوبر63، نوفمبر 65، ديسمبر 65، ديسمبر67، ديسمبر69، وبوركينا فاسو (يناير 66)، ونيجيريا (يناير 66، يوليو 66)، وغانا (فبراير 66)، وسيراليون (مارس 67، أبريل 68)، ومالي (نوفمبر68)[*].

---

(1) حول هذه التجارب وغيرها **انظر**:

Daniel Bach , " The Politics of West African Economic Co – operation CEAO and ECOWAS " , **The journal of Modern African Studies** , Vol,. 21 , No. 4, 1983, PP. 605 – 606.

(2) حول هذه الأسباب **انظر**:

Adebago Adedeje: **Op.cit** , PP.225-227.

(*) حول هذه الانقلابات **انظر**: د. حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية، رقم (1، 1996) ص 157.

ب- البيئة الدولية المؤيدة لفكرة التكتلات الإقليمية:

لعبت الجهود الدولية دورا مهما أيضا في نشأة الجماعة، فخلال حقبة الستينات من القرن الماضي بدأت الأمم المتحدة إطلاق دعوتها بشأن إنشاء جماعات اقتصادية إقليمية في إفريقيا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قامت بتقسيم القارة إلى أربعة أقاليم رئيسية (شمال - شرق - جنوب - غرب)، وقد عقد اجتماعان في هذا الشأن لبحث إمكانية قيام أحد أشكال التعاون الاقتصادي في غرب إفريقيا:

الأول: في نيامي عاصمة النيجر (أكتوبر 1966) وحضره ممثلو أربع عشرة دولة، وذلك لبحث المشروع الذي أعدته اللجنة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ECA، والذي يتبنى هدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم عن طريق تشجيع جهود التعاون الاقتصادي في كافة المجالات.

الثاني: في " أكرا " عاصمة غانا (1967) لنفس الأمر، ثم تلا ذلك عقد اجتماع ثالث في داكار عاصمة السنغال (نوفمبر 1967)، من أجل وضع المقترحات اللازمة لقمة دول الإقليم والتي تقرر عقدها في "مونروفيا " عاصمة ليبيريا (إبريل 1968)، لكن لم يحضر هذه القمة سوى تسع دول فقط، وتم توقيع إنشاء هذه الجماعة، إلا أن اندلاع الحرب الأهلية في نيجيريا عام 1967 أدى إلى توقف هذه المبادرات (1).

2- الأسباب السياسية للنشأة:

تنقسم هذه الأسباب بدورها إلى أسباب تتعلق بفكر قادة الدول المؤسسة للجماعة، ورؤيتهم لفكرة الوحدة الإقليمية الفرعية كخطوة أولى نحو الوحدة الإفريقية الكاملة Pan Africanism من ناحية، والرؤية السياسية للقيادة النيجيرية بشأن التكامل الإقليمي من ناحية ثانية، على اعتبار أن نيجيريا لعبت دورا محوريا في إقامة الجماعة.

أ-الرؤية السياسية لقادة الجماعة:

بالرغم من أن الجماعة منظمة اقتصادية بالأساس ـ كما يتضح من معاهدة " لاجوس " المنشئة لها ـ إلا أن الجانب السياسي لم يغب عن فكر قادتها؛ نظرا للترابط بين الشق

---

(1) حول هذه النقطة **انظر** Julius Emeka Okolo , " The Development and Structure of Ecowas " in Julius Emeka and Stephen Wright (eds) , **West African Regional Co-operation and Development** (Boulder: West View Press , 1990) PP. 22-23.

السياسي والاقتصادي، وأهمية الأول لتحقيق التقدم والتكامل الاقتصادي، تماما كما أن الشق السياسي والاقتصادي يرتبط بالشق الأمني، على اعتبار أن الاستقرار الأمني مهم لتحقيق الاستقرار السياسي؛ ومن ثم التكامل الاقتصادي. وقد تأثر قادة الجماعة بالفكر الوحدوي، خاصة فكرة الوحدة الإفريقية[1]. وكان من أبرز هؤلاء رئيس غانا آنذاك " كوامي نكروما " الذي كان لديه قناعات بأن تحقيق الوحدة الإفريقية على مستوى القارة ككل يجب أن يتم على مراحل (إقليمية)؛ ومن هنا برزت فكرة نشأة الجماعة، وقد عمل نكروما على تحقيق هذه الوحدة ـ على مستوى أقل ـ عندما اتحد مع غينيا عام 1958، هذا الاتحاد الذي كان النواة لنشأة اتحاد الدول الإفريقية بعد ذلك، ولعل هذا يفسر أسباب محاولات دول الجماعة إقامة كيانات اقتصادية في الإقليم، إلى أن تم الاتفاق على إقامة الجماعة ككيان يهدف لتحقيق الوحدة السياسية، وليس الاقتصادية فحسب لدول الإقليم. ومن هنا جاء في معاهدة " لاجوس " أن إيجاد التجمع المتجانس سوف يؤدي إلى وحدة غرب إفريقيا[2].

ب-الرؤية السياسية للقيادة النيجيرية بشأن التكامل الإقليمي:

لقد لعبت نيجيريا دورا مهما في نشأة الجماعة، ويرجع ذلك إلى الفكر السائد لدى النظم النيجيرية المتعاقبة منذ الاستقلال، والذي يرى أن نيجيريا مؤهلة لأن تقود عملية التكامل في الإقليم، وقد ظهر هذا بوضوح في خطة التنمية الوطنية الأولى للبلاد من (1962 – 1968)، والتي أوضحت أهمية أن تكون نيجيريا القلب الصناعي للسوق الإفريقية المشتركة African Community Market.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية بها (حرب بيافرا) جعلت إدارة الجنرال يعقوب جوون Yakubu Gown التكامل الإقليمي في مقدمة أولويات سياستها الخارجية، ومن ثم السعي

---

(1) حول رؤى بعض الزعماء الأفارقة لفكرة الوحدة الإفريقية **انظر**: جمال نكروما، " الوحدة الإفريقية في سياق الفكر السياسي لبعض الزعماء الأفارقة"في د. محمود أبو العينين (محرر) الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، م.س.ذ.، ص ص35-40.

(2) لمزيد من التفاصيل **انظر**: Sunday Ajulo Babola " The Economic Community of West African States and International Low " **The Journal Modern African Studies**, Vol. 27, No. 2 , 1989 , P237.

لإنشاء الجماعة، لعدة أسباب هي [1]:

1- الحد من الدور الفرنسي في الإقليم، والذي كان له انعكاساته السيئة على نيجيريا ذاتها خلال حرب بيافرا، عبر الدعم الفرنسي غير المباشر للانفصاليين عن طريق ساحل العاج وبنين. وهو ما دفع " لاجوس " لاعتبار التكامل الاقتصادي في غرب إفريقيا سيساهم في تحقيق ذلك، خاصة بعد ما قامت باريس بتقديم الدعم المالي والفني لإقامة CEAO. وإعلان القيادة الفرنسية أن الهدف من نشأة CEAO، إيجاد حالة من التوازن في مواجهة الثقل النسبي لنيجيريا [2].

2- إدراك القيادة النيجيرية محدودية احتياطات البترول بها؛ ومن ثم فإن نشأة مثل هذا التجمع سيساهم في إيجاد سوق لتصريف منتجاتها من ناحية، فضلا عن زيادة مواردها القومية من ناحية ثانية.

3- محاولة إعادة الثقة في علاقتها مع الدول الفرانكفونية عامة، والدول المنافسة لها على الهيمنة في الإقليم وفي مقدمتها السنغال وساحل العاج خاصة، حيث ساهمت سياسة فرنسا الاستعمارية في ذلك. كما لعب موقع نيجيريا الجغرافي دورا مهما في هذا الشأن، فنيجيريا محاطة بدول فرانكفونية من جميع الجهات (الكاميرون من الشرق والجنوب - النيجر من الشمال - بنين من الغرب) وهو مايجعلها أكثر عرضة لتأثير القوى الاستعمارية السابقة (فرنسا). وقد ظهر ذلك بوضوح في أزمة إقليم بيافرا، حيث قامت بنين أوائل عام 1969 بالسماح للجنة الصليب الأحمر بالطيران عبر أراضيها من أجل تقديم الإغاثة إلى أهالي بيافرا.

كما أن جهود كل من السنغال وساحل العاج لإقامة تكتل اقتصادي يساهم في فتح أسواق جديدة أمام صناعتهم الوطنية من ناحية، ويواجه النفوذ النيجيري من ناحية ثانية - لم يكن خافيا على القيادة النيجيرية التي بذلت جهودا دبلوماسية حثيثة في هذا الشأن، خاصة بعد انتهاء أزمة إقليم بيافرا، ومن هذه الجهود قيامها بإرسال مندوبين لها إلى معظم

---

(1) حول هذه الأسباب **انظر**:

M.Leonn Brown:"Nigeria and The Ecowas Protocol on Free Movement " , **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 27 , No.2 ,1989 , PP. 258-259.

(2) **انظر**:

Daniel Bach ,: **Op. cit**. PP. 606

دول غرب إفريقيا لنفس السبب، إلا أن الدول الفرانكفونية ـ تحديدا ـ رفضت الاقتراح باستثناء غينيا وتوجو (1).

ولقد ترتب على ذلك أمران:

الأول: قيام كل من نيجيريا وتوجو بإقامة اتحاد بينهما في نفس العام؛ ليكون بمثابة نواة لوحدة اقتصادية شاملة تضم الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية، وتجدد الإشارة إلى أن مساندة توجو لنيجيريا في دعوتها لقيام الإيكواس تجد تفسيرها في العلاقات الوطيدة بين البلدين منذ الاستقلال، فنيجيريا قامت بحماية توجو من تدخل غانا في شئونها، كما قامت بتوفير الحماية لها في مواجهة كل من غانا وبنين، فضلا عن اعتماد توجو على نيجيريا في الحصول على الدعم والمساندة بصفة عامة، الأمر الذي يكشف أثر الأبعاد السياسية في قيام الجماعة (2).

الثاني: قيام الدول الفرانكفونية في العام التالي مباشرة، وبسبب الخوف من الهيمنة النيجيرية بإنشاء الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا CEAO.

لكن القيادة النيجيرية لم تيأس من الفكرة، وعملت في المقابل على استقطاب الدول الفرانكفونية الواحدة تلو الأخرى، مستغلة في ذلك الخلافات بين بعض هذه الدول؛ بعضها البعض من ناحية، والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها هذه الدول من ناحية ثانية. ولقد ترتب على ذلك انضمام كل من (بنين – غينيا – النيجر) للفكرة، كما لم يجد الرئيس النيجيري صعوبة كذلك في إقناع موريتانيا (الدولة العربية الوحيدة في الإقليم) بها ، ويرجع ذلك إلى المشكلات بين موريتانيا وباقي أعضاء CEAO؛ بسبب وجود عملة مستقلة لها تختلف عن عملة باقي الدول الفراكفونية (3).

أما أكثر الدول الفرانكفونية معارضة لإنشاء الجماعة فكانت (مالي – بوركينا فاسو – ساحل العاج– السنغال)، ويلاحظ أن الأخيرتين كانتا من أكثر الدول معارضة؛ نظرا لتفوقهما الاقتصادي ووجود إطار بديل هو CEAO، فضلا عن الخوف من السيطرة

---

(1) حول هذه الجهود **انظر**: **Ibid.** PP. 606- 608.

(2) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات بين الجانبين **انظر**:

1- J.B. Olatude Ojon , " Nigeria and The Formation of Ecowas " , **International Organization ,** (Cambridge:The MIT Press, Vol.34, No.4,Autumn 1980) P.540.
2- **Ibid** , PP. 559-569.

النيجيرية الاقتصادية على هذا التجمع الجديد، إلا أن الطفرة البترولية التي حدثت في أعقاب حرب أكتوبر 1973، وما نتج عنها من زيادة القوة الإستراتيجية لنيجيريا، فضلا عن بوادر الثقة في القيادة النيجيرية وعملية التكامل الاقتصادي التي دعت إليها، علاوة على المكاسب الاقتصادية المتوقعة من عملية التكامل - ساهمت في حمل الدولتين على الانضمام لهذا التجمع. ولم يختلف الحال كثيرا بالنسبة لمالي وبوركينا فاسو، خاصة وأنهما دولتان حبيستان، مرتبطتان اقتصاديا بصورة كبيرة بكل من السنغال، وساحل العاج [1].

ومن هنا فقد أسفرت الجهود الدبلوماسية الدءوبة لنيجيريا والتي بدأت بالاتحاد مع توجو عن تشكيل لجنة من الخبراء على مستوى الإقليم عام 1972؛ لوضع المقترحات اللازمة لإتمام العملية التكاملية، وبعد مرور ثمانية عشر شهرا من أول اجتماع لهذه اللجنة، تم تحضير مسودة معاهدة الجماعة، وفي ديسمبر 1973 تم تبني المبادئ العامة لإنشائها في اجتماع عقده وزراء الإقليم في لومي (توجو)، وتلاه اجتماع في أكرا (عاصمة غانا) في فبراير 1974، ثم في مونروفيا (ليبيريا) في يناير 1975. وقد انتهت هذه الاجتماعات بصياغة معاهدة إنشاء الجماعة والتي تم توقيعها في لاجوس (نيجيريا) 1975 [2].

ثانيا: العضوية

اهتمت الجماعة بمسألة العضوية فيها، كما جاء في كل من ديباجة الاتفاقية، والمادة الأولى بفقرتها الأولى، وكذلك المواد (62، 64، 65) من المعاهدة ذاتها. ويمكن تقسيم العضوية في الجماعة إلى نوعين:

1- عضوية أصلية (تأسيسية):

وتندرج تحتها جميع الدول المؤسسة للجماعة منذ نشأتها، والتي قامت بتوقيع معاهدة لاجوس، ثم التصديق عليها بعد ذلك، وهي خمس عشرة دولة: (ساحل العاج- بوركينا فاسو - السنغال - توجو - بنين - غينيا - موريتانيا - مالي - النيجر - نيجيريا - ليبيريا - سيراليون - غانا - جامبيا - غينيا بيساو)، وهي الدول التي ورد ذكرها في ديباجة المعاهدة، ثم انضمت الرأس الأخضر عام 1977، ليصبح عدد الدول الأعضاء ست عشرة دولة، هي كل دول الإقليم، تسع منها فرانكفونية (التسع الأُول في الترتيب

(1) **Ibid**, PP. 597 – 598.
(2) Okolo, **Op. Cit**, P.128.

السابق)، واثنتان ليزوفونيتان (الأخيرتـان في الترتيـب)، وبيـنهما الـدول الأنجلوفونيـة الخمس. إلا أن العدد تقلص مرة أخرى إلى خمس عشرة دولـة فقـط بعـد إعـلان رئـيس وزراء موريتانيا (ديـسمبر 1999) انـسحاب بـلاده مـن الجماعـة احتجاجـا عـلى بعـض القرارات التي اتخذتها قمة الجماعة أوائل ديسمبر 1999، والتي كان من أهمها النص عـلى دمج القوات المسلحة للدول الأعضاء [1]، ولقد أشارت المعاهدة في الفقـرة الثانيـة مـن المادة الأولى إلى أن دول الجماعة التي وقعت على الاتفاقية ستعرف باسم الـدول الأعـضاء The Member States [2].

2- عضوية بالانضمام:

وتنطبق على الدول الأخرى في إقليم غرب إفريقيا الراغبة في الانـضمام إلى الجماعـة، والتي تعلن التزامها بتحقيق أهـداف الجماعـة المنـصوص عليهـا في المعاهـدة [*]، حيـث أشارت الفقرة الثانية من المادة (62) إلى أن أي دولة من إقلـيم غـرب إفريقيـا يمكـن أن تنضم للمعاهدة في إطار الشروط التي وضعتها هيئة رؤساء الدول والحكومات، وينبغـي على هذه الدولة أن تعلن موافقتها عـلى هـذه الـشروط مـع إيـداع أوراق الاعـتماد لـدى سكرتارية الجماعة، والتي تقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بذلك، وتصبح الدولة عـضواً مـن تاريخ إيداع أوراقها، وعدم اعتراض الدول الأعضاء على ذلك [3]، ولقد انضمت ـ كما سبق القول ـ الرأس الأخضر عام 1977، ليـصبح جميـع دول غـرب إفريقيـا أعـضاء في الجماعة ويلاحظ بالنسبة للعضوية هنا أمران:

أ- أن الجماعة جعلت العضوية فيها قاصرة على دول إقليم غرب إفريقيا فقـط، بغـض النظر عن ثقافاتها وتوجهاتها (فرانكفونية – أنجلوفونية – ليزوفونية) ومن ثـم – ووفـق هذا المنظور – تعد منظمة إقليمية بالمعنى الجغرافي، على اعتبار أنهـا تجمـع دولا متجـاورة

---

(1) حول انسحاب موريتانيا **انظر**:

Pierre Englbert ,: "Mauritania: Recent History in , **Africa South of The Sahara 2001**, 30 , edition , 2001), P. 506.

(2) **انظر** نص المعاهدة – بالتفصيل والتي سنعتمد عليها في الأجزاء القادمة – في:

Ecowas: "The Ecowas Treaty 1975" in, Colin Legum (ed.) ,: **Africa Contemporary Record** 1975 – 1976 (London African Publishing Company , 1977) , P. c 158 – c 173.

(*) سوف يتم الحديث عنها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

(3) **Ibid** , P.172.

جغرافيًا بقصد رعاية مصالحها (*).

ب- أن الجماعة – وفق المنظور السابق – تكاد تكون المنظمة الإقليمية الوحيدة في القارة الإفريقية التي تأخذ العامل الجغرافي كمحدد وحيد للعضوية بها، ولم تُدخل عليه أية تعديلات مقارنة بالمنظمات الإقليمية الأخرى في القارة، والتي تأخذ أيضا المعيار الجغرافي كمحدد رئيس وهام، ولكن مع إدخال بعض المرونة لاعتبارات إما سياسية أو اقتصادية، فمثلا (السادك) تضم بالإضافة إلى دول الجنوب الإفريقي العشر بعض الدول المجاورة للإقليم، فتم انضمام كل من سيشل وموريشيوس وتنزانيا (من شرق إفريقيا) إليها، والكونغو الديمقراطية (من وسط إفريقيا) (1).

ونفس الأمر تقريبا نلحظه بالنسبة للكوميسا، فبالرغم من أنها نصت في المعاهدة التأسيسية لها على أن العضوية في المنظمة قاصرة على الدول التسع عشرة الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية، فضلا عن تحديدها للعضوية المحتملة لدولتين فقط؛ هما بتسوانا وجنوب إفريقيا بعد الأبارتهيد، إلا أنها أدخلت بعد ذلك بعض التعديلات على نظام العضوية ـ لأسباب اقتصادية بالأساس ـ كما جاء في القمة الثالثة للكوميسا في (29 / 6 / 1998)، والتي أشارت إلى إمكانية قبول أي دولة عضو إذا كانت جارا مباشرا لدولة عضو في المنظمة، وقد كان هذا التعديل بمثابة الأساس القانوني لانضمام مصر إليها (2).

أما تجمع الساحل والصحراء، فيضم دولا جغرافية متجاورة، إلا أنها تنتمي لأقاليم مختلفة في القارة (شمال – شرق – غرب – وسط)، ولعل ذلك يرجع إلى أن المعاهدة التأسيسية للتجمع تفادت الحديث عن دول إقليم بعينه، حيث نصت المادة السابعة من المعاهدة على أن العضوية مفتوحة لانضمام دول إفريقية أخرى بموافقة كافة الدول الأعضاء، ولعل ذلك يتماشى إلى حد كبير مع طبيعة التجمع الذي لم يأخذ بشرط التجاور الجغرافي كمعيار وحيد للانضمام إليه (3).

(*) يمكن للدول التي لا تنتمي للإقليم أن تنضم للجماعة بصفة مراقب، كما حدث مع مصر عام 2005.

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**: محمد عاشور مهدي، " الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية (السادك) "، **آفاق إفريقية**، العدد السابع، خريف 2001، ص 22.

(2) لمزيد من التفاصيل **انظر**: د. جمال ضلع، " الإطار القانوني والسياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "، م.س.ذ، ص ص 32 – 34.

(3) لمزيد من التفاصيل **انظر** د. أحمد الرشيدي، " تجمع الساحل والصحراء.. دراسة في التنظيم الدولي"، م.س.ذ.، ص ص 10 – 15.

المطلب الثاني
الأهداف والمبادئ

لقد حددت الجماعة - شأنها في ذلك شأن باقي المنظمات الإقليمية - مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تسعى لتحقيقها من خلال هياكل مؤسسية ذات اختصاصات محددة، ولقد تم تضمين هذه الأهداف والمبادئ في معاهدة لاجوس عام 1975، كما تم التأكيد عليها وإضافة تفصيلات أخرى لها في المعاهدة المنقحة عام 1993.

لذا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين:

الأولى: أهداف الجماعة في إطار معاهدتي 1975، 1993.

الثانية: مبادئ الجماعة في إطار معاهدتي 1975، 1993.

أولا : أهداف الجماعة :

حددت اتفاقية لاجوس المنشئة للجماعة عام 1975 عددا من الأهداف التي تمت صياغتها، بحيث تؤدي إلى إيجاد ظروف ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء، والقضاء على مواطن الضعف الهيكلي والوظيفي، وإزالة العوائق أمام التجارة البيئية، والاستثمار عبر الحدود؛ لذا فقد نصت المادة الثانية من الفقرة الأولى من الاتفاقية المنشئة على أن الجماعة تهدف إلى تشجيع التعاون والتنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية، خاصة في مجال الصناعة، النقل، المواصلات، الطاقة، الزراعة، الموارد الطبيعية، التجارة، المجالات المالية والنقدية، إلى جانب الشئون الثقافية؛ وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة للأفراد، وضمان الاستقرار الاقتصادي ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء، والمساهمة في تقدم ونمو التجارة الإفريقية، وذلك كما جاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية.

ولم تقتصر المعاهدة على وضع آليات لتنفيذ هذه الأهداف، بل وضعت جداول زمنية يتم من خلالها تنفيذ هذه الأهداف وفق مراحل متتالية (*).

(*) فعلى سبيل المثال تم تحديد فترة خمسة عشر عاما - بعد التصديق على الاتفاقية - لإنشاء اتحاد جمركي، وخلال تلك الفترة يتم تقليل جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية حتى يتم إلغاؤها تماما، تمهيدا لإصدار تعريفة جمركية موحدة للجماعة كلها تجاه العالم الخارجي. وفيما يتعلق بهدف تحرير التجارة البينية تبنت الاتفاقية المنشئة والاتفاقية المنقحة بعد ذلك برنامجا زمنيا يهدف=

وفي المجال المالي والنقدي، تبنت الجماعة برنامجا نقديا يتضمن أهدافا متوسطة الأجل للوصول إلى إمكانية التحويل بين العملات الوطنية التسع في الإقليم.

وفيما يتعلق بحرية انتقال عناصر الإنتاج، أقرت الاتفاقية المنشئة أن مواطن أي دولة من الدول الأعضاء يعتبر مواطنا لدول الجماعة ككل؛ ومن ثم فعلى الدول الأعضاء اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتسهيل انتقال الأفراد وإقامتهم؛ لذا فقد أقر رؤساء الدول والحكومات في إبريل 1978 مبدأ السماح بحرية الحركة داخل دول الجماعة، وفي القمة التالية التي عقدت في داكار عاصمة السنغال (مايو 1979) تم التصديق على الاتفاقية متعددة الأطراف، والتي كان قد أعدها مجلس الوزراء، والخاصة بحرية الحركة والإقامة لمواطني الجماعة.

ويلاحظ أن الأهداف الواردة في المعاهدة المنقحة عام 1993 لم تختلف كثيرا عن تلك الواردة في المعاهدة المنشئة، وإن كانت قد تضمنت بعض الأهداف التي قد تكون أكثر تحديدا من ناحية، أو أخرى لم يتم إدراجها في المعاهدة المنشئة من ناحية ثانية (1).

فبالنسبة للمجموعة الأولى من الأهداف، تضمنت المعاهدة النص على إقامة اقتصاد موحد من خلال تطبيق سياسات موحدة في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي، وإيجاد وحدة اقتصادية (المادة 3، الفقرة 2، النقطة الخامسة).

وبالنسبة للمجموعة الثانية، فقد كانت هناك مجموعة من الأهداف؛ مثل تشجيع تدفق المعلومات خاصة تلك المتعلقة بسكان الريف – المرأة – منظمات الشباب – المنظمات الاجتماعية المتخصصة؛ مثل منظمات الإعلام – منظمات رجال الأعمال – منظمات العمل (المادة 3، الفقرة 2، النقطة الثانية عشر)، تبني سياسة سكانية للجماعة تأخذ في اعتبارها

= إلى إزالة القيود الجمركية على السلع غير المصنفة خلال الفترة (1996 – 2000)، وإقامة منطقة تجارية حرة مع نهاية عام 1999 بإصدار تعريفة جمركية موحدة. حول هذه الجداول الزمنية، **انظر**: رحاب عثمان: " العولمة والإقليمية في إفريقيا: نموذج الإيكواس"، **بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية حول إفريقيا والعولمة**، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، فبراير 2004، ص ص 7 – 8.

(1) حول هذه الأهداف **انظر**:

Economic Community of West African States (Ecowas): **Revised Treaty 1993**, (Abuja:The Ecowas Executive Secretariat Publish , No Date) , P P. 5-6 .

الحاجة إلى تحقيق الموازنة بين العوامل السكانية من ناحية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية (المادة 3، الفقرة 2، النقطة الرابعة عشر).

ويلاحظ على أهداف الجماعة أمران:

1- أن الأهداف السياسية والأمنية لم يتم الحديث عنها بصورة مباشرة أو حتى غير مباشرة سواء في معاهدة 1975 أو 1993.

2- أن أهداف المعاهدة المنقحة جاءت أكثر تفصيلا ومواكبة للتطورات والتحديات التي شهدها العالم منذ عقد التسعينات، والخاصة بثورة المعلومات، والتحولات الديمقراطية وأهمية المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية، وهذا الأمر انعكس بعد ذلك في المؤسسات التي تم استحداثها ضمن المعاهدة المنقحة مثل برلمان الجماعة، أو اللجان المتخصصة كلجنة المعلومات.

ثانيا: مبادئ الجماعة:

نصت المادة (4) من المعاهدة المنقحة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تسير عليها الجماعة وكذلك الدول الأعضاء باعتبارها قواعد راسخة للسلوك والمعاملة التي يتم الالتزام بها لتحقيق الأهداف الموضوعة والمبتغاة، ومن أهم هذه المبادئ [1]:

1- المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء (المادة 4، الفقرة الأولى). ويعد إقرار هذا المبدأ ضرورة من ضرورات تنفيذ الاتفاقية؛ تنفيذا فعليا دون تمييز بين دولة وأخرى، وهو الأمر الذي يحول دون ممارسة دولة أو أكثر نفوذها وسيطرتها على باقي دول الجماعة، وكذلك الحيلولة دون وجود حالة من الاستقطاب داخلها، وهو ما يمكن أن يعوق المنظمة عن القيام بأدوارها ومهامها، ويبدو أن هذا المبدأ جاء ليتلافى العيوب التي ظهرت أثناء تدخل الجماعة في أزمة ليبيريا عام 1990، وحالة الاستقطاب التي ظهرت بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية، ومحاولة نيجيريا فرض هيمنتها على الجماعة.

2- التضامن والاعتماد الجماعي على الذات (المادة 4، الفقرة الثانية)؛ حيث إن تحقيق الأهداف الاقتصادية العليا للجماعة يتطلب وجود نوع من التضامن بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة، بمعنى أن تجمَع تلك الدول وحدة المصالح

---

(1) حول هذه المبادئ **انظر**: **Ibid.**, PP. 6-7.

السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي سبيل تحقيق ذلك ينبغي أن تتضامن جهود كل منها بحيث تسود روح العمل الجماعي.

3- التعاون وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء (المادة 4، الفقرة الثالثة). فبالرغم من أن لكل دولة من الدول الأعضاء سياستها المحددة التي تتبناها داخليا وخارجيا على مستوى مختلف القطاعات، إلا أنه ينبغي وجود قدر من التنسيق والتكامل بين برامج هذه الدول من أجل الوصول إلى حد أدنى من التفاهم والتقارب، بما يساعد على التغلب على الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ التعاون والتكامل الاقتصادي بينها.

4- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء (المادة 4، الفقرة الرابعة). ويعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي قام على أساسها بروتوكول عدم الاعتداء الخاص بالجماعة عام 1978، ثم ميثاق الدفاع عام 1981، وكافة الآليات الأمنية بعد ذلك. ولعل إقرار هذا المبدأ في المعاهدة المنقحة ـ تحديدا ـ يبرز مدى إدراك الجماعة لأهمية العوامل الأمنية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بمعنى أن وجود حالة من عدم الاستقرار الأمني داخل دولة أو أكثر من الدول الأعضاء قد تنعكس على دول الإقليم ككل، كما حدث في أزمة ليبيريا.

5- الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية روابط حسن الجوار (المادة 4، الفقرة الخامسة). ويرتبط هذا المبدأ بالذي يسبقه مباشرة، إلا أنه يضيف أن السبيل لتحقيق الاستقرار والأمن هو تقوية روابط حسن الجوار.

6- تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة، وتشجيع إقامة بيئة آمنة كأحد المتطلبات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية (المادة 4، الفقرة السادسة). ويعد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء أحد المبادئ الأساسية والجوهرية لأي تنظيم للعلاقات فيما بين الدول، وهو يتفق مع توجهات وأهداف الجماعة التي تسعى إلى تشجيع وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء، على اعتبار أن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ينطوي ـ بالضرورة ـ على التخلي عن اللجوء إلى القوة في تسويتها، أو الاعتداء بأي صورة ضد سلامة وسيادة أي من الدول الأعضاء الأخرى؛ وهو ما يعني شيوع حالة من الاستقرار والأمن والسلم اللازمة لإحداث التنمية وتفعيل التعاون الاقتصادي، ولعل هذا ما حدا بالجماعة إلى تشكيل محكمة خاصة لتسوية النزاعات التي قد يتعذر تسويتها بالوسائل السياسية أو الدبلوماسية

كالمفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة.

من عرض هذه المبادئ يمكن استخلاص عدة ملاحظات:

1- أن المعاهدة المنشئة لم تتحدث عن مبادئ الجماعة، في حين تم تضمين ذلك في المعاهدة المنقحة، ولعل ذلك يرجع إلى أن الدول الموقعة على المعاهدة اعتبرت أن هذه المبادئ من البديهيات والمسلمات المعروفة في حينها، لكن يبدو أن الممارسة العملية والمشاكل التي واجهت الجماعة على كافة الأصعدة خلال الفترة من 1975 –1993 دفعت إلى ضرورة النص على هذه المبادئ، بل إنها قامت بإفراد المبادئ السياسية بإعلان خاص.

2- أن مبادئ الجماعة الواردة في المعاهدة المنقحة تكاد تتطابق تقريبا مع المبادئ الواردة في اتفاقيات مماثلة مثل الكوميسا على سبيل المثال [1]. ولعل هذا الأمر يمكن تفسيره على أن هذه المبادئ عامة ولا تختلف في معظمها من تجمع إقليمي إلى آخر.

3- أن مبادئ الجماعة في المعاهدة المنقحة ـ وعلى عكس الأهداف ـ لم تقتصر على المبادئ الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية فقط، وإنما تعدتها إلى المبادئ السياسية والأمنية، وهو ما يرجع إلى إدراك الجماعة لأهمية هذين الجانبين لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويبدو أن التجربة التي مرت بها الجماعة في الفترة مابين المعاهدتين دفعتها إلى تبني ذلك النهج.

المطلب الثالث
الهيكل المؤسسي العام والاختصاصات

يعد الهيكل المؤسسي لأي جماعة بمثابة الآلية التي من خلالها يتم تحقيق أهداف تلك الجماعة، لذا كان من الضروري إيجاد هيكل مؤسسي ذي اختصاصات محددة وواضحة لتحقيق هذه الأهداف من ناحية، ولمنع حدوث حالة من التداخل الذي قد يصل إلى التضارب أحيانا بين هذه المؤسسات من ناحية ثانية. ومن هنا سوف يتم تناول نقطتين أساسيتين في هذا المطلب هما:

أولا: الهيكل المؤسسي العام طبقا لمعاهدة لاجوس 1975.

ثانيا: الهيكل المؤسسي العام طبقا للمعاهدة المنقحة 1993.

---

(1) **انظر** وقارن مبادئ الجماعة مع مبادئ الكوميسا في: جمال السيد ضلع، م.س.ذ.، ص ص 27-32.

مع ملاحظة أنه سيتم التركيز على الهياكل الأساسية فقط دون الدخول في مزيد من التفصيلات الخاصة بالهياكل الفرعية التي تم تأسيسها في الفترة البينية، كما سيتم التركيز كذلك على الهياكل ذات المضامين الاقتصادية، على اعتبار أن الهياكل ذات المضامين الأمنية والدفاعية سوف يتم تناولها تفصيلا في الفصل الثاني.

أولا: الهيكل المؤسسي العام طبقا لمعاهدة 1975 [1]:

حددت المادة (4) من المعاهدة مؤسسات الجماعة فيما يلي:

1- مجلس رؤساء الدول والحكومات

The Authority of Heads of States and Governments

2- مجلس الوزراء — The Council of Ministers

3- السكرتارية التنفيذية — The Executive Secretariat

4- محكمة الجماعة — The Tribunal of The Community

5- اللجان الفنية المتخصصة — The Technical and Specialized commission

وهذه اللجان هي:ـ

- لجنة التجارة والجمارك والهجرة والنقد والمدفوعات.
- لجنة الصناعة والزراعة والموارد الطبيعية.
- لجنة النقل والاتصالات والطاقة.
- لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية.

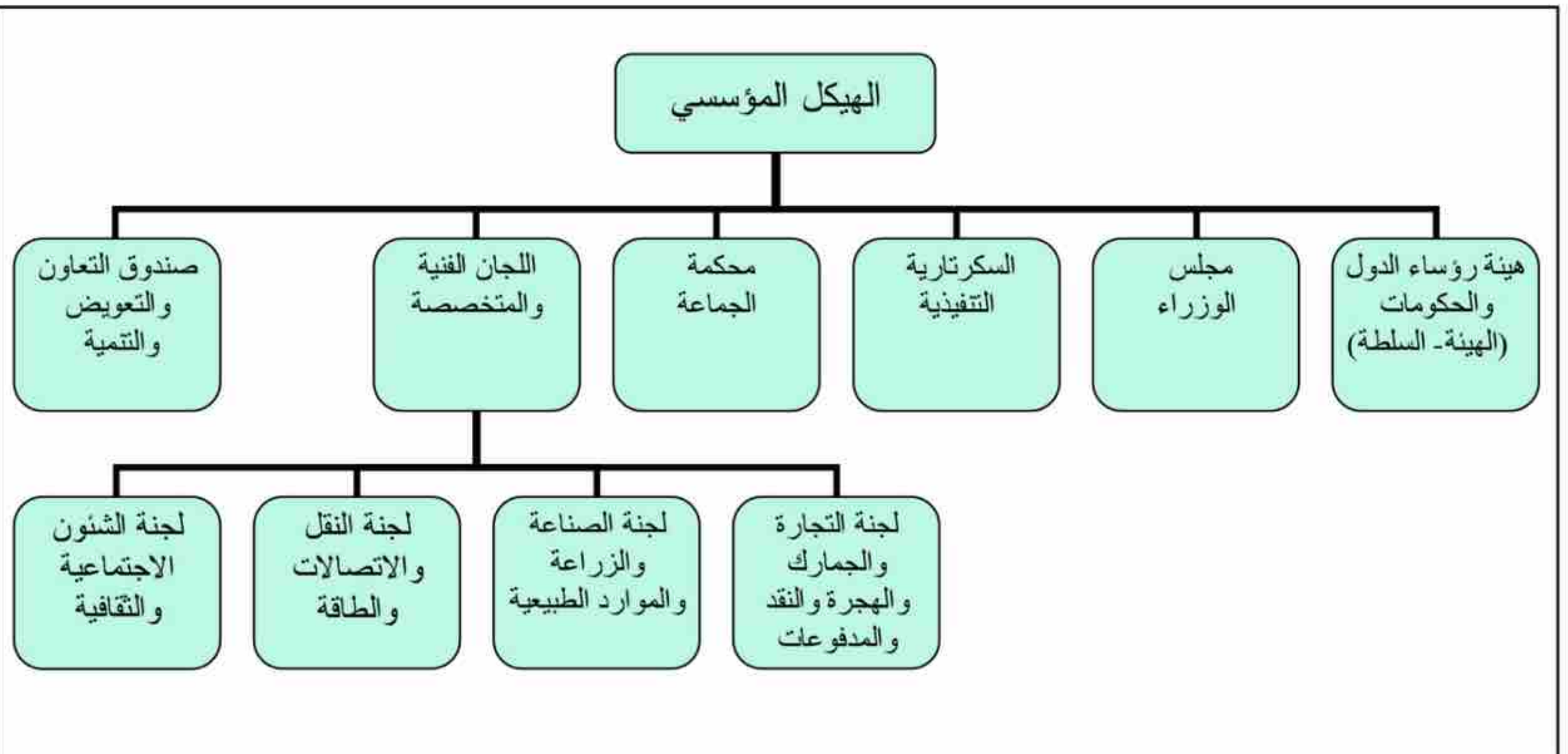
هذا بالإضافة إلى أي لجان أخرى سوف يتم استحداثها من خلال مجلس رؤساء الدول والحكومات (انظر الشكل التالي).

---

(1) حول الهيكل المؤسسي واختصاصات الجماعة انظر:

Colin Legum (ed.) , **Op. cit.** , P. c159- c161.

شكل رقم (3) يوضح الهيكل المؤسسي الرئيس للجماعة وفقاً لمعاهدة 1975(*)



* تم استخراج هذا الشكل وفقاً للهيكل المؤسسي الوارد في نصوص المعاهدة.

وسوف تقوم مؤسسات الجماعة بممارسة وظائفها في ضوء الصلاحيات الممنوحة لها، سواء من خلال المعاهدة (المادة 4، الفقرة 2)، من البروتوكولات الأخرى الملحقة بها [*].

وفيما يلي اختصاصات كل مؤسسة بصورة موجزة:

1- **مجلس رؤساء الدول والحكومات:**

يعد الهيئة العليا لاتخاذ القرار داخل الجماعة، ويشار إليه بلفظ السلطة أو الهيئة Authority (المادة 5، الفقرة الأولى)، وهو يعطي التوجيهات لكافة المؤسسات والدول الأعضاء بالجماعة، كما أنه المسئول عن رقابة وتوجيه السكرتارية التنفيذية، وعن تنفيذ القرارات والتوجيهات على كافة المؤسسات التابعة للجماعة. ويتم تحديد أسلوب عمل المجلس ومتابعة المشروعات القائمة خلال الاجتماع الذي يعقد على الأقل مرة سنويا. وتتم رئاسة المجلس بالتناوب بين الدول الأعضاء كل عام. وفي عام 1997 قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة أن ينعقد اجتماع المجلس مرتين سنويا بخلاف الظروف الاستثنائية [1]، ويلاحظ أن المعاهدة لم تتحدث عن كيفية اتخاذ القرارات داخل المجلس، وهو أمر تم تداركه بعد ذلك خلال القمة غير العادية التي تم استضافتها في باماكو (نوفمبر 1990) حيث تم التأكيد على قاعدة الإجماع. وفي المعاهدة المنقحة تم النص على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، أو موافقة ثلثي الأعضاء حسب طبيعة الأمر الذي سيتم اتخاذ القرار بشأنه (مسألة إجرائية أم موضوعية).

2- **مجلس الوزراء:**

لقد نصت المادة (6) من المعاهدة على أن المجلس يتكون من مندوبين اثنين عن كل

(*) لقد تم الاتفاق على خمسة بروتوكولات ملحقة بالمعاهدة بهدف إعطاء المزيد من التفسيرات لإدارة العملية التكاملية، وهذه البرتوكولات هي: برتوكول تحديد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الجماعة - برتوكول تعويض الخسائر - بروتوكول تحديد قواعد بلد المنشأ - برتوكول خاص بصندوق التعاون والتعويض والتنمية - بروتوكول خاص بترتيبات إعادة تصدير السلع المستوردة داخل الجماعة. حول هذه البروتوكولات **انظر**: ديزي رءوف راجي: **تقييم أداء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا 1975 – 2001**، (رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2001) ص ص 26 – 27.

(1) **Africa South of The Sahara 2000,** 29 edition,2000, P. 120.

دولة عضو. ومن مهامه الأساسية إدارة عمليات الجماعة، حيث يقوم بإعداد ورفع التوصيات لمجلس رؤساء الدول والحكومات، وكذا إعطاء التوجيهات لكافة المؤسسات التابعة للجماعة، فيما عدا المؤسسات التي تقرر السلطة تبعيتها للمجلس نفسه. وفي حالة وجود اعتراض من ممثلي نصف الدول الأعضاء بشأن موضوع أو اقتراح تم تقديمه للمجلس، يتم رفع هذا الاقتراح إلى السلطة. وقد حددت المادة (7) العلاقة بين المجلس والسلطة، حيث تحدد السلطة الخطوات العملية لاتخاذ القرارات والتوجيهات، وعلى مجلس الوزراء أن يضعها موضع التنفيذ. ويجتمع المجلس مرتين سنويا، على أن تكون واحدة منهما قبل قمة رؤساء الدول مباشرة، كما يمكن للمجلس أن يعقد جلسات استثنائية إذا اقتضى الأمر ذلك (المادة 6، فقرة 4).

3- **السكرتارية التنفيذية:**

وهي التي تقوم بمهام الإدارة اليومية للجماعة (مادة 8، فقرة 9). ويرأسها السكرتير التنفيذي الذي يتم تعيينه بواسطة الهيئة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط (مادة 8، فقرة 2). وتعد الهيئة ـ فقط ـ المسئولة عن إقالته بناء على توصية من مجلس الوزراء. ويعد السكرتير التنفيذي أهم شخصية في الجماعة، ويعاونه نائبان يتم اختيارهما بواسطة مجلس الوزراء (مادة 8، فقرة 3)، فضلا عن مراقب مالي يمكن أن يعينه مجلس الوزراء أيضا (مادة 8، فقرة 5)، ويخضع هؤلاء العاملون في السكرتارية إلى القواعد الحاكمة التي ربما يضعها مجلس الوزراء أو الهيئة (مادة 8، فقرة 6). وتضطلع السكرتارية التنفيذية- طبقا للفقرة العاشرة من المادة 8 – بالمهام التالية:

أ- مساعدة مؤسسات الجماعة على أداء عملها ومهامها المنوطة بها.

ب- الفحص والمتابعة المستمرة لأداء مؤسسات الجماعة، ورفع تقرير عنها لمجلس الوزراء.

ج- كتابة التقارير عن أهم الأنشطة التي قام بها مجلس الوزراء والهيئة.

د- إعداد الدراسات المتعلقة بتطوير أداء المؤسسات بما يساهم في تفعيلها.

4- **محكمة الجماعة:**

والهدف من إنشائها كما جاء في المادة (11) هو إقرار العدالة بين الدول الأعضاء عند تطبيق

بنود المعاهدة، وكذلك فض المنازعات التي قد تنشأ عند تطبيق البروتوكولات والبرامج الملحقة بها. ولقد حددت المادة (56) الإجراءات الواجب اتباعها عند تسوية النزاعات؛ إذ إن أي خلاف يتصاعد بين الدول الأعضاء عند تطبيق المعاهدة يتم تسويته عبر التفاوض والاتفاق المباشر بين المتنازعين (عملية اختيارية). وفي حالة فشل مثل هذا الأسلوب يمكن أن يرفع الأمر إلى المحكمة من قبل أحد أطراف النزاع، وفي هذه الحالة تكون قرارات المحكمة نهائية (المادة 56). ويتم تحديد اختصاصات المحكمة وكذلك عملية تشكيلها من خلال السلطة التي تقوم أيضا بتحديد مدة ولاية أعضائها (المادة 11، الفقرة 2)، ويلاحظ أن المعاهدة المنقحة أبقت على هذه المحكمة مع تغيير اسمها من محكمة الجماعة The Tribunal of The Community إلى محكمة التحكيم Arbitration Tribunal ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى استحداث تلك المعاهدة لمحكمة جديدة أطلق عليها اسم محكمة عدل الجماعة The Community Court of Justice.

وهو ما سنوضحه عند الحديث عن الهيكل المؤسسي وفق المعاهدة المنقحة.

5- اللجان الفنية والمتخصصة:

وتضم هذه اللجان وفق المادة (9) عدة ممثلين عن كل دولة عضو، ويتم تعيين هؤلاء بناء على ترشيحات الدول الأعضاء، كما يمكن تعيين مساعدين ومستشارين لهم. وتجتمع كل لجنة عدة مرات سنويا بهدف وضع التقارير والتوصيات ورفعها إلى السكرتارية التنفيذية، وقد حددت المادة عشرة وظائف لكل لجنة على حدة، كما أعطت السلطة الحق في إنشاء لجان أخرى حسب الحاجة، مع إمكانية قيام مجلس الوزراء بتحديد خطوات العمل والوظائف الخاصة بهذه اللجان.

6- صندوق التعاون والتعويض والتنمية:

بالرغم من أن المعاهدة لم تضع الصندوق ضمن المادة (4) الخاصة بمؤسساتها، إلا أنها أفردت له ثلاث مواد هي المواد (50، 51، 52) والتي تضمنت بالشرح والتفصيل نشأته، موارده، وظائفه، فضلا عن وجود بروتوكول ملحق بالمعاهدة يوضح كيفية عمله ومساهمات الدول الأعضاء به. ولعل السبب في عدم إدراجه ضمن مؤسسات المعاهدة يرجع إلى عدم وضوح رؤية الجماعة بشأنه أول الأمر؛ خاصة فيما يتعلق بمدى استمراريته، وهل سيكون قاصرا على المراحل الأولى لعمل الجماعة فقط، أو أنه سيكون ضمن مؤسساتها الرئيسة؟ وفي هذا الإطار يمكن فهم أسباب ظهور العديد من المنازعات بين السكرتارية التنفيذية والصندوق، بسبب رغبة الأخير في مزيد من الاستقلالية عند اتخاذ القرارات، مما دفع السلطة لإصدار قرار عام 1979 بجعل الصندوق أحد

المؤسسات الرئيسة للجماعة [1]، وهو ماتم إقراره أيضا في المعاهدة المنقحة بعد ذلك.

ثانيا: الهيكل المؤسسي العام وفق معاهدة 1993:

لقد أدى بروز بعض نواحي القصور في الأداء المؤسسي للجماعة منذ نشأتها وحتى نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى بروز الحاجة لاستحداث بعض المؤسسات الأخرى، فضلا عن إدخال بعض التعديلات أو الإضافات لبعض المؤسسات القائمة، بحيث يتماشى الهيكل المؤسسي للجماعة في نهاية الأمر مع الظروف الإقليمية التي شهدتها المنطقة من ناحية، والظروف الدولية التي ترتبت على انهيار الكتلة الشرقية من ناحية أخرى.

ولقد نص البند السادس من المعاهدة المنقحة على أن مؤسسات الجماعة هي[2]:

1-مجلس رؤساء الدول والحكومات.
2-مجلس الوزراء.
3-برلمان الجماعة.
4-المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.
5-محكمة العدل للجماعة.
6-السكرتارية التنفيذية.
7-صندوق التعاون والتعويض والتنمية.
8-اللجان الفنية المتخصصة [*].
9-أية مؤسسات أخرى يتم إنشاؤها بواسطة السلطة (البند السادس).

* * *

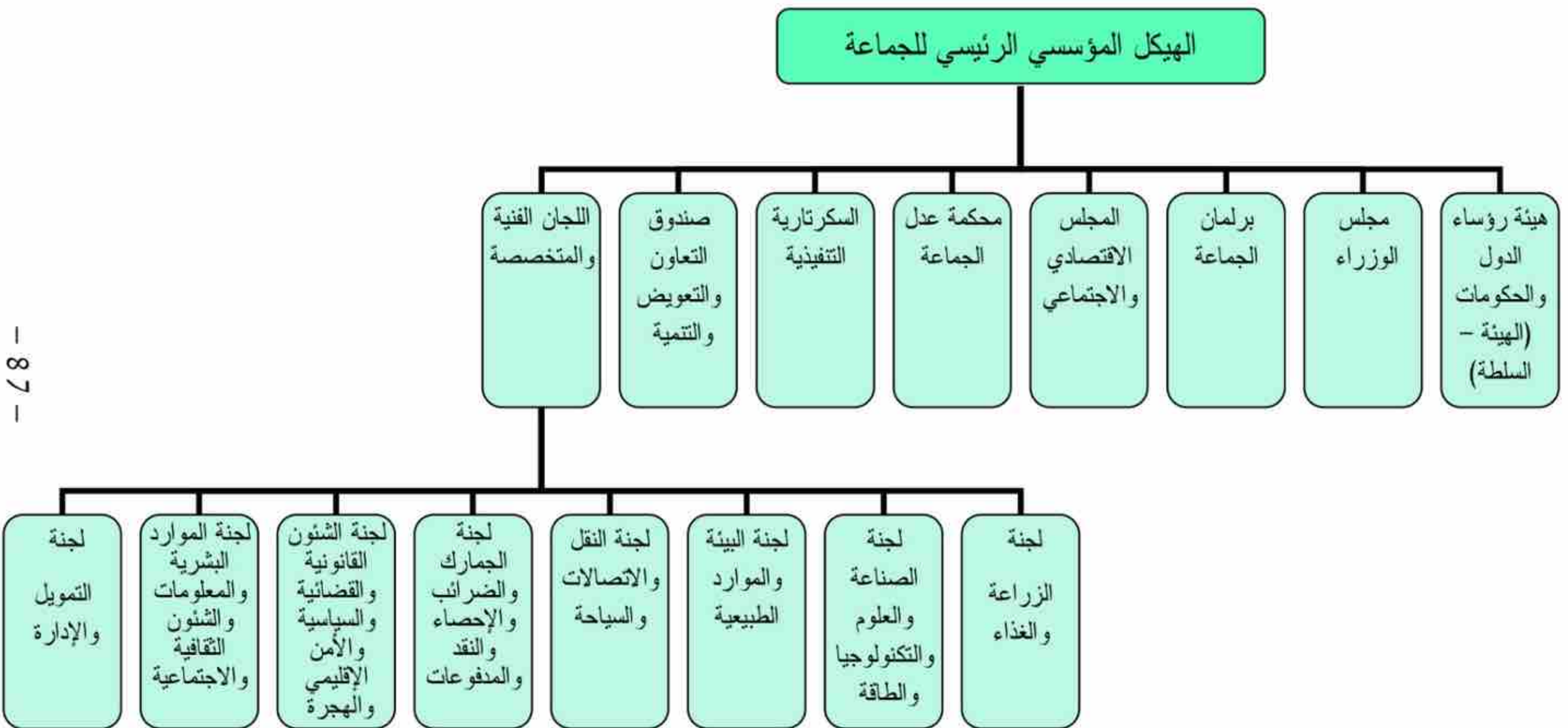
---

(1) Juluis Okolo " **The Development and Structure....** " ,**Op. cit**. , P. 31.

(2) لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤسسات واختصاصاتها **انظر**:
Revised Treaty , **Op. cit**. , P.P. 8-16.

(*) وبالنسبة للجان الفنية المتخصصة فقد حددت المادة (22) اللجان الفنية التي سيتم إنشاؤها في إطار الجماعة وهي: لجنة الزراعة والغذاء - لجنة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة - لجنة البيئة والموارد الطبيعية - لجنة النقل والاتصالات والسياحة - لجنة الجمارك والضرائب والإحصاء والنقد والمدفوعات - لجنة الشئون القانونية والقضائية والسياسية والأمن الإقليمي والهجرة - لجنة الموارد البشرية والمعلومات والشئون الثقافية والاجتماعية - لجنة التمويل والإدارة.

شكل رقم (4) يوضح الهيكل المؤسسي الرئيسي للجماعة وفقاً للمعاهـــــــدة المنقحـــــــة 1993(*)



* تمَّ استخراج هذا الشكل وفقاً للهيكل المؤسسي الوارد في نصوص المعاهدة المنقحة.

فبالنسبة **لمجلس رؤساء الدول والحكومات** فقد حددت المادة (9) أسلوب اتخاذ القرارات داخله، وذلك بموافقة ثلثي الأعضاء أو باتفاق الآراء بناء على طبيعة الأمر الذي سيتم اتخاذ القرار بشأنه، وتدخل هذه القرارات حيز التنفيذ بعد ستين يوما من نشرها في الجريدة الرسمية (فقرة 3، المادة 9).

أما **مجلس الوزراء**، فتكاد تكون له نفس الاختصاصات التي نصت عليها المعاهدة 1975، مع إضافة أنه قد يطلب الاستشارة من محكمة الجماعة حول الأمور القانونية والشرعية إذا لزم الأمر (المادة 10، الفقرة 3، النقطة الثامنة). كما تم تحديد صفة المندوبين الممثلين لكل دولة عضو، حيث يمثل كل دولة وزيران من بينهما الوزير المنوط بشئون الجماعة (المادة 10، الفقرة 2)، على أن يتولى رئاسة المجلس وزير شئون الجماعة والدولة التي تم انتخابها رئيسة للسلطة خلال تلك الفترة (المادة 11).

وبالنسبة **للسكرتارية التنفيذية** لم يطرأ عليها أي تغيير في الاختصاصات [1].

أما **محكمة عدل الجماعة**، فهي أحد المؤسسات التي تم استحداثها لمواجهة المشكلات المتزايدة بين الدول الأعضاء والتي ظهرت طيلة ثمانية عشر عاما تقريبا (1975 – 1993)، ونصت المعاهدة على أنها تتمتع باستقلالية تامة عن مؤسسات الجماعة والدول الأعضاء (المادة 15، الفقرة 3)، وتتمتع قراراتها بالصفة الإلزامية على كل من الدول الأعضاء ومؤسسات وأفراد الجماعة (المادة 15، فقرة 4).

وقد حددت المادة (76) طرق تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء واختصاصات المحكمة في ذلك، حيث يتم تسوية أي نزاع ينتج عن تطبيق بنود المعاهدة بصورة ودية وبالاتفاق المباشر بين المتنازعين (المادة 76، الفقرة 1)، وفي حالة الفشل في ذلك فإنه يجوز لأي طرف من أطراف النزاع أو أي دولة عضو من أعضاء الجماعة رفع الأمر إلى المحكمة التي تكون قراراتها ملزمة ونهائية (المادة 76، الفقرة 2).

ولقد أبقت المعاهدة ـ إلى جانب محكمة العدل ـ على محكمة الجماعة التي نصت عليها معاهدة 1975، مع تحويل اسمها إلى محكمة التحكيم (المادة 16، الفقرة 2).

---

(1) انظر هذه الاختصاصات في المادة 17.

أما **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، فهو مجلس استشاري، ويتكون من ممثلين عن مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء (المادة 14، الفقرة 1).

وبالنسبة **لبرلمان الجماعة**، فقد نصت المعاهدة على تشكيل برلمان خاص بالجماعة، لكن المعاهدة لم تتحدث عن التفاصيل الخاصة بطريقة انتخاب أعضائه، وتشكيله، والوظائف والسلطات المنوطة به على اعتبار أن ذلك سيتم الحديث عنه في بروتوكول ملحق بالمعاهدة (المادة 13، الفقرة 2).

أما بالنسبة **للجان الفنية المتخصصة**، فتكاد تكون لها نفس الاختصاصات الواردة في معاهدة 1975، مع زيادة عددها من أربع لجان رئيسة إلى ثماني لجان (المادة 23، الفقرة 1)، حيث تم استحداث لجان البيئة - الموارد الإنسانية والمعلومات - التمويل والإدارة - الشئون القانونية والقضائية والسياسية والأمن الإقليمي والهجرة.

من العرض السابق يمكن استخلاص عدة ملاحظات:

1- أن الهيكل المؤسسي وفقا للمعاهدة المنقحة جاء أكثر تفصيلا وتحديدا بالنسبة لبعض وظائف مؤسسات الجماعة، مثل الحديث عن أسلوب اتخاذ القرارات في مجلس رؤساء الدول والحكومات، وهو أمر جاء لتلافي المشكلات التي قد تنشب عن عدم وجود مثل هذه النصوص.

2- أن المعاهدة المنقحة استحدثت مؤسستين جديدتين يغلب عليهما الطابع غير الرسمي أو الشعبي هما برلمان الجماعة والمجلس الاجتماعي والاقتصادي، ولعل ذلك يظهر مدى إدراك الجماعة للبعد الشعبي أو غير الحكومي من أجل تحقيق التنمية، وهو ما يتماشى مع المبدأ الثامن في المعاهدة. فمشاركة شعوب الدول الأعضاء في مؤسسات صنع القرار في الجماعة يعد أمرا مهما، حتى لا تكون هذه القرارات فوقية ولا تعكس اتجاهات ومطالب الرأي العام داخل الدول الأعضاء (*).

(*) يبدو أن هذا الاتجاه الشعبي أصبح سمة مهمة لكل التنظيمات الإفريقية، سواء أكانت قارية أم فرعية، وهو ما ظهر بوضوح عند تأسيس الاتحاد الإفريقي، الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية، حيث نصت المادة (17) على أنه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا. يتم إنشاء برلمان عموم إفريقيا. لمزيد من التفاصيل حول المشاركة=

3- أن الهيكل التنظيمي خالف القاعدة العامة المعمول بها في قانون المنظمات الدولية، والتي تميز بين الأجهزة الرئيسة والأجهزة الفرعية أو التابعة، والمعروف أن الأجهزة الرئيسة لأي منظمة دولية هي غالبا الجهاز العام أو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ثم الجهاز التنفيذي والذي يتجسد في مجلس الوزراء، ثم الجهاز الإداري (السكرتارية التنفيذية)، ورابعا الجهاز القضائي، أما ماعدا ذلك مثل اللجان المتخصصة، فهي لجان أو أجهزة فرعية تابعة، لكن الميثاق لم ينص على هذا التقسيم، ويبدو أن هذه سمة عامة في مواثيق المنظمات الإفريقية؛ إذ إن ميثاق الاتحاد الإفريقي ذاته تجاهل هذا التمايز عندما نص في المادة الخامسة من القانون التأسيسي على أن أجهزة الاتحاد تسعة (1).

4- بالنسبة للجان المتخصصة يلاحظ أن اللجان الإضافية الأربع التي تم استحداثها تتماشى -إلى حد كبير- مع تحديات القارة الإفريقية عامة، والأقاليم الفرعية خاصة حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي، كما أن هذه اللجان تعد تجسيدا لمبادئ المنظمة التي وردت في المعاهدة المنقحة، والتي أكدت على أهمية قضايا البيئة ـ المعلومات ـ الاستقرار السياسي ـ الإدارة في عملية التكامل الاقتصادي.



= الشعبية في عملية اتخاذ القرار داخل الاتحاد الإفريقي **انظر**: د. حمدي عبد الرحمن حسن، "برلمان عموم إفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الشعبية". في: محمود أبو العينين". (محرر) " الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية"، م.س.ذ.، ص ص 75 – 86.

(1) حول هذه الجزئية **انظر**: د. أحمد الرشيدي، "الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الإفريقي"، م.س.ذ.، ص ص 28 – 29.

الفصل الثاني

الهيكل المؤسسي لنظام الأمن الجماعي للإيكواس

لقد أدت ظروف الحرب الباردة وما شابها من تعذر تدخل الأمم المتحدة في تسوية كثير من النزاعات، بسبب حق النقض (الفيتو) من ناحية، فضلا عن فشل منظمة الوحدة الإفريقية ـ كمنظمة قارية ـ في تسوية النزاعات داخل القارة بصورة فاعلة من ناحية ثانية، علاوة على وجود مجموعة من النزاعات في إقليم غرب إفريقيا من ناحية ثالثة. أدى كل ذلك إلى دفع الجماعة للبحث عن إقامة نظام أمني جماعي إقليمي خاص بها لتحقيق السلم والأمن؛ لذا ظهرت مجموعة من البروتوكولات في هذا الشأن، كان في مقدمتها بروتوكول عدم الاعتداء Protocol on Non- Aggression الذي تم توقيعه عام 1978، والذي جاء بمثابة إعلان مبادئ فيما يتعلق بالنواحي الدفاعية، والذي تم تدعيمه بعد ثلاث سنوات ببروتوكول آخر هو بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع Protocol Relating to Mutual Assistance on Defence والذي عرف باسم ميثاق دفاع الجماعة ECOWAS Defence Pact، والذي يعد التدشين الحقيقي لنظام الأمن الجماعي للجماعة، حيث كان أكثر تفصيلا وإيضاحا للعديد من النقاط التي لم يتناولها بروتوكول 1978، سواء فيما يتعلق بتحديد النزاعات التي تستوجب التدخل الجماعي أو فيما يتعلق بالآليات المنوطة بذلك.

لكن كشفت حالات التدخل الثلاث لدول الجماعة في كل من (ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو) خلال التسعينات (*) عن وجود بعض المثالب التي ينبغي تلافيها في هذين البروتوكولين، خاصة بروتوكول 1981، علاوة على أن تفاقم هذه الصراعات بصورة كبيرة تطلب البحث عن أسلوب ما لرصدها واحتوائها قبل نشوبها، أو منع انتشارها حال وقوعها إلى دول الجوار، وهو ما دعا إلى التفكير في إقامة شبكة للإنذار المبكر لتحقيق هذا الغرض.

ولقد تزامن ذلك كله مع حدوث بعض المتغيرات العالمية، كان أبرزها أزمتي روانـدا وكوسوفا وما صاحبهما من عمليات إبادة جماعية، الأمر الذي تطلب زيادة حالات

(*) سوف نشير إليها بعد ذلك باسم حالات التدخل الثلاث فقط.

التدخل من قبل التنظيم الدولي لوقف هذه المعاناة وغيرها، والتي كان من أحد أبرز أسبابها غياب الديمقراطية، وحقوق الإنسان الأساسية.

لهذا كله كان لابد ـ لدول الجماعة ـ من التفكير في إقامة هياكل دفاعية أمنية جديدة، تعمل على تلافي السلبيات السابقة التي أفرزتها حالات التدخل الثلاث من ناحية، وتواكب في الوقت ذاته المتغيرات الدولية، بل والقارية أيضا في هذا الشأن. وبعد مداولات ومشاورات استمرت قرابة عامين توصل قادة الجماعة إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن. Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security. على غرار آلية منظمة الوحدة الإفريقية. وقد تم توقيع البروتوكول المنشئ لها في قمة الجماعة التي عقدت في لومي عاصمة توجو في 10 ديسمبر 1999.

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الهياكل المؤسسية والاختصاصات الأمنية 1978-1990.

المبحث الثاني: آلية منع وإدارة وحل الصراع، وحفظ السلام والأمن.

المبحث الأول
الهياكل المؤسسية والاختصاصات الأمنية 1978- 1990

تعد الإيكواس من أوائل المنظمات الفرعية في القارة التي استَحدثت مضامين أمنية، وقد كان ذلك نتاج مجموعة من العوامل الدولية والقارية والإقليمية التي دفعتها إلى صياغة هذه المضامين، وقد انعكست حداثة التجربة على هذه المضامين، فجاء بروتوكول عدم الاعتداء 1978 خاليا من أية هياكل مؤسسية لتنفيذه؛ ومن ثم كان أشبه بإعلان مبادئ، وهو ما دفع الجماعة إلى محاولة تلافي ذلك من خلال بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع 1981. والذي يعد بمثابة ميثاق دفاعي للمنظمة، كما أنه تضمن بعض الهياكل المؤسسية المحدودة لتنفيذ ما ورد به من أهداف ومبادئ.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة هي:

المطلب الأول: أسباب نشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس.

المطلب الثاني: بروتوكول عدم الاعتداء 1978.

المطلب الثالث: ميثاق دفاع الإيكواس 1981.

المطلب الأول
أسباب نشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس

لم تكن المضامين الأمنية للجماعة واضحة عند نشأتها، باعتبار أن الهدف الأساسي لإنشائها هو تحقيق التعاون الاقتصادي. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عاملين، الأول: هو الفصل بين التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي، والثاني: هو سيطرة مفهوم الأمن – بمعناه الضيق – على حساب مفهوم الأمن الجماعي، بمعنى قيام الدولة منفردة بصد أي عدوان أجنبي على سيادتها أو أراضيها وفقا لمفهوم السيادة دون الاحتياج إلى التعاون الدفاعي في هذا الشأن، على اعتبار أن الدولة الأكثر تسلحا هي الأكثر أمنا، ومن هنا اهتمت دول الإقليم بتأسيس جيش وطني ـ كأحد مقوماتها الوطنية ـ ولعل هذا يفسر أسباب عدم بروز قضية الأمن الإقليمي في المعاهدة التأسيسية للجماعة [1].

ويبدو أن الدول الاستعمارية ـ خاصة فرنسا ـ لعبت دورا مهما في هذا الشأن، كما أن الأوضاع الدولية وبروز ظاهرة الاستقطاب الدولي في ظل الحرب الباردة ـ ساهمت أيضا في تكريس هذا المفهوم الضيق للأمن القومي على حساب الأمن الإقليمي، إلا أن هذه العوامل ذاتها ساهمت بشكل غير مباشر في بروز التوجه نحو الأمن الإقليمي على اعتبار أنه أداة رئيسة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على مستوى الإقليم، كما أن التدخل الدولي غالبا ما يشوبه فكرة التحيز لطرف إقليمي على حساب طرف آخر، ومن ثم فالأفضل إيجاد نظام أمن جماعي إقليمي.

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث نقاط هي:

أولا: الأسباب الدولية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس.

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**:
Adenije Olu, " **Mechanism for Conflict Management in West Africa: Politics of Harmonization** " in www.jha.ac/articles/027.htm.P.3.

ثانيا: الأسباب القارية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس.

ثالثا: الأسباب الإقليمية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس.

أولا : الأسباب الدولية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس :

ساهمت مجموعة من العوامل الدولية في نشأة نظام الأمن الجماعي للجماعة. بعضها مرتبط بالبيئة الدولية وطبيعة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وبعضها مرتبط بالنظم الاستعمارية السابقة للإقليم، وثالثها مرتبط بالتهديدات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها دول الجماعة، وهذه العوامل هي:

1- البيئة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية:

إن الأجواء التي صاحبت الحرب العالمية الثانية، ومن قبلها عجز عصبة الأمم عن وضع ترتيبات أمنية عالمية لاحتواء النزاعات والحروب في العالم أدت إلى بروز التفكير نحو إقامة تنظيمات إقليمية بعد هذه الحرب ليست ذات أهداف اقتصادية فحسب، بل أيضًا ذات أهداف أمنية ، خاصة مع تنامي الإدراك الدولي لأهمية الأمن الإقليمي لتحقيق التكامل الاقتصادي. وكانت إرهاصات هذه الأنظمة منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) التي كانت بمثابة مظلة الحماية للجماعة الاقتصادية الأوربية آنذاك EEC، بالرغم من أن الولايات المتحدة ليست عضوا في الجماعة، كما ظهرت أيضا منظمة الدول الأمريكية OAS التي كانت في الأساس منتدى للمساعدات الاقتصادية المشتركة، إلا أنه تم النص على عنصر الدفاع في اتفاقية بوجوتا لتسوية الصراعات بين الدول الأعضاء 1948، وفي أوربا الشرقية – سابقا – كان حلف وارسو بمثابة مظلة الأمن الجماعي الكوميكون Come Con، ونفس الأمر بالنسبة للجامعة العربية حيث تم النص على إنشاء مجلس الدفاع العربي المشترك (1).

فلقد ساد الاعتقاد آنذاك – وبفعل الظروف الدولية – أنه من الصعب في ظل النظام الدفاعي العالمي وجود تدخل دولي حيادي، كما حدث في تدخل الأمم المتحدة في أزمة ليبيريا عام 1960 وانحيازها لصالح الرئيس جوزيف كاسافويو المدعوم من الغرب في

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Tom Imobighe " Ecowas Defence Pact and Regionalism in Africa " in Ralph I. Onuka and Amadu Sessay , " **The Future of Regionalism in Africa** " , (London: Macmillan Publishes , 1985), PP. 110-117.

مواجهة رئيس الحكومة، وكانت النتيجة فشل الأمم المتحدة في إنهاء الصراع واضطرارها للانسحاب عام 1964 بعد توقف كل من الاتحاد السوفيتي وفرنسا عن دعم حصصها لتمويل القوات، والتدخل الثاني كان في الصومال عام 1993، وفشلت فيه الأمم المتحدة أيضا خاصة بسبب انحيازها ضد قوات فارح عيديد المناوئ لواشنطن، واضطرت للانسحاب بعد ذلك بالرغم من أن الصراع لا يزال مستمرًا حتى الآن [1].

لذا فقد عملت الأمم المتحدة على تشجيع فكرة إقامة التنظيمات الإقليمية وقيامها بعملية حفظ السلام والأمن في إطار الإقليم التابع للمنظمة، وتخصيص الفصل الثامن من الميثاق للحديث عن التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام والأمن.

وإزاء هذه العوامل رأت الجماعة ضرورة توفير نظام أمني لها من أجل تحقيق المصالح المشتركة، وهو الأمر الذي تمت الإشارة إليه في ديباجة برتوكول عدم الاعتداء عام 1978، حيث تمت الإشارة إلى أن أهداف الجماعة المنصوص عليها في اتفاقية لاجوس المنشئة لن يتم تحقيقها إلا من خلال توفير مناخ آمن ومستقر [2]. وقد أكد على هذا الأمر العديد من دول الجماعة بعد ذلك مثل الرئيس السنغالي ـ آنذاك ـ ليوبولد سنجور، حيث قال في كلمته أمام قمة الجماعة في داكار (28 مايو 1979): " إنني لست بحاجة إلى توضيح أنه لا يمكن تحقيق التنمية في مناخ غير آمن، ولهذا فلابد لنا من إنشاء ميثاق دفاعي لدول غرب إفريقيا لحمايتنا من أي عدوان خارجي " [3].

2- الاستعمار الدولي ودوره في نشأة نظام الأمن الجماعي للجماعة

بالرغم من أن الاستعمار الفرنسي وكذلك البريطاني للإقليم لم يساهم ـ إلى حد كبير ـ في تحقيق شكل من أشكال التنمية المشتركة في المجال الاقتصادي على المستوى الأفقي؛ وذلك بسبب تركيزه على التعامل المباشر مع المستعمرات، وإيجاد حالة من التنمية المنفصلة ـ خاصة بالنسبة لبريطانيا ـ إلا أنه ساهم بأسلوب غير مباشر في إيجاد آليات مشتركة في المجال الدفاعي؛ إذ قامت هذه

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر** .George Klay , **Op. cit.** , PP. 16 -22.

(2) Ecowas: Protocol on Non Aggression , in" **Protocol Annexed to The Treaty of Ecowas ,** (Abuja: The Ecowas Executive Secretariat Publishes , N.D), P. 83.

(3)Tom Imobighe , **Op. cit** , P. 117.

القوى بتشكيل قوات أمنية لتهدئة الأوضاع في المستعمرات غير المستقرة، وهي العملية التي عرفت آنذاك باسم تهدئة الأوضاع في المنطقة Pacification of The Region، وبمرور الوقت أصبحت هذه القوات والتي تم تجنيدها من عدة مستعمرات- النواة الأولى لكل الجيوش الوطنية بعد ذلك، وكانت هذه بداية ظهور فكرة الدفاع المشترك داخل كل نمط استعماري أنجلوفوني، وفرانكفوني في الإقليم، فعلى سبيل المثال قامت بريطانيا في الحقبة الاستعمارية وحتى استقلال الدول الأنجلوفونية بتشكيل ما يعرف باسم القوات الملكية لقوات غرب إفريقيا The Royal West African Frontier Force والتي أصبحت بمثابة أداة الدفاع المشترك للحفاظ على الأمن في المنطقة لحين حصول دول الأنجلوفون على استقلالها؛ حيث كان يتم إجراء الاختبارات الأولية لأفراد هذه القوات داخل كل دولة على حدة، ثم يتم تنظيم الأمور بعد ذلك بصورة أكثر مركزية من خلال بعض المدارس الموجودة في الإقليم، مثل مدرسة تشيك العسكرية Techic Military School قرب أكرا عاصمة غانا، حيث كان يتم بها تدريب ضباط دول غرب إفريقيا البريطانية [1].

ويلاحظ أيضا أن المستعمرات الفرنسية في الإقليم عرفت الترتيبات الدفاعية المشتركة، وإن كانت بصورة أكبر، حيث كان هناك ما يعرف باسم قوات جيش المستعمرات Troupes Colonail، والتي كانُ ينظر إليها على أنها بمثابة جيش احتياطي تابع لفرنسا، وكان هناك أيضا نوع من المركزية في عملية التدريب، حيث كان ينظر إلى هذه القوات على أنها قوات إقليمية وليست تابعة لمستعمرة بعينها [2].

3- التهديدات الخارجية:

بالإضافة إلى العاملَين السابقَين، كانت هناك التهديدات الخارجية التي لم تقتصر فقط على الصراع التقليدي بين الدول الاستعمارية السابقة ودول الإقليم، وإنما صار الإقليم محط أطماع كثير من الدول والجماعات الخارجية. فعلى سبيل المثال: تعرضت جمهورية غينيا في نوفمبر 1970 إلى محاولة غزو من جانب المرتزقة البرتغاليين. كما تعرضت بنين إلى

---

(1) Tom **Op. cit.** , P. 114.
(2) **Ibid** , P. 115.

هجوم آخر في يناير 1977، هذا إلى جانب التدخلات العسكرية الفرنسية ووجود القوات الفرنسية حول الإقليم، مما ساهم في زيادة المخاوف الأمنية لدى كثير من دول الجماعة التي أدركت أن الدول المستعمرة السابقة لا تزال ترغب في استمرار تبعية الإقليم لها. ويمكن أن تقوم بذلك عبر وسائل عدة، منها استخدام الجنود المرتزقة لزعزعة الاستقرار في دولة ما، تدبير انقلابات ضد حكومات غير مرغوب فيها أو الابتزاز والتخريب الاقتصادي، ونظرا لإمكانية تأثير هذه الأساليب في دول الجماعة، فقد رأت ضرورة إيجاد آلية دفاعية مشتركة لمواجهة أي عدوان خارجي [1]، ولقد كانت الدول الفرانكفونية سبّاقة في ذلك؛ إذ بالرغم من توقيعها اتفاقيات ثنائية في المجال الدفاعي مع فرنسا، إلا أنها فكرت - خاصة بعد الحرب بين مالي وبوركينا فاسو عام 1974 ـ في تشكيل نظام أمني جماعي خاص بها، وبالفعل قامت سبع دول من دول الفرانكفون الأعضاء في سياو عام 1977 بالتوقيع على بروتوكول عدم الاعتداء، وتقديم المساعدات العسكرية الجماعية في حالة الدفاع Accord de Non Agression et d`Assistance en Matiere de Defence، والتي عرفت اختصارا باسم ANAD، ثم قامت الجماعة بعدها بعام واحد (1978) بتوقيع بروتوكول مماثل عُرف باسم بروتوكول عدم الاعتداء Protocol on Non Aggression ويشار إليه اختصارا ب PNA [2].

ثانيا : الأسباب القارية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس :

يقصد بالأسباب القارية تلك المتعلقة بضعف دور منظمة الوحدة الإفريقية ـ كمنظمة قارية ـ في تسوية الصراعات في القارة، مما دفع الدول الإفريقية إما إلى اقتراح تطوير النظم الموجودة بالفعل، أو البحث في إيجاد آليات خاصة بها على المستوى الإقليمي الفرعي؛ فقد أثبتت الممارسة العملية في مجال التسوية السلمية للصراعات على المستوى القاري، من خلال المنظمة في الفترة من 1963 - تاريخ النشأة - وحتى 1993 (تاريخ إنشاء آلية فض المنازعات في قمة القاهرة رقم 29)- أن الأجهزة والآليات التي أُنيطت بها مهام التسوية السلمية عجزت تماما عن العمل، مما دفع الأجهزة العليا في المنظمة ـ مثل

---

(1) **Ibid** , P. 118.

(2) لمزيد من التفاصيل حول نشأة بروتوكولي PNA , ANAD **انظر**:

Joses Gami Yormos , " **Mechanism For Conflict Management in Ecowas** " (Durban: The African Centre for Constructive Resolution of Dispute-ACCORD, Occasional Papers,No.2,1999)PP.2-4

مجلس رؤساء الدول والحكومات ـ لأن تضطلع بدورها وتحل محلها (*).

وإزاء هذا التعثر للمنظمة سواء على الصعيد السلمي السياسي أم العسكري - بدأت الدول الإفريقية تبحث عن بدائل أخرى سواء على المستوى القاري متمثلة في تفعيل الآليات الموجودة، أو استحداث آليات أخرى، أو على المستوى الإقليمي الفرعي. ولعل ذلك ما دفع قادة الجماعة إلى الحديث عن ضرورة إيجاد نظام أمني جماعي خاص بتسوية النزاعات التي قد تنشب بين أعضائها.

ثالثا : الأسباب الإقليمية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس :

ترتبط هذه الأسباب بوجود أكثر من مصدر للتوتر بين دول الإقليم؛ مما قد يؤدي إلى عجز بعض الدول عن مواجهة مصادر التهديد الخارجية، ومن ثم تكون هناك حاجة لإيجاد ترتيبات جماعية للحيلولة دون وجود نزاعات مسلحة بين هذه الدول من ناحية، كما أن إقدام دول الفرانكفون على إيجاد نظام للأمن الجماعي بينها قد ساهم بدوره في دفع دول الجماعة ككل ـ خاصة الدول الأنجلوفونية ـ لإيجاد نظام أمني جماعي أشمل وأكفأ من ناحية ثانية.

1- عوامل عدم الاستقرار في الإقليم:

يمتاز إقليم غرب إفريقيا بكثرة الخلافات بين دوله بسبب تداخل الإثنيات عبر الحدود، فضلا عن الخلافات السياسية بين قادة الدول بسبب دعم بعضهم للمعارضة السياسية في الدول الأخرى، إلا أن هذه الخلافات لم ترقَ إلى حالة الصراع المسلح أو الحرب المفتوحة باستثناء الحرب بين مالي وبوركينا فاسو عام 1974، والتي كانت سببا مهما في إنشاء بروتوكول عدم الاعتداء التابع لسياو، ثم تجددت الحرب بينهما بسبب إقليم أجاشير Agacher عام 1985، وتدخلت سياو لتسويته، وكذلك النزاع بين السنغال وموريتانيا في الثمانينات، ومؤخرا النزاع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون فيما يعرف بالصراع

(*) مثل النزاع بين الصومال وكينيا عام 1964 حول إقليم N. A.F.D.، والخلاف بين الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وحوادث الحدود بين رواندا وبوروندي، وغير ذلك. لمزيد من التفاصيل **انظر**: د. عزت سعد الدين، "إفريقيا والتسوية القانونية للمنازعات الدولية"، **السياسة الدولية**، عدد 93، يوليو 1988، ص ص، 92-93.

بين دول حوض نهر مانو.

وفي المقابل، فإن الصراعات الداخلية كانت السمة البارزة، كما اتضح في أزمات ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو – ساحل العاج، والتي كانت سببا في تدخل القوات التابعة للجماعة من أجل تسويتها. لكن أيا ما كان الأمر فإن مكامن الصراع متعددة ومتشابكة بين دول الإقليم، فهناك خلافات حدودية بين ساحل العاج وغانا، نيجيريا وبنين، النيجر وبنين، وهناك منافسات تقليدية مثل تلك القائمة بين السنغال وغينيا ومالي، فضلا عن وجود شكوك بين قيادات بعض دوله؛ مثل نيجيريا وغانا وساحل العاج، علاوة على وجود خلافات بسبب قضايا اللاجئين والمهاجرين، كما هو الحال بين السنغال وموريتانيا، وغانا ونيجيريا. وهناك خلافات بسبب إيواء المعارضة التابعة لدول الجوار، كما هو الحال بالنسبة لغينيا بيساو مع السنغال، وغانا مع نيجيريا، وساحل العاج وبوركينا فاسو بالنسبة لليبيريا (1).

لذا فإزاء هذه الصراعات تزايدت الحاجة إلى إنشاء نظام أمني جماعي، يكون من بين أهدافه الحيلولة دون التهديد باستخدام القوة، وعدم الاعتداء بين دول الإقليم، وفي حالة وجود اعتداء تكون هناك آلية للمساعدة الجماعية فيما يتعلق بالنواحي الدفاعية، خاصة أن محكمة الجماعة التي تم إنشاؤها في المعاهدة التأسيسية لم يتم توفير الدعم لها بحيث تحظى بالقبول كوسيط بين الدول الأعضاء، كما أنها كآلية للتسوية غيرُ كافية لتحقيق التسوية فيما يتعلق بمنع الاعتداء (2).

2- نظام الأمن الجماعي للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (سياو):

لقد كان من بين العوامل التي ساهمت في ضرورة التفكير في إنشاء نظام أمني جماعي للجماعة – وجود نموذج مماثل ـ وإن كان على نطاق ضيق ـ أقامته الدول الفرانكفونية في إطار الجماعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية (سياو) حيث أدت المواجهات الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو إلى تفكير الدول الفرانكفونية في إمكانية إقامة نظام أمني جماعي بينها، حيث لا

---

(1) حول طبيعة الصراعات في إقليم غرب إفريقيا انظر:
M. Kacowicz Arie , " Negative International Peace and Domestic Conflict: West Africa 1975-1996 " **The Journal of Modern African Studies** , Vo.35 , No.3 , 1997 , P.376.
(2) Julius Okolo **, Op. cit ,** P. 146.

يوجد تعارض بين هذا النظام والاتفاقيات الدفاعية الثنائية مع فرنسا، وبالفعل قامت سبع دول فرانكفونية عام 1977 هي: السنغال – ساحل العاج – بوركينا فاسو – مالي – النيجر – موريتانيا – توجو. بالتوقيع على بروتوكول عدم الاعتداء وتقديم المساعدة الجماعية في حالة الدفاع، والذي يعرف اختصارا باسم ANAD. ولقد تم الاتفاق على وجود هيكل تنظيمي يتكون أساسا من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء الذي يناظر مجلس الدفاع في ميثاق الجماعة والسكرتارية العامة. ولقد دخل البرتوكول حيز التنفيذ عام 1981، وخلال الفترة من 1981 – 1987 تم إضافة 12 بروتوكولا له، فضلا عن سبع آليات كان من بينها اتفاقية القواعد الحاكمة لعمل قوات السلام التابعة للجماعة، والتي عرفت باسم قوات دفاع سياو ANAD `s Peace Force [1].

ولقد نجحت السياو في التدخل لتسوية بعض الصراعات بين دولها قبل دخول البروتوكولات الخاصة بالجماعة حيز التنفيذ، ومن ذلك تدخلها في تسوية النزاع المتجدد بين مالي وبوركينا فاسو حول إقليم أجاشير، إلا أنها لم تتدخل في بعض النزاعات الأخرى مثل النزاع بين السنغال وموريتانيا حول موارد المياه في نهر السنغال؛ لأن رئيس المؤتمر ـ آنذاك ـ كان رئيس أحد دول النزاع [2]، ويلاحظ أن فرنسا كانت تدعم جهود السياو بصفة عامة في هذا الشأن خاصة وأن هذا التدخل لا يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية الثنائية لهذه الدول، بل على العكس، فإنه يساهم في تقليل اعتماد هذه الدول عليها، مع ضمان بقائها في إطار منظمة الفرانكفون.

ولقد دفع ذلك باقي دول الجماعة إلى التفكير في إطار أمني أوسع يضم كل دول الإقليم على غرار تجربة CEAO [*].

* * *

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Joses **, Ibid**, P P. 2-4.

(2) **Idem.**

(*) **تم** ضم آلية سياو في آلية الإيكواس عام 2001 إعمالا للمادة (54) من بروتوكول آلية الجماعة لمنع حدوث خلاف بين الآليتين، خاصة في الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الصراع دولة فرانكفونية. **لمزيد من التفاصيل انظر:**

Alhaji. M.S.Bah,"West Africa from a Security Complex to a Security Community **",The African Security Review,** (Pretoria & Cape Town: Institute for Security Studies,Vol.14,No.2,2005),P.80.

المطلب الثاني
بروتوكول عدم الاعتداء عام 1978

يعد هذا البروتوكول هو أول محاولة من قبل الجماعة لوضع نظام أمني جماعي؛ حيث تناول مجموعة من المبادئ التي يتعين على الدول مراعاتها فيما بينها، كما حدد بعض الأهداف ـ وإن كانت محدودة ـ فضلا عن تحديد الجهة المنوطة بالنظر في المنازعات.

ومن هنا: فإن هذا المطلب يتضمن ثلاث نقاط أساسية:

أولا: النشأة والعضوية.

ثانيا: الأهداف والمبادئ.

ثالثا: الهيكل المؤسسي والاختصاصات.

أولا : النشأة:

نشأ بروتوكول عدم الاعتداء كمحصلة للأسباب والظروف الدولية والقارية والإقليمية التي سبقت الإشارة إليها في المطلب الأول؛ لذا اتخذ قادة رؤساء الدول والحكومات للجماعة في قمة لومي (5نوفمبر 1976) قرارا بشأن وضع بروتوكول يقضي بعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، واستغرق إعداد صياغة البروتوكول قرابة عام ونصف، حتى تم التوقيع عليه رسميًّا في قمة رؤساء الدول والحكومات في لاجوس (22/ 4/ 1978)، ويعد البروتوكول من وجهة نظر بعض المحللين أول قرار سياسي يتم اتخاذه من جانب الجماعة [1].

ثانيا : الأهداف والمبادئ:

لقد حدد البروتوكول كما جاء في ديباجته الهدف الأساسي منه، وهو توفير مناخ آمن ومستقر بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الجماعة، وهو نفس الهدف الوارد في معاهدة لاجوس المنشئة لها.

ولقد حدد البروتوكول مجموعة من المبادئ العامة هي:

1- امتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو الاعتداء، أو استخدام أي وسيلة لا

---

(1) Juluis Okolo, , **Op. cit** , P. 146.

تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية، أو تنال من استقلالية أو سيادة أي دولة عضو في علاقاتها ببعضها البعض (المادة 1).

2- امتناع الدول الأعضاء عن تشجيع أو ارتكاب أو التغاضي عن الأعمال التي من شأنها تهديد حدود أي دولة أو الاستغلال السياسي لها (المادة 2).

ثالثا: الهيكل المؤسسي والاختصاصات:

لم يحدد البروتوكول أطرا معينة لكي يتم وضعها موضع التنفيذ؛ لذا جاء أشبه بإعلان مبادئ، ولعل هذه كانت واحدة من أبرز نقاط الضعف فيه، الأمر الذي تم تداركه في بروتوكول المساعدة الجماعية الذي تم توقيعه عام 1981. ولعل الاستثناء من ذلك ما ورد في الفقرة الثانية من المادة الخامسة؛ حيث نص البروتوكول على أنه في حالة فشل الدول الأعضاء في تسوية الخلافات بينها بالطرق السلمية - يتم تحويل الأمر إلى لجنة من رؤساء الدول والحكومات، وفي حالة فشل هذه اللجنة في حل الخلافات يتم رفع الأمر إلى السلطة أو الهيئة لاتخاذ اللازم (مادة 5 – فقرة 2)، ولم يحدد البروتوكول كيفية تشكيل هذه اللجنة أو الصلاحيات المنوطة بها، واكتفى بإحالة الأمر إلى السلطة لكي تقرر ذلك (مادة 5، فقرة 3).

ومن العرض السابق يمكن إيراد بعض الملاحظات بشأن البروتوكول:

1- أن البروتوكول لم يحدد ـ بداية ـ حالات التهديد أو العدوان التي قد تستوجب تدخل الجماعة إما سلميا أو عسكريا، فلم يحدد ما إذا كانت هناك إمكانية لتدخل الجماعة في حالة وقوع عدوان بين دولتين من الدول الأعضاء أو بين دولة عضو وأخرى غير عضو، أو حتى داخل دولة عضو بصورة تهدد السلم والأمن في الإقليم.

2- أن الفكرة الرئيسة التي يقوم عليها مفهوم الأمن الجماعي - وهي أن الاعتداء على دولة يعتبر اعتداء على الدول الأخرى - غير موجودة في البروتوكول، كما أن التدابير الجماعية التي يمكن اتخاذها لردع العدوان - بما فيها التدابير العسكرية ـ غير موجودة أيضا، صحيح أن الميثاق أشار إلى أنه في حالة فشل اللجنة في حل الخلافات يتم رفع الأمر إلى السلطة أو الهيئة، إلا أنه لم يحدد ماهية التدابير التي يمكن أن تتخذها الهيئة (*).

(*) يتشابه البروتوكول في هذه الجزئية مع ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة من تفويض مجلس الأمن - وفق الفصل السابع - سلطة تقدير التهديدات التي يتعرض لها السلام، وتقدير ماهية الأعمال=

3- أن البروتوكول لم يحدد وسائل التسوية السلمية للنزاعات، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أن الدول تتعهد باستخدام الوسائل السلمية في تسوية النزاعات التي قد تنشب بينها، فالنص جاء مبهما على عكس الحال بالنسبة لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي حدد في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة أن التسوية السلمية تتم عن طريق التفاوض ـ الوساطة ـ التوفيق ـ التحكيم، كما أن البروتوكول لم يوضح آلية تسوية هذه المنازعات، وهل تعتبر لجنة السلطة المشار إليها في الفقرة (2) من المادة (5) هي آلية الجماعة الدائمة في ذلك- خاصة أنه أوكل تحديد تشكيل وصلاحيات هذه اللجنة إلى السلطة- أم أن هذه اللجنة بمثابة لجنة خاصة تنشأ عند نشوب النزاع؟

4- غياب الهياكل المؤسسية التي تقوم بتحقيق المهام الأمنية الدفاعية، وهي نقطة ضعف أساسية في البروتوكول، إذ لم ينص على وجود مجلس دفاع، أو لجنة دفاعية مصغرة مثلا تتولى مهام تحقيق السلم والأمن في الإقليم. وهي نقطة تم تداركها في بروتوكول المساعدة الجماعية 1981.

المطلب الثالث
ميثاق دفاع الإيكواس (1981)

يعد بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع -الذي تم توقيعه عام 1981، ودخل حيز التنفيذ عام 1986 -محاولة من قبل الجماعة لمعالجة جوانب القصور التي شابت بروتوكول عدم الاعتداء، خاصة فيما يتعلق باتخاذ مجموعة من التدابير الجماعية في حالة وقوع عدوان على دولة عضو؛ ومن ثم فهو يعد مكملا للبروتوكول الأول، خاصة أنه وضع هيكلا مؤسسيا يناط به اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة، فضلا عن النص على إنشاء قوات خاصة تكون بمثابة الآلية العسكرية لتنفيذ قرارات هذه المؤسسات عند التدخل، وبالرغم من هذه الإيجابيات، فقد اعترى البروتوكول أيضا بعض السلبيات، أبرزها مشكلة التمويل.

لذا سيتم تقسيم هذا المطلب لأربع نقاط أساسية هي:

= العدوانية (مادة 39)، وكذلك التدابير التي يمكن اتخاذها لردع العدوان. لمزيد من التفاصيل **انظر**: د. إبراهيم أحمد شلبي، م.س.ذ.، ص 140 وما بعدها.

أولا: النشأة.

ثانيا: الأهداف والمبادئ.

ثالثا: الهيكل المؤسسي والاختصاصات.

رابعا: تقييم البروتوكول.

أولا: النشأة :

بالرغم من أن بروتوكول عدم الاعتداء ساهم في إرساء مجموعة من المبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول الأعضاء بشكل يحقق الاستقرار في الإقليم ويساهم في إيجاد حالة من الثقة بينها، إلا أنه اعتراه بعض السلبيات خاصة فيما يتعلق بكيفية تأمين هذه الدول في مواجهة عدوان خارجي أو دعم خارجي لصراع داخلي، ومن هنا تطلب الأمر إعادة النظر في هذا البروتوكول إما لتنقيحه، أو صياغة بروتوكول آخر يكون مكملا له، ويتناول النقاط التي تم تجاهلها به.

وبالفعل حدث هذا في أول قمة بعد توقيع بروتوكول عدم الاعتداء (قمة دكار 1979) حيث تقدمت كل من السنغال وتوجو باقتراحين منفصلين بشأن صياغة بروتوكول أمني جديد، يكون بمثابة ميثاق دفاعي Defence Pact للجماعة وقد تم رفع الاقتراحين لرئيس مجلس الوزراء والسكرتير التنفيذي لمناقشتهما، ودعوة اللجنة الوزارية الفنية، والتي تضم وزراء الشئون الخارجية – الدفاع – المالية – الشئون الاقتصادية – رؤساء الأركان - للاجتماع من أجل مناقشتهما والتنسيق بينهما، وإعداد مسودة بشأن الميثاق الدفاعي لعرضها على القمة القادمة التي ستعقد في لومي، لكن فشلت اللجنة التي تحكمها قاعدة الإجماع في اجتماعها الذي عقد عام 1981، في التوصل لاتفاق بشأن البرتوكول بسبب المعارضة الشديدة لثلاث دول هي الرأس الأخضر، غينيا بيساو، مالي(*).

(*) أشار ممثل مالي في اجتماعات اللجنة إلى أن هذا الميثاق يعد خطوة نحو إعادة استعمار إفريقيا، وأنه يساهم في تقسيم القارة إلى أجزاء يتم السيطرة عليها من قبل القوى الخارجية، لمزيد من التفاصيل انظر:

Julius Emeka ,"Integrative and Co operative Regionalism: The Economic Community of West African States", **International Organization,**Vol.39,No.1,Winter1985 , PP..147-148.

وخلال قمة الجماعة في لومي أكد الرئيس السنغالي آنذاك ليوبولد سنجورعلى أهمية الميثاق الدفاعي حيث قال: "لا توجد تنمية بدون أمن"، وأشار إلى أنه من الممكن عدم انضمام الدول المعترضة، ومناقشة الأمر بين الدول المؤيدة له، وإلى نفس الأمر تقريبا ذهب رئيس توجو إياديما الذي أكد أن بروتوكول الدفاع المشترك هو بمثابة الخطوة التالية المنطقية لتوقيع بروتوكول عدم الاعتداء [1].

ومرة ثانية تم تشكيل لجنة وزارية من ثماني دول من أجل وضع المسودة النهائية للبروتوكول، وأسفرت جهود هذه اللجنة عن التوقيع عليه من قِبل كل الدول باستثناء الرأس الأخضر وغينيا بيساو ومالي، ولكي يصبح نافذا ينبغي تصديق سبع دول على الأقل (مادة24)، ولحين ذلك فإن معاهدة الجماعة المنشأة تتسع مؤسساتها لتضم مجلس الدفاع إلى مؤسساتها الرئيسة، ولجنة الدفاع إلى لجانها الفنية المتخصصة [2].

ولقد دخل البرتوكول حيز النفاذ عام 1986 بعد تصديق أكثر من سبع دول عليه، وعلّق عليه راديو نيجيريا بقوله: " إنه بمثابة خطوة أولى في محاولة وضع نظام دفاعي للإقليم " [3].

ثانيا : أهداف ومبادئ البروتوكول :

لقد أكد البروتوكول على أن الهدف منه ـ كما جاء في ديباجته ـ هو توفير بيئة آمنة ومستقرة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، وإن كان أشار في المادة الثانية إلى مجموعة من الأهداف Objectives هي في حقيقتها أقرب إلى المبادئ منها إلى الأهداف، حيث ركزت على جوهر فكرة الأمن الجماعي من ناحية، والحالات التي يتعين على الجماعة التدخل فيها من ناحية ثانية. بعد ما كان بروتوكول 1978 يركز فقط على مبادئ عدم التدخل.

ومن هنا يمكن تقسيم هذه المبادئ ـ أو الأهداف ـ إلى نقطتين أساسيتين هما:

1- مبدأ التدخل.

2- إجراءات التدخل.

---

(1) حول هذين الرأيين **انظر**: Emanuel Kwesi , **Op.cit** , PP..24-25.

(2) Julius Emeka , Integrative. , **Op. cit** , P. 147.

(3) Emanuel , **Op. cit** , P. 25.

1- **مبدأ التدخل:**

لقد حدد الميثاق مجموعة من المبادئ العامة التي تتعلق بمبادئ التدخل، وذلك بعد إقرار المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه فكرة الأمن الجماعي، وهو أن الاعتداء المباشر أو العدوان (*) أو التهديد المسلح ضد أي دولة عضو يعد بمثابة تهديد أو عدوان على دول الجماعة ككل.

(مادة 2)، ومن ثم تتعهد الدول الأعضاء بتقديم المساعدة الجماعية في مجال الدفاع (مادة 3) (**)، وذلك من خلال وضع قوات خاصة من قواتها المسلحة تحت تصرف الجماعة ضد أي تدخل عسكري، هذه الوحدات ستعرف باسم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة Allied Armed Forces of The Community والتي تعرف اختصارا باسم (AAFC).

ولقد حدد الميثاق ثلاث حالات للتدخل هي:

1- حالة الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء، وذلك في حالة فشل الدول الأعضاء في تسوية الخلافات بالطرق السلمية، أو من خلال اللجنة المشكلة من قبل السلطة لذلك (مادة 4 فقرة 1).

2- حالة وجود اعتداء خارجي مسلح ضد أي دولة عضو في الجماعة (مادة 16).

3- حالة وجود صراع داخلي يتم إدارته ودعمه من الخارج بما يهدد السلم والأمن في الجماعة. وفي هذه الحالة فإن هيئة الجماعة هي التي تحدد هذا الموقف، وتقرر التعامل معه (مادة 4، فقرة 2).

ويلاحظ هنا أن المعيارين اللَّذَين وضعهما البروتوكول مرنان بصورة كبيرة، وهما

(*) حدد البروتوكول مفهوم العدوان في ديباجته بأنه استخدام القوة أو أي وسيلة أخرى تتعارض مع وثيقة منظمة الأمم المتحدة، والوحدة الإفريقية، من قبل أي دولة عضو ضد سيادة أو حدود دولة أخرى. حول هذا المفهوم **انظر**: Ecowas:Protocol Relating to Mutual Assistance on Defence , in “ **Protocols Annexed to The Treaty of Ecowas** “, **Op. cit.** , P. 133.

(**) يشير مفهوم المساعدة الجماعية وفق ديباجة البروتوكول إلى كل أنواع المساعدة العسكرية (فنية – قوات عسكرية – معدات) لمزيد من التفاصيل **انظر**: **Idem**

(وجود دعم خارجي- تهديد السلم والأمن)، ويعد تحديدهما مسألة تقديرية في الغالب؛ مما قد يدفع بالجماعة إلى التورط في العديد من هذه النزاعات نتيجة سوء تقدير للموقف، كما أن هذا النص قد يتم استغلاله من قبل بعض الأنظمة فاقدة الشرعية لقمع المظاهرات المطالبة برحيلها؛ إذ يمكن لهذه الأنظمة الزعم بأن هناك مؤامرة خارجية ضدها؛ ومن ثم قد تستخدم تدخل الجماعة لتثبيت حكمها والقضاء على هذه المظاهرات التي قد تكون معبّرة عن موقف الرأي العام داخلها [1].

أما في حالة وجود صراع داخلي بحت فإن قوات الجماعة لا تتدخل (مادة 18- فقرة2).

2- إجراءات التدخل:

لقد حدد البروتوكول إجراءات التدخل في الحالات الثلاث التالية:

1- بالنسبة للحالة الأولى، تقوم سلطة الجماعة بالاجتماع العاجل، وتتخذ الإجراء المناسب للوساطة، وإذا تطلب الأمر إرسال قوات، وهذه القوات تكون محايدة، وتقوم بالتدخل لفض الاشتباك بين القوات المتحاربة (مادة 17) أو بمعنى أن دورها يقتصر على مهام حفظ السلام.

2- بالنسبة للحالة الثانية، تقوم السلطة بعد تلقيها طلبا مكتوبا بشأن المساعدة من الدولة أو الدول التي تم الاعتداء عليها باتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن، وفق المادة (6) من البروتوكول، والتي تنص على أن السلطة يمكن أن تعقد اجتماعات غير دورية لمناقشة قضايا الأمن، واتخاذ الإجراءات الدفاعية إذا لزم الأمر، ولها أن تحدد وتقرر العمل العسكري المناسب، والتفويض الممنوح لقوات الجماعة، وتكتسب قرارات السلطة صفة الإلزامية، كما توضع قوات الجماعة في حالة طوارئ انتظارا للقرار الذي تتخذه السلطة (مادة 16).

3- في الحالة الثالثة، فإن الجماعة تتخذ نفس التدابير الواردة بالنسبة للحالة الثانية (مادة 18- فقرة 1).

ويلاحظ هنا بالنسبة لحالات التدخل أن الميثاق لم يشر إلى كيفية حل النزاعات بالطرق السلمية أو إلى جهود الدبلوماسية الوقائية ـ باستثناء الحالة الأولى، حيث أشار إلى

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**: Tom Imobighe , **Op.cit** , P. 119.

التسوية من خلال الوساطة فقط، مع العلم بوجود أساليب أخرى للتسوية السلمية (*)، وربما تُركت هذه الأمور لدور منظمة الوحدة الإفريقية أو آلياتها، أو للمحكمة التي أنشأتها الجماعة.

ثالثا: الهيكل المؤسسي والاختصاصات:

لقد حددت المادة (5) من البروتوكول المؤسسات المنوط بها المهام الأمنية، وتقديم المساعدة في عمليات الدفاع، وكذلك اختصاصات هذه المؤسسات.

فقد نصت هذه المادة على أن هناك ثلاث مؤسسات في هذا الشأن هي:

1- الهيئة أو السلطة.

2- مجلس الدفاع.

3- لجنة الدفاع.

وفيما يلي اختصاصات كل مؤسسة:

1- السلطة أو الهيئة:

وهي أعلى مؤسسة في الجماعة، والمنوط بها بصفة أساسية تحقيق السلم والأمن، حيث تناقش في اجتماعاتها العادية المشكلات العامة التابعة للسلم والأمن في الإقليم، كما يجوز لها أن تعقد اجتماعات غير دورية في حالة نشوب نزاع بين دولتين عضوين، أو بين دولة عضو وأخرى غير عضو، أو نزاع داخلي يُدار من الخارج ويهدد السلم والأمن في الإقليم، وهي التي تحدد وتقرر التدبير العسكري المناسب، وكذلك التفويض الممنوح لقوات الجماعة، وتتخذ قراراتها صفة الإلزامية (مادة 6 فقرات 1، 2، 3، 4).

2- مجلس الدفاع:

ويتم تشكيله من قبل السلطة، ويتكون من وزراء الدفاع والخارجية للدول الأعضاء. وفي أوقات الأزمات، فإن المجلس يمكن أن يضم الرئيس الحالي للسلطة، كما أنه يمكن أن يتوسع ليضم وزراء آخرين إذا اقتضت الضرورة ذلك،

(*) نص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على أن وسائل التسوية السلمية هي: (المفاوضات - التحقيق - الوساطة - التوفيق - التحكيم - القضاء - اللجوء للوكالات والمنظمات الإقليمية) أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع الاختيار عليها من قبل الأطراف المتنازعة.

ويمكن للسكرتير التنفيذي للجماعة ونائبه للشئون العسكرية حضور هذه الاجتماعات (مادة 7 – الفقرتان 1، 2). ويعقد المجلس اجتماعاته في الظروف العادية بناء على دعوة من رئيسه من أجل إعداد جدول القضايا ذات المضامين الدفاعية التي سيتم عرضها على قمة رؤساء الدول (مادة 8 – فقرة 1).

أما في حالة الطوارئ، فإن المجلس يدرس الموقف والإستراتيجية التي ينبغي تطبيقها، وكيفية التدخل (مادة 8 – فقرة 2)، لكن ليس له اتخاذ القرارات النهائية، كما أن التدابير التي يتخذها لا تحظى بالصفة الإلزامية؛ إذ لابد من أن يتم اتخاذ مثل هذه القرارات من خلال السلطة أو الهيئة (مادة 6)، ومعنى هذا تقليل الفائدة المرجوة من الإجراءات الفورية التي يتخذها المجلس [(1)].

وفي حالة موافقة السلطة على قرار التدخل، فإن المجلس يقوم بمعاونة لجنة الدفاع، وبالتنسيق مع الدولة ـ أو الدول المعنية بالتدخل ـ بالإشراف على جميع الإجراءات الواجب اتباعها من قِبَل قائد قوات الجماعة، وكذلك كل الإجراءات المتاحة له عند التدخل. وينبغي أن يقوم هذا القائد بالتنسيق مع القيادة السياسية للدولة أو الدول المعنية (مادة 9) ، وفي نهاية عملية التدخل يقوم المجلس برفع تقرير عنها للسلطة (مادة10). ويلاحظ أن البروتوكول لم يحدد موعد دورات انعقاد المجلس في الأوقات العادية، وإن كان واضحا أنه ينبغي أن تسبق قمة رؤساء الدول.

3-لجنة الدفاع:

ويتم تشكيلها أيضا من قبل السلطة، وتتكون من رؤساء الأركان في الدول الأعضاء، والوظيفة الأساسية للجنة فحص النواحي الفنية الخاصة بالإجراءات الدفاعية (مادة 11 – فقرة 2)، كما تقوم اللجنة بوضع القواعد الحاكمة لعملها، خاصة فيما يتعلق باجتماعاتها وكيفية تنفيذ المهام المنوطة بها من قبل مجلس الدفاع (مادة 11 – فقرة 3).

وإلى جانب هذه المؤسسات الثلاث، استحدث البروتوكول منصب نائب السكرتير التنفيذي للمهام العسكرية، ويتم تعيينه من قبل مجلس الدفاع لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة، ويعاونه في ذلك مجموعة من الضباط العسكريين (مادة 12 – فقرة

(1) Tom , **OP. cit.** , P.119.

1، 2) ولقد له حدد البروتوكول مجموعة من المهام هي:

أ- إدارة ومتابعة القرارات الصادرة عن السلطة في مجال الدفاع، وذلك تحت إشراف السكرتير التنفيذي (مادة 12 – فقرة 3).

ب- تحديث الخطط المتعلقة بتحرك القوات - الدعم اللوجيستي - التدريبات المشتركة بين قوات الجماعة (مادة 13، فقرة 3).

ج- إعداد وإدارة الموازنة العسكرية للسكرتارية.

أ- متابعة وتقديم التصورات الخاصة بكيفية تطوير الهيكل الإداري العامل معه وتقديمها إلى السكرتارية التنفيذية.

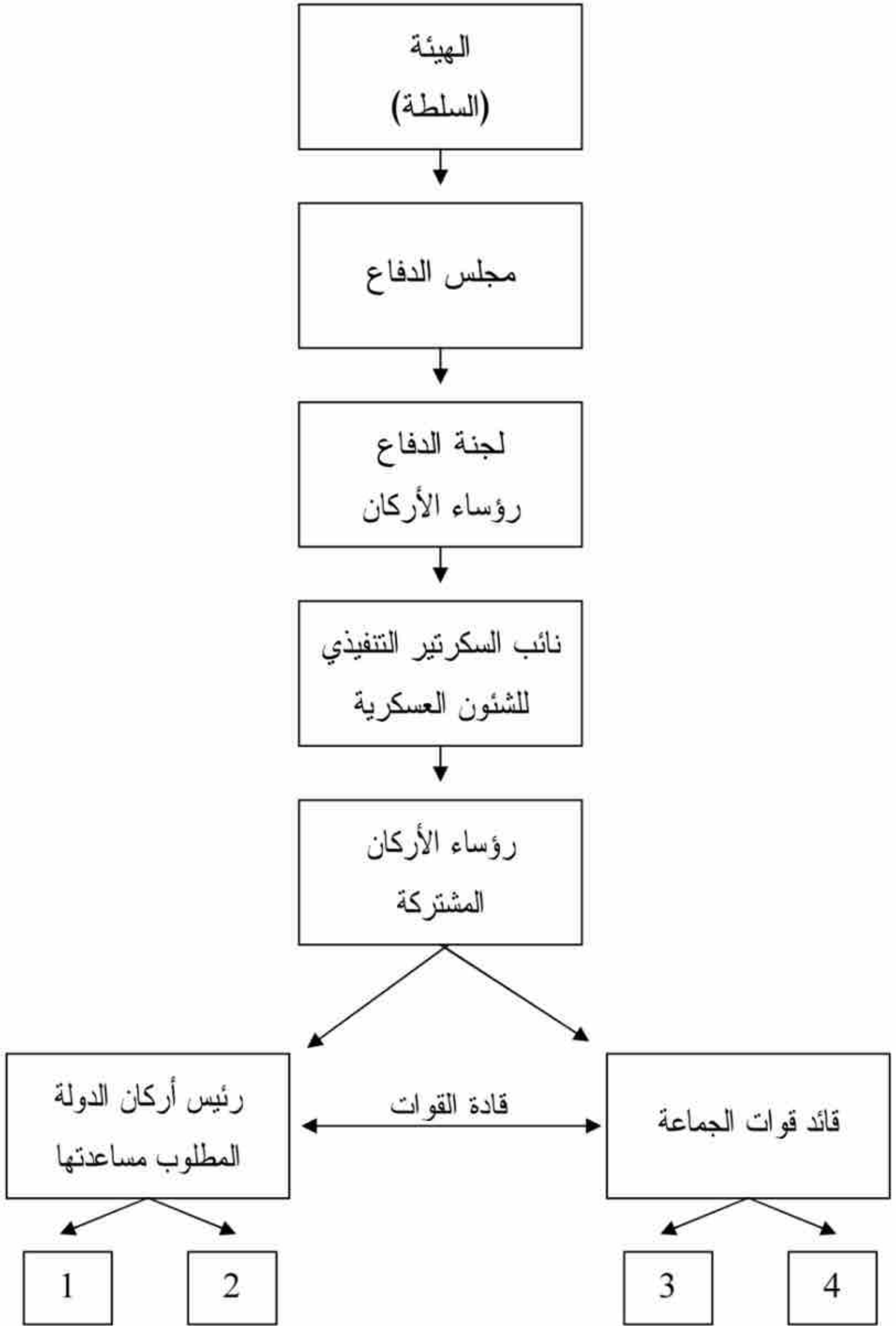
أما بالنسبة **للقوات المتحالفة للجماعة**، فهي بمثابة الآلية العسكرية في البروتوكول لتنفيذ قرارات التدخل، ويتم تشكيلها من خلال تعهد الدول الأعضاء بوضع وحدات خاصة من قواتها المسلحة تحت تصرف الجماعة في حالة أي تدخل عسكري (مادة 13 – فقرة 1) ويمكن للدول الأعضاء أن تقوم من وقت لآخر بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة لهذه القوات سواء أكان ذلك على مستوى دولتين أم أكثر (مادة 13 – فقرة 3)، ومعنى ذلك أنه لا توجد قوات دائمة للجماعة يمكن حشدها بسرعة عند الطوارئ، كما أن قلة التدريبات المشتركة والتي لا تأخذ صفة الإلزامية، فضلا عن وجود مجموعة من التباينات الأخرى مثل اختلاف اللغة – العادات – التقاليد – نمط التدريب والأسلحة – من شأنها تقليل كفاءة هذه القوات عما هو مقترح [1].

ويتم تعيين قائد لهذه القوات من خلال السلطة وبناء على ترشيح من مجلس الدفاع. ويتصرف هذا القائد وفقا للتفويض الممنوح له من قبل السلطة، ويتعين عليه التنسيق مع رئيس أركان حرب الدولة التي يتم تقديم المساعدة لها فيما يتعلق بإدارة هذه القوات، وتنفيذ عملية التدخل، واتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الشأن (مادة 14).

* * *

(1) Julius ,"Integrative…", **Op.cit** , P P. 146-148.

شكل رقم (5) يوضح هيكل التنظيم والقيادة لنظام إيكواس الأمني



ملحوظة: الأرقام من1: 4 تشير إلى الوحدات المشاركة بما في ذلك تلك الوحدات المشاركة من الدولـــة

.**Source**: Tom Imobighe, **Op.Cit ,** PP.121-122

رابعا: تقييم البروتوكول:

من العرض السابق يمكن القول بوجود مجموعة من النقاط الإيجابية في البروتوكول لم تكن موجودة من قبل في بروتوكول عدم الاعتداء، وفي المقابل كانت هناك مجموعة من النقاط السلبية التي عملت الجماعة على تلافيها بعد ذلك، خاصة بعدما واجهت تحديا كبيرا بتدخلها في أزمة ليبيريا عام 1990، ومن ثم فسوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين:

1- إيجابيات البروتوكول.

2- سلبيات البروتوكول.

1- إيجابيات البروتوكول:

هناك عدة إيجابيات في بروتوكول المساعدة الجماعية منها:

أ- أن البروتوكول يدشن لفكرة الأمن الجماعي الإقليمي للجماعة، وهي الفكرة التي تم البناء عليها بعد ذلك في عمليات التدخل، والتي بدأت مع أزمة ليبيريا.

ب- أن البروتوكول لم يقتصر على مجموعة من المبادئ العامة مثل مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها في علاقات الدول ببعضها البعض، وإنما كان أكثر واقعية في تحديد كيفية التصرف في حالة انتهاك دولة ما لهذه المبادئ، سواء أكانت هذه الدولة عضوًا أو لا؛ حيث حدد حالات التدخل، كما كان أكثر واقعية كذلك عندما نص على إنشاء قوات مسلحة للجماعة من أجل تنفيذ المهام العسكرية.

ج- أن البروتوكول حدد المؤسسات المنوط بها بحث القضايا اللازمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، وهي نقطة كانت غائبة في ميثاق عدم الاعتداء.

2- السلبيات:

بالرغم من الإيجابيات السابقة، إلا أنه كانت هناك مجموعة من السلبيات أبرزها ما يلي:

أ- عدم وجود آلية لتسوية النزاعات سلميا، فالبروتوكول لا يشتمل على أية أحكام مؤسسية أو إجرائية تهدف إلى تسوية النزاعات سلميا، باستثناء تلك الخاصة بتشكيل لجنة وساطة خاصة من قبل السلطة، وهو النص الذي تحدث عنه البروتوكول 1978، وأقره هذا البروتوكول؛ ومن ثم فإن البديل في هذه الحالة هو اللجوء إلى وساطة منظمة الوحدة الإفريقية وإلى أساليب المصالحة التي تتبناها بالرغم مما فيها من مواطن ضعف، ولقد كانت هذه السلبية واضحة إلى حد كبير في التقرير الصادر عن اللجنة المختصة التي شكلتها قمة الجماعة عام 1991 لتقييم دور الجماعة في مختلف المجالات، حيث أشار التقرير إلى أن أحد عناصر الضعف هو غياب الدور السياسي للجماعة، واقترحت اللجنة تعيين نائب سكرتير تنفيذي مختص بالشئون السياسية جنبا إلى جنب مع نائب السكرتير العسكري، وهو الاقتراح الذي تبنته المعاهدة المنقحة بعد ذلك [1].

ب- أن البروتوكول لم ينص على نظام معين للتصويت بشأن قرارات التدخل، ومعنى ذلك أن عملية التصويت تخضع لقاعدة الإجماع التي تحكم عملية اتخاذ القرار في الجماعة والتي من شأنها عرقلة عملية التدخل ـ كما هو الحال بالنسبة للجامعة العربية مثلا ـ وكان يفترض أن ينص البروتوكول على قاعدة خاصة للتصويت، مثل أغلبية الثلثين أو الأغلبية المطلقة من أجل تسهيل عملية التدخل، لكن لم يتم ذلك [2]، بل إن قمة باماكو (نوفمبر 1990) والتي عقدت لمناقشة أزمة ليبيريا أعادت التأكيد على قاعدة الإجماع.

ج- تعتبر الأحكام المالية أحد أبرز نقاط الضعف في البروتوكول، فلا يوجد في البروتوكول ما يشير إلى الأحكام المالية عامة والتمويل خاصة، باستثناء الفقرة (5) من المادة الثانية والتي نصت على أن نائب السكرتير التنفيذي العسكري يقوم بإعداد الموازنة العسكرية للسكرتارية. فالبروتوكول لم يذكر شيئا حول التمويل المنظم والمستمر للمؤسسات، أو كيفية تمويل الجهاز الإداري المنوطة به المهام الدفاعية، أو التمويل الخاص لحالات التدخل، أو التدريبات العسكرية

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول تقرير اللجنة وأهم اقتراحاتها **انظر**: ديزي رءوف، م.س.ذ.، ص ص31-32.

(2) Emanuel **, Op.cit** , P. 27.

المشتركة التي قد تتم من حين لآخر، فضلا عن عدم وجود أحكام تتعلق بكيفية مساهمة الدول الأعضاء في التمويل؛ ولذلك فإنه من المحتمل أن تتعرض إحدى دول الجماعة للعدوان دون أن تكون للجماعة القدرة على توفير التمويل اللازم لأي تدخل مسلح، وقد يؤدي القصور في هذه الناحية إلى الحد من فائدة الترتيبات والاستعدادات ككل [1].

د- عدم وجود قوات دائمة للجماعة، تجعل هناك صعوبات في عملية حشد هذه القوات، خاصة في ظل التباينات اللغوية والثقافية والعسكرية بين القوات المسلحة للدول الأعضاء، ولعل دول الجماعة فطنت إلى النقطة الخاصة بهذه الاختلافات؛ فعملت على احتوائها من خلال إنشاء الكلية الدفاعية لغرب إفريقيا في نيجيريا لتدريب القيادات الوسطى والعليا في القوات المسلحة للدول الأعضاء، على اعتبار أن ذلك من شأنه تقوية التحالف السياسي بينها، وإن كانت مشكلة التمويل ستظل عائقا أمام النقطة الخاصة بتشكيل قوات دائمة للجماعة[2].

هـ- أن البروتوكول يمكن أن يضع الجماعة في مأزق في حالة وقوع اعتداء ضد أي دولة فرانكفونية عضو؛ إذ كيف ستتدخل الجماعة لمساندة هذه الدول التي تكون غالبا داخلة في اتفاقات أمنية مع فرنسا، والتي ربما تتدخل لمساعدتها[3]، بل إن البروتوكول طالب - في المقابل - الدول الأعضاء بإنهاء القواعد العسكرية والتواجد الأجنبي الموجود على أراضيها، بمجرد قيام هذه الدولة - أو الدول - بتقديم طلب إلى السلطة بشأن المساعدة العسكرية (مادة 20 - فقرة 3)؛ إذ إن هذا الأمر يمكن تفسيره من قبل هذه الدول بأنه انتقاص لسيادتها وحقوقها السياسية التي تسمح لها باتخاذ التدابير العسكرية الملائمة لها وفق مصالحها الخاصة، ولعل هذا ما دفع دول الفرانكفون - تحديدا - إلى عدم تفعيل البروتوكول [4]، وإن كان هناك رأي آخر يرى أن عدم رغبة هذه الدول في تفعيل البروتوكول يرجع إلى وجود مخاوف لديها من فكرة التعاون العسكري الجماعي بصفة عامة خشية هيمنة نيجيريا، التي يفترض أن تكون هي المهيمنة

(1) Tom , **Op. cit.** , P. 121.
(2) Sunday Bobalola **, Op. cit.** , 148.
(3) Julius ,Integrative…, **Op. cit.** , 148.
(4) Emanuel, **Op. cit.** , P.27.

بصورة فعلية على قوات الجماعة في حالة انسحاب القوات الفرنسية من أراضي تلك الدول عند تعرضها للعدوان [1] ولعل هذا يفسر لنا أسباب تمسك دول الجماعة بقاعدة الإجماع حتى بعد اندلاع أزمة ليبيريا، كما يوضح أسباب الخلاف الحاد بين نيجيريا ودول الفرانكفون بشأن التدخل في الأزمة ذاتها.

ومن هنا يمكن فهم أسباب عدم استحداث البروتوكول أية مؤسسات جديدة حتى اندلاع أزمة ليبيريا، كما أن المؤسسات القديمة المُناط بها اتخاذ القرارات بشأن التدخل (السلطة – مجلس الدفاع – لجنة الدفاع) لم تستطع اتخاذ أية قرارات بشأن التدخل، بحيث أصبح البروتوكول ـ وفقا لبعض المحللين ـ أشبه بآلة دعائية فقط [2]. وجاءت أزمة ليبيريا لتكشف مدى العجز الذي أصابه خاصة مع اندلاع أزمات أخرى بصورة تكاد تكون متزامنة (سيراليون – غينيا بيساو)، ومن هنا جاء التفكير في ضرورة البحث عن تفعيل البروتوكول، أو إيجاد آلية لمنع واحتواء النزاعات التي بدأت بأزمة ليبيريا وأخذت تمتد في الإقليم بصورة ملحوظة – من أجل احتواء هذه النزاعات ومنع تفاقمها والبحث في كيفية إدارتها.

المبحث الثاني

آلية الإيكواس لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن (1990)

لقد كشفت حالات التدخل الثلاث لدول الجماعة في كل من ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو خلال تسعينات القرن الماضي عن وجود بعض المثالب، التي ينبغي تلافيها خاصة في بروتوكول 1981، والتي كان من أبرزها عدم تقنين وضع قوات الجماعة، فضلا عن غياب أحكام مالية محددة بشأن عملية التمويل، مما يعني عدم انتظام عملية التدخل من ناحية، أو إمكانية توقفها في أي لحظة من ناحية ثانية، أو خضوع قوات الجماعة لهيمنة بعض الدول ـ صاحبة التمويل الأكبر ـ مثل نيجيريا.

يضاف إلى ذلك أن تفاقم هذه الصراعات بصورة كبيرة اقتضى البحث عن أسلوب ما لرصدها واحتوائها قبل نشوبها، أو منع انتشارها حال وقوعها إلى دول الجوار، وهو ما

---

(1) حول وجهة النظر هذه **انظر**:

Olu Adenje , " Mechanism for Conflict Management in West Africa ", **Op. cit.** , P.4.

(2) Emanuel , **Op. cit.**P.27

تطلب التفكير في إقامة شبكة للإنذار المبكر لتحقيق هذا الغرض. ويُلاحظ أيضا أن المجتمع المدني كان دوره غائبا إلى حد كبير في عملية التسوية السياسية للصراعات، فضلا عن اقتصار دور قوات الجماعة بصفة عامة على عملية حفظ السلام وفرضه، وعدم التركيز على عملية بناء السلام خاصة فيما يتعلق بالنواحي الإنسانية؛ مما قد يؤدي إلى اندلاع الصراع من جديد.

ولقد تزامن ذلك كله مع حدوث بعض التغيرات العالمية كان أبرزها أزمتي رواندا وكوسوفا، وما صاحبهما من عمليات إبادة جماعية، الأمر الذي تطلب زيادة حالات التدخل من - قبل التنظيم الدولي لوقف هذه المعاناة وغيرها، والتي كان من أحد أبرز أسبابها غياب الديمقراطية، وحقوق الإنسان الأساسية.

لهذا كله كان لابد ـ لدول الجماعة ـ من التفكير في إقامة هياكل دفاعية أمنية جديدة، تعمل على تلافي السلبيات السابقة التي أفرزتها حالات التدخل الثلاث من ناحية، وتواكب في الوقت ذاته التغيرات الدولية، بل والقارية أيضا في هذا الشأن. وبعد مداولات ومشاورات استمرت قرابة عامين توصل قادة الجماعة إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام والأمن. Mechanism for Conflict Prevention , Management , Resolution , Peacekeeping and Security. على غرار آلية منظمة الوحدة الإفريقية، وقد تم توقيع البروتوكول المنشئ لها في قمة الجماعة التي عقدت في لومي (10 ديسمبر 1999).

ومن هنا فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: نشأة الآلية، وأهم المبادئ والأهداف.

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للآلية والاختصاصات.

المطلب الثالث: مهام الآلية وعملية التمويل.

المطلب الأول
نشأة الآلية، وأهم المبادئ والأهداف

لقد دفعت مجموعة من الأسباب الدولية والقارية والإقليمية في نهاية فترة الثمانينات وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي - دول الجماعة إلى ضرورة التفكير في إنشاء آلية

ليس للتعامل مع الصراعات بعد نشوبها كما كان يحدث من قبل، وإنما للحيلولة دون نشوبها من الأساس في إطار ما يعرف باسم منع الصراعات.

كما كان من آثار هذه المتغيرات التوسع في مفهوم التدخل خاصة في حالة الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب؛ ومن ثم برزت بعض المبادئ التي احتلت مكان الصدارة في سلم أولويات المنظمات الدولية بمستوياتها المختلفة، وليس بالنسبة للجماعة فقط، فتراجعت مبادئ السيادة والمساواة لصالح مبادئ احترام حقوق الإنسان – الحرية – الديمقراطية – الحكم الجيد. وقد انعكس ذلك أيضا ـ وبالتبعية ـ على أهداف الآلية التي لم تعد قاصرة على إدارة الصراع وقت نشوبه، وإنما العمل على احتوائه قبل وقوعه من خلال أساليب الدبلوماسية الوقائية، فصار احتواء الصراع هدفا أصيلا للآلية الجديدة تسعى إلى تحقيقه.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث نقاط هي:

أولا: نشأة الآلية.

ثانيا: مبادئ الآلية.

ثالثا: أهداف الآلية.

أولا: نشأة الآلية:

لقد ازداد اهتمام المنظمات الإقليمية الفرعية عامة والجماعة خاصة بتسوية الصراعات الواقعة في نطاق إقليمها الجغرافي منذ أوائل التسعينات لعدة أسباب، بعضها يرجع إلى طبيعة النظام الدولي الجديد الذي بدأ يتشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومن ثم انتهاء الحرب الباردة، مما يعني قلة الاهتمام الدولي بتسوية الصراعات الإفريقية. وبعضها الآخر يرجع إلى ضعف آليات التسوية على المستوى القاري والمتمثلة في آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية التي تم إقرارها في 1993، حيث كانت تعاني من مشكلتين أساسيتين هما ضعف التمويل وعدم وجود قوات دائمة للتدخل السريع لمواجهة الأزمات، وبعضها يرجع إلى ضعف الآليات الأمنية السابقة للجماعة والمتمثلة في بروتوكولي 1978، 1981، وبروز هذه المثالب في حالات التدخل في كل من ليبيريا –

سيراليون – غينيا بيساو، ومن هنا كان لابد من البحث عن آلية جديدة لتحقيق السلم والأمن الإقليمي للجماعة، بل ورصد الصراعات قبل وقوعها.

1- الأسباب الدولية لنشأة الآلية:

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق إلى وجود حالة من التردد لدى الأمم المتحدة الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة بشأن التدخل في الصراعات الداخلية، أو البينية في إفريقيا، على اعتبار أن ذلك لم يعد يشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي. ولقد كان من أبرز العوامل المساعدة على ذلك فشل جهود المنظمة الدولية، وكذلك الإدارة الأمريكية في تسوية الصراع في الصومال أوائل التسعينات.

فمن جانبها أكدت الأمم المتحدة على ضرورة تفعيل دور منظمة الوحدة الإفريقية وكذلك المنظمات الإقليمية الفرعية في هذا الشأن؛ وهو ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 50/ 158 الصادر خلال الدورة الخمسين للجمعية عام 1995، حيث أكدت على أهمية دعم وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لدعم قراراتها المؤسسية والتنفيذية في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها [1].

كما أعربت عن ترحيبها بزيادة الدور الإقليمي للتنظيمات الفرعية في مجال عمليات حفظ السلام [2].

ولقد عبر عن هذا التوجه صراحة السكرتير العام للمنظمة الدولية آنذاك كوفي عنان عام 1998، عندما أقر بأهمية انتشار قوات من المنظمات الإقليمية جنبا إلى جنب مع القوات الدولية، وضرب مثلا بأزمة ليبيريا حيث أشار إلى الدور الذي لعبته قوات الجماعة في مجال حفظ السلام عندما يتعقّد الموقف وهنا يصبح دور المنظمة الدولية تشجيع هذه الجهود [*].

---

(1) مسعد زيدان، م.س.ذ.، ص 236.

(2) الأمم المتحدة، شراكة من أجل مجتمع عالمي، **التقرير السنوي عن أعمال الأمم المتحدة لعام 1998**، ص ص 12 – 17.

(*) يلاحظ أن العبء الرئيس في عملية حفظ السلام في ليبيريا وقع على عاتق قوات الجماعة التي تدخلت عسكريا في الأزمة عام 1990، في حين انتشرت بعثة دولية تابعة للأمم المتحدة=

ولعل هذا يفسر رفض الأمم المتحدة الكثير من الطلبات الإفريقية، ومنها رفض طلب الحكومة الانتقالية الصومالية بالتدخل لحفظ السلام في البلاد في يوليو 2002 (1).

ولقد ساعد الأمم المتحدة على تبني هذا الاتجاه دعم الولايات المتحدة لها في هذا الشأن، فالولايات المتحدة ـ بعد فشل تدخلها في الصومال ـ عملت على البحث عن بدائل لعملية التدخل المباشر، خاصة فيما يتعلق بإرسال قوات برية لميدان الصراع. وفي هذا الإطار أصدر الرئيس السابق كلينتون قراره الرئاسي رقم (25) في مايو 1994، والذي يحظر استخدام القوات البرية الأمريكية خارج البلاد. كما وضعت واشنطن شروطا معقدة للغاية لدعم جهود المنظمة في هذا الشأن (*).

2- الأسباب القارية للنشأة:

بالرغم من أن موقف منظمة الوحدة الإفريقية قد طرأ عليه تحول كبير منذ أوائل التسعينات بشأن عملية التدخل- خاصة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية، والذي أسفر عن إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، في القارة - إلا أن ذلك لم يغن عن إنشاء آليات فرعية لنفس الغرض، خاصة في ظل المشكلات التي كانت تواجهها آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات، في أول اختبار لها في أزمتي رواندا وبوروندي (2). ولعل من أبرز هذه المشكلات ضعف التمويل من ناحية، وعدم وجود قوات للتدخل السريع من ناحية ثانية.

لذا كان هناك اتجاه قوي لضرورة قيام المنظمات الإقليمية الفرعية بتسوية الصراعات

=عام 1993 لمراقبة اتفاقات السلام التي تمت عن طريق التوصل إليها بين أطراف الصراع بعد ذلك. حول دور الأمم المتحدة في الأزمة وتصريحات عنان في هذا الشأن **انظر**:

Thedoor Neethling " Peacekeeping in Africa " , **Paper Presented to School of Military Studies**, University of Stellenboch, South Africa 20-24 June 2003 , P.11.

(1) بدر حسن شافعي، " الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي "، **السياسة الدولية**، عدد 150، أكتوبر 2002، ص ص 150 – 152.

(*) من بين هذه الشروط أن تكون العملية موجهة ضد تهديد حقيقي للسلم العالمي، وأن تكون ذات ميزانية دقيقة، وقد ترتب على ذلك عدم استجابة المنظمة الدولية لكثير من الصراعات الداخلية كما هو الحال في رواندا وبوروندي. لمزيد من التفاصيل **انظر**: أيمن شبانة، م.س.ذ.، ص ص 85 – 86.

(2) Adane Ghebremeskel , " The Regional Approach to Conflict Management " , **The Online Journal of Peace and Conflict Resolution** (Washington , DC: Tabula Rasa Institute , Vol. 4 , No. 2 , 2002) P. 24.

- فضلا عن منعها وإدارتها ـ جنبا إلى جنب مع منظمة الوحدة الإفريقية، خاصة بعد بروز تيار قوي يرى أن المنظمات الفرعية أقدر على تسوية الصراعات الناشئة داخل نطاقها.

3- الأسباب الإقليمية للنشأة:

لقد أدت الانتقادات التي وُجهت للجماعة في تسوية الصراعات في كل من ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو، فضلا عن فشلها في توقع هذه الصراعات والعمل على تسويتها بالوسائل السلمية قبل تفاقمها في إطار ما يعرف باسم الدبلوماسية الوقائية - إلى ضرورة البحث عن آلية جديدة لتحقيق السلم والأمن الإقليمي بدلا من بروتوكولي عدم الاعتداء والمساعدة الجماعية، وذلك لتفادي المشكلات التي ظهرت خلال تسوية هذه الأزمات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- أسلوب انتشار قوات مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للجماعة

Ecowas Cease-Fire Monitoring Group

والتي عرفت اختصارا باسم الإيكوموج (ECOMOG) (*) في الحالات الثلاث حيث انتشرت بدون ترتيبات مالية ولوجيستية مسبقة، مما انعكس على مستوى تسليحها الذي كان ضعيفا إلى حد كبير، وكذلك على مستوى أدائها على أرض الواقع.

ب- أسلوب إدارة وقيادة العمليات، حيث خضعت القوات لهيمنة نيجيريا ـ خاصة في أزمتي ليبيريا وسيراليون ـ في حين تقلص دور الجماعة (السلطة) وكذلك السكرتارية إلى حد كبير، بالرغم من أنهما المخولتان رسميا بالإشراف على سير العمليات؛ مما أدى إلى افتقاد القوات إلى الشرعية الكافية لتنفيذ مهامها، ولعل هذه الهيمنة ترجع إلى نقص عدد الوحدات المشاركة من دول الجماعة مقارنة بالمشاركة النيجيرية. وقد ارتبط ذلك بنقطة أخرى أكثر أهمية، وهي افتقاد دول الجماعة وكذلك السكرتارية التنفيذية لأية معلومات بشأن سير العمليات، حيث كانت قيادة القوات ـ في الأغلب الأعم ـ نيجيرية، ومن ثم كانت المعلومات تصل أولا بأول إلى الرئيس النيجيري وليس إلى سلطة الجماعة أو إلى السكرتارية التنفيذية، ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك عندما تولى الجنرال الغاني أرنولد كواينو قيادة قوات الإيكوموج في بداية انتشارها في ليبيريا عام 1990، حيث كانت

(*) سوف يشار إليها بعد ذلك باسم الإيكوموج أو قوات الجماعة للتسهيل.

المعلومات تصل إلى السكرتارية، ونفس الأمر في أزمة غينيا بيساو التي لم تشارك فيها قوات نيجيرية [1].

ج- عدم وجود جهاز خاص داخل الجماعة منوط به القيام بعمليات حفظ السلام وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي على غرار مجلس الأمن بالنسبة للأمم المتحدة، ويبدو أن الجماعة استرشدت بجهود منظمة السادك في هذا الأمر، والتي تبنت آلية خاصة بها في أغسطس 1995، كما يلاحظ كذلك ضعف قدرة الجماعة على منع الصراعات؛ وذلك بسبب الضعف الشديد لعمليات الإنذار المبكر، ومن ثم عدم القدرة على تقييم مكامن الخطر، وهي سمة عامة للجماعة، وكذلك الإيجاد، في حين أن السادك نجحت إلى حد ما في تلافي ذلك [2].

ومن هنا، ونتيجة لهذه المشكلات، اجتمع قادة دول الجماعة في قمة غير عادية في لومي (ديسمبر 1997) لمناقشة الاقتراح النيجيري بشأن إنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلم والأمن [*].

ولقد وافقت الدول الأعضاء ـ من حيث المبدأ ـ على إنشاء الآلية، وكذلك إشراف السلطة على عملية حفظ السلام في الإقليم، كما تمت الموافقة على تطبيق المادة (58) من المعاهدة المنقحة الخاصة بالأمن الإقليمي [3]، كما أعادوا ـ كذلك ـ التأكيد على تعهداتهم بشأن العمل الجماعي من أجل منع الجريمة عبر الحدود، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وضرورة أن تسعى الآلية الجديدة لتحقيق مثل هذه الأهداف [4].

ولقد تلا ذلك عقد اجتماعات عديدة في هذا الشأن، كان من أبرزها اجتماع وزراء

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Adekye Adebajo, **Building Peace in West Africa: Liberia – Sierra Leone and Guinea Bissau** '' , (USA& London: Lynne Rienner Publisher , 2002) P. 147.

(2) حول هذه الجزئية **انظر**:

Jermy Levit , **Op. cit.** ,P. 61.

(*) يلاحظ أن اتفاقية الجماعة المعدلة اقترحت إنشاء مثل هذه الآلية الجديدة، فقد نصت المادة (58) والتي جاءت تحت عنوان الأمن الإقليمي في فقرتها الثانية على أن دول الجماعة تتعاون مع الجماعة من أجل إنشاء وتقوية الآليات المناسبة لمنع وتسوية الصراعات داخل الدول، أو فيما بينها وبين بعضها البعض. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Ecowas Revised Treaty , Article 58 , 2 , P. 36.

(3) Eric G. Berman & Katie E. Sams , Peacekeeping in Africa: Capabilities and Culpabilities, **Op.cit,** P. 139.

(4) **Africa South of The Sahara 2004** ,33 edition,2004, , P. 1323.

(الداخلية – الدفاع – الأمن) في بانجول عاصمة جامبيا 23-24 يوليو 1998، لمناقشة التصور الخاص بالآلية، والذي وضعته مجموعة مستقلة من أكاديمية السلام العالمية؛ بناء على طلب سكرتارية الجماعة، وقد كان من أبرز القضايا المثارة في الاجتماع تلك المتعلقة بمدى الحاجة للحصول على موافقة مجلس الأمن قبل أي عملية تدخل مستقبلية، تقوم بها الإيكوموج، وهي القضية التي حسمها قادة الجماعة بعد ذلك في اجتماعهم في لومي (ديسمبر 1999) للتوقيع على البروتوكول المنشئ للآلية، حيث قرروا أنه من الأفضل استنادا إلى إعراض الدول الأعضاء في مجلس الأمن عن إقرار بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وسيراليون ـ أن يتم الإبقاء على اتخاذ قرارات التدخل بصورة ذاتية، وعدم إعطاء الفرصة لمجلس الأمن ــ الذي لا يرغب في التدخل ـ لمنع الجماعة من اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على الاستقرار في الإقليم (1).

ولقد أقر اجتماع بانجول مسودة الآلية، وكذلك اجتماع وزراء خارجية الجماعة (26 أكتوبر 1998)، وفي 31 أكتوبر من نفس العام تم تكليف السكرتارية التنفيذية بإعداد البروتوكول اللازم في هذا الشأن (2).

ولقد استغرق إعداد البروتوكول قرابة عام إلى أن تم إقراره في قمة قادة الجماعة في اجتماعها في لومي (ديسمبر 1999)، وصار كل من بروتوكولَيْ عدم الاعتداء والمساعدة الجماعية جزءا من آلية الجماعة الجديدة، إلا أنه مع مرور الأيام حل محلها بروتوكول الآلية (*).

كما قامت الجماعة في (ديسمبر 2001) بإضافة بروتوكول جديد لبروتوكول الآلية عرف باسم بروتوكول الديمقراطية والحكم الجيد Protocol on Democracy and Good Governance ، والذي يتناول أسباب وجذور الصراعات، ومنها: الفساد وعدم الاستقرار، ويتعامل مع عدة قضايا أخرى أبرزها: حرية ونزاهة الانتخابات – إشراف المجتمع المدني على

---

(1) **Idem.**
(2) Eric **, Op. cit.** , P. 140.

(*) نصت المادة (53) من بروتوكول الآلية الجديدة على أن التدابير الواردة في هذا البروتوكول سوف تحل محل التدابير الواردة في بروتوكول المساعدة الجماعية، والتي تتعارض مع روح هذا البروتوكول، كما أن التدابير الواردة في بروتوكول عدم الاعتداء تعد ملغاة ولا أثر لها إذا تعارضت مع التدابير الواردة في هذا البروتوكول الجديد، **انظر**:

The Economic Community of West African States (Ecowas): Protocol Relating to The Mechanism**, Op.cit**, chapter 12 , Article 53,P.16

المؤسسة العسكرية– رفض التغيرات غير الدستورية في نظم الحكم [1].

ثانيا : مبادئ الآلية :

لم تختلف مبادئ الآلية كثيرا عن المبادئ المقررة بالنسبة للمنظمات الدولية عامة والإفريقية خاصة من حيث إقرارها مبدأي المساواة والسيادة بين الدول الأعضاء، وهي من المبادئ الثابتة والمهمة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومن بعدها الاتحاد الإفريقي، وكذلك المنظمات الإقليمية الفرعية. فضلا عن تركيزها على المبادئ التي برزت في الأفق بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي الخاصة باحترام حقوق الإنسان – الحرية – الديمقراطية – الحكم الجيد. وقد بدا هذا بوضوح في مقدمة المادة الثانية التي تتحدث عن مبادئ الآلية، حيث نصت هذه المادة في مقدمتها على أن الدول الأعضاء تعيد التأكيد على التزامها بشأن المبادئ الواردة في (ميثاق الأمم المتحدة – منظمة الوحدة الإفريقية – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب)، مع التركيز على مجموعة المبادئ التالية:

1- أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية وأمن الشعوب والدول قضايا متلازمة ولا يمكن الفصل بينها.

2- تعزيز وتقوية حرية حركة الأفراد وحق الإقامة، والذي يساهم في تحسين علاقات حسن الجوار.

3- حماية حقوق الإنسان الأساسية والقوانين الإنسانية العالمية في هذا الشأن.

4- المساواة والسيادة بين الدول.

5- الحفاظ على السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء [2].

ويلاحظ أن المبادئ التقليدية مثل المساواة والسيادة تراجعت في الترتيب عن مبادئ حقوق الإنسان، ولعل ذلك يرجع إلى أن الأولى صارت مستقرة ولا خلاف عليها في العرف الإفريقي، في حين أن الثانية تحتاج إلى التأكيد عليها، وهو ما برز في مواضع كثيرة في البروتوكول؛ لعل من أهمها ما جاء في ديباجته التي أكدت على التزام دول الجماعة

(1) **"Economic Community of West African States (ECOWAS)"** in , www.Africa-Union.org/resa/Ecowasprofile.PDF. P P. 6-9.
(2) Protocol Relating to The Mechanism **, Op. cit.** , Chapter1 , Article 2 , P. 3.

بإعلان المبادئ السياسية الصادر عنها في أبوجا (6 يوليو 1991)، ويتعلق بمبادئ الحرية – حقوق الإنسان – الديمقراطية، وهي المبادئ التي تضمنها ـ بصورة أكثر تفصيلا ـ بروتوكول الديمقراطية والحكم الجيد.

ويلاحظ كذلك أن مبادئ الآلية توسعت فيما يتعلق بمبادئ التدخل ـ خاصة التدخل لاعتبارات إنسانية ـ مقارنة ببروتوكول المساعدة الجماعية الذي لم يجز التدخل في الصراع الداخلي مادام لا يهدد السلم والأمن الإقليمي أو يُدعم ويُدار من الخارج، حيث نصت المادة 25/ 3 من بروتوكول الآلية على أنه يجوز التدخل في الصراع الداخلي في حالة التهديد بحدوث كارثة إنسانية، أو وجود أعمال عنف تنتهك فيها حقوق الإنسان وحكم القانون بصورة كبيرة، أو في حالة الإطاحة بحكومة منتخبة.

ثالثا: أهداف الآلية:

لقد كان بروتوكول الآلية أكثر تحديدا وتفصيلا في الوقت ذاته فيما يتعلق بالأهداف مقارنة ببروتوكول 1981 الذي خلط بين المبادئ والأهداف، كما يلاحظ أيضا أنه لم يقتصر فقط على مبادئ التدخل، أو إجراءات التدخل وحالاته، كما ورد في بروتوكول المساعدة، وإنما قام بالتركيز على الوسائل التي تَحول في الأساس دون وقوع الصراعات في إطار ما يعرف باسم الدبلوماسية الوقائية؛ لذا كان هدف منع الصراعات وإدارتها ـ سواء أكانت داخلية أم بينية ـ في مقدمة أهداف الآلية الجديدة؛ فقد نصت المادة الثالثة التي تتحدث عن الأهداف في فقرتها الأولى على أن هدف الآلية هو منع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والبينية، كما نصت الفقرة السادسة من نفس المادة على ضرورة التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بدعم الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام.

وكما قلنا فقد تمت صياغة الأهداف بصورة تتضمن سبل تحقيقها، واعتبار أن تنفيذ هذه الوسائل من ضمن أهداف الآلية؛ فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على ضرورة تنفيذ التدابير الملائمة الواردة في بروتوكولَيْ عدم الاعتداء والمساعدة الجماعية في مجال الأمن. وفي الفقرة الرابعة ركّزت على ضرورة دعم وتقوية التعاون في مجالات منع النزاع والإنذار المبكر من خلال التحكم في الجرائم عبر الحدود، ومواجهة الإرهاب الدولي، في حين نصت الفقرة الخامسة

على ضرورة العمل على إقامة المؤسسات وصياغة السياسات التي من شأنها التنسيق فيما يتعلق ببعثات الإغاثة الإنسانية في مناطق الصراع، في حين ركزت الفقرة الثامنة على ضرورة إنشاء آلية مناسبة بين دول الجماعة من أجل إدارة الموارد الطبيعية بين أكثر من دولة عضو بصورة عادلة ونزيهة للحيلولة دون نشوب صراعات بين هذه الدول، في حين ركزت الفقرة الحادية عشر على ضرورة صياغة وتطبيق سياسات لمكافحة تهريب الأسلحة بصورة غير شرعية[1].

وإذا كان منع الصراع هو الأبرز في أهداف الآلية، إلا أنها لم تغفل كذلك هدفيْ إدارة الصراع وتسويته، فقد تم تخصيص فصل كامل لذلك الهدف هو الفصل السادس، وكذلك تحديد الجهة المنوط بها ذلك في الأساس، وهي قوات الإيكوموج. وفيما يتعلق بتسوية الصراعات، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة على ضرورة تنفيذ التدابير الملائمة وفقا لما جاء في المادة (58) من المعاهدة المنقحة، والتي تنص في النقطة الخامسة من الفقرة الثانية على ضرورة استخدام المساعي الحميدة -الوساطة والتوفيق- والوسائل الأخرى للتسوية السلمية للصراعات كلما أمكن ذلك لتحقيق الأمن الإقليمي[2]، مع ملاحظة أن التسوية غير السلمية ـ العسكرية تحديدا ـ ستتم من خلال الإيكوموج.

المطلب الثاني
هيكل الآلية المؤسسي والاختصاصات

لقد حددت الآلية مجموعة من الهياكل الرئيسة التي تعد بمثابة المؤسسات التي تقوم عليها، فضلا عن مجموعة من الهياكل الفرعية المعاونة لها، كما قامت بتحديد اختصاصات كل هيكل على وجه التفصيل، بما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي الذي قامت من أجله الآلية، وهو منع وإدارة وتسوية الصراعات، وتحقيق السلم والأمن في الإقليم. ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين هما:

أولا: الهياكل المؤسسية الرئيسة للآلية واختصاصاتها.

ثانيا: الهياكل المؤسسية الفرعية للآلية واختصاصاتها.

---

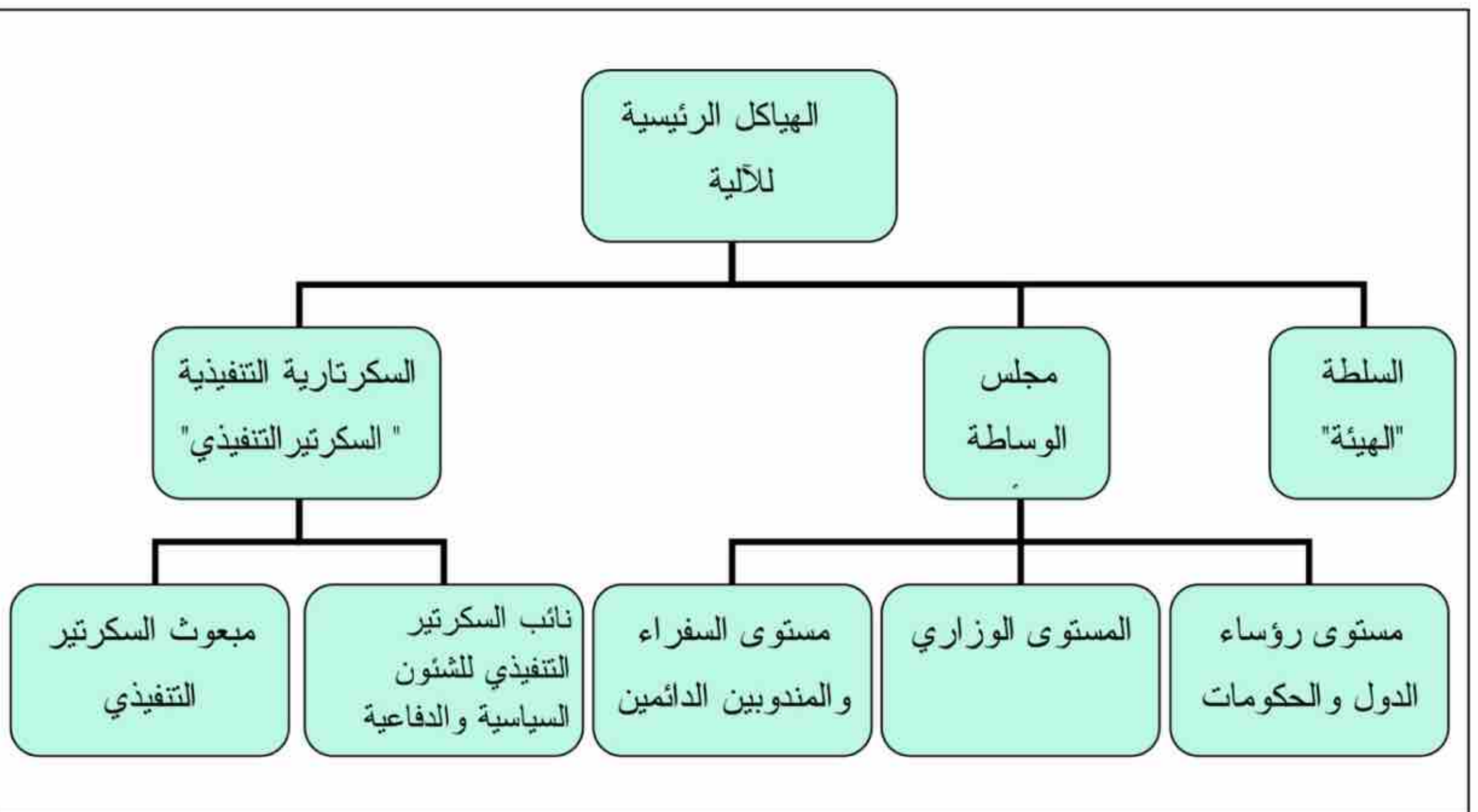
(1) **Ibid** , Chapter 1 , Article 3 , P. 4.
(2) Ecowas Revised Treaty , **Op. cit.** , P. 36.

أولا: الهياكل المؤسسية الرئيسة للآلية واختصاصاتها:

هناك ثلاثة هياكل رئيسة نصت عليها المادة الرابعة من البروتوكول المنشئ لها، وهي: السلطة، مجلس الوساطة والأمن، السكرتارية التنفيذية. مع ملاحظة أن هناك مرونة قد تطرأ على هذه الهياكل فيما يتعلق بإمكانية إضافة هياكل أخرى إليها بشرط موافقة السلطة عليها (المادة الرابعة).

انظر الشكل التالي:

شكل رقم (5) يوضح الهياكل المؤسسية الرئيسة للآلية
وفقاً للبروتوكول المنشئ لها (*)



(*) تم إعداد هذا الشكل وفقاً للهيكل المؤسسي الوارد في بروتوكول الآلية.

وفيما يلي الحديث عن كل هيكل وأبرز الاختصاصات المنوطة به:

1- السلطة:

تتكون السلطة من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة، وتعد الكيان أو المؤسسة العليا لاتخاذ القرارات بها، حيث تملك الصلاحيات الخاصة باتخاذ أية قرارات أو إجراءات تتعلق بمنع الصراعات – إدارتها – تسويتها – حفظ السلام والأمن – الدعم الإنساني – بناء السلام – السيطرة على الصراع عبر الحدود – وكذلك التحكم في الأسلحة الخفيفة (المادة 6). وأجاز البروتوكول أن تقوم السلطة بتفويض صلاحيتها ـ المشار إليها آنفا ـ إلى مجلس الوساطة والأمن؛ لكي يقوم نيابة عنها باتخاذ القرارات الملائمة من أجل تطبيق وتنفيذ التدابير الواردة بالآلية (مادة 7). وهي نقطة مهمة تبرز مدى استفادة الآلية من مثالب بروتوكول (1981)، والذي لم يجز لمجلس الدفاع ـ الذي يعد مماثلا إلى حد كبير لمجلس الوساطة ـ سلطة اتخاذ أية قرارات نهائية إلا بعد الرجوع للسلطة، وهو ما يعني بطء الإجراءات على اعتبار أن اجتماع السلطة قد يستغرق بعض الوقت [1]، وقد اعتُبر أمر التفويض بمثابة أمر جديد ومبتدع، واقتراب لم يوجد له مثيل في النظم الإقليمية الأخرى [2].

وفيما يتعلق باجتماعات السلطة لم يشر البروتوكول إلى دورية هذه الاجتماعات، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنها تجتمع كلما دعت الضرورة لذلك (مادة 5).

2- مجلس الوساطة والأمن [*]:

يشبه مجلس الوساطة والأمن في صلاحياته مجلس الأمن الدولي، ولكن على المستوى الإقليمي، كما أنه يشبه كذلك الجهاز العام في آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، سواء فيما يتعلق بمستويات تمثيله الثلاث من ناحية، وإمكانية انعقاده في أي وقت من ناحية ثانية، ويشبه ـ إلى حد كبير أيضا ـ مجلس الدفاع في بروتوكول 1981، على اعتبار أنه الجهاز الذي يلي السلطة مباشرة، فضلا عن كونه منوطا بمراقبة

---

(1) Tom **, Op. cit. ,** P. 119.
(2) Eric G. Berman and Katie Sams , " The Economic Community of West African States and aNew Mechanism " **, Conflict Trends**, (Durban: The African Center for The Constructive Resolution of Disputes – Accord , No. 3 , 2001) P. 2.

(*) سوف يكتفي الباحث بالإشارة إليه بعد ذلك بكلمة المجلس.

الصراعات وتطورها في الإقليم.

ويمكن الحديث عن المجلس في ثلاث نقاط أساسية هي:

أ- تشكيل المجلس ونظام التصويت.

ب- اجتماعات المجلس ومستوياته المختلفة.

ج- وظائف واختصاصات المجلس.

أ- تشكيل المجلس ونظام التصويت:

يتكون مجلس الوساطة والأمن من تسع أعضاء (دول)، سبع منهم يتم انتخابهم عن طريق السلطة، أما الاثنان الآخران فهما الرئيس الحالي للسلطة والرئيس السابق؛ حيث إن لكل منهما حق الحصول على عضوية المجلس بصورة تلقائية (مادة 8 / 1). ويعد رئيس السلطة رئيس المجلس؛ ومن ثم يتم تفادي إمكانية حدوث أي نزاع بشأن ازدواجية الرئاسة، وهو الأمر الذي تعاني منه السادك [1].

ومدة العضوية بالمجلس سنتان قابلة للتجديد، ويعقد المجلس اجتماعاته بحضور ثلثي أعضائه على الأقل، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الحضور (مادة 9)، إلا أن البروتوكول لم يحدد الإجراءات البديلة في حالة فشل المجلس في الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لعملية التدخل [2].

ويلاحظ بالنسبة لتشكيل المجلس أنه راعى - شأنه في ذلك شأن أي جهاز عام في منظمة دولية - مبدأ المساواة في السيادة وفق قاعدة مقعد واحد - صوت واحد - وإن كان هذا لا ينطبق على الأجهزة الخاصة في المنظمات الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن؛ حيث إن هناك دولا لا تتمتع بحق الفيتو، إلا أن التجربة الإفريقية عامة، والإقليمية خاصة لديها خصوصية في هذا الشأن فيما يتعلق بمفهومي السيادة والمساواة؛ ومن ثم لم يتم إعطاء الدول الكبرى في الجماعة مثل نيجيريا عضوية دائمة من ناحية، أو حق الاعتراض من ناحية ثانية [*].

---

(1) Joses, **Op. cit.** P.9.
(2) Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , P. 148.

(*) هناك اتجاه آخر يرى ضرورة إعطاء الدول الكبرى على مستوى القارة، أو مستوى الأقاليم الفرعية ثقلا أكبر في هذه المجالس نظرا لإمكاناتها العسكرية والمادية الهائلة التي قد تكون فاعلة في عملية تسوية الصراعات. حول هذا الرأي **انظر**: =

ب- اجتماعات المجلس ومستوياته المختلفة:

تعقد اجتماعات المجلس على ثلاثة مستويات، وذلك لضمان استمرار المجلس في حالة انعقاد شبه دائم لمواجهة أي مستجدات قد تطرأ في الإقليم، هذه المستويات هي:

1- مستوى رؤساء الدول والحكومات.

2- المستوى الوزاري.

3- مستوى السفراء (المندوبين الدائمين).

وتعقد الاجتماعات الخاصة بكل مستوى بمشاركة الدول الأعضاء في المجلس، وكذلك الرئيس الحالي للسلطة [*].

1- مستوى رؤساء الدول والحكومات:

يجتمع رؤساء الدول والحكومات بصورة دورية مرتين على الأقل في العام، ويمكن عقد دورات استثنائية من خلال الرئيس عندما تتصاعد الحاجة لذلك، أو بناء على طلب مقدم من الأغلبية البسيطة في المجلس، ويتم اتخاذ قرارات إلزامية ونهائية في جميع القضايا استنادا للصلاحيات الممنوحة لهم في هذا الشأن بما في ذلك تلك المتعلقة بإرسال البعثات وتحديد نطاق صلاحيتها (مادة 12).

2-المستوى الوزاري:

ويضم هذا المستوى وزراء الشئون الخارجية – الدفاع – الشئون الداخلية والأمن في الدول الأعضاء، حيث يجتمع هؤلاء مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر لمراجعة الوضع السياسي والأمني في الإقليم بصفة عامة، ويمكن أن يجتمعوا أيضا عند الحاجة لذلك، وليس لهؤلاء سلطة اتخاذ قرارات ملزمة، ولكن يتم اتخاذ توصيات تُرفع لرؤساء الدول والحكومات للبت فيها (مادة 13).

= د. إبراهيم نصر الدين، "نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي"، **آفاق إفريقية**، عدد 12، شتاء 2002 – 2003، ص ص 40 – 41.

(*) يشبه المجلس في هذه الجزئية الجهاز العام في آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات في منظمة الوحدة. حول هذه الجزئية **انظر**:

OAU: Declaration of The Assembly of Heads of States and Governments, Within,The OAU Mechanism,**Op.cit,**P.9

3- مستوى السفراء (المندوبين الدائمين):

تقوم الدول الأعضاء بالجماعة بتعيين أو اعتماد سفراء لها يكونون بمثابة مندوبين أو ممثلين دائمين لها لدى السكرتارية التنفيذية، هؤلاء المندوبون يمكن أن يكونوا كذلك ممثلي دولهم لدى نيجيريا دولة المقر (مادة 14/ 3). وتعقد الاجتماعات على مستوى المندوبين مرة في الشهر لمراجعة القضايا المتعلقة بالأمن والسلام في الإقليم، كما يمكن الاجتماع عند الضرورة. ويجب أن تُقدم كل التقارير والتوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات إلى كل الدول الأعضاء في المجلس، وكذلك الدول المعنية من خلال السكرتير التنفيذي، كما ينبغي رفع تلك التقارير أيضا للمجلس الوزاري للنظر فيها (مادة 14/ 4، 5).

ج-اختصاصات المجلس:

أعطى البروتوكول للمجلس صلاحية اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالسلم والأمن في الإقليم نيابة عن السلطة، وكذلك تنفيذ كل التدابير الواردة فيه، ووفقا للمادة 10 فقرة 2 من البروتوكول، فإن المجلس سيقوم بالمهام التالية:

1- اتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بالسلم والأمن.

2- اتخاذ وتنفيذ السياسات المتعلقة بمنع – إدارة – تسوية الصراعات – حفظ السلام والأمن.

3- اتخاذ القرارات الخاصة بجميع أشكال التدخل، بما في ذلك تلك المتعلقة بنشر البعثات العسكرية والسياسية.

4- منح وتحديد صلاحيات هذه البعثات.

5- مراجعة التفويض ونطاق الصلاحيات لهذه البعثات بصورة دورية ووفقا لمقتضيات الموقف على الأرض.

6- القيام ـ بناء على توصية من السكرتير التنفيذي ـ بتعيين مبعوث خاص للسكرتير التنفيذي، وقائد لقوات الجماعة الإيكوموج.

3 - السكرتارية التنفيذية:

لقد حظي السكرتير التنفيذي (الأمين العام) في ظل الآلية الجديدة بقدر من

الإجماع حول أهمية دوره بصفة عامة، وضرورة منحه المساندة المطلوبة كي يكون أكثر فاعلية في مهمة صنع السلام، وإدارة النزاعات وتسويتها، وذلك مقارنة بدوره فيما سبق، والذي كان محدودا - إلى حد كبير - في بروتوكول عام 1981 الذي لم يفرد له بندا خاصا بالمهام المنوطة به، وهو ما تم تداركه في الآلية الجديدة.

ويحق للسكرتير التنفيذي - ووفقا للبروتوكول - اتخاذ زمام المبادرة لكل الأعمال المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن في الإقليم. هذه الأعمال تتضمن تقصي الحقائق، الوساطة، التفاوض، المصالحة، التفاوض بين أطراف النزاع (م 15/ 6).

ويقوم السكرتير التنفيذي كذلك بتقديم توصية للمجلس بشأن تعيين الممثل (المبعوث) الخاص، وقائد القوات، كما يقوم بتعيين أعضاء مجلس الحكماء، ولجنة الدفاع والأمن، وذلك بالتشاور مع رئيس السلطة، ويقوم بتنفيذ كل القرارات الصادرة عن المجلس في هذا الشأن (م 15/ 7)، كما يقوم بإعداد تقارير دورية عن أنشطة الآلية يتم رفعها للمجلس (م 15/ 4) (*).

ونظرا للمهام الكبيرة التي يقوم بها السكرتير التنفيذي، فقد تم استحداث منصب نائب السكرتير التنفيذي للشئون السياسية والدفاعية والأمن (**). الذي يقوم بإدارة العمليات العسكرية في ميدان المعركة من خلال دعم وقف إطلاق النار، وتشجيع اتفاقيات السلام (م 16/ 1).

(*) تشبه صلاحيات السكرتير التنفيذي للجماعة - إلى حد كبير - صلاحيات السكرتير التنفيذي (رئيس المفوضية) في إطار الاتحاد الإفريقي، وإن كانت صلاحيات الأخير جاءت على حساب صلاحيات المجلس التنفيذي للاتحاد. لمزيد من التفاصيل **انظر**: د.إبراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل، م.س.ذ.، ص 41.

(**) كان يطلق عليه وفق بروتوكول 1981 اسم نائب السكرتير التنفيذي للشئون العسكرية، ولقد تم إسناد بعض المهام السياسية إليه وفقا للآلية الجديدة نظرا لإدراك الجماعة أهمية تحقيق الديمقراطية كشرط أساسي للاستقرار الأمني، لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Emanuel Kwesi Aning , " Democracy and Political Governance " , **Paper Presented to Strengthening Human Security Capacity of Ecowas and West African Civil Society Conference** , Ecowas Secretariat, Abuja, 30 May – 1 June 2003 , PP.. 6-7.

ويلاحظ أن هذا الدور مهم من أجل تنسيق الأنشطة بين السكرتير التنفيذي والبعثات العسكرية في أرض المعركة؛ وذلك من أجل تلافي السلبية التي ظهرت في حالات التدخل الثلاث من قبل؛ حيث إن قيادة القوات في أرض المعركة كانت تكتب تقارير عن سير العمليات إلى قيادتها العسكرية الوطنية بدلا من إرسالها إلى سكرتارية الجماعة [1]. ويتكامل دور نائب السكرتير التنفيذي في هذا الصدد مع دور المبعوث الخاص ، الذي يقوم المجلس بتعيينه بناء على توصية السكرتير التنفيذي، ويكون مسئولا بالأساس عن عملية التوجيه السياسي للبعثة، وعمليات التسوية السلمية، ورفع تقارير عنها إلى السكرتير التنفيذي، ويمكن أن يساعده في ذلك نائب السكرتير التنفيذي المسئول عن الشئون الإنسانية (مادة 32)، ويلاحظ أن هذا الهيكل الإداري الكبير لنائب السكرتير التنفيذي دفع بعض المحللين إلى القول بضرورة تقسيم العمل بين السكرتير ونائبه، بمعنى تركيز السكرتير التنفيذي بالأساس على قضايا التكامل الإقليمي، في حين يركز الثاني على القضايا ذات المضامين الأمنية؛ ومن ثم يمكن أن يصبح نائب السكرتير التنفيذي للشئون السياسية والدفاع الأمني سكرتيرا تنفيذيا يرأس جهازًا منفصلًا عن السكرتارية، بما يجعله قريبا من الجماعة بالرغم من أنه منفصل عنها إداريا، وهذا من شأنه أن يسمح للسكرتير التنفيذي وكذلك سكرتارية الجماعة بالتركيز على هدفها الأساسي الذي نشأت من أجله، وهو دعم التكامل الإقليمي خاصة بعدما أثبتت تجارب التدخل الثلاث ـ خاصة تجربة ليبيريا ـ كيف أن اهتمام الجماعة والسكرتارية التنفيذية تحول من الأهداف الاقتصادية للتركيز على القضايا الأمنية [2].

ثانيا: الهياكل المؤسسية الفرعية للآلية واختصاصاتها:

من أجل ضمان قيام مجلس الوساطة والأمن بأداء المهام المنوطة به فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن في الإقليم، عمل البروتوكول على إنشاء عدد من المؤسسات المساعدة للمجلس في هذا الشأن، هذه المؤسسات ـ وفقا للمادة 17 ـ هي:

1- لجنة الدفاع والأمن.

2- مجلس الحكماء.

(1) Adekye Adebajo **, Op. cit.** , P. 149.
(2) Adekye **, Op. cit.** , P. 149.

3-قوات مراقبة إطلاق النار (الإيكوموج).

وفيما يلي عرض لطرق تشكيل كل مؤسسة، وأهم المهام المنوطة بها.

1- لجنة الدفاع والأمن:

وهي تشبه لجنة الدفاع في بروتوكول 1981، سواء فيما يتعلق بتشكيلها أم بالمهام المنوطة بها إلى حد كبير، حيث تتشكل اللجنة من رؤساء أركان الدفاع للدول الأعضاء أو من يعادلهم، وكذلك الضباط المسئولين عن الشئون الداخلية والأمن (وزراء الداخلية)، فضلا عن خبراء من وزارة الخارجية، ووفقا لأجندة اللجنة يمكن دعوة أي من الأشخاص التابعين للجهات التالية: (الجمارك - الهجرة - المخدرات - حرس الحدود - قوات الدفاع المدني) للمشاركة في اجتماعاتها (مادة 18). وفيما يتعلق بوظائف اللجنة يُلاحظ أنها تتركز على مناقشة وفحص القضايا الفنية والإدارية وتقدير الاحتياجات اللوجيستية لعمليات حفظ السلام، فضلا عن فحص التقارير الواردة من مركز المراقبة والملاحظة، ورفع توصيات بشأنها للمجلس، كما تقوم بمساعدة الأخير في الأمور التالية:

أ - تحديد طبيعة التفويض الممنوح لقوات حفظ السلام.

ب- تحديد نطاق هذه القوات.

ج- تعيين قائد القوات.

د - تحديد كيفية تشكيل القوات المشاركة.

وتجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر، كما يمكن لها الاجتماع عند الضرورة (مادة 19).

2- مجلس الحكماء:

يلاحظ أن آلية الجماعة لم تتجاهل دور المجتمع المدني في تسوية الصراعات (*)،

(*) هناك وجهتا نظر بشأن دور المجتمع المدني في تسوية الصراعات، الأولى ترى أهمية هذا الدور وتطالب بتفعيله، بل وتنتقد مجلس السلم والأمن الإفريقي ـ كآلية قارية ـ لعدم نصه على تشكيل لجنة للمجتمع المدني من بين لجان المجلس الرئيسية. أما الاتجاه الثاني: يرى أن دور المجتمع المدني محدود في تسوية الصراعات سواء على مستوى القارة ككل، أم على مستوى الأقاليم الفرعية، على اعتبار أن الدور الأساسي في عملية تسوية هذه الصراعات في أيدي لوردات الحرب والجماعات=

حيث تم النص على تشكيل مجلس الحكماء من الشخصيات البارزة في المجتمع المدني من مختلف الشرائح بما في ذلك القيادات الدينية، السياسية، النخبة المثقفة، القيادات النسائية (مادة 20/ 1) بشرط أن تتوافر فيهم الحيادية والموضوعية والشفافية (مادة 20/ 7) ويتم اختيار هذه الشخصيات من خلال السكرتير التنفيذي، ولابد من موافقة المجلس عليها (مادة 20/ 1) ويتم استدعاء هذه الشخصيات عند الحاجة للقيام بمهام الوساطة، التوفيق، المصالحة، إلى غير ذلك من مهام التسوية السلمية (*) للصراعات.

ويقوم السكرتير التنفيذي بتحديد التشكيل والتفويض الممنوح للمجلس بصفة عامة، وكذلك التشكيل والتفويض الممنوح لكل بعثة (مادة 20/ 4)، والتي تقوم بإعداد تقارير عن جهودها للسكرتير التنفيذي (مادة 20/ 5) الذي يقوم بدوره برفع هذه التقارير للمجلس (مادة 20/ 6).

ويبلغ عدد أعضاء المجلس 32 عضوًا، وفي أول اجتماع له في نيامي عاصمة النيجر (2-4 يوليو 2001) تم انتخاب رئيس نيجيريا السابق يعقوب جون رئيسا له، والذي طلب من سكرتارية الجماعة زيادة عدد الأعضاء من أجل ضمان تمثيل كل دول الإقليم به[1].

3- قوات مراقبة وقف إطلاق النار (الإيكوموج):

لقد حرص بروتوكول الآلية على تقنين وضع قوات مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للجماعة (الإيكوموج) والتي أثارت جدلا واسعا بشأن مدى مشروعيتها إبان تدخلها في

= المتحاربة التي لا تتوافر لديها الرغبة ـ غالبا ـ في نزع أسلحتها، مما يضعف دور وساطة المجتمع في هذا الشأن حول وجهة النظر الأولى **انظر**: د. إبراهيم نصر الدين، " نحو مجلس فاعل "م.س.ذ.، ص 41.

وحول وجهة النظر الثانية **انظر**: Adekye , **Op. cit.** , P. .149

(*) يبدو أن البروتوكول استفاد من التجربة الفاشلة للجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، والتي كانت بمثابة أحد الأجهزة الفرعية للجنة، فلم ينص على وجود لجنة دائمة، وإنما اكتفى بإعطاء الصلاحية في ذلك لمجلس الوساطة والأمن بما له من صلاحيات واسعة في هذا الشأن والذي يقوم باختيار لجان خاصة لكل حالة من لجنة الحكماء وذلك بناء على توصية السكرتير التنفيذي. لمزيد من التفاصيل حول تقييم لجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية **انظر**: د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعي الإفريقي، م.س.ذ.، ص 20 وما بعدها.

(1) Adekye , **Op. cit.** , P.148.

أزمة ليبيريا، وكذلك أثناء الاجتماعات التي سبقت إقراره. وكانت المحصلة النهائية لذلك إقرار البروتوكول بأن تكون قوات الإيكوموج هي أحد الأجهزة المعاونة لمجلس الوساطة والأمن (*). فقد نصت المادة (21) من البروتوكول على أن قوات الإيكوموج تعد أحد كيانات الجماعة، وتتشكل من قوات مدنية وعسكرية، تتمركز في بلدانها الأساسية في حالة تأهب، وتكون جاهزة للانتشار الفوري عند الحاجة.

ويمكن تناول قوات الإيكوموج من خلال أربع نقاط أساسية هي:

أ- تشكيل القوات.

ب- مهام القوات.

ج- تدريب القوات.

د- حالات تدخل القوات.

وفيما يلي استعراض لكل نقطة من النقاط السابقة.

أ- تشكيل القوات:

لقد نصت المادة (28) في فقرتها الثانية على أن كل دولة عضو ينبغي أن تشارك بوحدة من قواتها المسلحة في قوات الإيكوموج، على أن يتم تحديد حجم هذه الوحدة بالتشاور مع السكرتير التنفيذي (مادة 28/ 2)، ولا تقتصر هذه القوات على وحدات عسكرية فقط، فهي تتضمن قوات مدنية وعسكرية، وبالنسبة للأخيرة فهي لا تقتصر بدورها على القوات البرية، بل تتضمن قوات بحرية وجوية، فضلا عن قوات شرطة للأمن الداخلي، بما يساهم في تحقيق المهام المنوطة بالبعثات المختلفة لتسوية الصراع (مادة 28/ 1).

وفيما يتعلق بتجهيز هذه القوات، تقوم كل دولة عضو بتجهيز القوات التابعة لها

(*) يلاحظ أن الجماعة كانت سباقة فيما يتعلق بتشكيل هذه القوات وتقنينها، حيث سبقت منظمة الوحدة الإفريقية وآلياتها الخاصة بتسوية الصراعات، وكذلك سبقت المنظمات الإقليمية الفرعية الأخرى. ولقد عمل الاتحاد الإفريقي ـ الذي حل محل منظمة الوحدة ـ على تفادي هذه السلبية من خلال الإقرار في المادة الثانية من البروتوكول المنشئ له بوجود قوات سريعة للتدخل من بين الأجهزة المعاونة (الفرعية) لمجلس السلم والأمن.

والمشاركة في الإيكوموج بالمعدات العسكرية اللازمة، كما تلتزم بتقديم كافة الدعم اللازم من أجل تسهيل عمل قوات الإيكوموج ـ ككل ـ خاصة مايتعلق بحرية حركة هذه القوات داخل أراضي الدول الأعضاء (مادة 35).

ويرأس هذه القوات قائد يتم تعيينه لكل عملية من خلال المجلس وذلك بالتشاور مع لجنة الدفاع، وبناء على توصية من السكرتير التنفيذي، ومن بين مهامه الأساسية ـ كما جاء في المادة (35) ـ مايلي:

أ- وضع الخطط الإدارية والعملية واللوجيستية للبعثة.

ب- إصدار الأوامر والتوجيهات لقادة القوات المشاركة في العمليات.

ج- توفير الأمن للأشخاص والأدوات التابعة للمنظمات الإنسانية في المناطق التي تشهد الصراع. ويكون قائد القوات مسئولا أمام السكرتير التنفيذي، وتتم محاسبته من خلاله، وذلك عن طريق مبعوث السكرتير الخاص؛ إذ يقوم بكتابة التقارير عن سير العمليات إلى السكرتير التنفيذي من خلال المبعوث الخاص (مادة 33/ 4) وذلك لتفادي السلبية التي كانت قائمة من قبل، حيث كان قائد القوات يقوم برفع التقارير إلى القيادة الوطنية في بلاده، بدلا من رفعها إلى السكرتير التنفيذي.

ب- مهام القوات:

لقد حددت المادة (21) من البروتوكول مهام بعثات الإيكوموج فيما يلي:

1- المراقبة والملاحظة.

2- حفظ السلام واستعادة الأمن.

3- التدخل الإنساني لدعم ضحايا الكوارث الإنسانية.

4- فرض العقوبات بما في ذلك فرض الحظر الاقتصادي.

5- بناء السلام ونزع الأسلحة وتسريح القوات المتحاربة.

6- أنشطة ذات طابع سياسي تتضمن السيطرة على الجريمة المنظمة وعمليات الغش والاحتيال.

7- أية عمليات يمكن أن تفوض أو تكلف بها من قبل المجلس.

ويمكن ملاحظة أمرين فيما يتعلق بتفويض الإيكوموج:

الأول: أن البروتوكول تحدث عن الصلاحيات الممنوحة للإيكوموج في عمليات حفظ السلام ، بناء السلام ، صنع السلام، في حين لم يتحدث بوضوح عن فرض السلام كما حدث في ليبيريا وسيراليون، وقد يكون واضعو البروتوكول استهدفوا الدمج بين حفظ السلام وفرض السلام على اعتبار أن مهام الأولى قد تتحول إلى الثانية، لكن يبقى التمييز بينهما أمرًا مهمًا؛ لأنه سينعكس على طبيعة التفويض الممنوح من ناحية، ومستوى التسليح من ناحية ثانية، فعمليات حفظ السلام التقليدية قد تتطلب وجود أسلحة دفاعية خفيفة مع القوات المتدخلة، والتي ينحصر دورها في الإشراف على اتفاقات السلام الموقعة بين أطراف الصراع، وتستخدم هذه الأسلحة في حالة الدفاع عن النفس، أما في حالة فرض السلام، فإن الأمر يتطلب مستوى تسليح عالٍ (معدات ثقيلة)؛ من أجل القيام بالمهمة الأساسية وهي فرض السلام في مواجهة أطراف الصراع [1].

الثاني: أن عمليات التفويض والمهام الممنوحة للقوات قد يتم تغييرها وفقا لمقتضيات الوضع على الأرض، وبموافقة المجلس (م / 29)، وهو ما يكسب الإيكوموج مرونة كبيرة في التعامل مع هذه الأزمات.

ج- تدريب القوات:

لقد كان من أبرز الانتقادات التي وجهت لقوات الإيكوموج من قبل عدم وجود تدريبات مشتركة بصفة دورية للقوات، وكذلك عدم إقامة مراكز حفظ سلام لتدريب هذه القوات على غرار المركز الذي أقامته السادك في هراري بزيمبابوي، بالرغم من أن ذلك أمر مهم فيما يتعلق بتوجيه القوات المشاركة لأداء وظائفها على الوجه الأكمل [2]. ومن هنا فقد حرصت الآلية الجديدة على التركيز على فكرة التدريب الدوري المشترك للقوات، فضلا عن تفعيل مراكز حفظ السلام على المستوى الإقليمي، وعهدت بالمهمة الأساسية في هذا الشأن للسكرتير التنفيذي الذي يقوم ـ من خلال الإدارات المعنية وبالتنسيق مع الدول الأعضاء ـ بالمشاركة في تدريب العسكريين والمدنيين الذين سيصبحون جزءا من

---

(1) Adekye , **Op. cit.** , P. 155.
(2) Joses , **Op. cit**. , P. 8.

قــوات الإيكومــوج في مختلــف المجــالات، خاصــة فــيما يتعلــق بالقــانون الــدولي الإنساني وحقوق الإنسان (*).

وبناء على ذلك يقوم السكرتير التنفيذي بما يلي:

1- دعم وتطوير البرامج التعليمية العامة، والتعليمات الموجهـة للمـدارس الوطنيـة ومراكز التدريب.

2- تنظيم دورات وتـدريبات متخصـصة للأشـخاص الـذين سيشاركون في هـذه الوحدات في مراكز التدريب الإقليمية في كل من غانا وسـاحل العـاج، مـع العمـل عـلى تحقيق التكامل بين هذين المركزين، والمراكز الأخرى المعنية بتنفيذ الآلية.

3- اتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لتنظـيم التـدريبات الدوريـة لهـذه القـوات وقيادتها (مادة 30/ 1، 2، 3، 4).

ولقد تم التأكيد على فكرة التدريب المشترك مع زيادة عدد مراكز التدريب، وكـذلك التزام الدول الأعضاء بالاحتفاظ بوحدات مستعدة للتدخل Standby Units في اجتماع لجنة الدفاع والأمن للجماعة (أبيدجان، 14-18 أغسطس 2002)؛ حيث تمـت الموافقـة على برامج تدريب مشتركة لقوات الإيكوموج في ثلاث مدارس للتـدريب العـسكري في الإقليم هي:

أ- مدرسة حفظ السلام في زامباكرو ياماساكرو (ساحل العاج).

ب- مدرسة كوفي عنان للتدريب الدولي بأكرا (غانا).

ج- كلية الحرب الوطنية في أبوجا (نيجيريا).

وقـد تـم خـلال الاجـتماع كـذلك التركيـز عـلى وجـوب أن يكـون لكـل دولـة عـضو وحـدةٌ مـستعدةٌ للمـشاركة في إطـار الإيكومـوج، يـتم التفتـيش عليهـا بـصورة منتظمـة مــن قبــل لجنــة الــدفاع [1]، وفي مــايو 2003 قــررت الجماعــة إنــشاء قــوة

(*) لقد تم التركيز على قضايا حقوق الإنسان، والأغراض الإنسانية تحديدا بعدما اتسم التدخل السابق بالتركيز على الجوانب العسكرية دون الجوانب الإنسانية مما أدى إلى إزهاق حياة كثير مـن المـدنيين، فضلا عن تدمير الثروة. لمزيد من التفاصيل **انظر**: **Idem.**

(1) Economic Community of West African States (Ecowas) , **Op. cit.** , P. 8.

تدخل سريع ـ بتمويل أمريكي ـ تتكون من وحدات من القوات المسلحة لكل من (غانا، غينيا بيساو، نيجيريا ، سيراليون، السنغال) [1] تكون بمثابة نواة لقوات الإيكوموج فيما يتعلق بالأزمات الطارئة.

د- حالات التدخل:

لقد توسع البروتوكول ـ إلى حد كبير ـ فيما يتعلق بالحالات التي تتطلب تدخل الآلية بصفة عامة، وقوات الإيكوموج بصفة خاصة، وذلك مقارنة ببروتوكول المساعدة الجماعية، ولعل ذلك يرجع ـ كما سبق القول ـ إلى تماشي بروتوكول الآلية مع المتغيرات الدولية التي سادت في تسعينات القرن الماضي بشأن التدخل لاعتبارات إنسانية في الصراعات الداخلية [2] والتي برزت مع مذابح رواندا وكوسوفا.

ومن هنا فإننا سنتناول هذه النقطة من خلال جزئيتين هما:

1- حالات التدخل.

2- إجراءات التدخل.

وفيما يلي تفصيل لهاتين النقطتين.

1- **حالات التدخل:**

لقد حددت المادة (25) من البروتوكول حالات التدخل فيما يلي:

أ- حالات التدخل بسبب اعتداء خارجي أو التهديد الخارجي لدولة عضو.

ب- في حالة الصراع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء.

ج- في حالة الصراع الداخلي الذي يترتب عليه مايلي:

1-التهديد بحدوث كارثة إنسانية.

2-تهديد السلم والأمن في الإقليم.

د-وجود أعمال عنف تنتهك بصورة كبيرة حقوق الإنسان وحكم القانون.

هـ- في حالة الإطاحة أو محاولة الإطاحة بحكومة منتخبة.

---

(1) Africa South of The Sahara , 2004 , **Op. cit**. , P. 1323.

(2) حول هذه المتغيرات **انظر** د. محمود أبو العينين، الاتحاد الإفريقي، م.س.ذ.، ص ص 208 –209.

و-أي مواقف أخرى يتم تحديدها من قبل المجلس.

ويُلاحظ هنا أنه إذا كانت الحالتان الأوليان بشأن التدخل تتطابقان مع ماجاء في بروتوكول 1981، فإن الحالة الثالثة (فقرة 1، 2)، وكذلك الحالة الرابعة (د) تعد بمثابة محاولة واعية من قبل واضعي البروتوكول لتوفير غطاء شرعي لحالات التدخل مستقبلا؛ ذلك لأن حالات التدخل السابقة أثارت جدلا كبيرا بشأن مشروعيتها داخل بعض دول الجماعة، التي اعترضت على التدخل في أزمتي ليبيريا وسيراليون، ففي أزمة ليبيريا يفترض وفقا لبروتوكول 1981 عدم التدخل لعدم وجود دعم خارجي للصراع. وبالنسبة لسيراليون فإن الإيكوموج تدخلت لاستعادة الحكومة المنتخبة التي تم الإطاحة بها [1] بالرغم من عدم وجود نص صريح في بروتوكول 1981 بهذا الصدد. وبالرغم من المرونة الكبيرة التي نص عليها البروتوكول بشأن التدخل ـ والتي لم تكن موجودة من قبل ـ إلا أنه في المقابل يحمل بعض المحاذير، لعل من أبرزها إمكانية التدخل لدعم أنظمة فاقدة الشرعية بدعوى الحفاظ على هذه الأنظمة الديمقراطية المنتخبة، ولقد برز ذلك بوضوح في أزمة ليبيريا حيث ساهمت العلاقة الوطيدة بين نظام الرئيس دو ونيجيريا إلى قيام الأخيرة بتحريك الجماعة للتدخل. صحيح أن عملية التدخل في ظل الآلية الجديدة محكومة بموافقة ست دول على الأقل (ثلثي المجلس)، إلا أن الخوف يكمن في إمكانية أن تكون هذه الدول ذات علاقة وثيقة مع النظام الذي يريد التدخل، أو تكون هذه الأنظمة القائمة في هذه الدول فاقدة هي الأخرى للشرعية[2].

2 - **إجراءات التدخل:**

لقد كان بروتوكول الآلية أكثر مرونة كذلك فيما يتعلق بإجراءات التدخل، حيث لم يرهن ذلك بموافقة الدولة محل الصراع فقط ـ كما كان الحال من قبل بالنسبة لمواثيق المنظمات الدولية بصفة عامة ـ وإنما اعتبر أن الآلية أو قوات الإيكوموج تتدخل عبر أي من الأمور التالية:

أ- قرار من السلطة.

ب- قرار من المجلس.

---

(1) Adekye , **Op. cit.** , P. 153.
(2) **Ibid** , P. 155.

ج- بناء على طلب من دولة عضو.

د- من خلال مبادرة من قبل السكرتير التنفيذي.

هـ- بناء على طلب من منظمة الوحدة الإفريقية أو الأمم المتحدة (المادة 26).

وأشار البروتوكول في المادة (27) إلى أن التدخل لا يعني التدخل العسكري للإيكوموج فقط، وإنما قد يتضمن التدخل من خلال إرسال (وفد مجلس الحكماء ـ بعثات تقصي الحقائق ـ بعثات سياسية وتفاوضية) على أن يقوم المجلس ببحث أفضل الوسائل المناسبة للتدخل (مادة 27).

المطلب الثالث
مهام الآلية وعملية التمويل

لقد حدد البروتوكول عدة مهام أساسية للآلية، بعضها يتعلق بمهام صنع السلام وبعضها يتعلق بمهام حفظ السلام، وما قد يشتمل عليه من فرضه، وثالثها يتعلق ببناء السلام بعد التوصل إلى تسوية ما للصراع سواء أكانت عسكرية أم سياسية. ولعل هذا هو الهدف الأساسي الذي نشأت من أجله الآلية؛ حيث إنها نشأت بهدف منع وإدارة وتسوية الصراعات، وهذه الأهداف لن يتم تحقيقها إلا من خلال المهام السابقة، فهدف منع الصراع يتم أساسا من خلال نظام الإنذار المبكر ووسائل الدبلوماسية الوقائية، وهدف إدارة الصراع يتم من خلال عمليات حفظ السلام وفرضه، بحيث تصل في النهاية إلى تسوية الصراع، وهنا تأتي مهام بناء السلام للحفاظ على التسوية التي تم التوصل إليها من ناحية، وللحيلولة دون اندلاع الصراع من جديد من ناحية ثانية [1]، ولكي تتمكن الآلية من تنفيذ هذه المهام لابد من توافر التمويل اللازم لذلك، حيث يعد التمويل ـ جنبا إلى جنب مع توافر الإرادة السياسية ـ من أهم الشروط التي يجب توافرها لأي آلية من أجل تحقيق أهدافها، كما تأتي عملية تقييم الآلية في النهاية لتوضيح مدى الإيجابيات التي حققتها الجماعة من خلال استحداث الآلية، فضلا عن السلبيات التي تؤثر على فاعليتها في عمليات التسوية المستقبلية.

---

(1) حول هذه المفاهيم **انظر** أحمد إبراهيم محمود، التسوية السلمية للصراعات، م.س.ذ.، ص ص 7-8.

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث نقاط هي:

أولا: مهام الآلية.

ثانيا: تمويل الآلية.

ثالثا: تقييم الآلية.

أولا: مهام الآلية:

لقد حدد البروتوكول ثلاث مهام للآلية هي:

1- مهمة صنع السلام.

2- مهمة حفظ السلام وفرضه.

3- مهمة بناء السلام.

وسوف نحاول إلقاء الضوء على كل مهمة من هذه المهام.

1- **مهمة صنع السلام:**

تعد مهمة صنع السلام من أولى المهام الملقاة على عاتق الآلية الجديدة، والتي عمل البروتوكول المنشئ لها على التركيز عليها، على اعتبار أن الجماعة شهدت ثلاثة حروب خلال عقد التسعينات كان من بين أسباب انتشارها وتفاقمها بصورة كبيرة عدم وجود آليات لصنع السلام، وفي مقدمتها غياب شبكة إنذار مبكر لرصد الصراعات الكامنة، بما يمكن الجماعة من التحرك السريع لاحتوائها والحيلولة دون اندلاعها، أو منع انتشارها إلى دول الجوار (*)، لذا جاء في ديباجة الفصل الرابع للآلية أنه سيتم إنشاء نظام مراقبة

(*) يلاحظ أن مهمة منع الصراعات لا تقتصر على الجماعة فقط، وإنما تمتد لتشمل المنظمة القارية - منظمة الوحدة الإفريقية في حينها - وكذلك المنظمات الفرعية الأخرى في القارة خاصة الإيجاد التي تعاني - شأنها في ذلك شأن الجماعة - من نقص القدرة على الاستكشاف (التجسس)، والاستطلاع، في حين أن السادك تمتلك أو تقترب من تحقيق هذه القدرة، وكذلك القدرات العسكرية الأخرى من خلال جنوب إفريقيا وزيمبابوي - إلى حد ما - حول تقييم دور المنظمات القارية والفرعية في منع الصراعات **انظر:**

Jermy Levit **, Op. cit ,** P. 61.

السلام والأمن الإقليمي والمعروف باسم نظام الإنذار المبكر أو النظام بهدف منع الصراعات (*)، وذلك وفقا لما جاء في المادة (58)من المعاهدة المنقحة [1]. ويتكون النظام مما يلي:

أ - مركز المراقبة والملاحظة المركزي، ومقره سكرتارية الإيكواس في أبوجا.

ب- مناطق مراقبة وملاحظة (فرعية) داخل الإقليم.

أ- مركز المراقبة والملاحظة المركزي:

وهو المسئول عن جمع المعلومات التي ترد إليه من مناطق المراقبة والملاحظة الأربعة وتحليلها، وإعداد تقارير بشأنها يتم تقديمها للسكرتارية التنفيذية، وهو يتعاون في ذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، وكذلك مراكز الأبحاث المعنية بدراسات السلم والصراع، ومقره في السكرتارية التنفيذية للجماعة في أبوجا (مادة 23).

ب- مناطق المراقبة والملاحظة:

لقد عمل البروتوكول على تقسيم الدول الأعضاء إلى أربع مناطق استنادا لعدة معايير منها: الجوار الجغرافي، الاتصال، الفاعلية، وهذه المناطق سيكون لها مقر قيادة وتقَّسم كالتالي:

المنطقة الأولى وتضم: (الرأس الأخضر - جامبيا - غينيا بيساو - موريتانيا (قبل انسحابها) - السنغال)، وتم اختيار بانجول عاصمة جامبيا مقرا لقيادتها.

المنطقة الثانية وتضم: (بوركينا فاسو - ساحل العاج - مالي - النيجر)، ومقرها واجادوجو عاصمة بوركينافاسو.

(*) لقد استفاد البروتوكول من الانتقاد الذي وجِّه إلى البروتوكول المنشئ لآلية منع وإدارة الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، والذي لم ينص على إنشاء مثل هذا النظام، لكن مع مذابح رواندا وبوروندي صارت هناك حاجة ملحة لإيجاد مثل هذا النظام؛ مما دفع الجهاز المركزي للآلية في اجتماعه 21 فبراير 1995 لإبداء رغبة المنظمة في إقامة مثل هذا النظام، مع إنشاء مركز لإدارة الصراع تابع للمنظمة ومجهز بفريق لإدارة الأزمات Crisis Management Room، ومع إقامة مجلس السلم والأمن، تم تدارك الأمر بالنص على وجود نظام الإنذار المبكر. كأحد اللجان الأساسية للمجلس. لمزيد من التفاصيل حول آلية منظمة الوحدة الإفريقية ونظام الإنذار المبكر انظر: د. مجدي حنفي، **آلية تسوية المنازعات في منظمة الوحدة الإفريقية** (القاهرة: الجمعية الإفريقية، 1996) ص 207.

(1) Protocol Relating to Mechanism , **Op. cit.** , chapter 4 , P. 11.

المنطقة الثالثة وتضم: (غانا – غينيا – ليبيريا – سيراليون)، ومقرها مونروفيا عاصمة ليبيريا.

المنطقة الرابعة وتضم: (نيجيريا – بنين – توجو)، ومقرها كوتونو عاصمة بنين (مادة 24).

وأشار البروتوكول إلى أن هذه المناطق يمكن أن تتغير عند الضرورة وذلك من خلال السلطة.

ويضم كل مركز قيادة مجموعة من الموظفين (الضباط)، يعملون تحت إشراف السكرتير التنفيذي من خلال نائبه، ويقوم كل مقر قيادة إقليمي بجمع المعلومات بصورة يومية فيما يتعلق بالأمن والسلام في المنطقة الخاضعة له، وكتابة تقارير بشأنها يتم رفعها إلى مركز المراقبة والملاحظة [*]. وينبغي على الدولة التي بها مركز القيادة أن تضمن حرية الحركة لفريق العمل، مع ضمان الامتيازات والحصانات، وكذلك تأمين الممتلكات والثروات، وأرواح فريق العمل استنادا لاتفاقية الجماعة العامة بشأن الامتيازات والحصانات، وكذلك اتفاقية المقر (مادة 24).

ويتم تمويل المشروع من خلال الاتحاد الأوربي [1]، ولعل هذه الجزئية تطرح مخاوف من إمكانية توجيه عمل هذه المجموعات وفقا لمصالح الدول الخارجية، وهو ماحدث بالفعل في تعيين مدير المركز رؤساء المناطق الأربعة، حيث أصر الاتحاد الأوربي على أن يتم تعيين هؤلاء وفقا لقواعده الوظيفية وليس وفقا لقواعد الجماعة [2]، وإن كانت هناك

(*) تتضمن هذه التقارير تقييم كل من الأوضاع السياسية (حقوق الإنسان – الديمقراطية)، والأوضاع الاقتصادية (نقص الغذاء)، والاجتماعية (البطالة)، والأمنية (تدفقات الأسلحة – العلاقات بين المجتمع المدني والعسكري)، والأوضاع البيئية، وبالرغم من شمولية هذه الصلاحيات، إلا أن هناك اتجاها يطالب بتقليصها خاصة فيما يتعلق بالأوضاع السياسية، على اعتبار أن نصف قادة الجماعة تقريبا وصلوا إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري، ومن ثم فإن مثل هذه القضايا قد تثير حساسية كبيرة لدى هذه الأنظمة؛ لذا فمن الأفضل التركيز على القضايا غير السياسية، وترك الأخرى لجماعات المجتمع المدني. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Adekye **, Op. cit.** , P. 150.

(1) **US Delegation with Ecowas** " in www.allafrica.com. 1-2-2002.

(2) Adekye **, Op. cit.** , P. 150.

وجهة نظر ترى أن التمويل الأوربي يستهدف عدم التورط مباشرة في الصراعات المسلحة التي قد يشهدها الإقليم (1).

ولقد بدأت الجماعة في يناير 2002 تنفيذ نظام الإنذار المبكر، ويلاحظ على المناطق الأربع الخاصة بالإنذار المبكر مايلي:

1- أن المنطقة الأولى تضم الدول الواقعة غرب الإقليم، وهي دول متجاورة، فضلا عن كونها خليطا من الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية والليزوفونية أيضا (الرأس الأخضر، غينيا بيساو) ويلاحظ أن مقرها في منتصفها تقريبا (جامبيا)، وهذه ميزة نسبية لتسهيل وصول المعلومات من الأطراف إلى المقر.

2- أن المنطقة الثانية تضم أربع دول كلها فرانكفونية، فضلا عن كونها دولا حبيسة باستثناء ساحل العاج التي تعد حدا فاصلا بين المنطقتين الثالثة والرابعة، ويلاحظ أن مقرها في المنتصف كذلك (بوركينافاسو).

3- أن المنطقة الثالثة تضم كل الدول الأنجلوفونية في الإقليم باستثناء نيجيريا وجامبيا، كما تضم ثلاث دول متجاورة هي ليبيريا، سيراليون، غينيا، وهي الدول التي تعرف باسم دول حوض نهر مانو، فضلا عن غانا غير المجاورة لها، ويبدو أن انضمام غانا لهذه المنطقة يبين مدى حرص الدول الأنجلوفونية على التعامل مع بعضها البعض لمواجهة الدول الفرانكفونية، كما يلاحظ أن التنافس التقليدي بين نيجيريا وغانا، فضلا عن الخلاف بين الأخيرة وتوجو دفعها إلى الانضمام إلى هذه المجموعة، بالرغم من أنه يفترض ـ وفقا لاعتبار التجاور الجغرافي ـ أن تنضم غانا إلى المنطقة الرابعة التي تضم نيجيريا.

4- أن المنطقة الرابعة والتي تعد بمثابة الحد الشرقي للإقليم تضم دولتين فرانكفونيتين، ودولة أنجلوفونية، وهي المنطقة الوحيدة في الإقليم التي بها تداخل بين المجموعتين، وقد يرجع ذلك إلى العلاقات الودية بين نيجيريا وهاتين الدولتين.

---

(1) ديزي رءوف، بدر حسن شافعي، " الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " في: د. محمود أبو العينين (محرر) التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2001- 2002، م.س.ذ.، ص 87.

خاصة توجو [*].

2- **مهمة حفظ السلام وفرضه :**

تعد مهمة حفظ السلام ـ وكذلك فرضه ـ من المهام الأساسية للآلية الجديدة، خاصة وأنها كانت المهمة الأولى للإيكوموج عند تدخلها في الحالات الثلاث ووفقا للآلية الجديدة يتم تحقيق هذه المهمة من خلال ثلاث وسائل أساسية تتكامل مع بعضها البعض هي:

أ-بعثات الملاحظة:

تقوم هذه البعثات بأداء عدة مهام نصت عليها المادة (31) من البروتوكول أبرزها:

1- المراقبة والإشراف على وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين أطراف الصراع.

2- نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين.

3- إجراء الانتخابات والإشراف عليها.

4- احترام حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية بشكل عام.

وتضم البعثة أشخاصا مدنيين أو عسكريين، أو الاثنين معا حسب قرار التفويض الممنوح لها من المجلس، ويمكن أن تكون مصحوبة بقوات حماية عسكرية، ويلاحظ بالنسبة لمهامها أنها قد تكون خطوة أولى لتدخل قوات الإيكوموج بعد ذلك إذا اقتضى الأمر، كما أنها تجمع ـ ابتداء ـ بين مهام حفظ السلام، وتنتهي إلى القيام بمهام بناء السلام.

ب-المبعوث الخاص للسكرتير التنفيذي:

من بين مهامه الأساسية إدارة أنشطة حفظ السلام، وكذلك المبادرات الخاصة بالمفاوضات السياسية والدبلوماسية مع أطراف الصراع والدول المجاورة، وكذلك الحكومات الأخرى المتورطة في الصراع (مادة 32/2).

(*) تعد توجو من أكثر الدول المؤيدة للتداخل والتكامل بين بروتوكول ANAD الخاص بالدول الفرانكفونية وآلية الجماعة، على الرغم من اعتراض الكثير من الدول الفرانكفونية على ذلك، انظر: **Ibid** , P. 152

ج-قوات الإيكوموج:

حيث إن إحدى مهامها الأساسية ـ وفقا للمادة (21) ـ حفظ السلام واستعادة الأمن، بالإضافة إلى مرحلة بناء السلام بعد ذلك.

وكما سبق القول، فإن البروتوكول لم يتحدث صراحة عن مهمة فرض السلام، وإن كان قد أشار إليها ضمنا في المادة (29) التي أشارت إلى أن تفويض ومهام القوات يتم مراجعتها وفقا لمقتضيات الوضع على الأرض.

3- **مهمة بناء السلام:**

لقد لعبت الجماعة دورا محدودا في عملية بناء السلام من قبل؛ تُمثل في إعادة بناء الموانئ ، تصليح محطات الكهرباء ، وسائل الاتصال ، بناء الجسور في كل من ليبيريا وسيراليون، إلا أنها تركت المهام الإنسانية مثل توفير الطعام، الأحذية، المخيمات إلى قوات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في هذا الشأن [1].

وقد عمل البروتوكول على تعزيز دور الإيكوموج في عملية بناء السلام عامة، والمساعدة الإنسانية خاصة؛ حيث قام بتخصيص فصل كامل عن ذلك هو الفصل الثامن، الذي جاء في ديباجته أن الجماعة يجب أن تشارك وتدير عملية المساعدة الإنسانية، ولقد كانت المادة (40) أكثر تحديدا فيما يتعلق بمسئوليات الجماعة في هذا الشأن؛ حيث أشارت إلى أن الجماعة يجب أن تتدخل لتخفيف المعاناة عن السكان، والحفاظ على حياتهم، خاصة الذين يعانون من الآثار السيئة للحروب والكوارث؛ ومن ثم ينبغي تطوير فاعليتها فيما يتعلق بتطوير هذه الأنشطة الإنسانية.

ومن هنا فقد ركز البروتوكول على مستويين لعملية بناء السلام هما:

أ-**بناء السلام أثناء العدوان**، وذلك في المناطق التي تنعم بشيء من الهدوء والاستقرار النسبي؛ حيث ينبغي إعطاء الأولوية لتطبيق السياسات التي تهدف لتقليل حدة التدهور الاقتصادي والاجتماعي المتصاعدة والناجمة عن الصراعات (مادة 37).

ب-**بناء السلام بعد نهاية العدوان**، وذلك من خلال مساعدة الدول الأعضاء التي تأثرت من العدوان عبر مجموعة من الإجراءات أبرزها:

---

(1) **Ibid** , P. 159.

1- دعم السلام الذي تم التوصل إليه.

2- إيجاد الظروف الملائمة لعملية إعادة تعمير المجتمع والمؤسسات الحكومية سواء أكان ذلك على الصعيد الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو السياسي (مادة 45)، وفي مقابل ذلك إعداد وتنظيم والإشراف على الانتخابات، ودعم الأنشطة التي من شأنها تنمية ودعم المؤسسات الديمقراطية في الدول الأعضاء، خاصة في حالة عدم وجود حكومة أو نظام سياسي، حيث ينبغي على الجماعة دعم عملية إعادة النظام السياسي القائم وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا الشأن (مادة 45).

ولما كانت هذه الأنشطة تحتاج إلى تمويل كبير، فقد نص البروتوكول على أن كل مؤسسات الجماعة يجب أن تدعم سياسات التمويل الخاصة ببرامج إعادة الإعمار والبناء (مادة 45).

ثانيا: تمويل الآلية:

تعد مشكلة التمويل أحد أبرز المشكلات التي تؤثر ـ جنبا إلى جنب مع شرط توافر الإرادة السياسية ـ في كفاءة أي منظمة أو آلية تأخذ على عاتقها مهمة تسوية الصراعات، وكما سبق القول، فقد كانت الأحكام المالية من نقاط الضعف في بروتوكول 1981 الذي لم يذكر شيئا حول التمويل المنتظم والمستمر لمؤسسات البروتوكول، أو كيفية تمويل الجهاز الإداري الذي يُناط به المهام الدفاعية، أو التمويل الخاص بحالات التدخل، أو التدريبات المشتركة التي قد تتم من حين لآخر، أو مساهمة الدول الأعضاء في عملية التمويل [*].

وقد انعكس ذلك بوضوح أثناء عمليات تدخل الإيكوموج في الحالات الثلاث، ففي أزمة ليبيريا كان الاتفاق المبدئي أن تقوم كل دولة مشارِكة بتمويل قواتها المشاركة خلال الشهر الأول، على أن تقع المسئولية بعد ذلك على الجماعة، لكن يلاحظ أن نيجيريا تحملت بمفردها 90٪ من التكلفة، ولم تقم بعض دول الجماعة بدفع حصتها في ذلك على

(*) يلاحظ أن معظم دول الجماعة لا تدفع أساسا مساهمتها بانتظام في موازنة الجماعة، فمنذ نشأة الجماعة عام 1975 لم تقم سوى أربع دول فقط بدفع حصتها بانتظام هي نيجيريا - بنين - ساحل العاج - توجو، وبحلول عام 1992 بلغت متأخرات الدول الأعضاء ثلاثة أضعاف موازنة الجماعة، وفي عام 1999 بلغت المتأخرات 38.1 مليون دولار لمزيد من التفاصيل **انظر**:
Adekye , **Op. cit.** , P. 157.

اعتبار أنها لاتؤيد عملية إرسال قوات إلى ليبيريا، ونفس الأمر حدث في سيراليون، حيث تحملت نيجيريا – كذلك – معظم نفقات بعثة الإيكوموج، أما في حالة غينيا بيساو – ونظرا لعدم مشاركة نيجيريا في قوات الإيكوموج – فإن عملية التمويل وقعت على عاتق فرنسا (1).

لذا فقد عمل البروتوكول على محاولة تفادي بعض هذه السلبيات، فتم تخصيص الفصل السابع منه للحديث عن مصادر تمويل الآلية، وتحديدها في ثلاثة مصادر أساسية كالتالي:

1- تخصيص حصة من ميزانية الجماعة لتمويل الآلية، حيث تقوم السكرتارية التنفيذية أثناء إعداد ميزانيتها السنوية بإدراج جزء خاص بتمويل أنشطة الآلية بها، وبمجرد دخول البروتوكول حيز النفاذ، فإن نسبة من هذه الحصص سيتم تخصيصها لأنشطة الآلية (مادة 36/ 1).

2- الحصول على دعم من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، أو الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية، أو المنظمات الأخرى (مادة 36 / 2).

3- المساهمات التطوعية والمنح التي قد تأتي من مصادر ثنائية أو متعددة (مادة 36/ 3).

وفي حالة عدم اكتمال توافر التمويل اللازم لعملية التدخل، فإنه قد يتم توجيه الدعوة للدول المشاركة بقوات لتحمل تكلفة قواتها المشاركة خلال الأشهر الثلاثة الأولى لعملية التدخل (مادة 37 / 1)، على أن تقوم الجماعة برد هذه النفقات خلال ستة أشهر على الأكثر، وتبدأ الجماعة بعدها تمويل هذه العمليات (مادة 37 / 2)، ويمكن إبداء عدد من الملاحظات تتعلق بتمويل الآلية، أبرزها ما يلي:

أ- أن البروتوكول لم يحدد نسب مساهمة الأعضاء في تمويل الآلية، أو النسبة التي سيتم اقتطاعها من الجماعة وتخصص لتمويل الآلية، وهي نفس السلبيات التي كانت موجودة في بروتوكول 1981، ومعنى ذلك أن الآلية لم تستفد من السلبية السابقة في هذا الشأن من ناحية، كما لم تستفد من التجارب السابقة عليها مثل تجربة آلية منظمة الوحدة الإفريقية

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**: **Idem.**

من ناحية ثانية [*]، ولقد أدى ذلك إلى بروز عدة اقتراحات في هذا الشأن أبرزها الاقتراح الذي طرح في اجتماع لجنة الدفاع والأمن التابعة للجماعة في أبيدجان (أغسطس 2002)، والذي يقضي بتمويل قوات الإيكوموج – تحديدا – من خلال تحصيل نسبة تقدر بـ 0.05 ٪ من حصيلة الجمارك على الواردات لدول الإقليم [1].

ب- أن الاقتراح الذي أشار إليه البروتوكول بشأن قيام الدول المشاركة بتحمل تكلفة مهام قواتها عند التدخل خلال الأشهر الثلاثة الأولى – في حالة عدم توافر الاعتمادات اللازمة لذلك لدى الجماعة – من شأنه زيادة الأعباء على هذه الدول ليس تخفيفها، بما قد يدفعها إلى التهرب من فكرة المشاركة من الأساس، فبدلا من النص على تحملها – مثلا – تكلفة المشاركة لمدة شهر كما حدث عند التدخل في ليبيريا، تم رفع المدة إلى ثلاثة أشهر، وهو ما يعني إرهاق ميزانية هذه الدول، كما تكّشف أن البروتوكول لم يستفد – مرة أخرى – من الانتقادات التي وجهت لعمليات التمويل في الحالات الثلاث، والتي أثبتت بوضوح أهمية الدعم المالي قبل التدخل العسكري [2].

ج- أن ضعف عملية التمويل الذاتي قد يفتح الباب أمام التمويل الخارجي، وما يحمله ذلك من محاذير تضر بالجماعة أكثر مما تفيد، كما أنها لا تتسق مع أهدافها، وهو ما حدث بالفعل، فالدول الخارجية الكبرى خاصة (الولايات المتحدة – فرنسا – بريطانيا) قامت بإجراء تدريبات عسكرية مع دول الجماعة في إطار مجموعة من المبادرات والبرامج الخاصة [**]، وقد رحبت دول الجماعة بذلك، وسارعت إلى المشاركة فيها بدلا من دخولها

(*) قررت قمة القاهرة الإفريقية المصغرة (7-8 ديسمبر 1993) -والتي أقرت مشروع إنشاء آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية على مستوى القارة- تخصيص 5٪ من الميزانية لتمويل صندوق الآلية والذي أطلق عليه صندوق السلام بحد أدنى مليون دولار، واعتبر القادة هذا المبلغ أو هذه النسبة بمثابة بداية للتمويل الذاتي، يتم بعدها فتح باب التبرعات من جانب المؤسسات والأفراد، لمزيد من التفاصيل **انظر**: أحمد طه محمد، " الدبلوماسية المصرية الإفريقية بين الأمن والتنمية "، **السياسة الدولية**، عدد 117، يوليو 1994، ص ص 181 -182.

(1) Economic Community of West African States (Ecowas) , **Op. cit.** , P. 8.
(2) Adekye , **Op. cit.** , P. 157.

(**) من أبرز هذه البرامج مبادرة الولايات المتحدة للرد على الأزمات The African Crisis Response Initiative المعروفة اختصارا باسم أكري Acri؛ حيث قامت بتقديم المساعدة العسكرية لكل من بنين ، غانا ، مالي ، السنغال، كما قامت بتدريب ثلاث كتائب من نيجيريا،=

في تدريبات مشتركة مع دول المنظمة – أعضاء الجماعة – وفق البروتوكول. ولعل خطورة هذه المبادرات أو البرامج تكمن في أمرين :

الأول: أنها تتم بدون مشاركة سكرتارية الجماعة، بالرغم من أن ذلك يخالف نصوص الآلية التي تنص على أن السكرتير التنفيذي سيقوم بدور أكثر فاعلية في عمليات التدريب على حفظ السلام، ومن بين هذه المهام دعم وتطوير برامج التدريب المشتركة[1].

الثاني: أن هذه البرامج تتم بدون استشارة مسبقة لدول الجماعة التي ستشارك فيها لمعرفة نوعية البرامج التي تحتاج إليها، فضلا عن افتقادها للتنسيق بين هذه البرامج بعضها البعض، ولقد عبر سكرتير الجماعة التنفيذي السابق لانساي كوياتي Lansay Koyate عن خطورة عملية التمويل الخارجي بقوله: " إذا اعتمدنا بنسبة 100٪ على المانحين، فإن كل الأفكار الجيدة التي تسعى الجماعة لتحقيقها لن تتحقق "[2].

ثالثا : تقييم الآلية :

بالرغم من محاولتنا – قدر الإمكان – خلال هذا المبحث إجراء عملية تقييم للبنود المختلفة للآلية – كل في موضعه – إلا أن هذا لا يمنع من تقييم (*) الآلية ككل من حيث

= وواحدة من غانا، وأخرى من سيراليون للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وهناك كذلك برنامج عملية التركيز على الإغاثة Operation on Focus، حيث تم تدريب ثلاث دول فيما يتعلق بعملية فرض السلام وإغاثة المدنيين، وبالنسبة لفرنسا قامت بعمليات تدريب مشتركة لكل دول الجماعة – باستثناء ليبيريا وسيراليون – في إطار مبادرتها لتعزيز القدرات الإفريقية علي الحفاظ على السلام LeRenforcement des Africaine de Maintien de la Paix المعروفة باسم ريكامب RECAMP لتعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام، أما بريطانيا فقد شاركت كذلك في هذه المبادرات من خلال برنامج بناء القدرات Capacity – Building Program، إلا أنها كانت مبادرة متواضعة، وهناك كذلك فرقة جنود وضباط بريطانيين تقوم بتدريب قوات الجيش في سيراليون، لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج والمبادرات **انظر** :

Eric G. Berman and Katie Sams , "The Economic Community of West African States..." , **Op. cit.** , P. 3

(1) Protocol Relating to Mechanism , **Op. cit.** , chapter 6 , Article 30 , P. 11.

(2) Adekye , **Op. cit.** , P. 158.

(*) سوف يتم تقييم نصوص الآلية كما ورد في البروتوكول، أما التقييم العملي – الفعلي – فسوف يتم تناوله في الفصول التالية التي تتناول الصراعات التي تم التعامل معها في ظل الآلية الجديدة، والتي كان أبرزها الصراع الثاني في ليبيريا وساحل العاج.

التركيز على أبرز الإيجابيات والسلبيات.

1- إيجابيات الآلية:

لقد حاول البروتوكول المنشئ للآلية تلافي بعض السلبيات -القانونية - التي برزت في نصوص بروتوكول 1981 من ناحية، وتلك السلبيات العملية التي برزت عند التطبيق أثناء حالات التدخل من ناحية ثانية، فضلا عن محاولة تلافي السلبيات التي ظهرت في الحالات المماثلة سواء على المستوى القاري أم الإقليمي الفرعي من ناحية ثالثة، وفي هذا الصدد يمكن رصد أبرز هذه الإيجابيات فيما يلي:

أ- استحداث الآلية لمجلس الوساطة والأمن، وهو ما يعد أمرا جيدا، خاصة أن له سلطة تنفيذ البرامج والخطط العسكرية نيابة عن السلطة، وهو ما يعني سرعة الاستجابة للصراعات الناشبة، وهو أمر كان مفتقدا - إلى حد كبير - في بروتوكول 1981؛ حيث لم يكن لمجلس الدفاع سلطة اتخاذ قرارات بشأن التدخل إلا بالرجوع إلى السلطة، كما نجح البروتوكول في الجزئية الخاصة بكون رئيس المجلس هو رئيس الجماعة؛ ومن ثم فهو يتفادى إمكانية حدوث أي نزاع بشأن ازدواجية الرئاسة، وهو الأمر الذي كانت تعاني منه بعض المنظمات الفرعية الأخرى مثل السادك [1].

ب- وضع البروتوكول نظاما واضحا ومحددا للتصويت داخل المجلس لأغلبية الثلثين، فيما يتعلق بحالات التدخل أو أي قرارات أخرى يصدرها المجلس، في حين أن بروتوكول 1981 لم ينص على نظام معين للتصويت؛ مما أثّر على أداء الجماعة بعد ذلك؛ إذ تم إعمال قاعدة الإجماع التي كانت تحكم عملية اتخاذ القرار في الجماعة آنذاك، والتي من شأنها عرقلة عملية التدخل.

ج- نجح البروتوكول في وضع قواعد مالية تحكم عملية الآلية، فضلا عن توضيح أبرز مصادر التمويل، صحيح أن هناك مجموعة من الانتقادات وجهت لبروتوكول الآلية في هذا الشأن، إلاّ أن الأمر كان أقل تعقيدا من بروتوكول 1981 الذي كانت الأحكام المالية غائبة عنه إلى حد كبير [2].

د- يعد بروتوكول الآلية أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالهيكل المؤسسي الرئيس، وكذلك

---

(1) Joses , **Op. cit. ,** P. 9.
(2) Tom , **Op. cit. ,** P. 121.

الهياكل الفرعية، فضلا عن المهام المنوطة بكل منهما، وذلك مقارنة ببروتوكول 1981، حيث تم توسيع مهام بعض الوظائف مثل نائب السكرتير التنفيذي ليشمل المهام السياسية بالإضافة إلى المهام العسكرية، وهو ما يتماشى مع توجهات المجتمع والتنظيم الدولي في الفترة الأخيرة بشأن الاهتمام بالشئون السياسية وحقوق الإنسان، على اعتبار أن غيابها يعد أحد أسباب اندلاع الصراع، كما تم استحداث بعض الهياكل التي لم تكن موجودة من قبل؛ مثل مجلس الحكماء الذي يعني مشاركة المجتمع المدني في تسوية الصراعات، فضلا عن نظام الإنذار المبكر الذي يرصد النزاعات قبل اندلاعها، وإن كانت هناك بعض الآراء ترى أن زيادة الهيكل والمهام قد يؤدي إلى بروز بعض المشكلات المالية من ناحية [1]، والإدارية المتعلقة ببطء الأداء من ناحية ثانية [2].

2- سلبيات الآلية:

بالرغم من الإيجابيات السابقة، إلا أن هناك بعض السلبيات يمكن رصدها فيما يلي:

أ- أن البروتوكول لم يضع هيكلا للتسوية السلمية للمنازعات، شأنه في ذلك شأن بروتوكول 1981، وبالرغم من أن البديل النظري في هذه الحالة هو اللجوء إلى وساطة منظمة الوحدة الإفريقية، وإلى أساليب المصالحة التي تتبناها بالرغم مما بها من ضعف، إلا أن البروتوكول حاول تفادي ذلك من خلال النص على إمكانية تشكيل لجان خاصة – حسب كل حالة – فضلا عن وجود لجنة الحكماء، والتي قد تكون بديلا للجان التقليدية للتسوية (الوساطة ، التفويض ، التحكيم) والتي قد يأتي دورها في مراحل لاحقة، أو بصورة متزامنة مع لجنة الحكماء حسب مقتضيات الأمر [*]، إلا أن غياب أو عدم وجود لجان ثابتة قد يكون ميزة – من وجهة نظرنا – على اعتبار أنها تتمتع بمرونة في عملية تشكيلها حسب أطراف الصراع، ومدى علاقتهم بالدول الأخرى التي يمكن أن تكون

(1) Eric G.Berman and Katie Sams , " The Economic Community of West African States , **OP. cit.** , P. 3.
(2) Joses , **Op. cit.** , P. 7.

(*) وافقت الجماعة في القمة رقم 13 (بانجول-30مايو 1990) والتي بحثت تطورات الأوضاع في ليبيريا –على اقتراح نيجيري بتشكيل لجنة وساطة دائمة تتكون من خمسة أعضاء، لكن لم يتم تفعيل هذه اللجنة في الصراعات الأخرى، حيث تم تفضيل تشكيل لجان وساطة خاصة لكل حالة. لمزيد من التفاصيل **انظر**:
Emanuel Kwesi, “from Eco-pessimism to Eco- Optimism…”, **Op.cit**, P.28

مشاركة في اللجنة، وهو ماحدث في حالات التدخل الثلاث.

ب- أن البروتوكول فشل في إيجاد قوات دائمة للتدخل السريع، وهي نفس السلبية التي كان يعاني منها بروتوكول 1981، لكن يبدو أن اعتبارات السيادة الوطنية من ناحية والتمويل من ناحية ثانية وقفت حائلا دون ذلك، كما ظهر في الاجتماعات السابقة على نشأة الآلية، وإن كانت دول الجماعة بدأت تفطن إلى خطورة غياب مثل هذه القوات خاصة في الأزمات التي لم يتم رصدها من قبل شبكة الإنذار المبكر؛ لذا قررت الجماعة في مايو 2003 إنشاء قوات تدخل سريع تتكون من وحدات تابعة للقوات المسلحة لكل من غانا ، غينيا بيساو ، نيجيريا ، سيراليون ، السنغال [1] تكون بمثابة نواة للتعامل السريع مع هذه الأزمات من أجل احتوائها أو الحيلولة دون انتشارها لدول الجوار.

ج- أن البروتوكول لم يحسم العلاقة مع دول الفرانكفون أعضاء بروتوكول ANAD ؛ إذ إن البروتوكول يمكن أن يضع الجماعة في مأزق في حالة وقوع اعتداء ضد أي دولة فرانكفونية عضو، إذ كيف ستتدخل الجماعة لمساندة هذه الدولة التي ستكون غالبا داخلة في اتفاقات أمنية مع فرنسا، والتي ربما تتدخل لمساعدتها من ناحية، كما أن الدول الفرانكفونية الأعضاء في بروتوكول ANAD يمكن أن تتدخل لمساعدة هذه الدولة من ناحية ثانية، مما يطرح التساؤل التالي: من الأَوْلَى بالتدخل لمساندة هذه الدولة ؟ هل الدول الفرانكفونية أم دول الجماعة بما فيها الدول الأنجلوفونية التي قد تثير شكوكا حول تدخلها خاصة نيجيريا ؟ ويلاحظ أن البروتوكول رصد هذه المشكلة، إلا أنه لم يخض في تفاصيل حلها بسبب مواقف الدول الفرانكفونية التي ظهرت من خلال المناقشات السابقة على إقراره؛ لذا اكتفى البروتوكول بالنص في المادة (54) على أن البروتوكول ANAD ربما يتحول ليصبح وكالة متخصصة تابعة للجماعة وهو ما حدث عام 2001[*].

(1) Africa , South of the Sahara2004 , **Op. cit.** , P. 1323.

(*) اعتبرت بعض الآراء أن عدم نجاح دول الجماعة - بصفة عامة - في تحقيق الاندماج بين بروتوكول المساعدة للجماعة والآلية من ناحية، وبروتوكول ANAD من ناحية ثانية - قد يؤدي إلى إشعال حدة المنافسة بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية فيما يتعلق بالجهود المقبلة لتسوية الصراعات في الإقليم - حول هذا الرأي **انظر**:

Joses , **Op. cit.** , P. 9.

د- أن البروتوكول لم ينص على إقامة محكمة لمحاكمة مجرمي الحرب، بالرغم من أهمية إقامة هذه المحاكمات لردع المعتدين، خاصة جرائم الحرب التي ارتكبت في مونروفيا، وفريتاون؛ إذ إن عدم معاقبة المسئولين عن هذه المذابح قد يؤدي إلى ظهور مزيد من أعداء السلام في الإقليم [1].

ويبقى في النهاية القول: إن بروتوكول الآلية ساهم في تحسين أداء الجماعة في عملية تسوية الصراعات خاصة فيما يتعلق بالصراعات الممتدة (التي كانت سائدة قبل الآلية واستمرت بعد دخولها حيز النفاذ). مثل الصراع الليبيري. أو تلك التي برزت بعد دخولها حيز النفاذ مثل الصراع في ساحل العاج، وهو ماسيتم تناوله في الفصول التالية الذي تستعرض الصراعات المختلفة التي تدخلت فيها الجماعة وفق نظمها الدفاعية والأمنية التي سبقت الإشارة إليها في هذا المبحث.

* * *

---

(1) **Idem.**

الفصل الثالث

دور الإيكواس في تسوية الصراع في ليبيريا

تتعدد الأسباب التي ينجم عنها نشوب الصراع الداخلي أو الحرب الأهلية ما بين أسباب داخلية من ناحية وأسباب خارجية من ناحية أخرى، وتنقسم الأسباب الداخلية –بصفة عامة– إلى أربعة أسباب أو عوامل للصراع هي: الأسباب السياسية، الأسباب الإثنية، الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، الأسباب الدينية والثقافية (*). بينما تنقسم الأسباب الخارجية إلى أسباب إقليمية وأخرى دولية. وغالبا ماتكون الأسباب الخارجية عاملا مساعدا للأسباب الداخلية التي تعد أساس الصراع.

ويلاحظ أن الأوزان النسبية للأسباب الداخلية تختلف من حالة لأخرى، بمعنى أن بعض هذه الأسباب قد يكون هو الكامن وراء تفجُّر الصراع الداخلي مثل العوامل الإثنية، ولعل هذا السبب أو ذاك هو الذي يحدد مطالب المتمردين، وهل هي مطالب إثنية أم ثقافية أم سياسية أم كل هذه المطالب جميعا؟

وبصفة عامة كلما ازدادت حدة الانقسامات داخل المجتمع ـ وفق الأسس الأربعة السابقة ـ ازدادت حدة الصراع، والعكس صحيح إلى حد كبير (**).

وفي هذا الإطار انفجرت أربعة صراعات داخلية في أربع دول أعضاء هي على الترتيب: ليبيريا ، سيراليون ، غينيا بيساو ، ساحل العاج. وهو ما استلزم ضرورة تدخل

(*) يتشابه هذا التقسيم ـ إلى حد كبير ـ مع التقسيم الذي قدمه سيمون براون لتصنيف العوامل المسببة للصراعات الداخلية عموما والتي حصرها في العوامل السياسية، العوامل الاقتصادية والاجتماعية، العوامل الثقافية والإدراكية، والعوامل الهيكلية المتعلقة أساسا بضعف الدولة وبروز الجماعات الإثنية التي تسعى للحصول على مكاسب سياسية، لمزيد من التفاصيل **انظر**: أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001) ص ص 38 – 42.

(**) هذا التقسيم هو الذي سيعتمد عليه الكاتب عند تناول أسباب الصراع في الحالات الأربع التي سيتم دراستها في هذا الفصل أو الفصول التالية.

الجماعة لتسويتها (*) خاصة أن هذه الصراعات كان لها انعكاساتها الإقليمية على دول الجوار، بل إن بعضها برز إلى السطح بسبب دعم دول الجوار لقوى التمرد في هذه الدول، كما هو الحال في صراعات ليبيريا ، سيراليون ، ساحل العاج.

ولقد عملت الجماعة على استخدام كافة أساليب التسوية في تدخلها لتسوية هذه الصراعات حسب مقتضيات الصراع، وبالرغم من أنه لم تُثَرْ أية خلافات بشأن وسائل التسوية السلمية، إلا أن الخلافات برزت بشأن وسائل التسوية العسكرية والمتمثلة أساسا في تدخل قوات الإيكوموج، حيث اعترضت بعض الدول على تدخل هذه القوات في الصراع الداخلي، كما برزت خلافات أخرى بشأن تشكيل هذه القوات وقيادتها من ناحية، وصلاحيتها ومهامها من ناحية ثانية، وعملية التمويل من ناحية ثالثة.

ونظرا لتزامن بعض هذه الصراعات مع بعضها البعض، فقد عملت الجماعة على التنسيق مع المنظمات المعنية خاصة الأمم المتحدة من أجل عملية التسوية، كما كان هناك تنسيق آخر مع بعض القوى الدولية المعنية بالصراع مثل بريطانيا بالنسبة لسيراليون، وفرنسا بالنسبة لساحل العاج.

وفي هذا الإطار سوف نقوم خلال الفصول القادمة بدراسة كل صراع على حدة، مع توضيح الأسباب المختلفة لنشأته وتطوره، ثم جهود الجماعة في عملية التسوية بدءا من أسباب ومشروعية تدخلها، مرورا بأدواتها في عملية التسوية، ثم أبرز هذه الجهود، وأخيراً وليس آخراً تقييم هذه الجهود، مع الإشارة إلى أبرز العقبات التي واجهتها في هذا الشأن.

ويعد الصراع الليبيري بمثابة أول اختبار لجهود الجماعة في عملية تسوية الصراعات في إطار المضامين الأمنية والهياكل التنظيمية الواردة في بروتوكولي 1978، 1981 ، حيث تميز الصراع بعدة خصوصيات انعكست على جهود الجماعة في عملية تسويته لعل أبرزها ما يلي:

1- أنه صراع داخلي بالأساس، ومن ثم فإن فكرة التدخل تصطدم واقعيا بفكرة

(*) يقصد بهذا التدخل، التدخل الشامل سواء فيما يتعلق بالتدخل من خلال وسائل التسوية السلمية أو العسكرية أو الاثنين معا.

السيادة الوطنية، بالرغم من ورود حالة التدخل في الصراع الداخلي في بروتوكول 1981، لكن قوى التمرد والقوى الإقليمية الداعمة لها شككت في مشروعية تدخل الجماعة في عملية التسوية.

2-الدعم الإقليمي لأطراف الصراع ساهم في تعقيده من ناحية، كما أفرز حالة من الانقسام السياسي داخل الدول الأعضاء خاصة بين دول الأنجلوفون، والفرانكفون بشأن فكرة التدخل من ناحية ثانية، والصلاحيات الممنوحة للقوات من ناحية ثالثة.

3-أن هذا الصراع يستلزم تدخل الجماعة ـ عسكريا ـ إلى جانب التدخل الدبلوماسي في عملية التسوية، وهو ما أفرز عدة عقبات تتعلق بتشكيل القوات، قيادتها، المخاطر التي يمكن أن تواجهها.

ولعل هذه الخصوصيات هي التي تفسر صعوبة عملية التسوية من ناحية، كما تفسر أسباب اندلاع الصراع ثانية أواخر عام 1999، وهو ما دفع الجماعة في المرحلة الثانية إلى الاعتماد بصورة أكبر على الأمم المتحدة في عملية التسوية بعدما كانت حريصة في مرحلته الأولى على أن تتم تسويته من خلالها.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الصراع في ليبيريا: النشأة، التطور، الأسباب.

المبحث الثاني: دور الإيكواس في تسوية الصراع.

المبحث الأول
الصراع في ليبيريا
النشأة – التطور – الأسباب

لعبت العوامل الداخلية دورا مهما في نشأة الصراع الليبيري ، خاصة في ظل تداخل الأسباب الاقتصادية مع الأسباب السياسية والدينية والإثنية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الصراع بدرجة كبيرة، خاصة في ظل بروز أكثر من جبهة متمردة من ناحية، والتمرد بين هذه بعضها البعض من ناحية ثانية، وقد زاد من تعقيد الأمور وجود دعم إقليمي لهذه الجبهات المتحاربة، الأمر الذي جعل من الصعب على أي طرف حسم الصراع لصالحه بصورة نهائية، فالمرحلة الأولى للصراع أسفرت عن المتمردين بزعامة تايلور، في حين أن المرحلة الثانية أدت إلى فراره خارج البلاد فضلاً عن هزيمته، وقد كان من أحد أسباب

هزيمته في هذه المرحلة تراجع التأييد الداخلي له من ناحية، وتخلي وتحول القوى الإقليمية الداعمة له لدعم خصومه من ناحية ثانية.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : نشأة الصراع وتطوره.

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية للصراع.

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية للصراع.

المطلب الأول
نشأة الصراع وتطوره

نشبت الحرب الأهلية في ليبيريا في الرابع والعشرين من ديسمبر 1989، عندما قاد تشارلز تايلور الحرب ضد الرئيس صمويل دو انطلاقا من أراضي ساحل العاج المجاورة، وبدعم مباشر من منظمات كنسية تبشيرية، ودول إفريقية مجاورة مما أدى إلى نجاحه في الاستيلاء على 90٪ من البلاد، وصار على مقربة من العاصمة مونروفيا، وفي 9 سبتمبر 1990 تمكنت قوات البرنس جونسون ـ المنشقة عن تايلور ـ من اغتيال الرئيس دو، ومنذ ذلك الحين دخلت البلاد في حرب أهلية واسعة النطاق أسفرت عن مقتل قرابة مائة وخمسين ألف شخص، إضافة إلى فرار عشرات الآلاف إلى الدول المجاورة، ولم تنته المرحلة الأولى من الحرب إلا مع إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في يوليو عام 1997، والتي أسفرت عن فوز تايلور بها، إلا أنها اندلعت مجددا عام 1999 بعد فشل تايلورفي تحقيق الاندماج الوطني في البلاد.

ومن هنا سوف يتم تقسيم تطور الصراع إلى مرحلتين:

الأولى: ديسمبر 1989 إلى يوليو 1997.

الثانية: عام 1999

أولا: المرحلة الأولى للصراع: ديسمبر 1989 إلى يوليو 1997:

بدأت هذه المرحلة مع قيام قوات الجبهة القومية الليبيرية (*) برئاسة تشارلز تايلور

(*) تتشكل هذه القوات بالأساس من العبيد المحررين (الأفروأمريكيين) الذين لا يشكلون سوى=

(National Patriotic Front of Liberia) والتي عرفت اختصارا باسم NPFL بشن أول هجوم لها على قوات الرئيس صمويل دو، وفي اتجاه مقاطعة نيمبا Nimba التي ينتمي إليها مجموعة من أعضاء جبهة تايلور، ولقد كان تأمين القاعدة الخلفية للجبهة في الشرق (ساحل العاج)، فضلا عن الدعم اللوجيستي من جانب كل من بوركينا فاسو، وليبيا - عاملا مهما في تفوق المتمردين الذين وصلوا إلى ضواحي العاصمة في يونيو 1990، حيث تمكن تايلور من السيطرة على 90٪ من أراضي البلاد، وقام بأعمال عنف وتصفية جسدية ضد قبائل الكران التي ينتمي إليها دو، والماندينجو المؤيدة له، وهو ما كان نقطة البداية لتحول هدف القتال من مجرد الإطاحة بالنظام السياسي إلى الانتقام الإثني، وإيذانا بدخول البلاد في حرب أهلية شاملة (1).

وفي الوقت الذي توقع فيه المراقبون قرب انتهاء المعركة لصالح تايلور، إلا أن انشقاقا حدث في جبهته، حيث برز البرنس يورمي جونسون Prince Yormie Johnson،

= 4٪ من السكان وظلوا يحكمون البلاد منذ نشأتها عام 1847 وحتى الإطاحة بآخر رؤسائهم وهو وليام تولبرت عام 1980، وينتمي تايلور إلى هذه الطائفة على اعتبار أن والده أمريكي وأمه تنتمي لقبيلتي جيو ومانو الوثنيتين اللتين انضمتا إليه في مواجهة دو خاصة بعد قيام الأخير بقتل ثلاثة آلاف شخص من هذه القبائل عام 1985 بعد فشل الانقلاب الذي قام به توماس كوينكبا احتجاجا على تزوير دو للانتخابات. ولقد شارك تايلور في هذا الانقلاب، لكنه اضطر إلى الهرب إلى الولايات المتحدة خاصة بعد ما اتهمه دو بسرقة 900 ألف دولار عندما كان يشغل منصب وزير المالية في الحكومة، وبالرغم من قبض السلطات الأمريكية على تايلور وإيداعه السجن، إلا أنه تمكن من الهرب عام 1987، وظهر في بوركينا فاسو وتمكن من خلال دعم بوركينا فاسو له - بالإضافة إلى ليبيا وساحل العاج - من القيام بالتمرد عام 1989، وقد أعلنت الجبهة أن هدفها الأساسي هو الإطاحة بنظام دو، لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Margaret Aderions Aderinsola, " The Involvement of Ecowas in Liberia's Peacekeeping " , in Edmond Keller & Donald Rotchild (eds.) , " **Africa in The New International Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security"** (London**:** Lynne Rienner Publisher , 1996) ,p.185

وانظر أيضا:

Ademola Adeleke ,"The Politics and Diplomacy..",**Op.cit,** PP. 573 – 575

(1) Max Ahmadu Sessay , " Civil War and Collective Intervention in Liberia "**, Review of African Political Economy** , (Sheffield: Roape Publication ltd. , No. 67, 1996) , P. 37.

والذي أسس بدعم أمريكي(*) جبهة جديدة هي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية المستقلة Independent National Patriotic Front of Liberia والتي عرفت اختصارا باسم INPFL (**)، ولقد كان هدف جونسون الإطاحة بالرئيس دو من ناحية، وتايلور من ناحية أخرى، بسبب اتصالاته مع ليبيا، ومن هنا صارت هناك ثلاث جبهات تقاتل ضد بعضها البعض وهي جبهة دو التي تضم القوات المسلحة الليبيرية Armed Forced of Liberia (***) والتي عرفت اختصارا باسم AFL، وقوات تايلور، وقوات جونسون. الأمر الذي جعل البلاد على حافة الانهيار الكامل، خاصة بعدما دخل العامل الإثني في الحرب، وقام أعضاء كل جبهة بخرق كل الاتفاقات الدولية المتعارف عليها فيما يتعلق بمعاملة المدنيين والأجانب، وقام تايلور ـ ليس بتصفية خصومه من قبائل الكران فحسب ـ وإنما باعتقال وحجز مواطني نيجيريا وغينيا، على اعتبار أن دولهم تساند دو، بل قام بتوسيع نطاق الحرب إلى سيراليون المجاورة من خلال دعمه لصديقه فوداي سنكوح (قائد الجبهة الثورية المتحدة المتمردة في سيراليون)(1).

وفي المقابل قامت قوات دو بملاحقة ومهاجمة أتباع تايلور في كل مكان حتى في دور العبادة، وأسفرت هذه المواجهات الشاملة عن مقتل عشرات الآلاف، فضلا عن تشريد أضعافهم في دول الجوار خاصة ساحل العاج، غينيا، سيراليون. ولقد عبّر عن هذا الوضع المتردي السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك ـ سالم أحمد سالم ـ حيث قال: " إن ليبيريا دولة في حالة فوضى تامة، ولذلك فهي تشكل تهديدا للسلم والأمن في الإقليم " (2).

ومن هنا كان لابد من البحث عن مخرج للأزمة الليبيرية، وبروز جهود الوساطة بمختلف مستوياتها الخارجية والداخلية من أجل وقف هذه المذابح، وهو ما حدث

(*) كانت واشنطن تراهن على جونسون على اعتبار أنه صنيعة أمريكية، حيث تلقى تدريبه العسكري في قاعدة فورت جاكسون بالولايات المتحدة من ناحية، كما أنها كانت تتخوف من علاقات تايلور مع ليبيا.

(**) ضمت قوات جونسون عناصر من قبيلتي جيو ومانو اللتين ينتمي إليهما، ولقد رحب بدخول قوات الإيكوموج إلى البلاد، وشارك في عضوية أول حكومة انتقالية إلى البلاد. لمزيد من التفاصيل انظر: Ademola Adeleke,**Op.cit**,P.175

(***) معظمها من إثنية الكران التي ينتمي إليها دو.

(1) **Ibid** , P. P. 575 – 576.
(2) **Idem**.

بالفعل حيث كانت هناك جهود وساطة وطنية من ناحية (*)، وخارجية ـ إقليمية تحديدا ـ قامت بها الجماعة من ناحية ثانية والتي كان من أبرزها (**): التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار من خلال مفاوضات في باماكو (عاصمة مالي) في نوفمبر 1990، وترتب عليها قيام الحكومة المؤقتة بأداء اليمين الدستورية في 22 نوفمبر، وحصولها على الدعم من دول غرب إفريقيا، إلا أن تايلور رفض الاعتراف بها، وقام بتشكيل إدارة للمناطق الخاضعة لسيطرته، ومقرها مدينة جبارنجا (1).

وفي هذه الأثناء برز على السطح فصيل آخر هو حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا The United Liberation Movement for Democracy in Liberia والتي عرفت اختصارا باسم أوليمو (ULIMO) بزعامة الحاج كروما (مايو 1991) (***) والتي عملت على التنسيق مع بقايا القوات المسلحة الليبيرية والإيكوموج

(*) بدأت هذه الجهود بعد خمسة أشهر تقريبا من اندلاع الصراع، وتحديدا في مايو 1990، حيث تم تشكيل لجنة مساعٍ حميدة ضمت شخصيات معظمها كاثوليكية، فضلا عن شخصية مسلمة، ولقد تركزت جهود اللجنة على تحقيق عدة نقاط هي:

أ – إقناع الجانبين (تايلور ودو) بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار.

ب – عقد مؤتمر سلام.

ج – التزام كل جانب بالحفاظ على الأمن الداخلي في نطاق سيطرته.

وبالفعل بدأت اللجنة أول اجتماع لها في فريتاون ـ عاصمة سيراليون ـ (12 يونيو 1990)، لكن جهودها باءت بالفشل لعدة اعتبارات، منها: وجود فجوة عميقة بين أطراف الصراع من ناحية، وخوف أعضاء اللجنة على أنفسهم وذويهم من التعرض للقتل في حالة وجود أية حلول لا ترضي أي طرف من ناحية ثانية. لمزيد من التفاصيل حول جهود المصالحة الوطنية **انظر**:

Elwood Dunn , "Liberia's Internal Responses to Ecomog`s Interventionist Efforts " , in , Karl Magyar & Earl Morgan (eds.) , "Peacekeeping in Africa", **Op.cit** p. p. 85–86

(**) سوف يتم الحديث عنها تفصيلا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(1) أحمد إبراهيم محمود، التسوية السلمية للصراعات الداخلية، م.س.ذ.، ص 88.

(***) نشأت الحركة ـ التي يغلب عليها إثنية الماندينجو المسلمة والكران في مايو 1991 نتيجة اندماج ثلاث جماعات مع بعضها البعض هي حركة الجهاد لمسلمي ليبيريا، والتي تأسست في أكتوبر 1990 برئاسة الحاج كروما والذي كان يشغل حقيبة الإعلام في عهد دو، وصار رئيسا لأوليمو بعد مؤتمر كوتونو للسلام عام 1993، وتضم الحركة بالأساس مسلمي الماندينجو، أما الفصيل الثاني فهو قوات الدفاع الليبيرية المتحدة بقيادة سفير دو السابق لدى سيراليون (ألبرت كاربيه)=

في احتواء جبهة تايلور بعد قيامه بارتكاب مذابح كبيرة ضد أنصار أوليمو ـ خاصة من المسلمين ـ أثناء غزوه الأول للبلاد، وقد ترتب على محاولة الاحتواء هذه ـ والتي تزامنت مع العزلة السياسية وكذلك العسكرية لتايلور ـ قيام الأخير بعملية الأخطبوط Octopus Operation في أكتوبر 1992، والتي أدت إلى عدة نتائج؛ لعل أبرزها ضعف قوات جونسون، ولجوءُه إلى نيجيريا، وضعف حركته سياسيا، وتحول الإيكوموج ثانية من قوة حفظ سلام إلى قوة فرض السلام، وزيادة التعاون بين الإيكوموج وأوليمو، وبالفعل قامت الإيكوموج بدفع قوات تايلور خارج العاصمة، مما مكن الحكومة المؤقتة من السيطرة عليها، كما قام مجلس الأمن بدعم جهود الجماعة، فأصدر قراره رقم 788 في 19 نوفمبر 1992 أكد فيه مشروعية تدخل الجماعة، كما فرض حظرا شاملا على تصدير السلاح إلى ليبيريا (1).

كما نجحت الأوليمو في السيطرة على أجزاء من الأراضي التي كانت تسيطر عليها قوات تايلور، ونفس الأمر بالنسبة لمجلس السلام الليبيري الذي هاجم المواقع الجنوبية الشرقية له، كما تعرضت قوات تايلور لهزة قوية بعد انشقاق المتحدث الرسمي السابق لوزارة الدفاع ويدعى توماس ويويو Thomas Wewiyu، ولقد دفعت كل هذه الهزائم والانشقاقات تايلور إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات والتوقيع على اتفاق كوتونو للسلام (17 يوليو 1993) والذي تم تحت رعاية كل من الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والجماعة، وبمشاركة الأطراف الرئيسة الثلاثة في الصراع، وهي قوات تايلور، أوليمو، إضافة إلى موسى أساوير ـ رئيس أول حكومة انتقالية في البلاد ـ، ولقد كان من

= والذي تم اغتياله في 1 يونيو 1993، وهذه القوات معظمها من الكران، أما الفصيل الثالث فهو مجلس السلام الليبيري بقيادة جورج بولي مستشار الرئيس دو، ولقد أيدت أوليمو بفصائلها الثلاثة الإطاحة بتايلور، وتأييد تدخل الإيكوموج، إلا أن الحركة شهدت خلافات واسعة منذ عام 1994، خاصة عندما بدأت الخلافات بين الماندينجو والكران، وانقسمت ـ ثانية ـ إلى ثلاثة فصائل هي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا ـ جناح كروما ـ وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية ـ جناح روزفلت جونسون ـ ومجلس السلام الليبيري بزعامة بولي، لمزيد من التفاصيل عن أوليمو **انظر**:

Elwood **, Op. cit**. , PP. 97 – 98.

(1) أيمن شبانة، م.س.ذ.، ص128.

أهم بنود الاتفاق وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وبرلمان انتقالي من الأطراف الثلاثة، فضلا عن تشكيل مجلس رئاسي خماسي لحين إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مارس 1994 [(1)]، إلا أن اعتراض تايلور على طريقة تشكيل المجلس الرئاسي، فضلا عن رفضه نزع أسلحة قواته أدى إلى تجدد الصراع من جديد، خاصة بعد ظهور تحالف جديد معاد له يضم كلا من مجلس السلام الليبيري وجناح روزفلت جونسون المنشق عن أوليمو، وبقايا القوات المسلحة الليبيرية، وجناح ويويو المنشق عن تايلور، وقد تمكن هذا التحالف من طرد تايلور من مقر قيادته في جبارنجا عام 1994 [(2)]. وقد تزامن ذلك مع انتصارات أخرى حققتها أوليمو، وكان من نتيجة ذلك اضطرار تايلور إلى قبول خطة السلام التي تم توقيعها في العاصمة النيجيرية أبيد جان ـ آنذاك ـ (أغسطس 1995)، إلا أن عملية نزع سلاح هذه الفصائل وفقا للاتفاق صارت معقدة، خاصة بعد انسحاب بعثة مراقبة الأمم المتحدة في سبتمبر 1995 نتيجة تعرضها للهجوم من قبل القوات المتحاربة، كما أن تايلور ظل يتهم الإيكوموج بالانحياز لصالح مسلمي الماندينجو ـ في إشارة إلى كروما ـ وترتب على ذلك قيامه بمهاجمة قوات الإيكوموج في ديسمبر 1995، كما نشب صراع بين قواته وقوات روزفلت جونسون، مما أدى إلى شيوع حالة من الفوضى في البلاد، وانهيار اتفاق أبوجا ـ تماما ـ في إبريل 1996، مما دفع الجماعة إلى التدخل من جديد ورعايتها لاتفاق سلام آخر ينص على تعيين رئيس مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية في البلاد، وبموجب هذا الاتفاق تم تعيين روث بيري رئيسا مؤقتا (سبتمبر 1996)، كما تضمن إمكانية قيام الجماعة بفرض عقوبات تتضمن (حظر السفر، تجميد الأنشطة التجارية والممتلكات، الحرمان من المشاركة في الانتخابات) ضد قادة الفصائل التي تخرق الاتفاق، فضلا عن إمكانية تشكيل محكمة لمحاكمة مجرمي الحرب، مما ساهم في نجاح الإيكوموج في مراقبة وقف إطلاق النار.

وبانتهاء يناير 1997، أخذت الفصائل المسلحة في التحول إلى أحزاب سياسية من أجل خوض الانتخابات الرئاسية والنيابية، وظهرت بعض التنظيمات الجديدة بموجب دستور 1983 التعددي الذي وضعه دو، وتم إجراء الانتخابات في 19 يوليو 1997،

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Margaret , **Op. cit**. , p. p. 174 – 175.

(2) **Idem**.

والتي أسفرت عن فوز تايلور وحزبه الذي عرف باسم الحزب الوطني القومي.

ثانيا: المرحلة الثانية: منذ عام 1999:

بالرغم من أن نجاح تايلور في الانتخابات حقق له المشروعية القانونية اللازمة لأي نظام لتحقيق الاستقرار السياسي، إلا أنه لم يسعَ لتكريس هذه المشروعية من خلال تحقيق إنجازات سياسية واقتصادية تصب في صالح الشعب بما يضمن له الشرعية السياسية، حيث اتسمت ممارسات نظامه بالبطش والقمع السياسي ضد معارضيه من ناحية، فضلا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد من ناحية ثانية، مما مهد لبروز الفصائل المسلحة من جديد خاصة بعد انسحاب قوات الإيكوموج من البلاد (يوليو1999)، حيث ظهرت جبهة جديدة هي جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية Liberian United for Reconciliation and Democracy والتي عرفت اختصارا باسم LURD [*]، حيث نشبت معارك بين لورد وقوات تايلور في المقاطعات الشمالية ـ خاصة مقاطعة لوفا ـ قرب الحدود مع غينيا، ومنذ أوائل فبراير 2002 أخذت المواجهات شكلا آخر، تمثل في نزوح قوات لورد صوب العاصمة مونروفيا، مما دفع تايلور إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد في الثامن من فبراير 2002 [1].

ولقد ازدادت الأوضاع سوءا، مع بروز جبهة أخرى ضد تايلور أوائل عام 2003 هي جبهة الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا [**] The Movement

---

(*) تعد جبهة لورد امتدادا لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا – جناح كروما؛ لذا فإن معظم أعضائها من قبائل الماندينجو المسلمة، كما أنها تضم المنشقين عن تايلور، فضلا عن بعض أنصار الرئيس الراحل دو، ويرأس الحركة محمد جوماندي ونائبه تشاي دو ـ الأخ الأصغر لدو ـ، وقد حل سيكو كونيه محل جوماندي بعد ذلك، وتحظى الحركة بدعم من غينيا التي بها امتداد لقبيلة الماندينجو، وتهدف الحركة إلى الإطاحة بنظام تايلور، لمزيد من التفاصيل **انظر**: ليبيريا. **"التوزيع العرقي والديني وحركات التمرد"** في:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archives?Archived=57671.

(1) بدر حسن شافعي: " الصراع في ليبيريا " في د. محمود أبو العينين (محرر) التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001 – 2002، م.س.ذ.، ص ص 168 – 169.

(**) ينحدر معظم مقاتليها من عرقية الكران التي ينتمي إليها دو، وقد اختلفت الآراء بشأن ظهورها، فبعض الآراء ترى أنها امتداد لجناح روزفلت جونسون، في حين يرى البعض الآخر أنها حركة منشقة عن حركة لورد، في حين يرى فريق ثالث أنها الجناح الآخر للورد، وأن هناك تنسيقا بين الجانبين، بالرغم من أن الحركتين تؤكدان أنهما منفصلتان تماما، وتحظى الحركة بدعم ساحل العاج=

for Democracy in Liberia والتي عرفت اختصارا باسم MODEL، ولقد أخذت الحركة في شن هجومها على قوات تايلور من الجنوب الشرقي؛ بحيث أصبحت قوات تايلور محاصرة بين حركة لورد في الشمال، وحركة موديل في الجنوب، وذلك في ظل دعم إقليمي لكل منهما (غينيا بالنسبة للورد، وساحل العاج بالنسبة لموديل)، فضلا عن تجاهل دولي لتايلور في المرحلة الأولى من الصراع، ثم مطالبته بعد ذلك - من قِبل الولايات المتحدة خاصة - بالتنحي وتقديم استقالته، ولقد ساهمت هذه العوامل في إضعاف موقف تايلور، ثم كانت نقطة التحول الكبرى في الصراع بصدور حكم المحكمة الدولية لجرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة في سيراليون (يونيو 2003) بشأن إدانة تايلور لارتكابه سبع عشرة جريمة من جرائم الحرب في سيراليون من خلال دعمه للجبهة الثورية المتحدة بزعامة فوداي سنكوح، مما أسفر عن مصرع أكثر من مائتي ألف شخص، حيث ترتب على ذلك عدة أمور:

1-تراجع التأييد الدولي له، خاصة من قبل الولايات المتحدة، التي طالبته عن طريق رئيسها بوش بضرورة التنحي، بل وربطت تدخلها بانسحابه.

2-تشجيع المتمردين على شن مزيد من الهجمات على تايلور، حيث تمكنوا من السيطرة على أجزاء كبيرة في شمال وجنوب البلاد، فضلا عن سيطرتهم على مدينة بوكنان ثاني أكبر المدن بعد العاصمة، وكذلك سيطرتهم على الميناء الرئيس، واقترابهم من العاصمة مونروفيا.

3-تراجع التأييد الإقليمي لتايلور (خاصة بوركينا فاسو - ليبيا) خوفا من توجيه اتهامات أمريكية لهم بدعم جرائم الحرب.

4-قيام الولايات المتحدة والدول الأوربية بمطالبة الدول الداعمة للمتمردين- خاصة غينيا وساحل العاج - بوقف دعم هؤلاء من أجل التوصل لاتفاق سلام ينهي

= بسبب دعم تايلور للمعارضة العاجية، وتطالب الحركة - أيضا - بالإطاحة بتايلور، لمزيد من التفاصيل **انظر**: د. محمد عاشور مهدي، "ليبيريا... اتفاق السلام ليس نهاية المطاف"، **مجلة الديمقراطية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 12، أكتوبر 2003) ص 168. وانظر أيضا: ليبيريا.. التوزيع العرقي والديني، م.س.ذ.

الصراع في البلاد [1].

ولقد كان ذلك دافعا إلى توقيع الأطراف المتحاربة لاتفاق وقف إطلاق النار عرف باسم اتفاق أكرا الأول (17 يونيو 2003) والذي كان من أهم بنوده تشكيل حكومة انتقالية في البلاد، مع استبعاد تايلور من رئاستها [*]، إلا أن الاتفاق لم يصمد طويلا بسبب مساومة تايلور للقوى الدولية فيما يتعلق بإلغاء قرار الإدانة الصادر ضده مقابل الرحيل، وهو ما دفع المتمردين إلى تكثيف هجومهم على العاصمة، وكان الهجوم الأعنف في يوليو 2003، والذي أسفر عن مقتل أكثر من سبعمائة شخص، وأعلن قائد لورد أن قواته لن تنسحب من العاصمة. وإزاء هذا الوضع المتأزم أعلن تايلور في 12 أغسطس 2003 تنحيه عن السلطة، وقام بتسليم مقاليد الحكم لنائبه موسى بلاه، ورحل إلى نيجيريا [2]. إلا أن المعارضة رفضت تولي بلاه على اعتبار أنه امتداد لتايلور، وتم حسم هذه القضية من خلال توقيع أطراف الصراع لاتفاق سلام شامل عرف باسم اتفاق أكرا الثاني في (20 أغسطس 2003) والذي كان من أهم بنوده تشكيل حكومة انتقالية اعتبارا من أول أكتوبر 2003 حتى يناير 2006، وتحل هذه الحكومة محل حكومة موسى بلاه الذي عيّنه تايلور، وتنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة وديمقراطية تتنافس فيها الأحزاب السياسية، ويكون من حق الفصائل المتحاربة تشكيل أحزاب سياسية.

وبالفعل تم إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في نهاية الفترة (2006) والتي أسفرت عن فوز إيلين سيرليف جونسون بها.



(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**: مجدي محمود نصر، "الحرب الأهلية في ليبيريا..إلى أين؟"، **مجلة الدفاع** (القاهرة: وزارة الدفاع، سبتمبر 2003) ص ص 82 – 89.

(*) كان من أهم مزايا الاتفاق تقسيم المناصب السياسية بين قوى المجتمع الليبيري العسكرية والسياسية والمدنية، كما نص على توزيع مقاعد الحكومة بين الفصائل الثلاث الرئيسة.

لمزيد من التفاصيل **انظر**:

I C G Africa Report, "**Liberia: Security Challenges** ", No.71, 3 Nov. 2003) PP. 3-4.

(2) بدر حسن شافعي " الصراع في ليبيريا " في د. السيد فليفل (محرر) التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني، **م.س.ذ.**، ص ص 167 – 168.

المطلب الثاني
الأسباب الداخلية للصراع

تراوحت الأسباب الداخلية للصراع مابين أسباب إثنية، وأخرى سياسية، وثالثة اقتصادية اجتماعية، ورابعة دينية وثقافية، وبالرغم من أهمية العامل الإثني ـ الذي يبدو أنه العامل الأبرز في الصراع الليبيري ـ إلا أنه لم يكن العامل الوحيد، بل إن البلاد شهدت صراعات بين أبناء الإثنية الواحدة، وهو ما يؤكد أن العوامل الأخرى لعبت دورا مهما في هذا الشأن.

أولا: الأسباب الإثنية:

يعد المجتمع الليبيري ـ شأنه في ذلك شأن معظم المجتمعات الإفريقية ـ مجتمعا تعدديا من الناحية الإثنية، حيث تشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو 96٪ من السكان، وتضم داخلها العديد من القبائل أو الجماعات الإثنية الفرعية أهمها: (الكبيلي (20٪)، الباسا (14٪)، الجيو (9٪)، الجريبو (8٪)، الكرو (8٪)، المانو (7٪)، اللوما (6٪)، الكران (5٪)، الماندينجو (4٪)، الفي (3٪)، الجابندي (3٪) ...)، فيما يشكل السود المحررون 4٪ فقط [1].

ويلاحظ أن هذه الجماعات متداخلة في أماكن إقامتها بشكل يجعل من الصعوبة على أي منها التفكير في الانفصال، وإن كان هذا التداخل قد يؤدي إلى خسائر بشرية فادحة عند اندلاع الصراع بينها [2]. ومن هنا يمكن تصنيف الحرب في ليبيريا بأنها حرب إثنية غير انفصالية، حيث لا تسعى أي جماعة من الجماعات المتحاربة إلى الانفصال، وإنما تتراوح مطالبها ما بين الإطاحة بالنظام القائم والحصول على مكاسب سياسية أكبر [*].

---

(1) د. محمد عاشور مهدي، "ليبيريا.. اتفاق السلام ليس نهاية المطاف"، م.س.ذ.، ص 168.

(2) د.إبراهيم نصر الدين، " اللاجئون في المنازعات الداخلية في إفريقيا " في د.إبراهيم نصر الدين وآخرين (إعداد) **الموسوعة الإفريقية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المجلد الخامس، مايو1997) ص ص 36 – 37.

(*) تهدف أي جماعة مشاركة في الحرب إلى تحقيق هدف من الأهداف الأربعة التالية:

أ – السعي إلى تغيير بعض سياسات النظام القائم فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتوزيع الموارد بصورة عادلة.

=

ولقد برز البعد الإثني منذ استيطان الأفروأمريكيين في البلاد عام 1821، وإعلان جمهوريتهم 1847، حيث قام هؤلاء باحتكار السلطة والثروة وتجاهلوا مصالح الجماعات الوطنية التي تشكل 96٪ من السكان، وهو ما أدى في النهاية إلى وقوع انقلاب عسكري بزعامة صمويل دو الذي ينتمي إلى إثنية الكران (5٪)، حيث أطاح بآخر الحكام الأفروأمريكيين وهو وليام تولبرت، والذي تم إعدامه مع آخرين من رموز الحكم.

وبالرغم من أن الحكم انتقل ـ للمرة الأولى ـ للوطنيين، إلا أن البعد الإثني برز في ممارسات دو، حيث عمل على تفضيل إثنية الكران على ماعداها، وأسند إليهم المناصب الهامة في البلاد، بما في ذلك السيطرة على القوات المسلحة، كما عمل على استمالة الماندينجو إليه، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها كوينكبا ـ الذي ينتمي إلى جيو ـ.

وفي المقابل قام بإعدام المئات من إثنيتي جيو ومانو. ولقد ساهم هذا الانقسام الإثني (كران وماندينجو في مواجهة جيو ومانو) إلى بروز تشارلز تايلور (أفرو أمريكي)، والذي كان هدفه سياسيا بالأساس يتمثل في الإطاحة بدو، ووجد الدعم من جيو ومانو، لتأخذ الحرب بعد ذلك طابعا إثنيا ممتدا – ممزوجا بالطابع السياسي –، خاصة مع حدوث انقسام إثني داخل فصيل تايلور ذاته، والذي تمثل في بروز البرنس جونسون الذي قام باغتيال دو، ونتيجة لهذا ظهرت على السطح عدة فصائل إثنية متحاربة أبرزها ما يلي [1]:

1- الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بزعامة تشارلز تايلور (أفرو أمريكان ـ جيو ومانو).

= ب – الإطاحة بنظام الحكم ذاته، وقد تكون هذه الإطاحة على مستوى الأشخاص القائمين على النظام فقط، أو تغيير النظام بكل مؤسساته.

ج – الحصول على حكم ذاتي أو توسيع حكم ذاتي قائم في إطار الدولة الواحدة.

د – الانفصال، وهو يتضمن إما تشكيل دولة جديدة أو الانضمام لدولة مجاورة.

لمزيد من التفاصيل **انظر**: أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، م.س.ذ.، ص ص25 – 26.

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**: د.إبراهيم أحمد نصر الدين " الحروب الأهلية في إفريقيا " في د.أحمد الرشيدي (محرر)، **موسوعة أحداث القرن العشرين**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، الجزء الرابع، 2000) ص ص 367 – 368. وانظر أيضا:

Elwood , **Op. cit.** , p. p. 95 – 100.

2- الجبهة الوطنية القومية الليبيرية المستقلة بزعامة البرنس جونسون (أفرو أمريكان - جيو ومانو).

3- حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (الكران والماندينجو)، إلا إنها انشقت على أسس - بعضها إثني - إلى ثلاث فصائل هي:

أ- حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (جناح الحاج كروما) ومعظمهم من إثنية الماندينجو المسلمة.

ب- حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (جناح روزفلت جونسون) وتتشكل أساسا من الكران.

ج- مجلس السلام الليبيري (جورج بولي) وقد أعلن أنه لا ينتمي لإثنية محددة بالرغم من تنافسه بعد ذلك مع جونسون من أجل الهيمنة على الكران.

د- قوات دفاع لوفا، وهي حركة للدفاع عن النفس أنشأها السكان غير المسلمين في مقاطعة لوفا للرد على هجمات كروما.

ونتيجة لتعدد أطراف الحرب الأهلية، والارتكان إلى قواعد إثنية في الصراع، انهارت الدولة الليبيرية على مدى ما يقرب من سبعة أعوام، وقتل آلاف من الليبيريين، كما هرب نحو ثلث الشعب الليبيري إلى الدول المجاورة [1].

ويلاحظ أنه مع بداية المرحلة الثانية من الصراع، لم يكن البعد الإثني غائبا عنها، بل ظهرت نفس الانقسامات الإثنية من خلال الفصائل الجديدة، التي كان بعضها في حقيقة الأمر امتدادا لفصائل كانت موجودة في المرحلة الأولى من الصراع، فكان معظم أفراد حركة لورد من إثنية الماندينجو، وكانت الحركة امتدادا لحركة كروما، في حين أن حركة موديل كان معظم أفرادها من الكران، ومعنى ذلك أن القتال اندلع من جديد على خلفية الصراع الإثني بين الماندينجو والكران من ناحية، في مواجهة الأفروأمريكيين وجيو ومانو من ناحية ثانية.

ثانيا: الأسباب الدينية والثقافية:

يعد المجتمع الليبيري مجتمعا متعددا من الناحية الدينية؛ إذ توجد به الديانة

(1) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، الحروب الأهلية في إفريقيا، م.س.ذ.، ص 368.

الإسلامية والمسيحية، فضلا عن المعتقدات التقليدية، إلا أن نسب معتنقي كل ديانة تختلف اختلافا بينيا يعود بالأساس إلى الجهة القائمة على عملية الإحصاء، وهل هذه الجهة محايدة أم هي جهة تنتمي لديانة معينة؟ فوفقا لبعض الإحصاءات تعد ليبيريا دولة مسيحية؛ حيث يصل عدد المسيحيين بها إلى 40 ٪، في حين تتراوح تقديرات المسلمين بين 20- 35٪ على أقصى تقدير، أما نسبة أتباع المعتقدات التقليدية فتتراوح ما بين 35 – 40٪ (1)، ووفقا لبعض الإحصاءات الأخرى، فإن ليبيريا دولة وثنية (*)؛ إذ تبلغ نسبة أتباع الديانات التقليدية 65٪، في حين يأتي المسلمون في المرتبة الثانية بنسبة 25٪، والنصارى في المرتبة الثالثة بنسبة 10٪ (2). لكن أيا ما يكن الأمر، فإن البعد الديني في الصراع كانت له جذوره التاريخية مع قدوم العبيد المحررين الذين اعتبروا أن هدفهم الديني هو إقامة مملكة المسيح في إفريقيا، وصارت كل الكنائس الليبيرية تابعة للكنائس الأم في الولايات المتحدة، كما صار كل رؤساء ليبيريا حتى عام 1980 من الأساقفة، وبات هناك نوع من التمييز على أسس دينية، فقد تم حرمان المسلمين الماندينجو من التعيين في الوظائف الحكومية التي سيطر عليها السود الأمريكيون تماما (3)، مما ساهم في نمو جذور الكراهية والعنف لدى هؤلاء، خاصة مع انتشار الفقر والجهل بينهم بسبب سيطرة المُنصّرين الأمريكيين السود على كل المدارس (**).

ولقد تحسنت أوضاع المسلمين في عهد الرئيس دو – إلى حد كبير – حيث عمل على

---

(1) ليبيريا.. التوزيع العرقي والديني، م.س.ذ..

(*) يبدو أن هذا التقدير قديم نسبيا، حيث لم يراعِ دخول كثير من هؤلاء الوثنيين في النصرانية بسبب عمليات التبشير الواسعة في البلاد، في حين أن التقرير الأول قد يكون صادرا عن منظمات كنسية تحاول تعظيم نسب النصارى، كما هو الحال في العديد من البلدان الإفريقية مثل نيجيريا.

(2) بدر حسن شافعي، "الجبهة الوطنية الليبيرية.. سلاح منظمات التنصير ضد سكان البلاد الأصليين"، **مجلة المجتمع**، (الكويت:جمعية الإصلاح الاجتماعي، عدد 1635)، 15/ 1/ 2005.

(3) صابر عبد اللطيف، "مسلمو ليبيريا.. نابليون الأفريقي يبحث عن عودة"، **موقع إسلام أون لاين على النت في:**

www.islamonline.net/arabic/arts/2003/09/article03-html

(**) لقد خفت حدة معاناة المسلمين بعض الشيء في عهدي توبمان (1941- 1970) وتولبرت (1970 – 1980) حيث سمحوا لهم بتولي الوظائف الحكومية والانتخاب، لمزيد من التفاصيل: **المرجع السابق.**

تغليب الاعتبارات السياسية على ماعداها فتحالف مع مسلمي الماندينجو لمواجهة القبائل الوثنية (جيو ومانو)، فأعطى للمسلمين حق المواطنة، وكان من نتيجة ذلك حصول الحاج كروما على حقيبة وزارة الإعلام، لكن يبدو أن هذا التقارب ساهم في بروز البعد الديني في الصراع منذ ظهور تايلور؛ إذ إن هذا التقارب بين دو والماندينجو أثار حفيظة القبائل الوثنية والنصرانية التي تحالفت مع تايلور، والذي لم يخفِ حنقه على الإسلام والمسلمين، فقام بإحراق المساجد والمدارس الإسلامية في المدن التي دخلها بقواته، خاصة المدن الشمالية التي يقطنها الماندينجو[1].

ولعل هذا كان أحد أسباب بروز جبهة مسلمي ليبيريا عام 1990 بزعامة كروما، والتي دخلت في مواجهات كثيرة مع قوات تايلور، وتمكنت من السيطرة على 40٪ من البلاد، مما اضطره إلى القبول بخطة أبوجا لإحلال السلام في البلاد عام 1995، وبمقتضاها تم تشكيل مجلس رئاسي، مع مراعاة التوازن الديني بالنسبة لمنصب نائبي الرئيس، حيث تم النص على أن يكون النائب الأول مسيحيا (تايلور)، والثاني مسلما (كروما)[2].

وبالرغم من ذلك فإن تايلور لم يتوقف عن اضطهاد مسلمي الماندينجو، حتى أثناء الفترة الانتقالية التي شهدتها البلاد قبل انتخابات 1997، واعتمد في ذلك على الدعم الذي قدمه له مجلس الكنائس العالمي في مؤتمره الذي عقد في لندن عام 1995، حيث تم تخصيص الجزء الأكبر من ميزانية المجلس لصالح النشاط التنصيري في ليبيريا، وكان حصاد ممارسات تايلور ضد المسلمين في تلك الفترة ما يلي[3]:

1-قتل ما لايقل عن 35 ألف مسلم.

2-تشريد قرابة مائة ألف مسلم.

---

(1) حول ممارسات تايلور ضد الماندينجو **انظر**: أبو بكر عبد القادر سيسي، "اضطهاد القبيلة المسلمة العملاقة في غرب إفريقيا"، **موقع مجلة البيان السعودية على النت**،
www.albayan-magazine.com/files/Africa/12.htm

(2) بدر عبد اللطيف، " الأزمة الليبيرية وانعكاساتها على المسلمين "، **مجلة قضايا دولية** (إسلام أباد: معهد الدراسات السياسية، يونيو 1996) ص ص 24 – 25.

(3) بدر حسن شافعي، الجبهة الوطنية الليبيرية، م.س.ذ.

3-هدم عشرات المساجد.

4-هدم قرابة مائة مدرسة إسلامية.

ولم تتغير سياسة تايلور ضد المسلمين مع توليه الحكم، بل استمر في اضطهاد الماندينجو، وتمييز جيو ومانو، مما دفع المسلمين إلى تشكيل جبهة لورد التي تعد امتدادا لجبهة كروما، والتي انطلقت من المناطق الشمالية ـ حيث يتركز الماندينجو ـ وجعلت من إسقاط تايلور هدفا لها، وهو ما نجحت فيه بعد ذلك[1].

ولقد تزامن مع هذه التعددية الدينية تعددية ثقافية؛ إذ إن هناك أكثر من عشرين لغة محلية في البلاد تعكس ثقافات مختلفة، وإن كان غالبية السكان المحليين يتحدثون لغات تنتمي إلى ثلاث مجموعات قومية هم: متحدثو الميل Mel Speakers، وتضم مجموعات (كيسي، جولا)، ومتحدثو الماندى Mende، وتضم مجموعات (مانو، داهن، ليكي، لوما جندي ، ماندي، فاي، ماندينجو)، أما المجموعة الثالثة فتضم متحدثي الكوا Kwa، وتضم (دي – بيلي – باسا – كراهن – كرو – جيو)[2].

هذا فضلا عن ثقافة السود المحررين، والذين عملوا على نشر نمط الثقافة الليبرالية في مقابل الثقافة المحلية والاعتزاز بها في مواجهة الآخر، وما تبع ذلك من نبرة التعالي على هذا الآخر، ومحاولة إجباره على اتباع نمط الثقافة السائد لدى النخبة الحاكمة، مما جعل الصراع يأخذ طابعا ثقافيا في أحد أبعاده.

ثالثا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

لقد أدى سوء الإدارة والفساد الحكومي لإدارة دو، وفشلها في تحقيق مستوى معيشي متوسط لعامة الشعب في زيادة معدلات البطالة والفقر، وهو ما يعد المناخ الملائم لأي صراع أو عنف سياسي؛ إذ إن الفقر والحرمان الاقتصادي غالبا ما يؤدي إلى عنف سياسي، والذي قد يبرز في صورة ثورة أو انقلاب عسكري، أو حتى حرب أهلية[3].

---

(1) ليبيريا.. التوزيع العرقي ، م.س.ذ.

(2) Elwood , **Op. cit.** , P. 77.

(3) لمزيد من التفاصيل حول أثر الحرمان الاقتصادي على الاستقرار السياسي **انظر**: د. فاروق يوسف يوسف أحمد، **الثورة والتغيير السياسي**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ط2، 1989) ص 106 ومابعدها.

ولقد ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية في ليبيريا تلك الأزمة العالمية التي برزت أوائل ثمانينات القرن الماضي، والتي أدت إلى ضعف الأسواق العالمية، مما أدى إلى نفاذ أو استنزاف المعادن والحديد في البلاد، ولقد برزت أبعاد الأزمة الاقتصادية من خلال مؤشرين أساسيين (1):

1- تراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي ليصبح 1.9 ٪ خلال الفترة الأولى لحكم دو (1980 – 1985)، ونفس الأمر بالنسبة للناتج القومي الإجمالي، ولقد دفع ذلك صندوق النقد الدولي إلى الإعلان في يناير 1986أن البلاد غير جديرة بالحصول على قروض جديدة، خاصة في ظل فشلها في توفير احتياطيات نفطية بالعملة الصعبة.

2- اختفاء العملة الصعبة في البلاد (الدولار تحديدا)، وخلال العام الأول لحكم دو حدث انخفاض في أنشطة القطاع الخاص من 175 مليون دولار إلى 102 مليون دولار، كما قام التجار والمواطنون بتهريب أموالهم إلى الخارج.

ولقد دفع ذلك إدارة دو إلى اللجوء إلى واشنطن (*) من أجل الحصول على المساعدة، إلا أن الإدارة الأمريكية ـ نتيجة لضغوط الكونجرس ـ قامت بسحب دعمها تدريجيا له بسبب عدم كفاءته الإدارية وانحيازه لقبيلة الكران من ناحية، فضلا عن انتهاكاته الكبيرة لحقوق الإنسان من ناحية ثانية، مما أدى إلى تزايد حجم الدين الخارجي، وقيام المؤسسات المالية بوقف تعاملاتها مع ليبيريا بسبب عدم الوفاء بالتزاماتها المالية، وصار المجتمع الليبيري على حافة الانهيار عندما قام تايلور بإعلان تمرده (2).

ولقد ساهمت ظروف الحرب الأولى في تردِّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بصورة كبيرة، مما كان له أثر كبير في اندلاع الحرب مرة أخرى أواخر التسعينات. فقد انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث الأولى للحرب بنسبة 3. 12 ٪، ووفقا لتقديرات البنك الدولي لعام 1998 (أي بعد انتهاء الحرب الأولى بعام) فإن أفضل

---

(1) Christopher Claphan , " Liberia " , in Timothy M. Shaw & Julius Emeka Okolo ,"**The Political Economy of Foreign in Ecowas** " (USA: St. Martin`s Press , 1994) P. 73.

(*) كانت ليبيريا ثاني أكبر دولة أفريقية جنوب الصحراء بعد نيجيريا من حيث وجود الاستثمارات الأمريكية بها، والتي بلغت نصف بليون دولار بحلول عام 1980 – لمزيد من التفاصيل **انظر**:
Ibid , P. 69.

(2) Elwood , **Op. cit.** , P. 82.

تقدير لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كان أقل من 785 دولارًا سنويا، ومن ثم فقد تم تصنيف البلاد في قائمة الدول الأقل دخلا [1].

ولقد كان لهذه الأوضاع الاقتصادية انعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية؛ حيث زاد عدد المشردين والعاطلين عن العمل في البلاد، كما زادت حدة الاعتداءات الجنسية والعنف في المجتمع، خاصة من قبل الجماعات المسلحة ضد اللاجئين حول العاصمة والبالغ عددهم 350 ألف شخص، كما ازدادت أعمال السرقة والنهب للممتلكات الحكومية، وكذلك لممتلكات المدنيين، وزادت انتهاكات حقوق الإنسان، ليس من قبل الجماعات المسلحة ضد المدنيين، ولكن بين المدنيين بعضهم البعض [2]. وترتب على هذه الآثار الاجتماعية تدهور اقتصادي جديد تمثل في زيادة عبء الدين الوطني للبلاد بما يزيد عن 2.8 بليون دولار، مما جعلها غير قادرة على توفير الموارد المطلوبة ـ محليا ودوليا ـ للعودة بالاقتصاد إلى مستوياته التي كانت سائدة قبل اندلاع الحرب الثانية [3].

رابعا: الأسباب السياسية للصراع:

يمكن القول بأن الصراع في ليبيريا تعود جذوره إلى نشأة الدولة الليبيرية ذاتها على أيدي سود العالم الجديد New World Black والذين عرفوا باسم الأمريكيين الليبيريين أو العبيد المحررين، والذين عملوا على فرض هيمنة الدولة على كافة أقاليم البلاد، خاصة المناطق التي لا توجد بها زعامات قبلية، حيث اقتصرت المناصب السيادية في البلاد على أتباعهم فقط، ولقد ساعدت الظروف الداخلية والدولية على فرض وبقاء مثل هذا النظام.

فداخليا، اعتمدت النظم الحاكمة المتعاقبة في البلاد على استغلال نمط الثقافة السياسية السائد بين عامة الشعب، والقائم على فكرة السلطوية، بمعنى الولاء والتبعية للقبيلة أو لحاكمها في إخضاع الشعب لهم، ولعل هذا يفسر أسباب شيوع ظاهرة العنف السياسي في البلاد، سواء من جانب النظام ضد الشعب أو العكس، كما أن هذا الأمر لم

---

(1) Quentim Outrom , " Economy in Liberia" , Africa South of The Sahara 2000 " **,Op. cit**. , P. 632.

(2) الأمم المتحدة: **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم لمجلس الأمن عملا بالفقرة 19 من القرار 1478 لعام 2003 بخصوص الأوضاع في ليبيريا**، 5 أغسطس 2003، ص ص 3-4.

(3) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

يقتصر على حكم الرئيس دو الذي دشن بممارساته بداية الحرب الأهلية في البلاد، بل كان سائدا من قبل، وتحديدا منذ القرن التاسع عشر، وتجلى ذلك في عدة أمور أبرزها: اغتيال الرئيس روي عام 1871، والمذبحة الدموية التي قام بها الرئيس وليام توبمان (1944 – 1970) لتصفية معارضيه. إلا أن هذا العنف لا يمكن مقارنته بالعنف الذي شهدته البلاد خلال حكم دو، والذي أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية (1).

أما **خارجيا**، فقد كان التشجيع الأمريكي لليبيريا عاملا مهما في استمرار النظام الأوتوقراطي؛ حيث إن الإدارة الأمريكية لم تكن تهتم بشكل نظام الحكم بقدر اهتمامها ببقاء ولاء النظام الليبيري لها، خاصة في ظل ظروف الحرب الباردة، ولعل هذا يفسر أسباب بقاء النظام الأوتوقراطي في سبعينات القرن الماضي أثناء حكم وليام تولبرت (1970 – 1980)، بالرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة، وهو ما كان يستلزم إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية تتمثل في الأخذ بمبادئ التعددية السياسية، خاصة بعدما تزايدت الدعاوى الشعبية في هذا الاتجاه، لكن الدعم الأمريكي حال دون ذلك، واستمر هذا الدعم ـ حتى في ظل حكم دو ـ بالرغم من إدخال مبادئ التعددية في دستور 1984، لكنها ظلت شكلية (2).

فلقد عمل دو منذ استيلائه على الحكم في انقلاب عسكري عام 1980 على تعليق الدستور، وحظر الأحزاب السياسية، وإدارة البلاد من خلال مجلس عسكري حاكم برئاسته، وفي عام 1983 قام بالتلاعب في دفاتر القيد، كما قام بإرجاء الانتخابات عن موعدها المقرر عام 1984 لمدة عام حتى يتسنى له خوضها؛ حيث اشترط الدستور ألا يقل سن المرشح للرئاسة عن 35 عاما، ولقد قام بتزوير الانتخابات التي جرت عام 1985 لصالح حزبه – حزب ليبيريا الحاكم– الذي فاز بـ 80٪ من مقاعد البرلمان، كما فاز هو بمنصب الرئيس (3). إلا أن الاضطهاد السياسي بلغ ذروته بعد فشل المحاولة الانقلابية التي قام بها الجنرال كوينكبا ـ والذي ينتمي إلى قبيلة جيو ـ ضده بعد انتخابات 1985، حيث قام باعتقال قادة المعارضة، وقتل ما يزيد عن ثلاثة آلاف من قبائل جيو ومانو، فضلا عن تهجير أكثر من 300 ألف

---

(1) Elwood , **Op. cit** , PP. 78 – 83.
(2) **Idem.**

(3) لمزيد من التفاصيل حول ممارسات دو انظر:

Ademola Adeleke , **Op. cit** , P. 573

شخص، ولقد ساعده على ذلك ولاء القوات المسلحة له؛ حيث قام بتشكيل القوات المسلحة الليبيرية AFL من أبناء قبيلته (الكران)، والتي قامت بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة ضد المعارضة، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى طلب المعونة من الجبهة الوطنية القومية بزعامة تايلور، التي وجدت في هذا الدعم فرصة للتدخل في البلاد [1].

ويلاحظ أن الخلافات السياسية لم تقتصر فقط على الخلاف بين النظام من ناحية وقوى المعارضة من ناحية ثانية، بل امتدت إلى قوى المعارضة ذاتها، مما ساهم في إطالة أمد الحرب، ولعل المثل البارز في هذا الشأن هو انشقاق البرنس جونسون عن تايلور أوائل عام 1990، وتشكيله الجبهة الوطنية القومية الليبيرية المستقلة، ولقد صار التنافس بين الجانبين حول من يدخل العاصمة أولا، ومن يكسب دعم أهالي مقاطعة نيمبا الشمالية التي ينتمي إليها كوينكبا من ناحية ثانية، كما ثار خلاف ثالث حول الموقف من الإيكوموج، وإمكانية المشاركة في الحكومة الانتقالية، ولقد رجحت الكفة لصالح جونسون لعدة اعتبارات منها، نجاحه في قتل دو، وتمكنه من دخول مونروفيا قبل تايلور، وترحيبه بقوات الإيكوموج، ومشاركته في الحكومة الانتقالية، وحصوله على منصب الرئيس في عملية إعادة تشكيلها في مؤتمر كل الليبيريين الذي عقد في مونروفيا أوائل 1991، ولقد ساهم ذلك في إضعاف تايلور عسكريا وسياسيا، مما دفعه إلى استجماع قواته من جديد عام 1992، وقيامه بعملية الأخطبوط التي كان هدفها الأساسي القضاء على جونسون ومقاومة الإيكوموج في آن واحد، وهو ما تحقق بعد ذلك، ورحل جونسون إلى نيجيريا، مما أدى إلى إضعاف جبهته سياسيا وعسكريا [2].

وهناك مثال آخر لمدى الخلاف بين قوى المعارضة، هو الخلاف الذي شهدته حركة أوليمو، والتي تداخلت فيها الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الإثنية، فبرز الخلاف بين الحاج كروما وروزفلت جونسون، وقام كل منهما بتكوين فصيل تابع له يحمل اسم الحركة مع نسبته إليه (حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا – جناح كروما، وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا – جناح روزفلت جونسون)، أما الفصيل الثالث في الحركة، فقد أعلن هو الآخر انشقاقه عنها، ولكن ليس

(1) **Ibid** , PP. 574 – 575.

(2) حول هذه الخلافات **انظر**:

Elwood, **Op.cit** , P. 95.

لأسباب إثنية، وإنما لأسباب سياسية، حيث أعلن جورج بولي أن حركته وطنية غير إثنية تهدف حماية حقوق المبعدين والمطرودين، وبقاء القيادة الديمقراطية الدستورية في البلاد[1]. وانضم بولي إلى روزفلت جونسون، وجناح ويويو المنشق عن تايلور وتمكن هذا التحالف الجديد من طرد تايلور من مقر إقامته في جبارنجا في سبتمبر 1994، واضطراره لقبول خطة أبوجا للسلام (أغسطس 1995)[2].

المطلب الثالث
الأسباب الخارجية للصراع

لقد لعبت العوامل الإقليمية والدولية دورا مهما ـ ليس فقط في نشأة الصراع ـ وإنما في تطوره وإطالة أمده؛ إذ لولا الدعم الليبي البوركيني العاجي المشترك لتايلور، وفي المقابل تراجع الدعم الأمريكي لدو، لما تمكن الأول من الانتصار على الثاني، حيث كان يمكن أن يقوم دو بسحق التمرد الذي قاده تايلور ـ كما فعل من قبل مع كوينكبا ـ لولا تراجع التأييد الإقليمي والدولي له، وفي المقابل فإن دعم غينيا لبعض الفصائل المعارضة لتايلور، ساهم في تمكين هذه الفصائل من تحقيق انتصارات كبيرة ضده.

أولا : الأسباب الإقليمية للصراع:

لقد انقسمت الدول الإقليمية فيما يتعلق بالموقف من الصراع قسمين أو فريقين، الأول مؤيد لحركات التمرد، والثاني مؤيد للنظام القائم، ولقد تراوحت أسباب التأييد ما بين أسباب شخصية، وأخرى سياسية، وثالثة أيديولوجية، كما تباينت مواقف بعض الدول حسب تطور الصراع، ومدى تأثرها به مثل ساحل العاج التي أيدت حركة تايلور في الحرب الأولى، ثم تحولت لدعم معارضيه في الحرب الثانية.

1-الدول المؤيدة لتايلور:

لقد تمثلت هذه الدول تحديدا في كل من ليبيا، بوركينا فاسو، وساحل العاج. ولقد تباينت دوافعها من دعم تايلور في بعض الأحيان، كما تشابهت في أحيان أخرى، ولقد كان لدعمها تايلور في الحرب الأولى سببا في صموده ونجاحه في تحقيق انتصارات عديدة سواء ضد نظام دو أم القوى المعارضة الأخرى، الأمر الذي جعله في نهاية المطاف واحدا

(1) **Ibid ,** P.P. 92 – 100.
(2) Margaret , **Op. cit**. , p. 174 – 175.

من أقوى الشخصيات على الساحة، وقد دفع ذلك الليبيريين إلى التصويت لصالحه في الانتخابات الرئاسية عام 1997 خوفا من عودة الحرب إلى البلاد من جديد، كما أن تراجعها عن دعمه في الحرب الثانية لأسباب مختلفة أدى إلى إضعاف موقفه واضطراره إلى الفرار خارج البلاد.

فبالنسبة لليبيا، يلاحظ أنها اهتمت خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي بتشجيع الحركات الثورية في غرب إفريقيا، وقامت بعمليات تجنيد واسعة للقادة المحتملين من تلك المناطق، كما قدمت التدريب العسكري لمواطني الإقليم، وذلك في إطار ما يعرف بالفيلق الإفريقي الذي كونته للمساعدة في تعزيز سيطرتها على شريط أوزو المتنازع عليه مع تشاد. وكان من بين القادة الذين تلقوا تدريبات عسكرية في ليبيا تشارلز تايلور في ليبيريا، وفوداي سنكوح في سيراليون حيث أقام تايلور وسنكوح ـ أثناء تواجدهما بليبيا عام 1987 ـ علاقة اعتماد متبادل تقضي باستخدام تايلور أراضي شرق سيراليون في التدريب والتحضير للهجوم على ليبيريا، على أن يقوم تايلور بعد استتباب الوضع له بتزويد سنكوح بأعداد كبيرة من مقاتليه[1].

ويمكن القول بوجود عدة أسباب تكمن وراء دعم ليبيا لتايلور أهمها:

أ- هيمنة الفكر الناصري، وفكر الاشتراكية الثورية على القيادة الليبية منذ ثورة الفاتح، والذي يقوم على دعم الأنظمة والحركات الثورية في البلاد الإفريقية، خاصة أن النظام الليبي أعطى الأولوية في مجال سياسته الخارجية للدائرة الإفريقية بعد الدائرة العربية[2].

ب- الرغبة في إيجاد عمق إستراتيجي يوفر الدعم السياسي والعسكري للقيادة الليبية في مواجهة أي خطر محتمل خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي واجهتها ليبيا بعد أزمة لوكيربي أواخر الثمانينات[3].

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، م.س.ذ.، ص ص 194 – 195.

(2) بدر حسن شافعي، العلاقات العربية الإفريقية.. ليبيا نموذجا، **مجلة الشاهد الليبية**، عدد 225، مايو 2004، ص 46.

(3)---------، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينات"، **السياسة الدولية**، عدد 140، أبريل 2000، ص 109.

ج- حالة الخلاف الإيديولوجي بين القذافي ودو، خاصة في ظل العلاقة الوطيدة بين دو والولايات المتحدة [1].

إلا أنه يلاحظ أن الدعم الليبي لتايلور بدأ يتوقف ـ على الأقل رسميا ـ مع صدور قرار مجلس الأمن رقم 731 لعام 1992، والذي دعا ليبيا إلى إبداء التعاون الكامل في تحديد المسئولية عن الأعمال الإرهابية في حادثي لوكيربي، وطائرة يوتا الفرنسية؛ حيث أبلغت ليبيا مجلس الأمن باتخاذها عدة خطوات في هذا الشأن لعل من أبرزها قطعها لعلاقاتها بجميع المنظمات والجمعيات التي يشتبه في تورطها في أعمال عنف إرهابية، وغلق حدودها في وجه العناصر المتهمة بالإرهاب [2].

ومع اندلاع الحرب الثانية في ليبيريا، تخلت ليبيا كلية عن دعمها لتايلور، وذلك بسبب عدم رغبتها في توتر علاقاتها مع الغرب من ناحية، فضلا عن توجهاتها الجديدة صوب إفريقيا من ناحية ثانية [*]. وهو ما كان له أثر كبير في إضعاف تايلور في مواجهة جبهة لورد، خاصة مع تحول دعم ساحل العاج لصالح حركة موديل.

أما بالنسبة لبوركينا فاسو، فلقد كانت هناك علاقة صداقة ومصاهرة بين الرئيس البوركيني كومباوري ورئيس ليبيريا وليام تولبرت، الذي اغتيل هو وابنه على يد قوات

---

(1) E.John Ingbedion , " Ecomog in Comparative Perspective... " , in Timothy M. Shaw & Julius Emeka Okolo , **Op. cit.** , PP. 224 – 226.

(2) د. محمد عاشور مهدي، " الفضاء الإفريقي في فكر القيادة الليبية وسياساتها "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية حول إفريقيا والعولمة، م.س.ذ، ص 8.

(*) تزامنت أزمة ليبيريا الثانية مع قيام ليبيا بالتسوية السياسية السلمية لأزمة لوكيربي عقب اتفاق تم التوصل إليه عام 1998، ودفعت ليبيا بموجبه تعويضات لأسر الضحايا بلغت 2.7 مليار دولار عام 2003، كما أعادت ليبيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع بريطانيا عام 1999 بعد إقرارها بالمسئولية عن مقتل الشرطية البريطانية إيفون فليتشر، ونفس الأمر مع فرنسا فيما يتعلق بدفع تعويضات بلغت سبعة عشر مليون دولار في قضية طائرة يوتا، أما بالنسبة للقضايا الإفريقية، فقد اهتمت ليبيا كذلك بقضايا التعاون والتكامل الإقليمي وتسوية الصراعات بصورة سلمية أكثر من اهتمامها بالأفكار الثورية الاشتراكية التي كانت سائدة من قبل، ولقد تزامنت أزمة ليبيريا الثانية مع إقامة ليبيا لتجمع الساحل والصحراء (1999)، وكذلك دعوتها لإقامة الاتحاد الإفريقي في نفس العام، فضلا عن سعيها لتسوية الصراعات بصورة سلمية بدلا من أن تكون طرفا أو عاملا مؤججا لها.

دو في انقلاب عام 1980، حيث تزوج كومباوري من أرملة ابن الرئيس تولبرت – التي هي ابنة الرئيس العاجي بوانييه بالتبني – ومن هنا فقد سعى للانتقام من دو، وذلك بالتنسيق مع كل من ليبيا وساحل العاج من أجل دعم تايلور؛ حيث قام القذافي بعملية التمويل، في حين عرض رئيس ساحل العاج آنذاك هوافييه بوانيه أن تكون بلاده ملاذا لجبهة تايلور، ونقطة انطلاق لها بحكم التجاور الجغرافي، في حين أعلن كومباوري أنه سيقوم بتزويد تايلور بالقواعد العسكرية، والتدريب، فضلا عن إرساله 400 مقاتل للمشاركة في الحرب معه [1]، إلا أنه من الملاحظ أن بوركينا فاسو ـ شأنها في ذلك شأن القوى الأخرى المؤيدة لتايلور ـ تراجعت عن هذا التأييد مع صدور حكم المحكمة الدولية الخاصة بإدانته بارتكاب جرائم حرب في سيراليون.

أما بالنسبة لساحل العاج، فلقد أيد الرئيس العاجي بوانيه قوات تايلور في الحرب الأولى بسبب علاقة المصاهرة بينه وبين وليام تولبرت؛ ولذلك قدم بوانيه التسهيلات العسكرية اللازمة لتايلور، وكانت أراضي ساحل العاج نقطة الانطلاق له في بداية الحرب، إلا أن موقف ياماساكرو تبدل تماما في الحرب الثانية، حيث تخلى النظام العاجي عن دعم تايلور بسبب موقف الأخير من دعم المعارضة العاجية التي تؤيدها الولايات المتحدة في مواجهة الحكومة، مما دفعها ـ أي الحكومة ـ لدعم المتمردين في ليبيريا خاصة حركة موديل، ولعل هذا الدعم كان أحد أسباب ضعف تايلور، واضطراره للفرار خارج البلاد [2].

2–الدول المعارضة لتايلور:

تعد نيجيريا وغينيا وسيراليون من أبرز الدول المعارضة لتايلور لأسباب مختلفة:

فبالنسبة **لنيجيريا**، فلقد كانت مؤيدة للإبقاء على نظام دو لعدة أسباب:

أ– الصداقة الشخصية بين الرئيس النيجيري آنذاك إبراهيم بابا نجيدا والرئيس دو .

ب– أن نيجيريا تعتبر نفسها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، ومن ثم فإن الحرب الأهلية هي فرصة لتكريس نفسها كقوة إقليمية لحفظ السلام.

---

(1) E- John , **Op. cit.** , PP. 224 – 226.

(2) د. محمد عاشور مهدي، " ليبيريا ... اتفاق السلام ليس نهاية المطاف"، م.س.ذ.، ص ص 170 – 171.

ج- رغبة نيجيريا في إبعاد ساحل العاج عن ليبيريا، بحكم التنافس التقليدي بين أبوجا ويامامسوكرو [1].

د- الخوف من أن يؤدي نجاح تايلور في السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، إلى الإطاحة ببعض الحكومات الصديقة لنيجيريا في كل من جامبيا، غينيا، وسيراليون [2].

ولعل هذه الأسباب تفسر أسباب مشاركة نيجيريا بأكبر عدد في قوات الإيكوموج، ثم قيامها بتغيير قائد الإيكوموج الغاني بقائد نيجيري، ودخولها في مواجهة مباشرة مع تايلور، فضلا عن تحملها العبء الأكبر من تمويل قوات الإيكوموج. إلا أن نهج نيجيريا تجاه الصراع تغير ـ إلى حد كبير ـ مع وصول أوباسانجو للحكم (مايو1999)، وتأكيده على سعيه لتعزيز التعاون مع دول الإقليم بدلا من الصراع والتنافس معها، وإعطاء الأولوية لقضايا الإصلاح الداخلي؛ لذلك فضَّل سحب قواته من ليبيريا بسبب الرفض الإقليمي لها خاصة من دول الفرانكفون [*]، فضلا عن المشكلات المالية المترتبة على بقاء هذه القوات، حيث كانت تكلفتها اليومية تصل إلى مليون دولار؛ لذا عندما اندلعت الحرب ثانية في ليبيريا، وكانت هناك حاجة لتدخل إقليمي ودولي لاحتوائها، أعلنت نيجيريا أنها ستتدخل في إطار الجماعة، وأن هناك مجموعة من الاعتبارات الجديدة الحاكمة لها في هذا الشأن، عبّر عنها رئيس أركان الجيش مارتن لوثر وأهمها [3]:

1-أن هذا التدخل لا يهدف للإطاحة بنظام تايلور، أو الانحياز لطرف على حساب

---

(1) حول هذه الأسباب **انظر**:

Stephen Ellis , "Liberia 1989 – 1994: A study of Ethnic and Spiritual Violence" , **African Affairs** , (Oxford: Oxford University Press , Vol. 44, 1995) p. 169.

(2) حول هذه النقطة **انظر**:

Terry Mays , "Nigerian Foreign Policy and Participation in Economy " in Karl Magyar ,**Op. cit.** , p. 111.

(*) أراد أوباسانجو تحسين صورة بلاده في علاقاتها الخارجية مع دول الجماعة من خلال التركيز على مبادئ التعاون الاقتصادي والإقليمي بدلا من فكرة الهيمنة التي كانت سائدة من قبل، وأدت إلى توتر في علاقات بلاده مع دول الجماعة خاصة الدول الفرانكفونية، لذا أصدر قراره بتشكيل وزارة للاقتصاد والتكامل الإقليمي على اعتبار أن ذلك سينعكس على المصالح الوطنية للبلاد.. حول رؤية أوباسانجو لفكرة تعزيز الإقليمية **انظر**:

Ogwu Joy , " **Obasanjo and The Challenge of Foreign Policy on a new Frontier"** , in "www.odili.net/news/source/2003/june/2/18.html.

(3) **Daily Champion** (Lagos) , 5-9-2003.

طرف آخر.

2-أن القوات النيجيرية ليست قوات تدخل An Intervention Force كما كان الحال في المرة الأولى، والتي أدى تدخلها لفرض السلام والمشاركة في القتال ضد تايلور، وإنما هي ـ هذه المرة ـ قوات حفظ سلام بمعنى الكلمة، تعمل تحت مظلة الجماعة، ومهمتها تنحصر فيما يمكن تسميته وفق المصطلحات العسكرية بالمهام الأمنية Peace Charge ومنها تأمين المطار – الميناء – مباني الحكومة، من أجل تأمين الأوضاع بها لحين وصول باقي القوات الدولية.

3-أن هذه القوات ليس لديها تفويض بالقتال في إطار مفاهيم فرض السلام. ولعل هذا يفسر قلة عدد هذه القوات، فضلا عن ضآلة قدراتها التسليحية هذه المرة؛ إذ بلغ حجمها ألفا وخمسمائة شخص، أي حوالي 10٪ من إجمالي القوات الدولية، ومن ثم كانت هناك صعوبة في ذهابها لميادين القتال.

أما بالنسبة لغينيا، فلقد عارضت تايلور لاعتبارين :

الأول: الهجوم الكبير الذي تعرضت له إثنية الماندينجو المسلمة ـ والتي لها امتدادات في غينيا ـ على يد تايلور، خاصة في ظل التقارب الذي كان حادثا بين دو والماندينجو.

الثاني: دعم تايلور للمعارضة الغينية، التي كانت تنطلق عبر الأراضي الحدودية، وبدعم من قوات الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون بقيادة سنكوح الموالية لتايلور لمهاجمة الحكومة الغينية، واتهام حكومة كوناكري لتايلور بأنه يدعم هذه القوات من أجل ضمان الحصول على الماس من الأراضي التي تسعى المعارضة الغينية للسيطرة عليها (1).

لذا فقد دعمت غينيا حركة كروما في الحرب الأولى، ثم حركة لورد في الحرب الثانية، ولقد كان هذا الدعم ـ إضافة إلى تخلي حلفاء تايلور عنه ـ سببا في فراره خارج البلاد.

ويكاد يتشابه **موقف سيراليون** ـ إلى حد كبير ـ مع الموقف الغيني خاصة في ظل دعم تايلور لقوات الجبهة الثورية المتحدة المعارضة في سيراليون بقيادة فوداي سنكوح؛ ولذلك قرر الرئيس مومومه مساندة الإيكوموج من ناحية، والقوات المعارضة لتايلور خاصة جبهة

---

(1) حول الخلافات بين غينيا وليبيريا في هذا الشأن **انظر**: بدر حسن شافعي، "الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب إفريقيا" **السياسة الدولية**، عدد143، يناير 2001، ص 162.

أوليمو من ناحية ثانية.

2-الأسباب الدولية للصراع:

لقد لعبت الظروف الدولية المتمثلة أساسا في الانشغال الأمريكي والدولي بحرب تحرير الكويت عام 1990. دورا مهما في اندلاع واستمرار الحرب في ليبيريا، والتي كان يمكن لواشنطن احتواؤها ـ إن أرادت ـ في حالة تدخلها العسكري من أجل دعم حليفها دو (*) في مواجهة تايلور، إلا أنها لم تفضل التدخل العسكري، أو حتى الدبلوماسي هذه المرة، بالرغم من أنها كانت تفعل ذلك من قبل (**)، وإنما اكتفت بإرسال أربع سفن كبيرة تابعة لها على متنها 2100 جندي من قوات مشاة البحرية (المارينز) من أجل إجلاء رعاياها، واستند الموقف الأمريكي في عدم التدخل إلى عدة أسباب:

أ- أن الصراع في ليبيريا شأن داخلي، خاصة وأنه ـ هذه المرة ـ يقع بين زعيم وطني هو دو، ومعارضة وطنية أيضا.

ب- الانشغال الأمريكي بحرب تحرير الكويت.

ج- افتضاح نظام دو فيما يتعلق بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، واضطرار الإدارة الأمريكية ـ تحت ضغوط الكونجرس ـ لسحب تأييدها له (1)
.

(*) عملت واشنطن على توطيد علاقتها بدو بعد انقلابه عام 1980 خوفا من توجهه صوب الاتحاد السوفيتي؛ لذلك قامت بزيادة حجم المساعدات المقدمة له من 10 – 20 مليون دولار سنويا في بداية حكمه إلى 80- 90 مليون دولار سنويا، لمزيد من التفاصيل **انظر**: Christopher Clapham , "Liberia…" , **Op. cit.** ,PP. 72 – 73.

(**) تدخلت الولايات المتحدة عدة مرات في الشئون الداخلية لليبيريا منذ إعلان قيام الدولة عام 1847، وذلك من أجل الدفاع عن مصالحها، بما في ذلك حماية التجارة الأمريكية هناك، وحماية تجمعات السود الوافدة من العالم الجديد، والوساطة في الصراعات ضد هؤلاء المستوطنين، والتدخل الاقتصادي من خلال دعم نظام دو لمنع حدوث أي تحول أيديولوجي في النظام الليبيري بعد انقلاب أبريل. لمزيد من التفاصيل **انظر**:
Elwood. dunn , **Op. cit.** , p. p. 82-85.

(1) **Idem.**

ولقد كان تراجع واشنطن عن دعم دو أحد أسباب تفوق تايلور [1]، وعدم احتواء الصراع سريعا، ولقد انحصر الموقف الأمريكي بالنسبة للصراع فيما يلي:

1- الاهتمام بإجلاء الرعايا الأمريكيين من البلاد.

2- تشجيع الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها الجماعة.

3- رفض تدخل الأمم المتحدة في الأزمة بسبب الانشغال بحرب تحرير الكويت.

4- دعم بعض الفصائل في مواجهة البعض الآخر، ومن ذلك دعمها لقوات جونسون، من خلال تقديم تسهيلات عسكرية له على اعتبار أنه تلقى تدريبات عسكرية بواشنطن في مواجهة قوات تايلور، خاصة بسبب اعتراضها على علاقاته بليبيا [2].

ويلاحظ أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن تجاهلا ـ إلى حد كبير ـ تطورات الأوضاع في البلاد، حيث اعتبرت الأمم المتحدة ما يحدث شأنًا داخليًّا، لا ينبغي التدخل فيه. ولقد ساعد على ذلك عدة اعتبارات لعل من أبرزها:

أ- انشغال الأمم المتحدة بحرب تحرير الكويت.

ب- عدم الرغبة الأمريكية في تحريك القضية داخل أروقة المجلس.

ج- وقوف بعض الدول الإفريقية، أعضاء مجلس الأمن في حينها، ضد فكرة تدخل المجلس في الصراع الليبيري، ومن ذلك زائير – الكونغو الديمقراطية حاليا ـ والتي كانت ترأس مجلس الأمن آنذاك، وكذلك إثيوبيا، ساحل العاج، ولعل أسباب الرفض تكمن في خشية هذه الدول من أن يكون تدخل المجلس في الصراع الليبيري تجربة يمكن تعميمها في حالات مماثلة قد تقع داخل هذه الدول [3].

إلا أن الموقف الأمريكي تغير بعض الشيء أثناء الصراع الثاني في البلاد؛ إذ بالرغم من رفض واشنطن التدخل العسكري أو الدبلوماسي، إلا أنها كانت حريصة هذه المرة على تدخل الأمم المتحدة لتسوية الصراع والإطاحة بالرئيس تايلور لعدة أسباب أبرزها:

---

(1) د. عبد الملك عودة، " الحرب المنسية في ليبيريا "، في د. عبد الملك عودة: **إفريقيا ومتغيرات 1994** (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد 87، أول أبريل 1995) ص ص 122 – 123.

(1) Elwood , **Op. cit**. , P. 94.

(2) Max A.Sessay , " Civil War.. " **, Op. cit**. , P. 38 – 39.

1 – العلاقة الخاصة بين تايلور وكل من ليبيا وبوركينا فاسو وساحل العاج، وهو المحور الذي يجمعه الحذر والعداء للسياسة الأمريكية في إفريقيا عامة، ومنطقة غرب إفريقيا خاصة.

2–الاشتباه في تورط تايلور في علاقات بتنظيم القاعدة، خاصة بعدما أكدت صحيفة واشنطن بوست تورط دولتين في غرب إفريقيا ـ في إشارة إلى ليبيا وبوركينا فاسو ـ في عملية غسيل أموال لصالح تنظيم القاعدة بعد أحداث سبتمبر 2001.

3–سعي تايلور لتحقيق قدر من الاستقلال في سياسة بلاده الخارجية بعيدا عن نفوذ القوى الكبرى، والشركات متعددة الجنسية بما فيها الشركات الأمريكية.

4–رغبة إدارة بوش في إظهار حرصها على رعاية الاستقرار والسلام في العالم، وليس في الشرق الأوسط فقط، فبعد تدخلها في أفغانستان، والعراق، تسعى لتحقيق الأمر ذاته في إفريقيا، وبصفة خاصة في ليبيريا، وذلك لدعم موقف بوش في الانتخابات الأمريكية، وتحسين صورة الحزب الجمهوري الذي يتزعمه في أعين الأمريكيين السود الذين يصوتون عادة للحزب الديمقراطي (1).

مما سبق نخلُص إلى أن اندلاع الصراع في ليبيريا جاء كمحصلة لمجموعة متشابكة من العوامل الداخلية والخارجية، وكيف أدى تراجع الدعم الخارجي للقوى المعارضة لتايلور إلى تمكنه من الوصول إلى منصب الرئاسة في البلاد، وفي المقابل كيف أدت المتغيرات الداخلية والخارجية في الحرب الثانية إلى تراجع الدعم الخارجي المقدم له، بل تحول أنصاره لدعم معارضيه، بما أدى في النهاية إلى خروجه من البلاد، وفراره إلى نيجيريا. ولعل هذا التعقيد الذي شهده الصراع هو الذي يفسر أسباب صعوبة عملية تسوية الجماعة له، خاصة أنه كان الصراع الأول الذي تتدخل فيه.

المبحث الثاني

دور الإيكواس في تسوية الصراع

لقد عملت الجماعة على تسوية الصراع بالوسائل السياسية أولا، وذلك من خلال

(1) بدر حسن شافعي، الصراع في ليبيريا، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني، م.س.ذ.، ص ص 170 – 171.

الوساطة تحديدا، حيث تم إنشاء لجنة دائمة للوساطة لمواجهة الصراع الليبيري، وكذلك أية صراعات مستقبلية. ولكن إزاء تعنت تايلور ورغبته في حسم الصراع عسكريا- اضطرت الجماعة إلى التحول إلى الوسيلة العسكرية من خلال تشكيل الإيكوموج للقيام بمهام حفظ السلام أولا، ثم تحولت إلى مهام فرض السلام. ولقد واجهت الإيكوموج عقبات بعضها تعلق بالحديث عن مشروعيتها من ناحية، وطريقة تشكيلها ونسبة مساهمة الدول بها من ناحية ثانية، وعملية تمويلها من ناحية ثالثة، وهو ما يستلزم في المحصلة النهائية تقييم عملية التسوية التي قامت بها الجماعة في الصراع الليبيري.

وفي هذا الإطار سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب هي:

المطلب الأول: أسباب التدخل ومبرراته .

المطلب الثاني: أدوات التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الثالث: جهود التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الرابع: تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الأول
أسباب التدخل ومبرراته

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعت الجماعة للتدخل ـ للمرة الأولى في تاريخها ـ في الأزمة الليبيرية، ونظرا لحداثة التجربة فقد أثارت عدة تساؤلات فيما يتعلق بمشروعية ومبررات التدخل، وهل يأتي ذلك اتساقا مع بروتوكول 1981 تحديدا ؟ أم أن التدخل جاء بسبب وجود مصالح خاصة لبعض الدول مثل نيجيريا؟ ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين:

الأولى: أسباب التدخل المختلفة في مرحلتي الصراع.

الثانية: مبررات (مشروعية التدخل).

أولا : أسباب التدخل المختلفة في مرحلتي الصراع:

لقد جاء تدخل الجماعة في الصراع الليبيري بعد خمسة أشهر من اندلاعه في ديسمبر 1989، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

فداخليا: أدى عدم التدخل الخارجي ـ فضلا عن فشل جهود المصالحة الوطنية التي قام بها بالأساس مجلس الكنائس الليبيري بالتعاون مع بعض الرموز الإسلامية ـ إلى انهيار مؤسسات الدولة خاصة أن الرئيس دو لم يعد يسيطر سوى على العاصمة مونروفيا فقط، ولقد أسفر اندلاع الصراع عن وقوع مذابح بشرية مروعة أسفرت عن وفاة أكثر من مائة وخمسين ألف شخص، فضلا عن فرار أكثر من سبعمائة وخمسين ألفًا آخرين إلى دول الجوار، مما تسبب في أزمات داخلية في هذه الدول (سيراليون، ساحل العاج، غينيا) من ناحية، فضلا عن بروز مخاوف من انتقال عدوى الحرب ليس إلى هذه الدول فحسب، بل إلى سائر دول المنطقة تحت تأثير الظروف الإثنية والدينية المشابهة [1]، ولقد ساعد على التدخل كذلك عدم وجود معارضة داخلية لتدخل الجماعة باستثناء موقف تايلور [2].

أما بالنسبة للظروف الإقليمية، فيلاحظ أن التنافس النيجيري - العاجي -البوركيني كان له دور مهم في قيام نيجيريا بالضغط على الجماعة من أجل التدخل، على اعتبار أنها كانت ترأس الجماعة في حينها، خاصة في ظل العلاقة الشخصية التي كانت تربط بين دو والرئيس بابا نجيدا، ويربط البعض بين زيارة دو لكل من نيجيريا وتوجو (7مايو1990)، وقيام أبوجا بوضع الصراع على جدول أعمال الجماعة التي عقدت في بانجول 30 مايو من أجل مناقشة اندلاع الحرب [3]، كما كانت هناك مخاوف من انتقال عدوى الحرب إلى دول الجوار الإقليمي خاصة سيراليون، غينيا بسبب وجود أزمات داخلية بها [4].

أما بالنسبة للظروف الدولية، فيلاحظ أن الولايات المتحدة كانت ترغب في عدم التدخل في الأزمة على اعتبار أنها شأن إفريقي داخلي، وبسبب تراجع المكانة النسبية لليبيريا بعد الحرب الباردة؛ ولذلك فإن إدارة بوش الأب كانت تميل إلى أن يتم التدخل في إطار إفريقي، وبمعنى أدق، من خلال الجماعة، وطلبت من الرئيس موسيفيني ـ بصفته رئيس منظمة الوحدة الإفريقية في حينها ـ إقناع

---

(1) د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعي الإفريقي، م.س.ذ.، ص 59.

(2)-Max Sessay , "Collective Security.." , **Op. cit.** , P. 44.

(3) **Idem.**

(4) أحمد إبراهيم محمود، التسوية السلمية، م.س.ذ.، ص ص 87 – 88.

الـرئيس بابـا نجيـدا بالتـدخل في ليبيريـا مـن خـلال الجماعـة [1]، ويلاحـظ أن الأمـم المتحـدة بـالرغم مـن تأييـدها لفكـرة التـدخل، إلا أن مجلـس الأمـن لم يـدرج الأزمـة عـلى جـدول أعمالـه بـسبب الموقـف الأمريكـي منـه مـن جانـب، واعـتراض الكونغـو الديمقراطية وساحل العاج من جانب آخر.

وإزاء هذه الأسباب مجتمعة كان لابد من تدخل الجماعة.

أمـا بالنـسبة للمرحلـة الثانيـة مـن الـصراع، فـيلاحظ أن ظـروف التـدخل كانـت أفضل بكثير، خاصة في ظل وجود دعم كبير لتدخلها على كافة المستويات.

فداخليا، يلاحظ أن جبهة لورد ـ التي اقتربت من العاصمة في يوليو 2003 ـ أعلنت أنها لن تنسحب منها تحت أية ظروف إلا بعد التدخل الخارجي (*)؛ لذا فقـد كـان هنـاك ترحيب من كافة الفصائل الرئيسة بهذا التدخل، هذا الترحيب امتد لفئات الشعب التـي رحبت بهذا التدخل وبطليعة قوات الإيكوميل (**)، بل إن البلاد شهدت وقفا لإطـلاق النار بمجرد نزول قوات الجماعة إلى البلاد في الرابع من أغسطس 2003 [2].

وإقليميا، كان هناك شبه اتفاق على أهمية تدخل الجماعة، خاصة في ظل تراجع القوى المعارضة (ساحل العاج، بوركينا فاسو)، بل إن هذه الدول أيدت عملية التـدخل، ولقـد انعكس هذا الاتفاق على عملية تشكيل القوات المتدخلة من ناحية، وعلى مشروعيتها من ناحية ثانية [3].

ودوليا، يلاحظ أنه كانت هناك حالة من الدعم الدولي للجماعـة، تمثلـت في صـدور

---

(5) Funmi Olonisakin , **Reinventing Peacekeeping in Africa**: **Conceptual and Legal Issues in Ecomog Operation** (London: Kluwar Low International , 2000) P. 119.

(*) كانت الجبهة تعتقد أن هذا التدخل هو الضمانة الوحيدة للإطاحة بتايلور، خاصة في ظـل التراجـع الإقليمي والدولي بل والداخلي له.

(**) الإيكوميل هي قوات الجماعة المتدخلة في المرحلة الثانية من الصراع Ecowas Monitoring Mission in Liberia (Ecomil) وتم تسميتها كـذلك لتفـادي المعـاني الـسيئة لدى الليبيريين بشأن قوات الإيكوموج المتدخلة في المرحلة الأولى. لمزيد من التفاصيل **انظر**:
Nicola Itono ," **Liberating Liberia: Charles Taylor and The Rebels Who Unseated him"** (Pretoria: Institute for Security Studies , Paper No. 82 , Nov. 2003) P. 9.

(1) **Ibid.** ,PP.. 8 – 9.
(2) Festus B. Aboagye and Alhagi M.S. Bah , " **Liberia at a Crossroads** " , (Pretoria : Institute for Security Studies , Paper No. 95 , Nov. 2004) P. 5.

قرار مجلس الأمن رقم 1497 في 2 أغسطس 2003 ـ أي قبل انتشار قوات الإيكوميل بيومين ـ بشأن تفويض هذه القوات بمهمة تطبيق وقف إطلاق النار، والقيام بالمراحل الأولى لنزع السلاح، وتسريح القوات المتحاربة، ودعم الحكومة الجديدة لحين انتشار قوات الأمم المتحدة ـ التي ستنتشر في الأول من أكتوبر ـ هذا الدعم لم يكن موجودا بهذه الصورة في الأزمة الأولى مما دفع بعض المحللين إلى التشكيك في مصداقية الإيكوموج في حينها [1]، ولقد ساهم تضافر هذه العوامل في تدخل الجماعة في المرحلة الثانية من الصراع.

ثانيا: مبررات (مشروعية التدخل):

لقد أدى تدخل الجماعة من خلال الإيكوموج تحديدا إلى إثارة عدة تساؤلات ـ خاصة من قبل الدول الرافضة لهذا التدخل ـ بشأن مشروعية إرسال هذه القوات إلى ليبيريا، وفي المقابل استندت الدول المؤيدة له إلى مجموعة من الأسانيد القانونية بشأن مشروعية هذا التدخل، وبصفة عامة تركزت القضايا الخلافية بين الطرفين فيما يلي:

1-عدم حصول لجنة الوساطة التابعة للجماعة على تفويض من كل الدول الأعضاء بشأن إرسال هذه القوات؛ إذ كان لابد من الرجوع إلى هيئة السلطة قبل اتخاذ هذا القرار (وجهة نظر بوركينافاسو وتايلور)، كما أن هذه القوات لم تحصل على موافقة الفصائل المتحاربة الداخلية الأساسية في إشارة إلى تايلور.

2-أن بروتوكول المساعدة الجماعية خاصة المادة 18 المتعلقة باتخاذ التدابير الملائمة - بما فيها التدابير العسكرية في الصراعات الداخلية ـ لا ينطبق على حالة ليبيريا.

3-أن مبدأ التدخل يتناقض مع المادة 3 فقرة 2 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، والمادة 2 فقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تمنع التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

ولقد قام مؤيدو التدخل بتفنيد هذه الحجج كالتالي:

-بالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بعدم حصول لجنة الوساطة على تفويض من السلطة، يلاحظ أن السلطة ـ بما أنها أعلى جهاز في الجماعة ـ على علم دائم بتصرفات اللجنة،

---

(1) **Ibid** , P. 4.

خاصة أن رئيس السلطة هو ذاته رئيس اللجنة، ومن بين مهام الأخير وفق المادة 4 من القرار المنشئ للجنة كتابة التقارير عن مخرجات اللجنة ورفعها للسلطة. ولكي تعطي اللجنة مزيدا من المشروعية لقراراتها، تم عقد قمة غير عادية للجماعة في باماكو (27– 28 نوفمبر 1990). حيث قامت اللجنة بالإجابة عن كل الاستفسارات، وإزالة الشكوك الخاصة بالإيكوموج من ناحية، وصلاحيتها من ناحية ثانية.

وقد أسفر الاجتماع عن تأييد القمة لجهود اللجنة في عملية التسوية، بما فيها إرسال قوات الإيكوموج [1].

أما بالنسبة لعدم حصول الجماعة على موافقة الأطراف المتحاربة كفصيل تايلور، فإن بعض فقهاء القانون الدولي لا يشترط ذلك، خاصة في ظل حدوث فوضى إنسانية قد تؤدي إلى كارثة؛ إذ تستغرق عملية الحصول على الموافقة وقتا كبيرا، كما أنه يصعب عمليا موافقة جميع الأطراف أو حتى الأطراف الرئيسة بسبب اختلاف مصالحها من التدخل، الأمر الذي يترتب عليه حدوث كارثة إنسانية. ومن ثم فإن هذا التدخل ـ بدون تحقق الموافقة ـ يكون لاعتبارات إنسانية، وللحيلولة دون وقوع المزيد من الضحايا من ناحية ثانية، وهو أمر مقبول ومشروع في القانون الدولي [2].

-بالنسبة للنقطة الثانية يرى مؤيدو التدخل أن قرار التدخل جاء وفقا لبروتوكولَي 1978، 1981 وأن ظروف الصراع تفترض التدخل وفقا للبرتوكول الثاني تحديدا، على اعتبار أنه يتضمن مبدأ التدخل في حالات معينة. فوفقا لبروتوكول 1978 فإن مواده (1–3) تطالب كل دولة بالامتناع عن التدخل، أو تشجيع الأعمال العدائية أو العدوان ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء. ووفقا للمادة 4 فقرة 2 من بروتوكول 1981، فإن من بين الحالات التي يجوز للجماعة التدخل فيها ذلك الصراع الداخلي الذي يدار ويدعم من الخارج، ويهدد السلم والأمن لدول الجماعة. وقد تبين للجماعة كيف أن كلا من بوركينا فاسو وساحل العاج، قد سمحت لقوات تايلور باستخدام أراضيها في هذا الشأن، كما أن تقرير سكرتير الجماعة (عباس بوندو) ــ الذي رفعه إلى لجنة الوساطة ـ والذي استندت إليه في عملية التدخل ـ أشار إلى أن عمليات

(1) Funmi , **Op. cit.** , p. p. 112 – 113.

(2) أيمن شبانة، م.س.ذ.، ص 130.

القتل والتدمير طالت آلاف الأبرياء من المدنيين، فضلا عن وجود آلاف الأجانب المحاصرين داخل البلاد، مما يستوجب عملية التدخل (1).

وبالنسبة للمادة 18 فقرة 1 التي تنص على إمكانية اتخاذ التدابير الملائمة، بما فيها التدخل العسكري في الصراعات الداخلية، بعد تلقيها طلبا مكتوبا من الدولة المعتدى عليها، فيؤكد مؤيدو التدخل أن السلطة تسلمت بالفعل الطلب الذي وجهه دو إلى الرئيس النيجيري بابا نجيدا ـ بصفته رئيس الجماعة ـ في 14 يوليو 1990 بشأن الحاجة إلى التدخل وهو ما أكده وزير الإعلام الليبيري إيمانويل بوير (2).

وبالرغم من أن المعارضين شككوا في هذه الجزئية على اعتبار أن دو لم يعد حاكما شرعيا للبلاد بسبب فقدانه السيطرة على أكثر من 90٪ منها لصالح المتمردين، إلا أن الجماعة اعتبرت أنه لايزال الحاكم الشرعي للبلاد (3).

-بالنسبة للنقطة الثالثة، يلاحظ أن القانون الدولي والمواثيق الدولية بصفة عامة لا تجيز التدخل في الشئون الداخلية للدول، إلا في حالات استثنائية تتعلق بالأساس بحملات إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ويلاحظ أن ما حدث في ليبيريا كان بمثابة حملة إبادة جماعية واسعة النطاق، زاد من خطورتها تعرض أشخاص من دول الجوار للإبادة المتعمدة، ومن ثم فإن هذا التدخل لا يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان الراسخة في القانون الدولي (4).

ومن ناحية ثانية فإن أزمة ليبيريا ـ من وجهة نظر بعض المحللين (5) ـ لم تعد أزمة داخلية، بالنظر إلى تدخل بعض الأطراف الإقليمية بها، مما جعلها تخرج من الإطار الداخلي إلى الإطار الدولي.

ولعل ما سبق هو الذي دفع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية إلى عدم الاعتراض على التدخل.

فبالنسبة للأمم المتحدة، أيد سكرتير عام المنظمة آنذاك ـ بيريزدي كويلار ـ

---

(3) Margaret , **Op. cit**. , PP. 170 – 171.
(1) Elwood , **Op. cit.** , P. 95.
(2) Funmi , **Op. cit**. , P. 113.

(4) أيمن شبانة، م.س.ذ.، ص 129.

(4) Clement E. Adibe , "The Liberian Conflict and The Ecowas Partenership "**Third World Quarterly** (London: Center for Developing area Research , University of London:, Vol. 18, No. 3 , Sep. 1996) P. 1.

مبادرة الجماعة بصفة عامة ومن بينها فكرة التدخل، وكتب إلى رئيس الجماعة خطابا في هذا الشأن.

وبالنسبة لمجلس الأمن ـ وهو الجهاز المنوط بحفظ السلم والأمن الدوليين ـ فقد أيد أيضا ـ أوائل يناير 1991ـ جهود حفظ السلام التي تقوم بها الجماعة في ليبيريا، وذلك من خلال خطاب توجه به رئيس المجلس إلى السكرتير التنفيذي للجماعة [1]. ثم توالت بعد ذلك قرارات المجلس المؤيدة لهذا التدخل [*].

ويبدو أن سابقة تدخل الجماعة في ليبيريا دفعت الأمم المتحدة ذاتها إلى أن تحذو حذوها وتتخفف من شرط عدم التدخل في الصراعات الداخلية بعد ذلك؛ لذا جاء تدخلها في الأزمة الصومالية، وكذلك تدخلها لحماية الأكراد والشيعة في العراق وإقامة مناطق آمنة لهم بعد حرب الخليج الثانية [2].

أما بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية، فبالرغم من أن مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية من المبادئ الأصلية للمنظمة، إلا أن الاعتبارات الإنسانية، فضلا عن انهيار الدول دفع سكرتير المنظمة آنذاك ـ سالم أحمد سالم ـ لتأييد التدخل، حيث اعتبر سالم أنه من غير المبرر أن تكون هناك دولة يتقاتل أفرادها مع بعضهم البعض بما يؤدي إلى انهيارها دون تدخل خارجي لمساعدتها، كما اعتبر أن هذا التدخل لا يمثل انتهاكا لميثاق المنظمة من هذه الزاوية، ولقد شكلت مقولته دعما كبيرا للجماعة [3].

وبالنسبة للمرحلة الثانية من الصراع، فإن قضية المشروعية لم تثر هذه المرة، ولعل ذلك يرجع إلى عدة اعتبارات هي:

1- أن قوات الجماعة لن تكون الفاعل الرئيس في تسوية الصراع، بل إن الأمم المتحدة هي التي ستتولى هذه العملية، وهو ما نص عليه اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين حركتي لورد وموديل من ناحية، وحكومة تايلور من ناحية ثانية في أكرا

---

(1) Funmi , **Op. cit.** , p. 124.

(*) أصدر المجلس خمسة عشر قرارا يتعلق بالصراع خلال الفترة من 22 يناير 1991 – 27 نوفمبر 1996، فضلا عن تسعة بيانات يدور محورها جميعا حول تأييد جهود الجماعة في تسوية الصراع لمزيد من التفاصيل **انظر**: أيمن شبانة، م.س.ذ.، ص ص 129 – 130.

(2) Funmi , **Op. cit.** , P. 114.

(3) Max Sessay , **Op. cit.** , P. 44.

(17 يونيو 2003)، والذي نص على نشر قوات دولية من أجل الاستقرار في ليبيريا International Stabilization Force، على أن تكون قوات الجماعة جزءا منها.

2- دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن لقوات الجماعة التي ستنتشر قبل وصول القوات الدولية بثلاثة أشهر لحين تشكيل الأخيرة. هذا الدعم كان سابقا على تدخلها، وتمثل في القرار الصريح من مجلس الأمن رقم 1497 في 2 أغسطس 2003 ـ أي قبل انتشارها بيومين ـ والذي يفوض قوات الجماعة بالقيام بمهام حفظ السلام، وبدء عملية نزع أسلحة القوات المتحاربة، وتسريح القوات لحين انتشار القوات الدولية.

3- عدم وجود قوى إقليمية معارضة للتدخل، خاصة الدول الفرانكفونية، بل إن بعضها مثل ساحل العاج كانت ترغب في الإطاحة بتايلور بسبب دعمه للمعارضة بها[1].

4- عدم معارضة تايلور لانتشار هذه القوات، خاصة في ظل تراجع التأييد الإقليمي والدولي له بعد صدور قرار المحكمة الدولية التابعة للأمم المتحدة في سيراليون في 4 يونيو 2003 باتهامه بجرائم الحرب، حيث كان كل الذي يشغله هو إلغاء تنفيذ قرار المحكمة مقابل الرحيل من البلاد.

المطلب الثاني
أدوات التسوية السياسية والعسكرية

لقد سعت الجماعة منذ اندلاع الصراع إلى العمل من أجل تسويته بوسائل التسوية السلمية التقليدية، خاصة الوساطة، وفي هذا الصدد قامت بإنشاء لجنة الوساطة الدائمة من خمس دول أعضاء من أجل القيام بجهود التسوية السلمية، ليس في أزمة ليبيريا فحسب، وإنما في الأزمات التي تأتي لاحقا.

ولما كانت جهود التسوية السلمية يصعب تحقيقها في ظل تردي الأوضاع الأمنية واحتدام الصراع، كان لابد من اللجوء -أيضا- إلى وسائل التسوية العسكرية، والتي كانت أداتها في هذا الشأن قوات الإيكوموج. وقد تراوحت جهود الإيكوموج ما بين مهام حفظ السلام وفرض السلام، مع غياب مهام صنع السلام؛ لأن الصراع قد وقع

---

1 -حول هذه الأسباب **انظر**:

Festus , **Op. cit**. , PP. 4-6

بالفعل، وكذلك بناء السلام ـ بعد انتهاء الصراع ـ والذي أُنيطت به الأمم المتحدة بعد الصراع الثاني.

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين:

الأولى: أدوات التسوية السياسية (لجنة الوساطة الدائمة).

الثانية: أدوات التسوية العسكرية (قوات الإيكوموج).

أولا: أدوات التسوية السياسية:

لقد أدى فشل الجهود الوطنية في تسوية الصراع الليبيري ـ خاصة تلك التي قام بها مجلس الكنائس الليبيري ـ فضلا عن الإحجام الدولي والأمريكي عن التدخل إلى ضرورة قيام الجماعة بالتدخل من أجل تسوية الصراع. ولقد كان التفكير الأوَّلي الذي استحوذ على فكر قادة الجماعة في القمة رقم 13 التي عقدت في بانجول (30 مايو 1990) هو السعي لتسوية الصراع بصورة سلمية عن طريق الوساطة، وبالفعل وافقت الجماعة على الاقتراح النيجيري بشأن إنشاء لجنة وساطة دائمة Standing Mediation Committee والتي عرفت اختصارا باسم (S. M. C.)[*] وتتكون من خمسة أعضاء هي: غانا، مالي، نيجيريا، توجو، فضلا عن جامبيا باعتبارها رئيسة الجماعة في حينها. وتتم مراجعة عضوية اللجنة كل ثلاث سنوات، وينبغي على الدول الواقعة تحت التهديد أن تقوم بإبلاغ السكرتير التنفيذي من خلال طلب مكتوب برغبتها في استضافة اللجنة، وتحقيق الاستقرار. كما يفترض أن يقوم السكرتير التنفيذي بإعلام السلطة وأعضاء اللجنة بأي معلومة بشأن أي صراع فعلي أو متوقع[1].

ويلاحظ على تشكيل اللجنة أنها تضم ثلاث دول أنجلوفونية (نيجيريا، غانا، جامبيا) ودولتين فرانكفونيتين (توجو، مالي) أي كانت هناك هيمنة أنجلوفونية، فضلا عن تمتع هذه الدول بعلاقة جيدة مع دو، وهو ما أدى إلى حرص الدول الأنجلوفونية على المشاركة بقوة في أعمال هذه اللجنة، واتخاذ القرار الهام بشأن إرسال الإيكوموج في حين أن الدول الفرانكفونية كانت مشاركتها ضعيفة (اقتصرت على وزراء الخارجية)، ولعل ذلك

(*) وافقت القمة كذلك على ضرورة وقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات حرة.

(1) Emanuel Kwesi Aning , **Op. cit**., P. 28

يرجع إلى تأثر الدول الفرانكفونية بالرئيس العاجي بوانيه والذي كان من مؤيدي تايلور، ومن معارضي مبدأ التدخل [1] ومع وفاة دو حدث تحول جزئي في موقف الدول الفرانكفونية التي عملت على المشاركة الفعلية في جهود التسوية السلمية، خاصة في ظل تولي دولة فرانكفونية (السنغال) رئاسة الجماعة خلفا لجامبيا، فضلا عن أن جهود التسوية العسكرية كانت قاصرة على الدول الأنجلوفونية. وفي محاولة لتقسيم العمل بين الجانبين وتوسيع قاعدة المشاركة وافقت قمة الجماعة (يونيو 1991) على تشكيل لجنة خماسية أخرى تتكون من رؤساء دول كل من (السنغال، ساحل العاج، جامبيا، غينيا بيساو، توجو) عرفت اختصارا باسم C. 5 وبالفعل لعبت هذه اللجنة منذ تشكيلها دورا مهما في استضافة اجتماعات ياما ساكرو وجنيف. لكن نظرا للتقارب في المهام بين لجنة C. 5 و S. M. C ، فضلا عن الرغبة في توسيع قاعدة التشاور داخل الجماعة ـ خاصة مع قيام تايلور بعملية الأخطبوط (أكتوبر 1992) ـ قررت اللجنتان في اجتماعهما المشترك في كوتونو (بنين) في 7 نوفمبر 1992 تشكيل لجنة مشتركة عرفت باسم C. 9 تضم في عضويتها (نيجيريا، ساحل العاج، جامبيا، غانا، السنغال، توجو، غينيا، بنين، بوركينافاسو) [2].

ويلاحظ على تشكيل هذه اللجنة غلبة الدول الفرانكفونية (6دول) مقابل ثلاث دول أنجلوفونية. ولعل ذلك يرجع إلى الرغبة في تقسيم مهام العمل بين الجانبين؛ بحيث تأخذ الدول الفرانكفونية على عاتقها القيام بمهام الوساطة والتسوية السلمية، في حين تتولى الدول الأنجلوفونية مهام التسوية العسكرية من خلال الإيكوموج [3].

ثانيا: أدوات التسوية العسكرية (الإيكوموج):

أثار تدخل الإيكوموج عدة تساؤلات بشأن أسباب تدخلها في مثل هذا التوقيت من ناحية، وحجم هذه القوات وقيادتها من ناحية ثانية، والمهام والصلاحيات المنوطة بها من ناحية ثالثة، وأخيراً وليس آخراً كيفية تمويل هذه القوات.

1- أسباب تدخل الإيكوموج:

لقد تجمعت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعت لضرورة

(2) E. John Ingbedion , " Ecomog in Comparative…", **Op. cit**. , P. 230.
(1) Ademola Adelekye , **Op. cit**. , PP. 580 – 581.
(2) Adekye Adebajo , Building Peace **, Op. cit**. P. 52.

تدخل قوات الجماعة لتسوية الصراع.

فداخليا، أدى فشل جهود التسوية الوطنية إلى قيام لجنة الوساطة الدائمة بعقد أول اجتماع لها في فريتاون عاصمة سيراليون منتصف يوليو 1990، بحضور ممثلين عن دو وتايلور، ولقد توصل الاجتماع إلى خطة لتسوية الصراع سلميا من خلال أربع نقاط هي:

أ - وقف فوري لإطلاق النار.

ب- نشر مجموعة مراقبين للإشراف على وقف إطلاق النار (قوات حفظ سلام).

ج- إقامة حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية، مع عدم مشاركة قادة الفصائل المتقاتلة بها، وذلك من أجل حسم الخلاف بين دو وتايلور حول رئاستها.

د- تشكيل لجنة لتنظيم الانتخابات الوطنية.

لكن واجهت هذه الخطة عدة مشكلات، لعل من أبرزها رفض تايلور الاستجابة للشروط التي وضعتها اللجنة، خاصة فيما يتعلق بانتشار قوات حفظ السلام، على اعتبار أن هذه القوات لن تتمكن من إقالة دو، كما أنه رفض نزع أسلحة قواته قبل الإقالة [(1)]. وإزاء هذا الرفض عقدت اللجنة اجتماعا آخر في الفترة من (27-30 أغسطس 1990) في بانجول، كان من أبرز القوى المشاركة فيه جبهة روزفلت جونسون، وحزب الشعب الليبيري المعارض بزعامة موسى أساوير، في حين رفض تايلور المشاركة بدعوى رفض الوساطة الخارجية، وقد تم خلال الاجتماع تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة موسى أساوير، وإعطاؤها صلاحيات كاملة من أجل وضع الدستور [(2)].

كما تم التأكيد على تشكيل قوات الإيكوموج من أجل الإشراف على عملية وقف إطلاق النار، وتنظيم انتخابات حرة في البلاد خلال عام [(3)].

ولقد كانت المشكلة الأساسية التي واجهت الحكومة الجديدة هي دخولها الأراضي الليبيرية من أجل ممارسة مهامها بسبب رفض تايلور دخولها من ناحية، ورفضه وقف إطلاق النار من ناحية، مما دفع نيجيريا تحديدا من خلال رئيسها بابا نجيدا إلى التأكيد على ضرورة تدخل الإيكوموج، بل ووضع هذه القوات تحت قيادة نيجيرية وتوسيع التفويض

---

(1) Funmi. **Op. cit.** , P. 102.
(2) Elwood , **Op. cit.** , PP. 96 – 97.
(3) Funmi , **Op. cit.** , P. 104

المنوح لها ليتضمن مهام فرض السلام [1].

ويلاحظ أن دول الجماعة انقسمت ـ في بداية الصراع ـ إلى أربع مجموعات بشأن تدخل الإيكوموج، وهو ما انعكس على مشاركتها فيها بعد ذلك هذه المجموعات هي:

1- دول مؤيدة لتدخل الإيكوموج وتضم نيجيريا، غانا، جامبيا، غينيا، سيراليون.

2- دول معارضة لتدخل الإيكوموج وتضم ساحل العاج، بوركينا فاسو، توجو، بنين.

3- دول متذبذبة وتضم مالي، السنغال.

4- دول غير مهتمة وتشمل النيجر، الرأس الأخضر، موريتانيا، غينيا بيساو [2].

ولقد اختلف موقف كل دولة داخل مجموعة بحسب مصالحها الشخصية من ناحية، ونمط التحالف المنتمية إليه من ناحية ثانية.

فبالنسبة للمجموعة الأولى، يلاحظ أن هدف نيجيريا لم يقتصر فقط على دعم دو، ولكن زيادة مكانتها الإقليمية، فضلا عن رغبتها في الحصول على مكانة دولية في المجتمع الدولي بما قد يؤهلها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن [3].

أما **غانا**، فقد كانت ترغب هي الأخرى في إيجاد مكانة لها في الإقليم، فضلا عن مواجهة نفوذ الفرانكفون خاصة في ظل حالة العداء بينها وبين توجو، وكذلك تعرضها لضغوط من نيجيريا في هذا الصدد.

أما **سيراليون وغينيا**، فقد كان الهدف من تأييدهما الإيكوموج رغبتهما في عدم انتشار عدوى الحرب إليهما، كما أن غينيا تهدف إلى دعم الماندينجو في مواجهة تايلور.

وبالنسبة **لجامبيا**، فقد رغب رئيسها داود جاوارو الذي كان يرأس الجماعة آنذاك ـ في تحقيق نصر له ولبلاده من عملية التدخل، فضلا عن وجود اعتقاد راسخ لديه بأن

---

(1) بدر حسن شافعي، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب إفريقيا "، م.س.ذ.، ص162.

(1) E.John Ingbedion , **Op. cit.** , P. 230.
(2) Funmi , **Op. cit**. , P. 116.

الانقلاب الذي شهدته جامبيا عام 1981 كان برعاية قوات تايلور المدعومة من ليبيا (1).

وبالنسبة للمجموعة الثانية، والتي تضم المجموعة الفرانكفونية، فهذه كانت خاضعة لهيمنة الرئيس العاجي بوانيه الذي كان يُنظر إليه على أنه رئيس تكتل الفرانكفون (*). ولقد كان لضغوط بوانيه أثر مهم على كل من مالي وتوجو تحديدا، خاصة في كونهما أعضاء في لجنة الوساطة الدائمة؛ إذ بالرغم من تأييدهما لجهود اللجنة في تسوية الصراع، إلا أن توجو رفضت المشاركة، كما أن مالي حاولت اتخاذ موقف وسط تمثل في إرسال ستة جنود فقط إلى ليبيريا (2).

أما بالنسبة **للسنغال**، فقد تذبذب موقفها حيث لم تشارك منذ البداية بقوات، لكنها تعرضت لضغوط فرنسية في هذا الشأن من أجل إيجاد حالة من التوازن مع دول الأنجلوفون من ناحية، ولزيادة عدد الدول المشاركة من ناحية ثانية، كما أن الرئيس السنغالي آنذاك عبده ضيوف أراد أن يلعب دورا في الصراع الليبيري، خاصة مع توليه قيادة الجماعة.

ولقد قامت واشنطن بتقديم مساعدة لداكار قدرها 10 مليون دولار من أجل المساهمة في إرسال القوات، وبالفعل استجابت السنغال لذلك، وتم إرسال 1600 جندي في أكتوبر 1991، إلا أنها سرعان ما قامت بسحبهم في يناير 1993، وذلك لعدة أسباب، أولها: اعتراضها على قيادة نيجيريا للإيكوموج. وثانيها: الاعتقاد بأن تايلور لن يستجيب لجهود التسوية السلمية إلا بعد هزيمته عسكريا، ومن ثم إمكانية تعرض جهودها للخطر. وثالثها: تعرضها لضغوط داخلية، خاصة أن البلاد كانت مُقدمة على انتخابات (3).

أما دول المجموعة الرابعة، فهذه لم تكن لها مصالح مباشرة من عملية التدخل.

---

(3) Adekye Adebajo , " Pax West Africana , Regional Security Mechanism" in Adekye Adebajo & Ismail Rashid (eds.) , " **West African's Security Challenge** (London: Lynne Rienner Publishers , 2004) P. 293.

(*) تغير هذا الأمر بعد وفاة بوانييه عام 1993، حيث ساهمت معظم هذه الدول في الإيكوموج بعد ذلك.

(1) E. John **, Op. cit.** , P. 230.
(2) **Ibid** , PP. 234 – 235.

أما بالنسبة للظروف الدولية، فقد أدى الانشغال الدولي بتحرير الكويت، وعدم وجود رغبة لدى مجلس الأمن في إرسال قوات دولية لتسوية الصراع - إلى ضرورة تدخل قوات الإيكوموج لمنع تفاقم الكارثة الإنسانية وانتقال الحرب إلى دول الجوار.

2-تشكيل وقيادة القوات:

لقد انعكست مواقف دول الجماعة من تدخل الإيكوموج على مشاركتها في هذه القوات وإن كان موقف بعض هذه الدول تغير بعد ذلك مثل دول الفرانكفون. ولقد بلغت طليعة القوات ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي تقريبا ينتمون إلى خمس دول، هي: نيجيريا، غانا، جامبيا، سيراليون، غينيا، ولقد كانت غالبية هذه القوات من نيجيريا. ولعل الملاحظة الأولى في هذا الشأن أن معظم هذه الدول مؤيدة لدو من ناحية، كما أن حجم القوات ضئيل إلى حد كبير، فوفقا لبعض المحللين العسكريين (1)، فإن الصراع الليبيري يحتاج إلى نشر خمسة عشر ألف جندي من أجل تحرير البلاد بالكامل، ولقد أدت ضآلة عدد القوات وزيادتها على مراحل متباعدة إلى صعوبة تحقيق تسوية سريعة للصراع وإطالة أمد الحرب لمدة سبع سنوات.

ولقد أخذ حجم القوات في الزيادة التدريجية خاصة مع حدوث انفراجة نسبية في مواقف الدول الفرانكفونية والتي بدأت مع إرسال السنغال 1600 جندي منتصف 1991، حيث وصل إلى 11256 جنديا في فبراير 1993.

وقد بلغ الأمر ذروته بعد توقيع اتفاق كوتونو للسلام (يوليو 1993)، وهو نفس العام الذي توفي فيه الرئيس بوانيه، فضلا عن قيام نيجيريا بزيادة حجم قواتها بناء على توصية من قائد الجماعة النيجيري، وذلك من أجل شن هجوم مضاد في مواجهة تايلور بعد عملية الأخطبوط. ووصل حجم قوات الجماعة 16 ألفًا، إلا أنه تراجع بعد ذلك بسبب تغليب الجماعة خط حفظ السلام، وعدم رغبة الكثير من الدول تعريض جنودها للخطر حتى تراوح مابين 10500 – 11000 جندي أوائل عام 1997 (2). وبالرغم من تراجع عدد هذه القوات، إلا أن عدد الدول المشاركة زاد إلى عشر دول (6 فرانكفون، 4 أنجلوفون)(*)، حيث

---

(1) Christopher Tuck ,"**Every Car or Moving Object Gone:the Ecomog Intervention in Liberia**" in www.africa.ufl.edu/asq/v4/v4i1a1.htm.P7.

(2) **Ibid** , P. 2.

(*) زاد عدد الدول بعد توقيع اتفاق أبوجا، وحدوث حالة من الدعم المحلي والإقليمي والدولي للإيكوموج، وقرب إجراء الانتخابات، مما أدى إلى زيادة عدد الدول لتشمل ست دول فرانكفونية

بلغ حجم قوات مالي (650)، غانا (500)، بوركينا فاسو (320)، النيجر (321)، بنين (250)، ساحل العاج (35 فريق طبي)، نيجيريا (ألف جندي).

ولقد أعطى هذا القدر من المشاركة مصداقية أكبر للإيكوموج من ناحية، فضلا عن إحداث حالة من التوازن النسبي بين الأنجلوفون والفرانكفون، وإن كانت الكفة لصالح الأنجلوفون بسبب امتلاك نيجيريا بمفردها سبعة آلاف جندي من هؤلاء [1].

وفيما يتعلق **بقيادة القوات** خلال المرحلة، يلاحظ أن نيجيريا حرصت في بداية الأمر على اختيار قائد غير نيجيري لهذه القوات، بسبب عدم رغبتها في إحداث خلاف مع التكتل الأنجلوفوني؛ لذا تم الاتفاق ـ داخل لجنة الوساطة ـ على تعيين قائد غاني لها هو الجنرال كواينو Quaino.

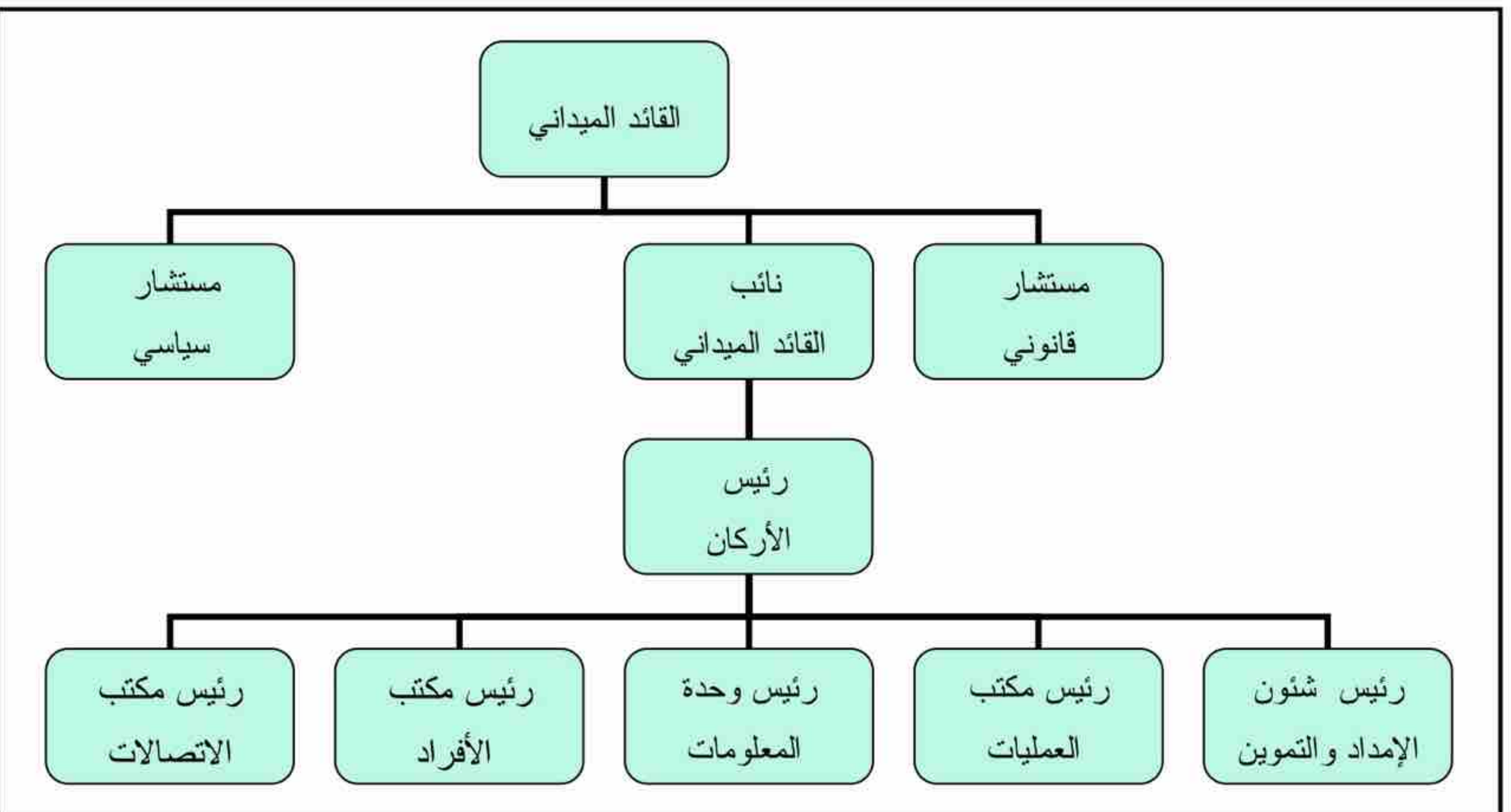
إلا أن الهيمنة النيجيرية عادت للظهور مرة أخرى مع تحول القوات من مهام حفظ السلام إلى مهام فرض السلام (نوفمبر 1990) حيث قامت باستبدال الجنرال النيجيري دوجونيارو Dogonyaro بالجنرال الغاني مما كاد أن يتسبب في مشكلة مع غانا.

* * *

هي بوركينا فاسو – ساحل العاج – بنين – النيجر – مالي – غينيا، وأربع دول أنجلوفون هي نيجيريا – غانا – سيراليون – جامبيا.

(1) Adekye Adebajo , " Building Peace " , **Op. cit.** , P. 64.

شكل رقم (7) يوضح هيكل الإدارة الميدانية للإيكوموج في ليبيريا (*)



(*) Source:Funmi Qlonisakin, **Op.Cit,** P.167.

وبصفة عامة يلاحظ أن اختيار قائد القـوات كـان يتوقـف عـلى التفـويض الممنـوح للقوات (حفظ سلام أو فرض سلام)، فبعدما تمكن دوجونيارو من اسـتعادة العاصـمة من قوات تايلور وهدأت حدة التوتر في البلاد، وصارت هناك رغبة في احتواء تايلور، تم تعيين الجنرال روفوز كوبولاتي Rufus Kupolati النيجيري أيضا، لكن مع قيـام تـايلور بعملية الأخطبوط تم اختيار الجنرال أديتينجي أوليورين النيجـيري Adetunigi Olurin الذي قام بإعلان الحرب على تايلور، وطلب دعما من الرئيس بابا نجيدا الذي أمده بثلاثة آلاف وخمسمائة جندي، مما مكنه من فك الحصار عن العاصمة، ومرة أخرى ومع محاولـة الجماعة لإنهاء التوتر والتفاوض مع تايلور - تم تعيين الجنـرال جـون أنينجـر النيجـيري John Inienger الذي قام بتطبيق إستراتيجية حفظ السلام إلى حد كبير.

جدول رقم (1) يوضح قادة الإيكوموج حتي 30 يونيو 1999(*)

الاسم	الدولة	المنصب	التاريخ
1. أرنولد كواينو	غانا	قائد القوات*	يوليو 1990 سبتمبر 1990
2. جوشوا دوجونيارو	نيجيريا	القائد الميداني	سبتمبر 1990 فبراير 1991
3- روفوز كوبولاتي	نيجيريا	القائد الميداني	فبراير 1991 سبتمبر 1991
4. إيشايا باكوت	نيجيريا	القائد الميداني	سبتمبر 1991 أكتوبر 1992
5. أديتينجي أوليورين	نيجيريا	القائد الميداني	أكتوبر 1992 أكتوبر 1993
6. جون شاجايا	نيجيريا	القائد الميداني	أكتوبر 1993 ديسمبر 1993

(*) **Source:** Eric. G. Berman and Katie Sams , peacekeeping in Africa: capabilities and culpabilities**, Op. cit,**P. 95.

الاسم	الدولة	المنصب	التاريخ
7. جون مارك	نيجيريا	القائد الميداني	ديسمبر 1993 أغسطس1996
8. صمويل فيكتور	نيجيريا	قائد القوات	أغسطس 1996 يناير 1998
9. تيموثي شلبيدي	نيجيريا	قائد القوات	يناير 1998 مارس 1999
10. فليكس موجا كبيرو	نيجيريا	قائد القوات	مارس 1999

* كان يطلق منصب قائد القوات على الشخص الـذي يتـولى إدارة العمليـات وفقـاً لبروتوكول **1981** حتى قيام نيجيريا بعزل أرنولد كواينو حيث أطلقت بـصورة منفـردة لقب القائد الميداني بدلاً من قائد القوات واستمر ذلك حتى نهاية قيادة فيكتـور صـمويل، ثم عاد لقب قائد القوات من جديد.

ملاحظات حول الجدول:

- كل القيادات من نيجيريا.
- ضآلة فترة بقاء القائد في منصبه خلال المرحلة الأولى تحديداً. وقد يرجـع ذلـك إلى الصعوبات التي واجهتها الإيكوموج في بداية عملها.

أما فيما يتعلق بحجم القوات في المرحلة الثانية من الصراع، فقد بلغ 3566 جنديا ينتمون إلى ثمان دول هي نيجيريا، غانا، جامبيا، غينيا بيساو، مالي، السنغال، توجو، بنين. ويلاحظ على تشكيلها ما يلي:

1-زيادة حجم الدول المشاركة، مما يدل على وجود حالة من الاتفاق النسبي داخل الجماعة لم تكن موجودة ـ على الأقل ـ في بداية المرحلة الأولى؛ إذ إن مشاركة ثمان دول من أصل خمس شعرة دولة تعد نسبة كبيرة خاصة إذا ما استبعدنا الدول التي تمر بظروف خاصة (سيراليون) أو التي تدعم المعارضة (ساحل العاج وغينيا).

2- أن الدول المشاركة تنتمي إلى المناطق الثقافية الثلاثة في الإقليم (أنجلوفون، فرانكفون، ليزوفون) مما يشير إلى عدم وجود خلاف ـ إلى حد ما ـ بين دول الجماعة [1].

ولقد وافقت قمة الجماعة في الأسبوع الأول من يوليو 2003 على تشكيل هذه القوات، وتعيين الجنرال النيجيري فستوس أوكونكو قائدا لها، لحين تشكيل قوات حفظ السلام الدولية [2]، ويلاحظ أن إسناد قيادة القوات لقائد نيجيري لم يثر حفيظة الدول الأخرى خاصة الفرانكفون، على اعتبار أن القيادة العليا بعد ذلك ستكون للأمم المتحدة، كما تم الاتفاق على تغيير اسم هذه القوات من الإيكوموج إلى الإيكوميل.

3- مهام وصلاحيات القوات:

لقد كان التفويض الممنوح للإيكوموج في بداية تشكيلها مرتبطا بقيامها بمهام حفظ السلام بمعناها التقليدي المتمثلة في الإشراف على وقف إطلاق النار تحديدا، وتوفير ملاذ آمن لإيواء اللاجئين الفارين من عمليات القصف وتأمين إقامة الحكومة الانتقالية، ومن ثم فإن التفويض الممنوح لها تمثل في عدم استخدام القوة إلا لأغراض دفاعية عند تعرضها للهجوم من قبل أحد الأطراف المتنازعة، كما تم الاتفاق على أن تكون مدة هذه القوات ستة أشهر قابلة للتجديد [3]، وبالرغم من إدراك قادة الجماعة لعدم توافر الشروط التقليدية لحفظ السلام، خاصة في ظل عدم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار يحظى بقبول الفصائل المتحاربة، فضلا عن عدم رغبة هؤلاء في التوصل إلى تسوية سلمية ـ خاصة تايلور ـ وهما من الشروط الأساسية

---

(1) Festus , **Op. cit**. , P. 6.

(2) بدر حسن شافعي، " الصراع في ليبيريا"، م.س.ذ.، ص ص 168 – 169.

(3) Margaret **, Op. cit.** , P. 172.

لإرسال قوات حفظ سلام، ثم حفظه ثانيا [1]. إلا أن هذه الفكرة لم تحظَ بقبول قادة الجماعة، خشية تعرض قواتها للخطر من ناحية، وحتى لا يفسر هذا التدخل بأنه غزو أو احتلال للبلاد من ناحية ثانية، فضلا عن التكلفة العالية للقوات في هذه الحالة بسبب عملية التسليح من ناحية ثالثة.

لكن بعد تعرض هذه القوات لهجوم من قبل قوات تايلور عقب نزولها للبلاد- اضطرت لجنة الوساطة لتعديل التفويض الممنوح لها من مهام حفظ السلام إلى فرض السلام، وأصبح عليها أن تقوم بفرض اتفاق وقف إطلاق النار بالقوة، وتطهير العاصمة من كل مصادر التهديد، وإنشاء مناطق عازلة للحيلولة دون استيلاء القوات المتحاربة على الأسلحة والذخيرة التي بحوزتها، واستخدام القوة إذا لزم الأمر، ولقد ساهم هذا التفويض في تمكين الجماعة من طرد قوات تايلور خارج العاصمة، والسيطرة على المرافق المهمة في البلاد.

ويلاحظ أن التفويض الممنوح للقوات كان يتغير ـ خلال المرحلة الأولى من الصراع ـ بحسب الوضع الميداني، كما كان يتم اختيار قائد القوات بحسب المهام المنوطة به، ومنذ اتفاق كوتونو والاتفاقيات التالية له كان من بين التفويض الممنوح للقوات القيام بمهام حفظ السلام وفرضه عند اللزوم، إلا أنها كانت تُغَلِّب أسلوب حفظ السلام بسبب زيادة المخاطر المترتبة على عمليات فرض السلام من ناحية، فضلا عن توجيهات القيادة النيجيرية في عهد أباتشا من ناحية ثانية، علاوة على كونه يقوض الإجماع ـ النسبي ـ داخل الجماعة من ناحية ثالثة [2].

أما في المرحلة الثانية للصراع، فإن مجلس الأمن هو الذي حدد مهام وصلاحيات هذه القوات، وذلك في القرار رقم 1497 الصادر في 2 أغسطس 2003، والذي فوض الجماعة فيما يلي:

1- إنشاء قوات تابعة لها من أجل تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، وكذلك الإعداد لنشر القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

2- توفير الظروف المناسبة لبدء عملية نزع السلاح وتسريح القوات.

---

(1) Christopher Tuck , **Op. cit**. , P. 6.
(2) **Idem.**

3- الحفاظ على الأمن في أعقاب رحيل الرئيس تايلور، وتولي الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم.

4- توفير البيئة المناسبة لتوزيع المساعدات الإنسانية.

5- إقامة مناطق عازلة [1].

ويلاحظ أن التفويض الممنوح لها هذه المرة كان واضحا ويتعلق بمهام حفظ السلام، وهو يشبه التفويض الذي منحته لها قمة الجماعة التي عقدت أوائل يوليو 2003، بهذا الشأن. ويبدو أن الجماعة استفادت من التجربة الأولى فيما يتعلق بالآثار السلبية لفرض السلام، كما أنها فضلت هذه المرة أن تتم هذه المهام من خلال الأمم المتحدة وليس من خلالها.

4-التمويل:

قررت لجنة الوساطة إنشاء صندوق خاص لتمويل الإيكوموج أُطلق عليه اسم صندوق الطوارئ الخاص Special Emergency Fund بموجب قرارها رقم .A / Dec 90 / 8 / 3 [2]، وبالرغم من ذلك فإن عملية التمويل وقعت ـ في الجانب الأكبر منها ـ على عاتق نيجيريا، خاصة أن الدعم الخارجي كان ضئيلا جدا في بداية الأزمة بسبب الانشغال بحرب الخليج الثانية ؛ حيث لم تقدم واشنطن على سبيل المثال سوى 2.8 مليون دولار، كما أن الدول الفرانكفونية رفضت في بداية الصراع المشاركة بقوات أو تمويل الإيكوموج، بل أكثر من ذلك لم تقم بدفع حصتها في ميزانية الجماعة التي كانت تستخدم في عملية التمويل، مما دفع رئيس غانا في القمة رقم 18 في أكرا عام 1995 إلى اقتراح فرض عقوبات على هذه الدول [3].

وإزاء هذا الوضع قامت نيجيريا بتمويل جانب كبير من نفقات هذه القوات [*]، ووصل معدل إنفاقها اليومي قرابة 500 ألف دولار، وبلغ إجمالي إنفاقها خلال عامين

(1) حول هذه الصلاحيات **انظر**:

Festus , **Op. cit.** , P. 4.

(2) Funmi , **Op. cit**. , P. 108.

(3) Ademola Adelekye , **Op. cit.** , P. 591.

(*) تحملت نيجيريا نفقات بعض القوات مثل قوات جامبيا، غينيا.

فقط 350 مليون دولار [1].

ولقد واجهت عملية التمويل صعوبات كثيرة مع تولي ساني أباتشا الحكم في البلاد وتركيزه على القضايا الداخلية بصورة أكبر، فضلا عن ازدياد حدة المعارضة الداخلية للدور الخارجي بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد، وتراجع قيمة العملة، ولقد استمر هذا المأزق إلى أن حدث تقارب بين تايلور ونيجيريا عام 1995، حيث برز إمكانية حدوث انفراجة للصراع، فقامت واشنطن حينئذ بإنشاء المجموعة الدولية للاتصال International Contact Group (I. C. G.)، في إبريل، مايو 1996 من أجل معرفة كيف يمكن للمجتمع الدولي تقديم المساعدة للإيكوموج، وفي الفترة من أغسطس إلى ديسمبر 1996 قامت بتقديم 40 مليون دولار، فضلا عن دعم لوجيستي كبير تمثل في طائرات مروحية عمودية، ومعدات اتصال، وملابس ومعدات طبية [2].

وقد تزامن هذا الدعم مع دعم أوربي تمثل في صورة مساعدات لوجيستية مما مكن الإيكوموج ـ للمرة الأولى ـ من نشر قواتها في كل أنحاء البلاد، وبدأت عملية نزع السلاح في نوفمبر 1996، وخلال ثلاثة أشهر تمكنت من نزع أسلحة 74٪ من القوات المتقاتلة [3].

المطلب الثالث
جهود التسوية السياسية والعسكرية

عملت الجماعة على استخدام أساليب التسوية السياسية من خلال الوسائل السلمية في بداية تعاملها مع الأزمة، إلا أنها اضطرت في بعض الأحيان إلى استخدام أساليب التسوية العسكرية القسرية من أجل إجبار أطراف الصراع على الجلوس إلى مائدة المفاوضات والقبول بالتسوية السلمية للصراع، ولقد كان هناك تداخل بين الوسائل السياسية والدبلوماسية والوسائل العسكرية القسرية بحسب مقتضيات الأمر الواقع بصورة تجعل من الصعب ـ عمليا ـ الفصل بينهما، كما أنه كان هناك تنسيق بين الجماعة والأمم المتحدة خاصة في المرحلة الثانية من الصراع.

---

(1) E. John , **Op. cit**. , PP. 230 – 231.
(2) Adekye Adebajo , Building Peace **, Op. cit**. , P. 63.
(3) **Idem.**

أولا: جهود التسوية السياسية والعسكرية:

لقد برزت الجهود الدبلوماسية في عملية التسوية السياسية مع بداية تشكيل لجنة الوساطة في قمة بانجول (30 مايو 1990) كما برزت جهود دبلوماسية القمة - في كثير من الأحيان - جنبا إلى جنب مع لجان الوساطة، فضلا عن قيام الدولة رئيسة الجماعة في كل دورة ببذل قصارى جهدها في هذا الشأن ليس من أجل نجاح الجماعة فحسب، وإنما من أجل تحقيق مكاسب شخصية لقمة النظام السياسي بها.

فمع تشكيل لجنة الوساطة التي تمت بناءً على اقتراح نيجيري - حيث كانت نيجيريا ترأس آنذاك الجماعة قبل انتقال الأمر إلى جامبيا - كان هناك دور دبلوماسي كبير، قام به السكرتير التنفيذي من جهة، ورئيس اللجنة باعتباره رئيس لجنة الوساطة ورئيس الجماعة في نفس الوقت. وتمثل ذلك في قيام عباس بوندو - السكرتير التنفيذي آنذاك - بزيارة عدد من دول الجوار المعنية بالصراع من أجل دعم جهود لجنة الوساطة، كما قام بمقابلة تايلور؛ حيث قام بإخباره بنية الجماعة في القيام بدور الوساطة، كما وضع إستراتيجيات أخرى لمقابلة الفصائل الفاعلة. إلا أن جهود بوندو قوبلت برفض تايلور إجراء مباحثات إلا بعد إقالة دو، كما رفض خطة السلام التي أقرتها اللجنة في اجتماعها الأول في فريتاون.

وكان من نتيجة ذلك اجتماع اللجنة ثانية في الفترة من 5 – 7 أغسطس 1990 في بانجول حيث تم اتخاذ قرار التدخل[1].

وبالتوازي مع جهود بوندو، قام الرئيس جاوارا بمحاولة تهيئة الجو العام لقبول الخيار العسكري، والتأكيد على أن هذه القوات إنما هي قوات حفظ سلام وليست قوات معتدية، حيث قام بزيارة كل من بوركينا فاسو وساحل العاج من أجل إقناعهما بالتخلي عن الاعتراض على فكرة التدخل.

وفي كلا البلدين قُوبل جاوارا بطلب واحد، وهو عقد قمة غير عادية للجماعة لبحث الخلاف بشأن الإيكوموج ومشروعية تدخلها. وبالفعل عقدت قمة غير عادية في باماكو (27 – 28 نوفمبر 1990)، والتي نجحت في صهر الخلافات من ناحية وزيادة عدد قوات الإيكوموج من ناحية ثانية.

---

(1) Emanuel Kwesi , **Op. cit.** , P. 3.

وللمرة الأولى يلاحظ أن الخلاف الذي استمر ثمانية أشهر انتهى بالتوصل إلى اتفاق بشأن تغليب مصلحة الجماعة ككل، بدلا من المصلحة الوطنية الضيقة، وتلا قمة باماكو ـ على الفور ـ عقد اجتماع للجنة الوساطة لتوسيع المهام التي تقوم بها [1].

ولقد بدأت الجماعة في اللجوء إلى التسوية العسكرية بعدما رفض تايلور بنود خطة السلام التي أقرتها لجنة الوساطة في فريتاون، فقررت في اجتماعها الثاني في بانجول اتخاذ قرار تدخل هذه القوات، مع التأكيد على أنها قوات حفظ سلام، ولن تتدخل في الصراع، فضلا عن عدم استخدامها القوة إلا لأغراض الدفاع عن النفس، ومن بين مهامها الرئيسة إشرافها على عملية وقف إطلاق النار – الحفاظ على القانون والنظام – تأمين الحكومة الانتقالية – فضلا عن التمهيد لإجراء انتخابات أخرى خلال عام مع إشرافها عليها [2].

إلا أن رفض تايلور خطة لجنة الوساطة، وكذلك رفضه دخول الحكومة الوطنية المؤقتة التي تم تشكيلها في اجتماع القادة الوطنيين في بانجول (27 – 31 أغسطس 1990) برئاسة موسى أساوير وهي الحكومة التي حظيت بدعم لجنة الوساطة، فضلا عن قيامه بمهاجمة قوات الإيكوموج، كل ذلك دفع اللجنة في أكتوبر 1990 إلى تغيير التفويض الممنوح للقوات من حفظ السلام إلى فرض السلام بما يعنيه ذلك من استخدام القوة لفرض وقف إطلاق النار وليس لأغراض دفاعية فحسب. وبالفعل تمكنت قوات الإيكوموج من تحقيق بعض أهدافها في ليبيريا في هذه المرحلة والتي تمثلت فيما يلي:

1- نجاحها في إخراج القوات المتحاربة (تايلور، جونسون، القوات المسلحة الموالية لدو) من العاصمة التي كانت خاضعة لها.

2- تمكنها من إجلاء آلاف اللاجئين سواء الليبيريين أو الذين ينتمون إلى الدول الأخرى، والذين يبلغ عددهم قرابة نصف مليون شخص.

3- نجاح الإيكوموج في حماية المنظمات الإنسانية وتمكنها من توصيل المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الحرب بعدما كانت هناك صعوبة في ذلك بسبب الأعمال العدائية.

---

(1) **Ibid** , P. 4.
(2) Funmi , **Op. cit.** , P. 104.

4- تمكن الإيكوموج من نقل الحكومة الانتقالية من فريتاون إلى مونروفيا.

5- التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، حيث وافق قادة جبهة تايلور المشاركين في قمة باماكو على التوقيع عليه.

ويلاحظ أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية ساهمت في نجاح الإيكوموج في أداء مهامها خلال تلك الفترة:

فداخليا، كان من الصعب القيام بمهام حفظ السلام قبل فرض السلام أولا، ولقد ساعد الإيكوموج على ذلك فقدان الشعب ثقته في تايلور خاصة بعد وفاة دو؛ لذا صار الشعب ينظر إلى الإيكوموج على أنها القوات المخلصة لهم منه The Deliverer [1].

أما العوامل الإقليمية، فتمثلت في التحول المؤقت في الموقف السياسي لحلفاء تايلور ـ خاصة ساحل العاج وبوركينا فاسو ـ وقيام الرئيس كومباوري بالضغط على قادة جبهة تايلور الذين حضروا قمة باماكو بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، والقبول بخطة السلام التي تم إقرارها في بانجول [2].

أما الأسباب الدولية، فتكمن في استمرار التأييد الذي حصلت عليه الإيكوموج من كل من الأمم المتحدة من ناحية، ومنظمة الوحدة الإفريقية من ناحية ثانية.

ومع قبول تايلور لوقف إطلاق النار برزت ثانية الجهود الدبلوماسية، خاصة من قبل الدول الفرانكفونية وتم تأسيس لجنة C. 5 التي عقدت عدة اجتماعات في ياماساكرو (ساحل العاج) وجنيف بمشاركة كل من أساوير، تايلور، وكان هدفها الأساسي الضغط على تايلور من أجل التعاون مع الإيكوموج، وناقشت اللجنة ما عرف باسم اتفاقية ياماساكرو السادسة (30 أكتوبر 1991) التي كان من أهم بنودها نزع سلاح المليشيات المتحاربة خلال 60 يوما، وإجراء انتخابات تحت إشراف الحكومة المؤقتة واللجنة الخماسية خلال ستة أشهر.

لكن تايلور رفض السماح للإيكوموج بنزع أسلحته، وقام بإنشاء جمعية وطنية للمعارضة، مع تنصيب نفسه رئيسا للبلاد في مقاطعة جبارنجا. ولقد هددت الجماعة

---

(1) **Ibid** , P. 125.
(2) Adekye Adebajo , Building Peace **, Op. cit.** , P. 52.

بفرض عقوبات ضده، إلا أنه قام بشن هجوم كبير عليها وعلى معارضيه في إطار ما عرف باسم عملية الأخطبوط (أكتوبر 1992) [1].

وإزاء هذا الوضع العسكري كان لابد من تراجع الأداة الدبلوماسية والتسوية السياسية لصالح التسوية العسكرية، فتم تعيين قائد جديد للقوات هو القائد النيجيري أدميونجي أولبرين، الذي طلب من الرئيس بابا نجيدا ضرورة تأمين القوات من خلال إرسال قوات إضافية للقيام بهجوم شامل على تايلور، وبالفعل وافق بابا نجيدا على طلبه، وتم إرسال ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي، ليصبح عدد القوات الإجمالي 16 ألفا بينهم 12 ألف نيجيري [2] وتم السماح باستخدام القوة لفرض السلام، واستعادة زمام الأمور. وبالفعل نجح أولبرين في طرد تايلور من العاصمة والسيطرة على الموقف، وقد ساعده على ذلك الدعم الداخلي المتمثل في تأييد قوات أوليمو للإيكوموج، وقيام هذه القوات جنبا إلى جنب بالسيطرة على المواقع التي كانت تهيمن عليها قوات تايلور [3]، فضلا عن الدعم الخارجي المتمثل في إصدار مجلس الأمن قراره في 19 نوفمبر 1992 بحظر توريد السلاح إلى ليبيريا باستثناء تسليح الإيكوموج [4]، ومرة ثانية دفعت هذه الخسارة العسكرية تايلور للجلوس إلى مائدة المفاوضات، وأسفرت الجهود الدبلوماسية ـ خاصة بعد ضم لجنتي الوساطة الدائمة واللجنة الخماسية في لجنة واحدة هي لجنة التسعة (7 نوفمبر 1992) ـ إلى التوصل إلى اتفاق كوتونو للسلام (يوليو 1993) الذي كان من أهم بنوده ما يلي:

1-وقف إطلاق النار.

2-نزع أسلحة الفصائل المتحاربة وتسليمها للإيكوموج باعتبارها المشرفة على ذلك، والتي يعاونها في هذا الشأن بعثة مراقبة الأمم المتحدة الموجودة في البلاد UNObserver Mission in Liberia والمعروفة اختصارا باسم يونوميل UNOMIL.

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Ademola Adelekye , **Op. cit.** , P. 580.

وانظر أيضا:

Adekye Adebajo , **Op. cit.** P.52.

(2) **Ibid**. , P. 55.

(3) **Ibid**, P. 56.

(4) Ademola Adelekye , **Op. cit**. , PP. 580 – 581.

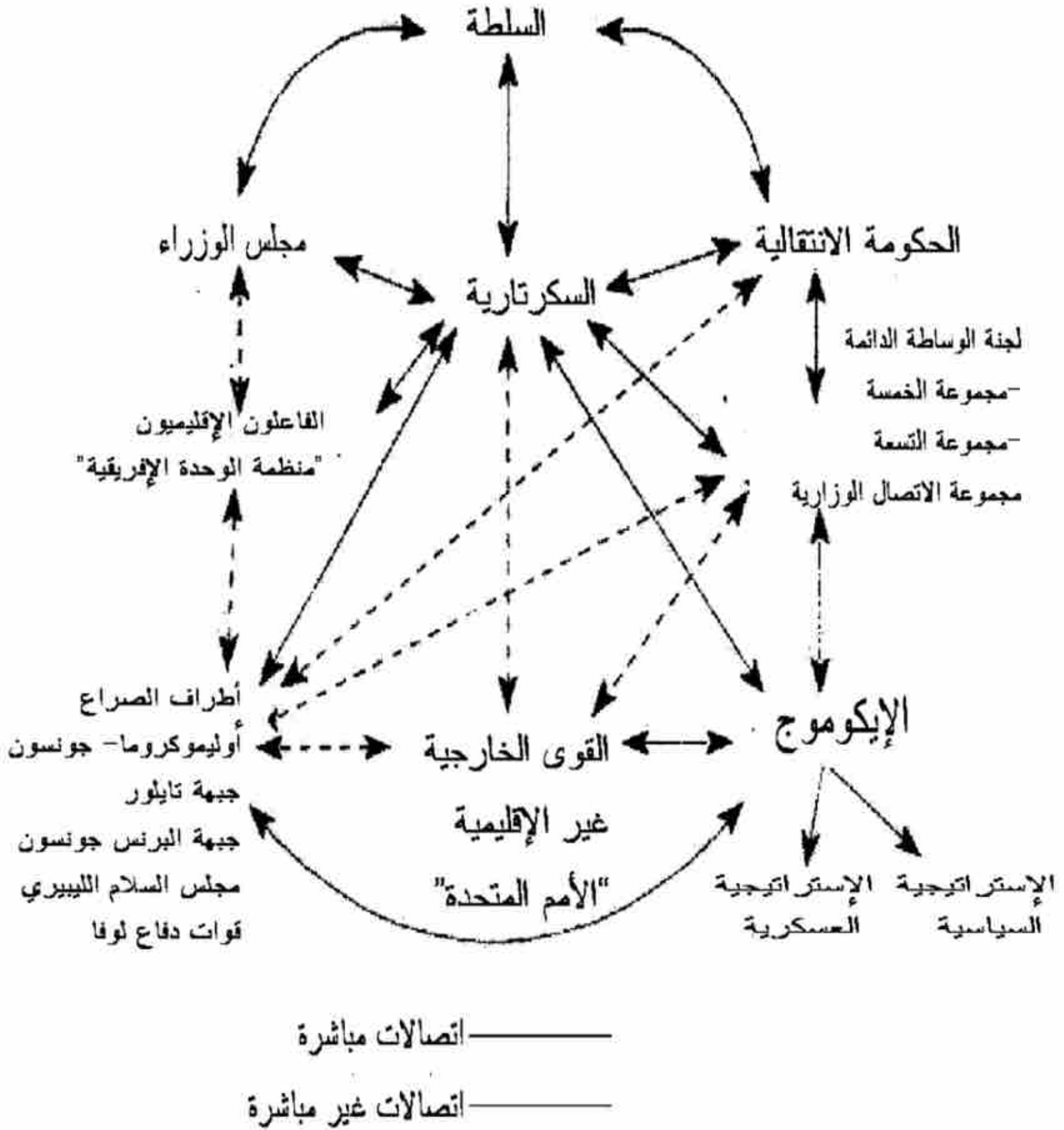
3-تشكيل حكومة انتقالية (مجلس رئاسة خماسي) بين أطراف الصراع الرئيسة، حيث يتولى كل طرف من أطرافه الثلاثة اختيار ممثل له بالمجلس، على أن يتم اختيار الشخصين الآخَرين من بين تسعة مرشحين، يقوم كل طرف بترشيح ثلاثة، ويقوم هؤلاء التسعة باختيار الشخصين الآخَرين، ويقوم المجلس باختيار رئيس ونائبين وتؤخذ القرارات بالإجماع، على أن يتم إجراء الانتخابات في فبراير – مارس 1994، ويتم بعدها حل الحكومة الانتقالية، واشترط الاتفاق عدم مشاركة كل من قادة الحكومة، ومجلس الرئاسة، وأعضاء الجمعية التشريعية التشريعية بها.

4-تشكيل جمعية تشريعية مؤقتة (برلمان) يتكون من 35 عضوًا - 13 لكل من تايلور، الحكومة المؤقتة، و9 لأوليمو على أن يكون الرئيس منها- [1].

* * *

1 - أحمد فاضل يعقوب، " دور منظمة الإيكواس في حل أزمة ليبيريا"، **السياسة الدولية**، عدد 118، أكتوبر 1994، ص ص 153 – 154.

شكل يوضح تعامل الهياكل المؤسسية الدفاعية للجماع مع أزمة ليبريا الأولى(*)



(*) **Source**: **African Journal of Political Science**, vol.4, No.1, June 1999, p.151.

ويلاحظ أن الاتفاق يلقي مزيدا من العبء على الإيكوموج في تنفيذ بنوده، سواء تلك المتعلقة بالشق السياسي (تشكيل الحكومة ، الإعداد للانتخابات القادمة) أم بالشق العسكري (نزع السلاح، دمج المقاتلين في الجيش الوطني، توفير الملاذات الآمنة، إقامة مناطق عازلة) فضلا عن تأمين بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة. ونظرا لكبر هذه المهام فقد أعطى الاتفاق للإيكوموج الحق في الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لهجوم من قبل أطراف الصراع في إطار المفاهيم التقليدية لحفظ السلام، وكذلك الحق في الهجوم على الطرف الذي ينتهك اتفاق وقف إطلاق النار، وهو ما يعني توسيع نطاق التفويض؛ ليتضمن إمكانية القيام بمهام فرض السلام. كما تمت الموافقة على توسيع حجم هذه القوات من خلال الاستعانة ببعض القوات الإفريقية من خارج الإقليم مما يشكل دعما كبيرا لها [1]. كما تعهدت الأمم المتحدة من جانبها بتمويل قوات الإيكوموج من خلال الصندوق الذي اقترحه الأمين العام في هذا الشأن والذي عرف باسم التمويل أو الائتمان Trust Fund .

ويلاحظ أنه منذ اتفاق كوتونو وحتى توقيع اتفاق أبوجا (2أغسطس 1996) والذي أسفر عن إجراء الانتخابات الأولى في البلاد (يوليو 1997) فإن صلاحيات الإيكوموج زادت بصورة كبيرة، وصار الحديث عن إمكانية استخدام القوة لفرض السلام، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الإيكوموج لم تلجأ إلى الخيار العسكري في كثير من الأحيان - خلال تلك الفترة - بالرغم من تعرضها للهجوم من بعض القبائل [*]؛ إذ قامت الإيكوموج بتغليب نمط التسوية السياسية من خلال المفاوضات، فضلا عن الواقعية في التعامل مع قادة الفصائل المتحاربة، وضرورة إشراكهم في المجلس الرئاسي من ناحية، مع منح الحكومة الانتقالية صلاحيات استخدام القوة لتحقيق وقف إطلاق النار من ناحية ثانية، وكذلك اشتراك المجتمع المدني في الرئاسة من ناحية ثالثة.

ولقد ظهرت هذه الواقعية مع تولي غانا قيادة الجماعة عام 1994، حيث لعب

---

(1) حول هذه النقاط **انظر**: أحمد فاضل يعقوب، م.س.ذ، ص ص 153 – 155.

(*) وذلك كما حدث بعد توقيع اتفاقية أبوجا (1 أغسطس 1995)، حيث قامت قوات أوليمو – جونسون بالهجوم على مواقعها غرب البلاد، مما أسفر عن مقتل 16 جنديا نيجيريا، وجرح 87 آخرين، وكذلك الحصول على المعدات الثقيلة التي بحوزتهم.

الرئيس جيري رولينجز دورا مهما في توقيع اتفاق أكسومبو عام 1994، والذي عرف باتفاق لوردات الحرب، على اعتبار أنه حقق مطالب هذه الفصائل ـ خاصة تايلور ـ في المشاركة في المجلس الرئاسي، فضلا عن السماح للحكومة ـ جنبا إلى جنب مع الإيكوموج ـ في استخدام القوة لنزع أسلحة هذه الفصائل، لكن مشكلة الاتفاق أنه ركز على تمثيل بعض الفصائل في المجلس دون بعضها الآخر، مما دفع الأخيرة إلى شن هجومها على قوات تايلور ـ كروما تحديدا ـ بدافع الانتقام (1).

ولقد تم تدارك هذه السلبيات في قمة الجماعة (أغسطس 1995) التي شارك فيها كل فصائل الحرب، وذلك في أعقاب المصالحة الهامة بين تايلور والرئيس النيجيري أباتشا بوساطة كل من غانا وبوركينا فاسو، وأسفر الأمر عن توقيع اتفاق أبوجا الأول (19 أغسطس) حيث تم تشكيل مجلس رئاسي سداسي يتكون نصفه من قادة الحرب (تايلور، كروما، بولي) ونصفه الآخر من المجتمع المدني، على أن يرأسه شخص مدني هو ويلتون سانكاولو، والخمسة الآخرون يكونون نوابا له، وتشكيل حكومة مؤقتة تتكون من 16 وزيرا من الفصائل الأخرى تقود البلاد لحين انتخابات رئاسية وتشريعية خلال عام، كما قصر الاتفاق حق استخدام القوة على الإيكوموج فقط وسحبها من الحكومة بعدما تم استخدامها في زيادة الاقتتال الداخلي (2)، ولعل النقطة المميزة لهذا الاتفاق هي السماح لأعضاء مجلس الرئاسة – باستثناء الرئيس – بالمشاركة في الانتخابات حال تخليهم عن مناصبهم قبلها بثلاثة أشهر (3).

ونظرا لعدم حصول الإيكوموج على الدعم الخارجي لنزع السلاح، فضلا عن استمرار القتال الداخلي خاصة بين تايلور وكروما من ناحية، وجونسون من ناحية ثانية(*)، قررت الجماعة تأجيل الانتخابات من أغسطس 1996 إلى مايو 1997، وتم توقيع اتفاق جديد هو اتفاق (2 أغسطس 1996) حيث تم تعيين شخصية مدنية في رئاسة المجلس الجديد هي روث بيري، على أن تمر الاتفاقية بعدة مراحل تنتهي بإجراء

---

(1) Adekye Adebajo , Building Peace **, Op. cit.** , PP. 60 – 61.
(2) **Idem**.

(3) لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Ademola Adeleke , **Op. cit. ,** PP. 585 – 586.

(*) أسفرت هذه المواجهات عن وقوع معارك كثيرة وسقوط ثلاثة آلاف قتيل، واعتقال جونسون في 16 أبريل 1996.

الانتخابات في مايو 1997 (*)، ولقد أعطت هذه الاتفاقية للجماعة صلاحيات أخرى تتمثل في إمكانية فرض عقوبات تتضمن (حظر السفر، الإقامة، تجميد الأنشطة التجارية والممتلكات الخاصة بقادة الحرب لدى دول الجماعة - إمكانية الحرمان من المشاركة في الانتخابات)، فضلا عن إمكانية تشكيل محكمة لمحاكمة مجرمي الحرب، وكذلك الحق في إقالة أي عضو من أعضاء المكتب الرئاسي يرتكب مخالفة، ولقد ساعدت هذه البنود الجديدة - فضلا عن الدعم الذي حصلت عليه الجماعة من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي - في نجاح الإيكوموج في إجراء الانتخابات في 19 يوليو 1997 (1).

ويلاحظ على جهود التسوية السابقة خاصة منذ الفترة التالية لاتفاق كوتونو وحتى إجراء الانتخابات ما يلي:

1- غلبة التسوية السياسية على التسوية العسكرية، بالرغم من حصول الإيكوموج على تفويض باستخدام القوة لفرض السلام.

2- أن معظم الاتفاقات التي تم التوصل إليها فشلت بالرغم من مشاركة معظم الفصائل بها؛ لأن هؤلاء كانوا يحاولون استغلالها من أجل الوصول إلى الرئاسة، أو معاودة استئناف الحرب، كما أن الأطراف الذين لم يشتركوا بها كانوا يعتبرونها غير ملزمة لهم ويقومون بشن هجماتهم على القوى المشاركة بها من أجل الحصول على مكاسب عسكرية يمكن أن تفيد مستقبلا في أي مفاوضات سياسية.

3- أن تغليب التسوية السياسية على العسكرية مرتبط إلى حد كبير برؤية الإدارة النيجيرية لعملية التسوية ذاتها، فالرئيس أباتشا كان أقل اهتماما بالقضايا الخارجية لحساب القضايا الداخلية، على عكس بابا نجيدا الذي كان يميل ليس فقط إلى التدخل العسكري، وإنما لاستخدام القوة لإجبار تايلور على وقف إطلاق النار.

4- أن جهود الجماعة لم تنجح بسبب غياب الدعم الخارجي، وعندما تم توفيره ـ بالرغم من قلته ـ نجحت الجماعة في نزع أسلحة الفصائل وإجراء الانتخابات.

وبالرغم من انتهاء عملية حفظ السلام في فبراير 1998، إلا أن قوات الإيكوموج

(*) تم تأجيلها إلى شهر يوليو من أجل الإعداد الجيد لها.

(1) **Idem.**

ظلت مرابطة في البلاد ـ بموجب اتفاق مع تايلور ـ من أجل المساهمة في بناء قدرات البلاد في مجال حفظ السلام والأمن، لكنها انسحبت في أكتوبر 1999 بسبب تبادل الاتهامات بينها وبينه، حيث اتهمته الجماعة بالتورط في الحرب الأهلية في سيراليون المجاورة من خلال مساندة المعارضة هناك بقيادة سنكوح، بينما اتهم تايلور قوات الإيكوموج بالتدخل في شئون بلاده، ومساندة قوى المعارضة بطريق غير مباشر من خلال فرض حظر تصدير السلاح لأطراف الصراع، ولقد أدى انسحاب قوات الإيكوموج ـ ضمن أسباب أخرى ـ إلى اندلاع القتال من جديد [1].

وبالنسبة لجهود الجماعة في تسوية المرحلة الثانية من الصراع، يلاحظ أن الجهود الدبلوماسية سبقت التدخل العسكري من أجل حفظ السلام في إطار القوات الدولية، ولقد بدأت هذه الجهود الدبلوماسية بصورة مكثفة أوائل عام 2003 خاصة مع تولي رئيس غانا جون كوفور رئاسة الجماعة، حيث عمل بالتنسيق التام مع سكرتارية الجماعة على استضافة محادثات السلام بمشاركة حركتي لورد وموديل، والحكومة، كما قامت الجماعة بتعيين الرئيس النيجيري السابق الجنرال عبد السلام أبو بكر رئيسا لوفد التفاوض [2] ولقد أسفرت هذه الجهود عن التوصل لاتفاق أكرا الأول لوقف إطلاق النار (17 يونيو 2003)، والذي كان من أهم بنوده الإعلان عن وقف إطلاق النار، وتشكيل فريق تحقيق مشترك بقيادة الجماعة (يتكون من ممثلَيْن اثنين عن الأطراف الثلاثة، فضلا عن ممثلين عن الاتحاد الإفريقي، جماعة الاتصال الدولية، الأمم المتحدة) تكون مهمته التحقق من وقف إطلاق النار، تمهيدا لنشر القوات الدولية، مع الاتفاق على إنشاء وانتشار قوات حفظ سلام، والتزام الجميع بالتعاون معها، وتشكيل حكومة جديدة مع استبعاد تايلور منها [3].

إلا أن رفض تايلور التنحي إلا بعد استكمال فترته الرئاسية الرسمية في يناير 2004 أدى إلى اندلاع القتال من جديد، والذي أسفر عن وفاة المئات من الأشخاص، مما أدى إلى تدخل الجماعة بالتنسيق مع الأمم المتحدة، واتخاذها قرارا في أول يوليو بإرسال قوات

---

(1) د.محمد عاشور مهدي، "تايلور من الرئاسة إلى المنف"، **إسلام أون لاين**، في:
www.islamonline.net/arabic/politics/2003/article16.html.
(2) Festus , **Op. cit.** , P. 3.
(3) **Idem**.

تابعة لها إلى البلاد وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار[1].

وإزاء تأزم وضع تايلور، خاصة بعد تدخل الجماعة، أعلن تنحيه عن السلطة في 12 أغسطس وتسليم الحكم لنائبه موسى بلاه، لكن المعارضة اعترضت على ذلك على اعتبار أن بلاه امتداد له، مما دفع الجماعة لإجراء اتصالات مع أطراف الصراع أسفرت في النهاية عن توقيع اتفاق أكرا الثاني (20 أغسطس 2003) الذي كان من أهم بنوده ما يلي:

1-تشكيل حكومة انتقالية اعتبارا من أول أكتوبر 2003 حتى يناير 2006 تحل هذه الحكومة محل حكومة بلاه، وتنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة وديمقراطية تتنافس فيها الأحزاب السياسية، ويكون من حق الفصائل المتحاربة تشكيل أحزاب سياسية.

2-تتشكل الحكومة من ستة وخمسين عضوا، بينهم اثنا عشر عضوا من أعضاء حكومة بلاه، واثنا عشر من حكومة لورد ومودیل، وثمانية عشر آخرين يمثلون الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وجماعات المصالح، وأربعة عشر آخرين من المقاطعات الرئيسة في البلاد، على ألا يتولى رئاسة الحكومة أي من أعضاء الحكومة الحالية أو الفصائل الرئيسة، ويتعين على الحكومة الانتقالية إجراء انتخابات نيابية ورئاسية نهاية الفترة.

3-نزع أسلحة الفصائل المتحاربة، ودمج هؤلاء في الجيش الوطني، مع وقف فوري لإطلاق النار.

4-يقوم رئيس الحكومة ونائبه باختيار أسماء الوزراء، وأعضاء البرلمان الانتقالي وشاغلي المناصب العليا في الدولة خلال الفترة الانتقالية، وذلك من خلال المشاورات الجماعية والتراضي العام. وبالفعل وافق الجميع على اختيار جويدي بريانت زعيم حزب العمل رئيسا انتقاليا للحكومة، كما تم اختيار ويسلي جونسون من حزب الشعب نائبا له.

5-تشكيل قوات دولية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، يمكن أن تشارك فيها قوات الإيكوموج.

ولقد اختلفت آراء المحللين بشأن تقييم اتفاق أكرا الثاني؛ حيث أبدى فريق منهم تأييده له ـ بصورة كبيرة ـ واعتبره بداية النهاية للحرب الأهلية التي استمرت 14 عاما، وذلك بالنظر إلى أنه أكثر تفصيلا من اتفاق أكرا الأول من ناحية كما أنه يتمتع بإشراف

(1) Africa South of The Sahara 2004 , **Op. cit.** , p. 1323.

إقليمي ودولي قبل وبعد توقيعه من ناحية ثانية.

لكن الفريق الثاني شكك في إمكانية إنهاء الاتفاق للصراع في البلاد؛ وذلك لأن انتشار قوات الأمم المتحدة (*) سيستغرق بعض الوقت، كما أن قوات الجماعة التي ستنتشر في البداية ـ بقيادة نيجيريا ـ لا تتمتع بنزاهة كافية بسبب التجربة السابقة للإيكوموج في ليبيريا (1).

لكن أيا ما كان الأمر، فقد قام بريانت بتشكيل حكومته الانتقالية، وأدى اليمين الدستورية في 14 أكتوبر 2003، وحدد ملامح برنامجه السياسي في نقطتين أساسيتين، الأولى: هي تخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية في البلاد، والثانية: ضرورة دمج المقاتلين من مختلف الفصائل في الجيش الوطني لتفادي أي احتمال لاندلاع حرب جديدة، ومن جانبه أعلن زعيم جبهة لورد ترحيب حركته باتفاق السلام، وكذلك الترحيب بقوات السلام التابعة للأمم المتحدة، وهو ما تم تفسيره بأنه إيذان بانتهاء الحرب الأهلية في البلاد (2).

أما بالنسبة **للمهام العسكرية**، فقد كانت قاصرة على مهام حفظ السلام، خاصة فيما يتعلق بتأمين وقف إطلاق النار، وإقامة مناطق عازلة، وتوفير الظروف الملائمة لنشر القوات الدولية، ومن ثم فإن قوات الإيكوميل لم تلجأ إلى استخدام القوة في فرض السلام، خاصة في ظل تعاون الفصائل المتحاربة معها، فضلا عن رحيل تايلور بعد نزولها بأسبوع تقريبا، ومن ثم لم تعد هناك مشكلة بعينها تواجه عمل هذه القوات على عكس المرحلة الأولى، كما أن قصر مدة عملها بمفردها ساهم في عدم مواجهتها مشكلات كتلك التي واجهتها في المرحلة الأولى من الصراع.

ثانيا: التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى:

نظرا لحداثة تجربة الجماعة بشأن تسوية الصراعات، كان من الضروري أن تقوم

(*) وافق مجلس الأمن في 2 أغسطس 2003 على القرار رقم 1497 والذي يقضي بتشكيل قوات متعددة الجنسيات أطلق عليها اسم مينوسيل للإشراف على وقف إطلاق النار وفق اتفاق أكرا الأول، وعهد إليها كذلك بالإشراف على تنفيذ بنود اتفاق أكرا الثاني.

(1) بدر حسن شافعي، "الصراع في ليبيريا"، م.س.ذ.ص ص 167-168.

(2) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

بالتنسيق والتشاور مع المنظمات الدولية الأخرى خاصة الأمم المتحدة [*] باعتبارها المنظمة العالمية ذات الخبرة في هذا الشأن، وذلك في إطار أحكام الفصل الثامن من ميثاق المنظمة الدولية، وقد تمثل هذا التنسيق في بداية الصراع من خلال إبلاغ الرئيس بابا نجيدا ـ باعتباره رئيس الجماعة في وقتها ـ لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن نية الجماعة إرسال القوات، وبالرغم من أن المجلس لم يصدر قرارا صريحا في هذا الشأن، إلا أنه لم يعترض في المقابل، كما أيد الأمين العام للمنظمة بيريز دي كويلار فكرة التدخل.

إلا أن التأييد الفعلي لمجلس الأمن جاء بعد قيام تايلور بتنفيذ عملية الأخطبوط، وتحول الجماعة من مهام حفظ السلام إلى مهام فرض السلام وإحكام حصارها على تايلور حيث طلبت من الأمم المتحدة ومجلس الأمن التدخل لمساعدتها في إحكام هذا الحصار، خاصة أنه كان يستخدم مينائي بوشمان، جرينفيل في مونروفيا من أجل تصدير المواد الخام للخارج، وحصوله على السلاح في المقابل، واستجاب المجلس لذلك، فأصدر قراره رقم 788 في 19 نوفمبر 1992 ـ بالإجماع ـ والذي يقضي بفرض حصار شامل وكامل على جميع الأسلحة والمعدات العسكرية المتجهة إلى ليبيريا باستثناء تلك التي تذهب للإيكوموج، بموجب أحكام الفصل السابع [1].

ولقد شاركت الأمم المتحدة كذلك في الإشراف على اتفاق كوتونو للسلام (يوليو 1993)، وتلا ذلك قيام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم 866 في سبتمبر 1993 يقضي بإنشاء بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة والتي عرفت اختصارا باسم UNOMIL وتتكون من 386 مراقبا للعمل، بالتعاون مع الإيكوموج في تطبيق الاتفاق، ومراقبة وقف إطلاق النار، وتعتبر هذه البعثة هي الأولى من نوعها التي تقيمها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة إقليمية فرعية [2].

ولقد حدد القرار بصورة تفصيلية مهام هذه البعثة ومدتها على النحو التالي:

1- تتشكل البعثة من مراقبين عسكريين ومدنيين في إطار الطب والهندسة

(*) كان التنسيق محدودا مع منظمة الوحدة الإفريقية ـ آنذاك ـ بسبب ضآلة خبرتها في مجال تسوية الصراعات خاصة الصراعات الداخلية، والتي لا يسمح ميثاقها بالتدخل فيها، وإن كانت قد عملت على تأييد خطوات الجماعة في كل مراحل عملية التسوية.

(1) Max Sessay , **Op. cit.** , P. 44.

(2) أيمن شبانة، م.س.ذ. ص 129.

والاتصالات لمدة سبعة أشهر قابلة للتجديد.

2- عدم مشاركة البعثة في أية عملية عسكرية، وتقوم بالتنسيق مع الإيكوموج في عملية مراقبة وقف إطلاق النار، وأن سلامة هذه القوات ستقع على عاتق الإيكوموج.

3- تتمثل المهام الرئيسة لهذه القوات فيما يلي:

أ- تلقي التقارير الخاصة بانتهاكات وقف إطلاق النار، وإبلاغ لجنة المراقبة المشتركة(*)، والتحقق منها، وأن تقوم بإبلاغ الأمين العام في حالة عدم العدول عنها.

ب- المشاركة في مراقبة الحدود للتحقق من تطبيق الحظر المفروض على السلاح.

ج- وضع الخطط واقتراح المتطلبات التمويلية الخاصة بالحد من حركة القوات المتنازعة.

د- إبلاغ الأمين العام بالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

هـ- تدريب مهندسي الإيكوموج على مهام نزع الألغام.

و- الترحيب بالخطوات التي قام بها الأمين العام لإنشاء صندوق للتمويل من أجل تمويل إرسال القوات الإضافية الإفريقية من خارج الإقليم (شرق إفريقيا)، والمساعدة في دعم جميع قوات الإيكوموج وتمويل عملية إزالة الألغام، والنشاطات التنموية والإنسانية والعملية الانتخابية (1).

ويلاحظ على هذا القرار ما يلي:

1- إعطاء قدر أكبر من الشرعية الدولية لجهود الإيكوموج.

2- اقتصار الأمم المتحدة على الجوانب الأقل خطورة (الجوانب الإنسانية والإشرافية فقط) مع الاعتماد على الإيكوموج في العمليات المتعلقة بالشق العسكري، ولعل ذلك يرجع إلى عدم الرغبة في المخاطرة، ومن ثم فإن دور الأمم المتحدة ليس دورا أصيلا وإنما دور مساعد، وهي سابقة لم تحدث من قبل؛ إذ إن هذه هي المرة الأولى التي

(*) تتشكل هذه اللجنة من أعضاء من الأطراف الليبيرية الثلاثة (الحكومة، تايلور، كروما) والإيكوموج والأمم المتحدة برئاسة عضو في الأخيرة.

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذا القرار **انظر**: أحمد فاضل يعقوب، م.س.ذ. ص ص 154 – 155.

تعمل فيها قوات الأمم المتحدة مع قوات حفظ سلام فرعية قائمة بالفعل.

3- أن الأمم المتحدة عملت على مواجهة العجز التمويلي الذي واجهته الإيكوموج بتوفير الدعم المالي لها، وهي نقطة مهمة من أجل ضمان فاعلية الإيكوموج في التعامل مع الأزمة.

وبالرغم من أنه كان يفترض أن تؤدي مشاركة قوات الأمم المتحدة إلى جانب الإيكوموج فى تفعيل عملية التسوية، إلا أن هناك بعض المشكلات بدأت تظهر بين الجانبين، مما انعكس على الأداء بصفة عامة، ومن أبرز هذه المشكلات ما يلي:

أ- اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بكيفية تسوية الأزمة، خاصة فيما يتعلق بالموقف من تايلور، ففي حين كان يرى قائد الإيكوموج ضرورة استخدام القوة من أجل نزع أسلحة تايلور، كان قائد القوات الدولية يرى عكس ذلك.

ب- تجاوز القوات الدولية الصلاحيات المنوطة بها، فبدلا من اقتصار دورها على المراقبة فقط، وعدم التدخل المباشر في سير العمليات، قام مبعوثها بمحادثات أحادية مع الفصائل المتحاربة لنزع السلاح، مما أثار حفيظة قائد الإيكوموج.

ج- غياب التعاون والتنسيق اللوجيستي بين الجانبين، حيث كان جنود الأمم المتحدة يرفضون السماح لجنود الإيكوموج باستخدام المركبات والطائرات المروحية الخاصة بهم.

ويبدو أن تعرض القوات الدولية لعدة كمائن من قبل قوات تايلور دفعها في البداية إلى سحب مراقبيها من العاصمة وتقليص عددهم إلى تسعين مراقبا فقط، إلا أن هؤلاء انسحبوا أيضا في سبتمبر 1995 بعد إعلان فشلهم في إيقاف الحرب [1].

وبالرغم من ذلك فقد عاد التنسيق بين الجانبين بعد تحسن الأوضاع الداخلية في 15 سبتمبر 1996، وإجراء المصالحة بين تايلور ونيجيريا، والدعم الدولي لجهود المصالحة، حيث طلب أباتشا من سكرتير الأمم المتحدة آنذاك (بطرس غالي) تقديم المساعدة اللازمة

---

(1) صلاح سالم، " الحرب الأهلية في ليبيريا وإمكانات التسوية السلمية "، **السياسة الدولية** ، العدد 125، يوليو 1996، ص 172.

لإجراء الانتخابات، وبالفعل تم الاتفاق على مشاركة الأمم المتحدة في الهيئة الاستشارية(*) لتقديم المشورة اللازمة للجنة الليبيرية المستقلة التي ستنظم الانتخابات(1).

أما بالنسبة للمرحلة الثانية من الصراع، فقد كان واضحا وجود درجة أعلى من التنسيق بين الجماعة والأمم المتحدة، وذلك في محاولة لتفادي المشكلات التي برزت في المرحلة الأولى، فقد جاء في بنود اتفاق أكرا لوقف إطلاق النار أن الأمم المتحدة هي التي ستتولى زمام الأمور، وأن الإيكوميل ستعمل من خلالها. وستقتصر مهامها على حفظ السلام وتأمين انتشار القوات الدولية خلال شهرين، مع قيام المنظمة بتقديم الدعم المالي واللوجيستي لها خلال هذه الفترة.

ولم يمضِ سوى شهر ونصف على انتشار الإيكوميل حتى أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1509 بتشكيل القوات الدولية لمدة عام ـ قابلة للتجديد ـ بدءا من أكتوبر 2003، مع مخاطبة السكرتير العام للمنظمة بنقل السلطة من الإيكوميل إلى اليونميل والتي تتشكل من 15 ألف جندي منهم 250 مراقبا عسكريا، 1150 ضابطا مدنيا من أجل الحفاظ على القانون والسلام، مع القيام بمهام بناء السلام أيضا(2).

ويلاحظ أن قرار المجلس فوَّض القوات الدولية ـ وليس الإيكوميل ـ القيام بمهام حفظ وفرض وبناء السلام، وأن العبء الأكبر سيقع عليها هذه المرة، وليس على الإيكوميل التي ستقع تحت مظلتها، ولعل هذا يفسر أسباب كبر حجم هذه القوات مقابل ضآلة قوات الإيكوميل، مقارنة بالمرحلة الأولى للصراع.

المطلب الرابع
تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية

لقد تمكنت الجماعة من تحقيق بعض النجاحات في تدخلها لتسوية الصراع مثل

(*) تتكون هذه الهيئة الاستشارية من تسعة أشخاص من كل من الأمم المتحدة، والجماعة، ومنظمة الوحدة الإفريقية بواقع ثلاثة أشخاص لكل منظمة.

(1) Adekye Adebajo , **Liberia's Civil War** (London: Lynne Rienner Publishers , 2002) PP. 211 – 212.

(2) Fsetus , **Op. cit.** , PP. 5 – 6.

التوصل لاتفاق السلام بين الفصائل المتحاربة مثل اتفاق كوتونو، وأبوجا 1، 2، وكذلك المشاركة في نزع سلاح أطراف الحرب، وتنظيم عمل منظمات الإغاثة، إلا أنها في المقابل وقعت في أخطاء بعضها يتعلق بأساليب التسوية السياسية، وبعضها يتعلق بأساليب التسوية العسكرية. فضلا عن مواجهتها لمجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين:

أولا: ملاحظات عامة على جهود التسوية السياسية.

ثانيا: عقبات التسوية.

أولا : ملاحظات عامة على جهود التسوية :

من خلال تتبع الكاتب لجهود التسوية بشقيها خلال الصراع يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- بالنسبة لجهود التسوية السياسية والدبلوماسية:

1- أن جهود الدبلوماسية الوقائية لم تكن قائمة في أزمة ليبيريا، ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود نظام الإنذار المبكر، بل إنه من الملاحظ أن جهود التسوية الدبلوماسية بدأت متأخرة إلى حد كبير، حيث لم يتم تشكيل لجنة الوساطة إلا بعد خمسة أشهر تقريبا من بداية الصراع، وهو ما قد يرجع بدوره إلى كون الحرب أول اختبار فعلي تواجهه الجماعة، فضلا عن غياب الهياكل المؤسسية التي أقرها بروتوكول 1981، مما جعل الأمر يستغرق بعض الوقت. ولعل هذا التعاطي المتأخر هو الذي دفع الجماعة إلى إقرار إنشاء شبكة الإنذار المبكر بعد ذلك، وتضمين ذلك في البروتوكول المنشئ لآلية تسوية الصراعات الخاصة بها.

2- أن لجنة الوساطة لعبت دورا مهما في تفعيل جهود التسوية الدبلوماسية، خاصة أن هذه اللجنة تعمل جنبا إلى جنب مع دبلوماسية القمة والتي لعبت هي الأخرى دورا مهما في هذا الشأن، خاصة من قبل رئيس السلطة (جهود الرئيس بابا نجيدا في بداية الصراع، الرئيس دوارا في عملية التدخل، الرئيس ضيوف في تفعيل الفرانكفون، الرئيس رولينجز في مبادرات أكسومبو، الرئيس أباتشا في اتفاقات أبوجا).

3- أن جهود الجماعة منذ بداية التدخل ساهمت في حدوث حالة من الفوضى، خاصة فيما يتعلق بخطة سلام الجماعة؛ إذ لم يسبقها مفاوضات مطولة بين لجنة الوساطة

والقوى المتحاربة ـ خاصة تايلور ـ من أجل قبولها، مما جعلها ترفض الخطة، وتتهم الجماعة بأنها تسعى لتقويض تلك الامتيازات التي حصلت عليها. صحيح أن السكرتير التنفيذي ورئيس جامبيا قاما بجهود دبلوماسية في هذا الشأن، إلا أنها لم تكن كافية. ولعل هذا يرجع لعدة اعتبارات أبرزها أن دول اللجنة بصفة عامة، والدول الأنجلوفونية تحديدا كانت تميل إلى تأييد التدخل العسكري، وهو ما أكده رئيس غينيا أساموه Asamoh الذي قال: " إننا لن نحتاج لإذن من أي فصيل من فصائل الحرب في عملية التدخل (في إشارة إلى تايلور) ومن ثم فإن قوات الجماعة ستنتشر في البلاد، سواء وافقت هذه الأطراف أم لا، مما دفع بعض المحللين إلى القول بأن مبادرة الجماعة الدبلوماسية فشلت قبل أن تبدأ " (1).

4- بالرغم من أن تشكيل الحكومة المؤقتة الليبيرية الأولى بزعامة أساوير يعد تتويجا للجهود الدبلوماسية للجنة الوساطة، على اعتبار أنها كانت الراعية لمؤتمر كل الليبيريين الذي عقد في جامبيا 27 – 30 أغسطس 1990، إلا أن توقيت الإعلان عنها، فضلا عن طريقة التشكيل، لم تكن صائبة إلى حد كبير؛ إذ كان يفترض تأجيل هذا المؤتمر حتى يتم تثبيت وقف إطلاق النار، ومن ثم إعطاء الفرصة لتايلور وجبهته للمشاركة فيه، وبالتالي الانضمام للحكومة المؤقتة، لكن هذا لم يحدث، مما ترتب عليه حدوث أزمة بين تايلور وأساوير (2).

5- استبعاد جهود التسوية بعض الفصائل من اتفاقات السلام، أدى إلى تعقيد الأوضاع بصورة أكبر من المساهمة في تسويتها، كما حدث في اتفاق أكسومبو عام 1994، فبالرغم من مشاركة الفصائل الرئيسة به، إلا أن استبعاد بعض الفصائل الأخرى أدى إلى قيامها بشن هجومها على الفصائل الرئيسة بدافع الانتقام، وهو ما تم تداركه في اتفاق أبوجا الأول عام 1995.

6- أن جهود التسوية الدبلوماسية كانت ناجحة بعد التسوية العسكرية، كما أن التسوية العسكرية كان لها السبق وليس العكس، وقد يكون هذا شيئا طبيعيا بسبب إدراك بعض قادة الفصائل مثل تايلور أن الأداة العسكرية هي الوسيلة للحصول على مكاسب في المفاوضات السياسية، وهو ما دفع الجماعة إلى التعامل من نفس المنطلق، وهو أن فرض السلام عن طريق استخدام القوة هو الذي سيجبر هذه القوات على الجلوس إلى مائدة

---

(1) Clement E. Adibee , **Op. cit.** , P. 3.
(2) Elwood , **Op. cit**. ,PP. 91 – 95.

المفاوضات.

ب- بالنسبة لجهود التسوية العسكرية:

من تتبع الكاتب لجهود التسوية العسكرية خلال مرحلتي الصراع الأولى والثانية، يمكن ملاحظة ما يلي:

1-بالنسبة لعمليات حفظ السلام، يلاحظ أنها لم تكن فاعلة ـ خاصة في بداية الأزمة ـ وصارت بمثابة حل مؤقت، حيث اقتصر دورها على تجميد الموقف دون تقليل قدرات كل الأطراف على استئناف القتال، ولعل هذا الأمر كان يدركه تايلور جيدا، حيث كان يرى أن ما سيحصل عليه من القتال أكبر من الذي يمكن أن يحصل عليه من المفاوضات، فضلا عن عدم ثقته في قيام قوات الإيكوموج بتوفير الحماية له إذا ما التزم بخطة السلام(1)؛ لذا فإن تجربة حفظ السلام للإيكوموج في ليبيريا أثبتت عدم ملائمة عملية حفظ السلام بشكلها التقليدي (تدخل قوات محايدة بين المتحاربين من أجل القيام بصورة أساسية بمهام الشرطة أو الإشراف على وقف إطلاق النار) في توفير البيئة المواتية لتسوية الصراعات، وأنه من الأفضل الجمع بين أسلوبي فرض السلام والقدرة على فرض الإذعان للاتفاقات الموقعة من ناحية، وحفظ السلام من ناحية ثانية (2).

2 - بالنسبة لعمليات فرض السلام، يلاحظ أن العملية الأولى (أكتوبر 1990)، والثانية بعد عملية الأخطبوط (أكتوبر 1992) ساهمت في تحقيق أهدافها المرجوة؛ من حيث إجبار تايلور على القبول بوقف إطلاق النار في باماكو، وكذلك توقيعه لاتفاق السلام في كوتونو، وإن كان هذا النجاح يرجع إلى الدعم النيجيري بالأساس، إلا أنه سبب في المقابل مشكلات خاصة فيما يتعلق بتعميق الانقسام داخل الجماعة، ولعل هذا يفسر أسباب تفضيل الجماعة لأسلوب حفظ السلام بعد اتفاق كوتونو والاتفاقات التالية له، بالرغم من التفويض الواضح لها بإمكانية استخدام القوة لفرض السلام.

3-**عدم حيادية القوات المتدخلة** ساهم في زيادة حدة الكراهية والمقاومة لها، خاصة

---

(1) Christopher Tuck. **Op. cit.** ,P. 6.
(2) George Klay Kieh , "International Organization and Peacekeeping in Africa ," in Karl Magyar & Earl Morgan , **Op. cit**. , P. 39.

من قبل قوات تايلور؛ إذ يفترض أن تكون القوات المتدخلة محايدة حتى تحظى بتعاون الأطراف المتحاربة معها، ولكن هذا لم يحدث مما ساهم في تعقيد الصراع وليس تسويته(*). وقد يرجع عدم الحيادية إلى سعي الجماعة لتحقيق مصالح خاصة للدول المتدخلة، مثل رغبة نيجيريا في الإطاحة بتايلور[1]، أو إلى عدم الخبرة الكافية بالعلاقات المختلفة بين أطراف الصراع مما يجعلها طرفا مباشرا به. ومن ثم زيادة حجم الخسائر التي تتعرض لها(**).

4-**عدم نزاهة القوات المتدخلة**؛ حيث إن بعض هذه القوات صارت لديها الرغبة في السيطرة على موارد البلاد بسبب تأخر دفع الرواتب لها، وكذلك نقص المعدات، أو من أجل الحصول على مكاسب شخصية مما جعلها تنافس تايلور في السيطرة على الأراضي التي يحتلها[2]، والتي تمتاز بتوافر الموارد الطبيعية فيها بكثرة خاصة الماس والأخشاب(***). ولعل هذا يفسر أسباب رفض تايلور لها منذ نزولها البلاد، وكذلك اعتراضه على بقائها.

5-أن نجاح جهود التسوية العسكرية وكذلك السياسية كان مرتبطا بالأساس بمدى قبول المجتمع المحلي (الشعب والفصائل) لها، فضلا عن التأييد الإقليمي والدولي كذلك، وبدون وجود هذا الدعم فإن هذه الجهود غالبا ما تبوء بالفشل.

6-**بالنسبة لمهام بناء السلام**، فإن الإيكوموج لم تقم بشيء يذكر في هذا الشأن، وقد

(*) من أمثلة عدم الحيادية تقديم الإيكوموج تسهيلات لقوات أوليمو والبوين التي تضم بقايا القوات المسلحة الليبيرية في مواجهة تايلور، وكان هذا دافعا لقيام تايلور بشن عملية الأخطبوط. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Elwood , Op. cit. **, p. p. 90 – 91.**

(1) أحمد إبراهيم محمود، التسوية السلمية، م.س.ذ.، ص 90.

(**) بلغت خسائر نيجيريا وحدها أكثر من ستمائة جندي خلال عملية القتال بين الإيكوموج وقوات تايلور وجونسون.

(2) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، م.س.ذ.، ص 19 – 20.

(***) تورطت القيادة النيجيرية في تجارة الماس والذهب واستغلال الموارد المحلية وبخاصة تجارة الأخشاب في مناطق الحدود مع ساحل العاج، ولقد بلغت قيمة عوائد التصدير التي حصلت عليها هذه القوات 5و1 مليون دولار سنويا، فضلا عن استيلائها على الأصول الثابتة للدولة مثل: قضبان السكك الحديدية، ومعدات التعدين والمرافق العامة. لمزيد من التفاصيل **انظر**: **المرجع السابق**، ص 179.

يرجع ذلك لعدة أمور أبرزها البيئة المعقدة للصراع، وتداخل مختلف الأبعاد خاصة الإثنية والسياسية، فضلا عن التداخل الإقليمي به في ظل تهميش دولي ـ والذي برز في مؤتمر المانحين الذي عقد في نيويورك في 27 أكتوبر 1995 - في أعقاب اتفاق أبوجا الأول- لبحث جهود إعادة الإعمار بعد الحرب، حيث قرر المؤتمر تقديم منحة تقدر بـ 45.7 مليون دولار في هذا الشأن، في حين قرر تقديم 6 بلايين دولار لإعادة إعمار البوسنة، وهو ما دفع رئيس غانا (رولينجز) إلى القول بأن عملية نزع السلاح بمفردها فقط تتكلف 195 مليون دولار (1).

ولعل هذا هو الذي أدى إلى اندلاع الحرب من جديد، وتولي الأمم المتحدة مهام بناء السلام بعد رحيل تايلور، خاصة أن عملية بناء السلام تحتاج لدعم مالي كبير قد يصعب ـ إن لم يكن يستحيل ـ على المنظمات الإقليمية القارية -بل والفرعية -توفيره.

ثانيا : عقبات التسوية :

لقد واجهت الإيكوموج مجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أثرت بشكل كبير على فاعليتها، ومن ثم إطالة فترة وجودها في البلاد إلى سبع سنوات بدلا من ستة أشهر ـ كما كان مقررا في قرار التشكيل ـ وقد أدى التغلب على بعض هذه العقبات إلى تحقيق القوات بعض النجاحات على الأرض.

1- العقبات السياسية:

تتمثل أساسا في غياب الإجماع السياسي داخل الجماعة بشأن الإيكوموج، والذي عرقل نشر القوات من ناحية، وعدم توفير الدعم المادي واللوجيستي اللازم لها من ناحية ثانية. وقد كان واضحا منذ بداية الأزمة الانقسام الواضح بين أعضاء اللجنة الدائمة للوساطة من ناحية، وباقي دول الجماعة من ناحية ثانية. ولقد لعب الميراث الاستعماري دورا مهما في هذا الشأن؛ إذ إن الدول الفرانكفونية ترى أن الإيكوموج تهدف الاستفادة من إمكانات الجماعة ككل، من أجل تحقيق أهداف أمنية وسياسية للدول الأنجلوفونية، وقد دفعها ذلك -

(1) Adekye Adebajo , Building Peace,**Op.cit,**P.160

لـيس فقـط لعـدم المـشاركة أو التمويـل- وإنـما التـشكيك في مـشروعية التـدخل [1].
وهو ما أدى إلى مواجهة القوات لعدة صعوبات منذ بداية تدخلها.

2- العقبات الاقتصادية:

تتمثـل أساسـا في ضـعف عمليـة التمويـل. فبـالرغم مـن قـرار لجنـة الوسـاطة بإنـشاء صـندوق خـاص لتمويـل الإيكومـوج، إلا أن معظـم الـدول لم تقـم بـسداد حصتها فيه، مما جعل نيجيريـا تتحمـل العـبء الأكـبر مـن تمويـل القـوات. ولقـد أدى ضعف التمويل إلى عدة آثار سيئة [2] أبرزها:

أ- ارتبـاط التمويـل بتوجهـات الجهـة المانحـة سـواء أكانـت إقليميـة أو دوليـة، فالنظـام النيجـيري صـار يعطـي الأوامـر المبـاشرة لقواتـه المـشاركة في ميـدان المعركـة دون الاهتمام بالقائد العـام للقـوات، ثـم صـار هنـاك تـدخل في اختيـار قائـد القـوات. ومع تولي أباتشا الحكـم عمـل عـلى سـحب الـدعم المقـدم لقـوات الإيكومـوج عامـة، والتركيـز عـلى القـضايا الداخليـة، ممـا انعكـس عـلى عمليـة نـزع الـسلاح وتـسريح الجنـود. وعنـدما تـدخلت واشـنطن والمجتمـع الـدولي عـام 1996 عملـت هـي الأخـرى ـ أي واشـنطن ـ باعتبارهـا الممـول الأكـبر لـصندوق الأمـم المتحـدة لـدعم ليبيريـا ـ عـلى الـتحكم في عمـل قـوات الإيكومـوج، حيـث قامـت بإلغـاء بعـض الـصفقات الـواردة للإيكومـوج مثـل صـفقات شراء الوقـود عـلى اعتبـار أنهـا غـير ضرورية.

ب-تعقيد الصراع ومـن ثـم تعقيـد عمليـة التـسوية، وهـو مـا أدى إلى إطالـة أمـد الحرب من سـتة أشـهر إلى سـبع سـنوات، حيـث كـان يـستلزم لحـسم الـصراع سريعـا إرسال خمـسة عـشر ألـف جنـدي فـور اندلاعـه، إلا أن الجماعـة لم ترسـل سـوى ثلاثـة آلاف وخمسمائة جندي معظمهم من نيجيريا.

ج-تورط قوات الإيكوموج في عمليات فساد، بما في ذلك بيع الوقـود الـذي كانـت ترسله واشنطن لتمويل سيارات الإيكوموج، فضلا عن التورط في بيـع المـوارد الطبيعيـة

---

(2) Olu Adeniji , **Op. cit.** , P. 5.

2 – حول هذه الآثار **انظر**:

Christopher Tuck , **Op. cit.** , P. 7.

للبلاد [1].

3- العقبات العسكرية:

وهذه العقبات متنوعة بعضها مؤسَّسي وبعضها ميداني.

فبالنسبة للشق المؤسَّسي، يلاحظ أن غياب المؤسسات التي نص عليها بروتوكول 1981 الخاصة بإدارة العمليات والقوات (من أبرزها: مجلس الدفاع، لجنة الدفاع، القيادة المشتركة لقوات التحالف، نائب السكرتير التنفيذي للشئون العسكرية، إدارة العمليات) أدى إلى البحث عن أجهزة بديلة مثل: لجنة الوساطة الدائمة، والإيكوموج، وبالرغم من أن هذا يعد نوعا من المرونة في التعامل مع الواقع، إلا أنه سبَّب مشكلات أخرى فيما يتعلق بعمل هذه الآليات، فضلا عن حالة عدم الثقة التي تولدت بشأنها لدى الدول الفرانكفونية، حيث كان واضحا أن إدارة القوات تتبع الدول الأنجلوفونية من ناحية، كما أنها تأخذ أوامرها من الحكومات الوطنية، وليس من قبل سكرتارية الجماعة [2].

أما **المشكلات الميدانية**، فتتمثل فيما يلي:

أ-مشكلة عدم توفير الدعم اللوجيستي بصورة مركزية مما ترتب عليه قيام كل دولة بتزويد مقاتليها بالأسلحة، الذخيرة، الطعام، المركبات، أدوات الاتصال الخاصة بها، وقد كانت بعض الدول متميزة في ذلك مثل نيجيريا، في حين أن هناك دولا أخرى كانت تعاني من ذلك، ويلاحظ أن الإيكوموج لم تنشئ مركزا لإدارة المساعدات اللوجيستية، مما جعلها تعاني من نقص المعدات الأصلية، فضلا عن الأسلحة والذخيرة، وكذلك وسائل الدعم الجوي للعمليات البرية خاصة الطائرات المروحية العمودية، والتي كانت القوات في أشد الاحتياج إليها بسبب الطبيعة الجغرافية لليبيريا، ووجود مرتفعات خاصة في الشمال، مما يؤدي إلى بروز فكرة حرب العصابات [3]. ولقد قامت الولايات المتحدة من خلال شركة خاصة تدعى PAE بتزويد الإيكوموج بالطائرات العمودية، ووسائل الاتصال، العربات والمركبات العسكرية، قطع الغيار اللازمة لهذه المركبات [4].

---

1 - أيمن شبانة، م.س.ذ.، ص 133.

(1) Olu Adeniji , **Op. cit.** , P. 5.
(2) Mitikish Maxwell Khobe , " **The Evolution and Conduct of Ecomog Operation in West Africa** " , in www.iss.co-za/pubs/Monograph/No.44 / Ecomog.html.P.6 –7.
(3) **Idem**.

ب-مشكلة ازدواجية التعليمات الصادرة للقوات وضعف هيمنة قائد قوات الإيكوموج على الوحدات المشاركة. فحتى قمة لاجوس في نيجيريا 1999، كانت الحكومة المشاركة بوحدات عسكرية في الإيكوموج تمارس هيمنة سياسية كبيرة على قواتها المشاركة؛ إذ غالبا ما كانت تقوم بتحديد أماكن انتشار قواتها وكيفية عملها، وكان قائد كل وحدة يعاني من ازدواجية تلقي الأوامر بين قائد الإيكوموج من ناحية، ورئيس أركان دفاع دولته الوطنية من ناحية ثانية، وغالبا ما كان ينصاع لأوامر الأخير. ويلاحظ أن هذه المشكلة لم تقتصر على ليبيريا فحسب، وإنما برزت في الصراعات الأخرى خاصة الصراع في سيراليون [1].

ج-مشكلة صعوبة تحقيق المهام العسكرية الخاصة بنزع السلاح وتسريح الجنود؛ إذ كانت هاتان المهمتان من المهام الأساسية للإيكوموج، إلا أنها واجهت صعوبات شديدة في هذا الشأن.

فبالنسبة **للنقطة الأولى** الخاصة بنزع السلاح، اعتمدت الإيكوموج على إستراتيجية الحصار العسكري لمنع تدفق الأسلحة عبر الحدود، وبالرغم من قيام مجلس الأمن بفرض حظر شامل على واردات السلاح عام 1992، إلا أن السلاح ظل يتدفق من خلال دول الجوار ـ خاصة إلى قوات تايلور ـ مما أضعف جهودها إلى حد كبير في هذا الشأن [*]. ولكن حدوث المصالحة بين تايلور ونيجيريا، وتوقف دول الجوار عن تقديم الأسلحة، فضلا عن توفير المجتمع الدولي الدعم اللازم في هذا الشأن، كل هذا أدى إلى تمكن الإيكوموج ـ وفقا لتقديرات الأمم المتحدة في 7 فبراير 1997 ـ من نزع سلاح 24500 ألف مقاتل (أي قرابة 74٪) [2] مما مهد لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

أما **بالنسبة للنقطة المتعلقة بتسريح الجنود**، فقد كانت إستراتيجية الجماعة تقوم على

---

(1) **Ibid** , p. 4.

(*) لم تتمكن الإيكوموج حتى عام 1994 سوى من نزع سلاح 10٪ من إجمالي المقاتلين البالغ عددهم 33 ألف شخص لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Adekye Adebajo , Building Peace **, Op. cit.** , P. 57.

(2) Emanuel Aning **:** War to Peace: Dilemmas of Multilateral Intervention in Civil war, **" African Security Review"**, Vol. 9 , No. 3 , 2000, PP. 2-6.

النقاط التالية:

أ- إعادة دمج الأطراف المتصارعة في الحياة المدنية.

ب- تكوين قوات أمن وطنية جديدة.

ج- إعادة تأكيد سيطرة الحكومة على قوات الأمن.

وبصفة عامة يمكن القول بأن فاعلية برنامج تسريح الجنود واجهتها عقبات كثيرة ساهمت في إضعاف دور الجماعة بشأنها. أهم هذه العقبات ما يلي:

1- قرار كل الفصائل المتحاربة الإبقاء على بعض أسلحتها ومحاربيها انتظارا لما ستسفر عنه عملية السلام.

2- صعوبة تحقيق الانسجام بين القوى المتحاربة في إطار جيش وطني.

3- أن عددا كبيرا من الجنود كانوا من الأطفال الذين يصعب السيطرة عليهم أو تسريحهم (*).

4- انتقال المحاربين إلى دول الجوار تحسبا لاندلاع القتال من جديد، فيلاحظ أن قوات تايلور توجهت إلى سيراليون حيث مؤيدوهم من الجبهة الثورية المتحدة، في حين انتشرت قوات أوليمو – كروما في غرب البلاد بالقرب من الحدود مع غينيا، أما قوات أوليمو – جونسون، ومجلس السلام الليبيري وقوة دفاع لوفا، فقد نشرت قواتها على الحدود مع ساحل العاج [1]. ولعل ذلك كان أحد أسباب اندلاع الصراع ثانية.

الخلاصة إذن:

أن نجاحات الجماعة في عملية التسوية كانت محدودة، لكن يصعب القول بأنها فشلت تماما، ولعل حداثة التجربة، فضلا عن العقبات التي سبق الحديث عنها ساهمت في كون النجاح محدودا، ولاشك أن التغلب على هذه العقبات، فضلا عن الحصول على الدعم الدولي والإقليمي الكافي قد يساهم في زيادة فاعليتها.

(*) يبلغ نسبة هؤلاء 25٪ من إجمالي عدد المقاتلين.

(1) **Idem.**

* * *

الفصل الرابع
دور الإيكواس في تسوية الصراع في سيراليون

لعبت كل من العوامل الاقتصادية (المتمثلة في وجود الماس) والعوامل السياسية (نظام الحكم الأوتوقراطي) دورا مهما في نشأة الصراع في سيراليون، كما ساهمت العوامل الإقليمية - خاصة الصراع في ليبيريا المجاورة ودعم تايلور لمتمردي سيراليون - في استمراره قرابة عقد من الزمان، وبالرغم من تزامن هذا الصراع تقريبا مع الصراع في ليبيريا، إلا أن تدخل الجماعة لتسويته تأخر كثيرا - ست سنوات - وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل، لعل أبرزها انشغال الجماعة وقواتها بتسوية الصراع في ليبيريا من ناحية، واستمرار الخلاف التقليدي بين الدول الأنجلوفونية والفرانكفونية بشأن كيفية التدخل، ومهام القوات المتدخلة من ناحية ثانية، وهو ما دفع الجماعة إلى ضرورة التنسيق مع الأمم المتحدة في البداية، ثم قيام الأخيرة بالدور الأكبر في عملية التسوية بعد ذلك، نظرا للصعوبات التي واجهتها الجماعة في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

الأول: الصراع في سيراليون: النشأة، التطور، الأسباب.

الثاني: جهود الإيكواس في تسوية الصراع.

المبحث الأول
الصراع في سيراليون: النشأة، التطور، الأسباب

استغلت القوات المسلحة في سيراليون بروز قوات الجبهة الثورية المتحدة بزعامة سنكوح، في الانقلاب على نظام الرئيس مومو عام 1991 ومنذ ذلك الحين صارت المواجهة بين النظام العسكري من ناحية والمتمردين من ناحية ثانية، واستمرت هذه المواجهة حتى إجراء الانتخابات الديمقراطية في البلاد عام 1996 وفوز الرئيس كاباه بها، والذي قام بتهميش دور الجيش والاستعانة بالمرتزقة من جنوب إفريقيا وقوات

الدفاع المدني في مواجهة المتمردين، الأمر الـذي دفـع هـؤلاء إلى التحـالف مـع القـوات الساخطة عليه في الجيش، وقيامهم بالانقلاب ضده في مايو 1997 وقد ساهمت الأوضاع الداخلية (حكم أوتوقراطي، فساد سياسي، عدم دفع رواتب الجيش) في اشتعال الـصراع واستمراره، كما أدى الدعم الخارجي، خاصة الإقليمي – لطرفي الصراع، مع غياب الدور الدولي تجاهه إلى استمراره لفترة طويلة.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلـب الأول: نشأة الصراع وتطوره.

المطلب الثانـي: الأسباب الداخلية للصراع.

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية للصراع.

المطلب الأول
نشأة الصراع وتطوره

اندلعت الحرب الأهلية في مارس عـام 1991، مـع دخـول قـوات الجبهـة الثوريـة المتحدة Revolutionary United Front والمعروفة اختصارا باسم R. U. F [*] بزعامة فوداي سنكوح شرق البلاد انطلاقا من ليبيريا المجاورة بهـدف الإطاحـة بنظـام الـرئيس جوزيف مومو بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد بصورة كبـيرة، ولقـد قام مومو بإرسال قواته لمواجهة هؤلاء، إلا أن عدم كفاءة النظام في إدارة الكفاح المسلح مع الجبهة أدى إلى وقوع انقلاب عسكري ضده بقيادة الكـابتن فـالنتين سـتراسر؛ حيـث عكس هذا الانقلاب حالة من السخط لدى الجنـود المعـزولين في سـاحة القتـال بـسبب

(*) تضم الجبهة بالأساس مجموعة من العاطلين والشباب الذين فروا إلى ليبيا في السبعينات ومنتـصف الثمانينات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وعمليات القمع التي قام بهـا نظـام الـرئيس سـياكا ستيفنز (1961-1985) واستمرار هذا التدهور في عهد الرئيس مومو خاصة بعد تطبيق بـرامج التكيف الهيكلي عام 1989، وبالرغم من تأثرها بالمبادئ الثورية وفكر القيادة الليبيـة، إلا أنـه مـن الصعب القول بأن لها أيديولوجية واضـحة، فـضلا عـن افتقادهـا النـواحي التنظيميـة التـي تميـز الحركات الثورية بصفة عامة، لمزيد من التفاصيل حول نشأة الجبهة **انظر**:

Ibrahim Abdullah , " Bush Path to Destruction: the Origin and Character of the Revolutionary United Front/Sierra Leone", **The Journal of Modern African Studies** ,Vol.36 , No.2 , 1997 , PP.222-223.

ضعف الأجور من ناحية، ونقص المعدات الحربية من ناحية ثانية، وتجاهل قادتهم في العاصمة لمطالبهم من ناحية ثالثة، وسيادة الاعتقاد لديهم بأن النظام مستفيد من حالة الحرب من أجل إرجاء الانتخابات وتجاهل تنفيذ الوعود المستمرة بالإصلاح خاصة بعد استفتاء عام 1991 الذي أسفرت نتيجته عن تأييد الشعب للتحول إلى التعددية الحزبية في البلاد من ناحية رابعة (1).

وبالرغم من هذه الاعتبارات السابقة، إلا أن انقلاب ستراسر الذي كان يشغل منصب قائد القوات البرية في شرق البلاد والمكلف بمواجهة الجبهة – لم يكن مخططا له من قبل، صحيح أنه كان مستاء من تجاهل النظام لاحتياجاته العسكرية والمادية، وتوجه يوم 29 أبريل 1992 إلى العاصمة على رأس قوة لاتزيد عن خمسين جنديا وضابطا للاحتجاج، إلا أنه فوجئ بقيام الكولونيل ياياكانو بإذاعة بيان في الإذاعة يعلن فيه الإطاحة بالنظام بسبب الفساد، وهنا قرر ستراسر استغلال هذا الوضع فقام هو وهذه الوحدة الصغيرة التي معه بالاستيلاء على السلطة في 30 أبريل 1992(2).

ولقد استغلت الجبهة (*) تلك الظروف للهجوم على المواقع المعزولة التابعة لجيش سيراليون والمناطق الريفية غير المسلحة. وفى أواخر عام 1994 وأوائل 1995، تمكنت من الاستيلاء على المصادر الرئيسة للماس، خاصة في مناطق كونو في الشرق، بل هددت باحتلال العاصمة فريتاون؛ لذلك استعان الكابتن ستراسر بشركة للمرتزقة من جنوب إفريقيا تعرف باسم النتائج الحاسمة (النافذة) Executive Outcome لمساعدته، ومنذ ذلك الحين بدأت الهزائم تتوالى على المعارضة، إلا أن نقص الإمدادات والمؤن دفع القوات الحكومية والمرتزقة إلى الانسحاب من المناطق التي استولت عليها، وهو ما كان يتيح للمعارضة فرصة استعادة تلك المناطق من جديد (3).

وقد استمر الحال هكذا حتى يناير 1996؛ حيث وقع انقلاب ضد ستراسر قام به

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، "الحرب الأهلية في سيراليون"في د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث الإفريقية، 1999) ص 477.

(2) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

(*) سوف يستخدم الكاتب كلمة الجبهة اختصارا للإشارة إلي الجبهة الثورية المتحدة.

(3) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

رئيس الأركان "جوليوس مادايبو" الذي أعلن أن هدفه ليس البقاء في الحكم ـ كما فعل ستراسر من قبل ـ وإنما أعلن التزامه بالديمقراطية، وبالفعل أجريت أول انتخابات رئاسية في البلاد في 15 مارس 1996 أسفرت في حينها عن فوز الرئيس "أحمد تيجان كاباه" وحزبه-حزب الشعب السيراليوني-الذي أعلن عقب فوزه عن رغبته في التوصل إلى اتفاق سلام مع المعارضة [1].

وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في أبيدجان (ديسمبر 1996) والذي ينص على إنهاء حالة الحرب في البلاد مع سحب القوات الأجنبية بالإضافة إلى المرتزقة، وتنفيذ برنامج تدريبي لتأهيل المتمردين، ودمج بعضهم في صفوف القوات الحكومية، كما تمت الموافقة على إعادة الانتخابات الرئاسية التي قاطعتها الجبهة أول مرة، ومرة أخرى يفوز كاباه في الانتخابات التي أجريت في يناير 1997.

ومع ذلك فقد كان واضحًا أن القضية لم تكن قضية تحول ديمقراطي لدى المعارضة والقوى التي تساندها، بقدر ما هي قضية ثروة ونفوذ ورغبة في الحصول على الماس؛ لذا لم يمض على فوز كاباه سوى أربعة أشهر حتى قام بعض القادة العسكريين - بالتحالف مع سنكوح - بالانقلاب ضده (مايو1997)، وتم تشكيل مجلس عسكري لرئاسة البلاد أطلق عليه المجلس الثوري للقوات المسلحة (A RFC) وتنصيب الجنرال جوني بول كروما رئيسا له وسنكوح نائبا له، وهو ما أدى إلى فرار كاباه إلى غينيا التي عملت هي ونيجيريا - من خلال قوات الإيكوموج - على التدخل العسكري بقوة ضد قادة الانقلاب. وبالفعل وافقت الجماعة في أغسطس 1997على سلسلة من الإجراءات العقابية ضد المجلس العسكري ومنها فرض حظر اقتصادي على كل السلع باستثناء المواد الغذائية من أجل الحيلولة دون وصول السلاح للمتمردين من دول الجوار، كما تم تفويض قوات الإيكوموج القيام بمهام حفظ السلام ومراقبة الحظر [2].

ونظرًا لتفوق دول الجماعة التسليحي فقد تمكنت من إعادة كاباه إلى السلطة بعد عشرة أشهر (مارس 1998)، كما تم القبض على سنكوح وأعداد كبيرة من الجنود التابعين له وصدر حكم بإعدامه في (أكتوبر 1998).

---

(1) بدر حسن شافعي، "سيراليون.. هل تنتهي حرب الماس ؟" **إسلام أون لاين في**
www.islamonline.netarabic/politics/2002/01/article29.shtml
(2) Africa South of the Sahara 2000, **Op. cit.** , P.122.

لكن المتمردين أعادوا تنظيم أنفسهم على أيدي زعيمهم الجديد سام بوكاري الذي عمل بالتعاون مع بعض المرتزقة من ليبيريا وأوكرانيا، فضلاً عن الدعم الخارجي -خاصةً من ليبيريا تحديداً -على معاودة شن هجوم على البلاد، مع التركيز على المناطق الغنية بالماس. وبالفعل نجح هؤلاء في الاستيلاء على مدينة كوبيدو، وكان أحد أسباب هذه الانتصارات ضعف جيش الحكومة من ناحية، فضلاً عن قلة عدد و تسليح قوات الإيكوموج، مما دفع قادة الجماعة إلى عقد قمة طارئة في أبيدجان (ديسمبر 1998) قرروا خلالها زيادة حجم القوات العاملة في سيراليون.

ولقد كان واضحاً أن الصراع لن يتم حسمه عسكرياً بسبب الدعم الذي تحظى به المعارضة في مواجهة نظام كاباه، كما يلاحظ أن إعلان الرئيس النيجيري الجديد أوباسانجو عن رغبته في سحب القوات النيجيرية الأكبر عدداً من سيراليون بسبب صعوبات مالية، فضلا عن رغبة النظام في التركيز على القضايا الداخلية، كان دافعاً مهمًّا إلى ضرورة الوصول إلى اتفاق سلام بين الجانبين.

وبالفعل استضافت لومي عاصمة توجو التي كانت ترأس دورة الجماعة آنذاك- مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمتمردين. وتم التوصل إلى اتفاق سلام بين الجانبين في 7 يوليو 1999والذي كان بمثابة الإطار السياسي لعملية التحول الديمقراطي وعملية السلام في البلاد بعد ذلك. ويشكل يوم الثامن عشر من يناير 2001 تاريخا مهما في مسيرة الصراع ، حيث توصل الرئيس أحمد تيجان كاباه وزعيم الجبهة آنذاك عيسى سيساي لاتفاق، أعلن الجانبان بموجبه انتهاء الحرب الأهلية في البلاد، كما قام الطرفان بإحراق رمزي لثلاثة آلاف قطعة سلاح تأكيدا على انتهاء الحرب إلى الأبد. وكانت هذه الخطوة بداية الطريق نحو التحول الديمقراطي السلمي في البلاد. حيث تم بعدها الإعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شهدتها البلاد في الرابع عشر من مايو 2002 والتي دخلتها الجبهة هذه المرة كحزب سياسي يحمل نفس الاسم(**RUPF**). ولكن كانت هناك بعض المشكلات التي واجهت الحزب الجديد من أهمها:

1-حداثة التشكيل، الأمر الذي ساهم في إضعاف موقفه في الانتخابات.

2-عدم موافقة اللجنة الوطنية على قبول ترشيح فوداي سنكوح في الانتخابات الرئاسية على اعتبار أن اسمه غير مدرج في قوائم الانتخابات.

3-حدوث حالة أشبه بالانشقاق الداخلي بشأن المرشح البديل لسنكوح.

ففي الوقت الذي أعلن فيه الأمين العام للحزب بولو بانجورا POLLO PANGURA أن الحزب لن يقدم مرشحا للانتخابات الرئاسية، وسيكتفي بخوض الانتخابات البرلمانية. نجد أن المنشقين عن الحزب أعلنوا ترشيح بانجورا ذاته، الأمر الذي دفع المتحدث باسم الحزب إلي نفي ذلك.

ولعل حالة التشتت والتشرذم انعكست على العملية الانتخابية ذاتها، ففي الانتخابات الرئاسية -التي جرت في مايو 2002- والتي تنافس فيها تسعة مرشحين، انحصرت المنافسة في ثلاثة هم: الرئيس كاباه ممثلا لحزب شعب سيراليون الحاكم، وأرنست كروما زعيم حزب مؤتمر عموم سيراليون الذي حكم البلاد أكثر من عقدين من الزمان، وجون بولي كروما الحاكم العسكري السابق.

لذا يمكن القول بأن المعركة الانتخابية كانت سهلة لغياب قوى سياسية فاعلة في مواجهة الحزب الحاكم، فلا غرابة في أن يحسم الرئيس كاباه المعركة من الجولة الأولى حيث حصل على 70٪ من إجمالي الأصوات، بينما لم يحصل أقرب منافسيه (أرنست كروما) إلا على 20٪ فقط [1].

وبعد الانتخابات تعهدت الأمم المتحدة القيام بمهام بناء السلام. وبالفعل حققت نجاحات مهمة في هذا الشأن، مما دفع مجلس الأمن-استنادا إلى تقرير الأمين العام عن الحالة في سيراليون- إلى الإعلان في يوليو 2005 عن انتهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بنهاية 2005 [2].

المطلب الثاني
الأسباب الداخلية للصراع

بالرغم من أن سيراليون شهدت ـ كغيرها من دول غرب إفريقيا خاصة ليبيريا ـ حربا أهلية استمرت قرابة عشر سنوات، إلا أنها تظل لها خصوصية تميزها عن حالات

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**:
Africa Confidential, kabbah`s Cabbla (Oxford: Blackwell Publishers of Oxford , Vol.43 , No.11 , 31 May 2002).,P.1.

(2) **وكالة أنباء الشرق الأوسط** 1-7-2005.

الصراع الداخلي الأخرى، وهي تراجع البعد الإثني في الصراع لحساب البعد الاقتصادي أولا، المتمثل في السيطرة على الماس، ثم البعد السياسي ثانيا المتمثل في الإطاحة بالنظام الحالي، وهو ما دفع بعض المحللين إلى توصيف الصراع بأنه صراع الماس - والبعض الآخر إلى توصيف الحرب ككل بأنها تدخل في إطار الحرب الأهلية غير الإثنية وغير الانفصالية في آن واحد [1].

أولا: الأسباب الإثنية:

يعد مجتمع سيراليون مجتمعا تعدديا من الناحية الإثنية؛ إذ به أكثر من عشرين إثنية، وتشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو 90٪ من السكان البالغ عددهم 6.5 مليون نسمة وفقا لإحصاءات عام 2005، ومن أبرز هذه الجماعات المندي Mende في الجنوب وتشكل 30٪، والتيمني Temne في الشمال وتشكل 30٪، وليمبا Limpa في الشمال أيضا وتشكل 9٪ [2]، هذا بالإضافة إلى جماعتي الماندينجو والفولاني اللتين لهما امتدادات داخل غينيا المجاورة. في حين يشكل العبيد المحررون من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية - والذين يعرفون باسم الكريو Krio أو الكريول Kreole – 10٪ [*] ويتوازى الاختلاف الإثني مع التقسيم الجغرافي للبلاد؛ إذ يتركز التيمني والليمبا في الشمال، في حين يتركز المندي في الجنوب. لكن بالرغم من ذلك فإن هذا الانقسام الإثني لم يكن هو المحرك الرئيس للصراع بعد الاستقلال، بالرغم من وجوده، خاصة أن أول نتيجة للانتخابات التي جرت بعد الاستقلال أثبتت ذلك [3]،

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، م.س.ذ. ص 257 – 260.

(2) حول الوضع الإثني في سيراليون **انظر:**

CIA , Wolrd Fact Book 2005 , in
www.odci.gov/cia/publications/Factbook/geos/SL.html.

(*) وفد الكريو إلى البلاد مع قيام بريطانيا بتأسيس مستعمرة سيراليون عام 1789 لكي يستوطن بها العبيد الأفارقة المحررون بعد إلغاء تجارة العبيد في الإمبراطورية البريطانية، ثم توالت دفعات أخرى من هؤلاء من الأمريكتين (العالم الجديد). وقد ظلوا يحكمون البلاد حتى إجراء أول انتخابات بعد الاستقلال عام 1968، لمزيد من التفاصيل حول نشأة الكريو **انظر:**

Joseph Jusuf Bangura ," **Ethnic Invention and Identity Formation in Sierra-Leone: A Case Study of The kreoles 1870-1961**" , in
www.grad.usask.ca/gateway/Banguraabstractethinicidentitysirraleoneeroles.html.

(3) د. شهرت العالم، "سيراليون.. الدولة التي عادت من عالم الموتى"، **مجلة الثقافة الكويتية**، (الكويت: دار الثقافة العالمية، عدد 117، مارس 2003) ص 82.

حيث سيطر المندي على حزب الشعب السيراليوني (حزب كاباه) في حين سيطر التيمني والليمبا على حزب مؤتمر كل الشعب الذي ينتمي إليه ستيفنز (*). ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

1- أن الأنظمة الحاكمة المتعاقبة لم تركز على البعد الإثني في الصراع، بل عملت على إحداث حالة من التوازن بين الإثنيات على اعتبار أن ذلك من شأنه تحقيق الاستقرار لها. وقد ظهر هذا بوضوح في عهد ستيفنز؛ إذ أدى تنوع جذوره الإثنية (**) إلى عدم التركيز على البعد الإثني في تولي المناصب المهمة في الدولة، بل وفي المؤسسة العسكرية؛ حيث كان أقل تحيزا للجماعتين الإثنيتين الكبيرتين في البلاد (1). ولقد سار مومو على نفس النهج تقريبا، لذا يلاحظ أنه عندما اندلعت الحرب الأهلية ضده لم يكن البعد الإثني واضحا فيها إلى حد كبير، ويظهر هذا من تشكيل الجبهة الثورية، فبالرغم من انتماء سنكوح للتيمني، إلا أن أعضاءها كانوا ينتمون إلى إثنيات ومناطق جغرافية مختلفة (2). وعندما وصل الرئيس كاباه للحكم عام 1996 عمل على الحفاظ ـ إلى حد ما ـ على هذا التوازن الإثني، حيث ضم ممثلين عن الإثنيات الأخرى في الحكومة، كما عمل على الإبقاء على هيمنة التيمني على المؤسسة العسكرية (3)، وبالرغم من ذلك فإن بعض العناصر في المؤسسة العسكرية اتهمته بالتحيز لإثنية الماندي التي ينتمي إليها، وسعيه لتقسيم المناصب السياسية وفق أسس إثنية، فضلا عن إثارته للنعرات الإثنية من خلال تقسيم البلاد ـ على أسس جغرافية أيضا ـ إلى شمال وجنوب، ومن ثم قررت الانقلاب ضده (4).

2-وجود تشابهات ثقافية على نطاق واسع بين الجماعات الإثنية ساهمت في

(*) يعد سياكا ستيفنز أول حاكم وطني للبلاد (1968-1985).

(**) حيث ينتمي والده إلى الليمبا، بينما والدته إلى إثنية جاليناس، في حين تنتمي زوجته إلى التيمني.

(1) Harry Ododa ," Voluntary Retirement by President in Africa: Lessons From Sierra-Leone , Tanzania , Cameroon and Senegal , " **The Journal of African Studies ,** (Washington D. C: heldref publications , Vol. 15 , No. 3-4 , 1988) PP. 98-99.

(2) Paul Richards , " Rebellion in Liberia and Sierra-Leone: A crisis of Youth " in Oliver Furely (ed.) , **Conflict in Africa** (London: Touris Academic Studies , 1995)P. 191.

(3) John L. Hirsch , **Sierra-Leon: Diamond and Struggle for Democracy** , (Boulder) Lynne Rienner Publishers , 2001) PP. 22-25.

(4) أحمد إبراهيم محمود، الحرب الأهلية في سيراليون، في د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، م.س.ذ.، ص 480.

تقليل حدة الانقسام الإثني، كما أن وجود لغة مشتركة للتعامل هي لغة الكريو - بخلاف اللغات الخاصة لكل إثنية، وكذلك اللغة الإنجليزية التي هي اللغة الرسمية للبلاد - ساهم كذلك في عملية توحيد وتجميع هذه الإثنيات[1].

3- أن الفروق الإثنية لا تتوازى مع الفروق الدينية، بمعنى أن الإسلام والمسيحية يعبُران حدود الجماعات الإثنية، ومن ثم يساهمان في تقليل حدة هذه الانقسامات إلى حد كبير. ومعنى ذلك أن الانقسامات الإثنية موجودة، لكن عدم التوظيف السياسي لها من ناحية، فضلا عن عدم توازيها مع الفروق الدينية والثقافية ساهم - إلى حد كبير - في تراجع الجانب الإثني كمسبب أساسي للصراع لصالح الأبعاد الأخرى.

ثانيا : الأسباب الدينية والثقافية :

تعد سيراليون دولة إسلامية من حيث عدد السكان؛ إذ يشكل المسلمون نسبة تتراوح ما بين 60٪ [*] : 80٪ [**]، في حين يبلغ عدد النصارى 10٪، وأتباع الديانات التقليدية 30٪. ويلاحظ أن معظم سكان الشمال من المسلمين - شأنهم في ذلك شأن معظم دول غرب إفريقيا - وذلك بسبب قدوم الإسلام عبر التجارة من شمال إفريقيا ومنطقة نهر السنغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، في حين أن قبائل المندي في الجنوب اعتنق كثير منهم الدين المسيحي من أجل الحصول على التعليم والمناصب الرئيسية خلال حكم الكريو -

(1) I C G Africa Report, **Sierra-Leone: A brief Overview** " in, www.crisisweb.org/projects/sierraleone/Reports,html. p.24

(*) هذه النسبة هي الواردة في التقرير السنوي للمخابرات الأمريكية لعام 2005، لمزيد من التفاصيل انظر:

CIA World Fact Book 2005 , **Ibid.**

(**) هذه النسبة وفقا لبعض المصادر الإسلامية، لمزيد من التفاصيل **انظر:موقع مفكرة الإسلام على النت**، "مسلمو سيراليون - المسلمون المنسيون" في:

www.islammemo.cc/historydb/one-news.asp?Dnews=120.

معظمهم من النصارى [***] ـ والذين عملوا على التمييز بين المواطنين على أساس الدين، حيث لم يكن يُسمح للمسلمين بدخول المدارس أو العلاج في المستشفيات أو تبوُّء الوظائف الحكومية إلا بعد دخولهم في المسيحية [1].

لكن يلاحظ أن هذه التمايزات الدينية تراجعت بعد انتهاء حكم الكريو، وكانت هناك حالة من التسامح الديني بين أتباع الديانات المختلفة مع الحكم الوطني للبلاد.

أما فيما يتعلق **بالأسباب الثقافية**، فبالرغم من التنوع الإثني الذي ينعكس على التنوع اللغوي، إلا أنه كانت هناك مجموعة من القواسم الثقافية المشتركة بين الجماعات المختلفة ـ ذات الأصول الإفريقية في مواجهة الكريو، خاصة قبل الاستقلال، حيث كانت هناك حالة من التزاوج والتعايش السلمي بين القبائل المختلفة [2]، ولقد لعبت لغة الكريو دورا مهما في تحقيق هذا التعايش بعد الاستقلال الذي لم يظهر فيه الانقسام الثقافي بين الإثنيات المختلفة، وإنما ظهرت حالة من الانقسام الثقافي خلال عقدي السبعينات والثمانينات بين قوى المجتمع من ناحية، وبعض الفئات ـ خاصة فئة الشباب ـ تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية؛ حيث صارت لهذه الفئات عادات ثقافية معينة، وأنماط مميزة في المأكل والملبس، بل وفي التعليم، حيث اتجه معظم هؤلاء إلى التعليم العالي -غير المهني - الذي يهدف إلى تخريج الموظفين البيروقراطيين، ولقد بدا تأثر هؤلاء بالأفكار الاشتراكية الماركسية والثورية اللينينية، خاصة داخل جامعة خليج فوراه. وكان من أبرز الداعين إلى ذلك سانجان كاباه، وأفكاره عن فلسفة الثورة، حيث كان يهدف ليس فقط إلى إحداث تغييرات في ثقافة الشباب من خلال الأنشطة الشعبية وإنما إلى ضرورة مشاركة هؤلاء في

(***) كانت بريطانيا ترغب في أن تكون سيراليون قاعدة لنشر المسيحية ونقطة ارتكاز لها في غرب إفريقيا في مواجهة فرنسا. لمزيد من التفاصيل **انظر**: د. رجاء إبراهيم سليم، **سيراليون والخروج من الأزمة**، (القاهرة: معهد البحوث الإفريقية، نشرة خاصة محكمة، رقم 57، 2000) ص 5.

(1) مسلمو سيراليون، م.س.ذ.

(2) John. L. Hirsch , **Op. cit**. P. 24.

عملية التغيير داخل الجامعة وعلى المستوى الوطني [1]، ولقد تسببت الأزمة الاقتصادية والعالمية في السبعينات في تقوية روح الاحتجاج لدى هؤلاء، وهو ما انعكس في مظاهرات 1977، ثم مظاهرات 1984 الدامية والتي كانت سببا في تنحي ستيفنز عن الحكم [2]. ومع لجوء الكثير من هؤلاء إلى ليبيا بسبب ممارسات مموه ضدهم، اصطبغ فكرهم بالأفكار الثورية للقذافي خاصة فيما يتعلق بشقها الثوري الخاص بالإطاحة بالأنظمة الحاكمة، لكن لم يسع هؤلاء من خلال الجبهة الثورية إلى تطبيق الثقافة والتعاليم الثورية على المجتمع بعد الإطاحة بالنظام [3]، وهو ما ظهر في برنامج الجبهة الذي جاء تحت عنوان "خطوات على طريق الديمقراطية"، حيث خلا من أيديولوجية ثقافية واضحة، وكان عبارة عن تجميع انتقائي بين مذاهب سياسية شتى، مثل الأفريكانية والشعبوية والحفاظ على البيئة والعداء للمؤسسات القائمة، لكن التركيز الأكبر كان يتعلق بانتقاد النظام الحاكم، وهو ما يعني أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي التي كانت مسيطرة على هؤلاء، وهو ما أكد عليه سفير سيراليون لدى الأمم المتحدة إبراهيم كامارا، حيث أشار إلى أن الخلافات الأيديولوجية أو الانقسامات الإقليمية ليست سببا في اندلاع الصراع، وإنما الصراع نشأ وسيظل بسبب الماس [4].

ثالثا : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

لقد ساهمت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي شهدتها البلاد خلال حكم حزب كل الشعب الذي رأسه ستيفنز (1968 – 1985) ثم مومو (1985 – 1992) في بروز

---

(1) حول ثقافة الشباب **انظر**:

Patrick K.Muana , " The Kamajor Militia: Civil War , Internal Displacement and The Politics of Counter – insurgency , " **Africa Development** , (Dakar: Council For The Development of Social Research in Africa , Vol. 22 , No. 3-4 , 1997) PP. 78-79.

(2) أحمد ابراهيم محمود، الحرب الأهلية في سيراليون، م.س.ذ.، ص 471 – 472.

(3) لمزيد من التفاصيل **انظر**:

R.U.F:**"Footpaths to Democracy**: **Towards a New Sierra-Leone"**in www.Sierra-Leone.org/document.html.

وانظر أيضا: Ismail Rashid , **Op. cit.** , P. 38.

(3) Angela M.Cintyre ," **Politics, War and Youth Culture in Sierra-Leone: an Alternative interpretation** "in www.iss.za/pubs/asr/11nov./mcintyre.html.P.5.

حركات اجتماعية معارضة بدأت أولا بالطلبة، ثم شملت الفئات المحرومة الأخرى - خاصة الذين عرفوا باسم البروليتاريا المهمشة (*) Lupmen – Proletarist الذين تحولوا إلى العمل المسلح بعدما فقدوا الأمل في إيجاد وظيفة أو تحسين أوضاعهم المعيشية.

فقد عمل ستيفنز ثم مومومه على تركيز كل موارد الدولة في أيديهم، والاستفادة منها في تحقيق مصالح شخصية للنخبة الحاكمة مقابل حرمان الأغلبية العظمى منها، وقد كان الرئيس ستيفنز لا يفصل بين ثروته الشخصية وثروات البلاد، حيث كان يعتبر نفسه أبو الأمة Father of State ومن ثم سمح لنفسه ولمعاونيه في الحزب في السيطرة على موارد الدولة وتحقيق ثروات شخصية له (1)، كما عمل على محاباة الأجانب ـ خاصة اللبنانيين ـ في إدارة شئون البلاد الاقتصادية، حيث عهد إلى رجل أعمال لبناني (يدعى جميل شاهد محمد) إدارة ثروته وتمثيله في المشروعات التجارية الخاصة وكذلك أمام البنوك، وكان من نتيجة ذلك بروز حركة احتجاجات واسعة منتصف السبعينات قامت بها الحركة الطلابية، وتمثلت في مظاهرات الشباب والطلبة (فبراير 1977)، وكان من بين مطالبها تخفيض الإنفاق العسكري، ومنع نفوذ غير الأفارقة ـ خاصة اللبنانيين ـ في الاقتصاد، إلا أنه رفض الاستجابة لهذه المطالب، وازدادت الأوضاع سوءا بعد ذلك، خاصة بعد زيادة إنفاق ستيفنز واستضافته القمة الإفريقية عام 1980 ثم رغبته ترشيح نفسه رئيسا مدى الحياة عام 1984، مما دفع الطلبة إلى القيام بمظاهرات واسعة النطاق في نفس العام، وقد أدى تعامله العسكري معها إلى فرار معظم هؤلاء إلى ليبيا واللجوء إلى الحل العسكري، واضطر ستيفنز آنذاك إلى التنازل عن الحكم إلى نائبه مومومه (2).

(*) يشير هذا المصطلح وفق المفهوم الماركسي إلى شريحة معينة من المجتمع غير قادرة على التوظف أو بيع قدراتها العمالية لأسباب اقتصادية، وظهرت كمجموعة متماسكة ـ نسبيا ـ في بداية السبعينات وحتى منتصف الثمانينات، وكانت لهم سمات ثقافية في الملبس والمأكل، فضلا عن ميلهم للتعليم غير المهني، مما جعل دمجهم في المجتمع يواجه صعوبة فالتحق بعضهم بالجيش، فيما توجه آخرون= = إلى الخارج لتلقي تدريبات عسكرية في دول الجوار خاصة ليبيا، حيث شكلوا نواة الجبهة الثورية المتحدة، لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Ismail Rashid ," Subaltern Reaction: Lumpens , Students and The left " **Africa Development ,** Vol.22, No.3-4 , 1997 , PP. 22-24.

(1) Sahr John Kpumdeh: " Limiting Administrative Corruption in Sierra- Leone " , **The Journal of Modern African Studies ,** Vol. 32 , No. 1 , 1994 , PP. 139 – 157 .

(2) أحمد إبراهيم محمود، الحرب الأهلية في سيراليون، م.س.ذ.، ص ص 472 – 473.

ويلاحظ أن الأوضاع لم تتحسن في عهد مومومه، بل ازدادت سوءا، خاصة مع تطبيق البلاد لبرنامج التكيف الهيكلي عام 1989، حيث كان لها آثار اجتماعية سيئة تمثلت في قيامه بطرد 15 ألف عامل يمثلون 40 ٪ من قوة العمل في أجهزة الخدمة المدنية، فضلا عن زيادة عجز الموازنة الذي بلغ 3 مليار دولار، ووفقا لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عام 1991، تم تصنيف سيراليون على أنها واحدة من أفقر دول العالم، وأن 65٪ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، كما انتشر الفساد بصورة كبيرة خاصة في مجال الماس الذي يدر دخلا سنويا يقدر بـ 300 مليون جنيه استرليني؛ حيث انخفض مقدار الماس المصدر من 2 مليون قيراط عام 1970 إلى 48 ألف قيراط عام 1988 [1]. ولقد كان من أبرز الآثار الاجتماعية لعهد مومومه أمران: الأول زيادة نسبة البطالة من ناحية، وزيادة نسبة انخراط الشباب والعاطلين في الأعمال العسكرية من ناحية ثانية [2]. ومن ثم بروز الجبهة الثورية المتحدة التي كانت ترغب ـ ليس في الإطاحة بالنظام الحاكم فحسب ـ بل والسيطرة على موارد الماس خاصة منطقة كونو التي يشكل الماس المستخرج منها 71٪ من قيمة الماس الموجود في البلاد، حيث إن قوات التمرد استهدفت من ذلك تعظيم ثرواتها من ناحية، فضلا عن استخدام جزء من عوائد الماس في الإنفاق على شراء الأسلحة [3].

ولقد حاول فالنتين ستراسر بعد وصوله للحكم تحسين الأوضاع الاقتصادية بعض الشيء، إلا أن الأوضاع ازدادت سوءا مع قيام بريطانيا 1993 بقطع المعونات الاقتصادية عنه بسبب ممارسات النظام غير الديمقراطية ضد قادة المعارضة، واستمر تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب اتفاق ستراسر مع البنك الدولي عام 1993 على تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، مما ترتب عليه زيادة نسبة التضخم في البلاد من 15,1 ٪ عام 1993 إلى 22,3٪ عام 1994، ثم إلى35٪ عام 1995 [4].

ولقد أدى ذلك إلى عدم تمكن ستراسر من حسم المعركة العسكرية لصالحه في مواجهة الجبهة التي عملت ـ في المقابل ـ على السيطرة على أهم ثلاثة مصادر للدخل

---

(1) Sahr John , **Op. Cit**. P. 140 – 146.

(2) د. رجاء إبراهيم سليم، م.س.ذ. ص ص 14-15.

(3) د. محمد عاشور مهدي، "الماس يشحذ صراعات إفريقيا"، **إسلام أون لاين**. في:
www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpoliticp.asp

(4) أحمد إبراهيم محمود، "الحرب الأهلية في سيراليون" م.س.ذ. ص ص 477 – 478.

الأجنبي في البلاد (*)، وقد شجع ذلك القوات المسلحة على الانقلاب ضده والإطاحة به.

ومن هنا ونظرا لأهمية البعد الاقتصادي في الأزمة، فإن بعض الباحثين مثل كريستي صمويل يصف الحرب في البلاد بأنها حرب اقتصادية في الأساس بسبب رغبة الجبهة في السيطرة على الماس (1).

رابعا: الأسباب السياسية:

لقد ظهرت حالة من الانقسام السياسي والحكم الأوتوقراطي في سيراليون منذ نشأتها كمستعمرة بريطانية عام 1789؛ حيث حصلت فئة الكريو على جميع الامتيازات السياسية، بحيث انقسم المجتمع إلى فئتين الأولى الكريو الحاكمة، في مواجهة الأغلبية السوداء المحكومة من ناحية ثانية (2).

وبعد استقلال البلاد عام 1961 برزت الأزمة السياسية مجددا ـ في ظل الحكم الوطني ـ خاصة في ظل حكم الرئيس ستيفنز وحزب كل الشعب (1968 – 1985) حيث حرص ستيفنز منذ وصوله للحكم على تركيز كل الصلاحيات في يده فيما عرف بشخصنة السلطة، وقد كان ذلك راجعا إلى مخاوفه من المؤسسة العسكرية، فضلا عن طبيعته الشخصية، وصارت مؤسسات الدولة في عهده لا قيمة لها، حيث لم يعد هناك فصل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، على اعتبار أنه هو الذي يقوم بتعيين الوزراء وله حق إقالتهم، فضلا عن غياب الدور الرقابي للبرلمان الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم (3).

ولم تقتصر هيمنة ستيفنز على المؤسسات التقليدية للنظام السياسي فحسب، بل امتدت إلى المجتمع المدني، حيث عمل على تعيين الرموز البارزة في مؤسسات المجتمع

(*) هي مناجم الماس في مقاطعة كونو، منجم خام أكسيد التيتانيو في جبانجاتوك، ومنجم البوكسيت في موكانجي، لمزيد من التفاصيل **انظر: المرجع السابق**، نفس الصفحة.

(1) Kirsti Samuels ," Jus ad Bellum and Civil Conflict: A Case Study of The International Community's approach to Violence in The Conflict in Sierra – Leone" , **The Journal of Conflict and Security Low** (London: Oxford University Press , Vol.2 , No. 2 , 2003 ,), P. 323.

(2) د. شهرت العالم، م.س.ذ.، ص 82.

(3) Sahr John , **Op. Cit.** , PP. 139 – 157.

المدني بحيث يضمن ولاءها له [1].

وقد اعتمد ستيفنز من أجل الهيمنة على السلطة على ثلاث وسائل هي:

1- تدمير كل أشكال المعارضة المرتبة، واتحاد العمال والطلبة من خلال كافة أشكال القمع والإرهاب.

2- الاستعمال الانتقائي والمنظم للعنف من أجل الحفاظ على النظام في مواجهة تحديات المعارضة، وذلك من خلال تشكيل ما عرف باسم القوة العسكرية الوقائية، ووحدة الأمن الداخلي لمواجهة المعارضة .

3- السعي عام 1984 لتعديل الدستور من خلال النص على إبقائه في الحكم مدى الحياة، ومن قبله إلغاء نظام التعدد الحزبي عام 1978.

إلا أن هذه الممارسات ساهمت في زيادة حدة الغضب ضده، وقامت مظاهرات واسعة النطاق من خلال الطلبة، وانتشرت في كل مكان، مما دفعه إلى إغلاق الجامعة ثلاثة أشهر، وقام بتشكيل لجنة للتحقيق عام 1985 والتي قررت نفي قيادات الطلبة، وقد تسببت هذه المحاكمة في إحداث نقلة مهمة في الأوضاع السياسية في البلاد، وبداية ظهور الاتجاه نحو الكفاح المسلح في الأوساط الطلابية منذ ذلك الحين، وقد دفع ذلك ستيفنز إلى إجراء عملية نقل ناجحة للسلطة إلى قائد الجيش الجنرال جوزيف مومو عام 1985 وذلك كمحاولة لإطالة عمر نظام الحزب الحاكم [2].

وبالرغم من أن هذه الخطوة حظيت بتأييد شعبي كبير خاصة في ظل وعود مومو بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية، إلا أن الأوضاع السياسية استمرت على حالها حيث ظل هناك حزب واحد في البلاد وهو الحزب الحاكم، ولم يقم مومو بتعديل الدستور إلا في عام 1991 لكنه لم يحدد موعدا محددا للانتخابات، ومما زاد الأمور تعقيدا حالة التردي الاقتصادي الكبير التي شهدتها البلاد بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي عام 1989، ولقد عملت الجبهة الثورية على استغلال هذه الأوضاع من أجل القيام

---

(4) Fred M. Hayward , " Sierra – Leone: State Consolidation , Fragmentation and Decay", in Danel B. Cruise (ed.) , **West African States** (Cambridge: Cambridge University Press , 1989) ,P. 167.

(2) أحمد إبراهيم محمود، الحرب الأهلية في سيراليون، م.س.ذ.، ص 473.

بتمردها[1] كما أدى هذا التردي إلى انقلاب ستراسر ضده.

لكن يلاحظ أن الأوضاع لم تتحسن أيضا في عهد ستراسر الذي كرّس كل موارد الدولة من أجل المواجهة العسكرية الشاملة ضد الجبهة، وقام بالاستعانة بشركة للمرتزقة في هذا الشأن، كما قام بقمع المعارضة، ولم يتخذ أية إجراءات فعلية من أجل التحول نحو التعددية الحزبية والديمقراطية، ولقد دفع هذا بعض الجهات المانحة مثل بريطانيا لقطع المعونات الاقتصادية عنه عام 1993 من أجل إجباره على التحول نحو التعدد الحزبي[2].

وبالرغم من أن ستراسر عمل على تحويل الحكم العسكري إلى حكم مدني، فقام بتحديد موعد للانتخابات في فبراير عام 1996 وأراد التنازل عن رتبته العسكرية وترشيح نفسه، لكن هذه التصرفات أثارت حفيظة نائبه جوليوس ماديبو - خاصة بعد تراجع دور الجيش - الذي قام بالانقلاب ضده في 16 يناير 1996[3].

وبالرغم من إجراء انتخابات تعددية في البلاد في 15 مارس 1996 أسفرت عن فوز حزب الشعب السيراليوني بزعامة كاباه لها، ثم إعادتها إرضاءً للمعارضة في يناير 1997 إلا أن المعارضة اتهمت كاباه بالسعي لتصفيتها واستخدام العنف معها، فضلا عن محاباته لقبائل المندي في الجنوب، واعتقاله الميجور جون بولي كروما بتهمة التآمر ضده، واعتماده في ذلك على وحدات الدفاع المدني (الكاماجور) [*] بدلا عن وحدات الجيش الوطني مما أدى إلى الانقلاب ضده، وإطالة أمد الحرب ولقد كانت المطامع السياسية للجبهة ـ خاصة

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول أهداف الجبهة من القتال **انظر**:

Footpaths to Democracy: **Op.cit**,. P.6.

(2) طارق عادل الشيخ، " سيراليون ـ ضحية المصالح المتضاربة "، **السياسة الدولية**، عدد 136، أبريل 1999، ص 196.

(3) د. رجاء إبراهيم سليم، م.س.ذ.، ص 17.

(*) تتكون من أفراد مدنيين بالأساس، ومن ثم فقد عرفت باسم قوات الدفاع المدني، أو الكاماجور، وهي متحالفة مع الحكومة، ويقدر عدد أفرادها بـ40 ألفًا، وأعلنت أن هدفها مواجهة الجبهة الثورية بزعامة سنكوح، وقد اعتمد كاباه عليها بصورة أكبر من اعتماده على الجيش الوطني. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

I..C.G,**AfricaReport** Sierra-Leone: Time for a New Military and Political Strategy:, (Brussels & London: International Crisis Group , Report No. 28,11 April 2001) P.32.

سنكوح- واضحة في تلك الفترة حيث اشترك مع كروما في الإطاحة به في انقلاب مايو 1997، وقام الجانبان بتشكيل مجلس عسكري وتنصيب كروما رئيسا له وسنكوح نائبا له، وهو ما اعتبره البعض نجاحا للجبهة، حيث سيتمكن سنكوح من السيطرة على موارد البلاد من الماس أثناء وجوده في السلطة (1).

لكن على أية حال تبقى الأهداف الاقتصادية هي الكامنة وراء المطالب السياسية الخاصة بالإطاحة بالنظام، وهو أمر طبيعي ـ إلى حد كبير ـ في الدول التي بها ثروات طبيعية حيث تكون السلطة هي طريق الحصول على الثروة كما هو الوضع في حالة سيراليون (2).

المطلب الثالث
الأسباب الخارجية للصراع

لقد لعبت العوامل الخارجية ـ سواء الإقليمية أو الدولية ـ دورا مهما في تطور الصراع في سيراليون؛ إذ لا يمكن فهم الصراع بمعزل عن هذه العوامل، فالصراع في سيراليون يصعب تفسيره بأنه صراع داخلي، وإنما يوصف بأنه صراع إقليمي، إذ لعبت الظروف الإقليمية خاصة في دول الجوار وتحديدا في ليبيريا، دورا مهما في تطوره.

كما أن التجاهل الدولي له لفترة باعتباره صراعا داخليا، أو بسبب الانشغال الدولي بعد ذلك بتسوية الصراع في ليبيريا ساهم بدوره في تطوره.

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين:

الأولى: الأسباب الإقليمية للصراع.

الثانية: الأسباب الدولية للصراع.

أولا: الأسباب الإقليمية للصراع:

لقد ساهمت الظروف الإقليمية التي يشهدها الإقليم، خاصة الصراع في ليبيريا المجاورة، فضلا عن تدخل بعض الدول به لأسباب مختلفة ـ في تصاعد الصراع في سيراليون وتطوره. ويمكن تقسيم موقف الدول من طرفي الصراع على النحو التالي:

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر:

Paul Ritchards , " The Return of Great Britain to Sierra-Leone ", **Africa Geopolitics** (Congo – Brazzaville , No.15-16, Oct. 2004) PP. 145-148.

(1) Angela M. Cintyre , **Op. cit.** , P. 5.

1- دول مؤيدة للنظام.

2- دول مؤيدة للمتمردين.

وقد تباينت الأسباب الدافعة لكل مجموعة لتأييد هذا الطرف أو ذاك.

1-الدول المؤيدة للنظام:

وهي تحديدا: نيجيريا وغينيا.

أ- الموقف النيجيري من الصراع:

لقد لعبت نيجيريا دورا غير مباشر في إطالة أمد الصراع، وذلك من خلال دعمها للأنظمة المتعاقبة في سيراليون، مما كان يثير حفيظة المتمردين من ناحية والقوى الداعمة لهم والمنافسة لنيجيريا من ناحية ثانية.

ولقد تدخلت نيجيريا ـ بصورة منفردة ـ في الصراع منذ بدايته أوائل التسعينات؛ حيث قامت بالتدخل العسكري لدعم الرئيس موموه في مواجهة الجبهة، وذلك بسبب الصداقة التي كانت قائمة آنذاك بين موموه وبابا نجيدا خاصة بعدما تبين للقيادة النيجيرية أن تايلور يدعم سنكوح [1].

ولقد تزايد حجم التواجد العسكري النيجيري في عهد ستراسر خاصة بعد تولي أباتشا الحكم ورغبته في كسر العزلة الدولية المفروضة عليه بسبب سجل حقوق الإنسان [2].

وكان الدور الأساسي لهذه القوات مواجهة الجبهة، وقد بلغ هذا الدور ذروته في عهد الرئيس كاباه الذي قام بتوقيع اتفاق دفاعي مع نيجيريا (مارس 1997)، أي قبيل الانقلاب بشهرين، مما دفع نيجيريا إلى محاولة عودة نظامه بصورة فردية في البداية، ولما فشلت عملت على أن يكون التدخل جماعيا من خلال الإيكوموج، ونجحت نيجيريا عن طريق استخدام القوة في عودته إلى الحكم في مارس 1998 [3] وهو ما أثار حفيظة المتمردين الذين قاموا بشن هجمات متتالية على النظام بعد ذلك.

ب-الموقف الغِيني من الصراع:

(1) د. رجاء سليم، م.س.ذ.، ص 39.

(2) Sierra-Leone: Time for Anew Military , **Op. cit.** , P.17.

(3) **Idem.**

لقد عمل نظام غينيا بزعامة لانسانا كونتي على دعم نظام الرئيس كاباه في مواجهة كل من تايلور وحليفه سنكوح، حيث توجد حالة من العداء بين كونتي وتايلور خاصة بعد المواجهة بين الأخير وقبائل الماندينجو التي يقودها الحاج كروما والتي لها امتدادات كبيرة داخل غينيا [1].

ولقد دفع هذا العداء تايلور إلى قيامه بدعم سنكوح الذي قام – في المقابل – بتقديم الدعم للمعارضة الغينية والتي يتزعمها محمد توري نجل الرئيس الأسبق أحمد سيكو توري، حيث كانت تنطلق من الأراضي التي سيطر عليها سنكوح لشن هجمات ضد المواقع الغينية خاصة مناطق الماس من أجل السيطرة عليها، ولقد دفع ذلك الرئيس كونتي لدعم النظام في سيراليون لمواجهة كل من سنكوح والمعارضة الغينية، ويلاحظ أن كونتي كان يخشى من انهيار نظامه خاصة وأنه كان يعاني من أزمات عدة كتلك التي يعاني منها النظام في كل من ليبيريا وسيراليون مثل: (الفساد، تدهور المعدلات الاقتصادية، سلطوية النظام وهيمنته على مقاليد الحكم في البلاد) فضلا عن التداخل الإثني عبر الحدود [2].

2-الدول المؤيدة للمتمردين:

وتضم كلا من ليبيريا وبوركينا فاسو وساحل العاج وليبيا.

أ-الموقف الليبيري من الصراع:

بالرغم من عضوية كل من ليبيريا، سيراليون، غينيا في اتحاد نهر مانو عام 1973 والذي تنص المعاهدة المنشئة له على مبدأ عدم الاعتداء والالتزام بحسن الجوار، إلا أن العلاقة بين دوله –خاصة ليبيريا وسيراليون– ساءت منذ اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا منذ أوائل التسعينات، حيث قام تايلور بشن هجومه انطلاقا من أراضي سيراليون المجاورة، وتحديدا تلك التي كانت خاضعة لسيطرة سنكوح، ويرجع هذا الدعم الليبيري للمعارضة في سيراليون لعدة اعتبارات:

1-الاتفاق الذي تم توقيعه بين كل من تايلور وسنكوح عام 1987 بليبيا، والذي

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**: بدر حسن شافعي، "الإيكواس وتسوية الصراعات في غرب إفريقيا"، م.س.ذ.، ص 162.

(1) Sierra-Leone , Time for Anew Military , **Op. cit.** PP. 18 – 19.

يقضي بدعم كل طرف للآخر [1].

2-رغبة تايلور في الحصول على الماس من المناطق التي يسيطر عليها سنكوح.

3-رغبة تايلور في الانتقام من نظام الرئيس موموه الذي سمح لقوات الإيكوموج خاصة القوات النيجيرية لاستخدام مطار بونجي كنقطة انطلاق لشن هجوم ضده [2]، فضلا عن مشاركة قوات من سيراليون ضمن الإيكوموج.

ولهذه الأسباب قام تايلور بدعم سنكوح، بل إن عناصر من أفراد جبهته NPFL قامت بالقتال ضمن صفوف جبهة سنكوح، ولقد استمر هذا الدعم حتى أواخر التسعينات بسبب دعم الرئيس كاباه لجبهة لورد.

ب-موقف بوركينا فاسو وساحل العاج:

لقد قام النظام في كل من بوركينا فاسو وساحل العاج بتقديم الدعم ـ بصورة غير مباشرة ـ لسنكوح من خلال تايلور خاصة في ظل العلاقة الوطيدة بين النظام في سيراليون ونيجيريا، حيث لعبت الخلافات الأنجلوفونية-الفرانكفونية من ناحية، فضلا عن رغبة نيجيريا في الهيمنة على الإقليم، دورا مهما في وقوف هاتين الدولتين في صفوف المعارضة. ولقد دفع ذلك مبعوث الأمم المتحدة لتوجيه الدعوة إلى كل من بوركينا فاسو وساحل العاج لحضور محادثات السلام 1999، كما أن سنكوح طالب بعقد هذه المحادثات في أبيد جان (عاصمة ساحل العاج آنذاك) أو وجاد وجو (عاصمة بوركينا فاسو) وهو ما رفضه الرئيس كاباه الذي رفض من البداية فكرة مشاركة هاتين الدولتين في محادثات السلام، كما أنه رفض أن تجرى أية محادثات على أراضيها [3].

ج-الموقف الليبي من الصراع:

لم تختلف الأسباب التي دفعت النظام الليبي إلى دعم نظام سنكوح عن موقف بوركينا فاسو وساحل العاج اللتين وقفتا خلف تايلور، فالنظام الليبي يرغب في نشر أفكاره عن الاشتراكية الثورية في القارة، كما أن سنكوح تلقى تدريباته العسكرية في ليبيا،

(1) أحمد إبراهيم محمود، الحرب الأهلية في سيراليون، م.س.ذ.، ص 475.

(3) John L. Hirsch , " **War in Sierra-Leone** " , in www.survival.oupjournal.org/cgi/Reprint/143/3/185/PDF.p.p.147-149.

(3) طارق عادل الشيخ، "سيراليون ضحية المصالح المتضاربة"، م.س.ذ.، ص ص 197-198.

ومن ثم فإنه يعد أحد المقربين لنظام القذافي، وكانت المساعدات الليبية تتم من خلال تدريب قوات سنكوح في ليبيا أو تقديم الأسلحة عن طريق تايلور، ولقد كان هذا الدعم واضحا بعد اعتقال سنكوح عام 1998؛ حيث تمكنت جبهته من خلال قائدها الجديد سام بوكاري من تنظيم صفوفها واستعادة السيطرة على مناجم الماس، مما دفع نظام كاباه إلى توجيه الاتهامات لبعض الدول الخارجية ومن بينها ليبيا بشأن دعم هؤلاء المتمردين (1).

ثانيا : الأسباب الدولية للصراع:

لقد كانت هناك حالة من عدم الاكتراث الدولي بنشأة الصراع في سيراليون مما أدى إلى تصعيده بصورة كبيرة، ولعل الاستثناء في هذا الشأن كان بالنسبة لبريطانيا على اعتبار أنها الدولة المستعمرة الأم، وأن سيراليون هي أحد مناطق نفوذها التقليدي، إلا أن الاهتمام الدولي بدأ يتزايد بعض الشيء خاصة بعد الانقلاب ضد كاباه، لكن هذا التدخل ساهم في أحد مراحله في تصعيد الصراع وإن كان قد أدى في النهاية إلى تسويته.

فبالنسبة للأمم المتحدة، يلاحظ أنها لم تهتم بالصراع إلا متأخرا، حيث لم يبدأ هذا الاهتمام إلا في أكتوبر 1997 عندما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1132 بفرض حظر السلاح على أطراف الصراع، كما قامت الأمم المتحدة بإرسال بعثة مراقبين في العام التالي وتحديدا في 13 يونيو 1998 - أي بعد عودة كاباه للحكم-للإشراف على عملية وقف إطلاق النار، مع تحديد مدتها بعام واحد، ولم يحدث التدخل الفعلي إلا عام 2000 عندما وافق المجلس على نشر قوات حفظ سلام للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام.

ويرجع عدم الاهتمام الدولي من قبل الأمم المتحدة بالصراع في بدايته لعدة اعتبارات:

1-الاعتماد على دور قوات الإيكوموج تحديدا في تسوية الصراع.

2-الخوف الأمريكي من تعرض جنود القوات الدولية للمخاطر كما حدث في الصومال (2).

3-توصيف الأمم المتحدة للصراع بأنه شأن داخلي، وليست له أية تداعيات إقليمية،

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، "الحرب الأهلية في سيراليون"، م.س.ذ.، ص ص 481 – 482.

(2) د. رجاء إبراهيم سليم، م.س.ذ.، ص ص 49 – 50.

وقد استمرت هذه الرؤية حتى بعد انقلاب 1997، لكن هذه الرؤية بدأت تتغير بعد ذلك على اعتبار أن هذا الصراع ـ شأنه شأن الصراع الليبيري ـ يهدد السلم والأمن في الإقليم [(1)].

4-الانشغال بحرب الخليج الثانية والصراع في كل من رواندا والصومال والسودان، وهي كلها صراعات نشأت - تقريبا - في نفس توقيت الصراع في سيراليون [(2)].

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تجاهلت الصراع في بدايته، ولم تهتم بلعب دور في تسويته لاعتبارين:

الأول: اعتبار الصراع في سيراليون مسئولية بريطانيا بالأساس.

الثاني: الانشغال الأمريكي بالأزمة في ليبيريا، خاصة منتصف التسعينات، ومن ثم فقد عملت على تركيز جهودها الدبلوماسية ومواردها المالية من أجل توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية هناك عام 1997. ومن وجهة نظر واشنطن، فإن سيراليون تأتي في مرتبة ثانية بعد ليبيريا [(*)] وهو ما أكدته سوزان رايس ـ مساعدة وزير الخارجية للشئون الإفريقية آنذاك ـ قبل وبعد انقلاب مايو 1997، حيث أكدت أن دور بلادها سيكون محدودا [(3)].

وبالنسبة لفرنسا، فقد ذهبت إلى نفس الأمر حيث لم تكن مكترثة -بصفة عامة- بالصراع في الدول الأنجلوفونية، كما أن اهتمامها الأكبر كان بالنسبة للصراع في ليبيريا خاصة من أجل الحفاظ على مصالح شركاتها العاملة في مجال الأخشاب؛ لذا فقد وقفت فرنسا أمام محاولة مجلس الأمن فرض حصار اقتصادي على ليبيريا عام 1992، وبعد فوز تايلور دعاه شيراك إلى زيارة باريس، وفي المقابل كانت سيراليون تشكل - في أحسن

---

(2) John L. Hirsch , Sierra-Leone , **Op. cit.** , PP. 99-100.
(3) Krirsti Samuel , **Op.cit** , PP. 333-334.

(*) بدأت القناعات الأمريكية بضرورة المساهمة في تسوية الصراع في سيراليون تزداد أوائل عام 1998، وذلك بعد الاطمئنان الأمريكي على إجراء الانتخابات في ليبيريا المجاورة من ناحية، وإدراكها بارتباط الأمن الإقليمي في كلا البلدين ببعضهما من ناحية ثانية، حول هذا التحول الأمريكي ومظاهره **انظر**:

John L.Hirsch , Sierra-Leone: Diamond , **Op. cit.** , PP. 102-103.
(1) ----------------, War in Sierra-Leone , **Op. cit.** , P. 154.

الأحوال ـ مرتبة مهمشية لدى باريس [1].

أما بالنسبة لبريطانيا: فقد كان موقفها على النقيض من الموقف الدولي عامة، والموقف الأمريكي والفرنسي خاصة، حيث كانت من أوائل الدول المهتمة بالصراع في سيراليون، ليس فقط لأنها الدولة المستعمرة الأم، ولكن نظرا لاعتبارات اقتصادية تتعلق بضرورة الحفاظ على مصالح الشركات البريطانية العاملة في إنتاج الماس [2]؛ لذا كانت بريطانيا من أوائل الدول التي قطعت المعونة الاقتصادية عن سيراليون عام 1993 عندما قام نظام ستراسر العسكري بإعدام عدد من قادة المعارضة، مما أجبره على تبني برنامج للتحول نحو التعددية الحزبية [3].

لكن بالرغم من أن بريطانيا ساهمت في عملية تسوية الصراع من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن (أكتوبر 1997) بشأن فرض حظر تصدير الأسلحة لطرفي النزاع، إلا أنها ساهمت ـ في المقابل ـ في استمراره، وذلك من خلال اتفاق الخارجية البريطانية مع إحدى شركات الأمن البريطانية الخاصة، وتدعى ساند لاين Sand Line بتزويد القوات النيجيرية العاملة ضمن الإيكوموج بالطائرات الهليكوبتر والأسلحة من أجل الهجوم على العاصمة فريتاون واستعادتها من أيدي قوات سنكوح والتمهيد لعودة كاباه، وهو ما دفع قوات سنكوح بعد هزيمتها في مارس 1998 إلى تنظيم صفوفها من جديد، واستعادة السيطرة على العاصمة في يناير 1999 فضلا عن استهدافها للقوات البريطانية التي نزلت إلى البلاد عام 2000 لمساعدة القوات الدولية لاستعادة الاستقرار في البلاد [4].

المبحث الثاني
جهود الإيكواس في تسوية الصراع

لقد عملت الجماعة منذ إطاحة المتمردين بنظام الرئيس كاباه (مايو 1997) على استخدام كافة الوسائل لتسوية الصراع، ولقد ثارت خلافات بشأن أولويات هذه الوسائل، حيث طالبت بعض الدول باستخدام وسائل التسوية العسكرية كمقدمة

---

(2) **Idem.**

(2) بدر حسن شافعي، " ماذا تريد بريطانيا من إفريقيا؟"، **إسلام أون لاين في:**
www.islamonline.net/Arabic/Politics/2001/04/article38.shtml.

(3) طارق الشيخ، م.س.ذ.، ص 196.

(2) Sierra-Leone , Time for a New Military , **Op. cit.** , PP. 22 – 23.

للتسوية السلمية، في حين رأت معظم دول الجماعة استخدام الوسائل الدبلوماسية بالتزامن مع فرض الحصار الاقتصادي وإرجاء اللجوء إلى التسوية العسكرية، وهو ما تم بالفعل، حيث كان دور قوات الإيكوموج القيام بمهام حفظ السلام، إلا أن نيجيريا قامت بتحويل هذه المهام إلى فرض السلام في مارس 1998 وقامت بإعادة كاباه، لكن هذا التصرف لم يسهم في تسوية الصراع بقدر ما ساهم في تعقيده، ومع تغير النظام النيجيري العسكري ووصول نظام مدني للحكم عام 1999 برئاسة أوباسانجو أعلن هذا النظام الجديد عزمه سحب قوات بلاده العاملة هناك ـ والتي تشكل أكثر من 90٪ من حجم القوات ـ وهو ما كان إيذانا بتولي الأمم المتحدة مهام حفظ السلام في البلاد، وذلك بالتنسيق مع الإيكوموج التي عملت تحت لواء القوات الدولية.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: أسباب التدخل ومبرراته.

المطلب الثاني : أدوات التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الثالث: جهود التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الرابع: تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الأول
أسباب التدخل ومبرراته

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعت الجماعة إلى التدخل في الصراع عام 1997 بعد الإطاحة بالنظام الديمقراطي برئاسة كاباه، ونظرا لأن هذا التدخل هو الثاني للجماعة في تسوية الصراعات بعد التدخل في ليبيريا، فإن التساؤل بشأن مشروعيته أو مبرراته لم يكن بنفس الدرجة التي كان عليها إبان الأزمة الليبيرية.

أولا: أسباب التدخل:

بالرغم من اندلاع الصراع أوائل تسعينات القرن الماضي، إلا أن تدخل الجماعة لم يتم بصورة جماعية إلا بعد الانقلاب ضد كاباه، ولقد كانت هناك مجموعة من العوامل

الداخلية والإقليمية والدولية وراء هذا التدخل.

فداخليا: أدت حالة الفوضى التي كانت منتشرة في البلاد منذ اندلاع الصراع أوائل التسعينات إلى انهيار مؤسسات الدولة بصورة كبيرة، فضلا عن تدني مستوى المعيشة إلى أدنى درجة، حيث لم يزد متوسط دخل الفرد عن مائة دولار سنويا، مما جعلها من أفقر دول العالم، وقد تزامن ذلك مع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من قبل الأطراف المتصارعة (الجبهة والمجلس العسكري من ناحية، وقوات الدفاع المدني والكاماجور ـ التابعة للحكومة ـ من ناحية ثانية).

وقد ترتب على اندلاع الصراع مجددا مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، فضلا عن نزوح أكثر من مليوني نسمة ـ أي قرابة نصف عدد السكان ـ إلى دول الجوار، مما يعد من أكبر حركات النزوح للاجئين في إفريقيا[1].

أما إقليميا: فيلاحظ أن التنافس الأنجلوفوني ـ الفرانكفوني، خاصة بين نيجيريا من ناحية، وكل من ساحل العاج وبوركينا فاسو من ناحية، دفع نيجيريا ـ التي كانت ترأس الجماعة في حينها ـ إلى مطالبة الجماعة بالتدخل، خاصة بعدما لعبت ساحل العاج دورا كبيرا في مفاوضات أبيد جان (نوفمبر1996) بين الجبهة وكاباه، كما أن العزلة الدولية المفروضة على نظام الرئيس أباتشا بعد اتهامه بانتهاكات حقوق الإنسان، دفعته إلى الخروج من هذه العزلة عن طريق إيجاد دور لبلاده في الصراع من خلال الجماعة، خاصة أن نيجيريا كانت مرتبطة باتفاقية دفاع ثنائي مشترك مع نظام كاباه[2].

أما دوليا: فقد كان ملاحظا منذ اندلاع الصراع أوائل التسعينات أن هناك تجاهلا دوليا له، حيث كان المجتمع الدولي منشغلا بحرب تحرير الكويت، كما أن التدخل الدولي من قبل الأمم المتحدة لم يحظ بتأييد الولايات المتحدة تحديدا بعد تجربة الصومال، فضلا عن أن واشنطن كانت تعتبر الصراع في سيراليون يخص بريطانيا بالأساس، ومن ثم فلابد من تدخل الجماعة لتسويته، ولم تتدخل واشنطن إلا في نوفمبر 1998 عندما أرسل

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، الحرب الأهلية في سيراليون، م.س.ذ.، ص ص 484-485.

(2) Sierra-Leone: Time for a New Military , **Op. cit.** , P. 17.

الرئيس كلينتون القس الأسود جيسي جاكسون مبعوثا له إلى البلاد [1].

ولقد أدى التدخل الإقليمي المنفرد مع التجاهل الدولي للصراع إلى ضرورة تدخل الجماعة لتسوية الصراع، خاصة أنه لم يعد صراعا داخليا، وإنما صارت له امتدادات إقليمية .

ثانيا : مبررات التدخل:

لم يُثر تدخل الجماعة هذه المرة شكوكا لدى الدول الأعضاء المعارضة له، وإنما كان اعتراض بعض الدول يتعلق بكيفية التدخل، فضلا عن أهداف التدخل، وهل يتعلق بفرض السلام أم بحفظه؟ ولعل عدم التشكيك في مشروعية التدخل يرجع إلى التأييد الإقليمي له المتمثل في تأييد منظمة الوحدة الإفريقية له من ناحية، والأمم المتحدة ومجلس الأمن من ناحية ثانية، ولقد استند التدخل لعدة مبررات:

1- أن التدخل جاء وفقا لبنود بروتوكول عدم الاعتداء لعام 1978 (المواد 1، 2، 3) والدفاع الجماعي 1981 (المادة 4) كما أنه يأتي استنادا إلى المادة 58 من معاهدة الجماعة المعدلة التي تجيز اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الصراعات الداخلية أو الدولية التي تهدد الأمن والسلم في الإقليم [2].

2- أن التدخل جاء بناء على طلب من الحكومة المنتخبة ممثلة في الرئيس كاباه [3].

3- تأييد منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ـ ممثلة في مجلس الأمن ـ له[*]؛ حيث طالبت منظمة الوحدة الإفريقية في قمتها العادية رقم 33 التي عقدت في هراري (زيمبابوي) في يوليو 1997 بضرورة عودة النظام الديمقراطي وتأييد جهود الجماعة في ذلك. وإلى نفس الأمر ذهب مجلس الأمن الذي أصدر عدة بيانات قبل التدخل وكلها تؤيد جهود الجماعة في هذا الشأن مثل البيان الصادر في 27 مايو 1997، الذي أكد على

---

(3) John L.Hirsch , Sierra-Leone , **Op. cit.** , P. 154.

(2) أيمن شبانة، م.س.ذ.، ص 137.

(2) Kristi Samuel , Jus and Bellum , **Op. cit.** , P. 334.

(*) ربما كان الاعتراض الوحيد في مجلس الأمن من قبل روسيا التي كانت تفضل أن يتم استخدام المنظمات الفرعية للقوة من خلال مجلس الأمن، لمزيد من التفاصيل انظر:

Ibid. , P. 335.

ضرورة عودة النظام ودعم جهود الجماعة في هذا الشأن[1].

المطلب الثاني
أدوات التسوية السياسية والعسكرية

لقد سعت الجماعة منذ وقوع الانقلاب إلى تسوية الصراع بوسائل التسوية السلمية المختلفة والمتمثلة أساسا في لجنة الوساطة الخاصة، ثم من خلال وسائل التسوية العسكرية المتمثلة في قوات الجماعة.

أولا: أدوات التسوية السلمية:

قررت الجماعة بعد انقلاب عام 1997 ضد كاباه تشكيل لجنة وساطة تتكون من أربع دول هي: غينيا، نيجيريا، غانا، ساحل العاج للقيام بجهود التسوية السلمية للصراع، ثم انضمت ليبيريا إلى هذه اللجنة بعد ذلك، ثم توجو وبوركينا فاسو، بحيث صارت لجنة سباعية[2].

ويلاحظ على تشكيل اللجنة أنها تضم دولا أنجلوفونية وأخرى فرانكفونية، مما أدى إلى انتقال ذلك الخلاف إليها بصورة كبيرة، حيث سعت نيجيريا إلى لعب دور منفرد داخل اللجنة خاصة قبيل مفاوضات كوناكري (أكتوبر 1997) كما انتقدت بشدة الجهود التي قام بها وزير خارجية ساحل العاج بعد دخول المتمردين العاصمة أوائل 1999، على اعتبار أنه لا يجوز لبلاده لعب دور دبلوماسي مادامت ليس لها قوات عسكرية ضمن الإيكوموج[3].

ثانيا: أدوات التسوية العسكرية (الإيكوموج):

أثار تدخل الإيكوموج في الصراع عدة إشكاليات تتعلق بتوقيت التدخل والظروف المحيطة به من ناحية، وتشكيل القوات وقيادتها من ناحية ثانية، ومهامها وصلاحياتها من ناحية ثالثة، وأخيراً وليس آخراً تمويل هذه القوات.

---

(1) حول هذا القرار وغيره **انظر**:

Economic Community of West African States: **Twentieth Session of The Authority of The Head of State and Government ,** Abuja , 29 Aug. ,1997,P.1.

(1) Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit. ,** P.87.

(2) **Ibid. ,** P. 95.

1-ظروف تدخل الإيكوموج:

لم تتدخل الجماعة بصورة مباشرة وجماعية من خلال الإيكوموج منذ اندلاع الصراع، وقد يرجع ذلك إلى انشغالها بأزمة ليبيريا من ناحية ووجود القوات النيجيرية والغينية على أراضي سيراليون في إطار معاهدة الدفاع الثنائي بينهما وبين النظام في فريتاون، ولكن بعدما فشلت هذه القوات في استعادة نظام كاباه ودحر المتمردين، سعت نيجيريا- من خلال رئاستها للسلطة- لإثارة الموضوع داخل الجماعة، مع التأكيد على ضرورة التدخل من خلال الإيكوموج. وهنا حدث انقسام بين الدول الأعضاء.

ففي حين كانت نيجيريا وغينيا الدولتين الوحيدَتين المؤيدَتين للتدخل، على اعتبار أنه الوسيلة الوحيدة لإجبار المتمردين على التفاوض ـ اعترضت باقي الدول حتى تلك المؤيدة لكاباه على أن يكون التدخل العسكري هو الخيار الأول للجماعة، واقترحت في المقابل أن تتم تسوية الصراع من خلال التفاوض ثم فرض العقوبات، أو الاثنين معا، مع إرجاء فكرة التدخل العسكري (1).

وفي سعيها لعدم إثارة خلافات داخل الجماعة كتلك التي حدثت إبان التدخل في ليبيريا، وافقت نيجيريا على أسلوب التدخل المتدرج، والذي يقوم على تسوية الصراع من خلال المفاوضات والعقوبات معا وإرجاء التدخل العسكري كخيار أخير (2).

وبالفعل قررت الجماعة خلال قمتها العشرين في (أبوجا- 29 أغسطس 1997) فرض حصار شامل على المتمردين (مادة 2)، مع قيام قوات الجماعة بتطبيق هذا الحظر (مادة 7) (3)، كما أوصى وزراء الخارجية بأن تعرف هذه القوات باسم (إيكوموج - 2) وذلك تمييزا لها عن قوات الجماعة العاملة في ليبيريا (4).

ويلاحظ هنا أن مهام هذه القوات ليست حفظ السلام أو فرضه، وإنما هي قوات مراقبة فقط، تقوم بإبلاغ السكرتارية والسلطة بأية خروقات تحدث من الأطراف الخارجية لهذا الحصار، وإن كانت هذه القوات هي التي تدخلت في الصراع بعد ذلك من أجل استعادة كاباه.

---

(1) Funmi Olonisakin , **Op. cit.** , P. 143.
(2) John L. Hirsch , "War in Sierra-Leone" , **Op. cit.** , P. 151.
(3) Economic Community of West African States, Twentieth sessions, **Op. cit.** , PP. 1 – 2.
(4) Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , P. 87.

2-تشكيل وقيادة القوات:

لقد انعكس موقف دول الجماعة من التدخل ـ إلى حد كبير ـ على عملية مشاركتها في هذه القوات، وقد تشكلت القوات في البداية من كل من نيجيريا غانا غينيا، خاصة وأن نيجيريا وغينيا كانتا لهما قوات بالفعل هناك، ولما فشلت اتفاقية كوناكري (22 أكتوبر 1997) في وقف إطلاق النار واستمر المتمردون في شن هجماتهم في أنحاء متفرقة من البلاد، قامت نيجيريا بطلب تعزيزات إضافية لهذه القوات، وبالفعل بلغ حجمها عشرة آلاف جندي. ومع تصاعد هجمات المتمردين بعد عودة كاباه، طالب اجتماع رؤساء أركان الجماعة الذي عقد في أكرا (مايو 1998) بضرورة تعزيز هذه القوات ثانية [1]. ولقد وعدت بعض الدول بالمساهمة فيها مثل: بنين، ساحل العاج، جامبيا ، النيجر، لكنها لم تف بوعودها [2] باستثناء جامبيا، وعندما تفاقمت الأمور مجددا ـ خاصة بعد رحيل أباتشا (يونيو 1998) وإعلان خليفته عبد السلام أبو بكر رغبته في سحب القوات ـ عقدت الجماعة قمة طارئة في أبيدجان (ديسمبر 1998) وقررت زيادة حجم القوات، حيث قامت نيجيريا بإرسال ألف جندي إضافي، وكذلك كل من غانا ومالي، وبحلول عام 1999 صار حجم قوات الإيكوموج 13 ألف جندي (11.300 جندي من نيجيريا – 600 من غانا – 600 من غينيا – 500 من مالي) [3].

ويلاحظ على تشكيل القوات ما يلي:

1-أن نفس الدول المشاركة بها هي نفسها تقريبا التي تدخلت في بداية الصراع في ليبيريا (نيجيريا، غانا، غينيا، جامبيا، سيراليون) مع استبعاد الأخيرة بطبيعة الحال؛ لأنها هي التي شهدت الصراع، ولم يزد على هذه الدول سوى مالي، كما يلاحظ أن نسب المشاركة تكاد تكون متشابهة كذلك (90٪ من حجم القوات يتبع نيجيريا).

2-أن الدول المشاركة تنتمي إلى الأنجلوفون والفرانكفون معا، كما أنها مؤيدة لعودة كاباه وإن اختلفت فيما بينها بالنسبة لحدود التدخل (حفظ السلام أو فرض السلام).

3-قلة عدد الدول المشاركة في عملية التدخل (خمس دول)، الأمر الذي يمكن تفسيره

---

(5) **Africa South of The Sahara 2003 ,** 32 Edition,2003,P. 1261.
(1) Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit. ,** P. 89.
(2) **Ibid.** ,P. 92.

بعدة أمور منها: أن باقي دول الجماعة غير مكترث بعملية التدخل، أو أنها تمر بظروف سياسية داخلية معينة يتعذر معها عملية المشاركة، أو أنها من الدول الداعمة للمتمردين مثل ليبيريا وبوركينا فاسو [1].

أما بالنسبة لقيادة القوات: فقد عهد بها إلى الجنرال النيجيري تيموني شلبيدي، في حين كان القائد الميداني ماكسويل كوبي، وهو نيجيري أيضا وكان أحد قادة الإيكوموج الميدانيين في ليبيريا [2].

ولم تقتصر الهيمنة النيجيرية على هذه المناصب فحسب، وإنما سيطرت أيضا على مناصب (قائد القوات، رئيس الأركان، رئيس مكتب المعلومات العسكرية، رئيس المكتب البحري، رئيس قطاع الإمدادات)، في حين تم اختيار شخصين أحدهما من غانا والآخر من غينيا في منصب نائب القائد، ولقد دفعت هذه الهيمنة النيجيرية إلى مطالبة القوات الأخرى المشاركة بضرورة إعادة تشكيل قيادة الإيكوموج؛ كما ترتب عليها مشكلات في مسرح العمليات خاصة فيما يتعلق بتلقي الأوامر، وهو ما أكده نائب قائد الإيكوموج، حيث أشار إلى أن القوات النيجيرية تنفذ فقط التعليمات الصادرة إليها من قادتهم [3]، كما أدى ذلك – في المقابل – إلى تذمر باقي القوات الأخرى، وعدم تنفيذها الأوامر الصادرة إليها من قيادة الإيكوموج النيجيرية -بالرغم من أنها القيادة العامة- ومن ذلك رفض قوات غانا المشاركة في القتال لمواجهة المتمردين في العاصمة عام 1999، بل وانسحاب هذه القوات من العاصمة في محاولة لتقليل الخسائر، كما رفضت أيضا أسر بعض قادة التمرد على اعتبار أن من مهامها حفظ السلام وليس فرضه [4].

3-مهام وصلاحيات القوات:

لقد تنوعت المهام المنوطة للقوات وفقا لما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات السلام خاصة اتفاقيتي كوناكري (أكتوبر 1997) ولومي (يوليو 1999)، حيث كان من مهام الإيكوموج الأساسية في الأولى الإشراف على عملية نزع السلاح، وإعادة توطين اللاجئين، ودمج المقاتلين في الجيش، وفي الثانية نفس المهام فضلا عن الإشراف على الانتخابات، ولكن من خلال التنسيق مع قوات الأمم

---

(3) **Ibid.**, P. 89.
(4) James O. C. Jonah ,"The United Nation" in , Adekye Adebajo &Ismail Rashid, **Op. cit.**, P. 332.
(1) Adekye Adebajo ,Building Peace, **Ibid.**, P. 91.
(2) **Idem**

المتحدة من خلال اللجنة المشتركة للإشراف على تنفيذه. Ecowas – Chaired Joint Implementation Committee

وبالنسبة للتفويض (الصلاحيات) الممنوح للإيكوموج في بداية تدخلها، لا يخرج عن كونه القيام بمهام حفظ السلام بمعناها التقليدي وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس؛ حيث إن دورها الأساسي ـ وفقا لقرارات قمة أبوجا ـ مراقبة الحظر الذي تم فرضه من قبل الجماعة والإبلاغ عن أية خروقات تحدث في هذا الشأن، كما لم تحدد القمة مدة محددة لعمل هذه القوات، لذا أدى استخدام نيجيريا القوة بعد فترة وجيزة من أجل إعادة كاباه إلى إثارة حفيظة العديد من دول الجماعة خاصة غانا، ليبيريا، السنغال، حيث اعتبرت الأخيرة في القمة الطارئة التي عقدت في لومي (ديسمبر 1997) أنه ليس من مهام هذه القوات فرض السلام [1].

4-التمويل:

تحملت نيجيريا ـ كما هو الحال في ليبيريا ـ العبء الأكبر من النفقات في سيراليون، حيث تحملت أكثر من 90٪ من إجمالي نفقات القوات مما جعلها مهيمنة على قيادة القوات.

وبالنسبة للدعم الخارجي، يلاحظ أن الأمم المتحدة رفضت الفكرة التي تقدمت بها نيجيريا والدول المشاركة معها في الإيكوموج أوائل عام 1999، والتي تقضي بمساهمة المنظمة الدولية في عملية التمويل من أجل استمرار قوات الإيكوموج في سيراليون، خاصة بعد إعلان الرئيس النيجيري عبد السلام أبو بكر – ومن بعده أوباسانجو – عدم قدرة بلاده على الاستمرار في عملية تمويل القوات التي تكلفها قرابة مليون دولار يوميا، لكن الأمم المتحدة رفضت ذلك في بداية الأمر، مما دفع أوباسانجو للإعلان عن خطته للانسحاب المتدرج لقواته، وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى الإعلان عن إرسال قواتها لكي تحل محل قوات الإيكوموج التي شاركت بقوات محدودة في القوات الدولية [2].

كما يلاحظ ثانيا أن الدعم الخارجي كان محدودا، فضلا عن كونه انتقائيا، حيث كان مرتبطا بالعلاقة بين الدول المانحة والدول المشاركة في الإيكوموج، ومن ذلك قيام فرنسا بتزويد القوات الغينية ـ فقط ـ بأربعين مركبة عسكرية، ونفس الأمر بالنسبة لكندا التي قامت بتقديم المولدات الكهربائية والطبية لقوات غانا [3].

---

(3) **Ibid.** , p. p. 88 – 89.
(1) James O. C. Jonah , **Op. cit.** , P. 330.
(2) Adekye Adebajo ,Building Peace, **Op. cit.** , P. 94.

المطلب الثالث
جهود التسوية السياسية والعسكرية

لقد عملت الجماعة على استخدام أساليب التسوية السياسية من خلال الوسائل الدبلوماسية (الوساطة تحديدا) في بداية تعاملها مع الأزمة، إلا أنها اضطرت في بعض الأحيان إلى استخدام الأدوات العسكرية القسرية (استخدام القوة لفرض السلام خاصة من قبل القوات النيجيرية)، من أجل عودة النظام أو إجبار المتمردين على الجلوس إلى مائدة المفاوضات والقبول بالتسوية السلمية، ولقد كان هناك تداخل كبير بين الوسائل السياسية والوسائل العسكرية حسب مقتضيات الأمر الواقع، وبصورة تجعل من الصعب عمليا الفصل بينهما، كما كان هناك تنسيق مع المنظمات الأخرى (الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية) في بعض الأحيان من أجل دعم جهود التسوية.

أولا : جهود التسوية :

مرت عملية تسوية الصراع بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: منذ اندلاع الحرب أوائل التسعينات وحتى إجراء الانتخابات أوائل 1997.

المرحلة الثانية: منذ الانقلاب العسكري (مايو 1997) وحتى اتفاقية لومي (يوليو1999).

المرحلة الثالثة: بعد اتفاقية لومي.

المرحلة الأولى : منذ اندلاع الحرب وحتى إجراء الانتخابات أوائل 1997 :

لقد كان التدخل في هذه المرحلة يتم بصورة فردية من قبل نيجيريا، من خلال معاهدة الدفاع المشترك [*]، وذلك بسبب انشغال قوات الجماعة بالصراع في ليبيريا، كما تميزت هذه المرحلة بغلبة جهود التسوية السياسية، خاصة من قبل ساحل العاج، التي لعبت دورا مهما في هذا الشأن إبان رئاستها للجماعة عام 1996 أسفر عن توقيع اتفاقية

(*) قام ستراسر بتوقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع أباتشا عقب توليه الحكم عام 1993 لمزيد من التفاصيل **انظر:** Oliver Furly , **Op. cit.** , P. 218.

أبيد جان (نوفمبر 1996)، والتي كان من أهم بنودها:

1- إصدار عفو عام عن أعضاء الجبهة المتورطين في الحرب.

2- انسحاب قوات المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد.

3- نزع أسلحة الفصائل المتقاتلة، وإنشاء جماعة محايدة مراقبة للإشراف على ذلك.

4- تحول الجبهة لحزب سياسي [1].

ويلاحظ على الدور العاجي خاصة، والاتفاقية عامة ما يلي:

1- أن التحرك المنفرد لساحل العاج ساهم في تقليل دور الجماعة في الصراع، والتي كانت مشغولة أساسا بالصراع الليبيري.

2- مساهمة الدور العاجي في حدوث خلاف مع كل من الأمم المتحدة [*] من ناحية، ونيجيريا التي اتهمت ساحل العاج بأنها ليست محايدة في الصراع. ومن ثم تحركت هي الأخرى بصورة منفردة بعد رئاستها الجماعة العام التالي، ولعبت دورا أكبر في مفاوضات كوناكري وتسوية الصراع عبر الوسائل العسكرية والدبلوماسية في آن واحد.

3- عدم حصول الاتفاقية على تأييد داخلي على اعتبار أنها كانت بمثابة مكافأة لمجرمي الحرب على ما ارتكبوه من جرائم بحق الشعب.

ولقد كان هناك اعتقاد سائد بأن الاتفاقية لن تدوم طويلا، وهو ما حدث بالفعل خاصة في ظل الدعم الإقليمي من بعض الدول للجبهة التي لم تعترف بنتائج الانتخابات الثانية التي تمت في يناير 1997 والتي أسفرت عن فوز كاباه، بل قامت بالتحالف مع المجلس العسكري بزعامة بولي كروما بالإطاحة بكاباه في مايو 1997.

المرحلة الثانية: مايو 1997 - اتفاقية لومي 1999:

اتسمت هذه المرحلة بالتدخل الكثيف للإيكوموج، خاصة بعد إحراز بعض التقدم في أزمة ليبيريا وإجراء الانتخابات هناك، فضلا عن التداخل بين جهود التسوية السياسية

---

(1) Adekye Adebajo , Building Peace ,**Op. cit.** , P. 86.

(*) اتهم مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة إلى سيراليون وزير خارجية ساحل العاج عمارة عيسى الذي كان يدير المفاوضات بالتحيز إلى الجبهة لمزيد من التفاصيل **انظر:**

James O. C. Jonah , **Op. cit.** , P. 333.

(تمثلت أساسا في توقيع اتفاقيتي كوناكري ولومي) مع جهود التسوية العسكرية (التدخل العسكري لعودة كاباه للحكم في مارس 1998).

ولقد تمت جهود التسوية السياسية أساسا من خلال لجنة الخمسة التي قامت في يوليو 1997 بالاجتماع مع ممثلي المجلس الثوري للقوات المسلحة بزعامة بولي كروما، وتم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، وتأييد جهود عودة الحكم الدستوري [1].

لكن إزاء تصعيد المتمردين لهجماتهم، وفشل القوات النيجيرية الموجودة هناك في احتواء الموقف، اتخذت الجماعة في قمتها رقم 20 التي عقدت في أبوجا (أغسطس 1997) قرارا بفرض حصار شامل على النظام العسكري، مع التأكيد على عودة كاباه للحكم، وتفويض الإيكوموج بمراقبة الحظر [2]، وذلك في إطار جهود حفظ السلام [3].

ولقد لعبت لجنة الوساطة برئاسة وزير خارجية نيجيريا أكيمي دورا مهما في مجال تسوية الصراع والتنسيق مع المنظمات الأخرى، خاصة الأمم المتحدة، حيث حصلت على دعم مجلس الأمن بتأييد العقوبات التي فرضتها الجماعة، فضلا عن إصدار المجلس قراره رقم 1132 (8 أكتوبر 1997) بفرض عقوبات مماثلة، وقد استغلت اللجنة هذا الدعم في الضغط على المتمردين لإجبارهم على التوقيع على اتفاقية كوناكري (22 أكتوبر 1997) والتي كان من أهم بنودها ما يلي:

1-الوقف الفوري الكامل لكل أشكال العنف.

2-عودة الرئيس كاباه خلال ستة أشهر (أبريل 1998).

3-نزع أسلحة جميع المقاتلين وإعادة تسريحهم تحت إشراف لجنة نزع سلاح تتشكل من ممثلين عن الجماعة [4].

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أمران:

الأول: الهيمنة النيجيرية على لجنة التفاوض والحديث باسمها، مما كان أحد عوامل

---

(1) Africa South of The Sahara , 2003 , **Op. cit.** , P. 1261.
(2) Adekye , **Op. cit.** , P. 87.
(1) Africa South of The Sahara , **Op. cit.**,P.162
(2) **Idem.**

انهيارها بعد وقت قصير، خاصة في ظل الأسلوب التفاوضي الاستفزازي لوزير خارجية نيجيريا الذي أكد أنه لم يأت من أجل التفاوض، ولكن من أجل تحديد جدول زمني لعودة الرئيس كاباه (1).

الثاني: الطول النسبي للفترة الانتقالية التي دعت إليها الاتفاقية (ستة أشهر) جعلت كروما يعتبر نفسه الرئيس الشرعي للبلاد حتى إبريل 1998، ومن ثم رفضت ميليشياته تسليم أسلحتها أو الإذعان لبنود الاتفاقية مما أدى إلى انهيارها سريعا (2).

ولقد دفع ذلك قادة الجماعة إلى عقد قمة غير عادية في لومي (ديسمبر 1997)، أعلنت خلالها العديد من الدول خاصة السنغال، ليبيريا، غانا اعتراضها على استخدام الإيكوموج في مهام فرض السلام ضد المتمردين، لكن مع استمرار هجمات المتمردين حدث تحول فعلي في مهام هذه القوات من حفظ السلام إلى فرضه، من خلال نيجيريا، وهو ما تسبب في أزمة كبيرة بين الجماعة والأمم المتحدة؛ لأن وفد لجنة الوساطة كان حينها في نيويورك للحصول على دعم المنظمة الدولية، لكن فوجئ الجميع ببدء العمليات العسكرية الواسعة، مما دفع الأمم المتحدة إلى اتهام الجماعة بالمناورة (3).

وبالفعل نجحت القوات النيجيرية في قيادة الإيكوموج لتحقيق النصر على المتمردين وعودة كاباه، لكن هذا التصرف أثار حفيظة الدول الأعضاء في الجماعة من ناحية، كما أنه لم يسهم في تسوية الصراع من ناحية ثانية، خاصة بعد اعتقال القوات النيجيرية لسنكوح، مما دفع زعيم الجبهة الجديد سام بوكاري لإعادة تنظيم صفوف الجبهة مرة أخرى، كما تعاون مع بعض المرتزقة من ليبيريا وأوكرانيا، فضلا عن الدعم الخارجي خاصة من ليبيريا تحديدا، وأدى ذلك في النهاية إلى نجاحه في الاستيلاء على مدينة كوبيدو الحيوية، مما دفع قادة الجماعة لعقد قمة طارئة في أبيدجان (ديسمبر 1998) قرروا خلالها زيادة حجم قوات الإيكوموج (4) وذلك من أجل حفظ السلام وليس فرضه.

ومع رحيل القيادة العسكرية في نيجيريا، وتولي الجنرال عبد السلام أبو بكر الحكم

---

(3) Kuaku Nuamah and I William Zartman ," **Case Study: Intervention in Sierra-Leone"**, in , www.cissm.umd.edu/nic/Nuamahahzartman. P. 6.
(4) Adekye , **Op. cit.** , P. 89.
(1) James O. C. Jonah , **Op. cit.** , PP. 331 – 332.
(2) أحمد إبراهيم محمود، "الحرب الأهلية في سيراليون"، **ملف الأهرام الإستراتيجي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد50، فبراير 1999)، ص 18.

حدث تحول كبير في جهود التسوية لصالح التسوية السياسية، خاصة بعد إعلان القيادة النيجيرية الجديدة نيتها سحب قواتها من سيراليون، وهو ما أعطى دفعة قوية للمتمردين انعكست بعد ذلك على مطالبهم أثناء مفاوضات لومي (يوليو 1999) (1) والتي كانت بمثابة إيذانا بتراجع دور الإيكوموج وبداية التدخل الدولي للأمم المتحدة.

ولقد كان من أهم بنود اتفاق لومي الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة ما يلي:

أ-إصدار عفو عام عن سنكوح وإلغاء عقوبة الإعدام التي أصدرها النظام ضده بعد القبض عليه.

ب-دمج قوات المتمردين في الجيش، وتجريدهم من أسلحتهم.

ج-تشكيل حكومة وحدة وطنية يحصل فيها سنكوح على منصب نائب الرئيس، فضلا عن عدد من الحقائب الوزارية الأخرى.

د-مطالبة الأمم المتحدة بالمشاركة في الإشراف على عملية نزع السلاح، وإجراء الانتخابات، في حين ترأس الجماعة اللجنة المشتركة للإشراف على تنفيذه (2).

ويلاحظ على بنود الاتفاقية ما يلي:

1-مكافأة الجبهة بحصولها على العديد من الحقائب الوزارية مما أفقد هذه الحكومة شرعيتها الداخلية.

2-أن الاتفاقية ساهمت في إنهاء العمل العسكري، وفتح الطريق أمام العمل السياسي بما في ذلك إجراء الانتخابات (3).

3-المشاركة الفاعلة للأمم المتحدة في عملية التسوية، بحيث تعمل قوات الجماعة تحت مظلتها، وذلك على اعتبار أن القوات الدولية وسيط محايد (*).

---

(3) Kwaku Nuama &I William Zartman, "Case Study.." **Op.cit**, , P. 7.
(1) Adekye , **Op. cit.** , P. 99.
(2) **Idem.**

(*) كان يفترض وفقا للاتفاق أن تقوم قوات الإيكوموج بحماية العاصمة وضواحيها، واتخاذ إجراءات عسكرية في نطاق فرض السلام، في حين تقوم القوات الدولية بحماية باقي البلاد، وهو ما اعترضت عليه الإيكوموج بعد ذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه المهام. لمزيد من التفاصيل **انظر**: James , **Op. cit.** , P. 330.

المرحلة الثالثة : ما بعد اتفاق لومي :

لعل من أبرز سمات هذه المرحلة تراجع جهود التسوية العسكرية لصالح جهود التسوية السلمية من خلال قوات الأمم المتحدة بالأساس، والتي قامت بمساعدة الإيكوموج في نزع أسلحة المتمردين، وإعادة دمجهم في الجيش، وإعلان قائد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الجنرال الكيني دانييل أوباندي (يناير 2001) انتهاء الحرب رسميا في البلاد بعد استسلام 45 ألفا من مقاتلي الجبهة والكاماجور وغيرهم [1]، مما مهد الطريق لإجراء الانتخابات التي تمت في مايو 2002 بمشاركة الأمم المتحدة و30 مراقبا من الجماعة، وأسفرت عن فوز الرئيس كاباه [2].

ثانيا : التنسيق مع القوى الأخرى:

تمثلت هذه القوى بالأساس في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، فضلا عن بريطانيا.

1-التنسيق مع الأمم المتحدة:

لقد كان لهذا التنسيق دور مهم في إعطاء الشرعية لعمليات الإيكوموج من ناحية، ولتقليل حدة النقد الموجه إليها خاصة من قبل المتمردين من ناحية ثانية، وتقليل تكلفة التمويل التي كانت سببا في إعلان نيجيريا رغبتها في الانسحاب من ناحية ثالثة.

وقد تمثل هذا التنسيق في البداية من خلال الاتصالات التي أجرتها لجنة الخمسة مع مجلس الأمن بعد وقوع الانقلاب، ثم زيارة اللجنة لأعضاء المجلس قبيل حشد الهجوم العسكري ضد المتمردين، وكان من نتيجة ذلك إصدار مجلس الأمن قراره رقم 1132 (أكتوبر 1997)، بتأييد العقوبات المفروضة من قبل الجماعة، وكذلك فرض عقوبات مماثلة.

كما شاركت الأمم المتحدة في مفاوضات لومي، وقامت بتعيين مبعوث خاص إلى سيراليون، ولقد تدخلت الأمم المتحدة في الصراع على مرحلتين:

---

(1) د. شهرت العالم، م.س.ذ.، ص ص 84 - 85.

(2) الأمم المتحدة : **التقرير الإستراتيجي الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون**، 19 يونيو 2002، ص 3.

الأولى: بعد التوصل لاتفاق كوناكري، حيث قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم 1181 في 13 يوليو 1998 والخاص بإرسال بعثة مراقبة غير مسلحة UN Observers Mission in Sierra-Leone والتي عرفت اختصارا باسم UNOMSIL وتتكون من 70 مراقبًا لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، ومن بين أهدافها القيام بجهود حفظ السلام، ومراقبة جهود الإيكوموج في عملية نزع أسلحة الجبهة، والمساهمة في إعادة تشكيل قوات الأمن الحكومية، وكتابة تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف بما فيها الإيكوموج (1).

لكن يلاحظ أن أيا من هذه المهام لم يتم تحقيقها بسبب استمرار الصراع وخرق الجبهة لاتفاق كوناكري وهجومها على العاصمة، مما أدى إلى رحيل هذه القوات.

الثانية: بعد توقيع اتفاق لومي، حيث حلت قوات حفظ سلام دولية هي UN Mission in Sierra-Leone والتي عرفت اختصارا باسم UNAMSIL محل UNOMSIL وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1270 في 12 أكتوبر 1999، ويبلغ قوامها 12 ألف جندي (3500 من نيجيريا أي أكثر من 25٪، تليها الهند 2900، ثم زامبيا، غانا، كينيا، غينيا ولكل منهم كتيبة مشاة) (2)، فضلا عن 250 مراقبا، ثم ازداد عدد هذه القوات خاصة بعد قيام المتمردين بأسر 500 جندي تابعين لها في أبريل 2000 ليصبح 17 ألف جندي، وكان هدفها التأكد من التزام الأطراف المتحاربة ببنود اتفاق لومي، والإشراف على عودة اللاجئين، وتسهيل عقد محادثات جديدة بين أطراف الصراع، فضلا عن إجراء الانتخابات وإعادة بناء ما دمرته الحرب، ولقد قامت هذه القوات بالتنسيق التام مع الإيكوموج (3)، كما نجحت - باعتبارها وسيط محايد- في نزع أسلحة الميليشيات والإشراف بصفة أساسية على إجراء انتخابات عام 2002.

* * *

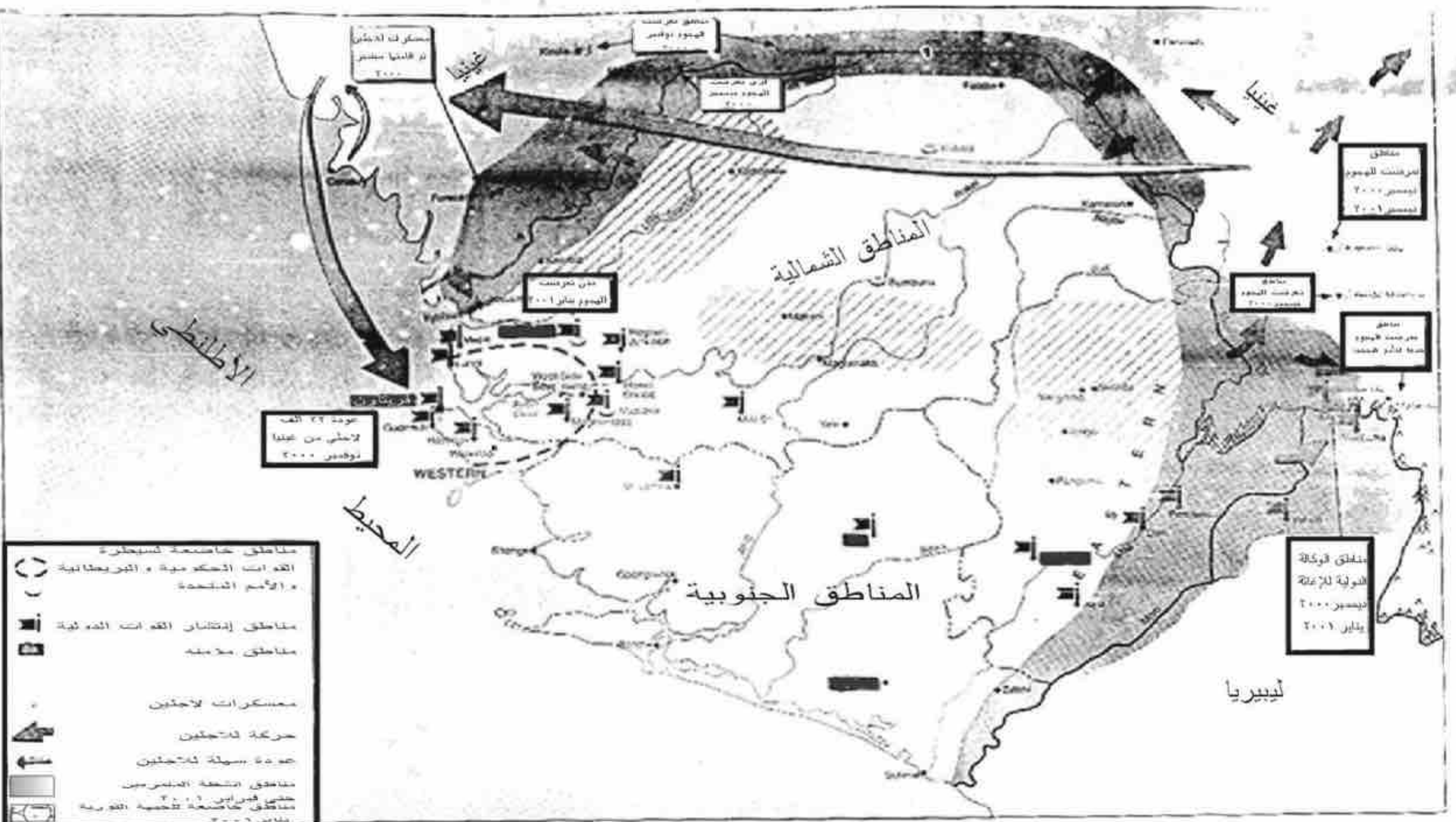
---

(1) Kwaku , **Op. cit.** , P. 10.

(1) بدر حسن شافعي، "الصراع في سيراليون"، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001-2002، م.س.ذ.، ص 173.

(2) Kwaku , **Op. cit.** , P. 11.

خريطة رقم (2) توضح مناطق انتشار القوات الدولية والحكومية والمتمردة (*)



(*) **Source**: Nikki Funke and Hussein Soloman, Towards Sustainable Peace in Sierra -Leone(Pretoria:Africa Institute of South Africa, Paper No.88,2002)

2-التنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية:

لم يكن لمنظمة الوحدة الإفريقية دور مهم في الصراع في سيراليون، وإنما اكتفت بتوفير غطاء من المشروعية لتدخل الجماعة؛ حيث قامت في قمتها رقم 33 والتي عقدت في زيمبابوي (يوليو 1997) بإصدار قرار يدين الانقلاب، ويؤيد الجهود الدبلوماسية والعسكرية لاستعادة الديمقراطية، وقد أكد الرئيس موجابي ـ رئيس القمة آنذاك ـ أن هذا الانقلاب بمثابة انتكاسة للديمقراطية في إفريقيا [1].

3-التنسيق مع بريطانيا:

لقد عملت بريطانيا على توفير المشروعية للإيكوموج ومساعدتها في عودة الرئيس كاباه للحكم، وذلك من خلال قيامها باستصدار قرار من مجلس الأمن بتأييد عودة كاباه وفرض العقوبات الدولية على النظام العسكري، كما قامت بتقديم بعض المعدات العسكرية خاصة طائرات الهليكوبتر والأسلحة لقوات الدفاع المدني التابعة لكاباه والقوات النيجيرية قبيل هجوم الإيكوموج لتحرير العاصمة، وذلك من خلال بعض الشركات الخاصة (شركة ساند لاين) التي أكدت أن الحكومة البريطانية [*] على علم بعملية خرق الحظر الدولي المفروض على تصدير السلاح [2].

ولم تتدخل بريطانيا عسكريا إلا عام 2000، وذلك بعد أسر المتمردين لخمسمائة جندي من القوات الدولية؛ حيث قامت بإرسال قوة محدودة يتراوح عددها بين 500 – 700 جندي من أجل إطلاق سراح هؤلاء، ونجحت بالفعل في ذلك، ثم تراجع دورها العسكري لحساب الدور السياسي، حيث تعهدت بتدريب الكوادر الجديدة من الجنود والضباط في الجيش [3].

المطلب الرابع
تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية

لقد نجحت الجماعة في تحقيق بعض النجاحات في تدخلها لتسوية الصراع في

---

(1) Kristi Samuel , **Op. cit.** , P. 326.

(*) كان الهدف من ذلك الحفاظ على مصالح الشركات البريطانية العاملة في مجال الماس هناك.

(2) Sierra-Leone: Time for a New Military , **Op. cit.** , PP. 153 – 154.

(3) John L. Hirsch , War in Sierra-Leone , **Op. cit.** , PP. 153 – 154.

سيراليون، والذي توج بنزع أسلحة القوى المتحاربة عام 2001، وإجراء الانتخابات عام 2002، لكن بالرغم من ذلك، فإن ثمة ملاحظات عامة على عملية التسوية من ناحية، فضلا عن مواجهتها مجموعة من العقبات التي يتعين التغلب عليها قدر الإمكان من أجل زيادة فاعليتها بعد ذلك.

أولا : ملاحظات عامة على جهود التسوية :

من تتبع جهود تسوية الجماعة يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

1- أن الجماعة عملت على تطبيق إستراتيجية قائمة على التدرج في عملية التسوية، حيث بدأت بالتسوية الدبلوماسية بالتوازي مع العقوبات الاقتصادية، مع إرجاء التسوية العسكرية -القسرية- بسبب اعتراض بعض الدول خاصة المؤيدة للمتمردين عليها، ومعنى ذلك أن التسوية السياسية سبقت التسوية العسكرية مما أسفر عن توقيع اتفاق كوناكري قبل الهجوم على العاصمة، في حين أن العكس حدث في ليبيريا، حيث تم استخدام التسوية العسكرية في عملية التسوية قبل التوصل لاتفاق سلام أو حتى تطبيق العقوبات التي جاءت بعد عامين من الصراع [1]، ولعل السبب في هذا التمايز يرجع بالأساس إلى قوة النفوذ النيجيري في الصراع الليبيري، وتراجع هذا النفوذ -إلى حد ما- في سيراليون، ورغبة نيجيريا في عدم إحداث مزيد من الانشقاق داخل الجماعة.

2- أن جهود الدبلوماسية الوقائية لم يكن لها أي دور في تفادي الصراع أو منع تصعيده، ويرجع ذلك بالأساس لعدم وجود شبكة للإنذار المبكر لدى الجماعة.

3- أن جهود حفظ السلام كانت هي الغالبة على مهام الإيكوموج، حيث كان هناك تخوف من استخدام القوة لفرض السلام، مع أن استخدامها في وقت مبكر من الصراع كان يمكن أن يساهم في إجبار المتمردين على الجلوس على مائدة التفاوض بدلا من نقض الاتفاقات سريعا أو إملاء شروطهم [2]، لكن يلاحظ أن الانقسامات التي سادت إبان التدخل، فضلا عن الخوف من الهيمنة النيجيرية حالت دون ذلك.

4- أن عملية التحول من مهام حفظ السلام إلى فرض السلام، كانت تتم بسرعة كبيرة، وأرجع ذلك إلى أن نيجيريا كان لديها الاستعداد الفوري لاستخدام القوة لفرض

(1) Funmi Olonisakim , **Op. cit.** , P. 143.
(2) Kwaku , **Op. cit.** , P. 9.

السلام بالرغم من عدم وجود تفويض واضح بذلك [1] خاصة في ظل انشغال دول الجماعة بتسوية الصراع الليبيري.

5- أن الجماعة لم تقم بأي دور يذكر في مهام بناء السلام أو حل الصراع من جذوره، ويرجع ذلك للعقبات الاقتصادية التي كانت تعاني منها إبان التدخل، فضلا عن البيئة المعقدة للصراع، وهو ما جعل عبء ذلك يقع على الأمم المتحدة.

6- ارتباط عملية التسوية بالظروف الداخلية والإقليمية والدولية، فعلى سبيل المثال أدى تراجع الدعم المعلن لكل من بوركينا فاسو وليبيريا للمتمردين، فضلا عن تدخل الأمم المتحدة لحفظ السلام أولا، ثم فرضه ثانيا [*] إلى التوصل لعملية التسوية، خاصة بعدما قامت واشنطن بوضع اسم الجبهة الثورية على لائحة الإرهاب بعد أحداث سبتمبر 2001 بزعم قيامها ببيع الماس لأسامة بن لادن من خلال بعض الوسطاء في ليبيريا.

ومعنى ذاك أن الجماعة وحدها غير قادرة على القيام بعملية التسوية بدون توافر الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المواتية [2].

ثانيا: عقبات التسوية:

لقد واجهت الإيكوموج مجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أثّرت على فاعليتها، ومن ثم إطالة أمد وجودها لأكثر من ثلاث سنوات.

1-العقبات السياسية:

وتتمثل أساسا في غياب الإجماع السياسي داخل الجماعة بشأن التدخل؛ حيث ساهمت الانقسامات داخلها، فضلا عن تأييد بعض دولها للمتمردين في إطالة أمد الحرب، ولم تحدث التسوية إلا بعد الضغط الدولي على هذه الدول ـ خاصة من قبل الأمم المتحدة ـ لإقناع المتمردين بالقبول بعملية التسوية السياسية، وقد حدث هذا إبان توقيع اتفاقية لومي، حيث لعب كل من الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور، وإلى حد ما

(1) Funmi , **Op. cit.** , P. 142.

(*) تم ذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1313 الصادر في أغسطس 2000، وذلك بعد أسر المتمردين خمسمائة من القوات الدولية.

(2) حول دور هذه العوامل في تسوية الصراع **انظر**: بدر حسن شافعي، "سيراليون .. هل تنتهي الحرب الأهلية؟"، م.س.ذ.

الرئيس البوركيني كومباوري - دورا مهما في الضغط على سنكوح من أجل التوقيع عليها[1].

ويلاحظ في هذا الشأن ارتباط عملية التسوية بتوجهات النظم الوطنية في الدول المؤثرة في الجماعة مثل نيجيريا وساحل العاج، ، حيث لعبت القيادة في كل منهما دورا مهما في عملية التسوية إبان رئاستها للجماعة، لكن مع استبدال القيادة السياسية العسكرية في نيجيريا بأخرى مدنية، وإعلان الأخيرة رغبتها في سحب القوات - حدث نوع من التراجع لعملية التسوية وهو ما تطلب نقل جهود التسوية من الجماعة إلى الأمم المتحدة[2].

2-العقبات الاقتصادية:

تتمثل أساسا في ضعف عملية التمويل، أو اعتمادها على مصدر واحد تقريبا؛ إذ من شأن ضعف عملية التمويل الحد من فاعلية الإيكوموج من ناحية، وإطالة أمد الحرب من ناحية ثانية، ويلاحظ في هذا الشأن أنه في حالة ما إذا قامت الأمم المتحدة ـ على سبيل المثال ـ بتقديم الدعم المالي للقوات النيجيرية عام 1998، كان من الممكن أن يساهم ذلك في سيطرة هذه القوات على الموقف وعدم تجدد القتال من جديد عام 1999، والذي انعكس على خطاب المتمردين في اتفاقية لومي[3].

كما يلاحظ ثانيا أن الاعتماد على مصدر واحد للتمويل كان من شأنه احتمال انهيار جهود التسوية بصورة كاملة في حالة عدم رغبة هذا المصدر في تمويل القوات، وقد حدث هذا مع نيجيريا في عهد أوباسانجو، إذ أدى مجرد الإعلان عن سحب القوات إلى زيادة التفاؤل لدى المتمردين بإمكانية تحقيق انتصارات جديدة ضد الحكومة، وهو ما حدث بالفعل.

3-العقبات العسكرية:

لقد واجهت الجماعة مجموعة من العقبات العسكرية أثناء سير العمليات لعل من أهمها ما يلي:

---

(1) Adekye ,Building Peace, **Op. cit.** , P. 98.
(2) John L.Hirsch , Sierra-Leone: Diamond , **Op. cit.** , P. 99.
(3) Kwaku , **Op. cit.** , P. 9.

أ- ضعف القدرات التسليحية للإيكوموج التي كانت تعاني نقصا حادا في (المدرعات، ناقلات الوقود، الوقود، وسائل الاتصال، قطع الغيار، الملابس، الدعم الطبي) كما يلاحظ أن معظم معدات الإيكوموج القديمة في ليبيريا تم نقلها إلى سيراليون، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كان هناك نقص واضح في الطائرات العمودية (الهليكوبتر) التي تلعب دورا مهما في حرب العصابات، ولقد أدَّى ذلك إلى عدم قدرة الإيكوموج على الاستمرار في تفوقها العسكري (1).

ب- مشكلة هيمنة القوات النيجيرية على الإيكوموج، مما أدى إلى عدم رغبة القوات الأخرى في المشاركة في تنفيذ الأوامر الصادرة إليها، وقد برز ذلك بوضوح في الخلاف بين القوات النيجيرية وقوات غانا في هذا الشأن.

ج- غياب خطة واضحة لانسحاب الإيكوموج ونهاية التفويض، مما جعل عملية انسحابها مرتبطة بالتوصل إلى تسوية نهائية، وقد دفع ذلك بعض الدول المشاركة إلى رغبتها في سحب قواتها، إما بسبب تغير الظروف السياسية الداخلية بها، أو بسبب عدم قدرتها على استمرارها في عملية تمويل القوات (2).

د- ضعف قدرات الإيكوموج على مواجهة الكارثة الإنسانية في سيراليون وقت التدخل، والتي تمثلت في وجود 800 ألف لاجئ؛ لذا كان الدور الأهم في هذا الصدد للأمم المتحدة التي شكلت لجنة لتقصي الحقائق حول انتهاكات الإنسان (3)، وكذلك تشكيلها محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب (*).

هـ- ضعف قدرة الجماعة في عملية تجميع أسلحة المقاتلين وإعادة دمجهم في الحياة المدنية والعسكرية، فبالرغم من أن الجماعة قامت بتشكيل لجنة برئاسة مالي

---

(1) Adekye , **Op. cit.** , P. 90.
(2) Kwaku , **Op. cit.** , P. 9.

(3) أيمن السيد شبانة، م.س.ذ.، ص 138.

(*) نشأت هذه المحكمة بموجب اتفاق بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة من أجل محاكمة مجرمي الحرب، وهي تجمع بين القوانين الدولية والوطنية، وتضم قضاة من كلا الجانبين، وبدأت عملها الرسمي أوائل يوليو 2002، وكان من أهم قراراتها القرار الصادر في يونيو 2003 بشأن إدانة الرئيس الليبيري تشارلز تايلور. لمزيد من التفاصيل **انظر**:
I.C.G Africa Report ,"**Sierra-Leone:the State of security and Governance**" , in www.crisisweb.org/library/document/Report-archiveI,P.11.

للإشراف على هذه العملية، إلا أنه ظهرت عقبة كبيرة تتعلق بفقدان ثقة هؤلاء الجنود بقوات الإيكوموج، خاصة بعدما تسرب إليهم وجود اتفاق بين قادتهم والإيكوموج بعودة هؤلاء القادة إلى مناصبهم على حساب الجنود، مما أدى إلى رفضهم إلقاء السلاح [1].

و-عدم نزاهة هذه القوات، خاصة فيما يتعلق بمشاركتها في عمليات الاغتصاب والسرقة من ناحية، وتهريب الماس من ناحية ثانية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد القتال ضدها، حيث وصفها معارضوها بأنها تخدم مصالحها الخاصة وليس مصالح سيراليون [2].

الخلاصة إذن:

أن نجاحات الجماعة في عملية التسوية كانت محدودة ـ إلى حد كبير ـ وإن كان يصعب القول بأنها فشلت تماما، ولعل العقبات السابق الإشارة إليها هي التي أدت إلى التقليل من فاعلية الدور، كما أن تدخل الأمم المتحدة ساهم إلى حد كبير في تسوية الصراع، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن دور المنظمات الإقليمية قد يقتصر على تسوية الصراع في بدايته أو بمعنى آخر التمهيد لتدخل الأمم المتحدة، على اعتبار أن إمكانات المنظمة الدولية أكبر بكثير من إمكانات المنظمة الإقليمية بل والقارية أيضا.



(1) أيمن شبانة، ظاهرة التدخل..، م.س.ذ.، ص ص 137 – 138.

(2) د. محمد عاشور مهدي، " الماس يشحذ صراعات إفريقيا"، م.س.ذ.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس
دور الإيكواس في تسوية الصراع في غينيا بيساو

بالرغم من انشغال الجماعة بتسوية الصراع في سيراليون، وكذلك بتداعيات عملية التسوية في ليبيريا بعد فوز تايلور، إلا أنها وجدت نفسها مدفوعة للتدخل في غينيا بيساو بفعل المخاوف الإقليمية من تداعيات الصراع. وقد تأثر دور الجماعة في غينيا بيساو بمجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي انعكس على طبيعة تدخلها وفاعليته، وهو مايعرض له هذا الفصل من خلال تتبع نشأة الصراع وتطوره وأسبابه ورصد جهود الجماعة في تسوية الصراع ومواقف القوى الفاعلة داخل وخارج الجماعة منه، وتأثير كل ذلك في عملية التسوية.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الصراع في غينيا بيساو (النشأة، التطور، الأسباب).

المبحث الثاني: جهود الإيكواس في تسوية الصراع.

المبحث الأول
الصراع في غينيا بيساو .. النشأة، التطور، الأسباب

بدأ الصراع في غينيا بيساو بعد الانقلاب الذي قام به رئيس الأركان المعزول أنسوماني ماني ضد الرئيس برناردو فييرا منتصف عام 1998. ولقد لعبت العوامل السياسية بتداخلها مع العوامل الإثنية والاقتصادية دورا مهما في اندلاعه، كما لعبت كل من العوامل الخارجية (الإقليمية ولدولية) دورا مهما أيضا في استمراره، وإن ظل هذا الصراع محدودا إلى حد كبير مقارنة بالصراع في كل من ليبيريا وسيراليون.

وسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة الصراع وتطوره.

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية للصراع.

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية للصراع.

المطلب الأول
نشأة الصراع وتطوره

اندلع الصراع في غينيا بيساو في السادس من يونيو 1998 بعد الانقلاب الذي قام به رئيس الأركان المعزول أنسوماني ماني ضد رئيس البلاد برناردو فييرا الذي اتهم ماني بدعم حركة التمرد في السنغال المجاورة وتزويدها بالسلاح [*]، لكن ماني رفض هذه الاتهامات، كما رفض قرار عزله، وقام بهذه المحاولة الانقلابية، حيث استغل خبرته العسكرية فقام بالسيطرة على المناطق الحيوية في البلاد مثل ميناء بيساو من أجل الحيلولة دون وصول أية إمدادات خارجية للنظام ـ خاصة من السنغال ـ كما قام كذلك بشن هجوم واسع على معسكر برا Bra الإستراتيجي التابع للجيش في البلاد من أجل منع تحرك قوات الجيش لدعم النظام[1].

إلا أن ذلك لم يحل دون وقوع مصادمات بين الجانبين، مما أسفر عن وقوع مئات القتلى والجرحى، وكان في مقدمة هؤلاء قائد القوات البرية، وقائد قوات التدخل السريع[2]. وقد تمكنت قوات المتمردين من السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد، مما حدا بفييرا إلى الاختباء داخل إحدى السفارات الأجنبية، وقد قام ماني بتشكيل مجلس عسكري عرف باسم المجلس العسكري لدعم الديمقراطية والأمن، كما طالب بإقالة فييرا، وتنصيب نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد لحين إجراء انتخابات حرة في غضون شهر[3]. إلا أن ماني فشل في إقصاء فييرا، خاصة بعد تدخل دول الجوار (غينيا ، السنغال) لدعمه،

(*) هذه الحركة هي حركة كازامانس للقوى الديمقراطية، وهي تسعى للانفصال عن السنغال، وينتمي معظم أفرادها إلى نفس الإثنية التي ينتمي إليها متمردو غينيا بيساو، وهي تدعم هؤلاء بسبب دعم النظام في بيساو للنظام السنغالي. لمزيد من التفاصيل **انظر**: جوزيف رامز أمين، " مظاهر وانعكاسات الحرب في غينيا بيساو "، في: د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، " الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا "، م.س.ذ.، ص 567.

(1) لمزيد من التفاصيل حول الصراع في غينيا بيساو **انظر**: بدر حسن شافعي، "الانقلاب العسكري في غينيا بيساو"، **السياسة الدولية**، عدد 134، أكتوبر 1998، ص ص 224 – 225.

(2) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

(3) Africa , South of The Sahara 2000 , **Op. cit.** ,P. 564.

واستمر الصراع مشتعلا حتى شهر نوفمبر 1998، مما دفع الجماعة إلى التدخل -بناء على طلب فييرا - من أجل تسويته، وبالفعل تم التوصل لاتفاق سلام بين الجانبين في أبوجا في نفس الشهر، والذي يعتبر الأساس الذي ارتكزت عليه عملية التسوية بعد ذلك، وقد كان من أهم نقاط الاتفاق تشكيل حكومة انتقالية لمدة عام، على أن تُجرى الانتخابات في نهاية هذه الفترة بدون مشاركة طرفي الصراع (فييرا، ماني)، ولم يحل الانقلاب الثاني الذي قام به ماني ضد فييرا في مايو 1999 (*) دون إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في موعدها المقرر (28 نوفمبر 1999)، والتي أسفرت عن فوز كومبايالا -رئيس حزب التجديد الاشتراكي - بها بعد جولة الإعادة التي تمت في 16 يناير 2000 (1).

وبالرغم من ذلك لم تشهد البلاد استقرارا سياسيا في عهد يالا بسبب انتشار الفساد من ناحية، وتردي الأوضاع الاقتصادية من ناحية ثانية، مما أسفر عن حدوث مواجهات أوائل عام 2001 بين القوات الحكومية والمتمردين الموالين لماني، وذلك عقب قيام الأخير بإقصاء رئيس الأركان، وتنصيب نفسه رئيسا للقوات المسلحة، إلا أن هذا الانقلاب فشل، وقد بلغ الصراع ذروته عام 2003 بعد قيام يالا بحل البرلمان والحكومة بدعوى إجراء انتخابات حرة نزيهة، إلا أنه ظل يماطل في ذلك، وتزامن هذا مع تدهور الأوضاع الاقتصادية، وقيام الموظفين الحكوميين بسلسلة من الإضرابات احتجاجا على تأخر رواتبهم، فضلا عن حدوث حركات تمرد داخل الجيش لنفس الأسباب، وهي المحاولات التي نجحت إحداها في الانقلاب ضد النظام في 14 سبتمبر 2003، وإجبار يالا على الاستقالة، وتعيين هنريك روسا رئيسا للبلاد لفترة انتقالية مدتها عام (2)، على أن يتم خلاله إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وبالفعل تم إجراء أول انتخابات

(*) وقع هذا الانقلاب بعد سماح ماني لقوات الإيكوموج بنزع أسلحة بعض مقاتليه وفقا لاتفاقية أبوجا، في حين رفض فييرا ذلك، مما دفع ماني إلى الانقلاب عليه ثانيا خشية أن يستغل فييرا هذا الوضع للقضاء على حركته، وقد ساعده على ذلك ضعف الإيكوموج من ناحية، وزيادة حدة المعارضة داخل حزب فييرا لسياسته من ناحية ثانية. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Adekye , Building Peace ,**Op. cit.** , PP. 123 – 124.

(1) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، م.س.ذ.، ص ص 260 – 261.

(2) أيمن السيد شبانة، " الصراع في غينيا بيساو ". في: د. السيد فليفل (محرر)، "التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني" ، م.س.ذ.، ص ص 178 – 179.

نيابية حرة ونزيهة في البلاد، تحت إشراف إقليمي ودولي في مارس 2004، كما تم إجراء الانتخابات الرئاسية في يوليو 2005، والتي أسفرت جولة الإعادة عن فوز الرئيس فييرا بها [1].

المطلب الثاني
الأسباب الداخلية للصراع

تعددت الأسباب الداخلية التي تفسر اندلاع الصراع في غينيا بيساو، لكن كان العامل السياسي هو العامل الأبرز في هذا الإطار خاصة في ظل الحكم الأوتوقراطي للنظام، وقد تداخل معه كل من العامل الإثني والعامل الاقتصادي، في حين تراجع العامل الديني إلى حد كبير.

أولا : الأسباب الإثنية :

يعد مجتمع غينيا بيساو مجتمعا تعدديا من الناحية الإثنية؛ إذ به أكثر من 25 إثنية، وتشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو 95٪ من السكان البالغ عددهم 1.416 مليون نسمة وفقا لإحصاءات يوليو 2005 [2].

ومن أبرز هذه الجماعات الديولا Diola والتي تضم البلانتا Blanta وهي أكبر جماعة إثنية في البلاد (32٪ من السكان)، وكذلك البيافدا، ويتركز البلانتا في منتصف البلاد، ويتفرعون لعدة فروع بعضها قريب من إثنية الماندينجو Mandingo التي تشكل 13٪ من السكان وينتمي إليها ماني [*]، هذا بالإضافة إلى إثنية بولز Peuls ويطلق عليها أحيانا فولا Fula والمانجاكا Manjaca (14.5٪)، وهناك أخيرا إثنية البابل Papel أو بيلي Pele وتمثل 7٪ من السكان وينتمي إليها فييرا [3].

ولقد لعبت الانقسامات الإثنية دورا مهما في اندلاع الصراع في البلاد بسبب سياسة

---

(1) **جريدة الشرق الأوسط** (لندن)، 12 / 8 / 2005.

(2) **C.I.A. World Fact Book 2005** , in www.odci.gov.cia/publication/Factbook/geos/pu.html.

(*) لها امتدادات كبيرة في دول الجوار مثل: ليبيريا، ساحل العاج، غينيا، ونفس الأمر بالنسبة للديولا أو الجيولا المنتشرة في ساحل العاج.

(3) Tobias Engel , " Guinea Bissau , A Seething Country " , **African Geopolitics** , Vol. 14 , Spring 2004 , PP. 135 – 136.

التمييز والاضطهاد التي تقوم بها أقلية البيلي ضد الإثنيات الأخرى ذات الأغلبية خاصة البلانتا والبيافدا، مما دفع الرئيس المنتخب كومبا يالا الذي ينتمي إلى البلانتا لممارسة سياسة الاضطهاد والتمييز الإثني ضد الإثنيات الأخرى خاصة الماندينجو، الأمر الذي جعل ماني يقوم بمحاولة انقلابية أخرى ضده في 23 نوفمبر 2000، لكن فشل الانقلاب ولقي ماني حتفه [1].

ولقد كان الرئيس فيرا أول من مارَس سياسة التمييز الإثني في البلاد، مما جعل السنوات الأولى من حكمه (1980 – 1986) تشهد ثلاث محاولات انقلابية، خاصة بعد قيامه بتعديل الدستور عام 1984 الذي جعل حزبه وكذلك إثنية البيلي تسيطر على مقاليد الأمور في البلاد مما دفع نائبه پاولو كوريرا -ينتمي إلى البلانتا - إلى القيام بمحاولة انقلابية عام 1985، لكنها باءت بالفشل [2].

ولقد لعبت العوامل الإثنية - إلى جانب العوامل الأخرى خاصة السياسية والاقتصادية - دورا مهما في انقلاب ماني على فيرا (يونيو عام 1998)؛ حيث إن معظم أفراد القوات المسلحة - خاصة من إثنية الماندينجو - انضمت إلى ماني بسبب تأخر رواتبهم، مما دفع فيرا إلى الاعتماد على الشباب الذين هم دون سن التجنيد من إثنية البيلي، وتشكيل ميليشيا عرفت باسم جونتاس A guentas، وأصبح الجيش منقسما على أساس إثني [3]، كما لعبت الأبعاد الإثنية دورا مهما في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شهدتها البلاد في الفترة من 5 – 26 نوفمبر 1999 بمقتضى اتفاقية أبوجا، حيث إن فوز يالا بها وحصوله على 72 ٪ من الأصوات في جولة الإعادة (16 يناير 2000) يرجع إلى حصوله على أصوات إثنية البلانتا التي ينتمي لها، وبدلا من أن يعمل يالا على إحداث حالة من التوازن الإثني في البلاد، قام في المقابل بعملية اضطهاد وتمييز ضد الإثنيات الأخرى لصالح البلانتا التي استحوذت على كل المناصب المهمة في البلاد (منصب الرئيس، رئيس الوزراء، وزير الدفاع) فضلا عن هيمنتها على 35 قطاعًا إداريًّا في البلاد من إجمالي 37 قطاعا، ونفس الأمر بالنسبة للجيش، مما دفع ماني إلى الاعتراض على ذلك، وقيامه بانقلابه العسكري الفاشل في 23 نوفمبر 2000 [4].

---

(1) Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** ,PP. 131 – 132.
(2) **Ibid.** , P. 114.
(3) **Ibid.** , PP. 115 – 116.
(4) **Ibid.** PP. 131 – 132.

ثانيا: الأبعاد الدينية والثقافية:

وفقا لتقرير المخابرات الأمريكية لعام 2005 فإن نسبة المسلمين تبلغ 45٪ من إجمالي السكان، في حين تبلغ نسبة الكاثوليك حوالي 5٪ وأصحاب الديانات الطبيعية 50٪ (1).

وهذا التمايز الديني لم يكن له تأثير كبير في اندلاع الصراع مقارنة بالأسباب الإثنية (2)، حيث كان هناك تحالف بين متمردي غينيا بيساو بزعامة ماني (ومعظمهم من المسلمين) مع متمردي كازامانس (ومعظمهم من الكاثوليك)، على اعتبار أن الذي يربط بينهم هو الانتماء إلى إثنيتي البلانتا والبيافدا (3).

وبالنسبة للأبعاد الثقافية، لم يكن لها هي الأخرى دور يذكر كذلك في الصراع، ويلاحظ أن كل جماعة تتحدث لغتها الخاصة بها، وتعد لغة الكريولو هي اللغة الوطنية، في حين تعد اللغة البرتغالية هي اللغة الرسمية في البلاد (4).

ثالثا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

لقد عانت البلاد من تدهور شديد في أوضاعها الاقتصادية في ظل حكم فييرا الذي جاء إلى الحكم في انقلاب غير دموي 1980، وقد تمثل ذلك في عدة مؤشرات أهمها: ضعف الرواتب والأجور (متوسط دخل الفرد 100 دولار سنويا) وارتفاع الأسعار والتضخم، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية (البيسو)، ولقد ترتب على ذلك احتلال غينيا بيساو المرتبة رقم 164 في تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة عام 1998 الذي يضم 174 دولة (5). ولقد كانت هناك مجموعة من الأسباب تقف وراء هذا التدهور الاقتصادي لعل من أبرزها ما يلي (6):

---

(1) www.cia.gov/cia/publication/factbook/geos/pu.shml.

(2) Tehri Lehtimen , " **The Military – Civilian Crisis in Guinea-Bissau** " in www.conflicttransform.net/Guinea.PDF.P.123.

(3) جوزيف رامز، م.س.ذ.، ص 567.

(4) Tobias , **Op. cit.** , PP. 135 – 136.

(5) Jens Kovsted and Finn Tarp , " Guinea Bissau: War , Reconstruction , and Reform"**,Paper Presented to Projection " Underdevelopment, Transition and Reconciliation in Sub-Saharan Africa,:**Institute of Economics in University of Copenhagen , Denmark,No.168, Nov. 1999, P. 3.

(6) حول هذه الأسباب **انظر**، بدر حسن شافعي، الانقلاب العسكري في غينيا بيساو، **م.س.ذ.** ص ص 224-225.

1- حالة الفساد الاقتصادي التي سادت نظام الحكم.

2- تحول الحكومة من العملة الوطنية إلى الفرنك (عملـة الـدول الإفريقيـة الناطقـة بالفرنسية) والانضمام لمنطقة الفرنك الفرنسي في منتصف التسعينات.

3- عملية التحول الاقتصادي من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتـصاد الحـر وآليـات السوق، وهي العملية التي تكون لها بعض الآثار الاقتصادية السلبية في بدايتها. ويلاحظ أن هذا الوضع المتدهور لم يتحسن في عهد نظام يالا المنتخـب، حيـث انخفـضت موازنـة البلاد بمقدار النصف عام 2001 ، كما انتشر الفساد بـصورة كبـيرة، ممـا دفـع النظـام إلى تشكيل لجنة برعايته أوائل عام 2001 ، للتحقيق في اختفاء 17 مليون دولار (عبارة عـن مساعدات البنك الدولي) من الخزانة الوطنية للبلاد (1)، وكان هذا أحد أسـباب انـدلاع الصراع مجددا بين يالا وماني في نوفمبر 2000.

وقد تزامن مع هذه الأزمة الاقتصادية وجود فوارق طبقية بين مـواطني الـبلاد مـن ناحية، والأقلية التي تنتمي إلي دولة الرأس الأخضر من ناحية ثانية (يبلـغ عـددهم 500 شخص تقريبا ويتحكمون في اقتصاديات الـبلاد)، حيـث شـعر مواطنـو الـبلاد بـالظلم الواقع عليهم بسبب هذا التفاوت الاجتماعي، خاصة أن النظم الحاكمـة المتعاقبـة لم تقـم بإحداث أية تعديلات جوهرية على هذا الوضع على اعتبار أن وصولها إلى الحكم كان يتم من خلال دعم هذه الأقلية لها (2).

رابعا: الأسباب السياسية:

ساهمت ممارسات النظام القمعية ضد معارضيه في حدوث حالة من عدم الاسـتقرار السياسي في البلاد بصفة عامة، وحدوث عدة انقلابات عسكرية في فترة وجيزة من ناحية ثانية، فقد كان الرئيس فييرا يعتبر الدولة مملوكة له (3)، وذلـك في إطـار سـيطرة العقليـة الأوتوقراطية، فضلا عن الأفكار الـشمولية عليـه، فقـام بتعـديل الدسـتور عـام 1984 ليصبح هناك حزب واحد في البلاد فقط هـو الحـزب الإفريقـي لاسـتقلال غينيـا بيـساو والرأس الأخضر (PAIGC) ولقد دفع ذلك المعارضة إلى تشكيل حزب سياسي في المنفى

---

(1) Adekye ,building Peace, **Op. cit.** , PP. 131 – 132.

(2) المرجع السابق، ص 225.

(3) Jens Covsted , **Op. cit.** , P. 8.

عرف باسم حركة المقاومة لغينيا بيساو، والتي أصبحت أكبر أحزاب المعارضة، وبالرغم من ذلك استمرت عمليات القمع السياسي ضد قوى المعارضة، ولم تفلح التعديلات الدستورية التي قام بها النظام عام 1991 والمتمثلة في تعديل الدستور والسماح بالتعدد الحزبي، في تحسين الأوضاع السياسية في البلاد بسبب استمرار العقلية الشمولية المعارضة للتحول الديمقراطي داخل الحزب الحاكم والتي انعكست على انتخابات 1994 التعددية التي فاز الحزب بها (1).

وكان من نتيجة ذلك انتقاد معظم أحزاب المعارضة للنظام، متهمة إياه بسوء الإدارة، وتأييد مطالب المتمردين بشأن ضرورة وجود حكومة ديمقراطية حقيقية (2).

وبالرغم من وصول نظام ديمقراطي للحكم عام 2000 (نظام يالا) إلا أنه قام هو الآخر بالتنكيل بكل رموز المعارضة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرض لها في نوفمبر 2000، وقد تسببت ممارسات يالا الانفرادية في تعرض البلاد لأزمة دستورية عام 2001 عندما انسحب حزب RGB ـ الشريك الائتلافي ـ من الحكومة بسبب ممارساته، مما أدى إلى فقدان الحكومة للأغلبية في البرلمان، ولعل هذا يفسر أسباب عدم الاستقرار السياسي لنظامه خلال تلك الفترة التي شهدت تغيير الحكومة ثلاث مرات خلال عامين فقط (3) وقد كان ذلك دافعا لوقوع انقلاب ضده عام 2003.

المطلب الثالث

الأسباب الخارجية للصراع

لعبت العوامل الخارجية ـ سواء الإقليمية أم الدولية ـ دورا مهما في تطور الصراع؛ إذ لا يمكن فهم الصراع بمعزل عن هذه العوامل.

أولا: الأسباب الإقليمية للصراع:

لقد لعبت الظروف الإقليمية التي يشهدها الإقليم، خاصة الصراع في السنغال

---

(1) لمزيد من التفاصيل **انظر**: د. إبراهيم نصر الدين، "الحروب الأهلية في إفريقيا"، في: د. أحمد الرشيدي (محرر)، م.س.ذ.، ص ص 369 – 371.

(2) Terhi Lehtinen , "**The Military –Civilian Crisis in Guinea- Bissau**" in,www.conflicttransform.net/guinea.pdf>P. 127.

(3) Adekye Adebajo , **Op. cit.** , PP. 130 – 131.

المجاورة بين النظام السنغالي وحركة كازامانس المتمردة من ناحية، وكذلك الامتدادات الإثنية مع غينيا كوناكري من ناحية ثانية دورا مهما في تطور الصراع على النحو السابق الإشارة إليه في المطلبين الأول والثاني.

1-موقف السنغال من الصراع:

لعبت السنغال (*) دورا مهما في استمرار الصراع وعدم تمكن أي من الطرفين من حسمه لصالحه في بدايته الأولى (**)، أو بمعنى آخر عدم تمكن المتمردين من الإطاحة بنظام فيرا، حيث قامت داكار بإرسال ألفين من قواتها لبيساو، بمجرد وقوع الانقلاب من أجل دعم النظام الديمقراطي، كما قامت بالمشاركة في الهجوم ضد المتمردين، وتفسر هذه المسارعة السنغالية بأمرين أساسيين هما:

أ- العلاقات الوطيدة بين النظامين (فيرا وعبده ضيوف).

ب- خوف السنغال من الآثار السلبية السياسية لهذا التمرد عليها.

فبالنسبة للنقطة الأولى، شهدت العلاقات بين البلدين تحسنا ملحوظا منذ عام 1990، وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذها فيرا ضد متمردي إقليم كازامانس، حيث قام بتشديد الرقابة على الحدود لمنع هؤلاء من استغلال أراضي بيساو في شن هجماتهم ضد داكار، كما سمح كذلك للقوات السنغالية بعبور الحدود لملاحقتهم، وقد أسفرت هذه العلاقة عن توقيع الجانبين لبروتوكول أمني إضافي بينهما (27 يوليو 1995) يعد مكملا لاتفاق التعاون الأمني بينهما والذي تم توقيعه في 8 يناير 1975، كما تم توقيع اتفاق ثالث بينهما بمشاركة جامبيا عام 1997 يقضي بتعهد كل دولة بعدم الاعتداء على الدول الأخرى، وكذلك تقديم المساعدات العسكرية في حالة الاعتداء الواقع على أي منهم (1)

(*) تقع على الحدود الشمالية لغينيا بيساو.

(**) تراجع هذا الدور بعد انسحاب القوات السنغالية أوائل عام 1999 تنفيذا لبنود اتفاقية أبوجا للسلام (نوفمبر 1999) ونفس الأمر بالنسبة لغينيا كوناكري.

(1) حول هذه البروتوكولات **انظر**: =

مما جعل السنغال تبرر تدخلها بأنه يأتي استنادا إلى هذه البروتوكولات، فضلا عن كون هذا التدخل استجابة لطلب الرئيس فيرا [1].

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فإن نجاح انقلاب ماني يعني استمرار الدعم الذي يقدمه لمتمردي كازامانس، ومن ثم تصاعد هجمات هؤلاء العسكرية من ناحية، فضلا عن تصاعد مطالبهم السياسية من ناحية ثانية [2] ولقد أدى هذا التواجد السنغالي إلى رفض المتمردين الالتزام بأي اتفاق لوقف إطلاق النار، كما كان من بين شروطهم لتوقيع اتفاقية أبوجا للسلام ضرورة انسحاب القوات السنغالية وكذلك الغينية من البلاد.

2-موقف غينيا كوناكري:

لقد عملت غينيا كوناكري بدورها على دعم نظام فيرا في مواجهة المتمردين، حيث قامت بإرسال قرابة 600 جندي تابعين لها إلى بيساو بعد الانقلاب مباشرة، وذلك لعدة أسباب:

أ-الخوف من انتقال عدوى الحرب إليها عبر الحدود، خاصة أن غينيا هي أكبر دولة ذات حدود مع غينيا بيساو (تحدها من الشرق والجنوب) أو في أقل تقدير تدفق اللاجئين إليها، خاصة أنها استقبلت أكثر من 500 ألف لاجئ من كل من ليبيريا وسيراليون بسبب ظروف الحرب في كليهما؛ لذا فهي لا ترغب في تدفق آخرين من بيساو لما لذلك من آثار سياسية واقتصادية سيئة على النظام [3].

ب-العلاقات الوطيدة بين الرئيس الغيني لانسانا كونتي والرئيس فيرا،

Simon Massy, "Intervention in Guinea-Bissau" in Oliver Furly &Roy May = (eds.), **African Interventionist States**, (Aldershot: Ashgate Publishing Limited,2001) p. 232.

(1) لمزيد من التفاصيل حول الموقف السنغالي من الصراع **انظر**: بدر حسن شافعي، "الانقلاب العسكري في غينيا بيساو"، م.س.ذ.، ص 225. وانظر كذلك:

Adekye , **Op. cit.** , P. 116.

(2) جوزيف رامز أمين، م.س.ذ.، ص ص 568 – 569.

(3) **المرجع السابق**، ص ص 570 – 571.

وكذلك الرئيس السنغالي عبده ضيوف.

ج-الجذور الغينية لفييرا ساهمت في دعم نظام كوناكري له [1].

د-رغبة الرئيس الغيني في تحقيق مكاسب على الصعيد الإقليمي تساهم في زيادة شعبيته في الداخل خاصة بعدما تعرض نظام حكمه لمحاولتي انقلاب فاشلتين عامي 1996، 1997 [2].

ثانيا: الأسباب الدولية للصراع:

لقد لعب التجاهل الدولي للصراع من ناحية، فضلا عن التنافس الفرنسي - البرتغالي بشأنه من ناحية ثانية دورا مهما، ليس في نشأته بقدر ما كان له دور كبير في استمراره.

1-الموقف الفرنسي من الصراع:

عملت فرنسا على دعم نظام فييرا لعدة أسباب:

أ-الرغبة في منافسة البرتغال في بيساو.

ب-الرغبة في تحقيق الاستقرار لحلفائها التقليديين المجاورين لبيساو (السنغال وغينيا).

ج-انضمام بيساو لمنظمة الفرانكفون عام 1997 [3].

لذا رأت فرنسا ضرورة تقديم الدعم لفييرا، ولكن ليس من خلال التدخل العسكري المباشر؛ إذ إن نظام الرئيس شيراك كان يفضل آنذاك عدم التدخل المباشر في الصراعات الإفريقية [4] خوفا من التعرض لخسائر بشرية من ناحية، فضلا عن الرغبة في عدم التعرض للنقد الدولي من ناحية ثانية، وعدم إثارة حفيظة البرتغال من ناحية ثالثة.

لذا عملت فرنسا أولا على تشجيع الدول الفرانكفونية الأعضاء في الإيكوموج على التدخل بصورة فردية كما حدث بالنسبة للسنغال وغينيا، ثم عملت بعد ذلك على تشجيع

---

(1) بدر حسن شافعي، "الانقلاب العسكري..."، م.س.ذ.، ص 225.

(2) جوزيف رامز، م.س.ذ.، ص ص 570 - 571.

(3) لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Adekye , **Op. cit. ,** P. 111.

(4) Simon , **Op. cit. ,** PP. 253 – 254.

الدول الفرانكفونية على المشاركة في قوات الإيكوموج، وقامت باريس بعملية تمويل هذه القوات من ناحية، ونقلها إلى أرض المعركة من ناحية ثانية (*)، كما اتخذت فرنسا موقفا عدائيا ضد ماني حيث أدانت الانقلاب الذي قام به، كما ساهمت في إصدار قرار من مجلس الأمن بشأن إدانته، وقد ترتب على ذلك اعتراض ماني على هذا الموقف الفرنسي، واعتباره القوات السنغالية والغينية ـ بل وقوات الإيكوموج ـ قوات غير محايدة، مما ترتب عليه اندلاع الصراع مجددا، وما ترتب على ذلك من تأخر انتشار الإيكوموج في البلاد [1].

2- **الموقف البرتغالي من الصراع:**

لقد اهتمت البرتغال بالصراع في بيساو على اعتبار أنها كانت الدولة المستعمرة السابقة لها، فضلا عن كونها عضوًا في تجمع الدول الناطقة بالبرتغالية CPLP (**) كما أنها ترغب في مواجهة النفوذ الفرنسي المتزايد في بيساو، خاصة بعد انضمام فيرا لمنظمة الفرانكفون وسعيه لتوطيد علاقاته مع باريس.

لذا عملت البرتغال على دعم المتمردين أثناء الصراع، كما قامت بإرسال بعض سفنها إلى المياه الإقليمية لتكون على مقربة من الصراع، وقد تم ذلك دون استئذان الحكومة في بيساو، ويلاحظ أن من المهام التي صدرت للقوات البرتغالية القيام بمهام إنسانية وأخرى عسكرية [2].

ولقد شجع ذلك المتمردين على التمسك بمطالبهم بشأن إقالة فيرا من ناحية، وانسحاب القوات الفرانكفونية، السنغالية، الغينية من ناحية ثانية، مما أدى إلى استمرار الصراع.

(*) بررت فرنسا ذلك ضمن مبادرتها لتعزيز القوات الإفريقية لحفظ السلام والمعروفة اختصارا باسم ريكامب.

(1) Adekye , **Op.cit.** , PP. 115 – 122.

(**) يضم هذا التجمع كلا من البرتغال، أنجولا، موزمبيق، ساوتومي وبرنسيب، الرأس الأخضر، غينيا بيساو من إفريقيا، والبرازيل من أمريكا اللاتينية، وهو يشبه منظمة الفرانكفون.

(2) **Ibid** , P. 123.

المبحث الثاني
جهود الإيكواس في تسوية الصراع

عملت الجماعة منذ وقوع انقلاب ماني (يونيو 1998) على تسوية الصراع بالطرق السلمية، لكن كان ملاحظا عدم رغبتها في التدخل فيه بصورة مباشرة من أجل تجنب السلبيات التي واجهتها في حالتي ليبيريا وسيراليون، خاصة أن الصراع بهما لم ينته، وكذلك دورها لم ينته أيضا؛ لذا فقد أيدت في البداية تدخل السنغال وغينيا، ولما فشل هذا التدخل الفردي عملت على التدخل الجماعي لكن مع الحرص على عدم استخدام أساليب التسوية العسكرية، مما جعلها تنسحب في وقت بالغ الصعوبة (بعد وقوع انقلاب ماني الثاني في مايو 1999) بالرغم من أنه كان يفترض أن تقوم بمهام فرض السلام من أجل إجبار المتمردين على الجلوس إلى مائدة التفاوض، هذا الانسحاب يمكن تفسيره بوجود عقبات سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة عسكرية ساهمت في تقليل فاعليتها في عملية التسوية.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: أسباب التدخل ومبرراته .

المطلب الثاني: أدوات التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الثالث: جهود التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الرابع: تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الأول
أسباب التدخل ومبرراته

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعت الجماعة إلى التدخل في الصراع بعد انقلاب يونيو 1998، ونظرا لأن هذا التدخل هو الثالث للجماعة في تسوية الصراعات في الإقليم، فلم تثر أية أسئلة بشأن مشروعيته أو مبرراته،

بل إن المتمردين أنفسهم طلبوا تدخل الجماعة باعتبارها طرفا محايدا، مع استبعاد كل من السنغال وغينيا من عملية التسوية باعتبارهما من الدول غير المحايدة بسبب مصالحهما الخاصة في الصراع.

أولا : أسباب التدخل المختلفة :

لقد تعددت أسباب تدخل الجماعة في الصراع ما بين أسباب داخلية، وأخرى إقليمية، وثالثة دولية على النحو التالي:

فداخليا: تمثلت هذه الأسباب فيما يلي:

1- ازدياد حدة المواجهات بين الجانبين، واقتراب المتمردين من السيطرة على العاصمة بيساو بعدما تمكنوا من السيطرة على معظم أراضي البلاد، الأمر الذي أصبح يهدد بإمكانية سقوط النظام وحدوث حالة من الفوضى الداخلية، خاصة مع استمرار أعمال العنف والقتل في صفوف المدنيين، مما أدى إلى فرار عشرات الآلاف منهم إلى دول الجوار، فضلا عن نزوح أكثر من 195 ألف لاجئ من مواطنهم الأصلية إلى أماكن أخرى داخل البلاد [(1)].

2- ازدياد الأمور تعقيدا مع انقسام القوات المسلحة بين الجانبين، مما أدى إلى صعوبة حسمه.

3- فشل جهود المصالحة الوطنية التي قامت بها بعض رموز المجتمع مثل القادة المسلمين، وكذلك جهود الكنيسة الكاثوليكية في هذا الشأن التي باءت بالفشل بسبب رفض الحكومة الاستجابة لشروط المتمردين خاصة فيما يتعلق بضرورة التخلص من نظام فييرا [(2)].

وإقليميا: أدى فشل كل من القوات السنغالية والغينية في السيطرة على الموقف إلى ضرورة تدخل الجماعة ككل، خاصة أن هذه القوات فشلت في استعادة المناطق الحيوية من أيدي المتمردين كالمطار، فضلا عن تعرضها ـ ذاتها ـ

(1) Simon , **Op. cit.** , P. 234.
(2) Simon Massey , **"Multi – Facted Mediation in The Guinea – Bissau Civil War "** in , www. academic sun.acza/ mil / scientia_Militoria / internet% 20Vol% 2032/ 11Massey-2004.PDF,PP.9-11.

لقصف عنيف من قِبل هؤلاء الذين حددوا مهلة لانسحابها بحلول 31 يناير 1999 وإلا تعرضت لمزيد من القصف (1).

ومما زاد من صعوبة الموقف وجود رفض داخلي لها من قبل الشعب الذي صار ينظر إليها على أنها قوات غازية ولم تفعل أي شيء للشعب (2).

ودوليا: فقد أدت حالة التجاهل الدولي ـ بصفة عامة ـ للصراع إلى ضرورة تدخل الجماعة على اعتبار أنها المعنية بذلك، وهو ما أكدته أيضا منظمة الوحدة الإفريقية، وفي المقابل يلاحظ أن وجود مصالح فرنسية – برتغالية دفعت الجماعة إلى ضرورة التدخل خشية أن تدفع هذه المصالح الخاصة إلى تدخل أي منهما لصالح هذا الطرف أو ذاك بما قد يؤدي إلى عرقلة عملية التسوية.

ثانيا: مبررات التدخل (مشروعية التدخل):

لقد استندت الجماعة في تدخلها لعدة اعتبارات:

1- أن التدخل جاء بناء على طلب الرئيس الشرعي المنتخب في البلاد؛ حيث طلب فييرا من رئيس الجماعة آنذاك الرئيس النيجيري عبد السلام أبو بكر إرسال قوات الإيكوموج لاستعادة النظام في البلاد (3).

2- أن التدخل يأتي اتساقا مع المادة 58 من معاهدة الجماعة المعدلة، وكذلك بروتوكولها الخاص بآلية منع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلم والأمن، خاصة أن البلاد كانت على شفا كارثة إنسانية في حالة استمراره، فضلا عن تداعياته الإقليمية بما يهدد السلم والأمن (4)، كما يلاحظ أن هذا التدخل حظي بموافقة المتمردين أيضا، وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لتدخل الجماعة في حالتي ليبيريا وسيراليون (*).

3- أن التدخل حظي بتأييد الأمم المتحدة وذلك بموجب القرار رقم 1216 الذي

---

(1) جوزيف رامز أمين، م.س.ذ.، ص ص 567 – 568.

(1) Simon Massay , "Intervention in Guinea – Bissau" , **Op. cit.** , P. 233.

(2) Adekye , Building – Peace , **Op. cit.** P. 116.

(4) أيمن السيد شبانة، ظاهرة التدخل..، م.س.ذ.، ص ص 142- 143.

(*) يرجع ذلك بالأساس إلى نقص المعدات والإمدادات العسكرية لديهم، بصورة تجعل من الصعب حسم الصراع لصالحهم.

أصدره مجلس الأمن الدولي في 26 ديسمبر 1998 (أي بعد قمة أبوجا وقبل انتشار الإيكوموج) والذي رحب أيضا بالتفويض الممنوح لتلك القوات، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة من أجل تطبيقه [1].

4- تأييد منظمة الوحدة الإفريقية لهذا التدخل، والذي تمثل في البداية في القرار الذي اتخذته القمة الإفريقية العادية رقم 34 (8-10 يونيو 1998) والذي قضى بإدانة الانقلاب وضرورة عودة النظام الشرعي، وهو نفس ما ذهب إليه اجتماع آلية منع وإدارة وتسوية الصراع التابع للمنظمة ـ على مستوى القمة ـ والذي عقد في واجادوجو (17 ديسمبر 1998) حيث أيّد الاجتماع قرار التدخل، وإرسال قوات الإيكوموج في موعدها المحدد (منتصف ديسمبر) كما طالب المجتمع الدولي بضرورة تقديم المساعدة لهذه القوات [2].

المطلب الثاني
أدوات التسوية السياسية والعسكرية

لقد سعت الجماعة منذ وقوع الانقلاب إلى تسوية الصراع بوسائل التسوية السلمية المتمثلة أساسا في لجنة وساطة خاصة تم تشكيلها لهذا الغرض، ثم من خلال وسائل التسوية العسكرية المتمثلة في الإيكوموج ـ3.

أولا : أدوات التسوية السلمية :

قرر وزراء خارجية ودفاع الجماعة في اجتماعهم (يوليو 1998) الذي عقد بناء على طلب الرئيس فيرا لمناقشة الصراع - تشكيل لجنة وساطة خاصة تتكون من وزراء خارجية سبع دول هي (بوركينا فاسو، ساحل العاج، غانا، غينيا، نيجيريا، السنغال، جامبيا) ثم انضم إليها في أكتوبر كل من الرأس الأخضر وتوجو، وكان الهدف الأساسي للجنة هو القيام بجهود التسوية السلمية للصراع [3].

---

(1) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

(2) جوزيف رامز، م.س.ذ.، ص 578.

(2) Adekye , Building Peace , **Op. cit.** , P. 117.

ويلاحظ على تشكيل اللجنة أنها تضم للمرة الأولى دولة ليزوفونية هي الرأس الأخضر، وذلك على اعتبار أنها دولة عضو في تجمع الدول الناطقة بالبرتغالية مع غينيا بيساو.

كما يلاحظ ثانيا هيمنة الدول الفرانكفونية عليها (5 دول) مقابل ثلاث دول أنجلوفونية، وهو ما انعكس على جهود التسوية بعد ذلك.

ثانيا: أدوات التسوية العسكرية (الإيكوموج).

أثار تدخل الإيكوموج في الصراع عدة تساؤلات خاصة بتوقيت التدخل وأسبابه من ناحية، وتشكيل القوات وقيادتها من ناحية، والمهام المنوطة بها وكذلك صلاحيتها من ناحية ثالثة، وأخيرا وليس آخر تمويل هذه القوات.

1-ظروف تدخل الإيكوموج:

لم تتدخل الجماعة منذ اندلاع الصراع من خلال الإيكوموج، وقد يرجع ذلك إلى انشغالها بالصراع في كل من ليبيريا وسيراليون، ووجود القوات السنغالية والغينية في أراضي بيساو من أجل تسوية الصراع، وعدم الرغبة في تحمل أعباء إضافية جديدة ـ عسكرية ولوجيستية ـ خاصة مع إعلان القيادة النيجيرية الجديدة عدم استعدادها للمساهمة في هذه العملية، بل وتصريحها بالرغبة في سحب قواتها من سيراليون كذلك.

لكن أدى استمرار الصراع وتطوره بصورة كبيرة، وكذلك فشل القوات السنغالية والغينية في احتوائه، فضلا عن عدم الرغبة الإقليمية (منظمة الوحدة الإفريقية) والدولية (الأمم المتحدة) في التدخل، كل ذلك أدى إلى ضرورة قيام الجماعة بإرسال قوات الإيكوموج خاصة في ظل عدم قدرة لجنة الوساطة التي تم تشكيلها على تسويته بمفردها.

ومن هنا قرر قادة الجماعة في اجتماعهم الذي عقد في أواخر أكتوبر 1998 تشكيل الإيكوموج [1] أو (الإيكوموج ـ3) تمييزا لها عن القوات المتدخلة في كل من ليبيريا وسيراليون.

2-تشكيل وقيادة القوات:

---

(1) Africa South of The Sahara , 2003 , **Op. cit.** , P. 1262.

لقد تشكلت قوات الإيكوموج المتدخلة في غينيا بيساو من أربع دول هي: (بنين، النيجر، جامبيا، توجو) بواقع 150 جنديا لكل دولة، وقد كان انتشار القوات التوجولية سابقا على انتشار باقي القوات، حيث انتشرت في الفترة من يناير 1999 إلى 26 ديسمبر 2001 في حين أن باقي القوات تأخر انتشارها إلى 12 فبراير (*) وذلك بسبب الصعوبات اللوجيستية، ولقد ارتفع عدد القوات إلى 712 جنديا، وقد وعدت مالي بمشاركة 125 جنديا تابعا لها، لكن تراجعت عن ذلك (1) ويلاحظ على تشكيل هذه القوات ما يلي:

1- هيمنة الدول الفرانكفونية على القوات المشاركة؛ إذ إن كل الدول المشاركة ـ باستثناء جامبيا ـ هي دول فرانكفونية، وهو ما يفسر أسباب حرص فرنسا على أن يكون للدول الفرانكفونية الدور الرئيس في عملية تسوية الصراع لمواجهة الهيمنة الأنجلوفونية ـ المتمثلة في نيجيريا تحديدا ـ في أزمتي ليبيريا وسيراليون.

2- عدم مشاركة نيجيريا للمرة الأولى في قوات الإيكوموج بسبب توجهات الرئيس النيجيري الجديد عبد السلام أبو بكر، فبالرغم من مشاركة أبو بكر في تسوية الصراع في ليبيريا وسيراليون ـ حيث كان رئيسا للأركان آنذاك ـ إلا أنه رأى أنه من الصعب إرسال قوات نيجيرية لبيساو بسبب تزايد النفقات العسكرية التي تحملتها بلاده في كل من ليبيريا وسيراليون، فضلا عن رفض باقي الدول الأعضاء في الجماعة المساهمة في عملية تمويل قوات الإيكوموج بصفة

(*) يرجع هذا الاهتمام التوجولي بالصراع في بيساو لعدة أسباب لعل من أهمها رئاستها للجماعة في ذلك الحين، ورغبتها في لعب دور مهم خلال هذه الرئاسة، فضلا عن رغبة نظام الرئيس أياديما في تحسين صورته أمام المجتمع الدولي خاصة بعد أعمال القمع التي قام بها ضد المعارضة بعد أحداث الشغب التي انفجرت في البلاد عام 1992، وقد ساعد توجو على هذا الانتشار السريع دعم فرنسا لها. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Simon Massey , Intervention , **Op. cit.** , PP. 249 – 150.

(1) Adekye , Building Peace , **Op. cit.** , P. 121.

عامة[**].

3-أن الدول الأنجلوفونية حرصت على المشاركة -ولو بقدر ضئيل- من خلال جامبيا وذلك من أجل إحداث حالة من التوازن بين الأنجلوفون والفرانكفون، خاصة في ظل عدم مشاركة نيجيريا، وقد تردد أن جامبيا تدخلت بتحريض من نيجيريا.

4-ضآلة حجم هذه القوات مقارنة بقوات الإيكوموج 1، 2، ويرجع ذلك بالأساس لعدة اعتبارات، لعل من أهمها عدم مشاركة القوات النيجيرية من ناحية، والشكوك المتبادلة بين طرفي النزاع بشأنها من ناحية ثانية.

ففيرا يرى أن الإيكوموج سوف تعمل على تثبيت دعائم حكمه والقضاء على المتمردين؛ لذا فقد اقترح أن تتشكل قوات الإيكوموج من أربعة آلاف جندي لتحقيق هذا الغرض على أن يكون من بينها قوات سنغالية وغينية.

أما ماني، فكان يتشكك أساسا في مشاركة السنغال وغينيا وأصرّ على انسحاب قواتها الموجودة في البلاد قبل انتشار الإيكوموج، كما اعتبر أن عملية تسوية الصراع لا تحتاج سوى 750 جنديا فقط [1] ويبدو أن الجماعة قد اضطرت إلى للموافقة على اقتراح ماني خوفا من تصعيد المتمردين للصراع من ناحية، فضلا عن كون هذا الاقتراح هو الأكثر مناسبة لظروف الجماعة العسكرية والمادية.

5-عدم مشاركة القوات الفرانكفونية ذات الثقل في الصراع خاصة السنغال، بالرغم من أنها الأكثر تضررا منه، وذلك بسبب إصرار المتمردين على عدم مشاركتها، بل إن رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية المؤقتة، التي تم تشكيلها

(**) اقتصر دور نيجيريا على الجانب السياسي في تسوية الصراع، حيث كانت عضوا في لجنة الوساطة، فضلا عن قيامها بلعب دور رئيس في استصدار قرار الجماعة بتدخل الإيكوموج في غينيا بيساو أثناء ترؤسها الجماعة آنذاك، كما عهد إلى الجنرال النيجيري تيموني شيلبيدي ـ قائد الإيكوموج في سيراليون – برسم خطط تدخل الجماعة في غينيا بيساو. لمزيد من التفاصيل حول دور نيجيريا في الصراع في غينيا بيساو **انظر**:

Ibid., PP. 118 – 119.

(1) Adekye , Building Peace , **Op. cit.**, PP. 119 – 121.

بموجب اتفاقية أبوجا رفض استلام مهام عمله إلا بعد انسحاب القوات الغينية والسنغالية [1]، في حين كانت كل من بوركينا فاسو وساحل العاج مشغولتين بالصراع في كل من ليبيريا وسيراليون.

أما بالنسبة لقيادة القوات، فقد عهد بها إلى الجنرال التوجولي جناكودي، بينما كان يفترض أن يعهد بها إلى الجنرال النيجيري شلبيدي من أجل ضمان مساندة نيجيريا لها، لكن هذا لم يحدث، بل إن توجو حرصت على تأكيد قيادتها للقوات أثناء زيارة شلبيدي لقواتها في بيساو (ديسمبر 1998) حيث حرص قائدها على التأكيد على أنه قائد قوات الإيكوموج، ولاينبغي أن تكون القيادة لنيجيريا [2].

3-المهام والصلاحيات:

لقد حددت اتفاقية أبوجا ثلاث مهام أساسية للإيكوموج هي:

أ-الحفاظ على السلام بين القوات المتحالفة، مع فيرا وقوات المتمردين، وإقامة منطقة عازلة بينهما.

ب-حماية وتأمين الحدود بين السنغال وغينيا بيساو لمنع تسلل متمردي كازامانس.

ج-السماح للمنظمات المعنية بالشئون الإنسانية بالقيام بدورها في تقديم المساعدات للاجئين والمدنيين ضحايا الحرب، وهو ما يتطلب إعادة فتح المطار الدولي [3].

ويلاحظ أن أيا من هذه المهام كان يتطلب حصول هذه القوات على تفويض باستخدام القوة في إطار فرض السلام.

ـ فبالنسبة لإقامة منطقة عازلة بين القوات المتحاربة فإن هذا يتطلب التدخل في الصراع ذاته، خاصة المناطق التي يسيطر عليها المتمردون الذين سبق لهم

---

(2) **Idem.**
(1) **Ibid.** , P. 122.
(2) حول هذه المهام **انظر**: Simon , Intervention , **Op. cit.** , PP. 239 – 240 .
وانظر أيضا: Africa , South of the Sahara , 2000 , **Op. cit.** , P. 124

إلحاق خسائر كبيرة بالقوات السنغالية والغينية، ولاشك أن عملية التدخل هذه تحتاج إلى تفويض باستخدام القوة لفرض السلام إذا لزم الأمر، فضلا عن قدرات تسليحية كبيرة للقوات المشاركة.

ـــ وبالنسبة لتأمين الحدود، فإنه يتطلب أيضا الدخول في منطقة شهدت صراعا مستمرا لمدة عشر سنوات، ناهيك عن طول الحدود وضآلة عدد قوات الإيكوموج.

ولقد اختلف موقف طرفي الصراع من تدخل هذه القوات والمهام المنوطة بها، وكذلك الصلاحيات الممنوحة لها في هذا الشأن.

فبالنسبة لفيرا، فإنه رأى أن تدخل الإيكوموج سوف يسمح له بإعادة تنظيم قواته من جديد، ومن ثم فهو ينظر إليه على أنه سيضيف له بعدا عسكريا عمليا مكملا للدعم الدبلوماسي الذي حصل عليه من المجتمع الدولي وكذلك من الجماعة، وهو ما يعني -من وجهة نظره -إمكانية قيام الإيكوموج بمهام فرض السلام.

أما ماني، فنظرا لسيطرته على معظم الأراضي فإنه يرى أن أي وقف للقتال ـ باعتباره خطوة نحو الجهود الدبلوماسية ـ لا ينبغي أن يكون على حساب المكاسب العسكرية التي حققها على الأرض؛ لذا فقد أكد على ضرورة تركيز الإيكوموج على المهام الإنسانية فحسب، وعدم القيام بأية مهام قتالية، أو بمعنى آخر تركيز الإيكوموج على حفظ السلام [1].

وإزاء هذا التباين بين طرفي الصراع من ناحية، والدول الأعضاء من ناحية ثانية، عملت اتفاقية أبوجا على اتخاذ موقف وسط في هذا الشأن، فقامت بإعطاء تفويض واسع للإيكوموج للقيام بمهام حفظ السلام أولا، وفرضه عند الضرورة.

4-التمويل:

لقد أدى عدم مشاركة نيجيريا بقوات ضمن الإيكوموج، ومن ثم عدم

---

(1) حول هاتين الوجهتين **انظر**: Simon , Intervention , **Op. cit.** , P. 240.

تمويلها لهذه القوات - إلى اللجوء إلى التمويل الأجنبي ـ للمرة الأولى ـ وذلك من خلال فرنسا بالأساس، والتي حلت محل نيجيريا في هذا الشأن، حيث تم نقل القوات على متن سفن حربية فرنسية، كما قامت باريس بتزويد هذه القوات بالمركبات العسكرية، وبعض أجهزة الاتصال [1] فضلا عن تعهد فرنسا بدفع الرواتب اليومية لهؤلاء الجنود لمدة ستة أشهر [2].

وبعد تشكيل الحكومة الانتقالية بموجب اتفاقية أبوجا - دخلت الأمم المتحدة وبعض الجهات الدولية في عملية التمويل، حيث قام برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي للدول المانحة في الفترة من 4 – 5 مايو 1999 وفي هذا الاجتماع تعهدت هذه الدول بتقديم 200 مليون دولار لدعم عملية تسوية الصراع وبناء السلام بما في ذلك إجراء الانتخابات، وتسريح القوات، ونزع أسلحتهم، ودمجهم في الحياة المدنية، وإعادة تشكيل الجيش والبنية التحتية، فضلا عن تدمير 20 ألف لغم.

لكن معظم هذه المساعدات لم تصل بسبب انقلاب ماني الثاني الذي وقع بعد يومين فقط من المؤتمر، إلا أن الأمم المتحدة والدول الأوربية قامت بتمويل العملية الانتخابية، حيث قام برنامج التنمية بالإنفاق على تسيير عمل اللجنة الوطنية للانتخابات، كما قامت بعض دول الاتحاد الأوربي (هولندا، البرتغال، السويد) بالإضافة إلى اليابان بدفع 4.5 مليون دولار لنفس الغرض، وعقب إجراء الانتخابات قامت كل من فرنسا والبرتغال تحديدا باستئناف تقديم المساعدات، كما قام البنك الدولي بمنح الحكومة الجديدة قرضا قيمته 25 مليون دولار لإعادة إنعاش الاقتصاد الذي أنهكته الحرب [3].

ويلاحظ أن ارتباط التمويل بالخارج جعله مرتبطا بمصالح هذه الدول من ناحية (خاصة فرنسا والبرتغال)، فضلا عن خضوعه للإرادة السياسية لهذه الدول من ناحية ثانية. ومن ذلك توقف الدعم بعد انقلاب ماني الثاني، بالرغم من أنه يفترض تقديم المزيد من التمويل للإيكوموج من أجل القيام بمهام فرض

---

(2) Adekye , **Op. cit.** , P. 122.
(3) Simon , **Op. cit.** , PP. 242 – 243.
(1) Adekye , **Op. cit.** , p. p. 125 – 128.

السلام. ولعل قلة التمويل ـ بالإضافة إلى أسباب أخرى ـ دفعت الإيكوموج إلى الانسحاب بعد هذا الانقلاب.

المطلب الثالث
جهود التسوية السياسية والعسكرية

لقد عملت الجماعة على استخدام التسوية السياسية بالأساس من خلال الوسائل الدبلوماسية ـ لجنة الوساطة تحديدا ـ كما شاركت في مهام حفظ السلام من خلال الإيكوموج، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الأخرى المعنية مثل منظمة الدول الناطقة بالبرتغالية CPLP والأمم المتحدة، فضلا عن بعض الدول الإقليمية المهتمة بالصراع مثل توجو وجامبيا، لكن لم تستخدم الجماعة أسلوب التسوية العسكرية القسرية في عملية التسوية على الرغم من التفويض الممنوح لها في هذا الشأن.

أولا: جهود التسوية:

لقد مرت عملية التسوية بمرحلتين أساسيتين:

الأولى: منذ انقلاب ماني الأول (يونيو 1998) حتى انقلابه الثاني (مايو 1999) وانسحاب الإيكوموج بعد هذا الانقلاب بشهر.

الثاني: مرحلة ما بعد الانسحاب حتى إجراء الانتخابات البرلمانية 2004 والرئاسية 2005.

1-المرحلة الأولى للتسوية:

بدأت هذه المرحلة مع انقلاب ماني الأول (يونيو 1998) واتسمت بتدخل الجماعة من خلال الإيكوموج، كما شهدت تنسيقا كبيرا بين الجماعة ومنظمة CPLP.

وقد بدأت الجماعة في تسوية الصراع مع انعقاد اجتماع وزراء الخارجية والدفاع التابع لها في (3 يوليو 1998) بأبيدجان لمناقشة الأزمة، خاصة أن فيرا طلب تمديد نطاق عمل الإيكوموج ليشمل بلاده أيضا، على اعتبار أن المتمردين يهددون السلم والأمن الداخلي.

ولقد حرص الاجتماع على التأكيد على جهود التسوية السلمية، وإن لم يستبعد إمكانية التدخل من خلال فرض العقوبات، أو حتى استخدام القوة إذا لزم الأمر(*)؛ لذا دعا الاجتماع لجنة الوساطة السباعية لضرورة بذل مساعيها للحصول على التأييد الدولي لهذه الجهود، خاصة من قبل مجلس الأمن، كما وافق الاجتماع على عدة نقاط، لعل أبرزها إدانة الانقلاب، وتأييد نظام فيرا، وكذلك تأييد تدخل قوات السنغال وغينيا لتسويته، مع الموافقة على توسيع نطاق عمل الإيكوموج ليشمل غينيا بيساو (1).

ولقد ساهمت الجماعة بالتنسيق مع منظمة الدول الناطقة بالبرتغالية في توقيع الأطراف المتحاربة على مذكرة للتفاهم في مدينة كورت ريال البرتغالية (26 يوليو 1998) التي تدعو لانسحاب القوات السنغالية والغينية من البلاد، بسبب رفض المتمردين لها واستبدالها بمراقبين عسكريين من الدول الناطقة بالبرتغالية باعتبارها دولا محايدة (2).

لكن يلاحظ أن هذا الاتفاق لم يلقَ قبولا لدى سكرتارية الجماعة وبعض دولها؛ على اعتبار أنه يجعل للوسيط الأجنبي الدور الأكبر في عملية التسوية التي يفترض أن تدخل في نطاق عملها. وبالرغم من أنها كانت مضطرة للتنسيق مع هذه المنظمة في الخطوات التالية (*) إلا أنها عملت على تأكيد دورها في عملية التسوية، وهو ما اتضح في بنود اتفاق وقف إطلاق النار ـ الذي تلا هذا الاجتماع ـ الذي تم توقيعه في مدينة برايا بالرأس الأخضر في 26 أغسطس، حيث كان من أهم بنوده نشر قوات للمراقبة والوساطة، وهي القوات التي ناقشتها مفاوضات أبيد جان في الفترة من 15 – 16 سبتمبر برعاية لجنة وساطة الجماعة ومنظمة

(*) وفقا لبعض الدبلوماسيين الغربيين اعتبرت الجماعة تدخلها يأتي في مرحلة لاحقة للتفاوض بسبب المخاوف من تخلي الدول الغربية عنها في عملية التمويل بعد انسحاب نيجيريا. لمزيد من التفاصيل انظر: Simon ,Intervention, **Op. cit.** , pp. 235.

(1) Adekye , **Op. cit.** , P. 116.
(2) **Idem.**

(*) بسبب الضعف المالي من ناحية، والانشغال بالصراع في سيراليون من ناحية ثانية، وعدم مشاركة نيجيريا من ناحية ثالثة.

الدول المتحدثة بالبرتغالية، حيث تم النص على تشكيل قوات مراقبة إقليمية، إلا أن المتمردين أصروا على ضرورة استبعاد القوات الغينية والسنغالية منها، بل وأصروا كذلك على ضرورة انسحابها من البلاد [1].

ولقد تأكد هذا الأمر بتشكيل قوات إقليمية تابعة للجماعة مع استبعاد مشاركة السنغال وغينيا في اتفاقية أبوجا للسلام في البلاد (2 نوفمبر 1998) التي تعتبر الأساس الذي ارتكزت عليه عملية التسوية بعد ذلك، حيث نصت الاتفاقية على ما يلي:

1- وقف إطلاق النار.

2- انسحاب القوات السنغالية والغينية من البلاد وعدم مشاركتها في أية قوات مراقبة.

3- نشر قوات الإيكوموج - من دول محايدة - بموعد أقصاه (28 فبراير 1999) على أن يكون من بين مهامها الانتشار على طول الحدود بين السنغال وغينيا بيساو.

4- إقامة حكومة وحدة وطنية مع عدم انضمام أي من قادة الصراع إليها [*].

5- إقامة منطقة عازلة بين القوى المتحاربة، وذلك من خلال اللجنة المشتركة التي ترأسها الجماعة وتشارك فيها الدول الناطقة بالبرتغالية.

6- توفير الأمن من خلال الإيكوموج من أجل السماح بتقديم المساعدات الإنسانية، وتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات عامة ورئاسية بحد أقصى مارس 1999 [2].

وبصفة عامة يمكن القول بأن الإيكوموج نجحت خلال تلك الفترة في تحقيق أمرين أساسيين هما:

---

(1) جوزيف رامز أمين، م.س.ذ.، ص ص 579 - 580.

(*) تم تشكيل هذه الحكومة برئاسة أحد التكنوقراط ويدعى فرانسيسكو فاءول في 3 ديسمبر، ولقد قام فيرا بتعيين خمسة وزراء في حين قام ماني بتعيين أربعة، وتم اكتمال عملية التشكيل في 20 فبراير مما أدى إلى تأخير إجراءات الانتخابات، ويلاحظ أن الحكومة لم تضم أيا من أحزاب المعارضة، كما لم يتم تعيين أي من إثنية الفولا بها. لمزيد من التفاصيل **انظر**: Adekye , **Op. cit.** , P. 120

(1) **Ibid.** , P. 118.

أ- تأمين الميناء وإعادة فتح المطار أمام لجان المساعدات الإنسانية.

ب- نجاحها - من خلال رئاستها اللجنة المشتركة لنزع السلاح - في نزع معظم الأسلحة الثقيلة، خاصة من قوات ماني، وبعض الأسلحة الخفيفة، وإن ظل معظم هذا النوع في أيدي أطراف الصراع (1).

لكن يلاحظ أن الانقلاب الثاني الذي قام به ماني ضد فيرا (مايو 1999) دفع وزراء خارجية الجماعة في اجتماعهم في لومي أواخر مايو إلى إدانته، فضلا عن إعلانهم سحب الإيكوموج بسبب تدهور الوضع السياسي من ناحية، وعملية التمويل من ناحية ثانية (2)، وبالفعل انسحبت الإيكوموج أوائل يونيو 1999 (3).

2-المرحلة الثانية (بعد انقلاب ماني الثاني):

بالرغم من أن الجماعة قامت بسحب الإيكوموج، إلا أن جهودها لتسوية الصراع لم تنته، حيث عملت على التنسيق بصورة أكبر خلال تلك المرحلة ليس مع CPLP فحسب، وإنما مع الأمم المتحدة أيضا. ولقد تركزت جهودها في بداية هذه المرحلة على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها الجديد في الفترة من 5-26 نوفمبر 1999، وكذلك انتخابات الرئاسة في الفترة من ديسمبر - 16 يناير 2000 حيث قامت بمشاركة الاتحاد الأوربي - الذي ساهم في عملية تمويل الانتخابات - بالإشراف عليها جنبا إلى جنب مع كل من CPLP ومنظمة الوحدة الإفريقية والمنظمة الفرانكفونية، وذلك من خلال إرسال مراقبين للإشراف عليها.

وبالفعل تمت الانتخابات في أجواء نزيهة إلى حد كبير، وأسفرت عن هزيمة الحزب الحاكم في الانتخابات البرلمانية، في حين فاز مرشح المعارضة كومبا يالا برئاسة البلاد بعد جولة الإعادة (4).

---

(2)**UN Conflict Monitor** (New York: Center for Conflict Resolution , Issue 4) in, www.Brod.ac.uk/confers/monitor/mnts4-Africa2.html.

(1) Africa South of The Sahara , 2003 , **Op. cit.** , P.1262.

(2) **Ecowas Meeting of Ministers Foreign Affairs , Lome , 24 – 25 May 1999** , in www.Sierra-Lione.org/ecowasD52599.html

(3) Adekye , **Op. cit.** , P. 127.

وعندما برز التوتر من جديد بين يالا والعناصر المسلحة التابعة لماني، الذي كان من أبرز مظاهره حالة العصيان التي قام بها قائد القوات البحرية ضده في مايو 2000 ـ أعربت الجماعة في اجتماع القمة الذي عقد في أبوجا في الفترة من 28 - 29 مايو عن رفضها لهذا التمرد ضد النظام الديمقراطي المنتخب، وعندما تمت الإطاحة بيالا في 14 سبتمبر 2003 هددت الجماعة المتمردين بعدم الاعتراف بهم ووقف عضوية بيساو بها استنادا لبروتوكول الحكم الجيد والديمقراطية [1].

ولقد أسفرت ضغوط الجماعة ـ فضلا عن الضغوط الدولية ـ عن موافقة قادة الانقلاب على عدة أمور منها:

1- تشكيل حكومة انتقالية جديدة برئاسة رئيس الوزراء المدني أرتور سابها.

2- تشكيل مجلس وطني انتقالي لحين إجراء الانتخابات التشريعية نهاية مارس 2004.

3- تعيين رئيس مؤقت للبلاد هو هنريك بريرا روسا لحين إجراء انتخابات رئاسية في غضون عام واحد من أداء أعضاء البرلمان المنتخبين اليمين الدستورية.

4- صياغة دستور انتقالي لإدارة شئون البلاد خلال تلك المرحلة [2].

ولقد عملت الجماعة ـ بالتنسيق مع المنظمات الأخرى ـ على ضمان إجراء الانتخابات في موعدها، وفي هذا الإطار عقد مجلس الوساطة والأمن اجتماعا في أكرا (19 مارس 2004) أي قبيل الانتخابات البرلمانية بعشرة أيام، لمتابعة الإعدادات اللازمة لها، حيث ناشد المجلس الأحزاب السياسية بضرورة المساعدة في عملية التحول الديمقراطي، كما طالب المجتمع الدولي بضرورة تقديم الدعم اللازم لتسهيل عملية عودة الحكم الدستوري إلى البلاد، كما قامت الجماعة بإرسال لجنة تقصي حقائق Fact Finding Mission إلى البلاد عقب

---

(1) www.iss.co.za/af/Regorg/unity-to-union/ecowasprof.html.

(2) أيمن السيد شبانة، " الصراع في غينيا بيساو "، م.س.ذ.، ص ص 177 - 181.

الانتخابات مباشرة [*]، من أجل تقييم العملية الانتخابية واستطلاع آراء القوى السياسية بشأن الدور المطلوب من الجماعة لمساعدة البلاد على استكمال المرحلة الانتقالية [1].

ولقد كانت الخطوة التالية للجماعة هي المساعدة في إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد في 19 يونيو 2005؛ لذا حرصت على التعاون مع كل من الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي في هذا الشأن، كما قام وفد من المنظمة يضم كلا من الرئيس النيجيري أوباسانجو بصفته رئيس الاتحاد الإفريقي، والرئيس السنغالي عبد الله واد بصفته رئيس الجماعة، بزيارة البلاد في 21 مايو - أي قبيل الانتخابات بشهر - وكان الهدف من الزيارة مناشدة القوى الوطنية كافة بالعمل على إنجاحها والقبول بنتائجها [2]، وبالفعل أجريت الانتخابات في موعدها المقرر، ولم يتم حسم نتائجها من الجولة الأولى، فتمت الإعادة في 24 يوليو 2005 بين الحاكم العسكري السابق فيرا، وبالام بكاس، وأسفرت عن فوز فيرا بها بنسبة 52٪ من الأصوات [3].

ثانيا: التنسيق مع المنظمات الأخرى:

لقد عملت الجماعة على التنسيق مع كل من الأمم المتحدة ومنظمة CPLP من أجل تسوية الصراع، فضلا عن تنسيقها كذلك مع بعض الدول المعنية بالصراع خاصة جامبيا وتوجو على النحو التالي:

1-التنسيق مع الأمم المتحدة:

لقد حرصت الجماعة على التنسيق مع الأمم المتحدة لتحقيق عدة أهداف منها: الحصول على التأييد الدولي لعملية التدخل، وكذا الحصول على الدعم المالي والتقني

(*) ضمت اللجنة وزراء خارجية كل من: غانا، غينيا، نيجيريا، السنغال فضلا عن سكرتير الجماعة.

(3) **Ecowas Delegation for Guinea Bissau** (Abuja: Ecowas Press Releases , No. 31 , 31 March 2004) , PP. 1-2.

(1) **Report of The UN Security General of Development in Guinea – Bissau and the Activities of The United Nations Peace building Support Office in That Country,** 15 June 2005 , p. p. 2-3 in www.allafrica.com/peaceafrica/Resourses/view/000/6676.P.D.F.PP.2-4.

(3) **جريدة الشرق الأوسط (لندن)**، 12/ 8 / 2005.

اللازم لتدخل الإيكوموج. وبالفعل قام وفد من لجنة الوساطة بزيارة الأمم المتحدة لهذا السبب، وكان من نتيجة هذه الزيارة إصدار مجلس الأمن قراره رقم 1216 (ديسمبر 1998) بشأن دعم اتفاقية أبوجا للسلام التي نصت على انتشار الإيكوموج، لكن كانت دول المجلس مترددة في توفير الدعم المالي الضروري للإيكوموج بسبب عدم رغبتها في تحمل أعباء مالية إضافية، فضلا عن عدم اهتمامها بالصراع من الأساس ـ باستثناء فرنسا ـ كما طالب القرار السكرتير العام آنذاك كوفي عنان بضرورة التعاون مع الجماعة في مهام حفظ السلام، وكتابة تقرير بشأن تطورات الأوضاع إلى المجلس بصورة دورية (1).

لكن يلاحظ أن الأمم المتحدة كانت حريصة على عدم إرسال قوات عسكرية أو حتى قوات مراقبة لبيساو؛ لذا رفض المجلس الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به عنان لنشر مراقبين عسكريين قبيل انتخابات 1999، وكذا مراقبة الحدود مع السنغال بسبب الخوف من تداعيات هذا الصراع على هذه القوات (2).

وبالرغم من ذلك فقد كان دور الأمم المتحدة مكملا لدور الجماعة خاصة في الجوانب المالية المتعلقة بتنظيم عملية الانتخابات (ديسمبر - يناير 2001) وكذا عملية إعادة البناء، وذلك من خلال صندوق بناء السلام الذي تم إنشاؤه في أبريل 1999 وكذلك برنامج التنمية التابع للمنظمة، وأيضا من خلال صندوق الائتمان Trust Fund الذي تم إنشاؤه في أغسطس 1999 (3).

كما لعبت المنظمة دورا مهما في المرحلة الانتقالية التي تلت الإطاحة بيالا في سبتمبر 2003 من خلال مبعوث الأمين العام الشخصي لبيساو، وهو رئيس موزمبيق السابق يواكيم تشيسانو، الذي قام بزيارة البلاد قبل الانتخابات وإجراء حوارات مع كافة أطراف الصراع لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في نهاية الفترة (4)، كما قامت بتمويل العملية الانتخابية والإشراف عليها بجانب الجماعة.

ولعل الملاحظة الأساسية في هذا الشأن هو عدم وجود تعارض بين دول الجماعة

---

(1) الأمم المتحدة: **تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا بيساو، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (النسخة العربية)** 13 يونيو 2002، ص 1.

(2) James O.C. Jonah , **Op. cit.** , PP. 341 – 342.

(3) Tehri , **Op. cit.** , P. 125.

(4) Report of The Security General , **Op. cit.** , PP. 1-2.

والأمم المتحدة على عكس ما كان سائدا من قبل في أزمتي ليبيريا وسيراليون، وقد يكون ذلك راجعا لعدم وجود قوات دولية على أرض المعركة من ناحية، ومحدودية دور الجماعة من ناحية ثانية، فضلا عن انسحاب قواتها بعد فترة وجيزة من الصراع من ناحية ثالثة، الأمر الذي ساهم في إيجاد حالة من التعاون والتنسيق، وليس التنافس والصراع.

2-التنسيق مع CPLP:

لقد كانت الجماعة تشعر بالتنافس من قبلCPLP في عملية تسوية الصراع خاصة في مراحله الأولى، لكنها كانت مضطرة للتنسيق معها بسبب الظروف التي كانت تمر بها الجماعة؛ لذا تم تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين لتسوية الصراع، ومما ساعد الجماعة على ذلك قيام المنظمة بتشكيل مجموعة اتصال في قمتها الثانية التي عقدت بالرأس الأخضر في الفترة من 13 – 17 يوليو 1998 من أجل الاتصال بأطراف الصراع [1].

ولقد برز هذا التنسيق في مراحل التسوية المختلفة خاصة فيما يتعلق باتفاقات وقف إطلاق النار السابق على اتفاق أبوجا ذاته، وما ترتب عليه من استحقاقات خاصة فيما يتعلق بتشكيل اللجنة المشتركة لنزع السلاح، وكذلك التنسيق فيما يتعلق بإجراء انتخابات 1999 – 2000 وكذلك انتخابات 2004 – 2005، وقد ساعد على ذلك الدعم الذي كانت تقدمه البرتغال لعملية التسوية.

ثالثا: التنسيق مع القوى الإقليمية:

لم يقتصر تنسيق الجماعة على المنظمات الدولية، وإنما عملت على التنسيق مع القوى الإقليمية المعنية بالصراع، ومن ذلك التنسيق مع جامبيا التي لعب رئيسها يحيى جامع دورا مهما في تقريب وجهات النظر بين فيرا وماني أثناء مفاوضات أبوجا، مما أسفر في النهاية عن توقيع اتفاق السلام [2]، في حين قامت توجو ـ أثناء رئاستها للجماعة ـ بلعب دور مهم في توقيع الطرفين على اتفاقية جديدة بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ديسمبر 1998 [3].

---

(1)Simon , **Op. cit. ,** PP. 335 – 336.
(2) Adekye , **Op. cit.** ,P. 118.
(3) **Idem.**

المطلب الرابع
تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية

بالرغم من قصر مدة تدخل الجماعة من خلال قواتها في عملية التسوية (ثلاثة أشهر تقريبا) إلا أنها تمكنت من تحقيق بعض النجاحات - بالتنسيق مع المنظمات الأخرى - بعد انسحابها، ومن ذلك إجراء الانتخابات أواخر عام 1999 التي أسفرت عن فوز يالا، ثم الإشراف على انتخابات 2004 البرلمانية وانتخابات 2005 الرئاسية التي أسفرت عن فوز فييرا بها. لكن بالرغم من ذلك فإن ثمة ملاحظات عامة على عملية التسوية من ناحية، فضلا عن مواجهتها مجموعة من العقبات التي يتعين التغلب عليها قدر الإمكان من أجل زيادة فاعليتها بعد ذلك.

أولا : ملاحظات عامة على جهود التسوية :

من أبرز هذه الملاحظات ما يلي:

1- أن إستراتيجية الجماعة في عملية التسوية كانت قائمة - كلية - على عملية التسوية السلمية وحدها دون التسوية العسكرية القسرية، بل لم تقم حتى بفرض عقوبات اقتصادية على غرار ما فعلت في كل من ليبيريا وسيراليون، على اعتبار أن فرض هذه العقوبات أو حتى الحصار الشامل يتطلب توافر قوات كبيرة إلى حد ما، وذات قدرات تسليحية عالية من أجل الإشراف على هذا الحظر كما حدث في أزمة سيراليون، لكن هذا لم يحدث بسبب ضآلة حجم قواتها من ناحية، فضلا عن قلة التمويل من ناحية ثانية، مما انعكس على محدودية دورها وفترة بقائها، كما أنه كانت هناك مخاوف من أن يؤدي فرض هذه العقوبات إلى تعقيد الصراع بدلا من تسويته.

2- أن الجماعة لم تكن الطرف الوحيد في تسوية الصراع، وإنما كانت هناك أطراف أخرى، خاصة المجموعة البرتغالية، مما جعلها مضطرة للتنسيق معها، خاصة في ظل رفض الأمم المتحدة إرسال قوات حفظ سلام أو مراقبين إلى البلاد.

3-أن الجماعــة تحتــاج لجهــود الأمــم المتحــدة في المراحــل المختلفــة لتــسوية الصراع، وليس في عملية بناء السلام فقط وذلك بسبب ضعف إمكاناتها [1].

4-أن جهــود الدبلوماســية الوقائيــة لم يكــن لهــا أي دور في تفــادي الــصراع أو منع تصعيده، وذلك بسبب عدم وجود شبكة للإنذار المبكر.

5-أن جهــود حفــظ الــسلام كانــت مــسيطرة عــلى مهــام الإيكومــوج مــع غيــاب كامــل لمهــام فــرض الــسلام عــلى عكــس الحــال في ليبيريــا وســيراليون، وذلــك بــسبب انــشغال الجماعــة بالــصراع في ليبيريــا وســيراليون، فــضلا عــن ضــعف القــدرات التــسليحية وقلــة العــدد، الأمــر الــذي يفــسر أســباب وقــوع الانقــلاب الثــاني أثنــاء تواجد هــذه القــوات التــي قامــت بالانــسحاب بــدلا مــن تفعيــل التــدخل مــن خــلال استخدام القوة لردع المتمردين.

6-أن الجماعــة لم تقــم بــأي دور يــذكر في مهــام بنــاء الــسلام، وذلــك بــسبب العقبــات الاقتــصادية، بــل إن الأمــم المتحــدة ذاتهــا لم تــتمكن مــن أداء هــذا الــدور بفاعلية، وألقــت بالعــبء الأكــبر في هــذا الــشأن عــلى حكومــة بيساو، كــما يلاحــظ أن الدعم الخــارجي لهــذه العمليــة كــان محــدودا بــسبب عــدم قيــام الــدول المانحــة بتنفيــذ تعهداتها في هذا الشأن [*].

ثانيا: عقبات التسوية:

لقــد واجهــت الإيكومــوج مجموعــة مــن العقبــات الــسياسية والاقتــصادية والعسكرية التي أثرت على فاعليتها، وجعلتها تنسحب بعد فترة وجيزة.

1-العقبات السياسية:

مــن أبــرز هــذه العقبــات اســتمرار الانقــسامات مــن داخــل دول الجماعــة بــشأن تــسوية الــصراع، هــذه الانقــسامات لم تقتــصر فقــط عــلى الانقــسام الأنجلوفــوني

---

(1) Simon , Multi Facted , **Op. cit.** , P. 20.

(*) من بين أسباب ذلك اتهام هذه الدول للحكومة بتحويل الأموال المخصصة لبناء الـسلام لمجـالات أخرى من الإنفاق، مما دفع الأمين العام للأمم المتحـدة إلى القـول: إن عمليـة بنـاء الـسلام ـ بهـذه الطريقة ـ ستكون صـعبة إن لم تكـن مـستحيلة مـا لم تـستند إلى أسـاس اقتـصادي قـوي (الـدعم الخارجي). لمزيد من التفاصيل **انظر**: تقرير الأمين العام، م.س.ذ.، ص 6.

الفرانكفوني، بل امتدت لتشمل أيضا الدول الليزوفونية ــ التي تنتمي إليها بيساو ــ المدعومة من البرتغال، حيث كانت الدول الفرانكفونية تتشكك في نوايا البرتغال تحديدا، مما دفع سكرتير الجماعة آنذاك (لانسانا كوياتي) إلى وصف سلوك البرتغال في عملية التسوية بأنه محاولة استعمار جديد، وطالب سفراء الجماعة مجلس الأمن بوقف جهود البرتغال لتسوية الصراع على اعتبار أنها تدعم المتمردين [1].

أما بالنسبة للخلاف الأنجلوفوني الفرانكفوني، فقد كان ملاحظا أن نيجيريا بالرغم من عدم مشاركتها بإرادتها المنفردة في الإيكوموج، إلا أنها حرصت على تشجيع جامبيا على المشاركة فيها من أجل إحداث حالة من التوازن النسبي، كما كانت مؤيدة لمطالب المتمردين بعدم مشاركة السنغال وغينيا في هذه القوات [2].

2-العقبات الاقتصادية:

لقد أدى ضعف عملية التمويل ــ خاصة بعد توقف نيجيريا عن دعم الإيكوموج - إلى الاعتماد على التمويل الخارجي خاصة من قبل فرنسا التي كانت تدعم فييرا، مما دفع البرتغال -في المقابل- لدعم المتمردين، واستمرار الصراع بسبب المصالح المتناقضة. كما أثرت عملية التمويل ثانيا على بقاء قوات الإيكوموج ذاتها التي انسحبت بعد وقوع الانقلاب الثاني لماني، بالرغم من اشتداد الصراع [3]، كما أثّر نقص التمويل ثالثا على قيام الجماعة بمهام بناء السلام.

3-العقبات العسكرية:

تمثلت أساسا في محدودية دور الجماعة في عملية تسوية الصراع بسبب نقص المعدات العسكرية اللازمة لعملية حفظ - بل وفرض السلام - بل إن الدول الفرانكفونية التي كان لها النصيب الأكبر في الإيكوموج أثبتت كفاءة محدودة في

---

(1) Simon , "Intervention…" , **Op. cit.** , PP. 236 – 237.

(2) حول دور نيجيريا في هذا الشأن **انظر**: **Ibid.** , P. 251.

(2) Adekye Adebajo , Pax West Africana , **Op. cit.** , P. 295.

هذا الشأن، مما يعني أن الجماعة تحتاج لجهود دولة قائدة ذات ثقل عسكري مثل نيجيريا من أجل تسوية الصراع بغض النظر عن أهدافها من التدخل [1].

كما أدى ضعف عدد قوات الإيكوموج (712) فضلا عن ضعف قدراتها التسليحية وضعف الدعم اللوجيستي إلى عدة آثار سلبية من أبرزها:

1- عدم قدرة الإيكوموج على حماية العاصمة من هجمات المتمردين، أو الخروج من نطاق العاصمة خوفا من التعرض للقتل على أيدي قوات ماني، كما أدى ذلك أيضا إلى عدم قدرتها على الانتشار على الحدود مع السنغال لمنع متمردي كازامانس من مساعدة ماني [2].

2- ضعف قدرة الإيكوموج على إخضاع أطراف الصراع للالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار، ففي الوقت الذي قامت فيه الإيكوموج بنزع سلاح مجموعة من أتباع ماني، نجد أن فييرا رفض نزع سلاح أتباعه، مما دفع ماني إلى استغلال ضعف الإيكوموج وقيامه بالانقلاب الثاني في مايو 1999 [3].

3- غياب التنسيق بين قيادة الإيكوموج والقوى المشاركة فيها، ومن ذلك التدخل الفردي للقوات التوجولية قبل باقي القوات، ودون علم الجنرال النيجيري الجنرال شلبيدي الذي كان منوطا به وضع خطط التدخل، خاصة أنه لم يكن قد تم حتى ذلك الحين تعيين الجنرال التوجولي قائدا للإيكوموج [4].

الخلاصة إذن:

أن هذه العقبات ساهمت في تقليل فاعلية الجماعة في عملية تسوية الصراع بالرغم من محدوديته مقارنة بالصراع في ليبيريا وسيراليون، لكن يبدو أن محدودية الجماعة في عملية التدخل هي التي أدت إلى ذلك بالأساس.



(3) Simon , Multi Facted , **Op. cit.** , P. 19.
(1) Adekye , Building Peace , **Op. cit.** , P. 121.
(2) **Ibid.** , PP. 122 – 123.
(3) **Ibid.** , PP. 111 – 112.

الفصل السادس

دور الإيكواس في تسوية الصراع في ساحل العاج

بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها جهود الجماعة في عملية تسوية الصراع – بصفة عامة – بعد تراجع نيجيريا عن التمويل والمشاركة في قواتها، إلا أنها – أي الجماعة – وجدت نفسها مدفوعة للتدخل في تسوية الصراع في ساحل العاج، نظرا لتداخل الأبعاد الإثنية مع الدينية والاقتصادية والجغرافية من ناحية، وانعكاس الصراع على دول الجوار ـ خاصة ليبيريا ـ التي شهدت عودة التوتر من جديد أوائل هذا القرن من ناحية ثانية، الأمر الذي دفعها إلى ضرورة تسوية الصراع في ساحل العاج أيضا نظرا لحالة الترابط الناجمة عن التجاور الجغرافي بين البلدين.

لكن أدت ظروف الجماعة من الناحية العسكرية تحديدا، فضلا عن اضطرارها لإرسال قوات تابعة لها إلى ليبيريا في إطار قوات الإيكوميل عام 2003 لحين قدوم القوات الدولية، إلى محدودية مشاركتها فيما يتعلق بإرسال قواتها إلى ساحل العاج، لكنها عملت على تعويض ذلك من خلال التركيز على وسائل التسوية السياسية من ناحية، والطلب من الأمم المتحدة القيام بالمهام العسكرية، أو بمعنى أدق إرسال قوات حفظ سلام تكون هي المنوطة بالأساس بعمليات حفظ السلام، على أن تعمل قوات الجماعة في إطارها من ناحية ثانية، وقد تطلب ذلك مزيدا من التنسيق بين الجماعة والقوات الدولية،

ونفس الأمر فيما يتعلق بالتنسيق على المستوى الدبلوماسي مع الاتحاد الإفريقي، الأمر الذي أدى إلى عدم حدوث مشكلات بين الأطراف المتدخلة على عكس ما حدث في أزمات أخرى مثل ليبيريا.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

الأول: الصراع في ساحل العاج؛ النشأة والتطور والأسباب.

الثاني: جهود الإيكواس في تسوية الصراع.

المبحث الأول
الصراع في ساحل العاج: النشأة، التطور، الأسباب

يعد الصراع في ساحل العاج من الصراعات المعقدة، نظرا لتداخل الأبعاد الإثنية مع الجغرافية والدينية والاقتصادية، مما أدى إلى انقسام البلاد قسمين تقريبا: شمال مسلم فقير محروم من السلطة، وجنوب غني مهيمن على السلطة. وقد أدت سياسة الأنظمة الجنوبية المتعاقبة (بعد الرئيس بوانييه) إلى تعميق هذا الانقسام. كما أن الإصلاحات التي قامت بها لتحسين أوضاع هؤلاء كانت في معظمها شكلية، وقد لعبت القوى الإقليمية دورا مهما في عملية استمراره، خاصة فيما يتعلق بالصراع في ليبيريا المجاورة، وقيام كل نظام بدعم المعارضة في كل منهما، في حين ساهم التجاهل الدولي للصراع ـ بسبب الانشغال الأمريكي بالإعداد لضرب العراق ـ دورا غير مباشر أيضا في استمراره بدلا من احتوائه عند اندلاعه.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة الصراع وتطوره.

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية للصراع.

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية للصراع.

المطلب الأول
نشأة الصراع وتطوره

بالرغم من أن الصراع في ساحل العاج تصاعد بصورة كبيرة كانت محل اهتمام المجتمع

الإقليمي الدولي منذ تولي الرئيس لوران جباجبو الحكم (أكتوبر 2000)، حيث شهدت البلاد انقلابين عسكريين خلال العامين الأولين من حكمه فقط (*)، إلا أن جذور الصراع الأولى تعود بصفة أساسية إلى فترتي حكم كل من الرئيس كونان بيديه (ديسمبر 1993 - ديسمبر 1999) والجنرال روبرت جيه (ديسمبر 1999 - أكتوبر 2000) (**).

ومن هنا يمكن القول بأن الصراع مر بثلاث مراحل مهمة هي:

المرحلة الأولى: حكم الرئيس بيديه.

المرحلة الثانية: حكم الرئيس جيه.

المرحلة الثالثة: حكم الرئيس جباجبو.

أولا: المرحلة الأولى:

تولى الرئيس بيديه الحكم بعد الرئيس بوانييه عملا بالمادة 11 من الدستور التي تنص على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية في حالة عجزه أو وفاته لحين إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر. ولقد كان للتنافس بين بيديه (رئيس البرلمان الذي ينتمي للجنوب) والحسن واترا (رئيس الحكومة ورئيس حزب التجمع الجمهوري، الذي ينتمي إلى الشمال) حول تولي منصب الرئاسة - سببا في اندلاع الصراع في البلاد بين الشماليين والجنوبيين، أو بين مسلمي الشمال ومسيحي الجنوب، فقد قام بيديه باستبعاد المعارضة الشمالية من كافة المناصب السياسية، كما قام بتعديل الدستور لينص في المادة 35 على ضرورة أن ينتمي مرشح الرئاسة لأبوين عاجيين من أجل استبعاد واترا الذي ينتمي لأب من أصول بوركينية، بعدما كان النص الأصلي يؤكد على أن يكون المرشح ينتمي لأب أو أم عاجية فقط بما يتماشى مع الأعراف الإفريقية (1).

ولم تقتصر ممارسات بيديه على ذلك، بل عمل على إبعاد كل الضباط

(*) الأول في يناير 2001، الثاني في 19 سبتمبر 2002.

(**) بعض الآراء ترجع الصراع في بعض جوانبه إلى أواخر حكم الرئيس هوافيه بوانييه (1960 - 1993)، كما سنرى في المطلب الثاني.

(1)، (2) د. حمدي عبد الرحمن حسن، " أزمة حرف واو في ساحل العاج" **إسلام أون لاين** في:
www.Islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-oct-2000/qpolitic 28.asp.

المسلمين من الجيش، وكذلك من المناصب المهمة في الحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي الذي كان يرأسه بوانييه) حتى لا يشكلوا جبهة معارضة لحكمه[1]، وقد تزامن ذلك مع تدهور الأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة مع بداية تطبيق برامج التكيف الهيكلي، فضلا عن انتشار الفساد بصورة كبيرة أيضا، مما أدى إلى وقوع العديد من المظاهرات الشعبية في الفترة من 1996 – 1998 كانت إيذانا بانتهاء حكمه، وبالفعل شهدت البلاد أول انقلاب في تاريخها (23 ديسمبر 1999) قامت به مجموعة من ضباط الجيش بقيادة الجنرال روبرت جيه احتجاجا على عدم حصولها على رواتبها لفترة كبيرة[2].

ثانيا: المرحلة الثانية:

بالرغم من أن الرئيس جيه أعلن عدم رغبته في الاستمرار في الحكم، وإنما سيتولى إدارة البلاد لفترة مؤقتة لحين استتباب الأوضاع بها، إلا أن ممارساته الحقيقية ظهرت بوضوح خاصة قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر في أكتوبر 1999، حيث أعلن رغبته في خوضها، كما رفض تعديل المادة 35 في مسودة الدستور الجديد. مما أدى إلى بروز أزمة المعارضة الشمالية، وذلك عندما رفضت لجنة الانتخابات الوطنية قبول أوراق ترشيح واترا، كما قام جيه في سبتمبر 2000 باعتقال العديد من قيادات المؤسسة العسكرية بزعم تعرضه لمحاولة انقلاب فاشلة ضده، ولم يقتصر الأمر على العسكريين فحسب، بل قام باعتقال عدد من المعارضين السياسيين أبرزهم وزير الداخلية السابق إميل بومبيه الذي كان مرشحا عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية، كما تم تحديد إقامة الحسن واترا ومنعه من مغادرة البلاد كي لا يضغط على النظام من قبل القوى الخارجية، خاصة الولايات المتحدة التي يحظى بعلاقات جيدة معها[3].

وإزاء هذه الممارسات القمعية قام الناخبون بإعطاء أصواتهم لمرشح المعارضة في

---

(2) حول ممارسات جيه **انظر**: خالد حنفي، " ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية:قراءة في أزمة التحول الديمقراطي "، **آفاق إفريقية**، عدد 4، شتاء 2000 - 2001، ص 83.

(3) ---------، " محنة الديمقراطية في ساحل العاج "، **السياسة الدولية**، عدد 151، يناير 2003، ص ص 147 – 148.

الرئاسة (لوران جباجبو) الذي ينتمي لحزب الجبهة الشعبية العاجية، وبالرغم من فوز جباجبو بها إلا أن لجنة الانتخابات أعلنت فوز جيه، مما دفع جباجبو إلى استغلال حالة السخط العام ضد النظام ودعا الشعب إلى التظاهر، كما نجح في إقناع المؤسسة العسكرية بتأييد هذه المظاهرات، وإزاء ذلك اضطر جيه إلى الفرار إلى الخارج، وتم تنصيب جباجبو رئيسا للبلاد [1].

ثالثا: المرحلة الثالثة:

استمر جباجبو في سياسة أسلافه (بيديه، جيه) فيما يتعلق بتهميش الشماليين، حيث استبعد حزب واترا من تشكيلة الحكومة الوطنية الجديدة في الانتخابات، مما دفع واترا إلى الإعلان عن عدم مشاركته في أي حكومة لجباجبو، واستعداده لخوض الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في 10 ديسمبر 2000 لكن المحكمة العليا قامت باستبعاده من الترشيح في هذه الانتخابات لأنه لا ينتمي لأبوين عاجيين، وقد فجّر ذلك أحداث عنف دامية في البلاد، خاصة بعدما أعلن أنصار واترا سعيهم لإسقاط نظام جباجبو الذي قام في المقابل بتشكيل ميليشيات عسكرية عرفت باسم كتائب الموت وتتشكل بالأساس من أفراد قبيلته (البيتي)، وقد دفع ذلك بعض الضباط الشماليين في الجيش إلى القيام بمحاولة انقلابية في الأسبوع الأول من يناير، إلا أن جباجبو تمكن من السيطرة عليهم [2].

وبالرغم من أنه سعى لإدخال بعض الإصلاحات الديمقراطية إلا أنها كانت شكلية أيضا بسبب استبعاد بعض الشماليين منها (*)، فجاء الانقلاب الثاني ضده في 19 سبتمبر 2002 وذلك بعدما رفض 800 جندي وصف ضابط من الشماليين قرار تسريحهم،

---

(1) خالد حنفي على، "ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية"، م.س.ذ.، ص ص 89 – 90.

(2) **موقع شهود على النت،** "مسلمو ساحل العاج، جهاد حتى الفجر"، 26/ 9/ 2004 في:
www.shohood.net.asp?newsid=1287&pageid=78

(*) من بين هذه الإصلاحات تشكيل حكومة جديدة، لكنه استبعد الشماليين منها للمرة الثانية، لمزيد من التفاصيل انظر: رانيا حسين، الصراع في ساحل العاج، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني، م.س.ذ.، ص ص 181 – 185.

(**) أطلقت هذه الجبهة بعد ذلك على نفسها اسم القوى الجديدة The New Forces من أجل خوض الانتخابات، لمزيد من التفاصيل انظر:
"ivoiry coast conflic" in www.globalsecurity.org/military/world/war/ivoiry-coast.html.p.13.

واستغل هؤلاء وجود جباجبو في إيطاليا آنذاك، فقاموا بالانقلاب ضده وتمكنوا هذه المرة من السيطرة على نصف مساحة البلاد، وأهم مدينتين وهما بواكيه وكورجو، وكانوا على وشك الاستيلاء على العاصمة لولا القوات الفرنسية، وأعلن هؤلاء تشكيل جبهة عرفت باسم (الجبهة الوطنية لساحل العاج) التي يشار إليها اختصارًا بـ MPCI بزعامة غيولام سورو، في حين كان قائد جناحها العسكري الضابط شريف عثمان (**)، وقد أعلنت الجبهة مطالبها، ومن أبرزها إسقاط جباجبو وإجراء انتخابات حرة ديمقراطية بمشاركة واترا مع إلغاء المادة 35 من الدستور، كما أعلنت أن من بين أهدافها خوض الانتخابات كجناح سياسي لمسلمي الشمال(1).

لكن جباجبو واجه هذا الانقلاب بعنف دموي، حيث قامت قوات الجيش – من خلال الاستعانة ببعض المرتزقة من جنوب إفريقيا - بقتل العشرات منهم، وكان من بين الضحايا الرئيس السابق الجنرال روبرت جيه الذي اتهمه جباجبو بتدبير انقلاب فاشل ضده، وقد أدى ذلك إلى تعقيد الصراع، حيث برزت حركتا تمرد جديدتين في الغرب (موطن جيه) هما حركة العدالة والسلام (MJP) والحركة الشعبية للغرب العظيم (MPIGO) وأعلنتا أن هدفهما أيضا هو إسقاط النظام (*).

ولقد أدى ذلك إلى انقسام البلاد قسمين تقريبا: الأول شمالي ويسيطر عليه المسلمون، والثاني جنوبي ويسيطر عليه الكاثوليك. وقد دفع ذلك بعض المحللين إلى القول: إن الصراع لن يتم حسمه في فترة وجيزة. (2) كما كان ذلك إيذانا بتدخل الجماعة وفرنسا لاحتوائه، وتم التوصل إلى اتفاق ليناس ماركوسيس (يناير 2003) إلا أن تلكؤ جباجبو في تنفيذ بنوده أدى إلى استمرار الصراع دون تسوية حقيقية، بل إنه ازداد تعقيدا مع قيام جباجبو أوائل 2004 بقصف مواقع القوات الفرنسية بطريق الخطأ بدلا من مواقع المتمردين، مما أدى إلى قيام القوات الفرنسية بتدمير القوات الجوية العاجية، كما برزت

---

(1) Francis La oupo , " The Ivoiry Coast or Chessboard of Mysteries" **Africa Geopolitics ,** No. 13 , Winter 2004 , P. 171.

(*) نشأت هاتان الحركتان في 28 نوفمبر 2002، وتلقتا الدعم من الرئيس الليبيري آنذاك تشارلز تايلور، والجبهة الوطنية في الشمال، وكان هناك تنسيق بين الحركات الثلاث، لمزيد من التفاصيل انظر:

I.C.G Africa Report,**"Cote d`Ivoire: No Peace in Sight** "12 July 2004 , PP. 28 – 29

(2) Thomas Jaye , " Understanding The Conflict in Cote d`ivoire" **Africa Trends** (Pretoria: The African Center for Constructive Resolution on Dispute, June 2005) P.27.

جبهة معارضة سياسية جديدة في الجنوب تضم أتباع الرئيس الراحل بوانيه، والتي أعلنت اعتراضها على نظام إدارة جباجبو، خاصة فيما يتعلق بتلكُّئه في إجراء الانتخابات، وطالبت بإيجاد فترة انتقالية ثانية تتضمن تشكيل حكومة تضم كل القوى السياسية بشرط عدم مشاركة جباجبو فيها [1]، وهو نفس الاقتراح الذي اقترحه مجلس السلم والأمن الإفريقي (أكتوبر 2005) ووافق عليه مجلس الأمن، لكن مع الإبقاء على جباجبو لمدة عام مع تقليص صلاحياته لصالح حكومة جديدة لحين إجراء الانتخابات في أكتوبر 2006.

المطلب الثاني
الأسباب الداخلية للصراع

تعددت الأسباب الداخلية التي ساهمت في تفجر الصراع، خاصة الأسباب الإثنية التي توازت مع الأسباب الاقتصادية والدينية، فضلا عن الأوضاع الجغرافية، مما أدى إلى انقسام البلاد قسمين أساسيين: القسم الشمالي الذي يسيطر عليه المسلمون، ويعيشون أوضاعا صعبة، فضلا عن وجود حالة من التهميش السياسي. والقسم الجنوبي الذي يسيطر عليه الكاثوليك الذين يتمتعون بأوضاع اقتصادية وسياسية أفضل من الشماليين، فضلا عن انتمائهم لإثنيات مختلفة عن إثنيات مسلمي الشمال، ولعل توازي هذه الأسباب مع بعضها البعض ساهم في تعقيد الصراع وعدم تسويته.

أولا: الأسباب الإثنية:

تعد ساحل العاج ـ شأنها في ذلك شأن معظم الدول الإفريقية ـ دولة متعددة من الناحية الإثنية؛ إذ يوجد بها ما بين 60 – 70 طائفة، إلا أن أبرزها أربع إثنيات [2] هي:

1-الإثنيات الشمالية:

وهي تنقسم بدورها إلى إثنية الماندي الشمالية والجنوبية، فضلا عن إثنية أو شعب الفولتيك، ويبلغ نسبة هذه الإثنيات 44.1٪ من إجمالي مجموع السكان الذي يقدر بـ

---

(3) www.islammemo.cc/newsone-newssearcs.asp?wgrdidnews=78572

(2) حول هذه التقسيمات انظر:

Sideno A. Konate , " The Politics of Identity and Violence in Cote D`ivoire", **West Africa Review** (U.S.A.: Africa Resource Center , No. 5 , 2004) P. 10.

17.298 مليون نسمة وفقا لإحصاءات يوليو 2005 [1].

فإثنية الماندي الشمالية والجنوبية تعيش في الشمال الغربي للبلاد، ويقدر عدد سكانها بـ 26,5 ٪ من إجمالي السكان، ومن أهم الإثنيات المندرجة تحتها المالنكي (12٪) وهي مسلمة، والديولا وهي مسلمة أيضا [2].

أما الفولتيك فتبلغ نسبتها 17.6 ٪ وتعيش في منطقة الشمال الأوسط بين جماعات البيتي في الغرب والبولي في الشرق، وتتشابه الفولتيك في حضارتها مع الماندي، وهي إثنية مسلمة، وينتمي إليها والد الحسن واترا، ومن أبرز جماعتها السنوفو (15٪) [3].

ويلاحظ على إثنيات الشمال أنها مسلمة، ويعمل أفرادها في التجارة والزراعة، وهي جماعات متطورة على المستوى الثقافي، ولها علاقات مع الدول الإسلامية المجاورة، خاصة مالي وبوركينا فاسو.

2-الإثنيات الجنوبية:

وهي تنقسم بدورها إلى إثنَّيتين رئيستين هما: جماعات شرق الأطلنطي وجماعات غرب الأطلنطي، ويشكلان معا 53.1 ٪ من إجمالي السكان.

فجماعات شرق الأطلنطي، حيث شعب الأكا، تبلغ نسبتها 42.1 ٪ من إجمالي السكان ومن أبرز الإثنيات المندرجة تحتها البولي التي زادت نسبتها من 15 ٪ في ثمانينات القرن الماضي إلى 23 ٪ عام 2000، وتتركز في الجنوب الأوسط وشرق البلاد، وينحدر منها الرئيسان بوانييه وبيديه.

أما جماعات غرب الأطلنطي، ويمثلها شعب الكرو، فتبلغ نسبتها 11٪ من إجمالي السكان ومن أبرز إثنياتها البيتي (6٪) التي ينحدر منها الرئيس جباجبو، وهي المنافس الأساسي للبولي، وتعيش في الغرب والجنوب ولها امتدادات في نيجيريا والكاميرون، وهناك أيضا جماعة ياكوبا في الغرب والتي ينحدر منها الرئيس روبرت جيه [4].

---

(2) **C.i.A. The World Fact Book 2005**, Cote d`Ivoire , in www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/iv:html.

(2) هالة جمال ثابت، **إدارة الصراع العرقي في ساحل العاج 1990 – 2000** (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005) ص ص 124 – 125.

(3) **المرجع السابق**، ص ص 127 – 128.

(4) **المرجع السابق**، ص ص 115 – 121.

وإلى جانب هذه الشعوب أو الإثنيات الإفريقية الأصلية يوجد في البلاد أقليات إفريقية من دول الجوار خاصة بوركينا فاسو ومالي، وتقطن أساسا في الشمال، ويبلغ تعدادها ثلاثة ملايين نسمة، وتعمل أساسا في الزراعة خاصة في مزارع الكاكاو في الشمال، فضلا عن وجود أقليات غير إفريقية عربية (لبنانية) وأوربية (فرنسية) يبلغ قوامها 330 ألف نسمة ويعمل معظمها في التجارة، وتتحكم في اقتصاديات البلاد إلى حد كبير (1).

ويلاحظ أن العامل الإثني لم يبرز بصورة كبيرة في الصراع إلا في عهد كونان بيديه(*)، الذي انحاز لصالح إثنية البولي على حساب باقي الإثنيات الأخرى التي تعرضت للاضطهاد الإثني، بالإضافة إلى الحرمان السياسي (2) مما جعل البلاد تشهد في عهده أول انقلاب في تاريخها السياسي.

كما ظهر البعد الإثني بصورة كبيرة في عهد جباجبو الذي عمل على تقريب إثنية البيتي التي ينتمي إليها بالرغم من أنها تشكل الأقلية (6٪) على حساب الإثنيات الأخرى، ولقد كانت هذه الإثنية هي الركيزة الأساسية في ميليشيات كتائب الموت التي قام بتشكيلها واعتمد عليها في عملية التطهير الإثني، وكذلك في تصفية خصومه السياسيين (3).

ثانيا: الأسباب الدينية والثقافية:

تعد ساحل العاج دولة إسلامية من حيث عدد السكان، حيث تتراوح نسبة المسلمين بها بين 60 – 65 ٪ من إجمالي السكان وفقا لتقديرات عام 2003، وهي عضو في منظمة

---

(1) حول هذه الأقليات **انظر**: خالد حنفي، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار ....، م.س.ذ.، ص 83.

(*) لم يبرز هذا العامل أيام بوانييه بسبب سياسته القائمة على إحداث حالة من التوازن الإثني، صحيح أنه كان منحازا بعض الشيء لإثنية البولي التي ينتمي إليها، إلا أنه راعى أيضا الإثنيات الأخرى خاصة الماندي التي كانت تحتل المركز الأول في السلم الاجتماعي والسياسي إبان الاستعمار. لمزيد من التفاصيل **انظر**: Siendou, **Op.cit**.P.4

(2) خالد حنفي، **المرجع السابق**، ص 87.

(3) مسلمو ساحل العاج، جهاد حتى الفجر، م.س.ذ..

المؤتمر الإسلامي، ويتبع معظم مسلميها المذهب المالكي شأنهم في ذلك شأن معظم دول غرب إفريقيا، في حين تتراوح نسبة النصارى ما بين 20 – 25 ٪ معظمهم كاثوليك، بينما يشكل الوثنيون وأصحاب المعتقدات الطبيعية النسبة الباقية.

ولقد لعب العامل الديني جنبا إلى جنب مع العامل السياسي دورا مهما في إذكاء الصراع، بل إن بعض المحللين (1) وصف الصراع خاصة منذ عام 2000 بأنه صراع ديني بسبب عمليات القتل والعنف على أسس دينية (2). ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الحقبة الاستعمارية التي عمل الاستعمار الفرنسي (*) فيها على التمييز بين المواطنين على أسس دينية، حيث سمح لأبناء القبائل الوثنية والمسيحية باستكمال تعليمهم في فرنسا، وتبوء الوظائف في البلاد مقابل حرمان المسلمين منها، كما أصدرت فرنسا عام 1939 قرارا ينص على وضع أنصار كل ديانة تحت إشراف وزارة الداخلية حتى يسهل تتبع حركة هؤلاء وقمع أية حركات احتجاجية (**).

ولم تقتصر فرنسا على ذلك، بل كانت تكافئ كل من يرتد عن الإسلام بمنحه الجنسية الفرنسية، وبذلك ساهمت في تمكين الأقلية الكاثوليكية من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد (3).

ولقد عمل بوانييه على تكريس هذا التمايز الديني من خلال تركيزه على مبدأ تفوق الكاثوليكية على الديانة الإسلامية ـ وإن لم يقم بأعمال عنف ضد المسلمين ـ فقام بالقسم

---

(1) حول هذه التقسيمات **انظر**: نجاح شوشة، " ساحل العاج إلى ساحل الأمان الإسلامي أم إلى غرق"، **موقع مفكرة الإسلام على الإنترنت**، 28/ 4/ 2004، في:
www.islammemo.ee/taqrer/onenews.asp?dnew=27

(2) خالد حنفي، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار، م.س.ذ.، ص 92.

(*) خضعت البلاد للاستعمار الفرنسي منذ أواخر القرن 19 وحتى حصولها على الاستقلال عام 1960.

(**) لعل ذلك كان سببا في بروز الخلاف بين النظم الكاثوليكية الحاكمة المتعاقبة والمعارضة الإسلامية، حيث كان الخلاف يدور في أحد أبعاده حول حقيبة الداخلية، حيث كانت المعارضة تطالب بها دائما لتحاشي عمليات التتبع والاعتقال، وتلافي إسقاط حقوق المواطنة خاصة من مسلمي دول الجوار، حيث كانت هذه النظم تصر على عدم إعطائها لهؤلاء.

(3) حول هذه الممارسات **انظر**، "مسلمو ساحل العاج..."، م.س.ذ..

أمام بابا الفاتيكان على جعل بلاده تحت راية الصليب، وقام بتسخير المال العام لخدمة الكنيسة والمدارس الكاثوليكية، كما أعلن يوم الأحد وأيام الأعياد الكاثوليكية عطلات رسمية، في حين رفض الاعتراف بعطلة الجمعة والأعياد الإسلامية [1].

ويلاحظ أن العامل الديني ظل موجودا في ظل حكم كل من بيديه وجيه، حيث كان هدف هؤلاء سياسيا أساسًا متمثلا في الإطاحة بواترا، وإن تم تفسير هذه الممارسات بأنها ذات أبعاد دينية أيضا، ومن ذلك ما حدث قبيل الانتخابات الرئاسية عام 2000، فبعد استبعاد واترا من الترشيح، أعلن علماء المسلمين ترشيحهم إياه، وأكد رئيس مجلس الأئمة في البلاد بوبا نار فوفانا " أنه لا غضاضة في أن نقوم نحن المسلمين بتأييد الحسن إذا كان هو المرشح الأفضل، تماما كما تؤيد البولي بيديه، والبيتي جباجبو " كما اعتبرت القيادة العليا للمسلمين أن نظام جباجبو قام على حمامات دم المسلمين [2].

وفي المقابل فإن أساقفة البلاد أعلنوا في اجتماع لهم في 7 سبتمبر 2000 ـ أي قبيل الانتخابات بفترة وجيزة ـ عدم ترشيح واترا [3].

ومنذ ذلك الحين شهدت البلاد حربا دينية ممزوجة بالطابع السياسي، بين أقلية حاكمة ظالمة وأغلبية مضطهدة، خاصة في ظل ممارسات كتائب الموت ضد المسلمين، ولقد كشفت الصحف والتقارير الدولية عن أعمال الإبادة التي تعرض لها المسلمون على أيدي جباجبو، ومن ذلك ما ذكرته صحيفة سياتل بوست إنتليجينز الأمريكية التي قالت: إن ميليشيات جباجبو تسرق أموال المسلمين وتعتدي عليهم. وهو نفس الأمر الذي ذهبت إليه بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، حيث قالت: إن قواته تقوم بخطف المسلمين والاعتداء عليهم [4].

ثالثا :الأسباب الثقافية :

يلاحظ أن هناك حالة من التعدد الثقافي في البلاد، حيث لكل إثنية ثقافتها الخاصة

---

(1) نجاح شوشة، م.س.ذ..

(1) Siendou.**Op.cit,**P.10.

(2) **Idem.**

(4) عاصم السيد، "مسلمو ساحل العاج أكثرية مضطهدة "، **موقع الإسلام اليوم**، 12 / 9 / 2004 في: www.islamtoday.net/articles/show/article/context.

بها، وكذلك لغتها المحلية في التعامل بين أفرادها، لذا فهناك أكثر من 60 لهجة محلية، وإن كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، وقد كان هناك تمايز على المستوى الثقافي أيضا، حيث كانت الأغلبية المسلمة محرومة إلى حد كبير من التعليم في المدارس الخاصة، في مقابل تمتع الأقلية الكاثوليكية بذلك، بل إن فرنسا قدمت منحا تعليمية مجانية لأبناء هذه الأقلية للدراسة في باريس، ولقد سعت فرنسا ـ إبان الاستعمار ـ لطمس الهوية الثقافية للمسلمين من خلال حظر لغة الماندي التي يتحدث بها شعب الماندي، بالرغم من أنها لغة الإسلام في غرب إفريقيا، كما منعت تدريس الإسلام في المدارس [1].

ولقد اكتسبت التمايزات الثقافية أبعادا سياسية إبان عهد بيديه الذي عمل على استخدام البعد الثقافي للتمييز بين المواطنين، فقد برزت ثقافة الإيفوارية Ivoirite في مواجهة الثقافات الواردة من الخارج (ثقافة الشماليين تحديدا المنحدرين من أصول مالية وبوركينية وغينية) حيث كان ينظر إلى هؤلاء على أنهم أجانب قادمون إلى البلاد[*]، في حين كان ينظر الجنوبيون إلى أنفسهم على اعتبار أنهم سكان البلاد الأصليون [2].

ولعل هذا كان أحد أسباب تعديله المادة 35 في الدستور، فضلا عن قانون وراثة عقود الإيجار للأراضي المزروعة في الشمال؛ ليقضي بعدم وراثة هذه العقود، وكان يهدف من ذلك تحقيق أمرين: كسب مزيد من التأييد الداخلي له، والحيلولة دون أن يكون هؤلاء ورقة ضغط يمكن استخدامها من قبل الأنظمة التي ينتمون إليها.

ثالثا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

لقد كان هناك تفاوت اقتصادي واجتماعي كبير في البلاد بين شمال فقير يعمل أساسا في مجال الزراعة خاصة الكاكاو، وجنوب غني يعمل في مجال التجارة والصناعة، ولقد

---

(1) مسلمو ساحل العاج، "جهاد حتى الفجر"، م.س.ذ. .

(*) تعد هذه النظرة خاطئة لأن بوانييه منحهم حق التصويت في الفترة من 1960 – 1995 باعتبارهم مواطنين، وذلك من أجل تشجيعهم على البقاء في البلاد لاستزراع أراضي الشمال خاصة في ظل ضآلة الأيدي العاملة الوطنية آنذاك، لكن دفع تزايد عدد السكان ومرور البلاد ببعض الأزمات الاقتصادية مواطني البلاد الأصليين إلى الرغبة في السيطرة على هذه الأراضي، وهو ما استغله بيديه لتهميش هؤلاء. لمزيد من التفاصيل **انظر**: هالة جمال ثابت، إدارة الصراع العرقي..، م.س.ذ.، ص ص 130 – 131.

(1) Siendou , **Op.cit** , P.3.

بدأت بوادر هذه الأزمة تظهر منذ حكم الرئيس بوانييه؛ حيث كان هناك نوع من الاستغلال الاقتصادي من قبل الجنوب للشماليين، مما ساهم في تمرد الشمال بعد ذلك، حيث كان الجنوبيون ـ ومعظمهم من النصارى ـ يستغلون مواقعهم قرب الموانئ الجنوبية على المحيط الأطلنطي، ويشترون المحاصيل الزراعية من مسلمي الشمال بأسعار زهيدة، ثم يبيعونها بمبالغ طائلة للخارج، مما أثار حالة من السخط لدى الشماليين[1]، ولقد حاول بوانييه تخفيف هذا الوضع المتدهور للشماليين، فقام بفرض ضرائب على منتجات الكاكاو بلغت 25.2٪ من سعر الصادرات[2]، إلا أنه بالرغم من ذلك فشل في إحداث تنمية اقتصادية متوازنة بين الشمال والجنوب؛ إذ إن الأمر كان يتطلب موارد كثيرة، كما أن أوضاع البلاد الاقتصادية ساءت بصورة كبيرة في عهده بسبب تراجع أسعار الكاكاو عالميا والذي تعد ساحل العاج المنتج الأول له، وكان من نتيجة ذلك زيادة حجم الدين الخارجي ليصبح 14.5 بليون دولار عام 1989، وهو ما كان سببا في بروز الصراع بعد ذلك[3].

ولقد تزايد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع تولي بيديه الحكم وذلك لعدة أسباب منها:

1- تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مما أدى إلى تضرر فئات اجتماعية عديدة من برامج الخصخصة، كما تم تسريح عدد كبير من موظفي الدولة لتقليل النفقات العامة، وهو ما أدى إلى وجود حالة من الغضب الشعبي ووقوع مظاهرات من حين لآخر، ولقد امتد هذا الضرر إلى المؤسسة العسكرية ذاتها، مما دفع هؤلاء إلى التمرد ضده، ووقوع أول انقلاب في تاريخ البلاد بقيادة روبرت جيه القائد الأسبق للجيش[4].

2- انتشار الفساد والاختلاسات بصورة كبيرة، فضلا عن تردي عوائد محاصيل البلاد الأساسية، مما أدى لوجود حالة تذمر داخلي وخارجي أيضا تمثل في قرار البنك الدولي بوقف مساعداته للبلاد، ونفس الأمر بالنسبة للاتحاد الأوربي، خاصة بعد

---

(1) مسلمو ساحل العاج، **جرح جديد في جسد الأمة**، في:
www.newsarchive.info/common/viewitem?typeid=5&itemd=748
(3) Constant Koidou,**"The Challenge of Cote D`Ivoire Peace Process"** (France: Toolouse University , May 2004) P. 5.
(1) Adekye Adebajo **,** "Pax West Africana",**Op.cit**,P.299.
(4) خالد حنفي، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار، م.س.ذ.، ص 87.

الاتهامات التي وجهت له باختلاس قدر كبير من المنحة الدولية المخصصة لمجال الصحة[1].

3- استحداث بعض القوانين التي ساهمت في حدوث خلافات بين الطبقات الاجتماعية وبعضها البعض، ومن ذلك استصدار قانون الإصلاح الزراعي عام 1998 والذي سمح للعاجيين بالسيطرة على الأراضي التي بحوزة غيرهم - في إشارة إلى مواطني دول الجوار - التي آلت إليهم في عهد الرئيس بوانييه، خاصة مزارع الكاكاو والقهوة في الشمال، مما ساهم في حدوث حالة تذمر لدى هؤلاء وتعاطفهم مع الحسن واترا، وكذلك مع أية قوى معارضة للنظام مثل روبرت جيه، خاصة أن القانون الذي أطلق عليه (قانون حق التملك) قصر حق التملك على ذوي الأصول العاجية فقط، مما حدا بهؤلاء - مواطني دول الجوار - إلى الاضطرار لبيع أرضهم، وفي المقابل سمح القانون للمتطرفين العاجيين باحتلال أراضي هؤلاء، بل وحرق بيوتهم ومزارعهم عند المقاومة، مما ساهم في تذمر الشماليين ضد النظام الحاكم الذي ينتمي إلى الجنوب[2].

رابعا: الأسباب السياسية:

بالرغم من أن الرئيس بوانييه حكم البلاد طيلة ثلاثة عقود من خلال نظام الحزب الواحد، وهو الحزب الديمقراطي لساحل العاج، إلا أن الاضطرابات السياسية لم تظهر في عهده بنفس القوة التي ظهرت في عهد خلفائه، وقد يرجع ذلك لعدة اعتبارات، لعل من أبرزها: شخصيته الكاريزمية من ناحية، ونجاحه في تحييد الجيش خاصة من خلال الامتيازات الكبيرة التي يحصل عليها هؤلاء من ناحية ثانية، فضلا عن علاقاته الجيدة بفرنسا من ناحية ثالثة.

وبالرغم من أن بوانييه عمل على إدخال مبدأ التعددية في البلاد أواخر حكمه وإدخال بعض الإصلاحات السياسية، مثل استحداث منصب رئيس الوزراء، إلا أن هذا كان سببا في تفجر الصراع بعد ذلك؛ إذ برز الخلاف أواخر حكمه بين رئيس البرلمان كونان بيديه ورئيس الوزراء الحسن واترا، الذي اختاره بوانييه من أجل إرضاء الشماليين من ناحية، ولمواجهة نفوذ بيديه من ناحية ثانية، ولعل هذا يفسر أسباب الصراع بين

---

(1) د. حمدي عبد الرحمن، "أزمة حرف واو.."، م.س.ذ.

(1) Siendoo , **Op. cit.** , P. 8.

الرجلين بعد وفاة بوانييه [1] وتطبيق بيديه مبدأ الاستبعاد السياسي للمعارضة الشمالية تحديدا، وتعديل المادة 35. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل عمل على استبعاد كل القوى السياسية والإثنية ـ باستثناء البولي ـ من المناصب السياسية، ومن الحزب الحاكم، ونفس الأمر بالنسبة للجيش مما أدى إلى وقوع الانقلاب الذي قام به روبرت جيه [2].

وإلى نفس الأمر ذهب جيه، بالرغم من أنه حاول في بداية حكمه كسب ود المعارضة الشمالية من خلال إشراكهم في الحكومة الانتقالية التي تضم 22 وزيرا، حيث كان معظم هؤلاء من أنصار واترا الذي عاد للبلاد بعد فراره أيام بيديه، وأعلن تأييده للانقلاب باعتباره ثورة شعبية، لكن سرعان ما قام جيه بتطبيق سياسة الاستبعاد للمعارضة خاصة مع إعلانه عن رغبته في الترشيح لانتخابات الرئاسة فرفض تعديل المادة 35، بل قام بتحديد إقامة واترا ومنعه من مغادرة البلاد، ونفس الأمر حدث بالنسبة لإميل بواكييه مرشح الحزب الديمقراطي لساحل العاج، كما قام باعتقال كبار الضباط في المؤسسة العسكرية بزعم وجود تحركات عسكرية للانقلاب ضده [3].

أما بالنسبة لجباجبو، فقد سار على نهج كل من بيديه وجيه في استبعاد المعارضة، كما رفض التوصل لاتفاق سياسي مع واترا يتضمن نوعا من الترضية له كما فعل بوانييه أو حتى جيه، بل قرر عدم مشاركة واترا في الانتخابات البرلمانية، وكذلك تم استبعاد حزبه من المشاركة في الحكومة الجديدة[4]، بل أكثر من ذلك فقد عمل على تسريح عدد أكبر من قوات الجيش في إطار برنامجه لإعادة تشكيل الجيش، مما دفع هذه القوات إلى الانقلاب ضده عام2002 [5].

ولقد زاد من تعقيد الأمور استحداثه لميليشيا كتائب الموت لتصفية الخصوم، بل قام

---

(1) بدر حسن شافعي، " اضطهاد الأقلية الكاثوليكية للأغلبية المسلمة في ساحل العاج"، **مجلة المجتمع**، عدد 1639، 19 / 2 / 2005، ص ص 2 – 3.

(2) طارق عادل الشيخ، " انقلاب ساحل العاج.. شرخ جديد في غرب إفريقيا"، **السياسة الدولية**، عدد 140، أبريل 2000، ص ص 128 – 129.

(3) خالد حنفي، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار، م.س.ذ.، ص ص 88 – 90.

(4) خالد حنفي، " محنة الديمقراطية في ساحل العاج"، م.س.ذ.، ص ص 148 – 149.

(3)ICG. Africa Report, "**Cote D`Ivoire:The War Is Not Over No.27,28Nov.2003**,P.9."

باستخدام السلاح الجوي للمرة الأولى في سحق المعارضة الشمالية، لكن أدى القذف الخطأ لمواقع القوات الفرنسية إلى تدخل فرنسا في المواجهة من ناحية، واستمرار الصراع مع الشماليين من ناحية ثانية .

الخلاصة إذن:

أن تعقد الصراع في ساحل العاج يرجع إلى تداخل الأبعاد الداخلية له مع بعضها البعض، بحيث انقسمت البلاد على أساس جغرافي إلى شمال مسلم ينتمي بالأساس إلى الإثنيات الشمالية فقير اقتصاديا ومضطهد سياسيا، وجنوب مسيحي ينتمي بالأساس إلى الإثنيات الجنوبية، ومهيمن اقتصاديا وسياسيا، هذا التوازي ساهم في تعقيد عملية تسوية الصراع.

* * *

المطلب الثالث

الأسباب الخارجية للصراع

لعبت الأسباب الخارجية دورا مساعدا في عملية إذكاء الصراع واستمراره، وهنا برزت الأسباب الإقليمية بصورة أكبر، خاصة في ظل التجاور الجغرافي بين ساحل العاج ودول أخرى تشهد صراعا مماثلا مع وجود نفس التركيبة الإثنية كليبيريا، أو دول لها مصالح اقتصادية مباشرة مثل بوركينا فاسو ومالي.

أما الأسباب الدولية فلم يكن لها نفس مستوى تأثير الأسباب الإقليمية في الصراع:

أولا: الأسباب الإقليمية للصراع:

لقد لعبت دول الجوار دورا مهما في عملية إذكاء الصراع خاصة من قبل ليبيريا التي قامت إبان حكم تايلور بدعم متمردي الغرب تحديدا من أجل مواجهة دعم جباجبو لجبهة موديل المعارضة في ليبيريا؛ لذا قامت قوات تايلور بالمشاركة في التمرد الذي وقع غرب ساحل العاج وأسفر عن بروز حركة التمرد هناك، وهو ما دفع بعض المحللين إلى القول بأن الصراع هو أحد انعكاسات الحرب الأهلية في ليبيريا (1).

أما بالنسبة **لبوركينا فاسو**، فقد أدى رفع مبدأ الإيفوارية في مواجهة مواطنيها منذ أيام بيديه، وسيطرة المواطنين العاجيين على أراضي هؤلاء بالقوة بموجب قانون الأراضي عام 1998 إلى فقدان بوركينا لمورد اقتصادي هائل من تحويلات مواطنيها في البلاد، لذا فقد فّر هؤلاء إليها، كما انضم إليهم بعض صغار الجنود الذين تم إقصاؤهم بعد تورطهم في الانقلاب ضد بيديه، وشكل هؤلاء النواة الأولى للجبهة الوطنية لساحل العاج في الشمال التي قادت حركة التمرد ضد جباجبو بعد ذلك (2).

ولعل هذا يفسر أسباب تصعيد جباجبو لهجماته ليس فقط ضد المتمردين العسكريين، ولكن ضد منازل المهاجرين من بوركينا بزعم إيوائهم للمتمردين، وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقة بين الجانبين، وقيام بوركينا بإغلاق الحدود المشتركة مع ساحل العاج، كما أدانت بشدة ممارسات جباجبو ضد مواطنيها (3).

---

(1) ICG Africa Report ,"**Tackling Liberia: The Eye of The Regional Storm** ", 30 April 2003 , P. 14.

(2) Francis,**Op.cit**,PP.172-176

(3) خالد حنفي على، " انهيار السلام في ساحل العاج"، **السياسة الدولية**، عدد 159، يناير 2005، ص 208.

ثانيا: الأسباب الدولية للصراع:

لعبت الظروف الدولية هي الأخرى دورا مهما في إذكاء الصراع سواء من خلال تجاهله أو التدخل المنحاز لأحد أطرافه على حساب الطرف الآخر، وفي هذا الشأن يبرز الموقف الفرنسي والأمريكي.

فبالنسبة لفرنسا، لعبت ـ باعتبارها الدولة المستعمرة الأم ـ دورا في اندلاع الصراع، ليس في عهد جباجبو فحسب، وإنما منذ استقلال البلاد، حيث أدت سياستها القائمة على التمييز بين المواطنين على أسس دينية - وبالتالي تهميش الشمال المسلم لصالح الجنوب المسيحي - إلى شعور الشماليين بالرغبة في المشاركة في العملية السياسية، ومن ثم وقوع الاضطرابات بين الجانبين خاصة بعد رحيل بوانييه، كما لعبت فرنسا دورا غير مباشر في دعم انقلاب روبرت جيه ضد بيديه، حيث لم تتدخل لإعادة النظام المخلوع لعدة أسباب:

1- سياسة الجناح اليساري في حكومة ليونيل جوسبان آنذاك، والتي تقضي بالتأثير دون التدخل في المستعمرات السابقة (*) Influence But Not Interference .

2- عدم رغبة فرنسا في الدخول في مواجهة مع نظام جيه، خاصة أنه لم يبد أية إساءة لباريس، كما أنه حذر في الوقت نفسه من أن التدخل العسكري الفرنسي قد يؤدي إلى تصعيد الصراع وليس تسويته، لذا اقتصر اهتمام باريس على تأمين سلامة رعاياها فقط (1).

3- عدم رغبة فرنسا في الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة التي تردد أنها تدعم جيه بسبب موقف بيديه منها (**).

(*)تغيرت هذه السياسة ثانية مع عودة اليمين إلى الحكومة، مما دفع الرئيس شيراك إلى تأييد فكرة التدخل مع وقوع انقلاب 2002 لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Moya Collett , " **The Dilemma of Intervention: France ,The U.N. and Ecowas in Cote D`Ivoire"**,in www.rspas.anu.edu.au/ir/oceanic/ocisppapers/collette.pdf.PP.16-17.

(1) طارق عادل الشيخ، "انقلاب ساحل العاج"، م.س.ذ.، ص 13.

(**) عمل بيديه على إتباع نفس سياسة بوانييه فيما يتعلق بتوطيد علاقاته مع فرنسا مقابل تهميشها مع الولايات المتحدة التي كانت تسعى لتوطيد علاقاتها في غرب إفريقيا لمزاحمة فرنسا، لذا يتردد أن واشنطن دعمت الانقلاب الذي قام به جيه ضده. لمزيد من التفاصيل **انظر**: خالد حنفي، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار، م.س.ذ.، ص 88.

أما بالنسبة للانقلاب الذي وقع ضد جباجبو 2002 فقد أيدت فرنسا المتمـردين في بداية الأمر، ورفضت نداءات جباجبو لها بالتدخل لقمع هـؤلاء تنفيـذا لاتفاقيـة الـدفاع المشترك بين البلدين عام 1992 ويرجع ذلك إلى الرغبة في الانتقام مـن جبـاجبو بـسبب عدم قيامه بخصخصة شركة المياه والكهرباء لصالح الشركات الفرنسية (1). إلا أنه مـع اشتداد الصراع وخوف فرنسا من هيمنة القوى الـشمالية ـ ذات التوجهـات الإسـلامية ـ فضلا عن تصوير جباجبو لحربه ضد هؤلاء بأنها حـرب ضـد الإرهـاب، وإذا لم تتـدخل باريس فإن الأمر سينذر بكارثة، كل ذلك دفع فرنسا إلى التدخل ورعايتها لاتفاق لينـاس ماركوسيس والتزام قواتها الموجودة (*) هناك بالانتشار في المنطقـة العازلـة بـين الجـانبين لحين وصول قوات الجماعة (2).

أما بالنسبة للموقف الأمريكي والدولي عموما فـيلاحظ أن واشـنطن كانـت تـدعم المتمردين ضد نظام الرئيس بيديه بـسبب علاقـات الأخـير بفرنـسا، وتـردد حينهـا أنهـا ساعدتهم على الانقلاب، وهو ما دفع فرنسا إلى عدم التدخل لمناصرته لتجنـب المواجهـة مع واشنطن، واكتفت الدولتان بالتنديد بـالانقلاب دون اتخـاذ إجـراءات حاسـمة ضـد المجلس العسكري الجديد (3).

لكن تغير الموقف الأمريكي من فرنسا عامة ومن أحداث ساحل العاج بصفة خاصة بعد أحداث سبتمبر، حيث عملت واشنطن على تطبيق مبدأ التعاون بدلا من التنافس مع فرنسا، خاصة أنها في حاجة إلى حشد أكبر تأييد دولي في حربها ضد الإرهاب، صحيح أن فرنسا كانت تعارض سياسة واشنطن في حربها ضد العراق، وكذلك استصدار قـرار مـن مجلس الأمن في هذا الشأن، إلا أن واشنطن عملت على استرضـاء فرنـسا قبيـل الحـرب، ومن ذلك تجاهلها للانقلاب الثاني ضد جباجبو، بل إنها أيدت مـن خـلال قـرار مجلـس

(1) Warn Policy Brief'**Cote d`ivoire**,23 April 2004 , in , www.wanep.org/warn_policybrief_cote_d%27ivoire_stokeholder_interest.html,ppolicybrief-cote-d%27ivoire-stokeholder-interests,htm.P.1

(*) يبلغ حجم هذه القوات قرابة ألف جندي مـن الكتيبـة 43 مـشاة بحريـة، وهـي توجـد في القاعـة العسكرية الفرنسية في ميناء بوبة، وذلك في إطار معاهدة الدفاع المشترك، لمزيد من التفاصيل **انظـر**: مسلمو ساحل العاج، جرح جديد في جسد الأمة، م.س.ذ.

(2) Francis ,**Op. cit.**, P. 175

(3) طارق عادل الشيخ، " انقلاب ساحل العاج"، م.س.ذ.

الأمن في ديسمبر 2002 جهود فرنسا في عملية تسوية الصراع، ورفضت إرسال قوات دولية إلى هناك، بل أكثر من ذلك فإن البيت الأبيض أصدر بيانا رئاسيا أول فبراير 2003 أي بعد عشرة أيام من اتفاق ليناس ماركوسيس يعلن فيه تأييده للاتفاق، ورفضه المظاهرات التي رفعها أنصار جباجبو يطالبون فيها بتدخل واشنطن ورحيل فرنسا [(1)]. وهو ما أكده بعض المحللين الأمريكيين الذي أشار إلى أن ساحل العاج لن تكون ساحة للصراع بين واشنطن وباريس [(2)].

ويلاحظ أن الموقف الدولي سار وفق النهج الأمريكي من الصراع، فأدى هذا التجاهل إلى تفاقم الصراع، والاكتفاء بدعم جهود فرنسا في عملية التسوية.

المبحث الثاني
دور الإيكواس في تسوية الصراع

لقد عملت الجماعة منذ تدخلها في عملية التسوية بعد الانقلاب الثاني الذي شهده نظام الرئيس جباجبو (سبتمبر 2002) على تسوية الصراع بالطرق الدبلوماسية تحديدا، وبالرغم من أن الأوضاع كانت تتطلب إرسال قوات تابعة لها هناك إلا أن الأمر تأخر بعض الشيء بسبب وجود قوات تابعة لها في الصراعات الأخرى (سيراليون) فضلا عن ضعف الجانب التمويلي واللوجيستي في عملية نقل هذه القوات التي استغرق انتشارها قرابة شهرين، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع على أرض المعركة؛ لذا فقد عملت الجماعة على التغلب على هذه المشكلات من خلال تنسيق الأدوار مع كل من الأمم المتحدة (القيام بمهام حفظ السلام تحديدا) والاتحاد الإفريقي (مهام الوساطة) من أجل المساعدة في عملية التسوية، خاصة أن اندلاع الحرب ثانية في ليبيريا المجاورة دفعها إلى ضرورة نشر قوات أخرى تابعة لها هناك حتى وصول القوات الدولية، وهو ما يعني بروز عقبات اقتصادية وسياسية وعسكرية لقواتها الموجودة في ساحل العاج.

---

(1) حول الموقف الأمريكي من الاتفاق **انظر**: أكرم ألفي، "ساحل العاج: هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة؟"، **السياسة الدولية**، عدد 152، إبريل 2003، ص ص 226 – 227.

(2) حول هذا الرأي **انظر**: سناء الجاك، " ساحل العاج من الشبكة الفرنسية إلى المصيدة الأمريكية"، **صحيفة لوموند ديبلوماتيك (النسخة العربية)**، عدد 953، 1 يناير 2005، ص ص 2 – 3.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: أسباب التدخل ومبرراته.

المطلب الثاني : أدوات التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الثالث: جهود التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الرابع : تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية.

المطلب الأول
أسباب التدخل ومبرراته

لقد اجتمعت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعت الجماعة إلى ضرورة التدخل بداية لتسوية الصراع عبر طرق التسوية السلمية، ثم اضطرارها لإرسال قوات بعد ذلك لعملية حفظ السلام، ونظرا لهذه الظروف فقد حظي تدخل الجماعة بتأييد أطراف الصراع، لذا لم تكن هناك أية مشكلة فيما يتعلق بمشروعية التدخل.

أولا : الأسباب المختلفة للتدخل :

تعددت أسباب تدخل الجماعة على النحو التالي:

1- داخليا:

أدى التعامل العنيف للرئيس جباجبو في مواجهة المتمردين وقيامه بتصفية مئات الخصوم، وفي مقدمتهم الرئيس السابق روبرت جيه - إلى وجود مخاوف من إمكانية تحول الصراع إلى صراع شامل، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك، حيث أدى مقتل جيه إلى بروز حركتي تمرد في الغرب، ومن ثم فتح جبهة جديدة للقتال بالإضافة إلى الجبهة الشمالية [1].

كما أدى تدفق اللاجئين (يقدر عددهم بـ 125 ألف لاجئ) إلى دول الجوار خاصة ليبيريا، غانا، غينيا، بوركينا فاسو - إلى إمكانية حدوث كارثة إنسانية ومجاعة لهؤلاء، فضلا عن إمكانية حدوث توتر داخل هذه الدول التي تعاني في معظمها من أزمات سياسية [2].

2- إقليميا:

---

(1) خالد حنفي، "محنة الديمقراطية"، م.س.ذ. ص 149.

(2) Adekye ," Pax West Africana.." , **Op.cit ,** P.299.

كانت هناك مخاوف من إمكانية اندلاع الصراع بين ساحل العاج ودول الجوار خاصة بوركينا فاسو وليبيريا، ليس بسبب اللاجئين فحسب، وإنما بسبب الاتهامات المتبادلة بإيواء المعارضة، حيث اتهمت ساحل العاج بوركينا فاسو بدعم واترا - الذي ينتمي إلى أصول بوركينية - كما اتُّهمت ليبيريا كذلك بإيواء المعارضة الشمالية، وقد أدى ذلك إلى وجود مخاوف من اندلاع الصراع بين دول الجوار خاصة مع قيام ساحل العاج بقطع الاتصالات مع بوركينا، وقيام الأخيرة بإغلاق الحدود بين البلدين [1].

3- دوليا:

كان للاستعداد الأمريكي لضرب العراق دور مهم في عدم الاهتمام الأمريكي بالصراع، بل وعدم تشجيع تسويته من خلال الأمم المتحدة، حيث كانت واشنطن تسعى في المقابل إلى حشد التأييد الدولي لحربها غير المشروعة ضد العراق؛ لذا فقد امتنعت عن تأييد إرسال بعثة مراقبة محدودة من الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار بالرغم من أنها تتكون من 76 مراقبا فقط [2]، كما اعترضت واشنطن كذلك على اقتراح الجماعة قبل تدخلها بوضع قواتها تحت مظلة القوات الدولية لنفس الأسباب، لذا جاء قرار مجلس الأمن منتصف نوفمبر يؤيد جهود الجماعة في تسوية الصراع، بل ويطالبها بسرعة نشر قواتها للفصل بين القوات [3].

كما يلاحظ في هذا الصدد أيضا أن عدم التحمس الفرنسي للتدخل في بداية الصراع ساهم كذلك في ضرورة تدخل الجماعة، وهو ما أكده الرئيس شيراك الذي أشار إلى أن بلاده مهتمة بتأمين رعاياها وأنها ستترك عملية التدخل للجماعة [4].

ثانيا: مبررات (مشروعية) التدخل:

لم تثر عملية التدخل أية إشكاليات قانونية أو سياسية، إذ اعتُبر تدخل الجماعة أمرا مشروعا من الناحية القانونية لأنه تم بناء على طلب حكومة جباجبو المنتخبة، كما أن

---

(1) خالد حنفي، محنة الديمقراطية، م.س.ذ.، ص 149.

(2) Adekye," **Op. cit** ,P. 300..

(3) عبد الحميد شتا، "الصراع في ساحل العاج بين الأزمة الداخلية والضغوط الخارجية"آفاق إفريقية، عدد 13، ربيع 2003، ص ص 60 – 61.

(4) Wanep Policy Brief (2) **"Cote D`Ivoire Crisis"** , in www.wanep.org/ecowas-intervention-c%f4te.htm.P.1

القرار صدر عن قمة الجماعة بعد التشاور بين أعضائها ووفقا لمبادئها. فقد اعتبرت الجماعة هذا الانقلاب خرقا لأحد مبادئ الاتحاد الإفريقي الذي يقضي بعدم الاعتراف بأي نظام يصل إلى الحكم بطريقة غير مشروعة، فضلا عن عدم جواز الإطاحة بالحكومات المنتخبة، كما اعتبرت الجماعة كذلك هذا الانقلاب خرقا لبروتوكولها الخاص بالديمقراطية والحكم الجيد، لذا كان هناك إجماع من قبل رؤساء الدول في الجماعة على ضرورة التدخل، بل ونشر قوات لتسوية هذا الصراع [1].

ولقد حظي هذا التدخل كذلك بتأييد دولي من قبل مجلس الأمن الذي أصدر قراره في منتصف نوفمبر بتأييد تدخل الجماعة لتسوية الصراع، وتأييده للنظام الشرعي المنتخب في البلاد ورفض التغيير من خلال الانقلاب العسكري [2].

المطلب الثاني
أدوات التسوية السياسية والعسكرية

لقد سعت الجماعة منذ وقوع الانقلاب الثاني ضد جباجبو (2002) إلى تسوية الصراع بوسائل التسوية المختلفة المتمثلة أساسا في تشكيل لجنة وساطة خاصة لهذا الغرض، فضلا عن جهود رئاسة الجماعة في هذا الشأن، كما اضطرت كذلك إلى استخدام أساليب التسوية العسكرية.

أولا: أدوات التسوية السلمية:

قررت الجماعة في قمتها غير العادية التي عقدت في أكرا (سبتمبر2002) تشكيل لجنة وساطة أو مجموعة اتصال على مستوى القمة A high Level Contact Group تضم رؤساء ست دول هي (غانا، غينيا بيساو، نيجيريا، توجو، مالي، النيجر) وذلك بهدف إقناع المتمردين بوقف الأعمال العدائية ووضع إطار عام للتسوية [3].

ويلاحظ أن تشكيل اللجنة راعى تمثيل كل الثقافات المختلفة في الإقليم بصورة متوازنة، حيث تضم اللجنة دولتين أنجلوفونيتين هما غانا باعتبارها رئيس الجماعة في

---

(1) Mark Malan "Ecowas Operation From 1990 to 2004: Synopsisal Lessons Noted and Key Recommendation",**Paper Presented to Ecowas Lessons Learned Workshop** (Accra: Kofi Annan International Peacekeeping Training Center , 10-14 Feb., 2004) P.11.

(2) عبد الحميد شتا، م.س.ذ، ص 60 – 61.

(3) Africa , South of The Sahara 2004 , **Op.cit**,PP. 1325-1326.

حينها، ونيجيريا باعتبارها أكبر دولة أنجلوفونيـة، فـضلا عـن الرغبـة في الاسـتفادة مـن جهودها الدبلوماسية بعد تراجع دورها العسكري بعد تولي أوباسانجو الحكم.

كما أنها تضم كذلك دولة ليزوفونية هي (غينيا بيساو) وذلك بعد تسوية الصراع بها، وهناك كذلك ثلاث دول فرانكفونية هي (مالي، توجو، النيجر) ويلاحظ أن هذه الـدول ذات علاقات جيدة مع ساحل العاج، ومن ثم فقد تنجح في جهود الوساطة، ولعل هـذا يفسر في المقابل أسباب استبعاد دول فرانكوفونية ذات ثقـل سـياسي منهـا مثـل بوركينـا فاسو.

ثانيا: أدوات التسوية العسكرية:

أثار تدخل قوات الجماعة في عملية التسوية عدة تساؤلات بعضها يتعلق بأسـباب أو ظروف التدخل، وبعضها الآخر يتعلـق بتـشكيل وقيـادة هـذه القـوات، وثالثهـا يتعلـق بمهامها وصلاحياتها، وأخيرا وليس آخرا عملية تمويل هذه القوات.

1-ظروف التدخل:

لقد تجمعت مجموعة من الظروف الداخلية والخارجيـة التـي دفعـت الجماعـة لـيس للتدخل فقط من خلال جهود الوساطة السلمية، ولكن من خلال إرسال قواتها إلى هناك من أجل عملية حفظ السلام.

فداخليا: يمكن رصد مجموعة من الأسـباب أبرزهـا اسـتمرار القتـال بـين أطـراف الصراع (المعارضة الشمالية والنظام) وفشل جهود الجماعة الدبلوماسية في تسويته، والتـي تمثلت بالأساس في اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه بـين الجـانبين في 17 أكتـوبر بتوجو، حيث تم خرق الاتفاق من كلا الجانبين، كما ازدادت الأمور تعقيدا ببروز حركتي التمـرد في الغـرب في الـشهر التـالي مبـاشرة، وسـيطرتهما عـلى مـدينتي مـاني ودانـاني الإستراتيجيتين، مما دفع الجماعة أولا إلى ضرورة إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار مع هاتين الحركتين من ناحية، وضرورة نشر قواتها للفصل بين أطراف الصراع الثلاثـة (الحكومـة، متمردي الشمال، متمردي الغرب) من ناحية ثانية [1].

وخارجيا: أدى الانشغال الأمريكي والدولي بالإعداد للحرب ضد العـراق، ورغبـة

---

(1) عبد الحميد شتا، م.س.ذ.، ص ص 59 – 60.

واشنطن في حشد القوات الدولية معها في هذه الحرب وليس في أي مكان آخر، أدى ذلك إلى دفع الأمم المتحدة لرفض طلب الجماعة إرسال قوات دولية تنطوي تحتها قوات الجماعة، بل يلاحظ أن الأمم المتحدة أيدت تدخل الجماعة، بل وتدخل القوات الفرنسية لتسوية الصراع .

2-تشكيل وقيادة القوات:

لقد قررت الجماعة عقب الاجتماع الذي عقده رؤساء الأركان في أبيدجان 25 – 26 أكتوبر 2002 وكذلك اجتماع وزراء الخارجية ومندوبي مجلس الوساطة والأمن الموافقة على إرسال قوات للجماعة تتكون من ألفي مقاتل على أن تقودها السنغال، وقد أكد السكرتير التنفيذي للجماعة أن ثمان دول أخرى أعلنت المشاركة، لكنها لم تحدد حجم قواتها المشاركة (وهي بنين، جامبيا، غانا، غينيا بيساو، مالي، النيجر، نيجيريا، توجو) وأن هذه القوات التي أطلق عليها اسم بعثة الجماعة في ساحل العاج (إيكوميسي) Ecowas Mission in Cote D`Ivoire أو قوات مراقبة الجماعة (إيكوفورث) Ecowas Peace Forth for Cote D`Ivoire سوف تنتشر خلال مدة تتراوح مابين 10 – 15 يوما(1).

لكن يلاحظ أن عملية الانتشار لم تتم في موعدها المقرر، نظرا لعدم وفاء بعض الدول بالمشاركة فيها مثل: نيجيريا، جامبيا ،غينيا بيساو، مالي(*) ومن ثم ترتب على ذلك أيضا ضآلة عدد هذه القوات عن العدد المقرر سلفا، ففي أوائل عام 2003، انتشرت الإيكوميسي في البلاد وكان قوامها 1288 جنديا من خمس دول فقط (هي: السنغال، غانا، النيجر، توجو، بنين) وقد واجهت هذه القوات صعوبات عدة لعل أهمها: نقص معدات الاتصال، والدعم اللوجيستي، مما أعاق انتشارها بشكل كامل على الخط الفاصل بين المتحاربين، فضلا عن تأخر عملية تسلم المهام من القوات الفرنسية (2).

وإزاء هذه الصعوبات من ناحية، فضلا عن توقيع أطراف الصراع لاتفاق ليناس

---

(1) Ofeilea Quist Arcton, "**Ecowas Agrees to Send 2000 Peacekeepers to Ivoiry Coast** ", 27 Oct. 2000 , in www.allafrica.com/stories/20021027000-html.P.1.

(*) يرجع ذلك في أحد أسبابه إلى مشاركة قوات هذه الدول في قوات الجماعة في ليبيريا بعد اندلاع الصراع مجددا نهاية 2002، لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Adekye , "Pax West Africana…",**Op.cit**,P.300.

(2) أيمن شبانة، ظاهرة التدخل…، م.س.ذ.، ص 148.

ماركوسيس من ناحية ثانية، قرر قادة أركان الجماعة في اجتماعهم في مارس 2003 زيادة عدد هذه القوات ليصبح 3411 جنديا [1].

ولعل الملاحظة الأساسية على عملية التشكيل تتمثل في غلبة الدول الفرانكفونية المشاركة فيها (أربع دول) مقابل دولة أنجلوفونية واحدة، وهو ما يفسر أسباب الروابط الموجودة بين هذه الدول في إطار منظمة الفرانكفونية والسياو من ناحية، وحرص فرنسا على ضرورة أن تتم تسوية الصراع في إطار فرانكفوني بالأساس من ناحية ثانية. وفي هذا الإطار يمكن فهم أسباب مشاركة ثلاث دول من الدول الأربع (السنغال، توجو، بنين) في عمليتي الجماعة في ليبيريا وساحل العاج في آن واحد، في حين لم يحدث هذا بالنسبة للدول التي اعتذرت عن عدم المشاركة ضمن قوات الإيكوميسي (نيجيريا، جامبيا، غينيا بيساو، مالي) بسبب المشاركة في قوات الإيكوميل.

أما بالنسبة لقيادة القوات: فقد حرصت الجماعة على إحداث حالة من التوازن بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية خاصة نيجيريا، لذا فقد قررت الجماعة تعيين السفير النيجيري راف أويشو Raph Uwechue مبعوثا خاصا للسكرتير التنفيذي لإدارة البعثة (المهام السياسية بالأساس) وتعيين الجنرال السنغالي بابا خليل فال قائدا للقوات ومساعدا له [*].

3-مهام وصلاحيات القوات:

وفقا لقرارات قمة الجماعة في داكار (ديسمبر 2002) تم تحديد مهام القوات فيما يلي:

1-حفظ الأمن، وحماية الأشخاص (المراقبين الدوليين) والمنظمات العاملة في المجال الإنساني.

---

(1) Africa South of The Sahara 2004,**Op.cit**, P.1326.

(*) أرادت الجماعة أن يكون لنيجيريا دور في عملية التسوية ـ على الأقل في الجانب السياسي، لأن تجاهلها قد يؤدي إلى فقدان الجماعة لخبرتها في عملية التسوية، كما أن الجنرال راف ذو خبرة أيضا في عملية تسوية الصراعات، إذ إنه كان المبعوث الخاص للرئيس أوباسانجو لتسوية الصراعات منذ تولي أوباسانجو الحكم عام 1999. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

This Day Newspaper:"Nigeria to Head Ecowas Operations in Cote D`Ivoire" , (Lagos , 2 Dec. , 2002) on www.npwj.org.

2-حماية المدنيين من أي تهديد أو عنف جسدي يتعرضون له في مناطق انتشار القوات، مع استخدام كافة الوسائل لذلك.

3-مراقبة الأعمال العدائية، وتسهيل انتقال الأشخاص والبضائع والخدمات.

4-المشاركة في عملية مراقبة نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم (1).

ويلاحظ أن المهام المنوطة للجماعة هي المهام التقليدية لعمليات حفظ السلام، وإن كان البند الثاني أعطاها الحق في تحولها إلى قوات فرض السلام إذا لزم الأمر ذلك.

كما يلاحظ ثانيا أن هذه المهام تكتنفها بعض العقبات كالعقبات المالية واللوجيستية، فضلا عن الخسائر البشرية التي يمكن أن تنجم عن ذلك، كما هو الحال بالنسبة للمهمة الرابعة.

ولعل ذلك ما دفع قادة الجماعة إلى منح هذه القوات كافة الصلاحيات اللازمة لتنفيذ هذه المهام، وإن كانت الجماعة لم تستخدم حقها في استخدام القوة لفرض السلام بسبب عدم رغبتها في استفزاز أي من أطراف الصراع من ناحية، أو خشية أن يؤدي ذلك إلى تصعيد الصراع بدلا من تسويته، فضلا عن أن مهام فرض السلام تحتاج ليس فقط لحجم قوات أكبر ولكن لقدرات تسليحية عالية تفتقدها معظم الدول المشاركة.

4-التمويل:

لقد كانت مشكلة التمويل من أبرز المشكلات التي واجهت الجماعة، خاصة بعد انسحاب نيجيريا من المشاركة؛ لذا فقد عقدت اجتماعات مع الدول الغربية المانحة (أصدقاء الجماعة) بما فيهم بريطانيا، فرنسا، كندا، ألمانيا، هولندا، الولايات المتحدة، من أجل بحث إمكانية المساهمة في عملية التمويل، على اعتبار أن ذلك ـ كما أكد سكرتيرها التنفيذي ـ هو الأساس لنجاح عمل هذه القوات (2)، وعلى غرار ما حدث في غينيا بيساو قامت فرنسا بتحمل العبء الأكبر في عملية التمويل ونقل القوات والمعدات (3).

كما قامت الولايات المتحدة بتقديم تسعة ملايين دولار لقوات الجماعة عام 2003 من أجل الإشراف على عملية وقف إطلاق النار (4) فضلا عن تقديمها أيضا ـ إلى جانب

---

(1) Ifeoha Azikiwe, "The Ivoirian Crisis: One Year of Ecowas Diplomatic Initiatives and Military", **Vanguard Newspaper** , (Lagos,20Oct,2003) in www.allafrica.com/stories/2003,PP.2-3.
(2) Ofeibea Quest Arcton , **Op.cit ,** P.1.
(3) Adekye ,**Op.cit** , P.300.
(4) **USA Department of State:** Bureau of African Affairs , Nov. 2005.

فرنسا ـ للأدوات اللازمة لنقل هذه القوات (المدرعات، عربات الجيب، وسائل الاتصال) على سبيل الإعارة، على أن يتم استعادة هذه الأدوات بعد انتهاء العملية [1] كما شاركت بريطانيا هي الأخرى في عملية التمويل، وقد بلغ حجم التمويل المقدم من كل من: الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، خلال الفترة الأولى لانتشار القوات 13 مليون دولار [2].

ولعل اعتماد الجماعة بالكامل على التمويل الخارجي قد جعل مشاركتها ليست مرتبطة بإرادتها السياسية الداخلية بقدر ارتباطها بإرادة الدول المانحة التي يمكن أن تتوقف عن عملية التمويل في أي وقت، خاصة إذا انتفت مصالحها في عملية التسوية.

المطلب الثالث
جهود التسوية السياسية والعسكرية

لقد عملت الجماعة على استخدام أساليب التسوية السياسية بالأساس ـ على غرار ما حدث في غينيا بيساو وإلى حد ما في سيراليون ـ في عملية التدخل وذلك من خلال الأجهزة المنوطة بذلك (لجنة الاتصال، مجلس الوساطة والأمن بمستوياته الثلاث، لجنة الدفاع والأمن، مبعوث السكرتير الخاص) كما شاركت في مهام حفظ السلام من خلال الإيكوميسي، وذلك بالتنسيق مع المنظمات والدول المعنية مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي من ناحية، وفرنسا من ناحية ثانية.

أولا : جهود التسوية :

يمكن القول بأن جهود التسوية التي قامت بها الجماعة مرت بمرحلتين أساسيتين:

الأولى: مرحلة ما قبل اتفاق ليناس ماركوسيس (25 يناير 2003).

الثانية: مرحلة اتفاق ليناس ماركوسيس وما بعده.

المرحلة الأولى :

اتسمت هذه المرحلة ببذل الجماعة جهودا دبلوماسية على مختلف الأصعدة، ومن خلال كافة أجهزتها المعنية من أجل التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار يمهد الطريق أمام

(1) Walter H. Konsteiner , " **Prospect for Peace in Cote D`Ivoire** " in www.state.gov/p/of/rls/rm/17657.htm.P.3.
(2) Moya Collette , **Op.cit.** , P.24.

التوصل لاتفاق شامل بين أطراف الصراع، كما أن عملية التنسيق مع المنظمات والدول الأخرى خاصة فرنسا كانت ضعيفة إلى حد ما في هذه الفترة.

ويلاحظ أيضا في هذا الشأن التدخل الفوري للجماعة لتسوية الصراع هذه المرة مقارنة بالانقلاب الذي قام به روبرت جيه عام 1999[*]، فبعد وقوع الانقلاب بعشرة أيام عقدت الجماعة قمة طارئة في داكار قررت خلالها تشكيل لجنة للاتصال برئاسة توجو، وقد قامت هذه اللجنة في اليوم التالي لتشكيلها بالاجتماع بالرئيس جباجبو في أبيدجان، كما عملت على الاتصال بحركة التمرد في الشمال، وأسفرت هذه الجهود عن توقيع طرفي الصراع اتفاقا لوقف إطلاق النار في توجو (17 أكتوبر2002) [1] والذي كان يفترض أن يكون مقدمة للتوصل لاتفاق سلام بين الجانبين، وبالفعل بدأت المحادثات السياسية بين الجانبين بعد ذلك بأسبوع (24 أكتوبر) تحت إشراف توجو، وأثناء عملية التفاوض التي استمرت أسبوعا أيضا عقدت لجنة الدفاع والأمن اجتماعا في 26 أكتوبر تم خلاله للمرة الأولى اقتراح نشر قوات مراقبة تابعة للجماعة للإشراف على عملية وقف إطلاق النار، وعلى تنفيذ بنود اتفاق السلام حال التوصل إليه في محادثات لومي، وقد رفعت اللجنة هذا التصور لمجلس الوساطة والأمن الذي وافق عليه، وفي 31 أكتوبر كادت الجماعة أن تتوصل لأول اتفاق للسلام بين الجانبين، إلا أن المحادثات توقفت بسبب إصرار الجبهة الشمالية على إقالة جباجبو ومراجعة الدستور وإجراء انتخابات جديدة، في حين طالب جباجبو بضرورة نزع سلاح الجبهة أولا قبل توقيع اتفاق السلام، وبالرغم من جهود الجماعة من أجل محاولة تقريب وجهات النظر بين

(*) اكتفت الجماعة في حينها بإدانة الانقلاب، لكنها لم تستطع التدخل لتسوية الصراع، وقامت بمنح المجلس العسكري مهلة طويلة نسبيا ـ ستة أشهر ـ من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية، ويرجع موقف الجماعة هذا لعدة أسباب أهمها وجود قواتها العسكرية في ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو، توجهات النظام الجديد في نيجيريا، انسحاب موريتانيا من المنظمة. لمزيد من التفاصيل **انظر**: طارق عادل الشيخ، م.س.ذ.، ص 130.

(1) Mark Malan ,**Op.cit.** , P.11.

الجانبين، إلا أنها فشلت في ذلك [1].

ونظرا لانهيار محادثات السلام وتجدد الأعمال العدائية بين الشمال والجنوب، فضلا عن بروز حركتي التمرد في الغرب، اضطرت الجماعة لعقد قمة أخرى في داكار أيضا (18 ديسمبر 2002) والتي كان من أهم قراراتها الموافقة على نشر قوات عسكرية للجماعة لكي تحل محل القوات الفرنسية التي تراقب اتفاق وقف إطلاق النار، وذلك بحلول نهاية العام [2].

ولكي يكون اتفاق وقف إطلاق النار شاملا، عملت الجماعة ـ من خلال رئيس توجو ـ على إجراء محادثات مع حركتي التمرد في الغرب من أجل إقناعها بالانضمام لاتفاق أكتوبر لوقف إطلاق النار، وبالفعل وافقت حركتا التمرد في 13 يناير 2003 على وقف جميع الأعمال القتالية مع الحكومة، والسماح بنشر قوات الجماعة للفصل بين القوات، وكذلك المشاركة في مفاوضات السلام في باريس والتي عرفت باسم ليناس ماركوسيس [*].

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة مع اتفاق ليناس ماركوسيس، وشهدت جهودا دبلوماسية أكبر، فضلا عن تنسيق أكبر بين الجماعة والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة، وكذلك فرنسا، وقد تراجع دور الجماعة خلالها لصالح دور الأمم المتحدة.

فقد سعت الجماعة بالتنسيق مع فرنسا لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية لجميع أطراف الصراع (القوى السياسية الحزبية، والقوى العسكرية) وقد لعب وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفيليبان دورا مهما في هذا الشأن، حيث قام بزيارة ساحل العاج أكثر من مرة

---

(1) هالة جمال ثابت، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة"، م.س.ذ، ص 427.

(2) عبد الحميد شتا، م.س.ذ.، ص 58.

(*) عملت فرنسا ـ بالتزامن مع جهود الجماعة ـ على الاتصال بأطراف الصراع المختلفة من أجل إقناعهم بالمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة في باريس، وبالفعل تكلل جهود وزير الخارجية الفرنسي آنذاك دومنيك دوفيليبان بالنجاح. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Mark Malan , **Op.cit.** , P.12.

والالتقاء بكافة أطراف الصراع، وتوجت هذه الجهود بحضور 32 مندوبا: يمثلون الحكومة من جهة، وفصائل التمرد الثلاثة في الشمال والغرب من جهة ثانية، والأحزاب السبعة الرئيسة في البلاد وفي مقدمتها حزب واترا من جهة ثالثة ـ لمؤتمر المصالحة (المائدة المستديرة) الذي عقد في باريس في الفترة من 15 – 23 يناير 2003 وفي اليوم التالي:

(24 يناير) تم توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية والتي عرفت باسم اتفاقية ليناس ماركوسيس(*) التي كان من أهم بنودها ما يلي (1):

1– الترحيب باتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه أطراف الصراع في توجو، على أن تقوم قوات الجماعة بالإشراف على تنفيذه بمساعدة القوات الفرنسية (ليكورن).

2– الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية برئاسة سعيدو ديارا(**) الذي حظي بالإجماع، والذي سيظل في منصبه لحين إجراء الانتخابات الرئاسية القادمة (2005) لكنه لن يتمكن من الترشيح فيها.

3– تشكيل الحكومة الوطنية من ممثلين يتم تعيينهم من قبل الأطراف المشاركة، مع مراعاة الثقل النسبي لهذه الأطراف عند عملية التمثيل(***).

4– بقاء الرئيس جباجبو في منصبه لحين إجراء الانتخابات الرئاسية، مع تقليص صلاحياته لصالح رئيس الحكومة.

5– مهام الحكومة الجديدة تتمثل فيما يلي:

أ ـ إعادة بناء الدولة وإدخال التعديلات الدستورية والقانونية اللازمة لتطبيق البرنامج الذي تبنته المائدة المستديرة، ومن أهم هذه التعديلات التعديلان التاليان:

(*) نسبة إلى المدينة التي عقدت فيها المائدة المستديرة.

(1) حول بنود مؤتمر المائدة المستديرة الذي تمخضت عنه الاتفاقية **انظر**:
Text of Linas -Marcosis Accord, in , "Cote d`Ivoire: No Peace in Sight", **Op.cit.** , PP.30-31.

(**) كان عضوا في ميليشيات الرئيس الراحل روبرت جيه.

(***) تعهد جباجبو في اجتماعات مغلقة على مهمش الاجتماع مع زعيم الجبهة الشمالية جليوم سورو ـ والتي شارك فيها الرئيس شيراك وكوفي عنان ـ على منح الجبهة حقيبتي الدفاع والداخلية عوضا عن منصب رئيس الحكومة، إلا أنه تراجع عن موقفه بعد ذلك. لمزيد من التفاصيل **انظر**: Cote D`Ivoire: The War Is Not Yet ,Over **Op.cit**,P.3

الأول: تعديل الشروط القانونية الواردة في المادة 35 من الدستور والخاصة بشروط الترشح للرئاسة، وذلك من خلال النص على أن يتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، على أن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والسياسية، وألا يقل عمره عن 35 عاما، وأن ينتمي إلى أم أو أب عاجيين (1).

الثاني:استمرار العمل بقانون الملكية العقارية الصادر عام 1998 الذي يمنع الأجانب من تملك الأراضي الزراعية، لكن مع إدخال تعديلات عليه تسمح لأبناء مستأجري هذه الأراضي بوراثة عقود الإيجار طويلة الأمد.

ب ـ إصدار عفو عام عن كل من حمل السلاح، مع إمكانية أن يتضمن العفو الجنود المنفيين في الخارج.

ج ـ القيام بنزع أسلحة جميع حركات التمرد، مع طرد المرتزقة الأجانب العاملين في صفوف الحكومة، ويمكن أن تستعين في هذا الشأن بجهود قوات الجماعة وفرنسا والأمم المتحدة.

د ـ إعادة تشكيل الجيش ووزارة الداخلية، مع إمكانية الاستعانة بالمشورة الخارجية خاصة الفرنسية.

6- تشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق، هذه اللجنة تم اقتراح تشكيلها من ممثلين من كل من: الاتحاد الأوربي، الاتحاد الإفريقي، سكرتير الجماعة، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، منظمة الفرانكفون، البنك الدولي، الصندوق الدولي، الدول الثمانية الكبرى – فرنسا، على أن يكون من مهامها رفع تقارير إلى المنظمات الإقليمية والدولية، والقوى الخارجية المعنية بالصراع بشأن ما تم تنفيذه، والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ (*).

---

(1) حول هذا النص **انظر**: ملحق الاتفاق (**برنامج عمل الحكومة الوطنية**) المادة 3، فقرة 1 في: =

Cote d`Ivoire**: Programme of The Government of National Reconciliation,** in, =
www.usip.org/library/cote-d`ivoire/cote-d`ivoire/ui242003en.html,P.3.

(*) تم تشكيل هذه اللجنة من عشرة أعضاء من الجهات المشار إليها آنفا، مع إمكانية مشاركة قائد القوات الفرنسية والأمم المتحدة فيها، وتعقد اجتماعاتها بصفة دورية كل أسبوع في أبيدجان للوقوف على ماتم تنفيذه من الاتفاق. لمزيد من التفاصيل، **انظر**

7- قيام كل من قوات الجماعة، فرنسا، الأمم المتحدة بتأمين الأفراد المشاركين في المؤتمر، وكذلك تأمين أعضاء الحكومة الجديدة إذا لزم الأمر لحين قيام الحكومة بتأمين هؤلاء.

تقييم اتفاق ماركوسيس ودوره في تسوية الصراع:

يلاحظ على الاتفاق ما يلي:

أ- مشاركة كافة القوى السياسية والعسكرية فيه وعدم استبعاد أي منها، هذه الشمولية من شأنها عدم نكوص أي طرف عليه بعد ذلك، وهذا على عكس بعض الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في عملية التسوية بصفة عامة، والتي تستبعد بعض الأطراف، مما يجعل هذه الأطراف غير ملتزمة بما تم التوصل إليه على اعتبار أنها لم تشارك في عملية التسوية من الأساس، مثلما حدث في بعض اتفاقيات السلام في ليبيريا حيث اقتصرت في بعض الأحيان على حركة تايلور دون غيرها [1].

ب- الدور الفرنسي البارز في عملية التسوية مقارنة بدور الجماعة، وهذا الدور تمثل في الضغط على جباجبو من أجل القبول بتوقيع الاتفاق [*] الذي قلّص الكثير من صلاحياته لصالح رئيس الوزراء، فضلا عن مشاركة حركات التمرد في الحكومة الجديدة، وقد ساهم هذا في توتر العلاقات بين الجانبين بعد ذلك، ونكوص جباجبو عن

Lansan Gberie & Prossper Addo , " challenge: of Peace Implementation in Cote D`Ivoire " **Monograph** ، No. 105 , August 2004 , in www.iss.co.za/pubs/mongraphs/no105/gprogress.htm.P.3

(1) بدر حسن شافعي، "اضطهاد الأقلية الكاثوليكية"، م.س.ذ.

(*) اعتمدت فرنسا في ضغطها على جباجبو على أمرين: الأول يتمثل في الجانب العسكري المتمثل في وجود ثلاثة آلاف من قواتها في البلاد، وهؤلاء يشكلون صمام الأمان له في مواجهة قوى التمرد في الشمال والغرب التي كانت تطمع في الوصول إلى أبيدجان وياما ساكرو. والثاني يتمثل في الجانب الاقتصادي، حيث وعدت بتقديم ملايين الدولارات للنظام العاجي من خلال الاتحاد الأوربي وصندوق النقد في حالة التوصل إلى اتفاق سلام، وبالفعل أعلن جباجبو في باريس أنه ضد الحرب. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Fransis Laloupo , **Op.cit** , P.179.

وانظر أيضا: أكرم ألفي، م.س.ذ.، ص 225.

تنفيذ البنود الهامة في الاتفاق.

ج- أن الاتفاق حسم أهم مسألتين تسببتا في الصراع، وهما قضيتا المواطنة، وتملك الأراضي، بما يضمن عدم حدوث صراع سياسي بشأنهما مرة أخرى.

د- مشاركة كل القوى السياسية والعسكرية في الحكومة الجديدة يعد أمرا مهما، حتى لا تنكص هذه القوى على الاتفاق، إلا أن عدم الحديث التفصيلي عن مشاركة كل فصيل ساهم في حدوث خلاف بين هذه القوى، خاصة بين الجبهة الشمالية والحكومة حول حقيبتي الدفاع والداخلية تحديدا، الأمر الذي عطّل تشكيل وعمل الحكومة لفترة طويلة.

هـ - أن القيام بمهام حفظ السلام وتنفيذ بنود الاتفاق لم تعد قاصرة على قوات الجماعة فحسب، وقد يرجع ذلك إلى ضآلة حجم هذه القوات، فضلا عن تواضع مستوى تسليحها، لذا فقد تم النص على أن عملية التسوية تقع على عاتق عدة أطراف (هي فرنسا، الجماعة، الأمم المتحدة) وقد يكون هذا مطلبا للجماعة في ظل حالة الضعف التي تعاني منها قواتها، بل يلاحظ كذلك أن الاتفاق أعطى لفرنسا دورا أكبر في عملية حفظ السلام، خاصة فيما يتعلق بالمسئولية عن تشكيل الجيش وتدريبه.

و- إن الاتفاق كان منصفا - إلى حد كبير - لقوى التمرد العسكري خاصة وللمعارضة عامة فيما يتعلق بمشاركتها في العملية السياسية، ولعل هذا ما دفع جباجبو ومسيحي الجنوب إلى النكوص عليه، إذ أعلن جباجبو في خطاب شعبي له في فبراير 2003 عدم تنازله عن أي من الصلاحيات لرئيس الحكومة، على اعتبار أن النظام السياسي في البلاد هو النظام الرئاسي، ومن ثم فإن رئيس الجمهورية ـ وليس رئيس الحكومة ـ هو حجر الزاوية في هذا النظام، وقد أدى ذلك إلى وقوع مصادمات وأعمال عنف بين أنصاره من ناحية والقوات الفرنسية من ناحية ثانية، وقد طالب أنصاره برحيل هذه القوات على اعتبار أنها قوات استعمارية [1].

وفي محاولة من الجماعة لتفعيل اتفاق ليناس ماركوسيس، عقدت اجتماعا لها على مستوى القمة في السنغال (أول فبراير 2003) وذلك بمناسبة انتهاء رئاسة السنغال، وتولي غانا بدلا منها، وقد أصدر الاجتماع بيانا يدعو إلى تنفيذ اتفاق باريس بالكامل، كما قررت القمة تفعيل جهود الوساطة من خلال إرسال بعثة من ثلاثة رؤساء لمقابلة جباجبو

1 - رانيا حسين، " الصراع في ساحل العاج"، م.س.ذ.، ص ص 183 - 185.

ومطالبته بضرورة الإسراع في تنفيذه، ونفس الأمر بالنسبة لرئيس الوزراء سعيدو ديارا الذي طالبته بالانتقال من داكار إلى أبيدجان لتشكيل الحكومة الجديدة .

ومنذ ذلك الحين توالت جهود الجماعة ـ خاصة على المستوى الدبلوماسي ـ من أجل تسوية الصراع، من خلال رئاسة الجماعة من ناحية، والسكرتارية من ناحية ثانية، وكان من أبرز هذه الجهود مؤتمر المائدة المستديرة، التي دعت غانا إلى عقده في الفترة من 6 – 7 مارس 2003 لمناقشة تطبيق الاتفاق، وقد تمخض عن هذا الاجتماع اتفاق الأطراف المشاركة [*] على عدد من النقاط فيما عرف باسم (اتفاق أكرا الثاني) الذي كان من أهم بنوده ما يلي [1]:

1–تشكيل مجلس وطني للأمن National Council of Safety يتكون من 15 عضوا (الرئيس، رئيس الحكومة، ممثل عن كل من القوى العشرة المشاركة في التوقيع على اتفاق باريس، ممثل عن الجيش الوطني، الدرك الوطني، قوات الشرطة)، ومهمة هذا المجلس إدارة وزارتي الدفاع والداخلية [**].

2–قيام رئيس الدولة ورئيس الحكومة في أسرع وقت باختيار وزيرين لهذين المنصبين، مع ضرورة حصولهما على إجماع أعضاء المجلس.

3–منح وزارة الإدارة المحلية لجبهة الشمال.

4–ضرورة الإسراع في استكمال عملية تشكيل الحكومة الجديدة، مع تعهد كل طرف باحترام اختيارات الطرف الآخر.

(*) هذه الأطراف هي الأحزاب العشرة الموقعة على الاتفاق (قوى التمرد الثلاثة، فضلا عن الأحزاب السياسية السبعة في البلاد) وقد حضر الاتفاق كل من رئيس غانا، رئيس الجماعة، سكرتير الجماعة، رئيس لجنة متابعة اتفاق ليناس ماركوسيس، مبعوث كل من الأمين العام للأمم المتحدة، الفرانكفونية، الاتحاد الإفريقي.

(1) حول هذه النصوص **انظر**:

Agreement Accra 2" in " ww.bnetd.ci/cotedivoire/crise19sept/linasmarcousiss.htm.

(**) يرجع ذلك إلى الخلاف بين جباجبو وجبهة القوى الوطنية (القوى الجديدة) بشأن حقيبتي الدفاع والداخلية.

وفي محاولة من الجماعة لمساعدة أطراف الصراع على تنفيذ هذا الاتفاق، تعهدت - بمشاركة القوى الفرنسية - بتأمين وزراء القوى الجديدة المشاركين في الحكومة (***) من أجل قيام الأخيرة بأداء مهامها على أحسن وجه (1).

وقد أسفرت جهودها في نهاية المطاف على موافقة أطراف الصراع على تعيين وزيرين لهذين المنصبين في 12 سبتمبر 2003 وبذلك اكتمل تشكيل الحكومة المكونة من 42 وزيرا.

أما عن الجهود العسكرية التي بذلتها الجماعة في تلك الفترة بالتنسيق مع القوات الفرنسية فتمثلت في أمرين أساسيين:

الأول: التحول من مراقبة وقف إطلاق النار إلى السيطرة على مناطق بناء الثقة.

الثاني: استعادة الحوار المفقود بين القوى المتصارعة والذي كان من نتائجه:

أ-إطلاق سراح سجناء الحرب.

ب-تطوير خطة مشتركة لتنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح القوات، وإعادة دمجهم.

ج-وقف استخدام الأسلحة الثقيلة.

د-نشر القوات في كل الإقليم من أجل استعادة الثقة المفقودة بين الأطراف.

هـ-الحماية الشخصية لأعضاء الحكومة (2).

وبالرغم من هذه النجاحات إلا أن ضآلة عدد أفراد الجماعة، فضلا عن ضعف قدراتها التسليحية، جعل من الصعب عليها تسوية الصراع بمفردها، لذا طلب مجلس الوساطة والأمن في اجتماعه - على مستوى الوزراء - في أكرا (19 مارس 2004) توجيه رسالة لمجلس الأمن الدولي بشأن ضرورة نشر قوات تابعة للأمم المتحدة لكي تتولى مهام الأمن التي كانت منوطة بالإيكوميسي، كما ناشدت الاتحاد الأوربي بضرورة دعم تمويل

(***) يبلغ عددهم سبعة وزراء.

(2)Lansona Gbrie , **Op.cit.** , P.2.

(1) Abdoulaye Fall,**"Ecowas Mission in Cote d`Ivoire: Partnership for Peace'**, www.invent.org/ef-texte/military/fall.htm,P.1

قوات الجماعة لحين وصول القوات الدولية [1].

لكن يلاحظ أن أجواء الصراع عادت من جديد بعد أقل من شهرين، وذلك بعد قيام جباجبو بإقالة ثلاثة من الوزراء التابعين للقوى الوطنية بما يعد خرقا لاتفاق باريس، وفي المقابل قيام ديارا بالتوقف عن أداء مهام منصبه احتجاجا على ذلك، وهنا برز التوتر بين قوات جباجبو ومؤيديه من ناحية، والمعارضة وديارا من ناحية ثانية، حيث تزايدت مطالب الفريق الأول بإقالة ديارا والمناداة برحيل القوات الفرنسية والدولية [2].

وهنا استضافت أكرا في 31 يوليو 2004 اجتماعا شارك فيه 13 رئيس دولة من دول الجماعة، فضلا عن الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، ورئيس جنوب إفريقيا، وبحضور أطراف الصراع.

وتم التوصل إلى اتفاق جديد عرف باسم اتفاق أكرا الثالث، ومن أهم بنوده ما يلي [3]:

1- تسهيل حصول المهاجرين وذويهم على الجنسية العاجية، مع وضع قانون جديد يسمح لهم بتملك الأراضي التي يعملون بها، ولذويهم الحق في ميراثها.

2- تعديل الدستور بما يسمح لهؤلاء المهاجرين بخوض الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية.

3- بدء الحكومة فورا في عملية نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم في الجيش والمجتمع بحد أقصى 15 أكتوبر.

4- تعهد جباجبو بالالتزام بالسلطات الممنوحة لرئيس الوزراء.

5- يتم مراقبة الاتفاق من قبل الأمم المتحدة والجماعة.

ويلاحظ أن هذا الاتفاق هو بمثابة صيغة معدلة من اتفاق ليناس ماركوسيس، وإن كان يسمح للمهاجرين بحق تملك الأراضي التي يعملون بها، أما بقية بنوده فهي تركز على قضايا المواطنة وشروط الترشيح في الانتخابات، وتحديد سلطات الرئيس ورئيس

---

(2) **Ecowas Press Releases**:Ministers of Security Council Call for Urgent Resumption of Disarmament in Liberia , , No. 24 , 19 March 2004.
(1) Ivoiry Coast Conflict, **Op.cit**, P.15.
(2) **Idem.**

الحكومة، مع قيام الحكومة بمهام نزع السلاح تحت إشراف دولي (الأمم المتحدة) وإقليمي فرعي (الجماعة).

لكن أدت أزمة عدم الثقة بين الجانبين إلى رفض المتمردين إلقاء سلاحهم في الموعد المقرر، وفي المقابل قامت قوات جباجبو بقصف مواقع هؤلاء، لكن القصف أصاب المعسكر الفرنسي، وتوترت الأوضاع من جديد، وهنا شعرت الجماعة بضرورة التنسيق، ليس فقط مع الأمم المتحدة، ولكن مع الاتحاد الإفريقي.

فأيدت قمة الجماعة المنعقدة في أكرا (19 يناير 2005) جهود الاتحاد الإفريقي في تسوية الصراع (1) وعقدت في هذا الصدد محادثات سلام في جنوب إفريقيا أواخر يونيو 2005، تلتها محادثات أخرى في ياما ساكرو، ووفقا لها تم الاتفاق على قيام المتمردين بإلقاء أسلحتهم بحلول أول أكتوبر، مقابل قيام الميليشيات الحكومية بحل نفسها تمهيدا لإجراء الانتخابات الرئاسية في (30 أكتوبر 2005) (2) على أن تقوم الجماعة بالتعاون مع المنظمات الأخرى بالإشراف عليها (3) لكن مع استمرار أزمة الثقة بين الجانبين اضطر قادة الجماعة في قمتهم غير العادية التي عقدت في أبوجا (30 سبتمبر 2005) لرفع توصيات لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بشأن ضرورة تسوية الصراع بصورة سلمية، خاصة في ظل تأزم الأوضاع بصورة تجعل من الصعب إجراء الانتخابات في موعدها (4).

وبالفعل أكد مجلس السلم والأمن في اجتماعه (16 أكتوبر) صعوبة إجراء الانتخابات نهاية أكتوبر، واقترح تمديد ولاية جباجبو لفترة لا تزيد عن 12 شهرا، مع تعيين رئيس وزراء جديد بسبب الخلافات بين جباجبو وديارا، على أن يحتفظ رئيس الحكومة الجديد بنفس الصلاحيات التي منحها له اتفاق باريس، وبالفعل أخذت الأمم المتحدة بهذا الاقتراح، وأصدر مجلس الأمن القرار رقم

---

(1) الأمم المتحدة: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الرابع عن عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج (النسخة العربية)، **18** مارس **2005**، ص ص **1 – 2**.

(2) www.aljazeera.net/nr/exeres/17378e5f3-11ad-4763-afa2-0782a5ff5369.htm.

(3) "**Seven EU. Ecowas Ministerial Troika Meetin**g",Luxembourg ,18 May 2005, in www.eu2005.lu/en/actualites/communiques/2005/05/18cedeo-ce/inder.html.

(4) **Daily Triumph** , 3 Oct. 2005 , in www.Triumphnewspapers.com/cote3102005,htm.

1633 في (21 أكتوبر 2005) يقضي بتمديد ولاية جباجبو لمدة عام، مع ضرورة تشكيل حكومة جديدة [1].

وقد لعبت الجماعة من خلال رئاسة النيجر لها - بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي ممثلا في كلا من رئيس نيجيريا بوصفه رئيس دورة الاتحاد آنذاك، ورئيس جنوب إفريقيا - لعبت دورا مهما في التفاوض مع الفصائل لاختيار رئيس وزراء جديد يحظى بالإجماع، وبالفعل تم اختيار تشارلز كونان بانيه رئيسا للحكومة الانتقالية الجديدة [*] كما تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل دولية تضم ممثلين من الجماعة والاتحاد لمراقبة أداء هذه الحكومة، وإرسال تقارير عنها إلى رؤساء كل من النيجر ونيجيريا وجنوب إفريقيا، ويناط بالحكومة الجديدة نزع أسلحة الفصائل المختلفة قبل نهاية أكتوبر 2006 والإعداد للانتخابات القادمة [2].

ثانيا : التنسيق مع المنظمات والدول الأخرى

لقد كان واضحا منذ اندلاع الصراع صعوبة قيام الجماعة بمفردها بعملية التسوية، لذا عملت على التنسيق مع المنظمات والدول المعنية في هذا الشأن، بل طالبت في بعض الأوقات بتدخل هذه المنظمات في عملية التسوية بحيث يكون دورها -أي الجماعة- تابعا لها، وذلك على النحو التالي:

1- التنسيق مع الأمم المتحدة:

حرصت الجماعة على التنسيق مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق عدة أهداف لعل من أهمها: الحصول على المشروعية القانونية بشأن التدخل من ناحية، والحصول كذلك على الدعم المالي واللوجيستي من ناحية ثانية وإمكانية مشاركة

---

(1) مجلس الأمن: **قرار مجلس الأمن رقم 1633 بخصوص ساحل العاج (النسخة العربية)**، 21 أكتوبر 2005، ص ص 2 – 3.

(*) كان بانيه يشغل منصب محافظ البنك المركزي لغرب إفريقيا، وتلقى تعليمه في فرنسا، ويعتبر شخصية مستقلة، لذا حظي بتأييد جميع أطراف الصراع. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

"Cote D`Ivoire**: Fresh Peace Hopes as Top Banker Designated Interim Prime Minister** " , in www.irinnews.org/report.asp?reportid=50495&selectregion=west-africa&selectcountries=cote-d-ivoire

(1) **Idem.**

المنظمة الدولية في عملية التسوية من ناحية ثالثة.

لذا فقد طالبت الجماعة بعد صدور قرار نشر قواتها، وقبل انتشار هذه القوات على أرض المعركة - بوضع هذه القوات تحت مظلة الأمم المتحدة، إلا أن واشنطن رفضت الفكرة بسبب انشغالها بالإعداد لضرب العراق، لكن الأمم المتحدة قامت ـ في المقابل ـ بإعطاء الشرعية القانونية لعمل هذه القوات وكذلك القوات الفرنسية، وتمثل هذا تحديدا في صدور قرار مجلس الأمن رقم 1464 في فبراير 2003 ـ أي بعد اتفاق باريس بحوالي شهر ـ يقضي بمنح قوات الجماعة والقوات الفرنسية تفويضا باستخدام القوة في عملية التسوية [1].

كما أدت مشاركة الأمم المتحدة من خلال الأمين العام في اتفاق باريس، وكذلك في بعثة المتابعة المنبثقة عنه إلى إعطاء دفعة قوية للجماعة في عملية التسوية، خاصة بعدما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1479 في 13 مايو 2003 بشأن إنشاء فريق للمراقبة يتكون من 76 مراقبا من أجل التنسيق بين الجماعة والمنظمة الدولية [*].

لكن إزاء ضعف قدرات قوات الجماعة، فضلا عن الاتهامات الموجهة للقوات الفرنسية بشأن التحيز لصالح المتمردين - اضطرت الأمم المتحدة إلى الاستجابة لنداءات الجماعة بضرورة التدخل، وقيادة عمليات حفظ السلام، وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1528 في 27 فبراير 2004 بشأن تشكيل قوات دولية لحفظ السلام قوامها 6240 جنديا [**] لمدة عام تحل محل قوات مينوسي، وتخضع لها قوات الجماعة وكذلك القوات الفرنسية، وسوف يكون من مهام هذه القوات التي ستنتشر بداية من 4 إبريل 2004- نزع أسلحة الفصائل المختلفة، إجراء الانتخابات في (أكتوبر 2005) [2] وقد تم اختيار قائد قوات الجماعة عبد الله فال قائدا لها [3].

---

(1) رانيا حسين، م.س.ذ.، ص 184.

(*) عرف هذا الفريق باسم بعثة الأمم المتحدة في ساحل العاج (مينوسي)، لمزيد من التفاصيل **انظر**:
Linus Malu, "**Collective Peace-Keeping in West Africa**" in
www.monitor.upeace.org/archive.cfm?id-article=61,P.5.

(**) تم زيادتها إلى سبعة آلاف جندي في يونيو 2005 بسبب تعقد الصراع.

(2) Ivoiry Coast Conflict , **Op.cit.** , P.19.
(3) Mark Malan , **Op.cit.** , P.15.

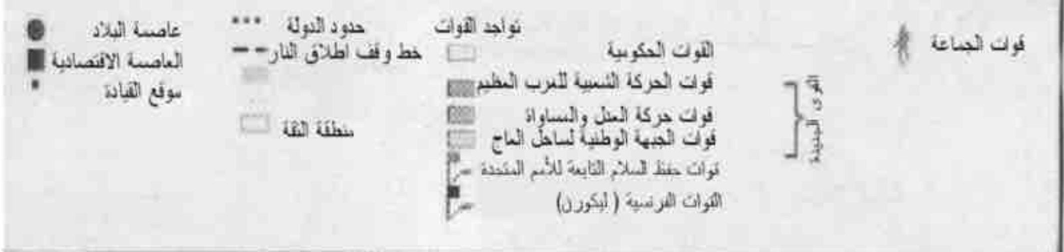

@Ahmedyassin90

خريطة توضح مناطق انتشار القوات المختلفة
في ساحل العاج ومناطق وقف اطلاق النار

مالي
بوركينافاسو
غينيا
ليبيريا
غانا
ياما ساكرو
ابيدجان
خليج غينيا
المحيط الاطلنطي

Echelle :
0 50 100 Km

Version - 28/05/04
Offert par le Centre de Documentation et d'Informations Humanitaires CDIH



Source: International Crisi Group Africa Report, Cote d'Ivoire:No peace in sight, **op.cit,p.27**

وهنا ظهر التنسيق بين الجماعة والقوات الدولية، إذ سيكون من مهام قوات الجماعة المشاركة في عمليات حفظ السلام في إطار القوات الدولية، فضلا عن اضطلاعها بالجانب السياسي في عملية التسوية خاصة فيما يتعلق بالاتصال بأطراف الصراع، وهو ما أكد عليه المبعوث الخاص للجماعة الذي أشار إلى أن أزمة ساحل العاج سياسية بجانب كونها عسكرية [1].

ولعل اختيار الأمم المتحدة لقائد الجماعة ليكون قائدا لقواتها الدولية يكشف مدى حرص المنظمة على عدم إحداث فجوة في العلاقة بين قواتها من ناحية، وقوات الجماعة من ناحية ثانية، كما أن قائد قوات الجماعة قد يكون أكثر إلمامًا بالأوضاع في أرض المعركة، ويبدو أن الأمم المتحدة استفادت من تجربتها في الأزمة الليبيرية، وما حدث من صدام بين قائد قواتها الهندي في حينها وقائد قوات الجماعة النيجيري.

كما ظهر التنسيق ثانية بين الأمم المتحدة والجماعة، بل والاتحاد الإفريقي في قرار مجلس الأمن رقم 1633 في 21 أكتوبر 2005 والذي أخذ بتوصية مجلس السلم والأمن الإفريقي، المأخوذة من توصية قمة الجماعة في أبوجا (سبتمبر 2005) بشأن استحالة إجراء الانتخابات في موعدها، لذا قرر المجلس تمديد فترة بقاء جباجبو لمدة 12 شهرا مع تعيين حكومة جديدة، فضلا عن تأييده لجهود الجماعة والاتحاد في هذا الشأن، وكذلك تأييده لتشكيل فريق عمل دولي وفريق وساطة على المستوى الوزاري يشارك في رئاستهما الممثل الخاص للأمم المتحدة، ومن مهامه الأساسية وضع خريطة طريق لإجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز 31 أكتوبر 2006 [2].

ولعل الدور البارز للأمم المتحدة ـ بالتنسيق مع الجماعة والقوات الفرنسية ـ يفسر أسباب الهجوم الذي تعرضت له أوائل عام 2006من قبل أنصار جباجبو على اعتبار أن المنظمة بات لها الدور الأكبر في تسوية الصراع [*].

---

(1) **"Warn Policy Brief-Cote D`Ivoire,23 April 2004"** in www.wanep.org/warn_policybrief_cote_dx27ivoire_stokeholder_intersts.htm.,PP.2-3.

(2) قرار مجلس الأمن رقم 1633، م.س.ذ.، ص ص 1 – 3.

(*) ازدادت هذه المواجهات بعدما طالب أحد المسئولين في القوات الدولية بحل البرلمان الذي يسيطر عليه حزب الرئيس جباجبو بسبب انتهاء مدته القانونية. لمزيد من التفاصيل **انظر**: **صحيفة الأخبار،** (القاهرة: مؤسسة الأخبار، 20 / 1 / 2006).

2-التنسيق مع الاتحاد الإفريقي:

لقد كانت هناك حالة من التنسيق الجيد بين الجماعة والاتحاد الإفريقي طيلة مرحلة الصراع، حيث ساهم الاتحاد في جهود الوساطة من أجل التوصل لاتفاق لومي لوقف إطلاق النار، كما قام ـ بناء على طلب الجماعة ـ بتكثيف جهوده من أجل عملية التسوية، وفي هذا الإطار شارك ممثلوه في الفريق الذي شكلته الجماعة لمتابعة تطورات الصراع والعمل على تسويته، كما شارك ممثلوه كذلك في الاجتماعات التي أسفرت عن توقيع اتفاق السلام في باريس، وكذلك في لجنة مراقبة تنفيذه بعد ذلك (1).

وعقب توقيع الاتفاق قام الاتحاد بجهود وساطة كبيرة من خلال رئيس جنوب أفريقيا في حينها تابومبيكي ـ وسيط الاتحاد ـ هذه الجهود كانت تتم أحيانا بصورة منفصلة، ولكن من خلال التنسيق مع الجماعة والأمم المتحدة، وتركزت جهود مبيكي على تحقيق عدد من الأهداف أبرزها ما يلي (2):

1- تهيئة مناخ يسوده السلام.

2-اعتماد التعديلات التشريعية المنصوص عليها في اتفاق ليناس ماركوسيس.

3- ضمان سير عمل حكومة المصالحة الوطنية.

4- بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج.

5- تيسير إعادة بسط إدارة الدولة على الصعيد الوطني.

كما استضافت جنوب إفريقيا عدة اجتماعات للفصائل المتحاربة من أبرزها اجتماع يونيو 2005 والذي اتفق الجانبان بموجبه على الالتزام بإلقاء سلاحهما بحلول 20 أغسطس (3)، كما كان هناك تنسيق بين الاتحاد والجماعة في المحادثات التالية مثل محادثات ياما ساكرو (أغسطس 2005).

ويلاحظ في هذا الصدد أن جهود الاتحاد في عملية التسوية كانت فاعلة إلى حد كبير، وقد يرجع ذلك إلى رئاسة نيجيريا للاتحاد في حينها، ومن ثم الرغبة في تفعيل دوره في

---

(1) أيمن شبانة، ظاهرة التدخل، م.س.ذ.، ص 149.

(2) التقرير الرابع للأمين العام للأمم المتحدة، م.س.ذ.، ص 2.

(3) www.aljazeera.net , **Op. cit.**

عملية التسوية من ناحية، ولوجود رغبة لدى الاتحاد في تسوية الصراعات في إطار إفريقي من ناحية ثانية.

2- التنسيق مع فرنسا:

لقد عملت الجماعة على الاستفادة من إمكانيات فرنسا السياسية والعسكرية من أجل تفعيل عملية تسوية الصراع، خاصة في ظل ضعف إمكاناتها- خاصة في الجانب العسكري تحديدا-لذا نجحت في الحصول على موافقة فرنسا على مراقبة اتفاق توجو، ووقف إطلاق النار من خلال قواتها الموجودة هناك، لحين انتشار قوات الإيكوميسي (1).

كما لعبت فرنسا دورا مهما في الحيلولة دون سيطرة متمردي الشمال على العاصمة ياماساكرو، ومن ثم قلب نظام الحكم، وكان لها دور بارز في الضغط على القوى المتمردة في الغرب للقبول بوقف إطلاق النار، وفي المقابل الضغط على جباجبو أثناء مفوضات ليناس ماركوسيس للتنازل عن جزء كبير من صلاحياته لرئيس الوزراء، وهو ما ساهم في بروز أزمة بين الجانبين بعد ذلك.

ولم تقتصر جهود فرنسا على ذلك، بل عملت على منح الشرعية الدولية لقواتها وقوات الجماعة بعد الاتفاق، من خلال استصدار القرار رقم 1464.

(3 فبراير 2003) من مجلس الأمن، الذي منحها هي والجماعة حق استخدام القوة لضمان تنفيذ الاتفاق (2)، بل أكثر من ذلك لعبت باريس دورا مهما في تشكيل بعثة مينوسي، التي كانت بمثابة بعثة مراقبة دولية لجهود القوات الفرنسية والدولية في تسوية الصراع (3).

ولقد كانت هناك حالة من التنسيق أيضا بين قوات الإيكوميسي وقوات ليكورن، خاصة أن اتفاق ماركوسيس عهد إليهما بالإشراف على الاتفاق، ولما وصلت قوات الأمم المتحدة صارت هي المنوطة بالأساس بالجانب العسكري، وإن كان هذا لم يلغِ الدور

(1) Ofeleea Quist **Op.cit** , P.2.

(2) أكرم ألفي، م.س.ذ.، ص 227.

(3) Francis Laloupo , **Op.cit.** , PP.174 – 175.

العسكري أو حتى السياسي لباريس في عملية التسوية.

المطلب الرابع
تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية

من تتبع جهود الجماعة في عملية التسوية، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات العامة التي تدخل في عملية التقييم قبل الحديث عن العقبات المختلفة لعملية التسوية التي واجهتها في عملية التسوية والتي أدت إلى تقليل كفاءتها وفاعليتها، ومن ثم الاعتماد على كل من الأمم المتحدة وفرنسا في عملية التسوية.

أولا: ملاحظات عامة على جهود التسوية:

من أبرز هذه الملاحظات ما يلي:

1- أن جهود الجماعة في عملية التسوية اعتمدت بصورة كلية على التسوية السلمية وحدها، دون التسوية العسكرية القسرية، بل لم تقم حتى بفرض عقوبات اقتصادية على غرار ما فعلت في كل من ليبيريا وسيراليون، بل إن موقفها هذا يشبه إلى حد كبير موقفها في غينيا بيساو، ولعل ذلك يرجع بالأساس إلى: ضآلة حجم قواتها من ناحية، فضلا عن مشكلة التمويل من ناحية ثانية. ويبدو أنها كانت تعتمد في هذه الجزئية تحديدا على جهود قوات ليكورن والأمم المتحدة، كما يلاحظ أيضا في هذا الشأن أن اقتصار جهودها الدبلوماسية ـ خاصة لجنة الاتصال ـ على الاتصال بالنظام فقط وعدم الاتصال بقوى التمرد كاد أن يُفشل المفاوضات، خاصة مفاوضات توجو التي أدت إلى التوصل لأول اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجانبين، فقد ساهم موقف الجماعة هذا في تشدد المتمردين وإصرارهم على الإطاحة بالرئيس، وإن كان تم تفادي هذا بعد ذلك [1].

2-أن الجماعة لم تكن الطرف الوحيد في تسوية الصراع، وإنما كانت هناك أطراف أخرى (الأمم المتحدة – الاتحاد الإفريقي – فرنسا) مما دفع الجماعة لعملية التنسيق معها، هذا التنسيق كان ناجحا بصورة كبيرة، عكس الحال في غينيا بيساو، وقد يرجع ذلك إلى أن الجماعة هي التي طلبت تدخل هذه الأطراف [*] وهو ما لم يكن حادثا في أزمة بيساو،

---

(1) هالة جمال ثابت، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، م.س.ذ.، ص 427.

(*) ترى بعض الآراء أن الجماعة قامت بطلب تدخل هذه الأطراف بعد ما أثبتت تجاربها السابقة أن تدخلها المنفرد قد لا يكون أكثر فاعلية، كما أن تراجع مشاركة نيجيريا ساهم في ضعف إمكانياتها. لمزيد من التفاصيل انظر:

حيث كان تدخل المجموعة البرتغالية رغما عنها.

3-احتياج الجماعة لجهود الأطراف الخارجية في عملية التسوية لاسيما القوات الفرنسية في بداية التدخل، ثم قوات الأمم المتحدة بعد ذلك بسبب ضعف إمكانيتها.

4-إن جهود الدبلوماسية الوقائية لم يكن لها أي دور في تفادي الصراع أو منع تصعيده، بسبب عدم وجود شبكة للإنذار المبكر من ناحية، وعدم اكتمال الهياكل المؤسسية لآلية الجماعة الخاصة بمنع وتسوية وإدارة وحفظ السلام من ناحية ثانية. هذه المشكلة هي التي أدت إلى تأخر الجماعة في عملية التدخل منذ أول انقلاب شهدته البلاد في تاريخها (انقلاب جيه)، إذ إن تدخلها كان من الممكن أن يحول دون تدهور الأوضاع إلى النحو الذي سارت عليه بعد ذلك، ولكن اكتفى مجلس الوساطة والأمن في حينها ـ خلال اجتماعه الذي عقد في باماكو 29 ديسمبر 1999 ـ برفض فكرة التدخل العسكري، والاكتفاء بمطالبة النظام الجديد باتخاذ الخطوات اللازمة لعملية التحول الديمقراطي (*).

5 -أن جهود حفظ السلام كانت هي المسيطرة على الجماعة، مع غياب كامل لمهام فرض السلام، تماما كما كان الوضع في غينيا بيساو، عكس حالتي ليبيريا وسيراليون، ويرجع ذلك بالأساس إلى انشغال الجماعة بالصراعات الأخرى خاصة المرحلة الثانية من صراع ليبيريا، فضلا عن ضعف قدراتها التسليحية وقلة عددها، وقد انعكس ذلك على كفاءتها في عمليات حفظ السلام ذاتها؛ إذ كانت هذه الكفاءة ضعيفة إلى حد كبير بسبب استمرار احتفاظ كل طرف من أطراف الصراع بأسلحته، ومن ثم تعرض اتفاقات وقف إطلاق النار لخروقات مستمرة، وكان يفترض في هذه الحالة أن تتحول مهام الجماعة ـ وكذلك مهام الأمم المتحدة ـ إلى مهام فرض السلام، تماما كما فعلت فرنسا عندما تعرضت قواتها لهجوم من قبل قوات جباجبو (نوفمبر 2004)، لكن عدم توافر الأسلحة

Ifeoka Azikiwe , **Op. cit.** , P. 2.

(*) بررت الجماعة موقفها من عدم التدخل بأن هذا الانقلاب يعبر عن رغبة الشعب عن النظام الفاسد، لكن يبدو أن انشغال الجماعة بالتدخل في الحالات السابقة، فضلا عن حداثة التصديق على آليتها كان وراء عدم تدخلها، حول موقف الجماعة من انقلاب جيه. **انظر:**

Alexender K.D. Frempang , " Trajectories of Sub –Regional Conflict Management: An assessment of Ecowas " , **paper presented to Codesria ` s 30 th Anniversary Celebrations Grand Conference** , Dakar , 8.11 Dec. 2003 , PP. 25 – 26

اللازمة لدى الجماعة، فضلا عن خوف القوات الدولية من تعرضها لخسائر بشرية ساهم في عدم قيامها بمهام فرض السلام بالرغم من حصولها على تفويض مجلس الأمن في هذا الشأن (*).

ثانيا: عقبات التسوية:

لقد واجهت الجماعة مجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أثّرت على فاعليتها على النحو التالي:

1-العقبات السياسية:

لعل من أبرز هذه العقبات استمرار الخلافات السياسية بين قادة الدول الأعضاء، هذه الخلافات ظهرت هذه المرة داخل التكتل الواحد (الدول الفرانكفونية)، وليس الخلاف التقليدي بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية، وقد تمثل ذلك في الخلاف بين الرئيس السنغالي آنذاك عبد الله واد الذي كانت بلاده ترأس الجماعة في بداية الصراع، والرئيس التوجولي الراحل أياديما الذي عُهد إليه برئاسة لجنة الاتصال، والتي ترجع في بعضها إلى اختلاف وجهات النظر بشأن طرق التسوية من ناحية، كما أن جزءًا منها يرجع إلى الخلافات الشخصية والتنافس بين القائدين من ناحية ثانية (1).

ولعل هذا ما دفع السنغال إلى تقديم اقتراحات لأطراف الصراع بشأن اتفاقية سلام شاملة بدون الرجوع أو التشاور مع أعضاء لجنة الاتصال (2)، لكن على أية حال لم تكن هذه الخلافات بنفس درجة الخلافات التي برزت بين دول الجماعة في حالات التدخل السابقة.

2-العقبات الاقتصادية:

(*) لا يعني ذلك أن الجماعة فشلت تماما في عملية حفظ السلام، وإنما نجحت في بعض الأوقات في تجنب تصعيد الصراع، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب، من أهمها وجود قدر من المعرفة الشخصية لدى قادة الجماعة بزعماء الحرب، ومن ثم وجود حالة من التواصل المستمر مع هؤلاء. لمزيد من التفاصيل **انظر**:

Mark Malan , **Op. cit.** ,P. 14.

(1) Francis , **Op. cit.** , P. 175.

(2) **Cote D`Ivoire Crisis: Wanep Policy Brief (2)** , in www.wanep.org/ecowas-intervention-c%f4te.htm,P.1.

تعد مشكلة التمويل من أبرز المشكلات التي واجهت قوات الجماعة ـ خاصة بعد توقف الدعم النيجيري ـ مما انعكس على فاعلية أداء هذه القوات، فقد كان قائد القوات يفتقد التمويل اللازم لبقاء قواته لفترة تزيد عن شهرين، ومعنى ذلك عدم قدرة الجماعة على الاستمرار في عملها في حالة استمرار الصراع لأكثر من ذلك، وقد ترتب على هذا طلب الجماعة التدخل الدولي من ناحية، وتوقف هذه القوات عن العمل في كثير من الأوقات من ناحية ثانية (1).

كما أدى الاعتماد على التمويل الخارجي ـ خاصة فيما يتعلق بعملية نقل القوات إلى أرض الصراع ـ إلى تأخر وصول هذه القوات في كثير من الأحيان، ومن ثم تعقُّد الصراع(*).

3-العقبات العسكرية:

واجهت قوات الجماعة عقبات عديدة في هذا الشأن، لعل أبرزها ما يلي:

أ-قلة عدد قواتها (1288جنديًا) مقارنة بحالات أخرى للتدخل مثل ليبيريا (11 ألف جندي) كما ساهم ضعف قدراتها التسليحية في تقليل كفاءتها إلى حد كبير.

ب-تأخر انتشار القوات في موعدها المحدد (31 ديسمبر 2002) ساهم في تأزم الأوضاع في الشمال، فضلا عن تفاقمها في الغرب أيضا، وكانت المحصلة النهائية اتساع نطاق الحرب والكراهية من ناحية، وازدياد تدفق اللاجئين إلى دول الجوار ـ التي تعاني أساسا من مشكلات أساسية ـ من ناحية ثانية، فضلا عن تعقيد عملية تسوية الصراع من ناحية ثالثة (وجود ثلاث حركات تمرد بدلا من حركة واحدة) (2).

ج-ضعف الدعم اللوجيستي للقوات ساهم في تأخر وصولها، بل وفي فاعلية أدائها، فقد استغرق إقامة مقرات أساسية للقيادة العامة للقوات أكثر من مائة يوم، كما أن الوحدة العسكرية التي انتشرت في أبيدجان (مارس 2003) لم تكن لديها المركبات الكافية للحركة (3).

---

(1) Mark Malan , **Op. cit.** , P. 14.

(*) يذكر في هذا الصدد أن قوات بنين تأخرت في الوصول إلى ساحل العاج بسبب تأخر بلجيكا في تنفيذ وعودها بشأن نقل هذه القوات. لمزيد من التفاصيل: **Idem.**

(2) Francis A.Agyemfra , " **Developing Ecowas Rapid Reaction Capability in West Africa Sub-Region** " in www.iss.co.za,P.1

(3) Mark Malan , **Op. cit.** , P. 14.

ويضاف إلى ذلك غياب خطة موحدة للدعم اللوجيستي بصورة تتناسب مع متطلبات القوات، إذ يلاحظ أن حصول القوات على الدعم اللوجيستي من قوى خارجية مختلفة في طريقة تسليحها وتدريبها يساهم في تقليل فاعلية هذه القوات، ففرنسا ـ على سبيل المثال ـ تقوم بتوفير الدعم اللوجيستي للقوة الفرانكفونية المشاركة في إطار برنامج ريكامب، في حين قدمت بريطانيا الدعم اللوجيستي لغانا، وكذلك قدمت بلجيكا لبنين، في حين أن هناك دولا أخرى من الجماعة تعتمد على معداتها وأدواتها الوطنية، ولاشك أن هذا الاختلاف الكبير في مستوى وكمِّ التسليح من شأنه التأثير على كفاءة عمل القوات (1).

الخلاصة أن هذه العقبات ساهمت في تقليل فاعلية الكفاءة في عملية تسوية الصراع، لكن أحد العوامل المهمة في هذا الشأن هو قوة أطراف الصراع ذاتهم (النظام، قوى التمرد) ومن ثم فإن مشكلة الكفاءة هذه تواجه القوات الدولية أيضا، لذا فلأجل أن تتم تسوية الصراع بصورة فاعلة لابد من التحول إلى مهام فرض السلام في بعض الأوقات من أجل إجبار الطرف المعتدي على القبول بعملية التسوية، مع تطبيق أسلوب العقوبات الاقتصادية، فضلا عن حظر السلاح (*).

وأخيرا وليس آخرا، قيام هذه القوات ـ خاصة الدولية ـ بعملية نزع السلاح وإعادة دمج الميليشيات في الجيش ـ تماما كما حدث في ليبيريا وسيراليون ـ ، بدلا من إسناد ذلك إلى الحكومة العاجزة عن توفير الأمن والحماية لأفرادها.

* * *

(1) **Idem.**

(*) بالفعل أخذت الأمم المتحدة تفكر في فرض عقوبات ضد الطرف الذي ينتهك اتفاقات السلام، خاصة بعدما تعرضت قواتها لهجوم من قبل أنصار جباجبو أوائل عام 2006، **وكالة رويترز للأنباء**، 27/ 1 / 2006.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن تأكيد أهم ماورد فيها من خلاصات، مع محاولة التركيز على عقد مقارنة بين الهياكل الأمنية المختلفة للجماعة بعضها البعض، فضلا عن عقد مقارنات بين حالات التدخل الأربعة وبعضها البعض أيضا من ناحية، وأخيرًا وليس آخرًا طرح تصور مستقبلي لدور الجماعة في عملية تسوية الصراعات.

أولا: أهم الخلاصات الواردة في الدراسة:

تتمثل فيما يلي:

1-أن مفهوم حل الصراعات يختلف عن مفهوم تسوية الصراع بالرغم من خلط بعض الباحثين بينهما، حيث يشير الأول إلى معالجة جذور الصراع المختلفة، في حين يشير الثاني إلى التوصل إلى تسوية ما لأحد جوانب الصراع من خلال وسائل التسوية المختلفة (السلمية أو العسكرية) الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية نشوبه واندلاعه من جديد، خاصة في ظل غياب مفاهيم بناء السلام، فضلا عن الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بالأساس على نظام الإنذار المبكر الذي لايزال في طور التكوين واستكمال هياكله المؤسسية، لذا فإن مفهوم تسوية الصراع هو الأكثر واقعية، فضلا عن تماشيه مع قدرات المنظمات الفرعية المحدودة أصلا.

2-أن اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ارتبط بإدراكها أن التنمية والتكامل الاقتصادي – الذي هو الهدف الأساسي من إنشائها – لن يتحقق إلا في بيئة أمنية مستقرة، لذا تم توقيع بروتوكولي 1978، 1981 اللذين كانا يركزان على الجوانب الأمنية بمفهومها الضيق، لكن مع أوائل التسعينات بدأ مفهوم الأمن لدى الجماعة يأخذ أبعادا أوسع بما يتماشى مع المتغيرات العالمية والدولية، هذه الأبعاد ظهرت في بروتوكول الآلية ومؤسساتها، حيث برز الحديث عن الحكم الجيد والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأهمية ذلك في تحقيق الاستقرار الأمني، وتم زيادة مهام نائب السكرتير التنفيذي التي كانت قاصرة على الجوانب العسكرية، ليصبح مسئولا أيضا عن الشئون السياسية والإنسانية، وتم استحداث إدارات لذلك مثل إدارة الشئون الإنسانية والسياسية، بل إن الآلية أجازت التدخل لاستعادة النظم المنتخبة، وفي المقابل عدم الاعتراف بالنظم التي وصلت إلى الحكم عن طريق الانقلاب العسكري. وفي اتجاه تعميق هذا الاتجاه تم تبني بروتوكول الديمقراطية والحكم الجيد عام 2001 الذي يطالب الدول الأعضاء بالأخذ بمبادئ

الديمقراطية ويرفض الإطاحة بالنظم المنتخبة.

3-أن الجوانب الأمنية صارت هي النشاط الأبرز للجماعة مقارنة بالجوانب الاقتصادية، أو بمعنى آخر فإن الجوانب الاقتصادية تراجعت لحساب الجوانب الأمنية. وقد يرجع ذلك لكثرة الصراعات الداخلية من ناحية، وبروز الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء من ناحية ثانية، الأمر الذي يعوق التكامل الاقتصادي، ويجعل الأولوية دائما للجوانب الأمنية.

4-أن الجماعة تعد من أولى المنظمات الفرعية الإفريقية التي عملت على تطبيق نظام الأمن الجماعي في القارة مقارنة بالمنظمات الفرعية الأخرى في القارة، مثل الإيكاس التي قامت بالتوقيع على ميثاق عدم الاعتداء عام 1996 أو الكوميسا التي لم يكن لها ميثاق دفاعي حتى وقت قريب، أو حتى الإيجاد، وهو ما انعكس على دور الجماعة في عملية التسوية، إذ إن الجماعة قامت بالتدخل لتسوية الصراع في أربع دول، في حين أن المنظمات الأخرى كانت أقل من حيث عدد حالات التدخل (مرة واحدة للسادك في ليسوتو - الإيجاد في السودان بالأساس - الساحل والصحراء والإيكاس في إفريقيا الوسطى) كما أن حجم القوات وعدد الدول المشاركة اختلف أيضا، إذ غالبا ما كان عدد القوات المشاركة محدوداً، وكذلك عدد الدول (دولتان فقط في حالة ليسوتو في التسعينات) كما يلاحظ أن معظم هذه المنظمات كانت تعتمد على أسلوب التسوية السياسية دون العسكرية بسبب عدم استعداد قواتها للتدخل على عكس الجماعة، خاصة في الأزمات.

5-بالرغم من أن الجماعة كانت سبّاقة في تطبيق نظام الأمن الجماعي، إلا أن هذا النظام افتقد إما للهياكل المؤسسية كما هو الحال بالنسبة لبروتوكول 1981 وهو ما ظهر بوضوح في أزمة ليبيريا التي أبرزت مدى قصور الجانب المؤسسي، فحتى عام 1990 لم يتم تعيين نائب السكرتير التنفيذي للشئون العسكرية، فضلا عن أن الدول الأعضاء لم تخصص قوات لها للمشاركة في عمليات القوات المتحالفة، كما أنه لم تعمل أيٌّ من مؤسساته الأخرى بشكل كامل، وكانت النتيجة أن البروتوكول انتهى فعليا بعد الأزمة.

6-أن الجماعة عملت على تلافي السلبيات في هياكلها الدفاعية التي تم إنشاؤها قبل عام 1990 من خلال المعاهدة المنقحة عام 1993 حيث تم تضمين معظم التدابير الأساسية بشأن التدخل الإقليمي في المادة 58 منها والتي أعطت الحق للدول في العمل معا من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار داخل الإقليم وفق نظام الأمن الجماعي، ولكي يتم تحويل هذه المضامين إلى واقع ملموس ومؤسسات تسعى لتنفيذ هذه الأهداف تم توقيع بروتوكول آلية منع وإدارة الصراع وحفظ السلام والأمن الإقليمي في الإقليم

(لومي -10 ديسمبر 1999) التي تضمنت هياكل أساسية وأخرى فرعية، وتم الشروع في بناء هذه الهياكل، وبالرغم من عدم استكمال بعضها مثل شبكة الإنذار المبكر، فضلا عن وجود نقص في الكوادر المدربة في بعضها الآخر خاصة مراكز التدريب والإدارات التابعة لنائب السكرتير التنفيذي، إلا أن هذه الآلية تعد أفضل - إلى حد كبير - من الهياكل التي كانت موجودة من قبل، ومن ثم يمكن القول بأن عمليات السلام التي قامت بها الجماعة قبل 1999 كانت تتم في إطار العهد القديم Old Testament في حين أن عمليات حفظ السلام بعد وجود الآلية تنتمي إلى العهد الجديد New Testament.

أما بالنسبة للجزء الخاص بحالات التدخل، فيلاحظ ما يلي:

1- أن هناك ثلاثة مستويات من المحددات التي أثّرت على قادة الجماعة في التدخل في صراع معين، وهي المحددات العالمية والإقليمية والداخلية، وتتمثل المحددات العالمية في متغيرات النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وموقف الأمم المتحدة والدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، من التدخل في الصراعات الإفريقية خاصة الداخلية.

أما المحددات الإقليمية فتتمثل أساسا في مدى تهديد الصراع الداخلي للأمن والاستقرار الإقليمي، ومدى وجود مصالح مباشرة لبعض الدول في عملية التدخل مثل: نيجيريا في ليبيريا، ونيجيريا وغينيا في سيراليون، والسنغال وغينيا في غينيا بيساو.

أما المحددات الداخلية فتتمثل في تعدد أبعاد الصراع الداخلي وتعقيده بصورة تجعل من الصعب على النظام الحاكم - الذي غالبا ماكان طرفا في الصراع - استعادة النظام والأمن، ومن ثم إمكانية تهديد الصراع لوجود الدولة ذاته، فضلا عن تداعياته الإقليمية على دول الجوار تحديدا خاصة فيما يتعلق بمشكلات اللاجئين، وقوى المعارضة في هذه الدول، فضلا عن انتشار الأسلحة الصغيرة وتهريبها عبر الحدود.

2- أن الإشكاليات السياسية للتدخل لم تظهر بصورة واضحة إلا في المرحلة الأولى من الصراع في ليبيريا، وهو مايمكن إرجاعه إلى: أن هذه هي أول تجربة للتدخل من ناحية، ولوجود مخاوف لدى تايلور ودول الفرانكفون تحديدا من الهيمنة النيجيرية من ناحية ثانية. لذا ظهرت إشكاليات سياسية تتعلق بعدم وجود حالة من الاتفاق بين دول الجماعة على إرسال القوات إلى الإقليم، ولعل هذا يفسر أسباب اتخاذ لجنة الوساطة الدائمة ـ وليس السلطة ـ قرارها بالتدخل لتفادي حدوث اعتراض على عملية التدخل، وهو ماترتب عليه حدوث تشكيك في مشروعية عملية التدخل في حينها، واضطرار اللجنة إلى عقد اجتماع طارئ للقمة بعد ذلك وإقناع الدول الأعضاء بالتدخل، وربما يفسر هذا أسباب عدم تفعيل دور لجنة الوساطة الدائمة بعد ذلك، واقتصار عملية اتخاذ

القرار على السلطة أو على مجلس الوساطة والأمن وفق بروتوكول الآلية.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية من الصراع الليبيري وكذلك حالات الصراع الأخرى فلم تبرز هذه الإشكاليات السياسية والقانونية بهذه الصورة، وقد يرجع ذلك لعدة اعتبارات هي:

أ- تراجع هذه الخلافات الأنجلوفونية الفرانكفونية، وفي حالة ظهورها فإنها تتعلق بكيفية التدخل (سلمي أم عسكري) وأهدافه (حفظ سلام أم فرض سلام) ولم تتعلق بفكرة التدخل من عدمه كما حدث في سيراليون.

ب-التأييد الدولي (الأمم المتحدة ومجلس الأمن) والقاري (منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي) لعملية التدخل.

ج-أن التدخل في بعض الحالات لم يكن منفردا أو قاصرا على الجماعة فحسب، ومن ثم فإن أزمة عدم الثقة تراجعت إلى حد ما، كما حدث في الحالة الثانية للصراع الليبيري، واعتبار قوات الإيكوميل طليعة للقوات الدولية التي ستنتشر بعد ثلاثة أشهر، وهو ماحدث بالفعل. ونفس الأمر في سيراليون أوائل عام 2000.

د-تولي نظام مدني الحكم في نيجيريا، ومن قبله النظام المؤقت برئاسة عبد السلام أبو بكر، وإعلان كلا النظامين رغبتهما في التركيز على القضايا الداخلية، وعدم السعي للهيمنة الخارجية.

3-**بالنسبة لأدوات التسوية السياسية**: يلاحظ أنها كانت تتم قبل إنشاء الآلية من خلال لجان وساطة خاصة مستقلة، مع عدم تفعيل لجنة الوساطة الدائمة التي برزت مع أزمة ليبيريا الأولى، بالرغم من أنها منوطة بذلك، وقد يرجع ذلك إلى قراراتها المنفصلة في أزمة ليبيريا، خاصة مايتعلق بقرار التدخل، مما أثار جدلا سياسيا وقانونيا في حينها بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية، لذا كان هناك تفضيل لتشكيل لجان خاصة أو مجموعة اتصال للقيام بدور الوساطة السياسية تحديدا (لجنة وساطة سباعية في سيراليون، ولجنة من تسعة أعضاء في غينيا بيساو، ولجنة سداسية في ساحل العاج)، ويلاحظ أن تشكيل هذه اللجان كان يراعي الوزن النسبي لكل مجموعة من المجموعات الثلاث داخل الجماعة (أنجلوفون، فرانكفون، ليزوفون) حيث كانت الغلبة للدول الفرانكفونية (أربع دول في لجنة سيراليون، خمس دول في لجنة غينيا بيساو، ثلاث دول في لجنة ساحل العاج) أما الجهود العسكرية، فكانت تتم من خلال قوات الجماعة (الإيكوموج) وإن اختلفت مسمياتها من أجل مراعاة البعد النفسي لدى شعوب الدولة محل الصراع، بل إن الاسم قد تغير خلال مراحل الصراع المختلفة كما حدث في المرحلة الأولى للصراع

الليبيري حيث كانت التسوية تتم من خلال الإيكوموج، وفي المرحلة الثانية من خلال الإيكوميل.

4-**بالنسبة لحجم القوات المشاركة**: يلاحظ أن أكبر قوة للجماعة كانت في المرحلة الأولى للصراع في ليبيريا، خاصة بعد توقيع اتفاق كوتونو للسلام (يوليو1993) والذي تلاه مباشرة وفاة الرئيس العاجي بوانييه، ومن ثم مشاركة القوات الفرانكفونية، وبلغ حجم القوات 16 ألفا، ومعظمها قوات نيجيرية، ونفس الأمر بالنسبة للصراع في سيراليون حيث بلغ حجم قوات الجماعة 13 ألفا عام 1999 منهم 11.300 جندي من نيجيريا، وقد أدت عدم مشاركة نيجيريا إلى ضآلة عدد القوات المشاركة، وبرز هذا بوضوح في الصراع في غينيا بيساو (712 جنديا فقط) أي قرابة عُشر القوات المشاركة في ليبيريا، وكذلك الصراع في ساحل العاج (1288 جنديا ثم ارتفع إلى 3411).

ولقد انعكس حجم القوات المشاركة على عملية القيادة، فيلاحظ أن قيادة القوات كانت نيجيرية في كل من الصراع الليبيري والسيراليوني، باستثناء بداية الصراع في ليبيريا حيث كانت القيادة من غانا وذلك في محاولة من نيجيريا لكسب ودها في حينها. أما بالنسبة للصراع في غينيا بيساو، فقد كانت القيادة من توجو باعتبار أن قواتها كانت الأكبر حجما، ونفس الأمر في الصراع في ساحل العاج حيث كانت القيادة سنغالية، وإن كان هناك نوع من الترضية لنيجيريا من خلال تعيين أحد جنرالاتها مبعوثا خاصا للسكرتير التنفيذي.

5-**بالنسبة لعملية تمويل القوات**: كان العبء الأكبر يقع على عاتق نيجيريا في صراعي ليبيريا وسيراليون بالرغم من إنشاء صندوق الطوارئ الخاص بالإيكوموج إبان أزمة ليبيريا، لكن الدول الأعضاء لم تدفع مخصصاتها فيه، ومع تراجع نيجيريا صار هناك اعتماد كبير على الدعم الخارجي في الحالات الأربعة للصراع.

6-**فيما يتعلق بمهام القوات**: فإن مهامها كانت خليطا بين حفظ السلام وفرضه عند اللزوم، لكن كانت الجماعة تميل بصفة عامة إلى القيام بمهام حفظ السلام، ولم يتم استخدام فرض السلام إلا في بعض مراحل الصراع في ليبيريا وسيراليون، وكان هذا الاستخدام من قبل القوات النيجيرية أيضا (لمواجهة هجمات تايلور في ليبيريا، ولاستعادة حكم كاباه في سيراليون) وبالرغم من نجاحها في ذلك إلا أن هذا أثار حفيظة باقي الدول مما جعلها تفضل أسلوب حفظ السلام الذي يتناسب مع إمكانياتها التسليحية واللوجيستية، بل إنها عجزت في بعض الأحيان عن حفظ السلام، كما حدث في غينيا بيساو، مما جعلها تنسحب بعد فترة وجيزة من تدخلها. وقد ارتبط بذلك أيضا عدم قدرة

الجماعة على فرض عقوبات اقتصادية وحظر اقتصادي في حالتي غينيا بيساو وساحل العاج بسبب ضعف إمكاناتها في ذلك، في حين تمكنت من فرض هذه العقوبات وهذا الحظر في حالتي ليبيريا وسيراليون.

7-أن الجماعة لم تنجح في احتواء الصراعات قبل نشوبها من خلال استخدام أساليب الدبلوماسية الوقائية، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود نظام الإنذار المبكر (حالات ليبيريا الأولى، سيراليون، غينيا بيساو) أو عدم تفعيل هذا النظام بسبب عدم توافر هياكله المؤسسية وكوادره البشرية المدربة (حالة ساحل العاج).

8-أن أيا من قرارات الجماعة بشأن التسوية لم تتحدث عن مهام بناء السلام، والتي تؤدي إلى حل الصراع بكافة أبعاده (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية) وقد يكون هذا أمرا طبيعيا في ظل إمكانات الجماعة المحدودة، والتي قد تجعلها عاجزة عن القيام بالمهام الأساسية لعملية التسوية من حفظ السلام وفرض السلام. ومعنى هذا أن أقصى مايمكن أن تصل إليه الجماعة هو تسوية الصراع والذي يعني التوصل إلى تسوية سياسية حول أحد أبعاده وليس حله من جميع جوانبه، والذي يتطلب قيامها بمهام بناء السلام التي تترك غالبا للأمم المتحدة.

9-أن الجماعة واجهتها مجموعة من العقبات خلال عملية التسوية، هذه العقبات تمثلت في عقبات سياسية واقتصادية وعسكرية:

أ-**بالنسبة للعقبات السياسية**، كان أبرزها الخلاف الأنجلوفوني-الفرانكفوني الذي كان واضحا في المرحلة الأولى للصراع الليبيري والصراع في سيراليون، ثم تعمقت الخلافات لتضم الدول الليزوفونية في أزمة غينيا بيساو، ومخاوف الدول الفرانكفونية تحديدا من البرتغال، وعندما انسحبت نيجيريا من المشاركة في أزمة ساحل العاج برز خلاف فرانكفوني-فرانكفوني بين توجو والسنغال، وهذه الخلافات إما تؤثر على عملية تدخل الجماعة من الأساس، أو على المهام الواجب القيام بها، بل قد تدفع بعض الدول إلى مساعدة قوى التمرد في مواجهة الجماعة.

ب-**أما العقبات الاقتصادية**، فإن أغلبها يرجع إلى قلة التمويل والدعم اللوجيستي خاصة بعد تراجع نيجيريا.

ج-**أما العقبات العسكرية فهي** متنوعة، وإن كان أبرزها غياب الهياكل المؤسسية الأمنية لبروتوكول 1981 كما حدث خلال المرحلة الأولى من الصراع النيجيري، وازدواجية القرارات الصادرة إلى القوات بسبب الهيمنة النيجيرية،

واعـتراض قـوات غانـا عليهـا كـما حـدث في سـيراليون، وقلـة عـدد القـوات والمعـدات، فـضلا عـن الـدعم اللوجـستي كـما هـو الحـال في حـالتي غينيـا بيـساو وساحل العاج.

10- أنـه بـالرغم مـن العقبـات الـسابقة، إلا أن الجماعـة حققـت نتـائج لا بـأس بهـا خاصـة في حـالتي ليبيريـا وسـيراليون، والتـي كانـت نتـاج اسـتخدام أدوات التسوية الـسياسية والعـسكرية معـا، وكـان مـن أبـرز هـذه النجاحـات التوصـل لعـدة اتفاقـات بـشأن إحـلال الـسلام في ليبيريـا ممـا مهـد لإجـراء الانتخابـات البرلمانيـة والنيابية عـام 1997 وشـهدت الـبلاد حالـة مـن الاسـتقرار النـسبي ثـلاث سـنوات، ونفـس الـدور لعبتـه الجماعـة في المرحلـة الثانيـة للـصراع، وإن كـان الـدور الأكـبر للقوات الدولية، ممـا أدى إلى إجـراء الانتخابـات عـام 2005 التـي أسـفرت عـن فـوز إيلين سيرليف جونسون بها.

أما فيما يتعلق بالصراع في سـيراليون، فقـد كـان مـن أبـرز جهـود الجماعـة عـودة النظـام الـديمقراطي برئاسـة كابـاه للحكـم (مـارس 1998) ومـشاركة الجماعـة - بالتعـاون مـع الأمـم المتحـدة - في إجـراء انتخابـات 2002 التـي أسـفرت عـن فـوز كاباه بها وإعلان انتهاء الحرب في البلاد.

أما في غينيا بيساو، فقد اقتصر دورها على وسائل التسوية السياسية تحديدا، وذلـك من خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الدول الناطقة بالبرتغالية، مما أدى إلى الإشراف على انتخابات 1999 البرلمانية والرئاسـية، ونفـس الأمـر بالنـسبة لانتخابـات 2004، 2005 البرلمانية والرئاسية، وفي أزمة ساحل العاج لعبت الجماعة - جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة وفرنسا - دورا في التوصل لاتفاق ليناس ماركوسيس الذي يعد أساس عملية السلام في البلاد، ونفس الأمر بالنسبة لاتفاق أكرا (3 يوليو 2004) الـذي حسم أهم مشكلتين تواجهان البلاد، وهما: مشكلة المواطنة والترشح للانتخابات، ووراثة عقود إيجار الأراضي الزراعية.

* * *

تابع جدول رقم (2) يوضح جهود الجماعة في تسوية حالات الصراع الأربعة

جهود تسوية الصراع	ليبيريا	سيراليون	غينيا بيساو	كوت ديفوار
أداة التسوية السلمية	لجنة وساطة دائمة (لجنة الخمسة، لجنة التسعة)	لجنة وساطة سباعية الإيكوموج -2	لجنة وساطة خاصة (تسعة أعضاء)	لجنة وساطة أو مجموعة اتصال سداسية
حجم القوات	16 ألف جندي (يوليو1992)-م1 ** 3566-م2	13 ألف جندي (منهم 11.300 ألف نيجيري)	712 جنديًا	3411 جنديًا
القيادة	هيمنة نيجيرية	نيجيرية	توجولوية	سنغالية
عدد الدول المشاركة في القوات	10 دول – م1 8 دول –م2	5 دول	4 دول	5 دول
المهام	حفظ وفرض السلام-م1 حفظ السلام –م2	حفظ سلام وفرضه عند اللزوم	حفظ السلام وفرضه عند اللزوم	حفظ السلام وفرضه عند اللزوم
التمويل	معظمه نيجيري –م1 معظمه خارجي –م2	90٪ نيجيري	خارجي (فرنسي بالأساس)	خارجي متنوع

تابع جدول رقم (2) يوضح جهود الجماعة في تسوية حالات الصراع الأربعة

جهود تسوية الصراع	ليبيريا	سيراليون	غينيا بيساو	كوت ديفوار
نوع التسوية	سياسية عسكرية –م1 سياسية –م2	سياسية عسكرية	سياسية	سياسية
أبرز جهود التسوية	– انتخابات 1997 وفوز تايلور – انتخابات 2005 وفوز ليلين سيرليف	عودة كاباه الحكم (مارس1998) انتهاء الحرب رسميا (يناير 2001) انتخابات مايو202 وفوز كاباه.	– تشكيل حكومة وحدة وطنية (ديسمبر1998). – الإشراف على انتخابات 1999. – الإشراف على انتخابات 2004، 2005	– المشاركة في توقيع اتفاق ليناس ماركوسيس. – الاتفاق على إجراء الانتخابات 2006.
التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات والدول الأخرى	– تنسيق ضعيف مع الأمم المتحدة–م1** – تنسيق كبير مع الأمم المتحدة–م2	تنسيق كبير مع الأمم المتحدة بعد اتفاقية لومي.	تنسيق كبير مع الأمم المتحدة ومنظمة الدول البرتغالية.	تنسيق كبير مع الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، فرنسا.
عقبات التسوية (سياسية)	انقسام أنجلوفوني – فرانكفوني–م1	أزمة عدم ثقة بين الأنجلوفون – والفرانكفون	خلاف أنجلوفوني – فرانكفوني – ليزوفوني	خلاف فرانكفوني – فرانكفوني (توجو – السنغال).
عقبات اقتصادية	التمويل وتراجع الدعم النيجيري	التمويل بعد التراجع النيجيري	التمويل الخارجي	التمويل الخارجي
عقبات عسكرية	غياب الهياكل المؤسسية لبروتوكول 1978–م1	ازدواجية القرارات بسبب هيمنة نيجيريا	قلة عدد القوات – ضعف المعدات	قلة الدعم اللوجيستي

□ * تم تجميع هذه البيانات وفقا للمعلومات الواردة في الفصول من الثالث إلى السادس من الدراسة.

□ ** م1 تشير إلى المرحلة الأولى من الصراع في ليبيريا ، م2 تشير إلى المرحلة الثانية.

وبالإضافة إلى الملاحظات السابقة يمكن إضافة مجموعة من الملاحظات الأخرى:

- تراجع الاهتمام الدولي بالتدخل لتسوية الصراعات- خاصة الداخلية، مع نهاية الحرب الباردة مما دفع التنظيمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا (مثل الإيكواس) للتدخل لتسوية هذه الصراعات، إذ إن عدم الاهتمام الدولي بعملية التدخل في الصراعات الإفريقية، أو الانشغال بتسوية صراعات أخرى في مناطق غير إفريقية، دفع المنظمات الإقليمية الفرعية – خاصة في ظل ضعف جهود التسوية القارية – إلى التدخل لتسوية هذه الصراعات.

فالانشغال الدولي بحرب الخليج الثانية أدى إلى عدم التدخل لتسوية الصراع الليبيري في مرحلته الأولى، كما أن تراجع أهمية سيراليون وغينيا بيساو لدى الولايات المتحدة دفعها إلى عدم تحريك الأمم المتحدة للتدخل.

وبالنسبة لساحل العاج كان الاهتمام الأمريكي- ومن ثم الدولي- منصبًا على حشد الجهود الدولية لضرب العراق، ومن ثم فقد رفضت الأمم المتحدة طلب الجماعة بشأن تدخلها لتسوية الصراع، أو عمل الجماعة تحت لواء القوات الدولية، ومن ثم وجدت الجماعة نفسها مضطرة للتدخل والتنسيق مع فرنسا.

وقد لاحظت الدراسة أن الدول الكبرى المعنية بالإقليم (خاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة) لا تتدخل إلا في الصراعات التي تمس مصالحها فقط، كما أن هذا التدخل يتم من خلال قوات الجماعة بالأساس والقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وإذا ما تدخلت قوات هذه الدول الكبرى فإن هذا التدخل غالباً ما يكون محدوداً أو مرتبطاً بظرف معين.

فالدول الكبرى بعد الحرب الباردة عمدت على تقسيم العمل بينها وبين الجماعة وانحصر دورها – أي هذه الدول – فيما يلي:

1- توفير غطاء من الشرعية لتدخل الجماعة، ويتم ذلك بالأساس من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يؤيد هذا التدخل من أجل التسوية.

2- المشاركة في تدريب قوات الجماعة المتدخلة من خلال مبادرات هذه الدول في هذا الشأن مثل مبادرة أكرى ((Acri الأمريكية وبرنامج ريكامب Recamp الفرنسي،

وفريـق التـدريب عـلى المـساعدة العـسكرية التـابع لبريطانيـا **The British military assistance training team** والمعروفة اختصاراً باسم (بـمات) Bmatt.

3-توفير الدعم المالي واللوجيستي لهذه القوات.

وفي المقابل فإن دورها مع الجماعة يتمثل في التدخل العسكري في عملية التسوية، خاصة أن هذه الدول الكبرى لاترغب في وقوع خسائر بشرية لقواتها، ومعنى ذلـك فـإن العبء المادي يقع بالأساس على الدول الكبري، في حين أن العبء البشري يقع على دول الجماعة، وفي هذا الإطار يمكن فهم أسباب عدم تحمس الدول الكبري، خاصة الولايات المتحدة، للتدخل في الصراع الثاني في ليبيريا بالرغم من الـروابط التاريخيـة بـين واشـنطن ومونروفيا، مما اضطر الجماعة إلى التدخل لحين انتشار القوات الدولية، وبالرغم مـن هـذا التدخل فإن مهمة تأمين وقف إطلاق النار، وحفظ السلام أنيطت للجماعة لحين وصـول هذه القوات [1].

وفي المقابل يمكن فهم أسباب تدخل كل من بريطانيا في حالة سيراليون، وفرنسا في حالة ساحل العاج لتسوية الصراع.

فبريطانيا عملت على استصدار قرار من مجلـس الأمـن بـشأن التـدخل الـدولي بعـد إعلان الإيكوموج الرغبة في الانسحاب، ثم قامت بالتدخل لفترة محدودة لمواجهة المـأزق الذي واجهته القوات الدولية بعد أسر 500 من قواتها، لكن صار الاعـتماد الأسـاسي في التدخل على القوات الدولية وقوات الجماعة العاملة تحت لوائها.

أما فرنسا فقد عملت هى وقوات الجماعة تحت مظلة القوات الدولية لتسوية الصراع في ساحل العاج [2]، وكانت حريـصة منـذ البدايـة عـلى عـدم تفردهـا بعمليـة التـسوية العسكرية، بل عملت على تشجيع تدخل الجماعة ومن بعده القوات الدولية.

- محدودية الـدور الـذي لعبتـه منظمـة الوحـدة الإفريقيـة في حينهـا بـشأن تـسوية الصراعات، مما دفع المنظمات الفرعية للتدخل من أجـل تـسوية هـذه الـصراعات، إذ إن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقيـة كـان يـنص صراحـة (م3/ ف2) عـلى عـدم التـدخل في الصراعات الداخلية للدول الأعضاء، وعندما تدخلت المنظمة في تشاد 1981 أعلنت أن قواتها محايدة، ولن تتدخل في الشئون الداخلية للبلاد، وبالرغم من أن آليـة الجماعـة عـام

(1) Alhajj-M.S.Bah , **Op.Cit ,** P.81.
(2) **Idem.**

1993 أجازت التدخل في حالات معينة إلا أنها ربطته بعدة قيود لعل من أهمها أن يكون هذا الدور محدوداً من حيث نطاقه ومداه، وضرورة موافقة الدول الأعضاء، كما أن تجاهل الآلية فكرة تشكيل قوات جاهزة للتدخل ساهم في تقليل فاعليتها، ومن ثم قيام المنظمات الفرعية بعمليات التدخل السياسي والعسكري في عملية التسوية.

- أن وجود دولة تقود المنظمة الفرعية، يؤثر على فاعلية المنظمة في عملية التسوية، ففاعلية الدور النيجيري في الصراع الليبيري، والسيراليوني دفع المنظمة إلى القيام بمهام فرض السلام وليس حفظه فقط، ومن ثم إمكانية إجبار بعض فصائل المتمردين على الجلوس إلى مائدة التفاوض، بل إن نيجيريا لعبت دوراً مهمًّا في رد عدوان تايلور منذ تدخل الجماعة في المراحل الأولى من الصراع، كما أن التصالح النيجيري مع تايلور ساهم في التوصل لاتفاقيات أبوجا التي مهدت لانتخابات 1997 ونفس الأمر بالنسبة لسيراليون، حيث ساهم التدخل النيجيري في إعادة كاباه للحكم (مارس 1998) وفي المقابل يلاحظ أن تراجع دور نيجيريا بسبب ظروفها الداخلية في المرحلة الثانية من الصراع الليبيري أدى إلى عدم قدرة الجماعة على التدخل في الصراع بمفردها، والاعتماد على القوات الدولية، كما أدى كذلك لضعف جهود الجماعة في تسوية الصراع في غينيا بيساو، حيث تعد بعثة الجماعة في بيساو من أضعف البعثات (712 جنديا فقط) وقد ترتب على ذلك اضطرار الجماعة إلى الانسحاب من البلاد بعد فترة وجيزة، بل وفي وقت بالغ الأهمية، حيث جاء الانسحاب تالياً لوقوع الانقلاب الثاني لمانيه في مايو 1999 ونفس الأمر ينسحب على أزمة ساحل العاج.

صحيح أن دور الدولة القائد قد يؤدي إلى أزمة ثقة كما حدث في حالة ليبيريا وسيراليون خاصة من قبل دول الفرانكفون، إلا أنه عندما يتم إزالة أزمة عدم الثقة هذه قد يؤدي ذلك إلى تقوية دور الجماعة في عملية التسوية، كما حدث في المرحلة الأولى من الصراع الليبيري تحديداً خاصة بعد توقيع اتفاق كوتونو للسلام (1993) وكان من نتيجة ذلك أن وصل حجم البعثة إلى 16 ألف جندي، وهو أكبر حجم لها مقارنة بحالات التدخل الأخرى، ويرجع ذلك في أحد أسبابه إلى مشاركة دول الفرانكفون بقوات لها خاصة بعد رحيل الرئيس بوانييه.

- ارتباط فاعلية الجماعة في عملية التسوية بعدة عوامل هى: توافر الإرادة السياسية، والتمويل اللازم، والدعم اللوجيستي، والتأمين الخارجي، وأن العلاقة إيجابية بين كل

هذه المتغيرات.

فبالنسبة للعامل الأول: لوحظ أن جهود الجماعة كانت ضعيفة إلى حد كبير في ظل عدم توافر الإرادة السياسية للتدخل خاصة من قبل دول الفرانكفون في صراعي ليبيريا وسيراليون.

وقد أدى ذلك إلى تشكيك دول هذه المجموعة خاصة بوركينا فاسو وساحل العاج في عملية التدخل ككل، وفي دور نيجيريا داخل الجماعة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان هناك دعم للمتمردين، وعندما حدث التوافق السياسي بعد رحيل بوانييه ساهم ذلك في زيادة فاعلية الجماعة في الصراع الليبيري تحديداً.

أما بالنسبة للعامل الثاني الخاص بالتمويل: فقد أثبتت الدراسة كيف أدى وجود التمويل - خاصة النيجيري - إلى زيادة فاعلية الجماعة خاصة في المرحلة الأولى من الصراع في ليبيريا وسيراليون، والعكس صحيح أيضاً، فقد واجهت الجماعة مشكلات عدة في هذين الصراعين بعد تراجع نيجيريا عن عملية التمويل، وكان من نتيجة ذلك تراجع دور الجماعة في التسوية لصالح الأمم المتحدة.

كما ظهرت أزمة التمويل بوضوح في دور الجماعة في تسوية الصراع في غينيا بيساو، حيث كانت بعثة الجماعة من أضعف البعثات واضطرت للانسحاب بعد فترة وجيزة.

أما **بالنسبة للعنصر الثالث الخاص بالدعم اللوجيستي**: فقد أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين توافر هذا الدعم وفاعلية الجماعة - والعكس صحيح أيضاً - وقد برز ذلك بوضوح في أزمة ساحل العاج، حيث عانت الجماعة من عدم وجود مركبات لنقل قواتها العاملة هناك، واضطرت إلى الاعتماد على فرنسا في هذا الشأن، كما أن مقر قيادة القوات في أبيد جان (مارس 2003) كان يفتقد لوجود مركبة واحدة، مما أدى إلى إضعاف قدرة القيادة على الحركة (الإشراف والمتابعة) بل يلاحظ أن قوات مثل قوات بنين تأخرت في عملية النزول إلى البلاد بسبب اعتمادها على بلجيكا في عملية النقل.

وفي المرحلة الثانية من الصراع الليبيري افتقدت الجماعة لوجود فنيين متخصصين في هبوط الطائرات ورسو السفن، مما أدى إلى الاستعانة بشركاء الجماعة في هذا الشأن.

أما بالنسبة للعنصر الرابع الخاص بالتأييد الخارجي: فقد أثبتت الدراسة أنه عامل إيجابي أيضاً في زيادة فاعلية الجماعة سواء أكان هذا التأييد معنويًا (قانونيًّا وسياسيًّا) أم

ماديًّا (تمويلا ودعما لوجيستيًّا).

فقد لوحظ أن التأييد الخارجي القانوني كان موجوداً في الحالات الأربع، حيث لم تثر قضية مشروعية التدخل من قبل المجتمع الدولي، بل إن التشكيك جاء من الداخل في بعض الأحيان، ومن ثم فقد ساهم هذا التأييد في توفير مناخ مُواتٍ لتدخل الجماعة وعدم عرقلة مهامها.

أما الدعم المادي: فقد أثبتت الدراسة أن عدم توافره أو تأخره، خاصة في ظل تراجع الدعم الذاتي للجماعة، يؤدي إلى ضعف دور الجماعة في عملية التسوية، بل والمطالبة بتدخل الأمم المتحدة للقيام بمهام التسوية بدلاً من الجماعة (حالتي ليبيريا وسيراليون).

- وجود علاقة عكسية بين توافر إمكانات المنظمة الذاتية الخاصة بعملية التسوية والتنسيق مع الأمم المتحدة، فكلما توافرت للمنظمة القدرات التسليحية والتمويلية واللوجيستية قل اعتمادها على الأمم المتحدة، كما برز في حالتي ليبيريا وسيراليون في المراحل الأولى من الصراع، إذ لم تطلب الجماعة تدخل القوات الدولية في عملية التسوية، فعندما تدخلت مجموعة مراقبة دولية محدودة العدد والمهام في أزمة ليبيريا عام 1993 كان دورها محدوداً مقارنة بدور الجماعة، بل كان ينظر إليها من قبل نيجيريا على أنها قوات غريبة.

وقد ترتب على ذلك أمران هما: قلة التنسيق وحدوث مشكلات بشأن الاختصاص، وهو ما حدث بالفعل. فقد كانت هناك خلافات في وجهات النظر بين قائد كل من قوات الجماعة والأمم المتحدة بشأن كيفية التعامل مع تايلور (الأول كان يفضل التعامل العسكري على عكس الثاني)، بل إن قائد القوات الدولية تجاوز مهامه المتعلقة بالإشراف وقام بالتفاوض مباشرة مع أطراف الصراع.

لكن مع تراجع نيجيريا عن دعم الجماعة كانت هناك حاجة أكبر للأمم المتحدة ومن ثم التنسيق معها، بل إن نيجيريا وافقت على انضمام قواتها- ومن ثم قوات الجماعة- تحت مظلة القوات الدولية المتدخلة في سيراليون. كما تكرر طلب التنسيق في حالتي غينيا بيساو وساحل العاج. لكن الأمم المتحدة فضّلت التنسيق على المستوى السياسي والدبلوماسي دون العسكري.

أما قمة التنسيق بينهما، فكان في أزمة ساحل العاج خاصة مع اختيار الأمم المتحدة

الجنرال السنغالي عبدالله فال- قائد قوات الجماعة ليصبح قائداً للقوات الدولية.

- محدودية دور الجماعة في تسوية الصراع مقارنة بدور الأمم المتحدة، إذ إن كل عمليات التدخل التي قامت بها الجماعة- باستثناء غينيا بيساو- انتهت بتدخل الأمم المتحدة لتسوية هذه الصراعات وصار دور الجماعة تابعاً لها.

ولعل هذا يطرح سؤالاً في ختام هذه الدراسة عن مستقبل الجماعة في عملية التسوية، وماهي السيناريوهات المطروحة في هذا الشأن.

ثانيا : السيناريوهات المستقبلية لدور الجماعة في عملية التسوية :

يمكن القول بوجود ثلاثة سيناريوهات في هذا الشأن:

الأول : قيام الأمم المتحدة بدور بديل لدور الجماعة في عملية التسوية.

الثاني: قيام الجماعة بدور بديل لدور الأمم المتحدة في عملية التسوية.

الثالث: قيام الجماعة بدور مكمل لدور الأمم المتحدة في عملية التسوية

وفيما يلي مناقشة لهذه السيناريوهات.

السيناريو الأول: قيام الأمم المتحدة بدور بديل لدور الجماعة في عملية التسوية، وذلك بسبب فشل قوات الجماعة في تسوية الصراعات الواقعة في إطارها، بل إن بعض هذه الصراعات امتدت لدول الجوار مثل الصراع في ليبيريا.

ووفقاً لهذا السيناريو فإن فشل الجماعة يرجع لعدة أمور هي:

1- ضعف الهياكل المؤسسية الأمنية للجماعة.

2- ضعف الإمكانات المادية واللوجيستية.

3- وجود مصالح لبعض القوى المتدخلة في الجماعة لصالح أطراف معينة من الصراع مثل نيجيريا في أزمة ليبيريا.

4- عدم نزاهة القوات المتدخلة، فضلاً عن عدم حيادها [1].

ومن ثم ووفقاً لهذا السيناريو فإن هناك ضرورة لقيام الأمم المتحدة بعملية التسوية

---

(1) حول الآراء المختلفة داخل هذا السيناريو **انظر**:

Alexander K.D.F Rempong., **Op.cit**,P.2

بدلاً عن هذه المنظمات الفرعية خاصة في ظل ضعف دور المنظمة القارية (الاتحاد الإفريقي) في تسوية الصراعات الإفريقية كما برز في أزمة إقليم دارفور، والأزمة الصومالية.

السيناريو الثاني: قيام الجماعة بدور بديل عن دور الأمم المتحدة في عملية التسوية، وذلك بسبب وجود اتجاه دولي عام - منذ تجربة التدخل في الصومال في التسعينات - بضرورة قيام المنظمات الفرعية الإفريقية بعملية تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها، خاصة في ظل عدم وجود مصالح مباشرة للدول المحركة للأمم المتحدة- في عملية تدخل القوات الدولية من ناحية وارتفاع تكلفة إرسال هذه القوات في ظل عدم قيام معظم الدول بسداد مستحقاتها الخاصة لدى الأمم المتحدة من ناحية ثانية، ولتعقيد الصراع الداخلي تحديداً من ناحية ثالثة. لذا فقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 49/ 57 لعام 1994 واضحاً في هذا الشأن، حيث شدَّد على أهمية دور المنظمة الفرعية عموماً في حل وتسوية الصراعات الداخلية. وإن لم يمنع وجود تعاون بين الجانبين خاصة في مجال إبداء النصح والمشورة الدولية للقوات الفرعية المتدخلة، وكذلك إمكانية توفير بعض الدعم المادي واللوجيستي.

السيناريو الثالث: قيام الجماعة بدور مكمل للأمم المتحدة في عملية التسوية.

وقد يكون هذا السيناريو - من وجهة نظر الكاتب - هو الأقرب للحدوث خلال المرحلة المقبلة نظراً لصعوبة قيام المنظمات الإقليمية الفرعية- بل والإقليمية- عامة بمهام حفظ السلام بمفردها، الأمر الذي أكده أحد أبرز المسئولين الدوليين الذين عملوا في هذا الصدد، وهو "الأخضر الإبراهيمي" الذي كلفه الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان برئاسة فريق متخصص لإعداد تقرير شامل لتقييم وتطوير عمليات الأمم المتحدة للسلام في عام 2000 حيث أشار إلى أن فكرة اعتماد المناطق والأقاليم على نفسها في حفظ السلام أدت إلى نتائج غير كافية، حيث أشار التقرير إلى أن منظمة الوحدة الإفريقية في حينها بذلت كل الجهود لحفظ السلام لكنها كانت بدون طائل، كما أن حلف الأطلنطي ذاته اضطر للرجوع إلى الأمم المتحدة لإنهاء العملية التي بدأها في كوسوفا على الرغم من إمكاناته الضخمة- مقارنة بإمكانات منظمة الوحدة الإفريقية ـ الأمر الذي يشير إلى عدم ملائمة الفكرة للواقع من الناحية العملية، وصعوبة أن تكون هذه المنظمات بديلاً لدور

الأمم المتحدة في مجال حفظ الأمن والسلم من ناحية ثانية، ومن ثم يمكن أن يكون دورها مكملاً فقط لدور الأمم المتحدة في هذا المجال [1].

أو بمعنى آخر قيام هذه المنظمات بالأعمال السياسية مع ترك الأعمال العسكرية للقوات الدولية وكذلك أن تكون هذه القوات طليعة القوات الدولية، بحيث تقوم بالمهام الأساسية لحفظ السلام، ومنها: مراقبة وقف إطلاق النار، الإشراف على مناطق نزع السلاح. أما ما يتعلق بالمهام القتالية في إطار فرض السلام والتي تتطلب قدرات تسليحية عالية، فإن هذه تكون منوطة بالقوات الدولية.

ولعل استقراء تجربة الجماعة خاصة في حالتي الصراع الأخيرتين (ليبيريا، ساحل العاج) تؤكد ذلك، فقد نص اتفاق أكرا لوقف إطلاق النار في ليبيريا (17يونيو 2003) على أن تتولى القوات الدولية القيام بمهام حفظ السلام، وأن تعمل قوات الجماعة في إطارها على أن تنشر القوات الأخيرة للقيام بمهام حفظ السلام لحين انتشار القوات الدولية التي يستغرق انتشارها ثلاثة أشهر. ونفس الأمر حدث في أزمة ساحل العاج، حيث نص قرار مجلس الأمم رقم 1528 (27فبراير2004) على قيام القوات الدولية بمهام حفظ السلام على أن تخضع لها القوات الفرنسية وقوات الجماعة لها.

ولقد كان هناك تنسيق كبير بين الجانبين، حيث تضطلع قوات الجماعة بالجانب السياسي في عملية التسوية، خاصة الاتصال بأطراف الصراع، في حين تقوم القوات الدولية بباقي المهام- بما فيها مهام القتال- إذا اقتضى الأمر ذلك.

ويمكن ملاحظة عدة أمور في حالتي ليبيريا وساحل العاج:

1- أن الدور الرئيس في بداية الصراع كان منوطاً بقوات الجماعة وأن الأمم المتحدة قامت من خلال مجلس الأمن بإصدار قرارات تؤيد هذا التدخل.

2- أن الأمم المتحدة كانت ترفض التدخل من الأساس، وبالتالي ضرورة إعطاء الجماعة الدور الرئيس في عملية التسوية.

3- أن دور الأمم المتحدة كان تابعاً لدور الجماعة في المرحلة الأولى من الصراع، كما يتضح من قرار مجلس الأمن رقم 866 (سبتمبر1993) بشأن تشكيل بعثة المراقبة الدولية

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية.م.س.ذ.ص-90.

في ليبيريا.. ونفس الأمر بالنسبة للصراع في ساحل العاج حيث صدر قرار مجلس الأمن رقم 1464 (فبراير 2003) بمنح قوات الجماعة والقوات الفرنسية التفويض باستخدام القوة، ومن ثم فإن دور بعثة المراقبة التي وافق عليها المجلس (13 مايو 2003) كان مكملاً لدور قوات الإيكوميسي وليكورن.

4- أن تدخل الأمم المتحدة من خلال قوات حفظ السلام جاء بناء على طلب من الجماعة وليس رغماً عنها، مثل طلب مجلس الوساطة والأمن في اجتماعه الوزاري في أكرا- 19 مارس 2004 توجيه رسالة إلى مجلس الأمن بشأن نشر قوات دولية لكي تتولى مهام قوات الإيكوميسي، بل يلاحظ أن الجماعة طلبت انضواء قواتها تحت مظلة القوات الدولية (حالات ليبيريا، سيراليون، ساحل العاج) وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه؛ أن دور الجماعة سيكون مكملاً لدور الأمم المتحدة وليس العكس.

لكن لكي يكتمل هذا الدور ويكون فاعلاً- خاصة في المراحل الأولى للصراع التي تتدخل فيها الجماعة منفردة لحين انتشار القوات الدولية- فإن ذلك يتطلب عدة أمور بعضها يقع على عاتق الجماعة، وبعضها يقع على عاتق المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

أ-أمور تقع على عاتق الجماعة.

هذه الأمور عديدة لعل من أهمها مايلي:

1-ضرورة وجود غطاء جوي لدعم القوات البرية خاصة فيما يتعلق بمواجهة حرب العصابات كما هو الحال في ليبيريا وسيراليون، حيث إن معظم دول الجماعة باستثناء نيجيريا لديها عدد قليل من المروحيات القادرة على القتال وتقديم الدعم للجنود في مواجهة المتمردين في الحال [1].

2-زيادة الكوادر البشرية اللازمة لإدارة العمل في الإدارات الأربع المساعدة لنائب السكرتير التنفيذي لإدارة الشئون السياسية والإنسانية والدفاع والأمن ومركز المراقبة والملاحظة، حيث كان هناك نقص شديد في هذه الكوادر برز بوضوح في أزمة ساحل العاج، مما دفع الجماعة إلى الاستعانة بخبراء أجانب في هذا الشأن.

صحيح أن الجماعة قامت بتعيين رؤساء لهذه الإدارات، إلا أنه من المهم استكمال

(1) Mitikishe maxwell Khobe, the Evolution and Conduct of Ecomog Operation, **Op.cit**,P.10.

أشكال هذه الهياكل الإدارية لضمان سير العمل على أكمل وجه [1] Ecomog Support Command.

3-إنشاء وإقامة مركز للدعم اللوجستي لمواجهة المشكلات المترتبة على عدم وصول هذا الدعم اللوجيستي، ومن ثم انتشار القوات أو القيام بمهامها بصورة فاعلة. وذلك من خلال وجود جسور برية وجوية قادرة على حمل المعدات الثقيلة لمناطق النزاع، ويجب أن تحتفظ القيادة المركزية- في أبوجا- بوحدات دعم لوجيستي فرعي تابعة لها في كل أنحاء الإقليم، بما يسمح لوحدات الإيكوموج الاستفادة منها عند الطوارئ، ونظراً لأن هذا الاقتراح مكلف للغاية، فإنه يتطلب مساعدة الأمم المتحدة وكذلك الدول شركاء الجماعة في تحقيقه [1].

4-ضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة في إطار تشكيل قوة التدخل السريع؛ لأن فكرة المشاركة التطوعية في عمليات حفظ السلام تساهم في تقليل فاعلية الجماعة في عملية التدخل، كما أن بعض الدول الأعضاء قد تحجم عن المشاركة- إما لأسباب سياسية أو أسباب اقتصادية، وهو ما ينعكس على أداء قوات الجماعة في عمليات حفظ السلام [2].

ومن شأن توازن هذه القوات تحقيق ما يلي [3]:

أ- القدرة على تجميع البيانات من مصادر مختلفة تتعلق بالصراعات الكامنة، وذلك من خلال معلومات نظام الإنذار المبكر، ومن ثم اتخاذ قرارات سريعة استناداً لهذه المعلومات في إطار عملية صنع السلام.

ب- إعداد خطط منظمة بشأن تدابير الانتقال لأماكن الصراع وكيفية الدعم اللوجيستي.

ج- القدرة على نشر الحد الأدنى من القوات في مسرح عمليات خلال أسبوع، ونشر باقي القوات خلال فترة تتراوح بين 3- 5 أسابيع لمنع تفاقم الصراع وانتقاله إلى دول الجوار.

د- تفعيل دور الجماعة فيما يتعلق بجهود الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراع، خاصة

---

(1) Mohamed Ibn chambas: Keynote at the Book Launch on Liberia", **Paper Presented to West Africa's Security Complex. Challenge and Prospects of Regional Resolution in the 21st century**, Abuja, August 2005,P.9.
(2) Moya Collette,"the dilemmas of International …**Op.cit**,PP.23-24.
(3) Francis A.Agyemfra.**Op.cit**,P.2.

أن جهودها في هذا الشأن اصطدمت بقضيتين أساسيتين هما: تعدد أبعاد الصراع الداخلي من ناحية، والدعم الخارجي لأطراف الصراع من ناحية ثانية، ولعل دعم عملية منع الصراع يتطلب وضع سياسة عامة وشاملة في هذا الشأن، ويتم ذلك من خلال منح السكرتير التنفيذي صلاحيات رسم سياسات الجماعة فيما يتعلق بمواجهة الأزمات، ويعد إنشاء الجماعة وحدة متخصصة لتحليل المعلومات ورسم الخطط الإستراتيجية هي وحدة التحليل السياسي والإدارة الإستراتيجية أمراً مهمًا في هذا الشأن، إذ إن هذه الوحدة ستساهم في التخطيط وإدارة عمليات الجماعة في مختلف القضايا.

وفي حالة فشل عملية منع الصراع، فإن الحاجة تظهر للقيام بمهام إدارة الصراع، ويتم ذلك بالأساس من خلال تفعيل نظام الإنذار المبكر الذي من أهم صفاته التحرك الفعال والتخطيط والإعداد لنشر قوات حفظ السلام، وكذلك توفير معلومات مهمة قبل التدخل. وهناك اقتراح بتعاون الجماعة مع الأمم المتحدة لإقامة آلية للاستجابة السريعة للأزمات Early Response Mechanism [1] خاصة في ظل افتقار المناطق الفرعية للكوادر المدربة على أساليب جمع المعلومات وإرسالها إلى المركز في أبوجا. ولعل توافر هذه الكوادر قد يحتاج لبعض الوقت. وهناك اقتراح آخر بأن يقوم الدبلوماسيون -عند الضرورة- بجمع المعلومات عن الدول التي تشهد بوادر انفجار الصراع وتقديمها لنظام الإنذار المبكر [2].

وفي إطار السياق ذاته ينبغي أن تقوم الجماعة بتفعيل مجلس الحكماء في عمليات صنع السلام واحتواء الصراعات في بدايتها خاصة الصراعات التي قد تنشب إبان العمليات الانتخابية التي تصاحب عمليات التسوية. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الترتيبات الأخرى، أبرزها ما يلي:

1- توفير الكوادر البشرية اللازمة لمكتب مبعوث السكرتير التنفيذي باعتباره رئيس البعثة، وفقاً لبروتوكول الآلية، أو لمحورية دوره في التنسيق مع المنظمات الأخرى العاملة في الدول محل الصراع، خاصة الأمم المتحدة، ويلاحظ أن عدد الكوادر البشرية لم يكن كافياً في صراع ليبيريا الثاني وساحل العاج، حيث لم يوجد مستشار قانوني أو سياسي للمبعوث الخاص الذي يقوم بالمساعدة في شرح أبعاد الوضع السياسي والقانوني لمبعوث

(1) **Report of The Ecowas Workshop: Lessons from Ecowas Peacekeeping Operations:1990-2004**, Accra,10-11 Feb 2005,PP.14-15.
(2) **Ibid**, P.18.

الأمم المتحدة. ومن ثم فإن بقاء هذا المكتب يعد ضروريًا حتى بعد انسحاب الأمم المتحدة من الدولة محل الصراع، وذلك من أجل مساعدة المنظمات الدولية والتابعة للأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية في مرحلة ما بعد الصراع.

2- قيام الدول الأعضاء بسداد حصتها في صندوق سلام الجماعة لتمويل أية عمليات مستقبلية خاصة في ظل ندرة الموارد الموجودة به، وكذلك سداد حصتها من حصيلة الجمارك المفروضة على السلع المستوردة من خارج الإقليم (0.5٪)، وهناك اقتراح بأن يقوم السكرتير التنفيذي بإقناع قادة الدول الأعضاء بنقل هذه النسبة كل عام بصورة تلقائية من البنوك المركزية لهذه الدول الى صندوق الجماعة (1).

3- إنشاء إدارة مالية تضم موظفين ماليين من الجماعة والدول المانحة يشرف عليها مراقب حسابات مهمته التخطيط- التنسيق -الإدارة للشئون المالية التي تضمنها عمليات الجماعة، هذا المراقب سيكون من مهمته أيضاً تحديد قائمة الأولويات اللازمة للجماعة سواء فيما يتعلق بالأشخاص أو الأدوات أو المعدات المطلوبة التي تحتاج إلى تمويل، هذه القائمة ستكون مفيدة عند تقديمها للدول المانحة التي تسعى إلى دعم الجماعة ومساعدتها في تدعيم قدراتها في عمليات السلام.

4- زيادة التدريبات المشتركة للقوات الجاهزة للتدخل، وكذلك قوات الإيكوموج، على ألا يقتصر التدريب على العسكريين فقط، فقد كان هناك اعتقاد سائد- ولا يزال- بأن الإيكوموج ليس لها شخصية واحدة، بل إن القوات المشاركة بها لها عادات وتقاليد قد تكون متناقضة في بعض الأحيان، صحيح أن هذه الفكرة بدأت تزول بعد عام 1999 حيث تم عقد تدريبات مشتركة، نظرية وعملية، في مراكز تدريب الجماعة، إلا أن الأمر لا يزال يحتاج لمزيد من التدريب، ويمكن أن يتم ذلك بالتنسيق مع الوحدات العسكرية في إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام.

5- كما ينبغي ألا تقتصر هذه التدريبات على العسكريين فقط، وإنما لابد أن تمتد إلى المدنيين، خاصة ضباط الشرطة والمحللين السياسيين والقانونيين الذي سيشاركون في هذه القوات أيضاً.

أمور تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

أ- دعم وحدات التدخل السريع التابعة للجماعة بالإمدادات اللوجيستية المناسبة،

(1) Mark Malan, **Op.cit**, P.21.

حيث يمكن لهذه القوات أن تنتشر بصورة أسرع وبتكلفة أقل، الأمر الذي يسهل تدخل القوات الدولية في مراحل لاحقة، تماماً كما حدث في ليبيريا، ساحل العاج، سيراليون [1].

ب-اتخاذ إجراءات عقابية ضد المتمردين.

ج- مساندة جهود الجماعة، وعدم اتخاذ مبادرات فردية للتسوية أو الاتصال المباشر بأطراف النزاع دون التنسيق مع سكرتارية الجماعة، وهو ماحدث في أزمة ساحل العاج، لذا فقد حذر كوفي عنان من قيام القوات الخارجية بأخذ مسارات تفاوضية غير المسارات التي تسير عليها الجماعة، حيث أكد ضرورة أن تقوم هذه الأطراف بأدوار مكملة ومتكاملة مع أدوار الجماعة وليست منافسة لها [2].

د- القيام بتدريبات مشتركة بين القوات الدولية وقوات الجماعة، خاصة إذا ما عملت الأخيرة تحت لواء الأولى، كما ينبغي لقيادة القوات الدولية عدم تجاهل نصائح قائد قوات الجماعة بشأن مجريات الأمور، لأن ذلك قد ينتج عنه مواجهة القوات الدولية لمشكلات في بداية عملها كما حدث في سيراليون، كما يتطلب الأمر أيضاً قيام قادة القوات الدولية بالالتحاق بمراكز التدريب التابعة للجماعة لمعرفة وفهم طبيعة قوات الجماعة المشاركة ضمن القوات الدولية كما حدث في ساحل العاج.

❊ ❊ ❊

(1) Cheick Oumar Diarra,"**Ecowas Civilian- Military Strategy for West Africa**"in .www.inwent.org/ef-texte/ military/diarra 6.htm.P.2
(2) Mark malan.**Op.cit**,P.16.

قائمة المراجع

- المراجع العربية

أولا: وثائق منشورة:

1- الأمم المتحدة: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، (نيويورك: إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة، يوليو 1993).

2- ------: تقرير دكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، سبتمبر 1993، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، عدد 114، أكتوبر 1993.

3- -----:**تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا بيساو، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام**، 13 يونيو 2002، رقم الوثيقة S/2002/662.

4- -----: **التقرير الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون**، 19 يونيو 2002، رقم الوثيقة S/2002/679.

5- -----:**تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم لمجلس الأمن عملا بالفقرة 19 من القرار 1478 لعام 2003 بخصوص الأوضاع في ليبيريا**، 5 أغسطس 2003، رقم الوثيقة S/2003/793.

6- ------:**تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الرابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار**، 18 مارس 2005، رقم الوثيقة S/2005/186.

7- مجلس الأمن:**قرار مجلس الأمن رقم 1633 بخصوص كوت ديفوار**، 21 أكتوبر 2005، رقم الوثيقة S/RES/1633.

8- الاتحاد الإفريقي، مجلس السلم والأمن:**تقرير من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الأوضاع في دارفور**، (القاهرة: وكالة أنباء الشرق الأوسط، 12/ 1/ 2006).

9- منظمة الوحدة الإفريقية:"ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية" في: د. بطرس غالي، **منظمة الوحدة الإفريقية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1964).

10- -----------: الأمانة العامة، **تجربة منظمة الوحدة الإفريقية في مجال النزاعات: لمحة تاريخية** (أديس أبابا: الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، 1993).

11- -----------: **تقرير الأمين العام عن سير عمل آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، الدورة العادية التاسعة والخمسون لمجلس الوزراء CM/1805LIX** (أديس أبابا 31 يناير – 5 فبراير 1994).

ثانيا: الكتب:

1- إبراهيم شلبي، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة** (القاهرة: مكتبة الدار الجامعية، 1986).

2- د. إبراهيم نصر الدين وآخرون، (إعداد) **الموسوعة الإفريقية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المجلد الخامس، مايو 1997).

3- ---------- (محرر)، **الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا**، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999).

4- أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001).

5- د. أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصلحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005).

6- د. أحمد الرشيدي (محرر)، **موسوعة أحداث القرن العشرين** (القاهرة: دار المستقبل العربي، الجزء الرابع، 2000).

7- جلال عبد المعز، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو** (القاهرة، بدون دار نشر، 2003).

8- د. حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، رقم 202، أكتوبر 1995).

9- د. حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية، رقم 1، 1996).

10- د. رجاء إبراهيم سليم، **سيراليون والخروج من الأزمة**، (القاهرة: معهد البحوث الإفريقية، نشرة خاصة محكمة، رقم 57، 2000).

11- د. عائشة راتب، " **التنظيم الدولي**" (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994).

12- د. عبد الملك عودة: **إفريقيا ومتغيرات 1994** (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد 87، أول أبريل 1995).

13- د. عز الدين فودة، **مقدمة في القانون الدولي العام** (القاهرة: مكتبة عين شمس، د. ت).

14- د. فاروق يوسف يوسف أحمد، **الثورة والتغيير السياسي** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ط2، 1989.

15- د. مجدي حنفي، **آلية تسوية المنازعات في منظمة الوحدة الإفريقية** (القاهرة: الجمعية الإفريقية، 1996).

16- د. محمد أحمد عبد الغفار، **التدابير الوقائية مع دراسة لحالة رواندا** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).

17- د. محمد الحسيني مصيلحي، **منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دراسة مقارنة** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976).

18- د. محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بصحيفة الأهرام، 2001).

19- د. محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران) **التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وآفاق** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ومشروع دعم التكامل الإفريقي بجامعة القاهرة، أبريل 2005).

20- د. محمود أبو العينين، **الأمن الجماعي الإفريقي: المستويان القاري والإقليمي الفرعي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، نشرة خاصة محكمة، رقم 36، 1994).

21- ------------- (محرر) **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ط1، أكتوبر 2001).

22- د. نيفين مسعد (محرر) **معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، 1994).

ثالثا: المقالات:

1- د. إبراهيم نصر الدين، " نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي "، آفاق **إفريقية،** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، عدد 12، شتاء 2002-2003).

2- أحمد إبراهيم محمود، "الحرب الأهلية في سيراليون"، **ملف الأهرام الإستراتيجي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد50، فبراير 1999).

3- د. أحمد الرشيدي، "حول ضرورة الجهاز القضائي في إطار جامعة الدول العربية"، **شئون عربية** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 59، سبتمبر 1989).

4- ---------، "الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الإفريقي: حدود الدور المتوقع والمأمول"، **آفاق إفريقية،** عدد 12، شتاء 2002-2003.

5- أحمد حجاج، "إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي"، **آفاق إفريقية،** عدد 16، صيف 2001.

6- أحمد فاضل يعقوب، " دور منظمة الإيكواس في حل أزمة ليبيريا"، **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 118، أكتوبر 1994).

7- أكرم ألفي، "كوت ديفوار: هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة ؟"، **السياسة الدولية**، عدد 152، إبريل 2003.

8- بدر حسن شافعي، "الانقلاب العسكري في غينيا بيساو"، **السياسة الدولية**، عدد 134، أكتوبر 1998.

9- ----------، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، **السياسة الدولية**، عدد 140، أبريل 2000.

10- ----------، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب إفريقيا " **السياسة الدولية**، عدد143، يناير 2001.

11- --------، " الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي "، **السياسة الدولية**، عدد 150، أكتوبر 2002.

12- --------، "أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل" **السياسة الدولية**، عدد 164، إبريل 2006.

13- تانديكا نكمواني، "حفظ السلام في إفريقيا:آفاق المستقبل"، د. محمد عاشور مهدي (مترجم)، **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية** (القاهرة:برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عدد 3، يناير 2003).

14- جلال الدين عبد المعز، آلية فض المنازعات الإفريقية من قمة القاهرة 1993- إلى قمة لومي 2000، **آفاق أفريقية**، عدد 3، خريف 2000.

15- د. جمال السيد ضلع " الإطار القانوني والسياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا – كوميسا"، **آفاق إفريقية**، عدد 1، ربيع 2000.

16- محمد صابرين، " أزمة ليسوتو ومستقبل دور جنوب إفريقيا"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، عدد 47، نوفمبر 1998).

رابعا: الرسائل العلمية:

1- أحمد إبراهيم محمود، **التسوية السلمية للصراعات الداخلية في إفريقيا:دراسة حالة للصومال منذ بداية التسعينات**، (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2004).

2- أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانة، **ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة:الكونجو الديمقراطية نموذجا** (رسالة ماجيستير، معهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003).

3- ديزي رءوف راجي، **تقييم أداء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا 1975 – 2001،** (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2001).

4- عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، **الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية** (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1978).

5- ------------، **التسوية السلمية للمنازعات الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية،** (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1980).

6- غادة خضر حسين زايد، **التسوية السياسية للنزاع المصري – السوداني بشأن مثلث حلايب،** (رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000).

7- محمد نصار شحاتة، **العلاقة بين منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة** (رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1980).

8- هالة جمال ثابت، **إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار 1990 – 2000** (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005).

خامسا: البحوث والدراسات:

1- أكاديمية ناصر العسكرية العليا، **منظمة الوحدة الإفريقية: الحاضر وتحديات المستقبل** (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ديسمبر 1997).

2- رحاب عثمان، العولمة والإقليمية في إفريقيا: نموذج الجماعة، **بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية حول إفريقيا والعولمة** (برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، فبراير 2002).

3- د. عبد الملك عودة، د. أحمد الرشيدي، تجمع الساحل والصحراء، **سلسلة دراسات مصرية إفريقية** (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عدد 1، أغسطس 2001).

4- د. محمد شوقي عبد العال، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية المنازعات الإفريقية وتعزيز إجراءات بناء الثقة وحفظ السلام. . ورقة أولية ، **بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقي، خمس سنوات بعد قمة سرت** (برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 19-20 مارس 2005).

سادسا: الكتب السنوية والتقارير الإستراتيجية والسنوية:

1- د. السيد فليفل (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني 2002-2003** (القاهرة: معهد البحوث الإفريقية ومركز الدراسات الإفريقية، 2004).

2- السيد ياسين (محرر)، **التقرير الإستراتيجي العربي1992** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1993).

3- د. محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001 – 2002**، (القاهرة: مركز الدراسات الإفريقية، 2003).

4- ---------- (محرر)، التقرير الإستيراتيجي الإفريقي2004-2005 (القاهرة: معهد البحوث الإفريقية ومركز الدراسات الإفريقية، 2006).

5- وزارة التجارة والتموين المصرية، **السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا. كوميسا** (القاهرة: وزارة التجارة والتموين، 26 أكتوبر 1998).

سابعا: مصادر شبكة المعلومات الدولية:

1- القادر سيسي، "اضطهاد القبيلة المسلمة العملاقة في غرب إفريقيا"، **موقع مجلة البيان السعودية على الإنترنت**

www. albayan-magazine. com/files/Africa/12. htm.

2- بدر حسن شافعي، " ماذا تريد بريطانيا من إفريقيا؟" **إسلام أون لاين في**:

www. islamonline. net/Arabic/Politics/2001/04/article38. shtml.

3- -------، "سيراليون. . هل تنتهي حرب الماس ؟" **إسلام أون لاين في**:

www. islamonline. netarabic/politics/2002/01/article29. shtml.

4- د. حمدي عبد الرحمن حسن، " أزمة حرف واو في كوت ديفوار" **إسلام أون لاين في**:

. Islamonline. net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-oct-2000/qpolitic28. asp.

5- عاصم السيد، "مسلمو ساحل العاج أكثرية مضطهدة"، **موقع الإسلام اليوم على الإنترنت**، 12 / 9 / 2004.

www. islamtoday. net/articles/show/article/context.

6- ليبيريا. "**التوزيع العرقي والديني وحركات التمرد**" في:

www. aljazeera. net/news/archive/archives?Archived=5767. 1

7- مسلمو ساحل العاج "جهاد حتى الفجر" **موقع شهود على الإنترنت**، 26 / 9 / 2004

www. shohood. net. asp?newsid=1287&pageid=78

8- نجاح شوشة، " ساحل العاج إلى ساحل الأمان الإسلامي أم إلى الغرق؟"، **موقع مفكرة الإسلام على الإنترنت**، 28 / 4 / 2004، في:

www. islammemo. ee/taqrer/onenews. asp?dnew=27

ثامنا: المجلات والمحاضرات:

1- د. أحمد الرشيدي، "التحكيم والقضاء الدولي: دراسة في آليات التسوية القانونية للنزاعات الدولية"، (**سلسلة مذكرات لطلبة تمهيدي الماجيستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2000**).

2- بدر حسن شافعي، "العلاقات العربية الإفريقية. . ليبيا نموذجا"، (**مجلة الشاهد الليبية، عدد 225، مايو 2004**).

3- --------، " اضطهاد الأقلية الكاثوليكية للأغلبية المسلمة في كوت ديفوار"، (**مجلة المجتمع الكويتية: جمعية الإصلاح الاجتماعي، عدد 1639، 19 / 2 / 2005**).

4- بدر عبد اللطيف، "الأزمة الليبيرية وانعكاساتها على المسلمين " (**مجلة قضايا دولية، إسلام أباد: معهد الدراسات السياسية، يونيو 1996**).

5- د. حسن نافعة، "محاضرات في التنظيم الدولي" (**محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990**).

6- سناء الجاك، " ساحل العاج من الشبكة الفرنسية إلى المصيدة الأمريكية"، (**صحيفة لوموند ديبلوماتيك (النسخة العربية)، عدد 953، 1 يناير 2005**).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

A: Documents:

1- AU: **Report of the chairperson of the commission on the situation in Darfur (The Sudan) , To , the 12th Meeting of Peace and Security Council ,** Addis Ababa ,4 July 2004.

2- Cote D`Ivoire: **Programme of The Government of National Reconciliation** in,www. usip. org/library/cote-d`ivoire/cote-d`ivoire/ui242003en. htm.

3- Economic Community of West African States (Ecowas): **Revised Treaty 1993** , (Abuja:The Ecowas Executive Secretariat Publish , No date).

4- Economic Community of West African States: **Twentieth Session of The Authority of The Head of State and Government ,** Abuja , 29 Aug.,1997.

5- Ecowas: "The Treaty of Ecowas 1975" in, Colin Legum (ed.) ,: **Africa Contemporary** 1975 – 1976 (London African Publishing Company , 1977).

6- Ecowas:Protocol on Non Aggression , in" **Protocols Annexed to The Treaty of Ecowas ,** (Abuja: The Ecowas Executive Secretariat Publishes, N. D).

7- Ecowas:Protocol Relating to Mutual Assistance on Defence , in "**Protocols Annexed to The Treaty of Ecowas".**

8- OAU**:Declaration of the Assembly of Head of State and Government within the OAU of Mechanism for Conflict , Prevention , Management, Resolution , Egypt 2003** (Addis Ababa: OAU Printing Unit. 1993).

9- Paris: Text of Linas -Marcosis Accord, in, International Crisis Group Africa Report**,"Cote d`Ivoire: No Peace in Sight** "12 July 2004.

10- A U**: Protocol Relating to the Establishment of the Security Council of African Union** ,Durban , 9 July2002.

11- R. U. F**: "Footpaths to Democracy**: **Towards a New Sierra- Leone** "in www. Sierra-Leone. org/document. html.

12- SADC**: SADC Protocol on Politics ,Defence and Security Co-coperation,**blantyre,14 August2001**.**
13- Southern African Development Community (SADC), **SADC Mutual Defence Pact**, Dar Elsalam, Tanzania, August 2003.
14- The Economic Community of West African States (Ecowas):**Protocol Relating to The Mechanism for Conflict Prevention , Management , Resolution Peacekeeping and Security** , Lome , 10 December , 1999.
15- U N**: United Nation Peacekeeping** (New York: United Nation Department of Public Information ,August 1993).

B:Books

1- Adebajo ,Adekye & Rashid, Ismail (eds.) , **West African's Security Challenge, (**London: Lynne Rienner Publishers , 2004).
2- Adebajo ,Adekye , **Liberia's Civil War (**London: Lynne Rienner Publishers , 2002**).**
3- **-------------------, Building Peace in West Africa: Liberia – Sierra Leone and Guinea Bissau** ,
(USA& London: Lynne Rienner Publisher , 2002).
4- Berman ,Eric G. & Sams, Katie E. **, Peacekeeping in Africa: Capabilities and Culpabilities , (**South Africa: Institute for Security Studies , 2002).
5- Cruise ,Danel B. (ed.) **, West African States ,**
(Cambridge: Cambridge University Press , 1989).
6- Emeka ,Juluis and Stephen Wright , (eds) **, West African Regional Co-operation and Development**, (Boulder: West View Press , 1990).
7- Furely ,Oliver (ed. **) , Conflict in Africa (**London: Touris Academic Studies , 1995).
8- ----------------- & May ,Roy (eds.), **African Interventionist States**, (Aldershot: Ashgate Publishing Limited,2001).
9- Hirsch ,John L. , **Sierra-Leon: Diamond and Struggle for Democracy** , (Boulder :Lynne Rienner Publishers , 2001).
10- Jett ,Denis C. , **Why Peacekeeping Fails**, (New York:ST Martin Press,2000).
11- Keller ,Edmond & Rotchild, Donald (eds.) , **Africa in The New International Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security, (**London: Lynne Rienner Publisher , 1996).
12- Koidou ,Constant,**The Challenge of Cote D`Ivoire Peace Process** (France: Toulouse University , May 2004).
13- Magyar ,Karl & Morgan ,Earl (eds.), **Peacekeeping in Africa:Ecomog in Liberia** (London:Macmillan Press ,1998).
14- Olonisakin ,Funmi , **Reinventing Peacekeeping in Africa**: **Conceptual and Legal Issues in Ecomog Operation,** (London: Kluwar Low International , 2000).
15- Onuka ,Ralph I. and Sessay ,Amadu , **The Future of Regionalism in Africa**, (London: Macmillan Publishes , 1985).
16- Shaw ,Timothy M. & Okolo ,Julius Emeka , **The Political Economy of Foreign in Ecowas** (USA: St. Martin`s Press , 1994).
17- Zartman ,William & Rasnussen ,J Lewis (eds. **), Peacekeeping in International Conflict:Methods &Techniques**, (Washington D. C:United State Institute of Peace Press,1997).

C ;Articles:

1- Abdullah ,Ibrahim , " Bush Path to Destruction: the Origin and Character of the Revolutionary United Front/Sierra Leone", **the Journal of Modern African Studies** , (Cambridge:Cambridge University Press, Vol. 36 , No. 2 , 1997).

2- Adedeji, Adebajo," Prospects of Regional Economic Co – operation in West Africa **"The Journal of Modern African Studies** , Vol. 8 , No. 2 , July 1970.

3- Adeleke, Ademola, "the Politics and Diplomacy of Peacekeeping in West Africa:the Ecowas Operation in Liberia ". **the Journal of Modern African Studies**, Vol. 33. No. 4,1995.

4- Adibe , Clement E. , "The Liberian Conflict and The Ecowas Partnership" **Third World Quarterly**.
(London: Center for Developing area Research,University of London,Vol. 18, No. 3 , Sep. 1996).

5- Aning ,Emanuel Kwesi, "from Eco-pessimism to Eco- optimism: Ecomog and the West African Integration Process ",**The Journal of Political Science** (Harare: African Association of Political Science ,Vol. 4, No. 1, 1999).

6- -------------------," War to Peace: Dilemmas of Multilaterals Intervention in Civil war**, "African Security Review"** (Pretoria: Institute of Security Studies, Vol. 9 , No. 3 , 2000).

7- Arie , M. Kacowicz, " Negative International Peace and Domestic Conflict: West Africa 1975-1996 " **The Journal of Modern African Studies ,** Vo. 35 , No. 3 , 1997.

8- Babola ,Sunday Ajulo, " The Economic Community of West African States and International Low " **The Journal Modern African Studies** , Vol. 27, No. 2 , 1989.

9- Bach , Daniel, " The Politics of West African Economic Co – operation CEAO and ECOWAS " , **The journal of Modern African Studies** , Vol, 21 , No. 4, 1983

10- Berman ,Eric G. and Sams , Katie, **"** The Economic Community of West African States and a New Mechanism " **, Conflict Trends"** (Durban: The African Center for The Constructive Resolution of Disputes –Accord, No. 3 , 2001).

11- Brown ,M. Leonn, "Nigeria and The Ecowas Protocol on Free Movement", **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 27 , No. 2 ,1989.

12- Daniel, Bach, "The Poliitics of West African Economic Co – operation CEAO and ECOWAS" **The journal of Modern African Studies,** Vol.21, No.4,1983.

13- Ellis , Stephen, " Liberia 1989 – 1994: A study of Ethnic and Spiritual Violence" , **African Affairs** .
(Oxford: Oxford University Press , Vol. 44, 1995).

14- Engel ,Tobias , " Guinea Bissau , A Seething Country " , **African Geopolitics ,** (Congo – Brazzaville, Vol. 14 , Spring 2004.

15- Englbert ,Pierre, "Mauritania: Recent History " in , **Africa South of The Sahara 2001 (**London & New York: Europe Publications , 30 , edition , 2001**).**

16- Gberie ,Lansan & Addo ,Prossper , " challenge of Peace Implementation in Cote D`Ivoire " **Monograph** " **(**Pretoria &Cape Town:Institute for Security Studies**,** No. 105 , August 2004).

17- Ghebremeskel , ,dane, " The Regional Approach to Conflict Management", **The Online Journal of Peace and Conflict Resolution (**Washington , DC: Tabula Rasa Institute , Vol. 4 , No. 2 , 2002).

18- Jaye ,Thomas , " Understanding The Conflict in Cote d`ivoire" **Africa Trends** (Pretoria: The African Center for Constructive Resolution on Dispute, June 2005).

19- Konate ,Sideno A. , " The Politics of Identity and Violence in Cote D`ivoire", **West Africa Review**
(U. S. A. : Africa Resource Center , No. 5 , 2004).

20- Kpumdeh ,Sahr John " Limiting Administrative Corruption in Sierra-Leone " , **The Journal of Modern African Studies ,** Vol. 32 , No. 1 , 1994.

21- Laoupo ,Francis , " The Ivoiry Coast or Chessboard of Mysteries" **Africa Geopolitics ,** No. 13 , Winter 2004.

22- Levit , Jermmy, " Conflict Prevention , Management and Resolution: Africa Regional Strategies for The Prevention of Displacement and Protection of Displaced Persons : The Case of OAU , Ecowas , SADC , IGAD " **The Duke Journal of Comparative & International Law** (North Carolina: Duke University School of Law , Vol. 11 , No. 1 , Winter 2001).

23- Muana ,Patrick K. , " The Kamajor Militia: Civil War , Internal Displacement and The Politics of Counter – insurgency , " **Africa Development**, " (Dakar: Council For The Development of Social Research in Africa , Vol. 22 , No. 3-4 , 1997).

24- Ododa ,Harry," Voluntary Retirement by President in Africa: Lessons From Sierra-Leone , Tanzania , Cameroon and Senegal , " **The Journal of African Studies ,** (Washington D. C: heldref publications , Vol. 15 , No. 3-4 , 1988).

25- Ojon , B. Olatude, " Nigeria and The Formation of Ecowas " , **International Organization , (**Cambridge: The MIT Press ,Vol. 34, No. 4,Autumn 1980).

26- Rashid ,Ismail , "Subaltern Reaction: Lumpens , Students and The left" **Africa Development ,** Vol. 22, No. 3-4 , 1997.

27- Ritchards ,Paul , " The Return of Great Britain to Sierra-Leone ", **Africa Geopolitics** , No. 15-16, Oct. 2004.

28- Samuels ,Kirsti ," Jus ad Bellum and Civil Conflict: A case Study of The International Community's approach to Violence in The Conflict in Sierra – Leone ,**"The Journal of Conflict and Security Low** (London: Oxford University Press , Vol. 2 , No. 2 , 2003 ,).

29- Sessay , Max Ahmadu, " Civil War and Collective Intervention in Liberia"**, Review of African Political Economy** , (Sheffield: Roape Publication ltd. , No. 67 , 1996).

30- Shelton, Growth, "Preventive Diplomacy and Peacekeeping:Keys for Success ",**African Security Review**, Vol. 6,No,5,1997.

D: published Research:

1- Aboagye ,Festus B. and. Bah ,Alhagi M. S, **" Liberia at a Crossroads**", (Pretoria : Institute for Security Studies , Paper No. 95 , Nov. 2004).

2- Aning ,Emanuel Kwesi, **"** Democracy and Political Governance **"** , **Paper Presented to Strengthening Human Security Capacity of Ecowas and West African Civil Society Conference** , Ecowas

Secretariat, Abuja:, 30 May – 1 June 2003.
3- Frempang ,Alexender K. D. , " Trajectories of Sub –Regional Conflict Management: An assessment of Ecowas " **, paper presented to Codesria ` s 30 th Anniversary Celebrations Grand Conference** , Dakar , 8. 11 Dec. 2003.
4- Ibn chambas ,Mohamed: "Keynote at the Book Launch on Liberia", **Paper Presented to West Africa's Security Complex. Challenge and Prospects of Regional Resolution in the 21st century**, Abuja, August 2005.
5- Itono ,Nicola ," **Liberating Liberia: Charles Taylor and The Rebels Who Unseated him"** (Pretoria: Institute for Security Studies , Paper No. 82 , Nov. 2003).
6- Kovsted ,Jens and Tarp ,Finn **, "** Guinea Bissau: War , Reconstruction , and Reform**, "Paper Presented to Project on Underdevelopment, Transition and Reconciliation in Sub-Saharan Africa",** Institute of Economics in University of Copenhagen , Denmark,No. 168, Nov. 1999.
7- Yormos ,Joses Gami , " **Mechanism For Conflict Management in Ecowas** " (Durban: The African Centre for Constructive Resolution of Dispute-ACCORD, Occasional Papers,No. 2,1999.)
8- Malan ,Mark "Ecowas Operation From 1990 to 2004: Synopsisal Lessons Noted and Key Recommendation" , **Paper Presented to Ecowas Lessons Learned Workshop** , (Accra: Kofi Annan International Peacekeeping Training Center , 10-14 Feb. , 2004).
9- Neethling ,Thedoor " Peacekeeping in Africa " , **Paper Presented to School of Military Studies**, University of Stellenboch, South Africa 20-24 June 2003.

E:Reports:

1- **CIA , Wolrd Fact Book (**Different Issues) , in www. odci. gov/cia/publications/Factbook/geos/SL. html.
2- **Ecowas Delegation for Guinea Bissau** (Abuja:Ecowas Press Releases**,** No. 31 , 31 March 2004).
3- **Ecowas Press Releases**:Ministers of Security Council Call for Urgent Resumption of Disarmament in Liberia , , No. 24 , 19 March 2004.
4- **I. C. G Africa Report**, (Brussels & London: International Crisis Group) Different Issues.
5- **Report of The Ecowas Workshop: Lessons from Ecowas Peacekeeping Operations:1990-2004**, Accra,10-11 Feb 2005.
6- **Report of The UN Security General of Development in Guinea – Bissau and the Activities of The United Nations Peace building Support Office in That Country,**15 June 2005.
7- **USA Department of State:** Bureau of African Affairs , Nov. 2005.

F: Encyclopedias & Year Books:

1- **Africa South of The Sahara (**London:Euorpa Publication Ltd.), Different Issues.
2- Douglas H. Yorn (ed.) , **Dictionary of Conflict Resolution** , (San Francisco:Jorrey-Bass Publisher ,1999).
3- Heidi Burgess & Guy M. burgess, **Encyclopedia of Conflict**

Resolution , (Cambridge:Santa Barbara,1997).

4- **West Africa Annual** (Nigeria: john West Publication, Vol,. 12 , 1998).

G:Internet Sites:

1- Agyemfra ,Francis A. , " **Developing Ecowas Rapid Reaction Capability in West Africa Sub-Region** " in www. iss. co. za.

2- Arcton ,Ofeilea Quist, "**Ecowas Agrees to Send 2000 Peacekeepers to Ivoiry Coast** ", 27 Oct. 2000. in www. allafrica. com/stories/20021027000-html.

3- Bangura ,Joseph Jusuf , " **Ethnic Invention and Identity Formation in Sierra-Leone: A case Study of The kreoles 1870-1961** ", in www. grad. usask. ca/gateway/Banguraabstractethinicidentitysirraleoneeroles. html.

4- Cintyre ,Angela M. ," **Politics, War and Youth Culture in Sierra-Leone: an Alternative interpretation**". in www. iss. za/pubs/asr/11nov. /mcintyre. html.

5- Collett ,Moya , " **The Dilemma of Intervention: France,The UN. and Ecowas in Cote D`Ivoire**" **,** in www. rspas. anu. edu. au/ir/oceanic/ocisppapers/collette. pdf

6- **Conflict Resolution in Africa**, in www. cia. gov/nic/pdf_gif_2020_support/20, p. p. 3-4.

7- Diarra ,Cheick Oumar,"**Ecowas Civilian- Military Strategy for West Africa"**in. www. inwent. org/ef-texte/ military/diarra 6. htm.

8- Fall ,Abdoulaye,**"Ecowas Mission in Cote d`Ivoire: Partenership for Peace",** in www. invent. org/ef-texte/military/fall. htm**.**

9- Hirsch ,John L. , **" War in Sierra-Leone "** , in www. survival. oupjournal. org/cgi/Reprint/143/3/185/PDF.

10- "ivoiry coast conflict " in www. globalsecurity. org/military/world/war/ivoiry-coast. html.

11- Jan, Ameen, " **Strengthing the OAU Conflict Resolution Mechanism**" in, www. ccrweb. utc. za.

12- Joy ,Ogwu, **" Obasanjo and The Challenge of Foreign Policy on a new Frontier"** , in "www. odili. net/news/source/2003/june/2/18. html.

13- Khobe , Mitikish Maxwell ," **The Evolution and Conduct of Ecomog Operation in West Africa** " , in www. iss. co-za /pubs /Monograph /No. 44 /Ecomog. html.

14- Konsteiner ,Walter H. , " **Prospect for Peace in Cote D`Ivoire** " in www. state. gov/p/of/rls/rm/17657. htm.

15- Lehtimen ,Tehri , **" The Military – Civilian Crisis in Guinea-Bissau "** in www. conflicttransform. net/Guinea. PDF.

16- Malu ,Linus, "**Collective Peace-Keeping in West Africa**" in www. monitor. upeace. org/archive. cfm?id-article=61.

17- Massey ,Simon , "**Multi – Facted Mediation in The Guinea – Bissau" Civil War** " in , www. academic. sun. acza/mil/scientia_Militoria/internet%20Vol%2032/11Massey-2004. PDF.

18- **Meeting of Ministers Foreign Affairs , Lome , 24 – 25 May 1999** , in www. Sierra-Lione. org/ecowasD52599. html**.**

19- Nuamah ,Kuaku and Zartman ,I William ," **Case Study: Intervention in Sierra-Leone",** in , www. cissm. umd. edu/nic/Nuamahahzartman**.**

20- Olu, ,Adenije " **Mechanism for Conflict Management in West Africa: Politics of Harmonization** " in www. jha. ac/articles/027. htm.

21- Tuck ,Christopher,"**Every Car or Moving Object Gone:the Ecomog Intervention in Liberia**" in www. africa. ufl. edu/asq/v4/v4i1a1. htm.

22- Wanep Policy Brief (2) **"Cote D`Ivoire Crisis"** , in www. wanep. org/ecowas-intervention-c%f4te. htm.

23- Warn Policy Brief "**Cote d`ivoire**, (Different Issues)" , in www. wanep. org/warn_policybrief_cote_d%27ivoire_stokeholder_interest. html,ppolicybrief-cote-d%27ivoire-stokeholder-interests,htm.

H: Newspapers And Magazines:

1- **Africa Confidential,** "kabbah`s Cabbla", (Oxford: lackwell Publishers of Oxford , Vol. 43 , No. 11 , 31 May 2002).

2- Azikiwe ,Ifeoha, "The Ivoirian Crisis: One Year of Ecowas Diplomatic Initiatives and Military "**, Vanguard Newspaper** , (Lagos,20Oct,2003) in, www. allafrica. com/stories/2003**.**

3- **Business Day Journal,** " Peacekeeping Units needs Teeth" Johannesburg , 13-8-2004.

4- **Daily Champion** (Lagos) , 5-9-2003.

5- www. Triumphnewspapers. com/cote3102005,htm.

6- **This Day Newspaper:** "Nigeria to Head Ecowas Operations in Cote D`Ivoire",(Lagos , 2 Dec. , 2002) in, www. npwj. org.

7- **UN Conflict Monitor** (New York: Center for Conflict Resolution , Issue 4) in, www. Brod. ac. uk/confers/monitor/mnts4-Africa2. html.

❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات

الموضوع		الصفحة
مقدمة		5
الفصل الأول:	**المنظمات الإقليمية الإفريقية وتسوية الصراعات**	9
المبحث الأول:	**تحديد المفاهيم**	10
المطلب الأول:	تعريف المفاهيم المتعلقة بالمنظمات الدولية	11
المطلب الثاني:	تعريف المفاهيم المتعلقة بتسوية الصراعات	22
المبحث الثاني:	**المنظمات الإقليمية الإفريقية وتسوية الصراعات**	36
المطلب الأول:	المنظمة الإقليمية القارية الإفريقية وتسوية الصراعات	37
المطلب الثاني:	المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية وتسوية الصراعات	51
المبحث الثالث:	**الهيكل المؤسسي العام للإيكواس**	63
المطلب الأول:	النشأة	65
المطلب الثاني:	الأهداف والمبادئ	76
المطلب الثالث:	الهيكل المؤسسي العام والاختصاصات	80
الفصل الثاني:	**الهيكل المؤسسي لنظام الأمن الجماعي للإيكواس**	91
المبحث الأول:	**الهياكل المؤسسية والاختصاصات الأمنية 1978- 1990**	92
المطلب الأول:	أسباب نشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس	93
المطلب الثاني:	بروتوكول عدم الاعتداء (1978)	101
المطلب الثالث:	ميثاق دفاع الإيكواس (1981)	103
المبحث الثاني:	**آلية الإيكواس لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن**	115
المطلب الأول:	نشأة الآلية، وأهم المبادئ، والأهداف	116
المطلب الثاني:	هيكل الآلية المؤسسي والاختصاصات	125
المطلب الثالث:	مهام الآلية وعملية التمويل	142
الفصل الثالث:	**دور الإيكواس في تسوية الصراع في ليبيريا**	157
المبحث الأول:	**الصراع في ليبيريا: النشأة، التطور، الأسباب**	159
المطلب الأول:	نشأة الصراع وتطوره	160

الموضوع		الصفحة
المطلب الثاني:	الأسباب الداخلية للصراع	169
المطلب الثالث:	الأسباب الخارجية للصراع	179
المبحث الثاني:	**دور الإيكواس في تسوية الصراع**	187
المطلب الأول:	أسباب التدخل ومبرراته	188
المطلب الثاني:	جهود التسوية السياسية والعسكرية	195
المطلب الثالث:	جهود التسوية السياسية والعسكرية	209
المطلب الرابع:	تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية	225
الفصل الرابع:	**دور الإيكواس في تسوية الصراع في سيراليون**	235
المبحث الأول:	**الصراع في سيراليون : النشأة، التطور، الأسباب**	235
المطلب الأول:	نشأة الصراع وتطوره	236
المطلب الثاني:	الأسباب الداخلية للصراع	240
المطلب الثالث:	الأسباب الخارجية للصراع	251
المبحث الثاني:	**دور الإيكواس في تسوية الصراع**	257
المطلب الأول:	أسباب التدخل ومبرراته	258
المطلب الثاني:	أدوات التسوية السياسية والعسكرية	260
المطلب الثالث:	جهود التسوية السياسية والعسكرية	265
المطلب الرابع:	تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية	274
الفصل الخامس:	**دور الإيكواس في تسوية الصراع في غينيا بيساو**	281
المبحث الأول:	**الصراع في غينيا بيساو : النشأة، التطور، الأسباب**	281
المطلب الأول:	نشأة الصراع وتطوره	282
المطلب الثاني:	الأسباب الداخلية للصراع	284
المطلب الثالث:	الأسباب الخارجية للصراع	288
المبحث الثاني:	**جهود الإيكواس في تسوية الصراع**	292
المطلب الأول:	أسباب التدخل ومبرراته	293
المطلب الثاني:	أدوات التسوية السياسية والعسكرية	296
المطلب الثالث:	جهود التسوية السياسية والعسكرية	302

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية	310
الفصل السادس: دور الإيكواس في تسوية الصراع في ساحل العاج	315
المبحث الأول: الصراع في ساحل العاج: النشأة، التطور، الأسباب	316
المطلب الأول: نشأة الصراع وتطوره	316
المطلب الثاني: الأسباب الداخلية للصراع	321
المطلب الثالث: الأسباب الخارجية للصراع	330
المبحث الثاني: دور الإيكواس في تسوية الصراع	333
المطلب الأول: أسباب التدخل ومبرراته	334
المطلب الثاني: أدوات التسوية السياسية والعسكرية	336
المطلب الثالث: جهود التسوية السياسية والعسكرية	341
المطلب الرابع: تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية	358
الخاتمة	363
المراجع	385
فهرس الموضوعات	398

❊ ❊ ❊


@Ahmedyassin90

تسوية الصراعات

في إفريقيا

(نموذج الإيكواس)



الدكتور
بدر حسن الشافعي

تصوير
أحمد ياسين